

تحقيق : د. عصام ضياء الدين

تقديم : د. عبد العظيم رمضان

مذكرات

إبراهيم الهلباوي

(تاريخ حياة إبراهيم الهلباوي بك)

١٨٥٨ - ١٩٤٠

الهيئة المصرية العامة للكتاب

الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مذكرات
إبراهيم الهلباوى

(تاريخ حياة ابراهيم الهلباوى بك)
١٨٥٨ - ١٩٤٠

تحقيق
د. عصام ضياء الدين

تقديم
د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٥

جمع المادة العلمية

البــاحثات

١ ـ فهيمة الشايب ٢ ـ افكار راغب

٣ ـ ليلى بليغ ٤ ـ سامية ثابت

٥ ـ عفاف مصطفى

تقـــديم

يسرني أن أقدم للقارىء العزيز هذا الكتاب الذى يشتمل على مذكرات ابراهيم الهلباوى (١٨٥٨ ـ ١٩٤٠) ، وذلك فى اطار خطة مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر فى نشر مذكرات السياسيين والزعماء ٠

ويهدف المركز من نشر وتحقيق هذه المذكرات هو تزويد الباحثين فى التاريخ بمادة علمية لا غنى عنها فى كتابة تاريخ مصر المعاصر ٠ ومن المعروف أن المذكرات هى مصدر أساسى من مصادر الكتابة التاريخية ، وليس معنى ذلك أن تؤخذ على علاتها ، وانما توضع تحت مجهر الفحص العلمى التاريخى لفرز الزيف منها من الصحيح ٠

والمذكرات اسم يطلق على كل ما سجله المرء من تجربته الشخصية ومشاهداته ، وما سمعه بأذنيه ، وما قام به من أعمال ، سواء سجل فى وقته ويومه ، أو سجل بعد أن يصبح ذكرى ٠ وبالتالى فالمذكرات تطلق على اليوميات والذكريات ٠

وبطبيعة الحال فان ما يسجل فى يومه ووقته يكون عادة أكثر دقة مما يسجل بعد أن يمضى عليه فترة من الزمن ، وفى الوقت نفسه فان ما يسجل فى وقته ويومه يكون أقرب الى الواقع وأبعد عن التبرير والدفاع عن النفس ٠

ومذكرات ابراهيم الهلباوى هى من نوع الذكريات التى كتبت بعد فترة طويلة من الزمن ، وبالتالى فهى تحمل وجهة نظره الخاصة فيما قام به من أعمال أكثر مما تركز على الوقائع مجردة ، ويغلب عليها الطابع التبريرى الدفاعى أكثر مما يغلب عليها الطابع التسجيلى التقريرى ٠

ولعل مرافعة ابراهيم الهلباوى فى محاكمة دنشواى ضد الفلاحين المصريين ، كانت وراء اهتمامه بكتابة مذكراته ، لما حفرته فى ذاكرة الشعب من صورة عنه لم تكن مما يسعده ، لأنها أثبت من أية صورة أخرى أراد أن يمحوها بها • ففى مذكراته يدافع عن نفسه فى هذه المرافعة ، ويقول : « ترافعت بما أملاه على الواجب ، دون أن أتجاوز بكلمة واحدة ، بل ربما أستطيع أن أعترف بأن شعورى بوطنيتى وصل بى الى حد لا يتفق مع واجبى » ، ويبدى سروره بحظه فى هذا الدفاع •

ولكن للشعوب حكمها الخاص فى القضايا الهامة التى تمثل علامات بارزة فى تاريخها ، فقد تمحو مئات من السيئات بسبب حسنة واحدة ، وقد تمحو مئات الحسنات بسبب سيئة واحدة ، وكانت حالة الهلباوى من الحالات الأخيرة !

فمن المحقق أن ابراهيم الهلباوى هو وطنى مصرى كفر عن سيئة دنشواى بمئات من الحسنات ، بل من الغريب حقا أن الوطنيين المصريين تعاملوا معه على هذا الأساس ، وليس على أساس موقفه فى دنشواى ، فلم يستبعدوه من الصف الوطنى ، ويعتبروه فى صف الاحتلال ، وانما تعاملوا معه بصفته الوطنية ، فطلبوا منه الدفاع عنهم فى قضية التظاهر ضد قانون المطبوعات المكبل لحرية الصحافة ، والتى قبض فيها على كثير من الطلبة بقيادة أحمد حلمى صاحب جريدة « القطر المصرى » • وفى ذلك تقدير خفى لدوافع موقفه فى قضية دنشواى بقدر ما هو تقدير صريح لبراعته المهنية فى المحاماة •

كذلك حرص ابراهيم الوردانى ، الذى قتل بطرس غالى باشا ، على الاستعانة بابراهيم الهلباوى فى الدفاع عنه ، رغم سابق معرفته بمرافعته ضد الفلاحين المصريين فى قضية دنشواى !

وعلى كل حال فان حياة ابراهيم الهلباوى ليست هى فقط محاكمة دنشواى ، وانما هى سلسلة متواصلة الحلقات من النضال الوطنى •

وقد سبق لى الاطلاع على مذكرات ابراهيم الهلباوى أثناء اعدادى لكتابى : « مذكرات السياسيين والزعماء » ، الذى صدر عام ١٩٨٤ ، وهى مخطوط ، وتشتمل على ملفين ، وتصدير للسيد عبد الحليم الجندى المحامى بقسم قضايا الحكومة •

والملف الأول يقع فى ١٤١ صفحة بالآلة الكاتبة ، ويتكون من ١٥ فصلا ، وقد تناول فيه نشأته حتى وصول مكتبه للمحاماة الى الدرجة الأولى بين مكاتب أعظم المحامين فى القاهرة ، وتعرض للقضايا التى اشترك فيها ، ومرافعاته عنها ، مع التعرض لحياته الخاصة •

أما الملف الثانى ، وهو بخط اليـد ، فيقع فى ٢٦٠ صفحـة « من ص ١٤٢ الى ٤٠١) ويتحدث فيه عن ذكرياته عن أحداث ثورة ١٩١٩ فى استعراض سريع ، وينتقل الى حياته الخاصة ، ويتعرض لمصرع السردار ، ودخوله حزب الأحرار الدستوريين ، ثم دخوله مجلس النواب فى برلمان الائتلاف ونشاطه في المجلس ، ودوره فى حزب الاحرار الدستوريين ·

وقام بجمع المادة الباحثات بالمركز وهن : فهيمة الشايب ، وأفكار راغب ، وليلى بليغ ، وسامية ثابت ، وعفاف مصطفى · كما قمن بمراجعة بروفات الطبع ، والتحقق من مطابقتها للأصل ·

وكان للمحقق رأى فى استبعاد بعض الاستطرادات التى رأى أنها قد لا تفيد كثيرا ، وهى تلك التى تتعلق بحـديث ابراهيم الهلباوى عن زيجاته واخوته وخدمه ، اكتفاء بالتنويه عنها ، كما تغاضى عن نشر حيثيات الحكم فى عدد من القضايا المدنية وغير المدنية ، التى رأى أنها لا تفيد مع القالب الذى اختاره بجعلها مذكرات سياسية بالدرجة الأولى ·

وقد رأيت مع اللجنة العلمية المشرفة على المركز أنه ليس من حق المحقق أن يتدخـل بالحذف فى أى جزء مـن المذكـرات ، فكل ما كتب فى المذكرات مفيد ، وليس من حقه أن يجعلها ذكريات سياسية فقط ، الا اذا كان النشر يتعلق بالأجزاء السياسية فقط ـ وليس هذا هو هدف مركز الوثائق ، فهدف المركز هو نشر المذكرات برمتها ، دون أى اجتزاء ·

ولذلك فقد أصدرت التعليمات الى مجموعة البحث باستكمال ما حذف من المذكرات ، نظرا لاعارة المحقق الى دولة عربية شقيقة · وبالتالى فان مجموعة البحث تعد مسئولة عن صحة الأجزاء التى حذفت ولا يتحمل عنها المحقق أية مسئولية ·

ومن هنا فالمـذكرات التى بين يدى القـارىء هى مذكرات ابراهيم الهلباوى كاملة ، ليستفيد منها القارىء المثقف والباحث المتخصص ·

والله أسأل ان يوفقنا الى ما فيه الخير والصواب

رئيس اللجنة العلمية
المشرفة على مركز
وثائق وتاريخ مصر المعاصر
أ· د · عبد العظيم رمضان

مقـــدمة

يعد ابراهيم الهلباوى شخصية محيرة سواء فى عالم السياسة أو فى عالم المحاماة ، فهو ظاهرة فريدة تستحق الوقوف عندها ، اذ خاض غمار السياسة المصرية فشارك القيادات والزعامات المصرية منذ فجـر الحركـة الوطنية ولو أن الأقدار لم تصنفه على مستوى القيادة ·

فاذا انتقلنا فى نفق الزمن بحثا وراء سيرته تبينا أنه تتلمذ على يد جمال الدين الأفغانى نحو ثلاث سنوات مما زاده جرأة وقوة فى الدفـاع عن الحق وأثره فى دراسته بالأزهر بل وفى تكوينه أيما تأثير (١) فجاء أول صدام مع الادارة الحكومية السيئة فى مديرية الغربية وعمد الى الهجوم عليها فى جريدة « التجارة » التى أنشأها الأفغانى · وكان من جراء ذلك اقتياده الى السجن ، والمثول أمام مصطفى رياض ــ كبير النظار وناظـر الداخليـة ــ للتحقيق معـه فاتهمه بالتـأثر بـآراء الأفغانى الداعيـة الى « الاستخفاف بأنظمة الحكم وعدم المبالاة بهيبتها وهيبة موظفيها » (٢) وجاء رد الهلباوى قويا مؤكدا على « أن منع الظلم حق عام وواجب فى عنق كل انسان » (٣) · فلاغرابة أن قدر له أن ينخرط مع مجموعة امتازت بآرائها فى « الوقائع المصرية » تحت رئاسة الشيخ محمد عبده والتى ضمت كذلك سعد زغلول حيث أراد مصطفى رياض أن يستخدمها كجريدة رأى فصارت جريدة يومية وأخذت تبحث أمورا تتصل بشتى نواحى الحياة وبالـذات النواحى الاجتماعية (٤) ·

---

(١) الذكريات ص ٦ــ١١ ·

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٣ ·

(٣) نفس المصدر : ص ٢٥ ·

(٤) سامى عزيز (الدكتور) : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ص ٣٩ــ٤٢ ·

لم يكتف الهلباوى بالهجوم على الادارة الحكومية وانما تجاوز ذلك الى الهجوم على الاحتلال البريطانى ، ولعل كتاباته فى جريدة « المؤيد » تنطق بذلك ، ففى مقالتيه « الى أى طريق نحن مسوقون » (٥) · و « فى أى طريق نحن سائرون » (٦) · يكشف بحق عن خط وطنى ـ اذا جاز لنا التعبير ـ فى وقت لم يشتد فيه بعد عود الحركة الوطنية ·

ففى المقالة الأولى تناول قضية احتلال انجلترا مصر بعد أن أتم الاحتلال عامه التاسع ، ويبدو أن الهلباوى كان يرد فى مقالته على تقرير المعتمد البريطانى السنوى ، وقد اختط بذلك مسلكا سار عليه الوطنيون بعد ذلك · فنراه يشن هجوما على الاستعمار البريطانى لكونه لا يختلف عن أمم الغرب المستعمرة حينما يقدمون على استعمال ألفاظا مألوفة لمعان ممقوتة فان أرادوا معاداة قوم اتخذوا عنوان الصداقة لهم سبيلا الى جر البلاء عليهم ، وان شاءوا تقويض بنيان مملكة ادعوا أنهم انما يريدون زيادة العمران ، وان أخذوا فى اذلال أمة يعدوا فعلهم ذلك اعزازا وكرامة ؛ وشبه تلك المعاملة بخفاش أمريكا (٧) · اذ أن دولة الاحتلال تسلب المصرى قوى الحياة المدنية وتعوضه عن ذلك برنة صوت الحنو عليه والشغف باصلاحه ·

ثم أورد دعاوى بريطانيا فى بقاء أمد الاحتلال القائلة بأنها لكبح جماح الثائرين واعادة السكينة والنظام تارة ، وتنظيم جيش يرد الغارة عن الحدود المهددة من حملة السودان تارة ثانية ، وبتنظيم المصالح الحكومية الداخلية تارة ثالثة ، وبأنهم يريدون أن يكونوا خفراء على تنفيذ ما وضعوه من النظام حتى يتربى جيل من المصريين على مزاولتها ويتقادم العهد على الانقياد اليها تارة رابعة · وادعوا بذلك أن المصرى بفعل اصلاحاتهم قد اقترب نحو الغاية التى يقصدونها من استغنائه عن احتلالهم وقدرته على حكم نفسه بنفسه · واستندت دعاوى بريطانيا على مقولتين احداهما « أنهم أسسوا فى ديارنا اصلاحا لم يكن يتم لها لولا نعمة احتلالهم فيها » ، وثانيتهما « أن هذه الاصلاحات التى تمت بمعونتهم أعدت المصرى الى أن يكون مترشحا للرشد فى الأحكام والولاية على البلاد بعد أن لم يكن شىء من ذلك » ·

---

(٥) جريدة المؤيد : ١٤ نوفمبر ١٨٩١ ·

(٦) جريدة المؤيد : ١١ أبريل ١٨٩٢ ·

(٧) اذ « لا ينال غرضه من امتصاص دم الانسان الا اذا انتهز فرصة نومه وقت الهاجرة فيستعمل أجنحته العريضة مروحة لجلب الهواء البارد على وجه النائم كى يشتغل النائم بلذة هذه الخدمة الحسناء عن الشعور بألم امتصاص دمه بخرطوم الخفاش » المؤيد : ١٨٩١/١١/١٤ ·

ففند الهلباوى تلك الدعاوى وأسقطها الواحدة بعد الأخرى فوضحا أن اصلاح النظام القضائى قد وضع بذرته شريف باشا فى عام ١٨٨٦ غير أن ذلك الاصلاح تعطل بدوره بفعل أحداث الثورة العربية ، وان افتتحت المحاكم بعد الاحتـلال واستمرت خمس سنين بـلون مرشد أو تعنيف من الانجليز ، بينما يعزى الى مصطفى رياض — كبير النظار — الفضل فى نشر المحاكم الأهلية فى الوجه القبلى على الرغـم من وقوع معارضات من جانب الانجليز ٠

أما بالنسبة للاصلاح فى الرى فأكد على أن أمره قديم العهد منذ محمد على فما بناه خلال عشرين عاما ليس بوسع بريطانيا أن تساعد على انشائه عن مدى خمسين سنة بالرغم من توفر الصناع والآلات أكثر من ذلك العهد بثمن أقل وبسرعة مضاعفة ٠

وتوقف الهلباوى عند مسألة « السخرة فى الحفر والتطهير » فعلق عليها بأنها تعد مأثرة فى أيامهم ، لكنها من الفكر السابقة على احتلالهم وقال انه فى عام ١٨٨٠ عرض رياض باشا على الخديو توفيق هذا المشروع فقبله بالاستحسان وعقدت جمعية من عموم المديرين والعمـد بنظارة الأشغال العمومية وحضور جميع النظار لأجل ايجاد طريقة لحذف السخرة وابطالها، وحصلت المنـاقشة على استبدالها بالمقاولات أو غيرها من الطـرق ولما لم يستخلصوا رأيا لابطالها عامة شرع فى ابطالها بالتدريج ٠

كذلك هاجم الهلباوى دعاويهم القائلة عن اصلاحهم أمر الجيش المصرى فنفى هذه المقولة تماما وذلك ليس لكون الاصلاح موجودا من قبل وساروا به سنة الارتقاء كما تقدم ، بل لأنهم ساروا بالجيش الى القهقرى وجعلوه عاجزا عن تأدية أقـل عمل عسكرى كان يؤديـه من قبل ، وأن مرد هذا الضعف نقصان تعداده من جهة وتضييق دائرة الترقى وحصرها عند حد مخصوص لاتمكن مجاوزته من جهة ثانية فضلا عن عدم المساواة فى مرتبات ذوى المنزلة الواحدة بين المصرى ، والسودانى فهذا الأخير تم مضاعفة راتبه مرتـين ٠

وكشف الهلباوى عن نقطة جديرة بالاعتبار ، فانكسارات الجيش عند محاولة قمع الثورة المهدية فى السودان تعزى الى أن الجنود كانوا « يساقون الى السودان مغلولين بالحديد الى ثغر السويس » وتساءل : هل فشل مثل أولئك العساكر يعد تاريخا لجيش مصر ؟ بينما انتصاراته فى آسيا وأوربا على يد ابراهيم باشا ماثلة فى الأذهان ٠

أما دعوى الاحتلال بأنهم أعزوا المصريين أمام الأجانب فهدمها الهلباوى أيضا موضحا أنهم اذا كانوا قد فرضوا رسوما على الأجانب مثل المصريين

الا أنهم قدموا اليهم بعض أملاك المصريين ٠ فعلى سبيل المثال أهدوا الى ايطاليا مستعمرة (مصوع وما حولها) ولم يكن فيها فتنة أو ثورة ٠ وأنهم اذا كانوا قد قللوا من نفوذ فرنسا فى مصر الا أنهم « قدموا على هيكل ذلك التضييق تضحية عظيمة لألمانيا ، فقد وهبوها مركزا جديدا فى صندوق الدين على حساب المصريين ٠٠ » ٠

ثم هاجم سياسة الاحتلال الرامية الى انتزاع الوظائف العليا من أيدى المصريين ومنحها لرجال الاحتلال تمهيدا لانتزاع تلك التى تليها فى الأهمية حتى لا يبقى الا ما قلت أهميته مما لا يقبل عليه المحتلون ٠ وضرب مثلا على ذلك بالوظائف العليا فى الجيش المصرى ففى غضون أقل من عامين من الاحتلال حرم على المصرى تقلد وظيفتين رئيسيتين أولهما امارة فرقة ، وثانيهما امارة آلاى (أى لواء) ٠

أيضا الحال بالنسبة لمصلحة الرى فقد وضعوا أيديهم على الوظائف الرئيسية الثلاث فى نظارة الأشغال (وكالة النظارة وتفتيش العموم وتفتيش الاقليم) فحرم المصرى من تولى أى منها ٠

ولم يختلف الحال بالنسبة لنظارتى الداخلية والحقانية حيث هيمن المستشار والمفتش الانجليزى عليها وتدرجوا الى ما دون ذلك من الوظائف حتى وصل تدرجهم فى الحقانية الى وظيفة قاضى فى المحكمة الابتدائية والى وظيفة حكمدار فى مديرية فى نظارة الداخلية ٠

وفى النهاية دافع الهلباوى عن الرابطة العثمانية فى مواجهة دعاوى الاحتلال بأن مصر كانت محكومة بالأجنبى قبل الاحتلال البريطانى على أساس أن أصول أسرة محمد على لم تكن مصرية ، فلم يرغضاضة فى أن يحافظ البعض أو الكل على صبغتهم التركية أو الكردية القديمة أو الأرمنية انما العبرة عنده بالجامعة العثمانية التى تربط المصرى والدمشقى والطرابلسى (٨) ٠

وجريا على هذا النهج فى الهجوم على سياسة الاحتلال انتقد الهلباوى بشدة تعطيل قراءة فرمان تولية الخديو توفيق على أمر من انجلترا فهاجم لذلك سياسة الحكومات الغربية ازاء الحكومات الشرعية فى الشرق ٠ وشدد على ضرورة تزكية الشعور الوطنى المتنامى وتبذ التكالب الذى كان يحدث على المناصب والوظائف فى ظل النفوذ الأجنبى ، كما انتقد بمرارة سياسة الحكومة من تضييق الخناق على أمر التعليم ، والاستخدام فطالب

---

(٨) جريدة المؤيد ١٤ نوفمبر ١٨٩١« الى أى طريق نحن مسوقون » ٠ ملحقة بآخر الكتاب ٠

بتأسيس مدارس وطنية جامعة لكى « تبقى مدارس الحكومة لأبناء من تراهم نظارة المعارف من الدم المقدس المستحق للتعليم دون أبناء عامة الأمة » (٩)٠

ولكى نبرهن على مدى وقع مثل هذه المقالات على الوطنيين فحرى بنا أن نشير الى ما سطره محمد فريد من اعجاب بها وبوطنية الهلباوى فقال انها مقالات رنانـة وانـه يجب على المصريين أن « يضعوا ثقتهم فى أعاظم الوطنيين مثل الهلباوى » (١٠) ٠

وسرعان ما شب الهلباوى وبرع فى عالم المحاماة مع الاصلاح القضائى المصرى ، اذ انخرط مبكرا فى سلك المحامين أمام المحاكم الأهليـة ١٨٨٩ فكان يعد من جيل الرواد الأوائل (١١) وتمرس فى هذا الميدان وأصبحت المحاماة عنده موهبة حتى لينذر فى تاريخ المحاماة أن يظفر محام بهذا القدر من القضايـا ولا سيما تلك التى شغلت أمته ٠ وان كان من الملاحـظ أن الرعيل الأول من المحامين فى مصر كانوا حقيقة من غير حملة الشهادات فى الحقوق ، لكنهم كانوا من ذوى الخبرة الواسعة والبراعة فى الخطابة والكتابة مما لابد من توفرها فيمن يخوض هذا المضمار ٠ وكان الهلباوى ممن تفوق وتتلمذ عليه عـدة أجيال من أبرع المحامين الذين شهدتهم ساحـة القضاء والسياسة والحكم فى مصر ٠

لذا أتفق مع القول بأن تاريخ المحاماة فى مصر لم يعرف محاميا ارتفع بالمحاماة ، ورفعتـه المحاماة الى القمة كما كان الأمـر بالنسبة لابراهيم الهلبـاوى وتحمـل من أجـل ذلك صنـوف الظلم والاضطهاد وقسـوة الحياة (١٢) ٠

وجاء أول تكريم عند أول انتخابات لمجلس نقابة المحامين وللنقيب ، اذ أجمع المحامون على اختيار عبد العزيز فهمى النقيب الأول تقديرا منهـم لنزاهته وعلمه وفضله ، لكن الهلباوى أظهر أنه يطمع فى هذا المركز لنفسه لأنه أقدم المحامين ولأنه خدم المحاماة منذ نشأتها ٠

وقام محمد حسين هيكل بنقل هذه الرغبة الى عبد العزيز فهمى ، فلم يعترض بدوره ، واعتبره حقا للهلباوى لكونه أستاذهم جميعا « فان له على

(٩) جريدة المؤيد ١١ أبريل ١٨٩٢ ، انظر الملحق رقم (١) ٠

(١٠) مذكرات محمد فريد القسم الأول تاريخ مصر من ابتداء ١٨٩١ ، تحقيق رؤوف عباس (الدكتور) ، ص ١٢٤ ٠

(١١) انظر ملحق رقم (٢) جدول بأسماء المحامين والوكلاء المقبولين بالمحـاكم الاهلية ٠

(١٢) صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة ، ص ٢٢٨ ٠

المحاماة من يوم نشأتها بمصر لفضلا أى فضل » • وأصبح عبد العزيز فهمى بدوره داعيا للهلباوى الذى تم انتخابه فى أول نوفمبر ١٩١٢ أول نقيب للمحامين (١٣) • وذلك على الرغم مما خلفته آثار اشتراكه فى محاكمة « دنشواى » •

فليس بخاف وقوف الهلباوى موقف المدعى العام فى تلك القضية ، وليس بوسع أى مصرى تبرئة ساحته تماما ، مثلما لا يملك أحد أن يبرئ ساحة بطرس غالى ، رئيس المحكمة المخصوصة ، التى باشرت هذه القضية ولقى حتفه من جرائها ، حيث كان قبوله لهذه المهمة أحد دوافع اغتياله فى عام ١٩١٠ • فقضية دنشواى كانت بحق احدى الفواجع الكبرى التى رزئت بها مصر فى ظل الاحتلال البريطانى ، وقد وقف الهلباوى يترافع فيها عن الانجليز (١٤) • فتركزت مرافعته على الفوائد التى عادت على مصر من نتيجة الاحتلال ، وتطرق من ذلك الى رواية ما حدث فى دنشواى بين الضباط والأهالى على أساس الرواية الانجليزية (١٥) • فلا غرابة أن قال الهلباوى : ان الحضور فى جلسات المحاكمة لم يوجهوا انتقادا له على ما أبداه من الدفاع المتين فى القضية (١٦) •

وحاول الهلباوى جاهدا تبرئة ساحته من جراء قبوله الدعوى العمومية ضد الفلاحين تارة بأن الحكومة اختارته لأنه أكبر المحامين الموجودين سنا وأقدمية (١٧) • وذلك قول مردود عليه ، اذ أن قانون المحكمة المخصوصة ليس فيه نص ملزم ، انما ينص فقط على أن « يختار البوليس محاميا لاثبات التهمة » (١٨) •ومن ثم يتدارك الهلباوى فيقول ان الانذار التحرى البريطانى لمصر الرسمية من بين شروطه أن يجلس فى كرسى الادعاء أكبر محام فى مصر (١٩) •

(١٣) محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ص ٤٩ • الجدير بالذكر أن الهلباوى نال ٣٠٧ صوتا من ٣٢٣ عضوا وكان ثانى المرشحين عبد العزيز فهمى •

(١٤) نفس المرجع ، ص ٤٨ •

(١٥) أى أن الأهالى كانوا يعرفون بوصول الضباط وأن الرصاص الذى أصاب الأهالى كان كله من طلقة واحدة خرجت من بندقية بورتر بعد أن انتزعها منه الأهالى بل انه ذهب الى ابعد من ذلك وقال ان الأهالى كانوا يريدون قتل الضباط • ثم امتدح الهلباوى سلوك الضباط وتصرفهم •

انظر : محمد جمال الدين المسدى (الدكتور) : دنشواى : ص ٨٧

(١٦) الذكريات ، ص ١١١ •

(١٧) الذكريات ، ص ١٠٨ •

(١٨) الوقائع المصرية ، ٢٥ فبراير ١٨٩٥ « قانون المحكمة المخصوصة

(١٩) صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة جـ ٣ ، ص ٢٦٣ •

وتارة يخفف عن نفسه وطأة التورط بما أسداه من خدمة لعدد من الفلاحين حينما قال انه أعتق مقدما خمسة عشر متهما من طلب عقوبة الاعدام حسبما طلب قاضى الاحالة (٢٠) ·

وتارة يقول بأن شعوره بوطنيته بلغ الى حد لا يتفق مع واجبه ، حينما دعا الى لقائه المحامين عن المتهمين قبيل مرافعته وعلى رأسهم أحمد لطفى السيد ، وأطلعهم على أركان دعواه لكى لا يفاجأوا فى الجلسة بذلك (٢١) ·

وتارة يسوق لنا حديثا جرى بينه وبين بطرس غالى فى أعقاب الحكم يبدى فيه شديد ألمه على ما أصاب المتهمين من أحكام (٢٢) ·

والأدهى من ذلك أن يحاول الهلباوى مهاجمة الشيخ عبد العزيز جاويش فى سياق دفاعه عن نفسه فى « دنشواى » ويوضح أن الخصومة تولدت بينه وبين عائلة الشيخ جاويش لوقوفه للدفاع عن خصمهم فى قضية مضاربة ، مما حدا بجاويش لأن يفتح النيران عليه فى جريدة «اللواء» حينما وصفه بأنه « جلاد دنشواى » لكونه كسب قضية ضد أخوته (٢٣) ·

لكن الواقع أن الهلباوى قد جانبه الصواب اذ أن الذى أطلق عليه هذه الصفة بالشاعر حافظ ابراهيم حينما قال :

أيها المدعى العمومى مهلا ... بعد هذا فقد بلغت المرادا
قد ضمنا لك القضاء بمصر ... وضمنا لنجلك الاسعادا
فاذا ما جلست للحكم فاذكر ... عهد مصر فقد شفيت الفؤادا
لاجرى النيل فى نواحيك يا ... مصر ولاجادك الحيا حيث جادا
أنت أنبت ذلك النبت يا ... مصر فأضحى عليك شوكا قتادا
أنت أنبت ناعقا قام بالأمس ... فأدمى القلوب والأكبادا
ايه يا مدرة القضاء ويا من ... ساد فى غفلة الزمان وشادا
أنت « جلادنا » فلاتنسى أننا ... قد لبسنا على يديك الحدادا (٢٤) ·

فالملاحظ أن حافظ ابراهيم قد ألقى هذه الكلمات الدامية فى يوليو ١٩٠٦ بينما كان أول كتابه للشيخ جاويش فى «اللواء» فى ٣ مايو ١٩٠٨

(٢٠) الذكريات ، ص ١١٠ ·
(٢١) الذكريات ، ص ١١١ ·
(٢٢) الذكريات ، ص ١١١ ·
(٢٣) الذكريات ، ص ١١٢_١١٣ ·
(٢٤) ديوان حافظ ابراهيم جـ ٢ ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٢٠_٢٢ ·

على أثر استقالته من خدمة الحكومة وتوليه رئاسة تحرير اللواء بعد حادث دنشواى بعامين (٢٥) • كما يلاحظ أن جاويش لم يخص الهلباوى بالهجوم وانما تجاوزه الى بطرس غالى (٢٦) •

واذا كان كل من بطرس غالى وفتحى زغلول قد حصل على المقابل لاشتراكه فى هيئة المحكمة ، فالأول صار كبيرا للنظار ، بينما ترقى الثانى الى وكيل نظارة الحقانية بعد أن كان رئيسا لمحكمة القاهرة الابتدائية الأهلية ، وذلك على الرغم مما اشتهر به من الارتشاء وسوء السلوك (٢٧) • الا أن الهلباوى كان بوسعه التعيين مستشارا لمحكمة الاستئناف ، بل واتخذت الاجراءات حيال ذلك حيث أخذ يصفى أعماله فى مكتبه الخاص ، لولا أن جاءته الحكمة من امرأة ريفية كفيفة البصر ، اذ قالت له ان منصب المستشار مع عظمته يشغله نحو الثلاثين مستشارا ، وقل أن يذكر اسم واحد منهم أو يعرف خارجا عن سراى المحكمة ، بينما الهلباوى المحامى تعرفه مصر كلها ، وناشدته أن يظل فى نصرة الضعفاء • فتأثر الهلباوى كثيرا من حديثها ، فعزف عن منصب القضاء ، وعاد الى عمله فى عالم المحاماة (٢٨) • وتولية هذه المنصب كان من الممكن أن يدينه أكثر على أساس أنه جنى ثمرة قبوله الدعوى العمومية فى دنشواى مثلما كان الحال بالنسبة لبطرس غالى وفتحى زغلول• وعلى الرغم من ذلك لم يغفر الوطنيون له هذه السقطة ، اذ كانوا قد ألفوا من قبل تحديه السلطان من أهل الحكم • فما كان عليه الا أن ينهج نهجا وطنيا لعله يزيل آثار تورطه فى دنشواى بالنسبة لشخصه من وجدان الشعب المصرى •

فنلمح فى عام ١٩٠٩ وقوفه فى صف الوطنيين ابان التظاهر ضد قانون المطبوعات المكبل لحرية الصحافة ، اذ طلب المقبوض عليهم من الطلبة بقيادة أحمد حلمى صاحب جريدة « القطر المصرى » أن يتولى الدفاع عنهم ، مع أنهم سبق لهم التظاهر ضده لموقفه فى دنشواى (٢٩) •

فالهلباوى آمن بقدسية حرية الصحافة ، والثورة ضد من يعتدى عليها ، لذا فانه كان ضد قانون المطبوعات الذى عده أول سد يهدم هذه الحرية ، بل ونسب الى نفسه من قبل التأثير على مصطفى رياض لئلا يلجأ

---

(٢٥) فتحى رضوان : مشهورون منسيون ، كتاب اليوم العدد ٢٧ أول أكتوبر ١٩٧٠ : ص ٢٥ وما بعدها •

(٢٦) انظر جريدة اللواء ١٨ يونية ١٩٠٨ « الذكرى المحزنة » ، ١٥ نوفمبر ١٩٠٨ ، « أتنسى دنشواى » •

(٢٧) أوراق محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة ، المجلد الأول ، ص ١١٣ •

(٢٨) الذكريات ، ص ١١٥ ـ ١١٨ •

(٢٩) الذكريات ، ص ١٢٧ •

الى العمل بذلك القانون ، بعد ما أوضح له مدى الضرر بالصحافة وحرية الكتاب ، لاسيما « وأن كثيرا من الأعمال التى يقوم بها الانجليز فى البلاد لايتفق مع الروح الوطنية والنزعة القومية » ، فتعطل لذلك العمل بقانون المطبوعات حتى أحياه بطرس غالى فى مارس ١٩٠٩ (٣٠) ٠

ولم يستجب الهلباوى لطلب بطرس غالى بالتنحى عن الدفاع عن احمد حلمى على الرغم من تلويحه بالعفو عن شقيق للهلباوى كان سجينا (٣١) ٠ وليس بخاف أن أحمد حلمى قد هاجم عائلة محمد على برمتها وطالب أن يحكم مصر مصرى (٣٢) مما كان محل سخط من الخديو عباس الذى تطلع بدوره الى استخدام الهلباوى بديلا عن محمد فريد فى زعامة الحزب الوطنى (٣٣) ٠

لم يأبه الهلباوى بالضرر الذى يمكن أن يلحق به ، لاسيما وأنه منذ عام ١٨٩٣ كان مستشارا للخاصة الخديوية الى جانب كونه مستشارا للأوقاف الخصوصية ومستشارا لديوان عموم الأوقاف ، وذلك ايمانا منه بأن المحامى من الممكن ألا يخضع فى واجبه لمصلحة خاصة حتى ولو فى ذلك اغضاب لولى الأمر (٣٤) ٠

ومثلما رفض مسعى لبطرس غالى رفض أيضا مسعى لحسين رشدى ناظر الخارجية ، وامتد الضغط بالتلويح بحرمانه من امتيازاته التى يتقاضاها من الوظائف التابعة للخديوى ، فرفض التراجع مفضلا استقالته واستمر فى الدفاع عن المتظاهرين فى قضية قانون المطبوعات حتى حصلوا على البراءة (٣٥) ٠

---

(٣٠) الذكريات : ص ١٢٨ ٠

(٣١) الذكريات : ص ١٢٩ ٠

(٣٢) جريدة القطر المصرى : ١٨ يناير ١٩٠٩ « مصر للمصريين » ٠

(٣٣) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٢ تحقيق دكتور عبد العظيم رمضان ، ص ٨٧٤ ٠

(٣٤) فعلى الرغم من عرى الاكبار والاعجاب بين الخديو وبينه الا أنه فى القضايا التى كانت فيها الخاصة الخديوية خصما مع موكله فانه كان ينحاز الى موكله لشدة ايمانه بحرية الدفاع وبمبدأ الفصل بين عمله الخاص والوظائف الرسمية ٠ الذكريات ، ص ٨٠ ـ ٨١ ٠

(٣٥) أما قضية احمد حلمى فحكم عليه بالحبس عشرة شهور حبسا بسيطا مع تعطيل جريدته مدة ستة أشهر واعدام كل نسخ الجريدة التى حملت مقالة « مصر للمصريين » وقد تم استئناف الحكم تقرر حبسه سنة مع الشغل ٠ انظر جريدة القطر المصرى ١٩٠٩/٤/٩ ، ١٩٠٩/٤/٢٣ ٠

ففتح الوطنيون بذلك معه صفحة جديدة فاستعانوا به للدفاع عنهم فى القضايا السياسية ابتداء من حادثة بطرس غالى فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، فلقد حرص ابراهيم الوردانى أن يكون الهلباوى محاميا عنه وطلب منه ذلك رسميا بشرط أن ينتقد مسألة دنشواى (٣٦) ·

كانت فرصة مواتيه للهلباوى لكى يصالح الوطنيين فهاجم فى مرافعته المحكمة المخصوصة ، واعترف بأنه نال من الغضب ما نال غيره من الذين اشتركوا فيها · ثم وضع هيئة المحكمة فى مأزق حينما طبع مذكرته للدفاع كاملة ، وزع نسخا منها قبيل الجلسة وأثناءها ، بينما قررت المحكمة فجأة جعل الجلسة سرية ، عندما تناول الدوافع السياسية التى من أجلها أقدم الوردانى على اغتيال كبير النظار (٣٧) ·

واذا كان قد قدر لى البحث فى وثائق هذه القضية برمتها فانه قد ثار لدى تساؤل لم أجد اجابة شافية عليه ، اذ كان بوسع الوردانى الهرب بسهولة لكنه لم يقدم عليه ، بل ولم يحاوله ، ووقف ثابتا مستسلما ، حتى أفاق الجميع من الصدمة ، وانقضوا عليه بعدما أيقنوا الأمان منه حينما ألقى بسلاحه وكمية الرصاص التى كانت فى حوزته (٣٨) · فيكشف لنا الهلباوى بأنه حينما التقى بالوردانى أجابه على ذلك التساؤل « نعم ، شاهدت هذا الاغماء عند القوم · والرغبة الطبيعية المجبول عليها كل انسان فى التخلص من الخطر أوحت الى أن أفر فى الحال ، ولكن ما أسرع ما مرت على فكرة أخرى أوقفتنى ، وهى انى تذكرت اذا فررت من يد القضاء أنه يجهل سبب الجريمة ، وربما تحدث الناس بأن القاتل كان ذا غرض شخصى جره الى ارتكاب جريمته ، فيذهب الأثر المطلوب منها مع أنه من أكبر مقاصدى أن يعلم أبناء وطنى أن من بينهم من يضحى حياته فى خدمة وطنه » (٣٩) ·

واذا كانت قضية اغتيال بطرس غالى قد أثارت نوعا من الجدل بفعل ما أثاره بعض من المتطرفين الأقباط حينما أوحوا بأن ثمة غبن يحيط بالأقباط المصريين ، فغالوا فى مطالبهم من خلال مؤتمر قبطى عقد لهذا الغرض فى أسيوط فى مارس ١٩١١ ، الا أنه قدر للهلباوى أن يكون

---

(٣٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣٩ ·

(٣٧) لمزيد من التفاصيل انظر : عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى ، ص ١٧٥-١٩٣ ·

(٣٨) نفس المرجع ، ص ١٧٩-١٨٠ ·

(٣٩) الذكريات ، ص ١٣٣ ·

سكرتيرا عاما للمؤتمر المصرى الذى انعقد فى مايو من نفس العام بهليوبوليس لدحض مزاعم مؤتمر أسيوط (٤٠) ٠

ونراه يكتب فى « المؤيد » دفاعا عن الوحدة والجامعة الوطنية بين المسلمين والأقباط وضرورة نسيان كل المفارقات الاذهبية وعدم النظر لغير الصفة الوطنية العامة وطلب الى الحكومة « أن تنظر فى اعطاء الوظائف دائما الى مستحقيها سواء كان مسلما أو قبطيا » (٤١) ٠

ومثلما لجأ الوردانى الى الهلباوى للدفاع عنه ، فقد لجأ اليه ايضا الدكتور شفيق منصور المحامى ، الضالع فى اغتيال السردار سيرلى ستاك فى عام ١٩٢٤ ، والنظم للعنف السياسى فى مصر فى الربع الأول من القرن العشرين ، لاسيما وأن المحامين السعديين قد امتنعوا ايحاء من سعد زغلول عن قبول الدفاع عن المتهمين فى تلك الحادثة ، على أساس أن الجناية تعتبر واقعة عليهم ، وبلـغ من حنق زغلول أن قال « لو جاز لى الدخول مدعيا مدنيا لدخلت » (٤٢) ٠

لكن من المثير أيضا أن شفيق منصور ومحمود اسماعيل الضالعين فى الاغتيال كانا من صفوف « الوفد » ، بينما الهلبـاوى كان على خصومـة سياسية معه ٠ وكادت تؤثر فيه تلك الخصومة أثناء نظر القضية ، لولا هدى شعراوى التى وان كانت مثله فى موقفها ازاء الوفد الا أنها نصحته بعدم المساس بسمعة قيادة « الوفد » ٠

ومن اللافت للنظر أيضا أن الهلباوى بعد تأديته الدفاع عن شفيق منصور قد نال استحسانا على ذلك من الانجليز الى حد أن « اللنبى » أرسـل اليه موظفا يهنئه على نجاحه فى الدفاع (٤٣) ٠

وفى اعتقادنا أن الانجليز لم يبدوا ارتياحهم هذا الا بعد أن ظفروا باعترافات شفيق منصور ، والتى من المرجح أن الهلباوى قد زين لشفيق الاقـدام عليها ، تلك الاعترافـات التى كشفت عن أسرار حوادث العنف

---

(٤٠) وأوضح الهلباوى أن تلك النغمة القبطية قد ترددت من قبل فيما بين أعوام ١٩٠٢ ، ١٩٠٦ ، غير أن محمد فريد قد ردها لما قبل ذلك فى عام ١٨٩٧ بفعل دسيسة انكليزية ٠ انظر الذكريات ص ١٣٨-١٣٩ وأيضا مذكرات محمد فريد القسم الأول ، ص ١٩١ ٠

(٤١) جريدة المؤيد أول مايو ١٩١١ « اسناد الوظائف للاكفاء » انظـر الملحق رقم (٤) ٠

(٤٢) الذكريات ، ص ٢١٤ ٠

(٤٣) الذكريات ص ٢١٤ ٠

السياسي في مصر في أعقاب ثورة ١٩١٩ ، وكشفت النقاب عن دور أحمد ماهر والنقراشي فيها ، مما يعد ورقة رابحة في يد الانجليز كان من الممكن أن تمس بالوفد ٠

أما عن خصومة الهلباوي مع زغلول ، والتي دامت من ابريل ١٩٢١ الى فبراير ١٩٢٦ ، فهي في الواقع قد اقترنت بالخصومة بين الوفد وعدلي يكن (٤٤) ٠ وان كان محمد محمود من أنصار سعد زغلول وسعى كثيرا في عام ١٩٢٥ في التوفيق بين عبد العزيز فهمي والهلباوي وبين زغلول لكنه لم يفلح ٠ وآزر الهلباوي وفهمي كل من توفيق دوس ، ومحمد علي علوبة ، وصالح للوم ، وعبد الجليل أبو سمرة ، وابراهيم أباظة ، وصليب سامي٠واتفق رأيهم على أن تؤلف وزارة تحت رئاسة عدلي يكن أو عبد الخالق ثروت أو اسماعيل صدقي أو أن تشكل وزارة فيها الثلاثة مع رئاسة أحدهم وألا يكون لزغلول نفوذ فيها ، وأن يدخلها وزير أو اثنان من أنصار زغلول على أن تتولى هذه الوزارة اجراء الانتخابات وألا تتغير بعدها ، انما يقع فيها التعديل ٠ وانه اذا كان الائتلاف قد ولد بين أحزاب المعارضة الا أن تقارير الأمن قد اعتبرته وفاقا صناعيا وظاهريا وهدفه اسقاط حسن نشأت ووزارة زيور (٤٥) ٠ وأن زغلول كان يتوجس خيفة من زعماء الأحرار بدعوى أنه يريد هدمهم قبل أن تسنح لهم فرصة جديدة للقيام وتولى الوزارة من جديد ، بينما كان يشعر الأحرار بكراهية زغلول لهم ولكنهم يصبرون عليه وعلى كتابات الصحف الموعز اليها لأنهم يعملون أن بوسعه هدمهم وهم يرمون الى الفوز بما يمكن أن يفوزوا به من كراسي مجلس النواب (٤٦) ٠

فلا غرابة والشعور السائد على هذا النحو أن رفض الأحرار اقتراح زغلول الذي أبلغه للهلباوي ـ بعد أن زال الخلاف بينهما ـ بدمج الأحرار مع الوفد وان برر هذا الأخير رفض الحزب الاندماج بغطاء سياسي من كون انجلترا سترفض تولية زغلول مما يعود بالضرر على أعضاء الأحرار اذا ما ذابوا في الوفد (٤٧) ٠

---

(٤٤) الذكريات ، ص ٢٥٤ ٠

(٤٥) تقارير الأمن العام لعام ١٩٢٥ : مذكرة بشأن الخلاف بين أحزاب المعارضة (الوفد ـ الأحرار ـ الحزب الوطني) ٠

(٤٦) تقارير الأمن العام مذكرة بتاريخ ١٥/ ١٩٢٦/٥ ٠

(٤٧) الذكريات ، ص ٢٥٥ـ٢٥٦ ٠

لم يتردد سعد زغلول فى تأييد الهلباوى فى انتخابات مجلس نواب عام ١٩٢٦ على الرغم من أن الدائرة التى رشح فيها بمديرية الجيزة لم يكن ينتمى اليها على الاطلاق ، بينما كان منافسه وفديا قويا وابنا للدائرة نفسها • فيؤكد الهلباوى على مدى تأثير زغلول على الانتخاباب حيث تمت على درجتين ، أولاهما انتخاب زغلول للنواب ، وثانيتهما انتخاب الناخبين (٤٨) • ولو أنه من الممكن أن يثور تساؤل بالنسبة لمحمد حسين هيكل الذى رشحه وأيده زغلول لدائرة الجمالية وفشل فيها •

الا اننى أميل الى أن خسارة هيكل فى الانتخابات وفوز الهلباوى فيها من الممكن أن يكون بتوجيهات سعد زغلول • فزغلول يعلم امكانيات الهلباوى ومطاولاته فى النقاش لكنه فى نفس الوقت يستطيع أن يستقطبه على عكس الحال مع هيكل • فهذا الأخير حينما نقل اليه الهلباوى اقتراح زغلول بدمج الحزبين لم يتحمس لذلك (٤٩) •

فى الواقع لابد للمرء أن يتحرى الدقة فى الروايات التاريخية التى ترد فى الذكريات نظرا لتعاقب السنين على مرور الحدث التاريخى فيحدث نوع من الخلط فى ذاكرة صاحب الذكريات ، مما يؤدى الى نسيان بعض التفاصيل الهامة أو اغفالها • ولكى نبرهن على صدق ذلك نلاحظ أن الهلباوى حينما تحدث عن حفلة الكونتيننتال فى ٣ يونيو ١٩٢٦ لتكريم زغلول فى أعقاب نجاح الوفد الساحق فى الانتخابات ، لم يكن دقيقا فى روايته على الرغم من أهمية هذا الاجتماع الذى قال الهلباوى عنه : « ان كلمة أحزاب الائتلاف قد اتفقت مع زغلول على ألا يتولى الوزارة بدعوى اعتلال صحته ، وأن مكرم عبيد أنيط اليه اعلان ذلك فى الحفل لكن حينما جاء دوره ليعلن ذلك تقدم أحمد رمزى من رجال الوفد فتحدث فى غير ما اتفق عليه (٥٠)

---

(٤٨) الذكريات ، ص ٢٥٠ •

(٤٩) وقال أن مرد ذلك الى اختلاف مبادىء كل فريق ، فالدستوريون حريصون على معانى الحرية الفردية وعلى النظام والقانون أشد الحرص أعداء للطغيان فى كل صوره ، يريدون العمل للارتفاع بالشعب الى حيث تتقارب طبقاته فى ادراك معانى الحياة والحرية • أما الوفديون فمتعصبون لحزبيتهم ولزعامة زعيمهم ولا يأبون لذلك أن يقوم الحكم على أساس التنكيل بخصومهم ، ويرون فى النزول الى مستوى الشعب لا فى الارتفاع بالشعب الى المستوى الذى تتقارب فيه الطبقات •

محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ص ٣٣٠ـ٣٣١ •

(٥٠) الذكريات : ص ٢٦٣ـ٢٦٥ •

فثمة وثيقة سياسية صادرة عن سليم زكى – حكمدار بوليس مصر – تكشف عن تفاصيل أدق وأوفى على غير ما رواه الهلباوى ، اذ سجل الكلمات التى دارت فى الحفل جملة وتفصيلا ابتداء من كلمات محمد حافظ رمضان – رئيس الحزب الوطنى – الذى أعلن وقفة حزبه لشد أزر زغلول وتأييد نهضته والالتفاف حوله تماما مثلما التفوا حوله من قبل فى سبيل المصلحة الوطنية لرفعة الوطن كما أشاد بالائتلاف لكونه « مظهر جميل ينسينا خصوماتنا السياسية » • وأن الهلباوى قام بعد ذلك موجها الكلام الى زغلول قائلا « لقد سررتم بصفاء القلوب وتعلموا أن هذا كان نداء عاما قبله كل مصرى وأجابه الشعب » وشدد على ضرورة اعادة الأمة لسلطانها ونيل حريتها فى البرلمان وأن تحكم نفسها بنفسها • ثم أوصى بضرورة جعل دار البرلمان عزيزة البناء يحتمى بها كل ذى مصلحة وذى حق ، وأن يكون النواب مزودين بسلاحهم الوحيد الاتحاد والتضامن (٥١) •

أما مكرم عبيد ، فلم يحدث كما ادعى الهلباوى من اعلانه اعتذار زغلول لتولى الوزارة فجاءت كلماته كلها اطراء وتمجيدا واشادة بالائتلاف مؤكدا على أنهم اتحدوا لكى يدفعوا شرا ، لا لاقتسام خير وأن على الانجليز أن يفهموا أن هذا الائتلاف هو خير فى ذاته ، فلم يقصد به الا اجماع كلمة الأمة على حسن التفاهم وتقريب مسافة الخلاف (٥٢) • أما الذى أعلن ضرورة تخلى زغلول عن كرسى الرئاسة لعدلى يكن فكان أحمد رمزى وذلك اشفاقا على صحته ، فتصدى فكرى أباظة له قائلا : « ان من يقول بأن يتولى الحكم من غير حزب الأغلبية انما هو يدوس الدستور باسم انقاذ الدستور • أيها الزعيم وانما نحن نكرمك الآن للمستقبل أكثر مما نكرمك للماضى – لا يمكن أن يتولى الحكم غير سعد باشا زعيم الأغلبية فان أنت رفضت فانما أنت ترضخ لأمر الانجليز » • ولم ينقذ الموقف غير الدكتور نجيب اسكندر الذى أعلن أنه والأطباء زملاؤه نصحوا سعد زغلول بالكف عن كل عمل ، وأنه اذا وجهت النصيحة له بترك الحكم فذلك لأسباب خارجة عن السياسة فاذا تولاها غيره فانما الرأى يكون له أيضا •

ثم وقف سعد زغلول وألقى خطبة كانت مكتوبة الا أنه مهد لها تمهيدا أثار حماس النواب فقال « انه لما علم بدس الدساسين ووشاية الواشين بأنه يترفع عن قبول الوزارة استخفافا بأمر من يطلب لتأليفها ، رأى أنه ردا على

---

(٥١) تقارير الأمن العام : تقرير بتوقيع سليم زكى حكمدار بوليس مصر مرفوع الى مدير عام الأمن العام ، رقم ٧٤٥ سرى سياسى فى ١٩٢٦/٦/٣ •

(٥٢) لمزيد من التفاصيل حول خطبة مكرم عبيد انظر / أحمد قاسم جودة : المكرميات ص ٥٥–٩٥ •

مفتريات هؤلاء القوم أن يعلن فى جلاء ووضوح بأنه سوف لا يتأخر عن قبول تأليفها رغم اعتلال صحته والمشقات التى تتطلبها الوظيفة لأنه ذاق مرارتها حتى آخرها ولم يذق لها حلوا البتة ٠٠ وأنه سوف لا يلين لأى تهديد أو وعيد ، فكل هذه المظاهرات المفتعلة ما هى الا من باب ذر الرماد بالعيون ، وما هى جس نبض وأن القوم لم يكونوا جادين فى كل أقوالهم ولامناوراتهم ٠٠ وأنه يضع نفسه وصحته رغم اعتلالها تحت تصرفهم ، فان هم أمروه بتأليف الوزارة تحت رئاسته فسوف لا يتأخر واذا أرادوا أن يشير باسنادها لدولة عدلى يكن باشا فهو عند اشارتهم » (٥٣) ٠ لكن يبقى لنا أن التفاصيل التى أوردها الهلباوى لم تكن دقيقة تماما وأن من المناسب تحرى الدقة تماما مثلما حدث لديه بعض الخلط فى أكثر من موضع حرصت على تصويبه فى هوامش الذكريات ٠

من الواضح أن الهلباوى ، كشخصية عامة التقى بضخم معالم التاريخ المصرى الحديث وذلك من خلال اتصالاته بزعامات مصر السياسية والوطنية بل نلاحظ أن سعد زغلول قد ذكره فى مذكراته فى مواضع عدة ومناسبات عديدة فكانا يتلاقيان ويتناقشان فى موضوعات سياسية ، فعلى سبيل المثال يقول زغلول أن الهلباوى كان سباقا فى الحديث معه عن مشروع مد امتياز قناة السويس (٥٤) ٠ وأن الخديوى عباس كان يريد تعيينه فى زعامة الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٩ ليضرب بـه زعامة محمد فريد (٥٥) ٠ ويبدو أن ذلك قد راود الخديوى حينما نأى فريد بجانبه عن التعاون مع عباس ٠

كذلك يعترف زغلول بامكانيات الهلباوى فرشح اسمه فى أكتوبر ١٩٠٩ أمام بطرس غالى للتعيين فى مجلس شورى القوانين على أساس قدرته على المنافسة فى موضوع عام ، الا أن بطرس لم يعقب وطلب شخصا يعرف لغة أجنبية (٥٦)٠ويبدو أن بطرس قد ضاق ذرعا بالهلباوى حينما باءت جهوده بالفشل لكى يثنيه عن قبول الدفاع عن أحمد حلمى صاحب « القطر المصرى » ، فلمس منه بذلك عدم استجابة للتعاون مع السلطة بشكل كاف ٠

---

(٥٣) تقارير الأمن العام : تقرير بتوقيع سليم زكى حكمدار بوليس مصر مرفوع الى مدير عام عموم الأمن العام رقم ٧٤٥ سرى سياسى بتاريخ ٣ يونية ١٩٢٦ ٠

(٥٤) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٣ ، تحقيق د٠ عبد العظيم رمضان ، ص ١١٤ ٠

(٥٥) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٢ ، تحقيق د٠ عبد العظيم رمضان ، ص ٩٧٤ ٠

(٥٦) مذكرات سعد زغلول ، جـ ٣ ، ص ١٠٩ ٠

والحق يقال ، لقد صادفت عدة عقبات مجرى حياة الهلباوى فأثرت على مستقبله السياسى فلم ينس له الأمير (الملك) فؤاد قبوله الدفاع عن الأمير أحمد سيف الدين حاول اغتياله فى ٧ مايو ١٨٩٨ وأصر الهلباوى على أن يكون بمفرده فى الدفاع ، ودفع بأن الأمير سيف الدين مريض بأعصابه، فثار هذا الأخير وطلب عزله من المرافعة فى أثنائها فسجل الهلباوى أن هذا العزل دليلا على صحة ذلك الدفاع (٥٧) . الا أنه من الجلى أن فؤاد قد أضمر السوء لهما معا حتى قدر له أن يترجمه ضد سيف الدين الذى ظل طريدا طيلة حياته خارج البلاد وحجر على ممتلكاته (٥٨) . بينما لم يرض عن الهلباوى على الاطلاق مما دفعه للقول بأنه يشعر بموجات تصل اليه تحمل بين طياتها شيئا من العنت والضغينة وانتهاز كل فرصة للايقاع به (٥٩) . وبلغ الأمر الى حد أنه لما ضاقت به السبل حينما أثقلته الديون التى أربت على مئات الألوف ، ولم يعد يملك فدانا من بضعة آلاف كان يمتلكها ، حتى منزله الكائن فى جاردن سيتى استولت عليه الخاصة الملكية بدعوى أن زوجته لما توفيت كانت من معتوقات الخديو اسماعيل ولم تعتق فأصر الملك فؤاد على أن يكون للخاصة الملكية حقها فى الميراث عن نصف هذه الدار ثم رسى المزاد على الجزء الباقى على الخاصة الملكية أيضا . وان كانت تجدر الاشارة الى موقف سعد زغلول ذلك أنه أوفد للهلباوى . فتح الله بركات لكى يحفظ له الدار قبل عقد المزاد لكنه لم يستجيب(٦٠) .

أيضا سبق لفؤاد أن اعترض بوصفه رئيسا للجامعة المصرية على حضور الهلباوى حفل تأبين قاسم أمين أكبر المؤسسين لها مما أدى الى تدخل سعد زغلول وتمكن من اقناع الأمير فؤاد بالعدول عن موقفه غير أن الهلباوى أخذ حيطته ونشر فى « المؤيد » التأبين واعتذر عن الحضور (٦١) .

فلا غرابة أن عد الهلباوى دفاعه عن الأمير سيف الدين وآراءه فى لجنة الدستور ومجلس النواب مبررا لما يحدث له من عواقب وخيمة . فالراصد لموقفه فى مجلس النواب يلاحظ أنه امتاز بقوة الجدل والمواجهة الجرئية فنراه يهاجم بحدة كل من أحمد زيور ، وكل ما صدر عن حكومته من قوانين غير دستورية ، وشيخ الجامع الأزهر ، والطبيب الخاص بالملك فؤاد حيث قصد من وراء كل ذلك المساس بالملك .

---

(٥٧) أعلام المحاماة ، ابراهيم الهلباوى ، ص ٢٦ .

(٥٨) زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ، جـ ١ ، ص ٥ .

(٥٩) الذكريات ، ص ٩٣ .

(٦٠) أعلام المحاماة : ابراهيم الهلباوى ، ص ٥٤_٥٥ .

(٦١) الذكريات ص ١٢٥ .

فعاب بصريح العبارة على السياسة التى تحكم بها مصر حينما قال : « بلدنا من سوء الحظ قد لبثت اثنى عشر عاما يساق فى سياسته العمومية والقضائية على غير ارادته وبغير مشورته فأمة يسار فى ادارتها هذه السيرة وأفواهها مكممة وكلمتها غير مسموعة لها العذر اذا تركت وشأنها لتنظيم أمورها أن تطيل الشكوى من كثرة ما تجد بين يديها من مظاهر التقصير والاهمال » (٦٢) ٠

ففى اطار هجومه على تصرفات حكومة زيور اعترض على من يقف ضد اتخاذ مجلس النواب لأى اجراء من شأنه أن « يعلم الرأى العام مدى التصرفات التى وقعت ، أهى تصرفات ضارة بالأمة أو غير ضارة » فذكر على سبيل المثال لا الحصر واقعة استبدال أملاك حرة بأملاك لاحرية فى التصرف فيها ، اذ أنه أقدم على استبدال سراى الزعفران بأطيان من أملاك الحكومة الحرة وأدخل على تلك السراى تغييرات كثيرة مما عده الهلباوى اجراء باطلا بسبب اتحاد صفة المعطى وصفة الآخذ (٦٣) ٠

كذلك أيد ادانة حزب الوفد لسياسة حكومة زيور لشبهة التلاعب بأموال الدولة والاستخفاف المفرط بمصالحها وذلك حينما أقدم زيور على شراء قصر بيوت هوس بلندن ليكون مقرا للمفوضية المصرية على الرغم من اعتراض الوزير المفوض على صلاحية المكان، وللشرط المجحف الذى فرضته الحكومة البريطانية بالحق فى حرية التصرف فى العقود بدعوى ما يطرأ من أسباب يقتضيها الدفاع الوطنى (٦٤) ٠

أيضا هاجم الهلباوى سياسة وزير المعارف ــ على ماهر ــ فى حكومة زيور لتغييره خطط التعليم بدون قانون مما عد افتئاتا صارخا على الأمة وسلطتها طبقا للدستور ، ولكنه من جهة أخرى شدد على ضرورة النهوض

---

(٦٢) هاجم الهلباوى القصور فى أعداد القائمين على أمر القضاء مما يمكن أن يؤثر على حسن سير العدالة ، كما هاجم طبيعة الاماكن المخصصة لساحات القضاء فضرب مثلا على أن محكمة عابدين يصطدم المرء عند دخوله اليها ببراميل الخمر مبعثرة عن يمين الداخل وشماله حيث أن تلك المحكمة لا تشغل المكان وحدها ٠ واتفق أعضاء مجلس النواب على الملاحظات التى أبداها من لفت نظر وزيرى الحقانية والمالية ٠

مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة ٢٨ لسنة ١٩٢٦ ، ص ٤٣٩ـ٤٤١ ٠

(٦٣) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد الأول عام ١٩٢٦ ، ص ١٦٠ـ١٦١ ٠

(٦٤) مضبطة مجلس النواب الجلسة ٣٦ لسنة ١٩٢٦ ، ص ٥٤٧ـ٥٥٠ ٠

بالتعليم الالزامي على أساس أنه ضرورة نظرا لانتشار الأمية بمعدل تسعين بالمائة من السكان (٦٥) ٠

كما استدار يهاجم كبار الموظفين الذين استفادوا في عهد حكومة زيور على حساب مصلحة الشعب ككل ٠ فلدى مناقشة ميزانية عام ١٩٢٦ تبين أن حجم مرتبات الموظفين ضخم واضطرت وزارة المالية ازاء ذلك الى اخفاء الرقم الحقيقي لتخفيف وقع الرقم على الشعب (٦٦) ٠ فتقدم الهلباوى باقتراح وافق عليه مجلس النواب بالغاء العلاوات والترقيات وذلك للحد من الامتيازات التى حصل عليها كبار الموظفين بصفة خاصة فترسم لنا أقواله صورة لأحد مساوىء حكومة زيور كما تلقى لنا بظلال على الأوضاع الاقتصادية في المجتمع المصرى والتى يمثل فيها قطاع الموظفين شريحة كاملة فيه ، فأصاب كبارهم انتعاشا كبيرا بينما كان يئن صغارهم وفئات أخرى من الشعب من الكساد وسوء الحالة الاقتصادية (٦٧) ٠

من الانصاف القول أن الهلباوى كان يميل في مجلس النواب الى الاصلاح في شتى المجالات فنراه يطالب بالاسراع في اصدار قانون التعاون والنقابات على أن يكون مشتملا على تكوين نقابة صناعية تعمل على عرض المصنوعات الوطنية في الأسواق وحض الأهالى على الاقبال عليها (٦٨) ٠ وتارة يعارض اقتراحا رمى لزيادة ما يجبى من أهالى مدينة القاهرة من عوائد حينما تبين أن أهالى مدينة الاسكندرية يؤدون رسوما أعلى (٦٩) ٠ وفي موقف متزن متعاطف مع الطلبة المصرية في لندن كان من رأيه عدم الغاء « نادى لندرة » ولا الغاء الأموال المرصودة له في الميزانية حفاظا على كرامة هؤلاء الطلبة ، وذلك على الرغم من اعتراضه على تأسيس السفارة

---

(٦٥) ومن الطريف أن نذكر قول الهلباوى في هذا الصدد « أفضل أن ندخل المجلس من غير ملابس بشرط أن نعجل في ازالة الأمية ونشر التعليم الالزامي » ٠ لمزيد من التفاصيل عن انتقاد الهلباوى لسياسة التعليم انظر :

مضبطة دور الانعقاد الأول عام ١٩٢٦ ، ص ٢٨٤ـ٢٩٦ ٠

(٦٦) الجدير بالذكر أن الرقم الذى ذكر كان ١٣ مليونا من الجنيهات بينما الواقع كان ١٤ مليونا أى بفارق المليون مما نظر اليه على كونه تضليلا على الشعب ٠

(٦٧) مضبطة مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول ، ص ٢٦٣ـ٢٦٤ ، انظر : الملحق رقم (٤) ٠

(٦٨) مضبطة مجلس النواب ، الجلسة ٤٥ في ١٣ أبريل ١٩٢٧ ، ص ٦٤٧ ٠

(٦٩) كانت مدينة القاهرة يزيد تعداد سكانها آنذاك عن المليون نسمة ويتم تحصيل ٣٧٠ ألف جنيه كعوائد بينما الاسكندرية الأقل في التعداد وفي المبانى يحصل من أهاليها نصف مليون جنيه تصرف على القاهرة أيضا ٠

مضبطة مجلس النواب دور الانعقاد الأول يونيو ١٩٢٦ ، ص ١٤٩ ٠

المصرية لهذا النادى حيث اعتبره ستارا لاخفاء مآرب أخرى لاسيما وأنه أريد لهؤلاء الطلبة طبعهم على سياسة العهد الماضى (٧٠) ٠

أما هجومه على شيخ الجامع الأزهر لدوره فى مؤتمر الخلافة ، فنراه قد انتهز فرصة اثارة صرف الشيخ لمبلغ ألفين وخمسمائة جنيها من أموال المعاهد الدينية على شئون ذلك المؤتمر ودفاع وزير الأوقاف عنه حتى طعن فى هذا المسلك منتقدا قول فكرى أباظة بأن الشيخ كان آلة فى يد غيره مما يدعو الى الرحمة ، بل وطالب بأن « ينزل القصاص العادل به ليكون عبرة لكل موظف من الكبار والصغار حتى لا يرتضوا لأنفسهم بأن يكونوا ألاعيب فى أيدى من لهم عليهم سلطان » ٠ وأكد على أن الدستور لا يعفى أى هيئة حكومية أو وزير من المسئولية « حتى ولو احتمى بصاحب العرش نفسه » ٠ فعاب لذلك على شيخ الأزهر ورجاله من أنهم قد ضعفت لديهم قوة استقلال الرأى ، على عكس حالهم فى مطلع القرن ١٩ حينما كانوا لا يأبون الا لأن يمتثلوا لأمر الله وصاحب شريعته ٠

ووجد الهلباوى الفرصة من خلال هجومه هذا لكى يدين أعمال مؤتمر الخلافة مؤكدا على أنه لم يأت بغير « فضيحة مصر فى كل مكان ٠٠ ولم يعد بأية فائدة على الدين أو على الوطن » وأن « السبيل الذى أنفقت فيه هذه الأموال غير شريف ، كما كانت الطريقة التى صرفت بها فاسدة » (٧١) ٠

ولعل هجوم الهلباوى على سياسة مصلحة الصحة التى كان يرأسها الدكتور محمد شاهين ، الطبيب الخاص للملك فؤاد ، تحمل فى طياتها سهما مباشرا للهجوم على رجال الملك ومن ثم المساس بشخصه ٠

فلقد تقدم باقتراح لمجلس النواب مؤداه ألا يجمع وكيل الوزارة للشئون الصحية بين وظيفة وأية وظيفة أخرى حيث كان هناك اجماع على وجود أوجه قصور فى مصلحة الصحة (٧٢) ٠

ويبدو أن سعد زغلول ، رئيس مجلس النواب ، حاول دفع الهلباوى الى المزيد من الطعن اذ قال « كلامك هذا كان يكون له محل لو أن كان قبل ان الادارة فى مصلحة الصحة مختلة » ٠ فرد الهلباوى : « ليسمح لى دولة الرئيس أن أصرح بأن هذا قد قيل) كما أن تقرير اللجنة المالية قد قرر

(٧٠) نفس المصدر ، ص ٢٩٧ ٠

(٧١) مضبطة مجلس النواب رقم ٥٧ فى ١١ مايو ١٩٢٧ ، ص ٩٤٢ــ٩٤٨ ٠

(٧٢) الجدير بالذكر أن هذه المصلحة كانت تابعة لوزارة الصحة ٠ وقد انشئت أول وزارة للصحة فى ٧ ابريل ١٩٣٦ ابان وزارة على ماهر الأولى وكان الدكتور محمد شاهين هو أول وزير للصحة ٠

فؤاد كرم : والنظارات والوزارات المصرية ، ص ٣٤٧ ٠

« ان كل مصالح الحكومة تمشى نحو الاصلاح بخطى واسعة الا هذه المصلحة فانها تمشى بخطوات السلحفاة ان لم تكن تمشى القهقرى» • وأضاف الهلباوى أن هناك أزمة بالفعل لقلة الأطباء لأنه لم يوضع تشريع يمهد للتربية الطبيه الفنية اذ أن مدرسة الطب لم تتغير منذ أنشأها محمد على • فلا غرابة أن تفشت الأمراض فى المدن والقرى وظهر على مصلحة الصحة أعراض السقم (٧٣) •

ولما أجريت فى وزارة عدلى يكن عام ١٩٢٩ انتخابات مجلس الشيوخ دخلها الهلباوى مرشحا عن حزب الأحرار الا أنه سقط فى تلك الانتخابات سقوطا كبيرا ، ومع ذلك ظل يقول ان الانتخابات مدرسة يعلم الشعب فيها معلميه (٧٤) •

ولم يثنه هذا الأمر عن التقاعس فى أداء دوره الوطنى ففى عام ١٩٣٠ قبيل اقدام اسماعيل صدقى على الاعتداء على الدستور كان ثمة اتفاق بين وزارته وبين الأحرار الدستوريين ، الا أنه بمجرد أن كشف عن نيته فى ذلك الاعتداء ، انقطع ما بينهما من وفاق وأصبح الأحرار فى صف المعارضة مع الوفد ووقعا فى ٣١ مارس ١٩٣١ ميثاقا قوميا بعنوان « عهد الله والوطن » ورد فيه اسم الهلباوى فى الترتيب الرابع من بين الموقعين من الأحرار البالغ عددهم ٣١ عضوا فى مقابل ٢١ عضوا عن الوفد (٧٥) •

وكانت الحرب عند الأحرار يبثها قلم الدكتور محمد حسين هيكل من خلال « السياسة » من جهة ولسان الهلباوى فى اجتماعات نادى الأحرار من خلال خطبه النارية من جهة أخرى (٧٦) • فعلى سبيل المثال شن الهلباوى فى ذكرى « يوم الجهاد » هجوما بلا هوادة على اسماعيل صدقى رئيس الحكومة لالغائه دستور ١٩٢٣ وابداله بدستور ١٩٣٠ حيث أراد بذلك تغليب السلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه فى البرلمان منتهزا عدة عوامل بلورها الهلباوى فيما يلى :

(أ) الأزمة الاقتصادية الشديدة •

(ب) تنازع الأحزاب •

(جـ) الشكاوى ضد الحكم النيابى فى المدة السابقة •

---

(٧٣) مضبطة مجلس النواب الجلسة ٢٨ ص ٣٧٤ـ٤١١ •

(٧٤) أعلام المحاماة : ابراهيم الهلباوى ، ص ٥٩ •

(٧٥) صبرى ابو المجد : سنوات ما قبل الثورة ، ص ١٣٥ •

(٧٦) محمد حسين هيكل (الدكتور) مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ، ص ٣٢٤ـ٣٢٥ •

ثم أعلن أن ما أقدم عليه صدقى انما هو هدم للدستور لأنه هدم لسلطة الأمة ، ووصف دستور ١٩٣٠ بأنه « مهزلة » لم يتورع فيها صدقى عن الاعتداء على الحصانة البرلمانية والعمل على تغيير اللائحة الداخلية لمجلس النواب بعيدا عن صياغة المجلس لها حينما أراد وضع قيود على استجواب الوزراء ٠

كذلك دافع الهلباوى عن حرية الصحافة وهاجم ما أراده صدقى من أن تكون حريتها فى حدود القانون ؟ ومن محاكمة الصحفيين فى سرية حتى لا يثير ضده الرأى العام ٠ ثم هاجم أيضا قانون الانتخاب الذى حرم على العلماء والأطباء والمحامين وجمهرة المتعلمين دخول البرلمان ، وتساءل هل يريد صدقى أن يجمع حوله فقط أرباب الجلاليب الزرقاء كما كان يريد اللورد كرومر ؟ (٧٧) ٠

كان من الطبيعى أن يصطدم كلا الجانبين فنعت صدقى الهلباوى بكلمة « الرقاص » فى خطبة له ، ورد عليه فى محاضرة عامة واصفا له بأنه « الهدام الأعظم » وأنه لا يخاف عذابه رغم شيخوخته لأنه تمرس فى خدمة الوطن منذ خمسين عاما وأنه لا يخشى من مغبة القاء القبض عليه فلا يهم بعد أن جعل صدقى البلاد سجنا واحدا (٧٨) ٠

ولما تنحى رئيس محكمة جنايات مصر عن نظر قضية القنابل فى عام ١٩٣٢ لوقوعه تحت تأثير خارجى مستتر أثنى الهلباوى على موقف القاضى مؤكدا على أن المحاماة تشاركه فى الثقة بجميع القضاة (٧٩) ٠ فلا غرابة أن أضمر صدقى الكراهية لكل من تحدى وزارته واعترف بأن وزارته قد واجهت « منذ الساعة الأولى فتنة عمياء أداتها السوقة وغايتها دفع البلاد الى الفوضى » (٨٠) ٠ وسرعان ما زجت وزارة عبد الفتاح يحيى من بعد استقالة حكومة صدقى بجريدة « السياسة » وبحزب الأحرار الدستوريين الى ساحة القضاء فيما عرف بقضيتى « نزاهة الحكم » والتى أثارت الرأى العام المصرى لكونها مست قضية العبث بالحكم وجاء دفاع الهلباوى بمثابة محاكمة لعهدى اسماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى على حد سواء ٠ ووصف

---

(٧٧) جريدة السياسة ١٤ نوفمبر ١٩٣٠ ، احتفال الاحرار الدستوريين بذكرى يوم الجهاد خطبة الأستاذ الهلباوى بك ٠

(٧٨) جريدة السياسة ٢٢ نوفمبر ١٩٣٠ محاضرة الأستاذ الكبير الهلباوى بك فى نادى الأحرار الدستوريين ٠

(٧٩) صبرى أبو المجد : المرجع السابق ، ص ٢٢١ـ٢٢٢ ٠

(٨٠) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ٠ نص كتاب استقالة اسماعيل صدقى الى الملك فؤاد ، ص ٣٢٨ ٠

ذلك الحكم بأنه حكم أسود ، وأكد على أن تسعين بالمائة من القضايا التى ترافع فيها قبل نظر هذه القضية كانت تابعة من فساد نظام صدقى الذى لم يكتف بالاعتداء على الدستور وانما على حرية الكلمة ، وعاب لذلك على القانون المشبوه الذى وجه ضد رؤساء تحرير الصحف لتكميم أفواههم والذى من جرائه حرم كل من محمد حسين هيكل ، وعبد القادر حمزة ، وعباس العقاد ، وتوفيق دياب من تولى رئاسة تحرير صحيفة لمرة ثانية نظرا لصدور أحكام بالغرامة عليهم ٠

وجريا على عادة الهلباوى فى مزجه السياسة بالقانون وتفجيره لقضايا وطنية طرح مسألة « جغبوب » وألمح الى أن سعد زغلول رفض التنازل عنها لايطاليا بينما كان زيور فى أثنائها وزيرا للخارجية بالنيابة ، ولما تولى هذا الأخير رئاسة الوزارة بعد استقالة زغلول ودون الاستناد الى البرلمان تم انتزاع « جغبوب » من مصر فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥ ٠ ثم رمى الهلباوى البرلمان بعد ذلك بالضعف حينما ترك هذه المسألة للمستقبل على أمل اثارتها فى يوم ما لاستردادها ٠ كما طعن فى اللجنة التى شكلت برئاسة وهيب دوس لتقصى الحقائق فى « جغبوب » واتهمها بالرشوة السياسية وتساءل « أنتم تقولون أن مصر لم تخسر بترك « جغبوب » واذا كان هذا صحيحا فلماذا تتمسك ايطاليا بها ؟ » ٠

ثم تناول عددا من القضايا الوطنية فأشاد بدور طبقة عمال العنابر فى ثورة ١٩١٩ وقال ان هذه الطبقة فعلت أكثر مما فعلته أية طبقة أخرى من طبقات الأمة فى سبيل الثورة وأنه فى معركة العنابر سقط منهم حوالى ٤٠٠ ما بين قتيل وجريح ٠ فأشاد بالوطنية المصرية وتعرض بالهجوم على أحمد عبود باشا الذى تمنى عودة الحكم الكرومرى ، على الرغم من أنه كان جرحا واذلالا للكرامة المصرية فنادى الهلباوى لذلك بضرورة التطهير (٨١) ٠

واستمرارا فى عطائه الوطنى نلمح دور الهلباوى فى اشتراكه فى صياغة دستور ١٩٢٣ على أحدث المبادىء العصرية آنذاك وبما يتفق وحاجات مصر ، اذ كان واحدا من أبرز رجال القانون الممثلين فى اللجنة ، وكانت له فلسفة عملية فى عدد من النقاط المثارة فى اللجنة من بينها مسألة رأيه فى مقياس الكفاية لترشيح النواب فسجل أنه ضد نسبة زيادة الجهلاء فى مجلس النواب باعتبارهم عديمى الكفاءة مما يعرض أعمال المجلس للخطر ٠ ولا يعنى هذا نفيه لدورهم فى النهضة السياسية المصرية التى

---

(٨١) جريدة السياسة : أعداد ١٨ أبريل ١٩٣٥ و ١٩ أبريل و ٢١ أبريل « قضيتنا نزاهة الحكم » دفاع شيخ المحامين ابراهيم بك الهلباوى ٠

اقتصرت على النفور من الحكم الأجنبى فكان من الضرورى اشتراك العالم والجاهل والغنى والفقير فيها • أما النهضة الحقيقية فأمل أن تكون على يد مجلس النواب ، لذا حذر من كثرة العدد لأن نسبة الجهلاء أعلى بكثير من نسبة المتعلمين من ناحيــة ، ولكى لا تطيــل المناقشة وتعطل الأعمال من ناحية أخرى •

أيضا ترك الهلباوى بصماتــه من خــلال مناقشات مواد الدستور المقترح فنراه يوضح فى مناقشات المادة ٦٤ الخاصة بعدم جواز شراء الوزير أو استئجاره ملكا للحكومة أو قبوله عضوية شركة أو عملا تجاريا بغيــة الحيلولة بين الوزير الطاهر وبين الشبهات م نجهة وايجاد نص يقف فى وجه الوزير الذى يعمل على الاضرار بالمصلحة (٨٢) •

فمن المسلم به أن دستور ١٩٢٣ الذى شارك فى وضعه الهلباوى يعد من الانجازات الوطنية بما احتواه من صروح قانونية •

واذا كنا قد سطرنا ما لهذه الشخصية من مآثر فعلينا ألا نغفــل التناقضات التى علت بعض تصرفاته والتى يمكن أن توجه ضده ، لكن علينا أن نراعى طبيعة ذلك الرجل فهو يعتبر من مدرسة نبذ العنف ضــد الاحتــلال •

فالملاحظ أنه كان فى البدايــة من الداعين للاضراب العام فى ثورة ١٩١٩ من خلال نقابة المحامين لكنه سرعان ما تراجع بعد أن شكلت وزارة حسين رشدى فى ابريل ١٩١٩ ، وأفرج عن سعد زغلول فاعتبر ذلك الأمر انفراجا للأزمة وقبل أن يكون مع فتح الله بركات ، وتوفيق دوس لاقناع أعضاء لجنة الموظفين بأنه لم تعد مصلحة للاستمرار فى الأضراب (٨٣) • وغفل الهلباوى المطالب الأساسية التى كان من أجلها اعلان الاضراب العام والتى لم تتحقق (٨٤) •

---

(٨٢) محاضر أعمال لجنة المبادىء العامة للدستور . الجلسة السادسة ٧ يونيو ١٩٢٢ • كلمة الهلباوى بك •

(٨٣) المذكرات ، ص ١٤٩ •

(٨٤) وكانت على النحو التالى :

(أ) أن تصرح الحكومة المصرية رسميا توكيل الوفد المصرى برئاسة زغلول لينوب عن الأمة المصرية فى مطالبها أمام مؤتمر السلام •

(ب) عدم اعتراف حكومة رشدى بالحماية مطلقا وأن حالة مصر بعد زوال السيادة العثمانية عنها أصبح موقوفا على مؤتمر السلام •

(جـ) الغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود البريطانية المسلحة من شوارع المدن والبنادر والقرى وتفويض أمر حفظ الأمن والنظام الى رجال البوليس المصرى •

ولعل من المواقف الحرجة التى وقع فيها الهلباوى اعترافه بكتابة تقرير الى اللورد كتشنر حينما تقلد منصب رئيس عام البوليس فى نظارة الداخلية ، فلقد كان هذا الجهاز يعانى من خلل كبير فأراد الهلباوى كشف سوء استخدام المديرين لسلطاتهم فى هذا المجال فقدم عدة نصائح ، وطلب اليه كتشنر المقابلة لمزيد من التوضيح⁽¹⁰⁾ الا أن المشكلة التى وقع فيها الهلباوى ، أن جريدة «المقطم» نشرت هذا التقرير فى محاولة لفضح أمره على أنه يكاتب الانجليز فى السر بينما يطعن فى سياستهم علنا فى « المؤيد » ويدافع الهلباوى عن نفسه هذا التورط فيقول انه أراد المصلحة العامة (٨٥) • وان كنت لا أميل الى اتهامه بالتواطؤ ، انما الأمر ارتبط بزمن انتقاده لسياسة الاحتلال حينما كتب مقالاته فى « المؤيد » فى عامى ١٨٩١ ـ ١٨٩٢ والتى أشاد بها محمد فريد ولم يشكك فى وطنيته (٨٦) • لذا فان « المقطم » أعلنت الحرب عليه فهو ان كان عميلا للاحتلال فمن المستحيل افضاح أمره ، وليس من المستبعد أن يكون كتشنر نفسه من وراء عمل « المقطم » لكى يتم القضاء على تيار الخواطر الوطنية المتنامى •

ثم ان الهلباوى لا يجد غضاضة فى صلاته بكبار الشخصيات البريطانية فى مصر مثل مستشار الداخلية ، والمستر « ستورز » السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية حتى ان هذا الأخير كان يقطن فى منزله بقصر الدوبارة (٨٧) • لكن من الواضح أنه نظرا لموقفه المعاكس لبريطانيا فى مصر وهجومه على سياستهم حتى فى أحاديثه الجانبية معهم والتى كان احداها فى منزل زغلول عند بداية الحرب الكبرى الأولى (٨٨) ، فانهم لم يأمنوا جانبه تماما وأصبح خارج دائرة اهتمامهم •

لكن مما يؤسف له قبول الهلباوى الدفاع عن فلبيدس ـ مأمور ضبط العاصمة ـ الذى اشتهر بسوء السمعة لدى الوطنيين لما عهد فيه من أساليب ملتوية للايقاع بهم • فكان حريا بالهلباوى الانسحاب من مهمة

(د) طلب اجراء تحقيق عن جميع الفظائع التى ارتكبت فى القطر المصرى •

(هـ) العفو عن المتهمين والمعتقلين والمحبوسين فى داخل مصر وخارجها •

وثائق أرشيف رئاسة مجلس الوزراء : القرار الصادر من لجنة الموظفين فى ١٠ أبريل ١٩١٩ . وقرار ثان بتاريخ ١٥ أبريل ١٩١٩م •

(٨٥) الذكريات ، ص ٦٨ـ٦٩ •

(٨٦) محمد فريد : تاريخ مصر ابتداء من ١٨٩١ ، ص ١٣٤ •

(٨٧) الذكريات ، ص ١٠٧ •

(٨٨) الذكريات ، ص ١٤٦ •

الدفاع لاسيما وأن عبد العزيز فهمى قد انسحب • ومع ذلك فانه أخذ يتلمس الأعذار تماما مثلما حدث بعد تورطه فى « دنشواى » فقال انه أراد أن يزج بحكمدار العاصمة ، هرفى باشا ، فى القضية على أساس حصوله على رشاوى وأن فلبيدس كان الواسطة فى هذا الأمر الا أن هذا الأخير لم يعترف بذلك صراحة مع أن القانون كان سيعفو عنه فى تلك القضية (٨٩) •

ومن الممكن أن تزيد على ذلك موقفا آخر لا يتسق مع المنهج الوطنى ، ذلك أنه حينما تباطأت حكومة ثروت فى اصدار دستور ١٩٢٣ كان واضحا أن السراى كانت من وراء ذلك التأخير • وأراد « اللنبى » من جهته حذف المواد الخاصة بالسودان فى مقابل عدم المساس بسلطات الأمة فى الدستور• وناقش عدلى يكن مع حزبه « الأحرار الدستوريين » هذه المسألة على أساس اما مناصرة حكومة ثروت ، واما التخلى عنها اذا استجابت لطلب « اللنبى »• كان الهلباوى يقود الفريق الذى يؤيد اجابة طلب « اللنبى » وان انتصر فى النهاية رأى الفريق الآخر (٩٠) • لكن يبقى موقف الهلباوى الذى رأى التسليم لبريطانيا بالضغط على ملك مصر وفى ذلك موقف متخاذل اذ يعنى أن الدستور يصدر بضغط أجنبى وتسليم فى نفس الوقت بضياع السودان من مصر •

على العموم اذا كانت الذكريات فى جملتها سياسية الا أنها لا تخلو من بعض اللمحات الاجتماعية التى يمكن أن توضح لنا بعض التقاليد الاجتماعية السائدة فى أخريات القرن١٩ ، فعلى سبيل المثال يقول الهلباوى أن سفر المرأة المصرية حتى مطلع القرن ٢٠ كان يعد من الكبائر سواء كان ذلك مع زوجها أو بمفردها مما يستوجب نقد صاحبها والتشهير به (٩١)•

كذلك كان هناك تطلع بتفضيل الزواج من الشركسيات جوارى سرايا العائلة الخديوية اذ أنه بعد وفاة أى أميرة يتم زواج هؤلاء الجوارى اللائى كن فى خدمتها • وقد قدر للهلباوى الزواج منهن بشرط موافقة الجارية التى تلقى نظرة من وراء حجاب على المتقدم لها (٩٢) •

فالهلباوى حينما اختار الزواج من شركسية أو تركية من ربيبات القصر فانه كان يتطلع الى لون جديد من الحياة الاجتماعية مغاير تماما

---

(٨٩) انظر الذكريات ، ص ١٥٤ــ١٥٨ •

(٩٠) الذكريات ، ١٩٨ــ١٩٩ •

(٩١) الذكريات ، ص ٥٥ــ٥٦ •

(٩٢) الذكريات ، ص ٥٥ •

للتقاليـد الاجتماعيـة المصرية فهذا الطراز من النساء يعيش فى السراى ويبقين بين جدرانها لا يعرفـن غير سادتهن ولا يختلطن بأحـد من خارج السراى على الاطلاق ٠

ومن المستبعد أن الهلباوى كان يرمى من وراء ذلك الى أسباب الظهور والارتقاء فان تفكيره فى هذا الزواج قد وقع فى عام ١٨٨٧ بينما قدر له قبل ذلك بعامين أن يكون على صلة وثيقة بشقيق الخديو توفيق ، الأمير حسن بن اسماعيل الذى اختاره ليكون سكرتيرا له فى وظيفة مستحدثة ٠

وفى اطار اسهام الهلباوى فى المجال الاجتماعى نلاحظ أنه آزر هدى شعراوى فى كفاحها من أجل تحرير المرأة فكان من مؤيدى مبادىء قاسم أمين ٠ واختارته هدى شعراوى ، رئيس الاتحاد النسوى المصرى ، من بين أعضاء اللجنة الاستشارية والتى كان من أبرزها الدكتور طه حسين ومحمد على علوبة ، ومحمد حسين هيكل بهـدف الاسهام فى النشاط الاجتماعى للاتحاد (٩٣) ٠

أيضا كان الهلبـاوى من مؤسسى الجمعية الخيرية الاسلاميـة التى تألفت فى عام ١٨٩٣ فكان أحد أعضاء مجلس ادارتها جنبا الى جنب مع محمد عبده وسعد زغلول بهدف نشر التعليم واعانة المنكوبين وفى العقد الأخير من حياته قدر له أن يدير هذه الجمعية والتى بلغ رأسمالها اكثر من مليون جنيه (٩٤) ٠

ثمة بعض الملاحظات على الذكريات وكيفية تحقيقها فالملاحـظ أن صاحبها قد تحرى الحذر ، ويبدو أن مرد ذلك مصادرة السراى فى عـام ١٨٨٢ لما دونه من أوراق هامة سجل فيها أحداث مصر من عام ١٨٧٥ عقب فشل حملة الجيش الى الحبشة حتى اندلاع الثورة العرابية (٩٥) ٠ كذلك انعكس الموقف العدائى من جانب الملك فؤاد ضـده مما كان مدعـاة على ما يبدو لأن يلوذ صاحب الذكريات بالصمت فى مواقف معينة لئلا تقع هذه الأوراق بدورها فى قبضة القصر ٠

وتنقسم مجموعة الذكريات الى قسمين : القسم الأول نسخ على الآلة الكاتبة وهو يقع فى (   ) صفحة ، وأما القسم الثانى فهو بخط اليد

---

(٩٣) درية شفيق : تطور النهضة النسائية فى مصر ، ص ١٠٦ ٠

(٩٤) ابراهيم الهلباوى ، أعلام المحاماة ، ص ٢٦ ٠

(٩٥) ويؤكد هيكل أن الهلباوى حضر الثورة العرابية وعرف رجالها وأنه كان لذلك سجلا للتاريخ المصرى ينشر كلما تحدث الرجل حديثه العذب الأخاذ بالنفس ٠ انظر محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ص ٤٧ ٠

(★) وردت فى الأصل هكذا ٠

وهو واضح مقروء ٠ الا أن الذكريات جاءت بلا فواصل فكان علينا أن نضع عناوين جانبية لها حتى يسهل الأمر على من يتناولها ٠

ولقد وجدت أن من الأنسب استبعاد بعض الاستطرادات التى من الممكن ألا تفيد كثيرا ، تلك التى تتعلق بالحديث عن زيجاته وأخوته وخدمه واكتفيت بالتنويه عنها ، كما تغاضيت عن نشر حيثيات الحكم فى عدد من القضايا المدنية وغير المدنية مما لا يفيد مع القالب الذى اخترناه بجعلها ذكريات سياسية بالدرجة الأولى ٠ بينما رأيت أن من المناسب نشر بعض تراث الهلباوى فى الملاحق مما لم يرد فى أصل الذكريات ٠

وحرصت عند التحقيق الى تحرى صدق تاريخ الوقائع نظرا لما كان من أمر عدم دقة الهلباوى ، اذ أنه كتب ذكرياته فى وقت متأخر فى أكتوبر عام ١٩٢٩ ، فوقع عنده بعض الخلط تم تصويبه فى حينه عند التحقيق ٠

كما حرصت على الرجوع الى عدد من ملفات خدمة السياسيين ـ المودعة فى دار المحفوظات بالقلعة ـ الذين ورد أسماؤهم فى متن الذكريات فهى تفيد فى كشف الأصول الاجتماعية وسلم الصعود الاجتماعى، لاسيما أولئك الذين كان اباؤهم يخدمون فى معية الخديوية المصرية كمصطفى رياض ، ومصطفى فهمى ، وحسين رشدى ، واسماعيل صدقى وعبد الخالق ثروت٠ولا يعنى هذا اغفال رضاء الانجليز عن هذه الشخصيات بل نلاحظ أيضا أن بريطانيا كانت تطمئن أكثر لأولئك الذين حصلوا على اجازاتهم الدراسية من أوربا كمحمد محمود وأحمد زيور ٠

ومهما يكن من أمر فانه بوفاة الملك فؤاد لم يكن هناك ما يدعو لأن يستمر القصر فى عدائه نحو الهلباوى ، فسرعان ما عين عضوا فى مجلس الشيوخ ، كما أصبح نائبا لرئيس حزب الأحرار الدستوريين وكاد أن يتولى منصبا وزاريا فى وزارة على ماهر الثانية لولا رفض الحزب اذ اعتبر تمثيل حزبهم بعضوين فقط يعد تجريحا صريحا للوزراء الدستوريين فى وزارة محمد محمود (٩٦) ٠

وفى النهاية اذا كان « جلاد دنشواى » قد أصابه ما أصابه من سخط جماهيرى فى أوقات كثيرة تحملها بصبر ،وحاول جاهدا أن يمحى آثارها من خلال معطياته الوطنية فى الحركة السياسية المصرية ، فليس بوسعنا الا أن نعترف أنه على الرغم من أن الأكثرية السياسية كانت فى خصومة

---

(٩٦) كان المرشح الثانى معه عبد المجيد بك ابراهيم ٠ انظر : محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ٢ ، ص ١٤١ ٠

جارفة معه الا أنه لم يشأ أن يميل الى جانب سلطة الاحتلال فهو ان أطاعها لوقى نفسه من العواصف بل أحرز رضاء وارتقاء ، لكنه ظل ثابتا على اعتقاده السياسى دفاعا عن الدستور والحرية ونبذ التدخل الأجنبى ٠
ويبقى سجله فى ساحة القضاء ذاخرا من خلال مرافعاته القوية بالحجة بعد أن تبوء مكان الصدارة فى عالم المحاماة مما لا يتسع المجال لحصرها جميعا فهى تحتاج الى مجلدات ضخمة اذ أنه قضى فى المحاماة خمسة وخمسين عاما احتدم فيها التناحر الحزبى والخصومات السياسية بل والعنف السياسى فى مصر ٠

د ٠ عصام ضياء الدين

تصدير

الظلام الكثيف هو وحده الذى يحجب الاشراق البديع واشرف ما فى الدنيا هو الفشل الظاهرى يقبله المرء فى سبيل السمو النفسانى •

[هيجو ، فى التأملات]

سيقرأ الناس هذه المذكرات فيذهبون فيها مذاهب شتى ، فالذين عرفوا صاحبها من كثب سيدركون أكثر ما يدرك الذين عاصروا وعاشوا فيها ، أما الذين لم يعرفوه ولم يعاصروه فان حظهم من تقدير هذه الوقائع سيكون جد مختلف عن خط هؤلاء وأولئك اتيح لكاتب هذه العجالة أن يعمل فى جوار الهلباوى بك نحوا من عشر سنوات من سنة ١٩٢٨ ــ سنة ١٩٣٧ فشهد من هذه الحوادث بعضا وسمع عن حقائق البعض الآخر نقلا عن صاحبها ، وهاهو يقرأ هذه المذكرات فلا يرى فيها الا حديثا مقتضبا لا يغنى كثيرا عن الوقائع ، أما الوجوه الخطيرة للحوادث ، وصلاتها بالملوك والأمراء والسفراء وبالادارة والقضاء ، وبرجال الدين وبرجال الاصلاح فكل تلك الصلات لا تقف امامها هذه المذكرات الا مواقف عجلى كلمح البصر •

ظل هلباوى بك نحو نصف قرن من الزمان علما من اعلام الطريق فى تاريخ مصر الحديثة ، لكنه كان أبرز رجال المحاماة ــ غير مدافع ــ من يوم أن قامت المحاماة فى مصر،ولهذين الاعتبارين من ترى قضاياه هى قضايا التاريخ الحديث معا ، وقد اكتنفتها الأسرار والسير فلا معدى للمؤرخ عن أن يطوى بعض وجوهها طيا فى غياهب المجهول ويزيد هذه الظلمات أثرا أن على المحامى قيدا هو أسرار الصناعة ويزيد ذلك الغموض كله غموضا المحامى الخطيب يترافع بلسانه لا بقلم فلا شىء اذن يبقى من بعده ليرشد الأجيال اللاحقة •

نشأ هلباوى بك فلاحا من صميم الشعب ، ونالـه اضطهاد الحكام كما نال أباه وجده ووضع فى يده الحديد فى سن العشرين ففتح فى قلبه ثقبا وملأه الحقد وأزهريا تلقى التعيين ولم يمتحن ـ كسب من عمل أبيه خيالا رائعا ، وأشرق فى أزهريته الصلبة شعاع وهاج من جمال الدين ، ذلك الهرام الأسيوى العميق والمعلم الاول لنا ـ فاذا به رجل ثورى ولكن مصرى ، وأزهرى ولكن جرىء وسلك فى الحياة مسلكا رائعا ، عمل فى الوقائع وفى المحاماة واسهم فى السياسة وأصلح فى الاجتماع ، وجمع من الذهب مئات آلاف ، ومن قلوب المعجبين ملايين ، وكسب معارف جمه من منازلة الرجال ومساجلة القوى ومائـة شهر غير متوالية فى أمريـكا وأوربا ، وخصام مع الخديو أو الوزراء وخلاف مع الانجليز أو الجماهير كل أولئك معا أو كل أولئك منفردين ، وكثيرا ما كنت تراه وحيدا كأنه رأس الصخرة فى المحيط وكأنه ينظر الى الناس من رأس الجبل فيراهم صغارا ٠ صغارا جدا ٠٠٠

ويقذفه خصومه فلا يجيبهم كانه يقول : ان كل ما يقذف به الحاقدون وقود لهم ويحتمل الأذى ـ ذلك الغذاء اليومى للرجل السياسى ـ وتصيح به الجماهـير فلا يتبرم ٠٠٠ أفليسست هى التى صاحت بالمسيح بين يـدى (بلاوتس) وهى لا تفهم ما يردد ٠٠٠ وكان ذلك من يوم أن بدأ التقويم من ألف وتسعمائة عام وأربعين٠٠ أفليسست هى التى أخذ كرمويل باسمها وعلى مشهد منها رأس شارل الأول وهى تولول وتعول وتقول : فلينقذ الله رأس الملك ٠

ويخـرج الهلبـاوى من الانتخاب مهزوما بكل الأسلحة ـ هزيمـة ساحقة ـ ومع ذلك تسمعه يضحك من كل قلبه ٠٠٠ لقد رأيته فى احدى هذه الانتخابات يعمل ٣٠ يوما فى كل يوم ٢٠ ساعة ويقطع ستة الآف كيلو مترا فى فيافى الأرض حتى لقد وهن الحديد وما وهى ٠٠٠ بل كان يكافح الحكومة والخصوم ـ ونفاق والأنصار ـ فى قوة جسم كقوة المردة وقوة جلد كقوة القديسيين ٠

لقد كان يوم الهزيمة أقوى من ذلك الذى لم يخلق الله أقوى منه وهو فى طريقه الى (ألبا) اذ يرى تنكر العامة له فى هزيمته فيقول « لن أشتغل الا بالعلوم ولن أفكر فى تاج أوربا بعد ٠ ألم تر ما هو الشعب ؟ أو لم يكن لى الحق فى احتقار الرجال ؟ » ٠

وأبرق الى صحبه فى شامونى أنه وصل اليهم عن طريق مرسليا فى مساء يوم محدد حتى اذا ألقت الباخرة مراسيها لم يجد القطار فلم يتردد بل أخذت سيارته تنهب الفراسخ فى جنح البرجى نهبا فتعطلت السيارة وقال السائق انها مع الطبيعة تأبى أن تسير قال بل سر قال اننا على ارتفاع

١٠٠٠ متر وأقل ميل يزلقنا الى الهاوية قال بل ، سر وقال السائق لا ٠٠٠ وفيما هما كذلك أقبلت سيارة أخرى فساروا فى هديها حتى وصل الهلباوى لموعده ولو كان فى منتصف الليل ٠٠٠٠ ولو كان فوق القمم ٠

وعندما تعصف العاصفة يعترضها ولا يميل معها ، وعندما يلمح وجه الخطر فى الأفق لا يتحاباه بل يتحداه ٠٠٠٠ وكثيرا ما تطويه العاصفة وتقصفه لكنه لا يجد فى ذلك ما يشينه ٠

ويقول البعض هذا عيب فى الانسان على كل حال شرف للانسانية فاذا وقعت الفاجعة ، ومنها ما يساوى فى الحساب مئات الآلاف سمعت من أعماقه وهو يحاول الاخفاء جاهدا تنهدا خفيفا ٠٠٠٠ خفيفا جدا كأنه صوت العاصفة تحجبه جدران هائلة يتناهى الى مسمعيك خافقا من تحت عقب الباب ٠٠٠ هنالك تراه يرسل نظرات كأنها شرار وتراه يرفع صدره العريض الى الامام ويرفع رأسه الرفيع الى السماء ٠٠٠ وكأنك أمام هذا الرجل الضخم ازاء تمثال رومانى ضخم يجيش وينبض وعندئذ تعجب لهذا الشيخ الذى هدم السنين ولم ينهدم ، الذى يعبر ذلك منتصرا حتى اذا انهزم ٠٠ ونجد فى الرجال ما تجده فى الأمثال فتحاول أن تقول له مقالة (كليبر) لقائده الأكبر (انك كبير كالدنيا) أو مقالة قيصر الروسيا له (انك رجل قد قدرته السماء) لكنك كجمهور (تالما ــ تالما الرهيب) تصمت مأخوذا بك فى هول ما نرى وتسمع وتفرح فى نفسك لأن هذا الرجل المصرى ٠٠٠ ولأن هذه الفرصة ــ التى لا يعرفها الكثيرون ، والتى لا عهد لنا بها فى الناس ــ انما اتيحت لك ٠ وكما تجد القوة فى أخلاقه تجد العاطفة فى خلاله وقسطا وفيرا جدا من الفن ٠٠ فعندما تتملكه عاطفته يندفع ويندفع ٠٠ وهو كثير الخسائر حقا فى هذا الباب بل أن فى هذا الباب وحده قائمة خسارة كلها ٠٠٠٠ لا يبغض هونا ما ولا يحب هونا ما ولا يشجع فقط ولا يقوم بواجبه فقط ، بل تراه دائما رجل نهايات ان صح هذا التعبير فى العربية ، فلو أنك تخيلت مجموعة من العواطف صورت رجلا فاستوى فهذا هو الهلباوى ٠

ولذلك تجده اذا ما عرض لعاطفة انسان فى المحكمة أو فى النادى يكاد يسمعك دقات قلب الانسان وتكاد تلمس بيدك أحسن حكمة فى أحسن مكان بل تكاد تضع عينيك على لوحة رسام كلاسيكى ٠

هنالك فى الصالون يرفع جلساءه الى مستواه ، وهنالك تراه يجود بأغلى شىء لديه وهو وقته فلا يتوخى السرعة كعادته ، والاستعجال لمرافعته بل يسترسل ويسترسل وهو ــ ما دام يتحدث بأقل لا فى ٢٠ دقيقة

ذهبت القضية الى محكمة الجنح الاستئنافية بالزقازيق ، وكان رئيسها سعادة محمد صدقي باشا (الذى كان عضوا فى مجلس الشيوخ) وكررت فى دفاعى أمام هذه المحكمة حججى السابقة طاعنا فى دعوى الخاصة الخديوية ، ثم قلت فى مرافعتى : لو وجد مبدد لأموال الدولة بالتصرف فى الحجارة الكريمة الموجودة فى جزيرة الزبرجد فانما المسئول عن تبديدها ليس هو المتهم ابراهيم عنصرة ، بل الخاصة الخديوية ٠

عندما وصلت فى دفاعى الى هذه النقطة لفت سعادة رئيس الجلسة نظرى الى ما فى ذلك من التبعات الخطيرة على شخصى ، فأجبته على الفور : نعم أدرك تمام الادراك هذه التبعات وأتشرف باحتمالها وأقبل عن طيب خاطر النتائج التى تترتب عليها ٠

حكم فى القضية ابتدائيا واستئنافيا بادانة المتهم ، ولكن الحكم الاستئنافى تضمن أسبابا كثيرة من دفاعى حتى أوشك أن ينص صراحة على أن الخاصة الخديوية لا تملك فى الجزيرة حق استخراج المعادن منها ، ولذلك تلطفت فى العقوبة الى الحد الأدنى الممكن قانونا ٠

عاتبنى سمو الخديو فى ليلة من ليالى تشريفات رمضان على اللهجة التى استعملتها فى تلك القضية ، فاجبته بأنى تعودت من سموه احترام حرية الدفاع ، ومبدأ استقلالى فى عملى الخاص عن أعمالى فى الوظائف التابعة لسموه ٠

تعلم اللغة الفرنسية والسفر الى أوربا :

بدأت فى سنة ١٨٩٣ أتعلم اللغة الفرنسية ٠ ذلك لأننى فى الواقع كرهت الاقامة فى هذا الوطن الذى كتب عليه أن يقع تحت نير الاحتلال الانجليزى ، والذى أصبحت أرى الانجليز يتداخلون فى شئونه صغيرها وكبيرها ، وصممت على الهجرة الى بلد آخر متى سنحت لى الفرصة ٠

كان أول من علمنى هذه اللغة هو المرحوم عبد الغنى بك شاكر الذى كان فى ذلك الوقت مترجما فى الوقائع المصرية ، ومع أن اشتغالى بالقضايا الجنائية كان يقضى على بالتغيب عن القاهرة أحيانا كثيرة ، فاننى كنت مداوما على دراستى مقبلا عليها باذلا جهدى ما أمكن فى سبيل الالمام بهذه اللغة ٠

وفى صيف سنة ١٨٩٥ سافرت لأول مرة الى أوربا ، لأتمكن من التكلم بهذه اللغة والكتابة بها ، وقد كان رفيقى ومرشدى فى هذه السفرة

الأولى المرحوم اسماعيل بك الشيمى (٩٤) الذي كان قاضيا في ذلك الوقت بمحكمة الاسكندرية المختلطة ، وأخذت معى كتاب توصية من المرحوم لطيف باشا سليم والد فؤاد بك لسيدة فرنسية كان تعرف بها من قبل ، ونزل فى دارها ، وهى تسكن فى حى الطلبة المعروف بالحى اللاتينى ٠

انقطعت عن المصريين لئلا يشغلنى الحديث معهم باللغة العربية عن الغرض الذى حضرت من أجله ٠ وبعد نحو الأربعين يوما شعرت بألم من حرمانى من الاختلاط بالمصريين وضعفت نفسى عن المقاومة ، فلما اختلطت ببعضهم ضعفت فى تمرينى ، فلم أجد وسيلة سوى باريس والسفر الى جنيف ، وسكنت فى ضاحية من ضواحيها وبقيت شهرين أو أكثر ٠

وفى سنة ١٨٩٦ الى أواخر أكتوبر من السنة المذكورة ٠ وقبل سفرى الى أوربا كتبت بطلب اقالتى من الوظائف التى كانت لى فى الأوقاف العمومية والخاصة وأوقاف الخديو الخصوصية ٠ فكتب الى بعدم قبول ذلك ، واعتبرونى فى أجازة مدة سفرى ولو انها زادت عن الخمسة أشهر ، وذلك لما كان بينى وبين المرحومين فيضى باشا مدير الأوقاف ومحمد باشا سرور وكيل الأوقاف ومحمود باشا فهمى مدير الخاصة من الصداقة المتينة ٠

---

(٩٤) اسماعيل بك الشيمى : من أقطاب الحزب الوطنى فكان من بين عشرة أعضاء اختيروا من المؤتمر الوطنى للحزب فى ديسمبر ١٩٠٨ لتعديل الحزب كما كان محاميا فى العديد من القضايا السياسية التى اتهم فيها بعض الوطنيين من الحزب ، فترافع عن الشيخ عبد العزيز جاويش فى أكثر من قضية ، الأولى : فى قضية الكاملين يوليه ١٩٠٨ التى هاجم فيها الشيخ جاويش السياسة البريطانية فى السودان ، والثانية حيثما اتهم بالطعن فى حق بطرس غالى لرئاسة المحكمة المخصوصة فى ذكرى دنشواى (يونية ١٩٠٩) كما اشترك فى الدفاع عن شركاء الوردانى فى قضية اغتيال بطرس غالى ٠ ويذكر عنه الرافعى أن مقالاته بالفرنسية كانت على درجة عالية من البلاغة وأنه حرص شخصيا على ترجمتها للعربية حتى يحاول الحفاظ على بلاغتها الأصلية ٠ أصدر جريدة البلاغ المصرى فى يولية ١٩٠٠ واستمرت حتى أغلقها رئيس النظار محمد سعيد علم ١٩١١ لشدتها فى مهاجمة الانجليز والخديو ، كما كتب فى جريدة اللواء وهاجم بطرس غالى بشدة متوعدا اياه بأن الأمة ستقضى على سياسته ٠

جريدة اللواء ٢٩ أغسطس ١٩٠٩ « تجلدى أيتها الأمة المصرية) ٠

وانظر : عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، صفحات ٨٨ ، ١٠٥ ، ١٥٥ ، ٤٢٠ ، وأوراق محمد فريد ـ المجلد الأول : مذكراتى بعد الهجرة ، ص ١٢٧ هامش ٤ ٠

أزمة بين الشيخ علي يوسف وكتشنر :

اتهم فى ذلك الوقت المرحوم الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد فى قضية جنائية بأنه تواطأ مع عامل من عمال التلغراف المصرى يسمى توفيق كرلس أفندى على سرقة تلغراف صادر من اللورد كتشنر الذى كان قائدا للجيش المصرى فى احدى معارك دنقلة الى سردار الجيش المصرى ، وكان هذا التلغراف متضمنا لوقائع عسكرية ونشره الشيخ على يوسف فى جريدتــه (٩٥) ٠

رفعت هذه القضية على المتهمين سالفى الذكر بناء على طلب اللورد كتشنر وقد أخذت دورا فى غاية الأهمية فى الدوائر المصرية والانجليزية ٠

جاءنى رسول خاص الى جنيف يحمل لى رسالة من شخص لا أستطيع مخالفته ، وطلب منى العودة الى مصر لأتولى الدفاع عن الشيخ على يوسف فى هذه القضية الوطنية فعدت سريعا الى الوطن مع عائلتى ٠

ومع انى المنتخب للدفاع عن المؤيد وصاحبـه ، الا أن أولى الشأن انتخبونى فى هذه المرة ، كما انتخبونى فى قضية المنشاوى من قبل للدفاع عن توفيق كرلس عامل التلغراف ، وانتخب الحسينى (٩٦) بك للدفاع عن الشيخ على يوسف ٠

كانت الجلسة بمحكمة عابدين من الجلسات التاريخية التى ازدحمت فيها الجماهير حتى ان بعض قاصدى الجلسة دفع لدخوله أجرا يتراوح بين نصف الجنيه والجنيهين للشخص الواحد ٠

كانت منصـــة القاضى مشغولة عن يمينه وشماله بكثير من رجال القضاء ورجال النيابة ، وكان من بينهم صاحب الدولة المرحوم عبد الخالق باشا ثروت مندوبا بصفة رسمية من المستشار القضائى (٩٧) ٠

استعرضت فى مرافعتى تصرفات النيابة ومافرط منها من انتهاك حرمات المساكن وتوجيه أسئلة عرضت للشبه والمظان السيئة كتصرفها مع والدة وشقيقة توفيق كرلس وعند شرح هذه التصرفــات قوى عطف الجمهور على المتهمين حتى سالت دموعهم من شدة التأثير بل لم يستطع القاضى نفسه اخفاء دموعــه أيضا ، ولما نطقت المحكمة ببراءة الشيخ على

---

(٩٥) جريدة المؤيد ١٨٩٦/٧/٢٨ « أحوال الجيش المصرى فى الحدود » ٠

(٩٦) أحمد بك الحسينى المحامى من الرعيل الأول للمحامين ٠

(٩٧) محمود خيرت بك القاضى وقد صدر قرار بنقله الى محكمة مصر الابتدائية بعد صدور الحكم بدعوى أن نظام الجلسة لم يكن محفوظا ٠

يوسف والحكم بثلاثة شهور على عامل التلغراف علا صياح الناس وهتافهم لاستقلال القضاء وعدل القضاء (٩٨) ٠

المرحوم محمد بك فريد رئيس الحزب الوطني الذى كان وقتئذ من وكلاء النيابة العمومية بمحكمة الاستئناف ، وكان من أكبر الزملاء والأصدقاء المخلصين لثروت باشا ، لم يتمالك نفسه من اظهار سروره بهذا الحكم ، ونطق بكلمات أمام مندوب المستشار عدت ماسة بالمستشار ، وقد بلغت له لأنها سمعت من كثيرين من الحاضرين ، ولهذه الحادثة قرر المستشار القضائي نقل المرحوم فريد بك الى رياسة نيابة بنى سويف ، فعدها انتقاما منه لا نقلا تقتضيه المصلحة ، ورفض قبول النقل واستقال من وظيفته ٠ وهذا كان آخر عهده بخدمة الحكومة (٩٩) ٠

استأنفت النيابة حكم البراءة ، كما استأنف توفيق كرلس حكم العقوبة ، وترافعنا أمام محكمة الاستئناف ، وكانت الجلسة برئاسة حضرة صاحب السعادة على باشا ذو الفقار (١٠٠) وبعضوية المستشارين المستر كمرون الانجليزى ،ويوسف بك شوقى وأجل الحكم الى ما بعد المداولة ، وكان الجمهور الذى حضر للنظر فيما يتم فى القضية يملأ ساحات المحكمة الداخلية ويحيط بجوانبها من كل جهة ، طالت المداولة على غير العادة عدة ساعات وخرجت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى ، والمستر كمرون عند النطق بالحكم لم يستطع اخفاء غضبه حتى تبين كل انسان فى وجهه أنه لم يكن موافقا على حكم البراءة ، ولم يمض يوما أو يومان حتى عرف مادار بينه وبين زميليه فى غرفة المداولة ٠ اتهما بأنه اذا حكما ببراءة الشيخ على يوسف

---

(٩٨) صدر الحكم فى القضية يوم ١٨٩٦/١١/١٩ ٠

(٩٩) نال محمد فريد شهادة الحقوق من مدرسة الادارة فى مايو ١٨٨٧ ، ثم عين فى نفس العام بوظيفة مترجم بقلم قضايا الدائرة السنية ، وفى ١٤ يونية ١٨٨٨ رقى وكيلا لهذا القلم ، ثم رئيسا له فى ١٨٩١ ٠ ونال الرتبة الثانية البكوية فى أغسطس من نفس العام ٠ ثم انتقل الى النيابة العمومية بوظيفة مساعد نيابة الى أن رقى وكيلا للنيابة فى ١٨٩٣ ٠ وفى مايو ١٨٩٥ نقل وكيلا بنيابة الاستئناف الى أن تقدم باستقالته فى ١٨٩٦/١١/٢٢ احتجاجا على نقله الى مغاغة التابعة لبنى سويف لما ارتآه من أن ذلك القرار فيه مساس باستقلال القضاء ، وأن فيه اهانة لشخصه ٠

عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، ص ١٨ـ٢٩ ٠

(١٠٠) على باشا ذو الفقار : ظل رئيسا لمحكمة جنايات مصر ، حتى عين محافظا لمصر قبيل الحرب العالمية الأولى ، والجدير بالذكر أنه قام بابلاغ مدام دى روشبرون بعزم الحكومة المصرية على رفع دعوى ضد محمد فريد بسبب كتاباته فى أوربا حتى يحكم عليه غيابيا ويحرم من العودة الى مصر ٠

أوراق محمد فريد : المجلد الأول ، مذكراتى بعد الهجرة ، ص ١٥٦ ٠

لتوصيات جاءتهما على يد المرحوم محمود باشا شكرى رئيس الديوان التركى يومئذ بالمعية السنية ، وحذرهما من نتائج اصرارهما على هذا الرأى ، فلم يرهبهما هذا الوعيد ونطقا بحكم البراءة (١٠١) ٠ وقد تحققت هذه الاشاعة ونفذ هذا الوعيد لما طلب كرومر من المرحوم مصطفى باشا فهمى رئيس الوزراة (١٠٢) فى ذلك الوقت أربعة مستشارين جدد من الانجليز ، محتجا بأن العدد الموجود منهم فى الاستئناف غير كاف لضمان العدالة واستقلال القضاء (١٠٣) ٠

---

(١٠١) يؤكد محمد فريد أن القاضى الانجليزى احتد على القاضيين الوطنيين ، واتهمهما بأنهما حضرا الحكم قبل الجلسة بايعاز من الخديو واشتد الخلاف حتى امتنع الانكليزى عن حضور تلاوة الحكم ولولا حضور بليغ باشا رئيس الاستئناف لظهر الأمر فى يومها لكنه وفق بينهم واقتنع الانجليزى بضرورة الانصياع للأغلبية فخرج وحضر التلاوة رغم أنفه ٠٠٠ » ٠

مذكرات محمد فريد . القسم الأول ، ص ٢٧٦ ، ٢٧٧ ٠

(١٠٢) مصطفى باشا فهمى : (١٨٤٠ ــ ١٩١٤) :

ولد فى كريت وهو نجل حسين أفندى البكباشى التركى الأصل ، التحق بمدرسة القلعة الحربية فى عام ١٢٧١هـ (١٨٥٣م) ، ونال رتبة جاويش فى العام التالى ثم تدرج فى سلم الترقية الى رتبة الضباط من عام ١٢٧٦ هـ (١٨٥٨ م) حتى بلغ رتبة فريق حينما كان وكيلا لادارة الأقاليم السودانية ٠ عين محافظا لمصر ثم قنال السويس ثم مديرا للمنوفية ٠ وفى ابريل ١٨٧٨ تولى محافظة الاسكندرية وفى خلال تنقلاته بين ادارات تلك المحافظات ظل على صلة قوية بالخديوية المصرية فكان تشريفاتى خديو ٠ ثم ناظرا للدائرة السنية ، وناظرا للدائرة الخاصة ٠ وابتداء من يوليو ١٨٧٩ أخذ يتقلب فى عدة مناصب وزارية فنراه قد تولى نظارة الأشغال العمومية ثم نظارة الخارجية ثم نظارة المالية ثم نظارة الداخلية ثم نظارة الحربية الى أن تولى فى مايو ١٨٩١ رئاسة مجلس النظار حتى قدم استقالته فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ فأمضى بذلك فى الخدمة حوالى ٤٧ عاما ٠ ويعد أحد غلاة أعوان الاحتلال البريطانى فى مصر ٠ أعقب ثلاث اناث اقترن بكل من سعد زغلول والدكتور محمود صدقى باشا واسماعيل سرهنك باشا ٠ توفى فى ١٣ سبتمبر ١٩١٤ ٠

انظر : ملف خدمة مصطفى فهمى بدار المحفوظات العمومية بالقلعة تحت رقم ٢٧٤٧١ محفظة رقم ١٢٥٩ عين ١ دولاب ٦٢ ٠

وانظر أيضا : الياس زاخوره : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ج ١ ، ص ٨٠ ٠

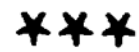
(١٠٣) لم يتحر الهلباوى الدقة فى عدد قضاة الاستئناف الانجليز اذ كانوا ثلاثة فقط ، بينما عين قاض واحد بمحكمة مصر الابتدائية ، فلقد صدر أمر عال من خديو مصر بتاريخ ١٨٩٧/١/١٣ بتعيين كل من ادوار كوغلان والمسيو هربرت ويلسون هالتون والمسيو شارل رويل قضاة بمحكمة استئناف مصر الأهلية بينما عين المسيو فيرى اليستون قاضيا بمحكمة مصر الابتدائية الأهلية فى ١٨٩٧/١/١٥ ٠

قدمت وزارة الحقانية هذا المشروع الى مجلس الوزراء ، واتصل خبره بصاحب المؤيد وأصدقائه من الوطنيين الأحرار أمثال لطيف باشا سليم ، وحسن باشا عبد الرازق ، والدكتور علوى باشا(١٠٤) ، والأستاذ المفتى الشيخ محمد عبده ، وكثر اجتماعهم وتداولهم فى الأمر ، وأخيرا تقرر بينهم أن أكون أنا والشيخ على يوسف رسولين من قبلهم عند الجناب الخديو لنرجوه أن يؤجل اصدار المرسوم بتعيين أولئك المستشارين الأربعة ولو أسبوعين اثنين حتى يعقد مجلس شورى القوانين فى الشهر القادم فتوسل لى أعضائه بذهاب فريق منهم الى اللورد كرومر لاقناعه بأن التدخل الى هذا الحد فى القضاء الأهلى يحوله من أهلى الى قضاء مختلط ، ويثير فى نفوس الخاصة ، وبالأخص الطبقات الراقية المتعلمة شكوكا وسوء ظن فى نوايا الانجليز نحو مصر والمصريين .

قمت أنا وزميلى بهذه المأمورية ، وعرضناها بغاية البيان فى ذات الجناب العالى الخديو ، ولكن بعد يوم أو يومين رأينا مرسوما بتعيين المستشارين الأربعة أمضى ونشر بالجريدة الرسمية ، مع أننا كنا خرجنا من لدن الخديو على اعتقاد أن هذا المشروع ان لم يرفض فسيؤجل على الأقل أسبوعين أو ثلاثة .

استغربنا فى هذه المفاجأة وسعينا فى معرفة أسبابها ، فذهب فريق منا الى مصطفى فهمى باشا يسأله كيف لم يقبل طلب الخديو تأجيل هذا المشروع ، وفريق آخر الى عطوفة بطرس غالى وزير الخارجية يومئذ للسبب عينه ، فتبينا من هنا وهناك أن مشروع هذا المرسوم لم يصادف أى اعتراض لا من الوزراء ولا من صاحب السمو الخديو .

انهدم مشروع هجرتى بسبب هذه القضية ، وعدت الى مزاولة عملى كما كنت من قبل .



انظر : الوقائع المصرية نمرة ٧ فى ١٨٩٧/١/١٦ ، والسنة ٦٦ ، ونمرة ١١ ، وفى ١٨٩٧/١/٢٥ .

(١٠٤) محمد علوى باشا : عضو معين فى مجلس شورى القوانين ، وقد عين فى ١٩ يناير ١٩٠٧ بدلا من محمد صدقى باشا الذى فصل من وظيفته لمرضه .

مذكرات سعد زغلول ج ١ ، ص ١٨٨ .

قضايا تستحق الذكر :

ومن القضايا التى تستحق الذكر قضية محمد رفاعة بك الذى اتهم بتزوير أوراق على عمه على بك رفاعة لمصلحة زوجته • وقد دخل فى التهمة معه مدير جرجا حسن بك واصف وقاضى الاقليم الشرعي والشهود الذين وقعوا على الوثيقة المزورة •

كنا عدة محامين أمام محكمة جنايات أسيوط فى هذه القضية ، ومحامى المدعى المدنى كان مرقس بك فهمى ، أما حسن بك واصف فقد وكل عنه الأستاذين عبد العزيز باشا فهمى (١٠٥) ، واسكندر بك عمون ، وحضرة القاضى الشرعى وكل عنه محمد بك صادق الذى كان قبلا من رؤساء النيابات فى المحاكم الأهلية ، وقد وكلت أنا عن محمد بك رفاعة •

لما قرأت هذه القضية تبينت فيها مخرجا لموكلى ، وهو أن أشير عليه بأن تتنازل زوجته عن العقد المطعون فيه بالتزوير ، لأن هذا التنازل اذا وقع منها لعمها أو أبيها يكون له أثر كبير فى الحكم بالبراءة ولا يمكن أن

---

(١٠٥) عبد العزيز فهمى باشا : ولد بناحية كفر المصيلحة شبين الكوم عام ١٨٧٢ ، تخرج من مدرسة الحقوق سنة ١٨٩٠ فعين معاونا للادارة بمديرية الدقهلية ثم انتقل الى السلك القضائى فقضى فيه خمس سنوات ثم اختير محاميا لوزارة الأوقاف • وبعد ذلك استقال وافتتح مكتبا للمحاماة ، صار من كبار المحامين ووقف فى صف الدفاع عن الوطنيين لا سيما رجال الحزب الوطنى ، فاشترك فى الدفاع عن شركاء الوردانى فى قضية اغتيال بطرس غالى ، كما قام بالدفاع عن محمد فريد حينما أرادت الحكومة اقامة الدعوة العمومية عليه للمرة الثانية فى ابريل ١٩١٢ بتهمة التحريض على كراهية الحكومة • انتخب نقيبا للمحامين فى عام ١٩١٢ وظل كذلك حتى عام ١٩١٥ ، كما انتخب عضوا بالجمعية التشريعية عام ١٩١٤ ، كان من السابقين الأولين للحركة الوطنية وممن وطدوا الأساس الأول للوفد المصرى ، فكان أحد الثلاثة الذين ذهبوا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، للمطالبة باستقلال مصر ، فصار عضوا بالوفد منذ تأسيسه حتى انفصاله فى عام ١٩٢١ • وفى أواخر عام ١٩٢٤ تولى رئاسة حزب الاحرار الدستوريين بعد استقالة عدلى يكن • اختير وزيرا للحقانية فى ١٩٢٥ حتى كانت مسألة الشيخ على عبد العزيز القاضى الشرعى صاحب كتاب « الاسلام وأصول الحكم » فوقف عبد العزيز فهمى ضد اتجاه الحكومة لاقالة الشيخ من منصبه مما كان موضع سخطها فأخرجته من الوزارة • اعتزل السياسة وعاد الى المحاماة حتى اختير رئيسا لمحكمة استئناف مصر ، ثم استقال احتراما لهيبة القضاء عندما وجه أحد النواب سؤالا عن راتبه اذ كان يتقاضى راتب وزير • ولكنه فى منتصف عام ١٩٣٠ شغل هذا المنصب مرة أخرى بناء على أمر ملكى • وفى مايو ١٩٣١ أصبح أول رئيس لمحكمة النقض • أحيل الى المعاش فى يناير ١٩٣٦ ، ثم اختير وزيرا للدولة فى ديسمبر ١٩٣٧ حتى أبريل ١٩٣٨ •

اختاره حزب الأحرار رئيسا له بعد وفاة محمد محمود سنة ١٩٤٠ كما عين عضوا فى مجلس الشيوخ •

أحمد فتحى المازنى : القضاة والمحافظون ، ص ٦٤ •

يفسر انه اعتراف بالتزوير ، ان الأقرب الى تأويله أن البنت عز عليها أن تبقى مخاصمة لأبيها فى عقد ولو كان صحيحا ، لأنه كان بغير عوض ، فحرصا على مرضاة والدها قبلت التنازل عنه وذلك يكون صلحا شريفا ، يهدم كل مسئولية جنائية ومدنية • فأبى موكلى على العمل بهذه النصيحة ، فأخذت عليه ورقة يعترف فيها بأنى قدمت هذه النصيحة وهو لم يقبل الأخذ بها • ومن ذلك الوقت ضعفت غيرتى وتحمسى فى الدفاع عنه ، وذهبت الى أسيوط لأؤدى واجب المهنة فقط ، وقد رغب الأستاذ الشيخ على بوصفه مرافقتى الى أسيوط ، ليتسنى له نشر المرافعة فى جريدته وذلك ، أولا : لأنه كان صديقا للمتهم لقرب عشرتيهما فالمتهم من طهطا والشيخ على يوسف من قرية قريبة منها تدعى صدفة ، وثانيا : لأنه كان من مصلحة جريدته نشر المرافعات فى القضايا المهمة •

لما بدأت المحاكمة وجاء المحامى الأول عن القاضى الشرعى الذى كان متهما بأنه الفاعل الأصلى ، واتجهت مرافعته فى سبيل لم ينل الرضا الكافى من الجمهور ، أشفقت على القاضى الشرعى من حظه العاثر ، وطلبت أن أتكلم قبل دورى وأحسست باحساس مملوء بالعطف والشفقة على جميع المتهمين • وقد زاد تحمسى هذا انى كنت فى ذلك الوقت مع الاستاذ مرقس فهمى بك وكيل المدعين بالحق المدنى فى حالة جفاء ، فتلاقى عند الشفقة على المتهمين بشعور الرغبة فى اظهار عيب الدفاع عن المدعى بالحق المدنى وشعور النزوع الى التغلب على الجالس على كرسى النيابة ، وقد كان من أبلغ رجال النيابة وأحسنهم أسلوبا وهو المرحوم على باشا أبوالفتوح(١٠٦)، انصهرت فى نفسى هذه العواطف جميعا فاشتعلت حماسا ، واندفعت أترافع عن المتهمين ، حتى استطعت أن أزيل الأثر الأول الذى خلقه دفاع المدعى بالحق المدنى ، ونقضت كل أساس بنى عليه هذا الدفاع •

وفقت كل التوفيق فى دفاعى فى هذه القضية • ومن حسن الحظ أن عبد العزيز باشا فهمى وبقية المحامين الذين جاءوا بعدى ساروا على نهجى وعلى القواعد التى وضعتها فى هدم أساس الاتهام ، وكان أكبر تاج توج به الدفاع أن محكمة الجنايات تحت رئاسة محمد باشا صالح ،

---

(١٠٦) على باشا أبو الفتوح (١٨٧٣ ــ ١٩١٣) نجل أحمد أبو الفتوح العربى الاصل • ولد بمدينة بلقاس وتلقى تعليمه فيها ثم التحق بكلية مونبليه بفرنسا ونال شهادة الحقوق منها وعاد الى مصر ، وعين مساعدا بالنيابة فى طنطا ثم صار يترقى الى أن عين سنة ١٩٠٨ رئيس الاستئناف ، ثم مديرا لجرجا سنة ١٩٠٩ ثم وكيلا لوزارة المعارف • له عدة مؤلفات من بينها الاقتصاد السياسى ، والمذهب الاجتماعى فى التشريع الجنائى • انظر : زكى مجاهد : الاعلام الشرقية ، جـ ٣ ، ص ٤٥ •

وعضوية الأستاذ عبد العزيز بك محمد وعضو آخر ، فحكمت ببراءة جميع المتهمين •

استأنفت النيابة الحكم وجاء المحامون عن حسن بك واصف : يرجونني فى العدول عن الطريقة التى اتخذتها أمام محكمة أول درجة ، لأن الحكم الذى قضى بالبراءة استند عليها ، وأخذ باللائمة على المدير ، لأنه اشترك فى عمل لم يكن من اللائق أن يتدخل فيه •

خشي حسن بك واصف ومحاموه أن حكم البراءة هذا اذا تأيد بهذه الأسباب لا يعفيه من المسئولية التأديبية ، أو على الأقل يكون عقبة فى سبيل عودته الى وظيفته وقد كان موقوفا بسبب هذه القضيه ، وقد انضم اليهم فى هذا الطلب موكلى نفسه • فأمام هذه الطلبات لم أجد بدا من ترك الدفاع محكمة الاستئناف لزملائى وأنا أتكلم آخرهم بما يخالف منهجهم • كانت الجلسة تحت رئاسة فخر القضاة فى ذلك العهد المرحوم قاسم بك أمين (١٠٧) ، وكان من سوء حظ المتهمين أن هذه الطريقة فى الدفاع لم تنل قبولا من المحكمة ، لذلك واستنادا على ما فى الأوراق حكمت بالغاء الحكم الابتدائى وحبس جميع المتهمين لمدد مختلفة •

ومن القضايا التى نالت شهرة فى وقتها قضية النيابة التى رفعت على الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد وحسن بك حمادة المحامى الشرعى وصاحب مجلة قضائية ، اذ اتهم الثلاثة بأنهم طبعوا كتابا كله قذف وعيب فى حق الشيخ أبى الهدى (١٠٨) الذى كان مستشارا دينيا بل وسياسيا للسلطان عبد الحميد •

---

(١٠٧) قاسم بك أمين (١٨٦٥ ـ ١٩٠٨) : من أصل كردى ، فكان أبوه أمين بك ابن أمير من أمراء الاكراد ، جاء الى مصر على عهد اسماعيل ، وانتظم فى الجيش المصرى ، ورقى الى رتبة أميرالاى • ارسل قاسم أمين فى بعثة حكومية الى أوربا فدرس الحقوق فى فرنسا ، وعاد الى مصر عام ١٨٨٥ فعين ركيلا للنائب العمومى فى محكمة مصر المختلطة ثم صار مستشارا فى الاستئناف ، اشتهر بدفاعه عن قضية المرأة حين الف كتاب « تحرير المرأة » كما كان من المشتغلين بالدعوة الى انشاء الجامعة المصرية ، ومن مؤسسى الجمعية الخيرية الاسلامية •

ابراهيم مصطفى الويلبى : مفاخر الأجيال فى سير أعاظم الرجال ط ثانية ١٩٢٤ ، ص ١٠٠ •

(١٠٨) الشيخ أبو الهدى الصيادى سورى من حلب ، عين مستشارا للسلطان عبد الحميد ونظرا لانه كان عدوا للحركة الاصلاحية فى الدولة العثمانية فقد نقده عبد الله النديم فى كتابه المسامير وكان قد خصصه لهذا الغرض •

أوراق محمد فريد المجلد الاول مذكراتى بعد الهجرة ، ص ١٣٥ •

توليت الدفاع فى هذه القضية أنا والحسينى أيضا ، وقد اختار لنفسه أن يكون عن الشيخ على يوسف وترك لى الدفاع عن حسن بك حمادة ٠

ترافعنا أمام محكمة أول درجة وأخذنا الحكم بالبراءة ، وأمام محكمة الاستئناف رأينا القضية تنتقل من الدائرة التى كانت مخصصة لها الى دائرة المرحوم محمد باشا مجدى (١٠٩) ، وكان معروفا عن هذه الدائرة أنها تميل الى الادانة ، حتى سميت عند المحامين بدائرة النيابة وقل أن تعرض فيها قضية محكوم فيها بالبراءة ويتأيد الحكم ، فكتبت مذكرة وطبعتها وكانت مقدمتها الأولى الطعن على تصرف النائب العمومى والتدخل فى نزع هذه القضية من الدائرة التى كانت فيها الى دائرة المرحوم مجدى باشا ٠

لما اطلع المرحوم أحمد بك الحسينى على هذه المذكرة لم يقبل الاشتراك فى تحمل مسئوليتها ، وتخلى عن الدفاع فى القضية فى الاستئناف وبقيت أنا وحدى أتحمل واجب الدفاع عن صديقى على يوسف باطنا وظاهرا ، وعن موكلى الملحق بالموكل الحقيقى وهو حسن حمادة ، وقد وفقت أولا الى نزع القضية من دائرة مجدى باشا وعودتها الى دائرة أخرى ، كما وفقت كذلك الى تأييد الحكم الابتدائى القاضى بالبراءة ٠

حادثة الاعتداء على البرنس فؤاد :

من القضايا التى كان لها شأن قضية البرنس سيف الدين (١١٠)

---

(١٠٩) محمد باشا مجدى (١٨٥٨ ـ ١٩٢٠) من أصل مكى ، ولد بالقاهرة ، وفى عام ١٨٧٠ سافر فى بعثة حكومية الى فرنسا لدراسة الحقوق ٠ وعند عودته عين مساعدا للنائب العمومى ثم صار يترقى فى مناصب القضاء الى أن عين مستشارا فى محكمة الاستئناف ٠ له عدة مؤلفات اذ كان مهتما بالتاريخ المصرى القديم ، والتاريخ الاسلامى ٠

زكى مجاهد : الأعلام الشرقية ، ج ٣ ، ص ٧٤ ٠

(١١٠) الأمير أحمد سيف الدين ابن الامير ابراهيم أحمد ابن الأمير أحمد رفعت باشا ابن ابراهيم باشا ابن محمد على ٠ كان يعد من أغنى أغنياء البيت المالك بمصر ، فقدرت ثروته بعشرة ملايين من الجنيهات تأتى بعائد سنوى ١٢٠ر٠٠٠ جنيه ٠ كما كان يمتلك ٢٢ ألف فدان ٠ تصادف أنه قبل حادثة الاعتداء بحوالى ثلاثة شهور ، وبالتحديد فى ١٤ فبراير ١٨٩٨ أن تقدمت والدته الى مجلس حسبى مصر بطلب توقيع الحجر على الامير بحجة وجود ضعف فى قواه العقلية ، مما لا يساعده على ادارة أمواله ٠ وكان الأمير فى السادسة عشر من عمره ٠ وفى تلك الأثناء حدث خلاف بين الأمير أحمد فؤاد زوج شقيقة الأمير سيف الدين فما كان من الأخير الا أن اعتدى عليه باطلاق ثلاث رصاصات فأصيب باثنتين منها ٠ أخذ المغرضون يسعون بعد اعتقال الأمير فى السجن سعيا متواصلا فى سبيل الحجر عليه توصلا الى اغتنام أمواله الطائلة فتحركت دعوى الحجر من جديد ٠ وتم ذلك ثم اتجهت المساعى الى ابعاده عن مصر ١٩٠٠ فأرسل الى =

المتهم بالشروع فى قتل البرنس فؤاد (١١١) ، وحصل ذلك فى أواسط سنة ١٨٩٨ ، أو سنة ١٨٩٩ (١١٢) ـ هذا الشاب ارتكب جريمته بأن أطلق مسدسه فى كلوب محمد على على البرنس فؤاد بمحضر جمهور من أعضاء النادى ، وقبض عليه فى الحال واعترف بجريمته وقد توكل عنه أمام محكمة أول درجة الأفوكاتو برللى بك والمرحوم خليل باشا ابراهيم ، ومرقص بك فهمى ، وكان رئيس المحكمة الابتدائية المرحوم أحمد فتحى زغلول ومحكمة مصر حكمت على الأمير الجانى بثمانى سنوات أشغال شاقة ٠

= قرية « تايسهرست » بانجلترا لتكون مقرا له ، مكث فى انجلترا ٢٧ سنة ثم مكن له « فريدون باشا » زوج أمه من أن يهيىء له سبيل الفرار فى عام ١٩٢٩ الى تركيا ٠ فأوجد ذلك الخلاف بين مصر وتركيا ولم تتم تسويته الا بعد وفاة الملك أحمد فؤاد بمعاهدة عقدت بين الدولتين فى عام ١٩٣٧ أصبحت فيها الحرية مطلقة للأمير سيف الدين لاختيار جنسيته ٠ وتوفى فى نفس العام ٠ انظر : زكى مجاهد : الأعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية جـ ١ ، ص ٥ ، وأيضا : شهادة محمد شوكت بك أمام مجلس التأديب ، جلسة الأربعاء ٣٠ يناير ١٩٢٩ ومرفق مذكرة مرفوعة الى مجلس تأديب المحامين بدفاع مصطفى النحاس وويصا واصف ضد النيابة العمومية ، ص ٣ ـ ٢٢ ٠

(١١١) أحمد فؤاد : أصغر انجال الخديو اسماعيل باشا ، ولد فى الجيزة فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ التحق فى سن السابعة بالمدرسة الخاصة بالأمراء برحبة عابدين لمدة ثلاثة أعوام ٠ وفى العاشرة التحق بمدرسة توديكوم الدولية بجنيف وبعد سنتين دخل مدرسة تورينو الاعدادية الملكية بايطاليا ٠ ثم التحق بمدرسة تورينو الحربية العليا فتخرج ملازما ثانيا لسلاح المدفعية بعد خمس سنوات ٠ وفى ١٨٨٨ انضم الى فيلق المدفعية ١٣ المعسكر فى روما فمكث فيه ثلاث سنوات ثم رحل الى الآستانة ١٨٩٠ حيث كان والده موجودا ٠ أعجب به السلطان عبد الحميد فعينه ياورا فخريا له ثم انتدب ملحقا حربيا لسفارتها فى فينا لمدة سنتين ٠

استدعاه الخديو عباس الثانى فى ١٨٩٢ واتخذه ياورا برتبة لواء فى الجيش المصرى وظل كذلك لمدة ثلاث سنوات ثم اعتزل الجيش ٠ اقترن بزوجين الأولى الأميرة شويكار كريمة الأمير ابراهيم باشا ابن الأمير أحمد رفعت باشا بن ابراهيم بن محمد على ٠ واستمرت العلاقة الزوجية ثلاث سنوات انجب فيها الأميرة فوقية والأمير اسماعيل الذى توفى صغيرا ٠ وأما زيجته الثانية فكانت من نازلى كريمة عبد الرحيم صبرى باشا وأنجبت له فاروق والأميرات فوزية وفائزة وفائقة وفتحية ٠ تولى أحمد فؤاد سلطنة مصر بعد وفاة السلطان حسين كامل فى أكتوبر ١٩١٧ وفى ١٥ مارس ١٩٢٢ توج ملكا على مصر ٠ وتوفى فى ١٨ أبريل ١٩٣٦ ٠

عبد العزيز الأزهرى وآخرون : فؤاد الأول ، مطبعة مصر بنوبار ١٩٣٧ ، ص ٣٤ ٠

(١١٢) وقعت الحادثة فى ٧ مايو ١٨٩٨ وقد أصيب أحمد فؤاد برصاصتين دخلت احداهما بين أسفل الجانب الايمن ومرت أمام القفص اليسارى للكبد متجهة الى أعلى ووقفت فى صدره وأما الرصاصة الثانية فأصابته فى فخذه ٠

وبعد الحكم الابتدائى أرسل الى عم المتهم الأمير أحمد كمال باشا والد الأمير يوسف ، بوساطة الأستاذ محمد بك خطاب المحامى والذى يسكن بجواره بالمطرية وسألنى قبول الدفاع عن المتهم أمام محكمة الاستئناف ، ثم وسطوا لى أيضا آخرين ، ممن لهم اتصال بى وبالبرنس ، ثم سمعت فوق ذلك شقيقة المتهم التى حصلت الجناية بسببها الأميرة شويكار ووالدتها ، ولعلمى بأن الدفاع فى هذه القضية قد يجر الى مسائل دقيقة تعرض مركزى الشخصى لعقبة كبيرة ، ترددت كثيرا فى قبول الدفاع ، وأخيرا جاءت والدة الأمير بنفسها الى منزلى وقابلت زوجتى التى تعرفها شخصيا من السراى قبل زواجى بها وأمام هذه الظروف قبلت الدفاع أمام محكمة الاستئناف على أن تتغير طريقة الدفاع وأن يتخلى جميع محاميه أمام أول درجة وينسحبوا وأكون وحدى .

وقد ترافعت أمام محكمة الاستئناف وكان رئيس الجلسة المرحوم أحمد باشا عفيفى والمقرر الأستاذ المرحوم الشيخ محمد عبده ، وكان مدار الدفاع الاشارة الى التصرفات العائلية التى عانت بسببها شقيقة المتهم كثيرا من صنوف العناء ، حتى استفزت المتهم الى ارتكاب ما فعل انتقاما لشقيقته خصوصا وأن حالة المتهم العقلية كانت ضعيفة وأن تصرفاته السابقة على هذا الحادث تدل على أنه تعرض لنوبات عصبية وتأثرات غضب شديدة تفقده فى كثير من الأحيان تقدير ما يصدر عنه من أفعال .

عندما أخذت فى بيان حالة الأمير العصبية واضطرابه فى تصرفاته انتصب الأمير واقفا وقاطعنى فى المرافعة وخاطب محكمة الاستئناف : انى لا أقر المحامى على ما يقول ، ومن أجل ذلك أنا عزلته من الدفاع عنى ففى الحال قلت للمحكمة : ان تصرفات الأمير والعبارة التى صدرت منه الآن تؤكد حجتى بأنه مضطرب فى عقله ولا يدرى الصالح له من الطالح ، واستمررت فى دفاعى وقد تبسم الجمهور لسرعة النتيجة التى اتخذتها من هذه المقاطعة ، حتى ظن بعض الحضور وبعض المستشارين أن ما وقع كان متفقا عليه بيننا لأتخذ منه حجة لاثبات ضعف عقله ، حكمت المحكمة بانزال الحكم الى خمس سنوات .

من ذلك الوقت ـ وقد مضى على ذلك الحادث عشرات السنين وأنا من حين الى حين أشعر بموجات تصل الى تحمل بين طياتها شيئا من العنت والضغينة وانتهاز كل فرصة للايقاع بى ولابد أن يكون من أثر ذلك . واقعة بيع منزلى بقصر الدوبارة ، وما تم فيه ، وما تلا ذلك أيضا من حوادث

أخرى لامحل لذكرها (١١٣) ، ولست أعنى بهذا أن دفاعى فى هذه القضية هو الذى جر الى كل هذه النتائج ، بل يجب أن أعترف أيضا بأن آرائى التى أبديتها وأنا عضو فى لجنة الدستور (١١٤) التى كانت ترمى الى اعطاء الأمة السلطة الكاملة فى حكم نفسها بنفسها ، وآرائى التى أبدتها فى مجلس النواب (١١٥) مما يتفق وتلك المبادىء كان له دخل أيضا فى تلك النتائج والعقبات التى صادفتنى الى اليوم ٠

الهلبـــاوى وعائلتـــه :

لقد كنت أتوق منــذ أن تزوج أبى بزوجته الثانية سنة ١٨٧٨ الى العمل على الترفيه عن والدتى وتحسين حالتها هى وأشقائى ، وكنت أتحين الفرص لتحقيق هذه الرغبة ، وما كدت أجمع قليلا من المال أثناء خدمتى من

---

(١١٣) تراكمت الديون على الهلباوى فى عام ١٩٢٥ فاضطر الى بيع داره بالمزاد . واضطر الى بناء دار جديدة فى منيل الروضة ٠ ولسوء حظه أن سجل الدار باسم زوجته وكانت من معتوقات الخديو اسماعيل وقد توفيت دون أن تعقب ، فأصر الملك أحمد فؤاد أن يكون للخاصة الملكية حقها فى الميراث وهو عبارة عن نصف الدار ٠

أعلام المحاماة (٢) : ابراهيم الهلباوى – من منشورات مجلة المحاماة ، نقابة المحامين ١٩٨٢ ، صص ٥٤ ، ٥٥ ٠

(١١٤) فى ٣ أبريل ١٩٢٢ ألفت وزارة عبد الخالق ثروت لجنة لوضع مشروع الدستور ، وقانون الانتخاب ، وعهدت برياستها الى حسين رشدى ٠ وتألفت اللجنة من من ثلاثين عضوا من رجال السياسة وكبار رجال الدين والمفكرين ، وصفوة رجال القانون والعلماء ورجال المال والتجارة ٠ ولم يقبل الوفد ولا الحزب الوطنى أن يكونا ممثلين فى تلك اللجنة ، وازاء الصعوبات التى واجهت اللجنة طرح فريق من أعضائها فكرة انشاء حزب سياسى تكون مهمته الأولى الدفاع عن الدستور ، والعمل لسرعة صدوره ٠

لمزيد من التفصيل انظر : محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ص ١١١–١٢١ ، وأيضا : محاضر لجنة وضع المبادىء العامة للدستور المصرى من ١٩ ابريل الى ٢٠ مايو ١٩٢٢ اصدار اللجنة العامة لوضع الدستور المصرى ، المطبعة الأميرية ١٩٢٧ ٠

(١١٥) صار الهلباوى عضوا بمجلس النواب فى عام ١٩٢٦ عن دائرة نكلا بمديرية الجيزة ٠ ويلاحظ أنه اختير ليكون من بين أعضاء لجنة الحقانية التى كان على رأسها مصطفى النحاس ، كما اختير ليكون ضمن لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية ٠ ويلاحظ أن ترتيبه فى انتخاب سبعة أعضاء يشكلون لجنة للرد على خطاب العرش كان متقدما للغاية اذ كان ترتيبه الثالث بعد مكرم عبيد وحافظ رمضان مباشرة ٠

مضبطة دور الانعقاد الأول لمجلس النواب ١٩٢٦/٦/١٠ الى ١٩٢٦/٦/٢٠ ، ص ٧ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٧ ٠

سنة ١٨٨٠ – ١٨٨٦ حتى بادرت الى شراء ثمانية أفدنة بناحية كفر الدوار (غربية) ثم اقترحت على أبى – وكان لايملك فى ذلك الوقت الا تسعة عشر فدانا – أن أسدد له ما عليه من الدين الذى بلغ ألف وأربعمائة جنيه نظير أن يتنازل عن خمسة عشر فدانا مما يملكه ٠ آخذ منها لنفسى النصف وأهب لوالدتى وأشقائى النصف الآخر ويبقى لنفسه وزوجته أربعة أفدنة٠ ولم يكن ثمن الأفدنة الخمسة عشر فى الواقع ليساوى أكثر من سبعمائة جنيه ، وهو يوازى نصف الدين الذى كان ينوء به أبى ٠

ومن الصدف الغريبة أنه فى الأسبوع الذى تم فيه هذا الاتفاق بينى وبين المرحوم والدى ولد لى شقيق جديد أسماه مصطفى الهلباوى وأدخلناه مع والدتى وأشقائى فى العقد وهو ابن ثلاث ليالى ٠

تخلى والدى من ذلك التاريخ عن النظر فى شئون والدتى واخوتى واختص بزوجته الثانية وأولادها ٠

بلغ أربعة من أشقائى سنا لا يسمح لهم بالدخول فى المدارس ، وكان والدى خصصهم لمساعدته فى الزراعة فبقوا مشتغلين فى الخمسة العشر فدانا التى أخذناها من والدى مع الثمانية الأفدنة التى كنت أشتريتها خاصة مما وفرته من سنة ١٨٨٠ – ١٨٨٦ ولم أدرك فى سن الدراسة الا اثنين من اخوتى ، وهما الشيخ على الذى كان سنه فى ذلك الوقت ثمانى سنوات ومصطفى المولود الجديد ٠

فعلى ، بعد أن أتم حفظ القرآن بمكتب القرية أحضرته الى مصر لطلب العلم فى الأزهر وبقى به نحو الست سنوات ، ثم رغب التزوج والعودة الى المعيشة فى القرية فزوجته بنت العمدة المرحوم مصطفى الساجورى ، كما زوجت معه فى ليلة واحدة شقيقته لشقيق عروسه ابن العمدة ، وكما زوجت فى الليلة نفسها أختى لأبى من الزوجة الثانية لابن عمى وأقمت لهم فرحا لائقا بمركز العائلة فى ذلك الوقت ٠ واشتغل الشيخ على من وقت انقطاعه من الأزهر بمراقبة زراعة عزبتنا بزمام ناحية شباس الشهداء التى تبعد عن كفر الدوار بعد أن بنيت له ولأخويه حسن وعبد المجيد منازل تليق بهم هناك ٠ فأما على فبقى مستمرا على الاقامة بعزبة شباس الى أن اشتريت عدة أطيان بالبحيرة ، فنقلته اليها حتى قبل أن أقيم فيها عشة تصلح للسكنى أو احضار خيمة يأوى هو اليها ٠ وقد قضى ليلتين فى العراء ٠ وقد كان لأخى الذى يلينى المرحوم ولد بكر فى سن شقيقى مصطفى يدعى ابراهيم أدخلتهما فى مكتب القرية ٠ ولما اتما حفظ القرآن أتيت بهما الى مصر ، للدراسة فى الجامع الأزهر ، وقد قضيا مدة تساوى المدة التى قضاها شقيقى الشيخ على وزوجتهما ٠ فأما ابراهيم فنقلته الى

البحيرة مع زوجته عند عمه الشيخ على ، وأما مصطفى فذهب الى عزبة شباس ليخلف أخاه الشيخ على فى الأعمال التى كان يؤديها بالاشتراك مع أخيه الكبير الشيخ حسن ٠

٢

وحسن هذا كنت أدركته بعد أن اشتغلت بأمر اخوتى وأتيت به الى القاهرة وهو أول من بدأت بتعليمه من اخوتى ، وكنت مقيما فى ذلك الوقت بجهة أم الغلام على مقربة من المسجد الحسينى ، لذلك اتخذت له مدرسة تقرب من سكنه وهى مدرسة الجمالية ، ويظهر أنه من يوم دخوله كان متصلا بشقيقنا الثالث خليل الهلباوى وكان هذا هو أكبر مغر على الزهد فى التعليم والعودة الى الاشتغال بالزراعة ، ولذلك كان استمرار أخى حسن فى المدرسة من أشق الأمور وأصعبها عليه ٠ وطالما زجرته ، ولكنه كان يحتال على فى كثير من الأيام ، اذ يذهب الى باب المدرسة ثم ينصرف دون أن يدخلها ، ولما تبينت ذلك رجوت ناظر المدرسة وكان المرحوم مختار بك صقر أن يعطى هذا الغلام يوميا شهادة بأنه حضر للمدرسة لأتأكد من صدق قوله ، الوسيلة أكرهته على دخول المدرسة حتى ينال شهادة الناظر آخر كل يوم ٠ ولكن لم يلبث طويلا حتى احتال على الناظر وغرر به ، وكان يأتيه فى الصباح لأخذ هذه الشهادة معتذرا بأنه فى المساء يجد الناظر مشغولا فينتظر أكثر من زملائه ويتعطل عن الانصراف٠وجازت هذه الحيلة على الناظر فكان بمجرد نيل الشهادة ينطلق الى اللعب فى جهة أخرى ويعود الى المنزل آخر النهار ، ولما كشفنا هذه الحيلة ورأى ألا مفر من الدراسة فر الى القرية ماشيا على أقدامه ٠

حسن الذى فعل هذه الحيل وحرم نفسه التعليم يذكر هذا من حين الى حين ويأسف أشد الأسف على ما فرط منه ولو أنه راض عن حياته ولا يحسد المتعلمين على مراكزهم فهو رأس عائلة ووالد أولاد بلغوا الخامسة عشر عددا منهم ثلاثة ذكور ، أحدهم مدرس باحدى المدارس الأهلية بدسوق والآخر تاجر بعزبتى بالجيزة والثالث غلام فى المكتب والبقية بنات تزوج معظمهن وجميعهم فى عيشة راضية ٠

أما أخوى محمد وخليل فقد كانا يديران زراعتى بكفر الدوار ٠

ومنذ وفاة أبى فى سنة ١٨٩٠ عنيت أشد عناية بزوجته الثانية وحللت محل والدى فى الاهتمام بها وبأولادها ٠ وقد زاد عطفى عليها وعلى أولادها بعد وفاة والدتى سنة ١٩١٦ اذ اتخذتها أنا وزوجتى وأشقائى وزوجاتهم أما لنا وكنا ندعوها الى زيارتنا بمصر والبحيرة ٠

لقد جعلت مبدئي منــذ أن صرت مالكا لأطيان زراعيــة أن أعهد بها لاخواتي كل واحد منهم بعمل ٠

وفي ذات يوم كنت عند المرحوم أحمد باشا المنشاوى ــ وقد كنت وكيلا لدائرته ــ وجرنا الحديث الى الطريقــة التي أراقب بها أطياني ٠ ولما علم أنني أعهد بها الى أشقائي وأضع كل ثقتي فيهم نصحنى بألا أسترسل في هذا ، وكان من رأيه أن أوظف أشخاصا من غير العائلة بدلا من اخوتي واستشهد بما أصابه من اخوته من المطامع وعدم الأمانة حتى عانى الأمرين لما أراد التخلص منهم ، فأجبت سعادته بأني ما لمحت شيئا يدعو الى سحب ثقتي من أهلي وان عدم ثقتي بأقرب الناس الى ليعيب المبــدأ الذي نشأت عليه وهو أن أظهر أمتي أمام الأجانب بأنها من خير الأمم مجموعا وأسرا وأفرادا وأنها تستحق كل ثقة فيها٠قلت له انى من أشد الناس احتجاجا على تدخل الانجليز في ادارة بلدى لانى أعتقد أن فيها العدد الكافي الذى تؤهله مواهبه وتربيته لأن يدير مهام الدولة بكل جدارة وأمانة ٠ ومن كانت هذه عقيدته ، وذلك هو رأيه السياسى ، فانه من غير شك يناقض نفسه اذا لم يجد بين أهله من يصلح لادارة بضعة أفدنة من أملاكه ٠ واذا كانت أوامر الأهلية لاتكفى لتبادل الثقة فتلك اذن هى الطامة الكبرى وبعدا لها من حياة تعسة ٠ انني سعيد بأن أكون مع أهلي انني أعتبر نفسى في منتهى الشح وسوء الظن اذا فكرت في مناقشتهم أو ارتبت في حسن أمانتهم ٠

كان ذلك وأنا محام بطنطا سنة ٨٨ و ٨٩ ، ومن ذلك العهد الى يومنا هذا لم أشعر بأسف قط على ما أوليته لاخوتي من الثقة ، بل أشعر أنه اذا كان لى حظ من وقار عشيرتي وأبناء وطنى ، فالصورة البارزة الأولى أمامى ، هى صورة تحية أهلى واخوتى وما أدوه لى من المهام بمنتهى الأمانة والاخلاص وفى رأس هذه الصحيفة البيضــاء شقيقى الشيخ على الذى ما أزال من سنة ٩٦ الى اليوم يقوم بأعمال بين الغربية والبحيرة ولن أنس فى هذا الحال قرينته الأخيرة التى زوجته منها فى سنة ١٩٠٩ التى كانت من يوم زواجها الى اليوم الوفية الصادقة والمخلصة الأمينة ٠

هذا ما كان من شانى مع اخوتى ، أما أبنائى فقد رزقت ــ كما سلف القول ــ بابنة هى حفيظة وابن هو حسن ٠

أما ابنتى فقــد تزوجت من محمد بك بسيونى القــاضى بالمحــاكم الأهلية ، ورزقت منه بفتاتين هما سعاد وفردوس ، ولكنه تزوج بسيدة

أخرى فلم تستطع ابنتي المعيشة معه فعادت الى وعاشت فى كفالتى وتحت رعايتى (١١٦) ٠

زواج الهلبــــاوى :

وقد أدخلت سعاد وفردوس في مدرسة الأمريكان وان كانت فردوس بقيت الى وقت متأخر مع أمها تحت كفالة والدها أما سعاد فمن حداثة سنها اختـارت البقاء عنـدى من ســنة ١٩١٠ حيث كان سنها فى ذلك الوقت لا يتجاوز العشر سنوات ودخلت مدرسة الفرنسيسكان أولا مع شقيقتها ثم مدرســـة الأمريكان بشارع عباس وبقيت بها الى ســنة ١٩١٤ وانقطعت بسبب الحرب عن المدرسة وفي سنة ١٩١٧ خطبها شاب من الذين خبرت سيرتهم وأخلاقهم وقد عرفته في لندرة فى سنة ١٩١٠ وهو محمد أفندى صبحى المدرس الآن بمدرسة الزراعة فرضيت عن أخلاقه وسيرته وسيرة عائلته وأعطيته كلمة بالقبول وقبضت الصداق منه فعلا ولكن هذا التصرف لم يرض عنه والد سعاد ولا شقيقه السيد بك بسيونى وقد تبعهما فى ذلك والدهــم المرحوم بسيونى بك سالم عمـدة كفر سالم مركز دسوق (غربية) فقاموا في وجهى وطلبوا الى رد المهر الى ذلك الخطيب ـ خضعت لهذا الأمر مكرها وخجلى من صبحى بك لم استطع مواجهته فى هذا الأمر٠ فبعثت له المهر حوالة بالبوستة مع كتاب اعتذر فيه وأسأله السماح عن سوء هذا التصرف ٠

كان ذلك فى سنة ١٩١٧ ٠ ومن ذلك التاريـخ الى هذا الـوقت لا يزال محمد أفندى صبحى غاضبا على ولا ذنب لى ٠

وفى أوائل سنة ١٩١٨ قابلنى الأستاذ عبد الفتاح رجائى وتوسط عندى فى أن أزوج حفيدتى هذه بشاب من المحامين أمام المحاكم المختلطة يدعى محمد أفندى صادق فهمى وزكاه الى ٠ وبعد يوم أو اثنين طلب منى والد سعاد وعمها أن أقبل زواجها من هذا الشـاب ٠

ولما طلبت التعرف به جاءنى هذا الشاب فوجدته شابا أنيق الملبس حسن الطلعة عذب الحديث اذ ما قورن مع الخطيب السابق ٠

رضيت بالخطيب الجديد وتم الزواج فى أبريل سنة ١٩١٨ ولكنه لم يكن زواجا موفقا ٠

---

(١١٦) هذا ما سطره الهلباوى عن عائلتـه واسرته اذ اخـذ في سرد تفاصيل عن حياتهم الشخصية بل وعن حياة الخدم الذين كانوا معه ٠

فى يوم الخميس ٢ ابريل سنة ١٩٢٥ جاءنى نعى والد سعاد من كفر سالم ، فذهبت الى هناك ، وحضرت تشييع الجنازة وقضيت ليلة فى المأتم • وفى صباح يوم السبت طلبت أن تعود سعاد معى هى واخواهـا ووالدتها • فقالت يجب أن أبقى أنا ووالدتى مدة أسبوع • وأصرت على رأيها بالرغم من الحاحى • فأخذت اخويها ، وكنت مشغولا فى يوم السبت بالقضية الجنائية ضد الدكتور حيدر الشيشينى ، وأنا حاضر فيها عن المـدعى المـدنى المرحـوم نعمـان باشا الأعصر فرافقت أولادى الى طنطا ، واستمروا الى مصر ونزلت بطنطا • واستمرت القضية عدة أيام وكنت كل يوم أعود الى مصر لقضاء الليل هناك • وفى يوم الثلاثاء عندما عدت مساء وجدت المرحوم اسماعيل بك صالح • وبينما هو خارج لحقته زوجتى وتكلما سويا همسا فلم ألتفت الى ذلك لان اسماعيل كان مع زوجتى كالولد الأمين مع أمه • وفى الصباح وأنا عائد الى طنطا قالت لى زوجتى لعلك وأنت فى طنطا تسأل عن صحة سعاد • فقلت ولماذا ؟ هل هى مريضة • نعم أن امرأة عمها جاءت بالأمس من كفر سالم وبلغت تليفونيا ذلك •

ذهبنـــا الى طنطـــا ولم أجد وقتا للاتصال بكفر سالم حيث بقيت من وقت وصـــولى الى المساء بالجلسة • ولما عـــدت فى المساء كلمت حضرة عبد السلام بك الشاذلى وكيل مديريـــة الغربية يومئذ بطنطا أرجـــوه أن يستعلم بواسطة مأمور المركز بدسوق عن صحة سعاد •

فبعد أن أدى رغبتى أفادنى بعد ساعة الحالة لا تزال موضع رجاء • فعلانى الفزع • وفى الصباح تركت القضية وأخذت ممرضـــة من كانوت هاوس وبعثت تلغرافـــا الى الدكتور أحمد حمدى (كبير المفتشين بوزارة الصحة) بطنطا ليستعد للسفر معى عند وصولى الى طنطا لنسافر الى كفر سالم معا •

سافرنا بعد أن أعد الادوية اللازمة ووصلنا هناك حوالى الرابعة بعد الظهر من يوم الخميس ٩ ابريل فوجدنا الحالـــة فى غايـــة الخطورة وان الالتهاب الرئوى بلغ الحد الذى لا سبيل الى علاجه •

وجدنا المريضة فى قلق شديد • معتقل لسانها • وفى فجـــر يوم الجمعة ١٠ ابريل انتقلت الى رحمة الله •

بقيت حتى أديت المراسم الواجبة ، وشيعنا جنازتها بعد الظهر • ولم يكن فى الجنازة أحد من أعمامها • لانهم مع أولادهم وأصهارهم خشوا عدوى الحمى التى أخذت حياة جدة سعاد قبـــل موت ابنهـــا محمد بك باسبوعين • ثم انتقلت الى محمد بك ومات فى ٢ ابريل ثم انتقلت الى ابنته

وأخذتها في ١٠ ابريل · وكان كفر سالم في ذلك الوقت بؤرة لهذه الحمى الخبيثة التي أودت بحياة هؤلاء الثلاثة في هذه المدة الوجيزة ·

دفنا سعاد هناك وعدت في اليوم نفسه مع ابنتي الثاكلة على ابنتها والمحزونة على قرينتها · وقد وصل نبأ هذه الفاجعة قبل وصولنا الى مصر فاستقبلتنا على المحطة زوجتي وجميع العائلة ·

أثر هذا الحادث على حفيدتي فردوس تأثيرا بليغا لم تحتمله صحتها· فأخذتها معي الى أوربا في صيف سنة ١٩٢٥ وعملت على ادخالها في بعثة البنات التابعة لوزارة المعارف · وقد قبلت بعد أن أدت الامتحان وسافرت الى انجلترا في نوفمبر سنة ١٩٢٥ وكان برد هذا العام في انجلترا شديدا فلم تحتمل صحتها ذلك الطقس وعادت في فبراير سنة ١٩٢٦ · وفي سنة ١٩٢٧ أخذتها معي الى باريس ثم الى شاتل جيون في باريس ثم جرينوبل وعدنا سويا · وهي الآن لا تزال تعاني الصدمة التي أثرت على صحتها بفقدها أبيها وشقيقتها في أسبوع واحد ·

وسافرت للمرة الثالثة في سنة ١٩٢٨ للاستشفاء تبعا لاشارة الأطباء بمدينة ليون أوصلتها الى شاتل جيون وبعد أن قضت مدة العلاج لحقتني باقيان لوبان · ومن هنا قضينا بقية أجازتنا على جبال سويسرا ·

وبينما أنا أعمل على تلطيف مصابها · تقدم الى شاب فاضل ممن كانوا يعملون بمكتبي هو الأستاذ عبد العزيز خير الدين يرغب في الزواج بها فقبلت · ولكن سوء الحظ قد لازم هذا الزواج ، اذ أخذت صحتها تتأخر · وأخذت أمها بسوء تصرفها تعمل على تعكير صفوها حتى انتهى الأمر بالفراق بينها وبين زوجها · ذلك الشاب الذي اعترف انني استفدت كثيرا من معونته · ولقد كان هذا الفراق هو خاتمة أيام حياتها · اذ سرعان ما لحقت باختها ·

ولقد ظلت ولا تزال علاقتي بالأستاذ خير الدين على أتم ما يكون من الصفاء وعندما شرع بالزواج بالسيدة التي معه الآن طلب سعادة عبد الحميد بدوى باشا أخذ رأيي في هذا الزواج الجديد · فكنت أول المزكين لعبد العزيز وهو وزوجه الى الآن على اتصال بي وانني لاين هذه الصفحة بصورته اعترافا بمعونته وطيب عشرته ·

أما حسن ابني الوحيد فقد ولد في بيت جده عكوش · وكانت أمه مطلقة · وبعد خمس سنوات أخذته برضاء والدته وادخلته مدرسة الناصرية · وكان ناظرها صاحب السعادة أمين باشا سامي يعنى به عناية خاصة كعنايته بأحمد بك ولده الذي كان معه في ذلك الحين ·

وفى السنة الرابعة لم ينجح فى نيل الابتدائية وكنت مسافرا لأوربا مع المرحومة زوجتى فأخذناه معنا • وكان من بين المسافرين على السفينه السير الدون غورست • وقد كان فى ذلك الوقت مستشارا لوزارة المالية المصرية فاتصل به الغلام وتعرف به كما تعرف بالمستر أندرسون صاحب ورشة الوابورات بمصر واسكندرية • ولما عرف أولئك الانجليز رغبه الغلام فى أن لا يعود الى مصر لانه يريد أن يلتحق باحدى المدارس فى انجلترا • قبلت هذه الرغبة وذهبت معه ومع زوجتى الى لندن وأدخلناه بمدرسة سان بول فبقى بها عدة سنوات ثم انتقل الى مدارس زراعية فى مدينة تدعى واى • فلبث بها أيضا نحو الأربع سنوات وكانت جملة ما أقامه فى انجلترا من يوم سفره من مصر تسع سنوات تبينت فيها أخيرا انه قليل الرغبة فى متابعة دروسه فأعدته الى مصر ورجوت المرحوم حشمت باشا يوم كان وزيرا للمعارف ان يساعدنى على ادخاله بمدرسة الزراعة بالجيزة فقبل بها فى السنة الثانية • وفى سنة ١٩١٥ نال شهادة هذه المدرسة بعد التى واللتيا • ثم زوجته فى سنة ١٩١٧ بالبنت الكبرى لحضرة يوسف بك شريف نجل المرحوم على باشا شريف وعمتها زوجة صاحب الدولة عدلى يكن باشا ثم خدم بوزارة الزراعة وبقى هو وزوجته معنا بقصر الدوبارة الى سنة ١٩٢٢ • وفى صيف ذلك العام رغب هو وزوجته أن يستقلا بالمعيشة وحدهما وخرج من المنزل هو وزوجته من ذلك الحين • ومن ذلك العهد صلتى به توشك أن لاتكون كصلة الآباء بأبنائهم • حتى انه يستمر عدة أشهر دون أن يرانى أو أراه • وذلك لا يمنعنى من أن اتمنى له دائما السداد والتوفيق الحسن فى عمله •



وقد يكون من الواجب على بعد أن ذكرت أهلى وأبنائى لاقدم هذه السيرة دون أن أذكر الخدم الذين عاونونى فى حياتى • والواقع اننى لاحظت أنه من ثمرات البر بهؤلاء الخدم وأخذهم بالحسنى ، انهم ظلوا فى خدمتى سواء بالريف أو بمصر ، فى المنزل أو فى الحديقة أو فى المكتب • ظلوا هم الذين اتخذناهم منذ الصغر •

ولعل أقدمهم فى خدمتى هو محمد أبو ليلة الذى جاء من قبل مشترى أطيان البحيرة فى سنة ١٨٩٧ عقب زواجى بالمرحومة زوجتى اعلا نور هانم، وكان سنه يومئذ ١٦ عاما فبقى فى خدمتنا فى العزبة تلميذا للخادم الكبير أحمد غانم • وعندما اشترينا أطيان البحيرة نقلناه اليها وبقى بها من سنة ١٩٠٣ الى سنة ١٩٣١ • وقد تقلب فى أعمال مختلفه ، فاشتغل فراشا وسائقا للخيل وطباخا ثم سائقا للسيارة • وعندما ذهبت لاداء فريضة

الحج كان من حظى أن أخذته معى · ولست بناس قط وفاء هذا الخادم وصحبته لى فلقد وصل الى علمه وهو يشتغل فى اطيانى بالبحيرة اشاعه مؤداها ان الثورة فى سنة ١٩١٩ قد اعتدوا على حياتى ، فلم يطق صبرا على هذا الخبر · وسرعان ما خرج قاصدا القاهرة لكى يطمئن على ولم يثنه عن عزمه تعطيل السكك الحديدية فى ذلك الوقت وعدم وجود وسيلة للمواصلات بل واصل السير على قدميه من عزبتى بالبحيرة الى القاهرة وبينها ما لا يقل عن مائة وثمانين كيلو مترا · حتى وصلها بعد نهارين كاملين · هذا الاخلاص الذى لمسته فى هذا الخادم جعلنى أتخذه بعد زوجتى موضعا لسرى ومحل ثقتى ·

فى سنة ١٩٠١ دخل خدمتنا الطاهى يعقوب وقد كان مساعدا لطباخ سمو الأميرة نعمت هانم ووالدتها بالآستانة · ولما خرج من هناك غاضبا من تصرف الجنرال محمود باشا مختار زوج الأميرة مخدومته وعرف أن قد سبقه الى مصر من تزوجت بالهلباوى وكان سبب خروجها أيضا من السراى غضبها من الباشا المشار اليه بحث عن منزلنا وعرض خدمته علينا وكان سنه لا يتجاوز العشرين عاما وبقى الى أوائل سنة ١٩٢٥ قائما بعمله أحسن قيام ·

اتخذنا فى حديقة قصر الدوبارة عند انشائه سنة ١٩٠٢ بستانيا أتى معه بتلميذ لا يتجاوز عمره الخمسة عشر عاما · وهذا البستانى بعد أن لبث سنتين أو ثلاثة بقصر الدوبارة نقلناه الى البحيرة لينشىء فيها حديقة واكتفينا بتلميذه محمد غزال ·

الأسطى حسن الجناينى الكبير الذى نقلناه الى البحيرة مات بعد سنتين واشتغل محمد غزال بجنينة قصر الدوبارة وبقى الى أن نقلناه الى منزل منيل الروضة · فانتقل معنا وقد صار رجلا أثناء هذه المدة وزوجناه وكبرت أولاده ثم ساعدناه فى زواج اثنين منهم وهو اليوم قد جاوز الستين عاما ولا يزال بستانيا للحديقة الموجودة ·

الأسطى خليفة جاءنا فى سنة ١٩٠٣ خادم خيل العربات وبعد مدة صار سائقا للعربة وفى سنة ١٩١٠ ونحن فى انجلترا رغبت فى التوصية على صنع سيارة فقيل لى أنه يحتاج الى أربعة أشهر من يوم التوصية عليها حتى يصل الى الاسكندرية ·

ففى هذا الوقت كتبت الى مصر بأن يرسل الأسطى خليفة الى جراج ليتعلم فيه قيادة السيارات · وفى ذلك الوقت كانت الجراجات جميعها بيد الأجانب ولا يسمح بتعلم مصريين فيها الا بكل صعوبة ، وفى مقابل اتاوة تدفع لها فدفعت المبلغ الذى طلبوه ومرن خليفة أثناء هذه المدة · ولما وصل

الأوتوموبيل فى يناير سنة ١٩١١ وتولى قيادته كان ممتلأ خوفا وينقصه كثير من التمرين • واذكر أنه ركب معى ذات مرة الأستاذ أحمد بك لطفى السيد • ولما لاحظ عجز الأسطى خليفة عن حسن قيادة الأوتمبيل خشى العاقبة • وهم بالنزول واستغرب كيف أعرض نفسى لمثل هذه المآزق • فقلت ياسيدى أما كفانا أن جميع شئوننا أمست بيد الأجانب فهلا نضن فى سبيل تربية بعض أبناء البلاد حتى بهذه الخدم الصغيرة ونستغنى بهم عن الأجنبى لان الأجنبى ان كان فى خدمتنا فالحقيقة نحن الخدم وهو السيد وأبقيته فى جانبى حتى وصلنا حيث نقصد •

حقا ان خوف الأستاذ لطفى السيد كان فى محله لانه لم يمض بعد هذا اليوم الا أسبوع فوقعت حادثة مصادمة بين سيارة الأسطى خليفة وبين سيارة عباس باشا الدرملى • ومن حسن الحظ كان خليفة وحده فى السيارة • ولما بلغ هذا الحادث للبوليس وثبت فى محضر البوليس أن الخطأ جاء من سائق سيارة عباس باشا بلغ الأمر عباس باشا الى صديقى المرحوم سعد زغلول باشا وتوسط فى الأمر على أن يتولى عباس باشا تصليح السيارة على حسابه ويكتفى بذلك تعويضا •

هذا الحادث كان درسا مفيدا جدا لخليفة فمن ذلك اليوم لم يقع له أى حادث لا معتديا ولا معتدى عليه • بل صار معدودا من أمهر سائقى السيارات وحجة يرجع اليه فى المسائل التى تحدث بينهم • وعضوا كبيرا فى نقابة سائقى السيارات • وقد رافقنى أيضا الى الحجاز •

وقد كان من خلقى أن أغفر للعامل أو الخادم وأتسامح معه بقدر ما يمكن فى أوائل خدمته حتى يتم مرانه على العمل سواء فى مزارعى أو فى مكتبى أو فى بيتى مادام لا يصل الى أمر جوهرى يتعلق بالأمانة أو بحسن السلوك • كانت زوجتى تشاركنى فى هذه الروح بل كانت أشد تمسكا بهذا المبدأ وأوسع صدرا فى التسامح • ولعل أبلغ ما يتجلى فيه هذا الخلق هو معاملتنا لمحمد جلال الذى دخل الخدمة فى سنة ١٩٠٣ بصفة فراش للمكتب ، ولئن كان غير حائز لكل الصفات التى يتمتع بها زملاؤه فان هفواته كانت قابلة للغفران والتسامح • وأنا أعترف هنا بأنى فقدت الصبر معه غير مرة واعلنته أو كدت أعلنه بترك الخدمة • فعندما تسمع زوجتى هذا التصرف تثور فى وجهى وتحمى محمد جلال من سخطى • وتعده بانه باق وسيبقى ولا يصغى لامر رفتى • وكل ما تطلبه منه أن يتوارى عن عينى يوما أو يومين حتى تتمكن من استسماحى واعادته وما من مرة أخطأت فى ظنها فقد كانت تنجح فى كل مرة وأمسيت من عدة سنوات متعودا على أخطاء محمد جلال بل أتسامح فى أكاذيبه وهو لا يزال حايزا

لثقة المكتب . وأخيرا بعد وفاتها وفقده هذا المدافع عنه انتقل الى مكتب الجمعية الخيرية الاسلامية .

وفي سنة ١٩٠٥ اتخذنا غلاما مولودا من أبوين سودانيين ، وكان سنه لا يتجاوز اثنى عشر سنة جاء مع والديه الى البحيرة فاتخذه أخي لخدمة البريد . وكان بعدما يقضي شغله يجلس ممدود الرجل متكئا حيثما تملي عليه رغبته دون أن يبالي بالمارين سواء كانوا يستحقون القيام أم لا فشكا من بدويته هذه ، على طلبته امرأتي وجاءت به الى مصر وهو عبد الزين . وقد مرنته على الخدمة مع معاملة بالرفق والعطف وأخذ شيئا فشيئا يألف عادات المدن والأداب اللازمة من الخدم لاحترام مخدوميهم . وقد تزوج وصارت له الآن عدة أولاد وناهز الخامسة والأربعين عاما . وكلما طال عهده زدت يقينا بامانته وحسن سلوكه . وهو لا يزال فراشا بالمكتب والمنزل الآن .

وقد كانت للمرحومة زوجتي اعلا نور هانم قبل زواجها بي جارية سوداء توفيت سنة ١٩٠٣ وقد أوصت هذه الجارية وهي على فراش الموت ببنت لها تدعى نظيمة كان عمرها لا يتجاوز الرابعة فعنيت بها . وقد تعلمت مبادئ القراءة والكتابة وتدبير المنزل وقليلا من اللغة الانجليزية . وكانت تصحبنا في سفرنا الى الخارج فاقامت معنا في انجلترا وفرنسا غير مرة . ولكنها كانت سيئة الحظ في زواجها اذ كرهت المعيشة الزوجية على أثر وفاة طفلين لها ماتا على التعاقب فطلقت من زوجها واعادتها الى المنزل لتعيش في كنف سيدتها وتعينها في ادارة شئون الأسرة . وقد ظلت بالمنزل بعد وفاة سيدتها . بل وحلت محلها في ادارة المنزل مع وجود ابنتي وحفيدتي به ولكنها اضطرت أخيرا الى الخروج من المنزل بسبب سوء معاملة ابنتي لها ولا يزال اسمها مدرجا ضمن المستحقين في أوقاف زوجتي . ان من الحق على لزوجتي الكريمة أعلى نور هانم أن أفرد لها في سجل حياتي فصلا خاصا بها أحاول أن أوضح فيه مدى اخلاصها ومحبتها لي .

والواقع انني نعمت معها بحياة زوجية سعيدة ذقت فيها طعم الهناء وتمتعت بلذة الهدوء . وعرفت حقا كيف يكون اخلاص الزوجة لزوجها .

تزوجت بها في مارس سنة ١٨٩٧ وقد كانت تعمل بسراى اسماعيل باشا في مصر وبقيت ملازمة لأمه مدة وجوده في ايطاليا . ولما سمح لها بالعودة الى استامبول وسافرت الوالدة اليها . سافرت هي كذلك مع الوالدة ، ولكن لم يطب لها البقاء هناك وخرجت ذات يوم غاضبة من السراى واستدانت أجرة السفر من أرمني في استامبول بضمانة وكيل الدائرة . ولما عادت الى مصر لم تكن تعرف أحدا وانما كانت تعطف

عليها الست ظريفة الحكيمة ، فنزلت عندها ، وكانت لى صلة بالحكيمة ظريفة • فأخبرتنى بوجود سيدة تليق بأن أتزوجها • فى ذلك الوقت أيضا كنت قد سمعت عن سيدة من بنات حافظ باشا الكبير وزير المالية السابق • وكان الأستاذ الشيخ على يوسف عند الكلام فى موضوع الزواج يفضل كريمة حافظ باشا فى نسبها وثروتها • أما التى عرفتها من الحكيمة فلا عصبية لها ولا مال • وكذلك لما وصل هذا الخبر الى والدتى واستشرتها وكان عمرى ٣٩ عاما • كانت تفضل أيضا بنت الباشا ، ولكننى وجدت أن حياتى مع زوجة ذات مال وحسب قد لا تكون سعيدة ، لانى جربت أن ذات المال والحسب لا تقبل المعيشة مع زوجها فى الغالب الا اذا كانت صاحبة السيادة عليه بحق أو بغير حق •

ونفسى تعتبر المال ضروريا الى حد الكفاف • وكنت قد وصلت بحمد الله فى ذلك الوقت الى مركز يغنينى عن مال زوجتى ، فرغبت فى مشاهدة هذه الشركسية وقد كنت سمعت أن المرحوم يوسف بك صدقى وكيل محكمة مصر فى ذلك الوقت راغب فى الزواج بها • ولما زرتها لأول مرة ببيت السيدة ظريفة بمنزلها بشارع محمد على وبعدها رضيت نفسى عن اتخاذها قرينة لى •

شعرت بعودة الحياة البيتية التى كنت متمتعا بها فى السنة والنصف التى عشت فيها مع زوجتى الشركسية التى كانت من سراى جميلة هانم وماتت بطنطا • وكان الشيء الذى يقلل من نعيمى معها بادىء ذى بدء أنها لم تكن متعلمة حتى ولا القراءة ولا الكتابة لا العربية ولا التركية ؛ وكانت تتكلم العربية بغاية الصعوبة •

وكنت متعودا قضاء الصيف سنويا بأوربا قبل زواجى بها • وكان أهم أغراضى من السفر الى أوربا زيادة التمرين على تعلم اللغة الفرنسية . فرأيت أنى اذا أخذتها معى يتعطل هذا الغرض ، لاضطرارى للكلام معها غالبا باللغة التى تفهمها • فرأيت من الضرورى أن استحضر لها معلمين للغة العربية ، ومعلمة الفرنسية • وكان ذلك قاسيا عليها لأنها تجاوزت الثلاثين ، ولم تكن مارست فى طفولتها شيئا من نظام المدارس فرأيت منها اشمئزازا ، فأفهمتها أن تعلمها اللغة الفرنسية الى حد قدرتها على التكلم بها ضرورى لأخذها معى ، فرغبتها فى أن تكون معى ذللت عندها هذه الصعوبة واجتهدت فى التعلم بقدر ما تسمح به مداركها • تركتها فى سنة ١٨٩٧ وسافرت وحدى الى أوربا • وكذلك فى مايو سنة ١٨٩٨ وسنة ١٨٩٩ ، ولما انست منها القدرة على أن تتكلم الى الحد الضرورى بالفرنسية أخذتها معى الى أوربا لأول مرة فى سنة ١٩٠٠ وبقيت معى فى

فرنسا وسويسرا وايطاليا نحو الثلاثة الأشهر • أخذتها وأنا أعلم بأن معارفها لا تسمح بأن يكون حديثي معها بالفرنسية رغبة مني في أن تتمتع بزيارة معرض باريس في ذلك العام • وفي سنة ١٩٠١ تركتها تسافر الى أوربا قبل سفرى بثلاثة أشهر مصحوبة بخادمة أوربية • وكنت لا أعلم أنها لاتدرى كلمة من اللغة الفرنسية • وأنزلتها عند عائلة من أصحابى بمدينة جرينوبل بفرنسا • سافرت فى أوائل ابريل ولحقتها فى أواخر يونيه ، وكان شوقى باللحاق بها شديدا الى حد انى اتخذت كل ما يمكن لسفرى بالسفينة الانجليزية المخصصة لنقل البريد من بورسعيد وبرنديزى • وكانت الوحيدة التى تسمح سرعتها بقطع المسافة فى ٤٨ ساعة • وأخذت القطار من برنديزى الى جرينوبل وقضيت فى السكة الحديد نحو ست وثلاثين ساعة • وقد أخذ منى التعب وشدة الحر الى حد أنى عندما انتقلت للمرة الثالثة بالقطار الذاهب من « مون مليان » فأخذنى النوم ودخل بى القطار جرينوبل دون أن أشعر بوصولى • وبقيت مستغرقا فى النوم • ومن حسن الحظ أن جرينوبل كانت آخر محطة يسافر اليها هذا القطار ، وكانت امرأتى وصواحباتها اللواتى نزلت عندهن فى انتظارى بالمحطة • فبعد أن فتشن على فى القطار ولم يجدننى حسبن أنى سافرت بالقطار التالى • وكنت مسافرا بالدرجة الأولى • وكانت عادتى أن أسافر بالدرجة الثانية • وفضلا عن هذا فكنت قد أطفأت النور واسدلت الستاير • لذلك لم يبق عندهن شك فى أنى لم آت وكان موعد وصول القطاع فى نحو الساعة الثامنة مساء • أما القطار الثانى فلا يصل قبل الساعة الحادية عشرة • وبينما كانت زوجتى عائدة مع صواحباتها الى المدينة لمحت بالمحطة حقائبى فصرخت وقالت : من المحتم أن زوجى بهذا القطار وهذا هو متاعه فاستيقظت على صيحتها ونزلت • وبعد أن تعانقنا عدنا الى المدينة • وقد وجدتها متقدمة فى الفرنسية تتكلمها بسهولة وتكتبها بسهولة كذلك • فى هذا العام كنت متصلا بسمو الخديوى عباس بسبب قضية التعذيب المسندة الى مأمور طنطا على أفندى شلبى ، وأحمد باشا المنشاوى • وكنت قد عملت عملية جراحية لامرأتى قبل سفرها الى أوربا بنحو شهر بواسطة الدكتور فرنوف • ولما سمع الخديوى أن زوجتى قد سافرت الى أوربا وحدها أنكر الأمر كل الانكار وحادثنى فى هذا الموضوع فى جلسة من الجلسات التى ترددت فيها على السراى بسبب قضية التعذيب • فاعتذرت بأن سفر امرأتى كان بناء على أمر الدكتور فرنوف بسبب العملية ، وأوصيت الدكتور اذا سئل من الخديو أن يوافقنى على ذلك لأن سفر المرأة المصرية فى ذلك الوقت سنة ١٩٠١ ولو كانت مع زوجها كان من الكبائر التى تستوجب نقد صاحبها والتشهير به • فكيف أسمح لزوجتى بالسفر وحدها وأتركها تقيم فى بلاد الافرنج ثلاثة أشهر بعيدة عنى • ولكن

اقدامى فى المرة الأولى شجعنى على أن أبعث بها وحدها فى سنة ١٩٠٢ وقد جعلها هذا السفر فى الواقع أهلا لأن تكون رفيقتى فى السفر الى الخارج كما فى مصر ٠

لبثنا نحو سنة ونصف فى المنزل الذى تزوجنا فيه ٠ وفى أواخر سنة ١٨٩٨ انتقلنا الى منزل بحارة المماليك أمام سراى عابدين ثم لخلل فى هذا المنزل انتقلت الى منزل آخر بشارع البستان ٠

ولقد كانت زوجتى تغرينى منذ أن تزوجت بها ببناء منزل لنا٠وذلك لأنها كانت تعلم أن حالتى المالية تسمح بذلك ٠ اذ تزوجتها وأنا أملك بمركز كفر الزيات ودسوق ما لا يقل عن الأربعمائة فدان ايرادها الصافى لا يقل عن ثلاثة آلاف جنيه سنويا ٠ وقد صادف أن وجد بمكتبى للتمرين أحمد بك خلوصى ٠ وهو وان كان حائزا لشهادة الليسانس فى الحقوق الا أنه كان مغـرما بهندسة المبـانى ، فعرض على أن أشترى معه قطعتين متجاورتين بقصر الدوبـارة مملوكتين لسعادة أمـين باشا سامى (١١٧) فاشتريناهما فى سنة ١٩٠٠ وعهدت اليه فى بناء منزلى كما يبنى بيته ٠

وفى سنة ١٩٠١ تم بنـاء المنزلين وانتقل هو وعائلتـه الى المنزل الشرقى ، وأنا أخذت المنزل الغربى الموجود على الناصية يمين الشارعين ٠ وقد لبثنا من سنة ١٩٠١ الى يناير سنة ١٩٢٧ بهذا المنزل ٠

ولقد كانت تعنى عناية كبرى بالبنات اللواتى تأتى بهن من الريف لتمرينهن على الخدمة اللازمـة للمنزل ، وكثيرا ما جاءت ببنات عنـدهن أمراض عدة سيما مرض الأجزيما المعروف بالقرع المشوه للوجه والشعر ٠ فكانت لا تعد ذلك سببا لابعادهن بل كانت تتولى علاجهن ٠ وطالما ذهبت بكثيرات منهن الى عيادة الدكتور آدم نيرد ، وكان مخصصا لمعالجة الأمراض الجلدية حتى سميت غرفة من غرف عيادة مرضاه « غرفة مدام هلباوى » لأنها قل أن يمر أسبوع دون أن تأتيه بواحـدة أو اثنتين لمعالجتهما من الأمراض الجلديـة ٠

كانت البنات اللواتى تتولى تثقيفهن يؤدين فى الغالب كل خـدمة تلزم فى المنزل وفى معظم الليـالى التى تقام فيها حفـلات لا يحس أكبر المدعوين أن اللواتى يخدمن على السفرة أو فىقاعات الاستقبال أصلهن من بنات الفلاحين ٠ بل كان يظنهن غريبات لحسن رداءهن وهندامهن واتقانهن الخدمـة ٠

---

(١١٧) كان من بين الأعضاء المعينين فى الجمعية التشريعية التى افتتحت فى ٢٢ يناير ١٩١٤ وهو صاحب مجموعة « تقويم النيل» ابتداء من أول التاريخ الهجرى الموافق عام ٦٢٢ هـ الى ١٣٣٢ هـ الموافق ١٩١٤ م ٠

حدث ذات مرة أني كنت فى سهرة عند المرحوم رياض باشا (١١٨)، وكان ذلك فى العهد الأول من طفولة ممدوح بك حفيد دولته وكان معى فى ذلك المجلس المرحوم أحمد باشا يحيى ومجدى باشا (١١٩) ، وعبد المجيد بك رضوان • فجرى الحديث الى ذكر ما تعانيه العائلات من صعوبة ايجاد مراضع أو خادمات مصريات • وقال دولة الباشا أن هذه الصعوبة اضطرته الى أن يدخل فى داره مرضعة من الأجانب لممدوح بك وخادمة أخرى أجنبية فى المنزل • فتجاسرت على الاعتراض على هذا التصرف خصوصا أخذ مرضعة أجنبية لحفيده تختلف عنه جنسا ودينا • مع أن الدين الاسلامى يعتبر أن الرضاع من أسباب القرابة التى تحرم المصاهرة بين المرضع وأولادها وبين من أرضعته •

مر على هذا الحديث نحو عشر سنوات الى أن بنيت منزلى بقصر الدوبارة وذهبت الى دولة رياض باشا وقلت له ان حادث المقالة التى كتبتها سنة ١٨٨٠ (١٢٠) وما جرته على من حبس ثم التشرف بالاتصال بك خدمة فى الحكومة بفضلك واشتغالى بالمحاماة التى صادفت فيها حظا كبيرا أوصلنى الى ما وصلت اليه حتى صار لى منزل فى قصر الدوبارة • واليك يرجع الفضل فى هذا كله فأرى أن يكون فى دارى الجديدة رمز الاعتراف بالجميل وأرى أن تهدينى صورتك لأضعها فى غرفة استقبالى تذكارا ورمزا للاقرار بالجميل • وأنت تتذكر يا باشا اننى لما هددنى مدير الغربية بخراب بيتى فى سنة ١٨٨٠ قلت له محذرا انك ولا أعلى منك يستطيع خراب بيتى لأن بيتى هو الثرى وسقفه السماء ؟ فكنت كذلك فى سنة ١٨٨٠ • واليوم بفضل هذا الحادث وما نلته من عطفك صرت فى سنة ١٩٠١ صاحب دار فخمة بقصر الدوبارة فتنازل بقبول طلبى • وطلب الى أن أعود فى اليوم التالى ليسلمنى صورته هدية منه • ولما علت فى الميعاد سلمنى صورة من صوره مكتوبا عليها بقلمه اهداء لى وموقعا عليها بامضائه • ولما رأيت هذا التنازل تجرأت أن أطلب منه أن يشرف هذه الدار بتناول العشاء فيها • فقبل مع الشكر على أن لا أعمل حفلة كبرى ، بل تكون سهرة خاصة • فقلت : نعم • كل ما أسألك التفضل أن يكون معك أصحاب السعادة نجلك محمود باشا رياض وصديقنا سعادة حسن باشا عاصم الذى كان يومئذ رئيس الديوان الخديو • حسن عاصم قبل أن يمضى يوم أو ليلة ولا أكون معه فى داره أو يكون معى فى دارى ، فكلانا يعرف ما يشتمل عليه منزل كل منا من خدم ذكورا واناثا الى آخر ما يعرفه الصديق من صديقه •

---

(١١٨) يقصد مصطفى رياض باشا •

(١١٩) محمد مجدى باشا •

(١٢٠) صحتها ١٨٧٩ انظر ، ص ١٤ من المذكرات وما بعدها •

جاء دولة الباشا والصاحبان السالف ذكرهما ، وبعد تناول العشاء خرجنا الى قاعة الجلوس وقبل تناول القهوة قال دولة الباشا · ماكنت أود أن أجيبك الى هذه الدعوة لأنها أظهرت لى ما بدد أوهامى من حسن الظن بك وانك تعمل طبقـا لما تقول · فـاذا بك من الشبان الذين يكتفون من الوطنية بالتشدق بها دون أن يبالوا أهـل جاء عملهم طبق ما يقولون ؟ فبهت واعترانى الخجل · فقلت : وما الذى جعل البـاشا يسيء الظن بى الى هذا الحد · ألا تذكر حديثك معى واعاد على ما قلته من حديث عن الخدم الأجانب من نحو عشر سنوات · قلت فليعذرنى دولة الباشا اذا استعرت خادمات من الأجانب للقيام بخدمة أعظم وزير فى مصر · لأن بناتنـا ان صلحن لخدمة الضيوف المتوسطين فيخشى أن لا يقمن بالواجب أمام رجل جليل كرياض باشا ، وزدت على هذا أن قلت أن هاتيك البنـات اللواتى حضرن الليلة استعرتهن من بيت الجنرال مكسويل (١٢١) الذى كان يسكن أمامى فى ذلك الوقت فلم أفلح فى اقنـاعه · جاء وقت القهوة فدخلت احداهن تحمل صينية القهوة والأخرى تحمل صينية عليها سجائر · اثناء كل هذه المناقشة · كان يتبسم فى عزلة حسن باشا عاصم لأنـه يعرف الخادمات جنسا واسما ولكن لم يقـل كلمة دفاع عنى · وأما عنـد عودة هاتين البنتين طلبت باللغة الفرنسية من دولته أن يسألهن عن أسمائهن · وهل تبغى أن أتسامر مع خادماتك ؟

قلت : لا يادولة الباشا · ليست المسألة مسامرة ولكن الذى جر الى التماسى حاجتى الى الدفـاع عنى · طالبت من كل منهما أن تقول اسمها لدولة الباشا ومن أى بلد هى · فاذا بواحدة تدعى شفيقة من القرية ، وكانت من زبائن الدكتور آدم شيرد والأخرى من القاهرة من عائلة تركية أخنى عليها الدهر ، فاعتذر الباشا وجبر خاطر البنات بما شجعهن وأجزى السنتهن بالشكر ·

ولقد اصطنعت زوجتى من البنات اللاتى ربتهن سواء قبل زواجى بها وهى بالسراى أو بعد زواجى بها ما يربو على العشرين فتاة ، زوجت منهن فى حياتها نحو التسع بنات وكانت تمد بعضهن بمساعدات شهرية أو عند الحاجة ·

ومن البنات اللاتى تبنتهن السيدة التى كانت زوجة للدكتور سعد سامح ومات عنها فى أوائل سنة ١٩١٧ ثم تزوجت بزوجها الحالى حضرة

---

(١٢١) اللفتنانت جنرال جون جرانفيل مكسويل القائد العام للقوات الانجليزية فى مصر اثناء الحرب العالمية الأولى ، وهو الذى أعلن انه ابتداء من ٥ نوفمبر ١٩١٤ أصبحت بريطانيا وتركيا فى حالة حرب ، ثم أعلن الأحكام العرفية فى مصر ثم اعلان الحماية · ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ـ مؤسسة الأهرام ص ٥٦ وما بعدها ·

محمود أفندى على رئيس القلم العربى بمجلس الصحة البحرية والكرنتينات بالاسكندرية· هذه السيدة كنت ولا أزال أعزها كما أعز ابنتى وحفيدتى ·

ولقد لبثت قبل زواجى بزوجتى الأولى حتى بعد زواجى أنام على بساط ومرتبة فوقه وذلك طوال المدة التى قضيتها موظفا بالقاهرة بين الوقائع المصرية ومجلس النواب وبضعة أشهر عندما بدأت اقامتى فى طنطا · وأخيرا اشتريت سريرين ، سريرا لنفسى وسريرا لزوجتى مع ابنتها·وهذه رفضت أن تنام على سرير لأن حالة المعيشة البدوية والسذاجة كانت قوية فيها الى درجة أنها كانت تعتبر أن الحياة فى المدن تساوى الحياة فى السجون

واستمررت فى تحضير طعامى وكيفية تناوله على الطريقة التى ألفتها مع عائلتى فى الريف ومعظمها ثريد (فتة) مع لون من الخضراوات وقليل من الفاكهة ، وكنا نضع الطعام كله على خوان (١٢٢) ونجلس حوله على الأرض الى أن تقلت الى السكنى فى الزيتون واتصلت أثناء اقامتى هناك ببعض الكتاب من الفرنسويين · ثم اتصلت بالنائب الفرنسى المسيو دلونكل (١٢٣) الذى جاء الى مصر فى أوائل سنة ١٨٩٦ وأقمت له مأدبة بدارى فى الزيتون ، من أجل هذا أدخلت المائدة الفرنسية الى دارى مع ما يلزمها من الشراب وغيره مما تقضى به التقاليد الأوربية اكراما لضيفنا والمدعوين معه · لكن لم ندم طويلا على استعمال هذه المائدة بل رجعنا الى ما كنا عليه قبل ذلك ، وأهملت تلك الموائد وما يتبعها الى أن تزوجت بزوجتى المرحومة أعلا نور هانم فى مارس سنة ١٨٩٧ ، فهذه هى التى قلبت نظام البيت من أول أسبوع دخلت فيه حتى بيت الراحة ، فقد دعت على غير علم منى نجارا وضع فوقه دكة على نظام بيوت الراحة الأفرنجية ثم اشترت خزانا وركبته وكافة أدواته · كل ذلك تم أثناء وجودى بالمحكمة · ولما أتيت ظهرا وتناولت طعامى قالت لى بالتركية ما معناه أتريد أن تذهب الى بيت الراحة ؟ (ارار ولدكش بابك ؟) ، ثم أخذت فى تنظيم البيت على النسق الأوربى ، واتخذت غرفة خاصة أحسن ما فى البيت للطعام بعد أن

---

(١٢٢) خوان : كلمة فارسية تعنى مائدة صغيرة (طبلية) · محمد على أنس : قاموس الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات ، ط : دار سعادة استانبول ، ص ٢٤١ ·

(١٢٣) المسيو دلونكل حضر الى مصر فى مارس ١٨٩٥ باتفاق بين الخديو عباس ومصطفى كامل وذلك كى يمهد السبيل لمصطفى للدعاية لقضية مصر فى أوربا ·

لمزيد من التفاصيل انظر : د· عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص ٢٠-٢٢ ·

كنا نتناول غذاءنا في أي مكان تسمح فيه الفرصة ، وهكذا صارت المعيشة داخل منزلي من سنة ٩٧ الى السنة التي توفيت في أولها ٠

والآن كيف حرمت هذه الزوجة الصالحة التي أنهدم بفقدها أعظم ركن في حياتي أن الواجب ليدفعني هنا أن أذكر بالتفصيل شأني معها في الأيام الثلاثة الأخيرة التي سبقت وفاتها حتى يعرف القارىء مدى اخلاصها ومحبتها ٠

لما شرع المرحوم اسماعيل بك صالح في بناء مدفن له في قرافة الامام ، كاشف امرأتي بهذا والى ذلك الوقت كنت أفكر دائما في أن مقرى الأخير أنا وامرأتي وأولادى يجب أن يكون دائما حيث نسكن بمديرية البحيرة في أطياني فلما تهددت هذه الأملاك بالضياع ورأت امرأتي أن اسماعيل أخذ يقيم مدفنا له في الامام الشافعي ، قلت : أظن أنه لم يعد محل لفكرة أن مقرنا الأخير يكون البحيرة ، والأفضل أن نقيم مدفنا في مصر ، وليكن بجوار مدفن اسماعيل بك صالح ، فلم أجد سبيلا لمعارضتها ودفعت لاسماعيل بك صالح مائة جنيه ليشترى أرضا ويسورها بجوازه بقرافة الامام

وبعد أن توفى اسماعيل بك صالح في مايو سنة ١٩٢٦ طلبت مني أن أقيم داخل هذا السور مقبرتين لنا فأخذت في تنفيذ ذلك ٠ وكلفت واحدا بمكتبي بمراقبة هذا العمل ٠ انتهت سنة ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ دون أن تسألني زوجتي ماذا صنعت في أمر المدفن ٠ وفي يوم الجمعة ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ ونحن على مائدة الغذاء ، سألتني ماذا صنعت في المدفن فقلت انه أعد منذ زمن طويل ، وانه حاضر لوقت الحاجة ٠ فأظهرت رضاءها عن هذا واطمأنت كأنها ما كانت قلقة وقالت لي : حيث أنك مسافر هذه الليلة الى أسيوط لقضية هناك فاسمح لي بزيارة هذا المدفن غدا في أثناء غيابك فأذنت بذلك ٠ تعودنا من يوم زواجنا أن تصاحبني الى المحطة وأنا مسافر وأن تنتظرني في المحطة وأنا عائد ٠ وفي ليلة السبت هذه رافقتني الى محطة الجيزة وكان الموعد أن أعود الى محطة الجيزة صباح الأحد الساعة الخامسة صباحا ٠ فلما وصلت في هذا الميعاد وأنا عائد الى الجيزة ولم أجدها والظلام لا يزال حالكا ، ونور النهار لم يتخلله الا قليلا ظننت أنها تأخرت لشدة البرد ، ولكن شعرت بشيء بالانقباض ٠ وصلت الى الدار ، فاذا بها واقفة على الباب الخارجي للمكتب فتعانقنا واعتذرت بأنها كانت تشعر بشيء من التعب وخشيت من البرد ٠

وفي وقت الغذاء قالت لي أني ذهبت لزيارة المدفن فلم أجد الأمر كما قلت ، ووجدت البناء لم يرتفع عن الأرض الا نحو متر ، ورأيت الفناء مملوء

بالأحجار المنثورة هنا وهناك فقلت ، (أعلا نور) ان البناء الباقى معد لمن يأتى لزيارة المدفن من الأحياء ، والوقت متسع لاتمامه · أما البناء اللازم لايواء من يموت منا فقد تم منذ زمن · ولعلك لم تلحظه لان بناء المقابر فى جوف الأرض ، فمن جاء منا لم يجد الحى الباقى صعوبة فى ايواء رفيقه فرضيت واطمأنت ·

وفى يوم الاثنين التالى ليوم الأحد هذا بعد أن انتهيت من كل أعمالى فى المكتب وقد كانت تناولت الفطور والغـذاء معى كعادتها فى كل يوم ذهبت اليها فى المساء وبعد أن جلست معها قليلا · قلت : انى بحاجة الى منزل السيدة هدى هانـم شعراوى (١٢٤) لعمل عاجل هناك فتناولـوا عشاءكم ولا تنتظرونى فقالت متأثرة على غير عادتها حتى فى هذه الليلة لم أشعر بوقع هذه العبارة الا بعد أن حم القضاء

ذهبت الى دار السيدة هدى هانم شعراوى فوجدتها هناك ، وبعد قليل جاء نجلها محمد بك شعراوى عائدا من مأتم وأخبرنى عند حضوره أنه وجد الأستاذ الشيخ أبو الفتح بك والأستاذ الشيخ مرعى عبد المعطى فى المأتم ، وعرف منهما أنهما عازمان على قضاء السهرة بمنيل الروضـة فتكلمت تليفونيا مع منزلى أخبـرهم أنه اذا جاء الأستاذان استقبلوهما وبلغونى لأعود على عجل ·

جلسنا على المائدة بعد ذلك ونحو الساعة العاشرة الا ربع مساء دق جرس التليفون فاذا بها اشارة من منزلى تقول حضر الأستاذان أبو الفتح والشيخ مرعى ، فعدت فى الحال الى منزلى فوجدت خادمى عبد الزين على الباب وقلت له : غريب أن الأستاذين يأتيان فى هذا الوقت المتأخر ، وليس من العادة خصوصا لمثلى أن تبدأ سهرته فى هذا الوقت من الليل · رأيت أن ذلك من الأستاذين غير لائق فقال لى الخادم : ياسيدى لم يحضر عندنا أحد ، يظهر أن التعلل بذلك لكى لا تشتغل بالسبب الحقيقى ، وهو أن

---

(١٢٤) هدى شعراوى : قرينة على باشا شعراوى وكيل الوفد · ترأست لجنة الوفد النسائية حيث كانت تبذل المساعدات والتاييد اللازمين للوفد · كان يعتبر ذلك أول اشتراك للمرأة فى الحركة السياسية فى التاريخ الحديث على اثر نفى سعد زغلول ، كما ترأست وفدا نسائيا فى مارس ١٩٢٣ لمؤتمر الاتحاد النسائى العالمى فى روما · وقد شارك الاتحاد النسائى المصرى الذى أسسته هدى شعراوى فى عشرة مؤتمرات فيما بين ١٩٢٣ و ١٩٣٩ ·

انظر : صفحات من مذكرات هدى شعراوى المنشورة بمجلة « المصور » العدد ٢٣١١ فى ٧ مارس ١٩٦٩ ص ٤٢ وما بعدها · وايضا : د· درية شفيق : تطور النهضة النسائية فى مصر ، ص ١٠٦ ·

سيدتنا مريضة وهى التى أشارت بالاعتذار بذلك لكى لاتقلق فدخلت عندها فوجدتها على أشد ما تكون ألما وصراخا · فسعيت فى تهدئتها واستدعيت الدكتور عبد الحميد وفا ، ولكنه كان بعيادته بمصر الجديدة وكلف خادمه بأن يبلغه بأن هناك شدة الحاجة الى حضوره · واستدعى الدكتور سليمان عزمى فقيل لنا أنه فى سهرة بالأوبرا فطلبت الدكتور أحمد بك عيسى الذى يسكن بالبر الثانى من النيل فى الجيزة لعله يأتى قبل حضور الدكتور وفا · ولقد مضى زمن بين استدعاء الدكتور أحمد عيسى وحضوره ، وقد خفت صوت امرأتى وخف أنينها ولكنى لم أكن أستطيع أن أتصور أن ذلك موت حقيقى · ولما دخل الدكتور أحمد عيسى وجس النبض كان القضاء قد حم ولم تفد حيلة الطبيب ، وجاء الدكتور وفا ونحن بين الشك واليقين فأكد ما قاله الدكتور أحمد عيسى بك عندئذ انقلب هدوء البيت الى عويل وبكاء بين صاحب المنزل وأولاد صاحب المنزل ·

ولقد أحدثت هذه الزوجة البارة الوفية بوفاتها فى ١٩ يناير ١٩٢٩ فراغا كبيرا

وها أنا وأنا أملى هذه السطور فى أكتوبر ١٩٢٩ لازلت أخشى لوعة عودة الحزن التى هزتنى لأول مرة فى ١٠ أبريل ١٩٢٥ عند وفاة سعاد - وفى ١٩ يناير سنة ١٩٢٩ يوم وفاة امرأتى ·

قضيـــة دنشـــواى :

يخيل الى أن الذين سيقع بين أيديهم هذا الكتاب سيقلبون صفحاته سراعا باحثين عن تلك القضية التى شاء القدر أن يقترن اسمى بها · فها أنذا أرضى فى نفوسهم غريزة حب الاستطلاع ، فأبسط بين أيديهم هذه القضية ـ قضية دنشواى ـ التى يعلم الله انى ماكنت وحدى لأستحق هذه الشهرة السيئة التى خلفتها على هذه القضية بل هناك كثيرون أولى وأحق بهذا الصيت المشين ·

وقعت هذه الحادثة بناحية دنشواى فى يوم الأربعاء ١٣ يونيه ١٩٠٦ وقد كنت فى هذا اليوم مسافرا من مصر الى عزبتى بناحية سيدى غازى (بمديرية البحيرة) قبل أن تقع الحادثة بعدة ساعات ، وبقيت هناك بقية هذا اليوم ويومى الخميس والجمعة التاليين · وكان السبب فى هذا السفر نزاع قام بينى وبين أحمد خيرى باشا الذى كان مديرا لديوان الأوقاف العمومية يرجع سببه الى وجود تل قديم فى وسط أرضه صرحت له مصلحة الأملاك بشرائه ليستعمله فى تسبيخ أرضه · وقد نصحنى أخى ـ القائم بشئون أطيانى ـ بالمطالبة بذلك التل لنفسى ـ لأنه من المنافع

العامة التى لنا حق أخذ الاتربة منها • فشكوت من الترخيص الذى أصدرته مصلحة الأملاك ــ فرد خيرى باشا على ذلك بأن فى أرضى تلالا أخرى ، واننى لست فى حاجة الى التل الموجود فى وسط أرضه • وعلمت أن منـدوب مصلحة الأملاك سيحضر يوم الخميس أو الجمعة للنظر فى هذا الموضوع •

وفى الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١٥ يونيو حضر المستر أنتونى مدير مصلحة الأملاك الأميرية ومعه المرحوم محمد بك أباظة المفتش بها اذ ذاك الى منزلى قبل معاينة التلول • وفى أثناء الحديث روى لى مستر أنتونى حادثة دنشواى التى وقعت يوم الأربعاء • ولم يكن وصلنى نبأها ، لأنها نشرت يوم الخميس ، وجرائد الخميس لاتصل الا الساعة العاشرة من صباح اليوم التالى • فأسفت أشد الأسف ، ثم ذهبنا الى معاينة التلول فأخبرنى أنه لا محل لشكواى بشأن تل خيرى باشا وابيع له شراؤه ، وهذا يدل على آن الحكومة لم يكن لديها فكرة عن مجاملتى أو التودد الى •

وفى صباح السبت ركبت القطار الذاهب الى طنطا ، وقد عزمت على أن أمر بدنشواى لأقدم نفسى متطوعا للدفاع عن المتهمين فى الحادثـة • ولما وصلت طنطا حوالى الساعـة الحادية عشرة من صباح اليوم المذكور وسألت المرحوم طلعت بك ناظر المحطة وقتئذ من الجهة الجارى بها التحقيق وعن أقرب محطة اليها • فعلمت أن المحطة هى البتانون ومنها يذهب الانسان الى دنشواى ، وانه غير مضمون وجود عربة للذهاب بها الى محل التحقيق • وقد اطلعنى حضرته على درجة حرارة الجو فى ذلك اليوم ، فاذا بها فوق درجة ٤١ • وقد نصحنى بأن لا أتم السفر فى ذلك الجو الشديد القيظ خصوصاوأن المسافة بين محطة البتانون ودنشواى نحو احد عشر كيلومترا • وانه ربما لا يكون هناك فى ذلك اليوم تحقيق فأخذت بنصيحته وتابعت سفرى الى القاهرة •

وعند وصولى الى منزلى وجدت رسولا من قبل صاحب العطوفة مصطفى فهمى باشا ناظر النظار وقتئـذ يدعونى الى الداخليـة حالا فذهبت مع الرسول ، وقابلت صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ، وكان يومئذ سكرتير مستشار الداخلية ، وأخبرنى أن الداخلية ترغب فى انتدابى لأن أكون قائما بوظيفة النائب العمومى فى التهمة التى سترفع أمام المحكمة المخصوصة (١٢٥) للمرافعة مع الحكومة ضد المتهمين من أهالى دنشواى

---

(١٢٥) المحكمة المخصوصة : صدر أمر عال فى ٢٥ فبراير ١٨٩٥ بانشاء هذه المحكمة للحكم فيما يقع من الأهالى من الجنايات والجنح على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال ، أو على بحرية المراكب الحربية الانجليزية الراسية فى أحد الموانى المصرية • وتشكل المحكمة من ناظر الحقانية ، ومن يكون قائما بأعمال المحاماة

بالتعدى على الانجليز ، وقتل أحد الضباط وقد قال لى دولته : « ان الحكومة اختارتنى لأننى أكبر المحامين الموجودين سنا وأقدمية (١٢٦)»وتذكرت فى ذلك الوقت أن المحكمة المخصوصة التى قدم اليها المتهمون فى هذه الحادثة كان قد جرى على أن يمثل اتهامها شيخ من شيوخ المحامين. فعند أول تطبيق لقانون المحكمة المخصوصة فى حادثة قليوب (١٢٧) أختير لتمثيل الاتهام فيها المرحوم أحمد الحسينى بك . وكان ذاك أكبر المحامين الموجودين سنا ومقاما . لذلك لم أجد مسوغا يسمح لى برفض القيام بهذه المهمة . وقد طلبت تحديد أتعابى . فقدرت كما طلبت بثلاث مائة جنيه وقد اشترطت أن تكون مهمتى قاصرة على الدفاع أمام المحكمة دون أن أشترك فى أعمال التحقيق . وبعد حديث بين المستر متشل مستشار وزارة الداخلية (١٢٨) وعطوفة وزير الداخلية ورئيس النظار (١٢٩) قبل طلبى فى أن لا أتدخل

والقضاء فى جيش الاحتلال بالقاهرة أو الاسكندرية ، ومن يختاره ناظر الحقانية من رئيس محكمة مصر أو اسكندرية الابتدائيتين أعضاء . وترفع الدعوى لجلسة علنية بمجرد اتمام التحقيق والمرافعة شفويا . وتصدر الأحكام فى نفس الجلسة التى رفعت اليها الدعوى ولا يقبل الطعن بأى وجه كان . لمزيد من التفاصيل انظر : الوقائع المصرية فى ١٨٩٥/٢/٢٥.

(١٢٦) يحاول الهلباوى أن يتلمس سببا لقيامه بأعمال النيابة فى المحكمة على الرغم من أن قانون انشائها لم ينص صراحة على أن يكون النائب العمومى أقدم المحامين سنا ، وانما نصت المادة الرابعة على أن تكون المرافعة شفاهة ويختار البوليس محاميا لاثبات التهمة . انظر الوقائع المصرية : ٢٥ فبراير ١٨٩٥ « قانون المحكمة المخصوصة » .

(١٢٧) حادثة قليوب : وقعت فى ١٧ سبتمبر ١٨٩٧ ، وقد وجهت التهمة الى عشرين من الأهالى بالاعتداء على بعض جنود احدى الفرق الانجليزية أثناء عودتهم من التدريبات بالقناطر ـ بالقول والاشارة والقاء الطوب عليهم ، وذلك على أثر انتزاع أحد الجنود جرة ماء كانت تحملها فتاة ، فنتج عن الحادث جرح بعض الجنود ، وانعقدت فى اليوم التالى المحكمة المخصوصة برئاسة ابراهيم فؤاد ناظر الحقانية . وصدر الحكم على اثنين منهم بالشغل فى الحملة السودانية لمدة ثمانية أشهر ، وثلاثة بنفس العقوبة لمدة ستة أشهر ، أما الباقى فكان نصيبه التوبيخ والانذار الشديد .

انظر : د. لطيفة محمد سالم : النظام القضائى المصرى الحديث ١٨٧٥ـ١٩١٤ ، ص ١٤٦ .

(١٢٨) كان المستر متشل مستشار لوزارة الداخلية منذ عام ١٨٩٨ خلفا للسير الدون جورست . وقد سوى معاشه فى ٧ نوفمبر ١٩٠٨ ، وقد بلغ ٦٦٦ر٦٦ جنيه مصرى تزوج قبلها بقليل فى ٥ ديسمبر ١٩٠٥ من نولدا ميشيل ، وأنجب منها مولودا فى ٢٥ يولية ١٩٠٨ اسماه روجر فيكتور متشل ، وتوفى متشل هذا فى أول يولية ١٩١٦ .

دار المحفوظات العمومية بالقلعة ، دولاب ٦٠ ، محفظة ١٢١٧ ملف ٣٦٩٣٢ عين ١ .

(١٢٩) يقصد مصطفى فهمى باشا .

فى التحقيق . وقد كان جاريا فى المنوفية بمعرفة حضرة النائب العمومى محمد باشا ابراهيم (١٣٠) وسعادة محمد باشا شكرى مدير المنوفية . ولما انتهى التحقيق عرض على مانسفيلد باشا حكمدار بوليس القاهرة المكلف بمقتضى قانون تشكيل هذه المحكمة بأن يحرر تقريرا من واقع التحقيقات باحالة من يرى احالته الى هذه المحكمة وبيان العقوبات التى يرغب توقيعها عليهم .

جاء ملف القضية الى مانسفيلد باشا وراجع مع مستر موجرلى مفتش الداخلية أوراق التحقيق دون تدخل منى . وكتب تقرير الاتهام باحالة واحد وخمسين متهما على المحكمة المخصوصة طالبا معاقبتهم جميعا بالاعدام

جاءتنى الأوراق بعد ذلك وهى محالة على المحكمة بهذه الكيفية ، والمعلوم والجارى عليه العمل فى محاكم الجنايات العادية أن النائب المترافع فى الجلسة لا يملك طلب تعديل العقوبة بما يخالف قرار الاحالة . فاذن يكون اختصاص ممثل النيابة العمومية أمام المحكمة المخصوصة التى تشبه محكمة عسكرية استئنافية أقل سعة من اختصاص النائب العمومى المترافع أمام محكمة الجنايات العادية .

قانون المحكمة المخصوصة يجعل للقاضى الذى يحكم فيها السلطة بأن يحكم بأشد عقوبة على أى فعل من الأفعال المسندة الى المتهمين ما دام قانون العقوبات يجعله من الأفعال المعاقب عليها ، ولو كانت عقوبته من أخف عقوبات الجنح والجنايات ، فاذا كان اختصاص قضاة هذه المحكمة واسعا الى هذا ، واذا كان الممثل لقاضى الاحالة حكمدار بوليس القاهرة طلب عقوبة الاعدام على جميع المحالين الى المحكمة . وقد كانوا واحد وخمسين متهما فماذا يصنع القائم بوظيفة النائب العمومى وما هو الحول أو القوة التى تخوله الخروج من هذا الحد المرسوم له .

بالرغم من هذا ، لما قرأت أوراق الدعوى تبينت أنه من الشطط الفاضح ألا يميز بين المتهمين وبعضهم فى المسئولية . وطلبت من المتصلين بى من رجال الحكومة أن أخرج نحو الخمسة عشر متهما من طلب عقوبة الاعدام بطلب صريح فى الجلسة ولا أوافق تقرير الاتهام بالنسبة لعشرة منهم ، وبعد أخذ ورد بينى وبينهم تمكنت من اقناعهم فقبل طلبى .

---

(١٣٠) لم يكن محمد باشا ابراهيم نائبا عموميا انما رئيس نيابة شبين الكوم . د. محمد جمال السدى : دنشواى ص ٨٤ .

عقدت الجلسة التى نظرت فيها هذه القضية فى صيوان كبير يسع نحو ثلاثة آلاف شخص ، ودعى الى شهود المحاكمة الأعيان والعمد من مديرية المنوفية والمديريات التى حولها ، وانتخب سكرتير الجلسة عثمان باشا مرتضى ، ورئيسا للمحكمة المرحوم بطرس باشا غالى(١٣١) ، وقاضيا آخر وطنيا خلاف الرئيس وهو المرحوم فتحى باشا زغلول (١٣٢) وقاضيا انجليزيا وهو مستر بوند وكيل محكمة الاستئناف (١٣٣) ، ونائب المستشار القضائى بوزارة الحقانية (١٣٤) وضابط من الجيش الانجليزى حضر نيابة عن السلطة العسكرية ، ونيابة عن الجيش (١٣٥) ٠

فى هذه المحكمة التى انعقدت وفى هذا الجمع ترافعت بما أملاه على الواجب دون أن أتجاوز بكلمة واحدة بل ربما أستطيع أن أعترف هنا بأن شعورى بوطنيتى وصل بى الى حد لا يتفق مع واجبى وذلك انى دعوت لغرفتى بشبين الكوم قبل يوم المرافعة حضرات الأساتذة المحامين عن المتهمين وهم الأساتذة أحمد بك لطفى السيد ومحمد بك يوسف واسماعيل بك عاصم ، وأطلعتهم على كل النقط التى سأستند عليها فى دفاعى ضد المتهمين لكى لا يفاجئوا فى الجلسة

ترافعت فوق الثلاث ساعات ولم أر من ذلك الجمع الغفير أى اشمئزاز بنقد ما قلته بل عندما أمرت المحكمة برفع الجلسة عقب مرافعتى للاستراحة٠ قابلنى تقريبا كل الحاضرين بالتحية والتهنئة على ما أبديته من الدفاع المتين فى القضية المذكورة ٠

ترافعت ثلاث ساعات دون انقطاع ، ومن بين النقط التى أوضحتها فى الجلسة الرد على أفكار قيلت لى أثناء دراسة القضية من بعض الانجليز وهى أن تأخير ضابط نقطة الشهداء عن مقابلة الأورطة يوم وصولها الى دنشواى كالعادة السنوية قد يدعو الى الظن بأن هذا التغيب كان مقصودا

---

(١٣١) كان ناظرا للخارجية ولكنه كان يقوم بعمل ناظر الحقانية لذلك ترأس المحكمة طبقا لقانون تشكيلها ولكنه كان أول من وافق على تشكيل المحكمة المخصوصة فى سنة ١٨٩٥م ٠

(١٣٢) رئيس محكمة القاهرة الابتدائية الأهلية ٠ نائب رئيس محكمة الاستئناف الأهلية ٠

(١٣٣) المستر وليام جودينو هيتر القائم بأعمال المستشار القضائى ، وكان قاضيا فى السودان من قبل ٠

(١٣٤) الكولونيل لدلو القائم بأعمال القضاة والمحاماة فى جيش الاحتلال ، وكان يجيد اللغة العربية ٠

(١٣٥) انظر : د٠ محمد جمال المسدى : دنشواى ، صص ٨٦ ، ٧٧٠ ٠

لكي لا يحول حضور الضابط بين الأهلين وبين ارتكاب تلك الجناية . والاشارة الى تخلف هذا الضابط كانت ترمي الى غرض أكبر خطورة من هذا وهو تفهيمي بأن هذا الضابط هو ابن أخت المرحوم حسين باشا محرم، وحسين باشا محرم سرياور الجناب العالى الخديوى فى ذلك الوقت . فان كان تأخر الضابط عن عمل فسوء الظن به يصل منه الى خاله وابن خاله الى صاحب السمو سيده .

وقيل لى حادث آخر تعزيزا لهذه الفكرة وهو أن عمدة الواط المجاورة لدنشواى كان من عادته أن يستقبل سنويا ضباط هذه الأورطة ويبعث لهم عربات لركوبهم ويدعوهم الى حفلة شاى فى داره . وفى هذه المرة لم يسأل عنهم ولم يبعث أحدا بالنيابة عنه لاستقبالهم أو لدعوتهم . وهذا العمدة هو المرحوم عبد المجيد باشا سلطان وقد أنعم عليه الخديو برتبة باشا قبل هذا الحادث بأسبوعين أو ثلاثة .

من هذين الحادثين رغب الى أن أتوسع فى شرحهما لكى يكون ذلك وسيلة لاثبات أن واقعة التعدى على الضابط كانت مدبرة ومصمما عليها من قبل ، فرفضت كل هذا وبالعكس أخذت شطرا كبيرا فى تفنيده واقامه الحجج القاطعة على أن الحادثة بنت وقتها وأن الذى أذكاها وأوصلها الى هذه النتائج الخطيرة على خلاف ما كان يجرى كل عام هو أن نارا اتقدت فى جرن من أجران القمح المجاور لأبراج الحمام فى أثناء طلقات العيارات النارية من الضباط لصيد الحمام ، فاعتقد الأهالى أن هذه النار اشتعلت بسبب تلك الطلقات النارية ، فثاروا غضبا ، ولما شرعوا فى منع الضباط من الاستمرار فى اطلاق العيارات النارية لصيد الحمام ، ولم يكن بينهم وبين الضابط من يسعى فى ترجمة كلامهم للضباط ، ظن الضباط أنهم آتون للتعدى عليهم ، فاستمروا فى اطلاق العيارات ولم يعبأوا بندائهم ، على ذلك حمل بعض الصبية عصيا ليرهبوا بها الضباط فقفلوا راجعين . وهنــاك مات أحد الضباط من ضربة الشمس بسبب حرارة ذلك اليوم الشديدة .

أما دفاع الأساتذة وكلاء المتهمين فلم يستغرق فى مجموعه أكثر من ساعة وربع وبعد النطق بالحكم ، ذلك الحكم القاسى وهو اعدام أربعة شنقا وجلد ٦ أمام منازلهم (١٣٦) علا الناس رهبة وفزعــا ، وقد أكون أشد الناس تأثرا من هول تلك الساعة .

(١٣٦) صدر الحكم فى ٢٧ يونية ١٩٠٦ وشمل أيضا معاقبة اثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة ، والأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على متهم واحد ، وأشغال شاقة لمدة سبع سنوات على ستة فضلا عن الجلد خمسين جلدة والحبس مع الشغل لمدة عام على ثلاثة والجلد خمسين جلدة على خمسة . انظر : د. جمال المسدى ، المرجع السابق ، ص ٨٧ ، ٨٨ .

وفى غرفة المداولة والثلاثة القضاة الانجليز موجودون كانت على وجوههم جميعا علامات التأثير ، سألنى رئيس المحكمة بطرس باشا ، ما هو رأيى فى الحكم فقلت : ان مثلى أمام هذا الحكم كمثل أم جاءها الأطباء ينظرون فى أمر ولدها الوحيد لعلهم يجدون دواء له · ولما قرروا أنه من الضرورى لانقاذ حياته بتر الفخذ ، خضعت الوالدة وسلمت أمرهـا لله فلما قاموا باجرائها وأتموها خرجوا قائلين لوالدته نجحت العملية ببتر الفخذ فلم يسع الأم المسكينة أمام هذا الخبر الا أن تولول حزينة على ما أصاب ابنها فشأنى أمام هذا الحكم كشأن تلك الوالدة ومن الصدف السيئة اننى قبل هذا الحادث بنحو الشهرين كنت وكيلا عن رجال الكونت زيزينيا من تجار الاسكندرية فى قضية مضاربـة جرت بينهم وبين اخـوة المرحوم الشيخ عبد العزيز جاويش (١٣٧) لأنهم متجاورون فى أرض مع الكونت · وكان هناك خلاف ونزاع بينهم بشأن هذه الأرض ·

---

(١٣٧) الشيخ عبد العزيز جاويش : ولد فى بنغازى بليبيا ١٨٧٢ لتاجر هناك يدعى الشيخ خليل حسن جاويش · هاجر مع والده الى مصر فى النصف الثانى من القرن ١٩ حيث استقرت الأسرة فى سوق المغاربة بالاسـكندرية ، وفى سن الرابعـة عشرة بدأ عبد العزيز يتلقى علومه فى معهد جامع الشيخ ابراهيم باشا بالاسكندرية ثم سافر الى القاهرة فى ١٨٩٩ ليجاور فى الأزهر ولكنه سرعان ما انخرط فى مدرسة دار العلوم بعد اجتيازه امتحانا ، وتخرج منها فى عام ١٨٩٧ فعمل مدرسا للغة العربية بمدرسة الزراعة · ابتعث الى جامعة « بروورود » بلندن على نفقة نظارة المعارف حيث درس فيها الآداب والتربية ثم عاد فى ١٩٠١ فأصبح مفتشا للكتاتيب ثم اختارته جامعة كمبردج فى العام التالى ، ليدرس اللغة العربية بها لمدة أربع سنوات ، وفى أثناء حضوره مؤتمر المستشرقين بالجزائر فى عام ١٩٠٥ حدث التعارف بينه وبين محمد فريد وظل محتفظا بعمله الحكومى حتى وفاة مصطفى كامل ١٩٠٨ ، فقدم استقالته من وظيفته وتولى رئاسة تحـرير « اللواء » وكان أول مقال له فيها فى ٣ مايو ١٩٠٨ فدخل فى معارك شتى تارة مع الانجليز وتارة مع سعد زغلول وتارة مع حكومة بطرس غالى مما جعله عرضة للمحاكمة بل والسجن أكثر من مرة فى ٢ أغسطس ١٩٠٨ ثم يونية ١٩٠٩ ثم أغسطس ١٩١٠ ، أصدر مجلة الهداية الأسبوعية فى فبراير ١٩١٠ الى ١٩١٢ ، حيث هاجـر الى تركيـا وأصدر من هناك مجلة الهلال العثمانى · كما أصدر مجلة « العالم الاسلامى » بالألمانية والعربية من المانيا فى عام ١٩١٦ · عاد الى مصر سرا فى عام ١٩٢٣ ، اذ رفضت وزارة يحيى ابراهيم السماح له بدخول البلاد ، ثم عاش حياة مضطربة وألقى القبض عليه أكثر من مرة تارة أثناء محاولة اغتيال سعد زغلول سنة ١٩٢٤ ، وتارة فى قضية محاولة قلب نظام الحكم وارجاع الخديو عباس من نفس العام · توفى فى ٢٥ يناير ١٩٢٩ ·

فتحى رضوان : مشهوررون منسيون ـ كتاب اليوم العدد (٢٧) أول أكتوبر ١٩٧٠ ص ٢٥ ـ ٥٤ ، لمزيد من التفاصيل انظر ·

أنور الجندى : عبد العزيز جاويش من رواد التربية والصحافة والاجتماع سلسلة أعلام العرب (٤٤) الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٥ ·

ترافعت فى هذه القضية بما يقتضيه الواجب أمام محكمة الجنح وأذكر أن القاضى كان فيها المرحوم عبد الرحمن ابراهيم بك الذى كان أخيرا وكيلا لمحكمة النقض ·

أفرغت جهدى كما هو الواجب فى بيان أن الخطأ والمسئولية تقع على اخوة الشيخ ، حكمت المحكمة بعقوبة اخوة الشيخ جاويش ·

ما أتعس حظ المحامى وما أشقاه يعرض نفسه لعداء كل شخص يدافع ضده لمصلحة موكله ، فاذا كسب قضية موكله أمسى عدوا لخصمه دون أن ينال صداقة موكله ·

خرجت من هذه القضية وجاويش غاضب على ويتمنى أن يجد فرصة لينتقم لنفسه منى وقضية الوطنية ما أوسع معناها ، والخيانة فى الوطنية ما أسهل التصديق بالتهمة فيها ·

جاءت قضية دنشواى والهلباوى يمثل المصلحة الانجليزية ويطلب اعدام عشرة والمحكمة تحكم باعدام أربعة ، اذن يكون باب القذف والطعن على الهلباوى مفتوحا على مصراعيه وهكذا فتحت هذه المعركة فى جريدة تعنون بالخيانة الكبرى ·

أمسى الهلباوى معروفا بعنوان لطيف وهبه له الشيخ جاويش وهو (جلاد دنشواى) ، أما القضاة من المصريين الذين حكموا بالاجماع بالاعدام شنقا وبالتعذيب بالسياط وأولهم بطرس غالى وفتحى زغلول فلم ينعتوا بتلك النعوت التى تراكمت على رأس الهلباوى (١٣٨) ·

وفى ظنى أنه لولا الحظ العاثر الذى جعلنى خصما لعائلة جاويش لتوفر على كثير من تلك المطاعن ·

وعقب الحملة الشديدة التى حملها اللواء على ، كتب كثير من الجرائد أن الحكم الصادر بالعقوبة صدر بالأغلبية ويراد بهذا الاشارة أن فتحى باشا كان مخالفا للحكم · فنشر بلاغ رسمى من دار العميد الانجليزى يصرح بأن الحكم صدر باجماع القضاة الخمسة فقطعت جهيزة كل خطيب ·



---

(١٣٨) لم يكن الهلباوى منصفا فى هذا القول ، فجريدة الشعب شنت هجوما متصلا على بطرس غالى لرئاسته محكمة دنشواى ·

انظر : جريدة اللواء ١٩٠٨/١١/١٥ « اننى دنشواى » ، و ١٩٠٨/١/١٨ « الذكرى المحزنة » ·

جاءنى يوما الأستاذ حسن بك فريد وكيل محكمة استئناف أسيوط فيما بعد ، وقد كان مساعدا فى مكتبى وقت الحادثة ، ودخل على غاضبا يلح فى طلب محاكمة صاحب جريدة اللواء على مقالة طعن شديد ضدى نشرت فى العدد الذى يحمله معه فأخذت أقرأه ثم تبسمت فى وجهه وقلت: يا أستاذ هذا ليس طعنا على ، بل هو طعن على القاضى الوطنى الذى كان فى الجلسة ، وهذا القاضى يهابه صاحب اللواء ·

بعد انتهاء فصل الصيف وعودتى من أوربا فى الجلسة الأولى التى تلت الأجازات انعقد مجلس ادارة الجمعية الخيريـة الاسلامية وكان من ضمن أعضائه سعد باشا ، ودرويش بك سيد وأحمد وحسن عاصم وفتحى زغلول باشا وآخرون · وكانت نظرات الجميع لى ولفتحى باشا تشف عن شيء من الجفاء فخرجوا جميعا بعد الجلسة وتركونى مع صاحبى وطلب الى صاحبى هذا أن أخرج معه فأبيت·وقلت : انى أتهمك كما يتهمك الآخرون، أما أنا فلم أؤد الا واجبا على لا أنكره ولا أخجل من تسجيله له ·

ولا يفوتنى أن أذكر ـ وأنا أختم الكلام على هذه القضية ـ أن سعد باشا زغلول قد رقى من محكمة الاستئناف الى صف الوزارة ، وأن فتحى باشا زغلول قد رقى من ريـاسة محكمة مصر الى وكالة وزارة الحقانيـة مباشرة مع أن الدور فى الترقيـة من رئيس محكمة ابتدائيـة الى قاضى بالاستئناف قد تخطاه مرارا لان أولو الأمر كانوا لا يرونه مستحقا لهذه الترقية (١٣٩) · أما الهلباوى فقد بقى قائما على قدميه يعمل فى مكتبه بعد قضية دنشواى كما كان يعمل فيه قبل هذه القضية ·

---

(١٣٩) يؤكد محمد فريد على ذلك أيضا فيقول بالنص : « واشتهر عنه الارتشـاء وسوء السلوك والانهماك فى القمار ولذلك منع وحرم من الترقى مدة · وكانت النيـة معقودة على رفته الا أنه عين قاضيا فى محكمة دنشواى فى يونية ١٩٠٦ ووافق الانجليز على حكمهم القاسى المشهور فقام الرأى العام ضده ورماه بالخيانة فعضده الانكليز وعينوه وكيلا لنظارة الحقانية ··· » وظل بهذا المنصب حتى وفاته فى مارس ١٩١٤ · كما تم منحه النيشان العثمانى فى يناير ١٩٠٨ اذ كان الخديو عباس راضيا عنه تماما وكثيرا ما تعددت اللقاءات بينهما · ويعترف سعد زغلول بأن شقيقه كان يدس له عند الخديو فلقد كان طامعا فى تولى منصب الوزارة وأن من المتعذر حدوث ذلك طالما أن سعد نفسه داخل الوزارة ولم يشأ سعد أن يدافع عن نفسه أمام الخديو فيقول : ويؤلمنى جدا أن أقف بين يدى الخديو مكذبا ومثبتا انه دساس خائن » ·

أوراق محمد فريد : مذكراتى بعد الهجرة ، المجلد الأول ، ص ١١٣ ، ولمزيد من تفاصيل تألم سعد زغلول من نكاية أخيه وعدم الوفاء انظر : مذكرات سعد زغلول : الجزء الأول صفحات ٢٩٦ ـ ٣٠١ ، ٣١١ ـ ٣١٥ ، ٣٣٢ـ٣٣٨ ·

عرض بريطاني بالتعيين مستشارا بالاستئناف :

حدثتني نفسي أن أتخلى عن المحاماة فالتحق بوظيفة في القضاء. ولما جاءت حادثة دنشواي وظهر سخط الرأي العام علي ، فكر المستر بوند وكيل محكمة الاستئناف في أن هذا المركز قد يكون أحرجني في مكتبي وظن أن عملائي تحولوا عني فكاشفني في هذا الموضوع وقال : اني تكلمت مع مستر مكلريث (١٤٠) المستشار القضائي في أن محكمة الاستئناف تؤدى لها أكبر خدمة اذا قبلت أن تكون بين مستشاريها · فأجبته فيما يتعلق بمركزي بصفتي محاميا فان مكتبي بعد دنشواي أصبح أحسن من قبل · أضعافا مضاعفة ، وكان أصحاب القضايا ظنوا أن صلتي بكم تجعل قضاياهم أقرب الى الربح في محكمة الاستئناف اذا كانت على يد اكثر مما تكون على يد غيري · وبالضرورة عندما يفكرون في ذلك يفكرون في المستر بوند وزملاءه الانجليز في كل دائرة · ولكني مع ذلك أشعر في نفسي من زمن بالرغبة في التخلص من المحاماة ، فاذا كانت هذه الفرصة سانحة أرفضها · وانصرفت من عنده ، وبعد يومين أو ثلاثة وأنا داخل الى محكمة الاستئناف قابلني سكرتير المحكمة الأستاذ محمد بك علي دلاور وهنأني بوظيفة المستشار حيث أخبرني أنه كتب مذكرة باتفاق المستر بوند والمستر مكلريث لوزارة المالية للتصديق على تعييني مستشارا في محكمة الاستئناف · فأخذت في توزيع القضايا الموجودة بالمكتب على زملائي المحامين ورفضت قبول قضايا جديدة ·

لبثت على هذا الحال نحو أسبوعين ، وفيه نشرت جريدتا المقطم والأهرام الخبر دون المؤيد الذي طلبت منه عدم نشر هذا الخبر ·

في هذا الأسبوع تقريبا كنت مشغولا بتصفية المكتب وعندي وقت كبير لمقابلة الزائرين فجاءني فراش مكتبي قبل ظهر أحد الأيام ، وأخبرني بأن جماعة من الأرياف يطلبون مقابلتي لقضية لهم · فقلت : أنت تعلم اني تركت هذه المهنة ولا أقبل قضايا · فقال : قد أفهمتهم ذلك ، ولكن بينهم سيدة كفيفة البصر تلح الحاحا شديدا في طلب المقابلة فأذنت لهم · فلما دخلت السيدة ومعها رجلان من عشيرته واهتدت الى موضعي من صوتي، تقدمت وخرت راكعة وقبلت ركبتي وهي تنوح وتبكي على خيبة رجائها اذا لم اقبل التوكيل عنها وقالت : أتيت من بني سويف الى القاهرة منذ أربعة أيام وأنا أبحث عن مكتبك ، ولما قبلني بعض سماسرة القضايا ، وطلبت ارشادي عن محلك أخبروني أنك تعينت قاضيا بالاستئناف · فسألت :

---

(١٤٠) سير مالكولم ماكليرث : عين مستشارا قضائيا في سنة ١٨٩٨ خلفا للسير جون سكوت ·

وهل صدر الأمر بذلك فعلا ، فقالوا لم يصدر بعد. كنت أسمع عن سيرتك وعن رجاحة عقلك فوجدت عندى أمل انى اذا ناقشتك فى مشروعك هذا وتبين لك وجه خطئك فى قبول هذا المسند والتخلى عن خدمة الضعفاء أمثالى ، ان تعدل وتبقى فى خدمة الضعفاء ذوى الحاجة ، واسترسلت قائلة، كيف تقبل هذا المسند وهو مع عظمته يشغله نحو الثلاثين مستشارا، وقل أن يذكر اسم واحد منهم أو يعرف خارجا من سراى المحكمة . أما أنت فقل أنه لا يوجد رجل وامرأة فى القطر من أسوان الى العريش الا يعرف أسمك ويحفظ لك السمعة الطاهرة ، ان رغبت المال فعملك فى المحاماة . لابد أن يكون أكثر ربحا من مرتب المستشار ، اذن ما هى حاجتك أو ما هى الحكمة فى أن تتخلى عن مركز يجعل كل الناس يشيدون بذكرك الى مركز مهما كان ساميا نتيجته اطفاء هذه السمعة وتصبح نكرة مثل الآخرين .

حقا تأثرت من كلمات هذه السيدة ، وهى على سذاجتها وخلوها من التعليم أضعفتنى فى مناقشاتها ، حتى تأثرت تأثيرا شديدا . وقد أضافت الى ذلك أن لخصت لى قضيتها ، فقالت : لى ابنة كانت متزوجة برجل من احدى قرى مديرية بنى سويف فجاء ذات ليلة وقتلها غدرا ، وهى فى فراشها ، وادعى أنه قتلها حيث وجد ابنتى تخون عرضه والرجل الذى كان يعبث بعرضها ، قد فر من أمامه ، ولم يتمكن من اللحاق به فلم يستطع الا الانتقام من زوجته ، وكنت أعلم قبل هذه الجناية أن زوج ابنتى أخذ يعاملها معاملة سيئة ، واحتال فى أخذ حليها منها ، مدعيا أنه فى حاجة وضائقة تضطره الى بيع هذه الحلى لسداد دين عليه ، مع أن الحقيقة التى أعلمها وتعلمها ابنتى أنه اتفق على أن يتزوج امرأة أخرى ، وأن هذه الحلى اذا بيعت فسيكون ثمنها مهر المرأة الثانية . فلما رفضت ابنتى أجابته قتلها تلك القتلة الشنعاء وأضاف اليها ثلم عرضها واتهامها بالخيانة .

حققت الدعوى وأحيلت الى محكمة الجنايات فى بنى سويف ففكرت فيك لتكون وكيلا عن ابنتى التى قتلت ولا سبيل الى اعادتها الى الحياة . وكل ما كنت أرجوه من وجودك بالقضية أن تعمل على محو هذا العار عن سيرة ابنتى أن حرمت منها فلا أحرم أن احتفظ بذكرى ابنة ضحية عاشت طاهرة ، وماتت غدرا وخيانة .

حالتى المالية حالة متوسطة ، ولا تسمح لى بأن أدعو الهلباوى لأن يحضر من مصر الى محكمة جنايات بنى سويف . فقلت : فلأكتف بمحام من بنى سويف يمثلنى بصفة مدعية بحق مدنى ، فاذا وفق لاظهار الحق وحكم على القاتل بما يستحق تمت حاجتى واستأنفت وعندئذ أذهب الى المحامى

الهلباوى فى داره بالقاهرة لأكلفه بالحضور الى محكمة الجنايات لينوب عنى فى محكمة الاستئناف بمصر • فلا يكلفنى ذلك ما كان يكلفنى لو ذهب الى بنى سويف • ومن سوء بختى أن أهل القاتل أشاعوا بأنهم اتصلوا بأحد قضاة محكمة بنى سويف ، وصدر الحكم بحبس القاتل ثلاث سنوات• وجاء فى أسباب الحكم أنه كان معذورا فيما ارتكب لأن ابنتى لعبت بعرضها ، وخانت عهد الوفاء للزوجية •

التراجع عن قبول المنصب :

طلبت امهالى فى الجواب الى اليوم التالى ، وبقى حادث هذه المرأة شاغلا لى ، وفى الليلة التى تلته كان شديدا الى حد أنه أقلقنى وحرمنى النوم • وقد فتح أمامى شيئا ما كنت ملتفتا اليه ، جعلنى فى أن لى (١٤١) كثيرا من الصفات التى لا تتفق والصفات المطلوبة من القاضى ، وأولها انعزلة عن الناس بقدر الطاقة حتى لا يتأثر بحديث المجتمعات التى ربما كانت لها علاقة بالقضايا التى ستعرض عليه فيكون فيها رأيا قبل أن يسمع الخصومة فى مجلسها ، وأنا أشد الناس فزعا من معيشة العزلة ، وأكثر الناس غبطة وسرورا بوجودى بين أصدقائى وأهلى •

فكرت فى أن واجب القاضى يأمره بأن يحتفظ بسر المداولات فحاسبت نفسى هل من الممكن اذا جلست فى قضية وكنت مقتنعا ببراءة المتهم فيها اذا كانت جناية وجاء رأى زملائى على غير ذلك وقضوا بالعقوبة ، هل أستطيع اذا أشرت عليهم خطأهم أن استر أيضا انى برىء من هذا الخطأ أمام الجمهور والعارفين بالحقيقة الذين يسبون القاضى على جهله ويلومونه على سوء استنتاجه صامتا لا أملك حق الدفاع عن نفسى ؟

عرضت لى مثل هذه الأفكار وغيرها ، فرأيت أن دخولى القضاء مظلمة لنفسى وحيلولة بينى وبين ما أعدنى الله من البقاء فى الميادين الحرة ، أخدم فيها من أشاء فاذا وفقت فى اظهار الحقيقة حمدت حظى ، واذا لم أنجح اقتنعت بأنى أرضيت ضميرى وأديت واجبى •

قابلت المستر بوند فى صباح اليوم التالى ، ودخلت كأنى فى نوبة حمى شديدة وتوسلت اليه أن يعفينى من قبول هذه الوظيفة ، وأن يبلغ المستشار القضائى عذرى فى هذا •

جاءت هذه السيدة فى الموعد الذى حددته لها بعد ظهر اليوم المذكور، فقلت لها أحمدك على نصيحتك وهاأنذا بقيت محاميا مغتبطا بذلك فأعطتنى

---

(١٤١) وردت فى الأصل « جعلنى فى أن لى كثيرا •• » •

اعلان القضية لأطلب الاطلاع عليها ، فاستبشرت وشكرت ، وعرضت لى أتعابا يظهر أنها كانت ثلاثين جنيها فرددت المبلغ اليهـا دون أن أتسلم وقلت : انى مدين لك بأكثر من هذا المبلغ ٠

قرأت هذه القضية وتبينت صدق المرأة فيما لخصت وترافعت فى الجلسة التى تحددت لها بيقين ظن المتهم قاتل للغدر والخيانة والطمع فى مال المقتولة لا دفاعا عن الشرف والعرض ومن حسن الحظ أن بيانى أخذ به فى المحكمة وقد حكم بتعديل الحكم المستأنف وبعقوبة هذا الزوج الشقى بالأشغال الشاقة المؤبدة ٠

وقد قابلنى بعد صـدور الحكم أحد المستشارين الذين حكموا فى القضية وقال : مرت بنا فكرة الحكم بالاعدام ، لولا أن يكون ذلك مفارقة كبيرة بين الحكم الابتدائى وحكم الاستئناف لربما رجحت كفة الحكم بالاعدام التى رآها بعضنـا ٠

حدث أن جاءنى جماعة من الفيوم ومعهم المرحوم عبد الحليم باشا عاصم الذى كان مديرا للأوقاف واسطة ، لأنظر فى قضية حكم عليهم فيها بالحبس سنة لتهمة التزوير من محكمة بنى سويف الاستئنافية ٠

لما اطلعت على الأوراق قلت : يوجد بعض الأوجه التى يرجـع معها قبول النقض فعرضوا على أن أحدد مقدار أتعابى ، فأجبت عبد الحليم باشا أن وجودى معه عدة سنوات بديـوان الأوقاف ٠ حيث كان مديرا وأنـا مستشار يجعلنى أخجل من تحديد أتعابى ، وأترك الأمر لتقديره ٠ فخرج وتشاور مع أصحاب الشأن وعرض على ألف جنيه فتهيجت من عرض هذا المبلغ الكبير وفهمت فى الحال أن هذا المبلغ يعرض على بأعتباره متصلا بعد قضية دنشواى بالقضاة الانجليز الموجودين بالاستئناف ، وبالأخص المستر بوند رئيس محكمة النقض والابرام ٠ وعددت هذا شبه رشوة ، فغضبت وصرخت فى وجه الباشا ٠ وقلت له : من الخطأ أن تظننى سمسارا أو واسطة فى الرشوة للمستر بوند لأن الرجل نزيه ، وأنا لاأقبل حتى لو كان غير ذلك أن أكون واسطة للرشوة ٠ أما أتعاب القضية فلا تستحق أكثر من خمسين جنيها فاعتذر لى هو وأصحابه ، وقبلت نصف الأتعاب أى خمسة وعشرون جنيها ٠

نشاة حزب الأمـــة :

فى أواسـط سنة ١٩٠٦ أنشأنـا حزبـا سياسيا ، وهو حـزب الأمة (١٤٢) تحت رياسة المرحوم محمود باشا سليمان والد صاحب المقام

---

(١٤٢) اعلن تاسيس حزب الامة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧ ٠

الرفيع محمد محمود باشا ، وبوكالة المرحومين علي باشا شعراوي وابراهيم باشا سعيد ، وكنت أنا وأصدقائي عبد العزيز فهمي ولطفي السيد والمرحوم حسن باشا عبد الرازق من ضمن مؤسسي هذا الحزب · كما أنشأنا له جريدة سياسة باسم الجريدة (١٤٣) وعنى بادارتها وتحريرها الأستاذ لطفي باشا السيد ·

كانت سياسة هذا الحزب ترمي الى مراقبة السلطتين بالسلطة الأهلية والسلطة الأجنبية وتكتب عن كل منهما دون تحيز ولا محاباة ، والانجليز مهما كانت لهم من العيوب في سياستهم الاستعمارية تعودوا احتمال النقد واظهار الخطأ في سياستهم دون أن يظهروا العداء للمنتقد · أما السلطة المصرية فلم تكن متحلية بهذه الصفة وهذا التسامح وخصوصا رجال السراي على سياسة النقد ، التي توجه عند اللزوم اليها · ان حزب الأمة له ضلع مع الانجليز ويرغب في مناوئة السلطة الشرعية ·

أنشيء الحزب في صيف سنة ١٩٠٦ ، وظهرت الجريدة على أثر ذلك بقليل فارتبكت السراي(١٤) ووجدت من الضروري أن نقيم حزبا تتخذه تحت كنفها · وفي شهر يناير سنة ١٩٠٧ أي بعد نشر الجريدة ببضعة أشهر ، أنشيء حزبان جديدان أحدهما باسم الحزب الوطني(١٤٥) برياسة المرحوم مصطفى كامل باشا ، والآخر باسم حزب الاصلاح الدستوري(١٤٦) برياسة المرحوم الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد ·

وان الظروف التي أنشيء فيها هذان الحزبان لم تجعل الأغراض التي أنشئا لأجلها خافية على أحد ، فأخذا في مناوئة حزب الأمة ، ولو أن كلا منهما كان يكيد للآخر ويعمل على هدمه ·

---

(١٤٣) في أغسطس ١٩٠٦ تكونت الجمعية العمومية لشركة « الجريدة » وقد بلغ أعضاء هذه الجمعية ٦٠ عضوا في البداية زادوا الى ١١٣ عضوا · والملاحظ أن « الجريدة » صدرت في ٩ مارس ١٩٠٧ قبل اعلان الحزب ·

د· يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٢٨ ·

(١٤٤) من الواضح ان الخديو عباس كان ضد حزب الأمة و « الجريدة » ، لأن موسسيه كانوا يريدون نهج الشيخ محمد عبده ، بينما كان عباس يكرهه أشد الكراهية · مذكرات سعد زغلول جـ ١ ص ٣٤٢ـ٣٤٣ ·

(١٤٥) كانت أول دعوة رسمية لميلاد الحزب الوطني بصفة علنية في ٢٢ اكتوبر ١٩٠٧ ، وانعقدت أول جمعية عمومية في ٢٧ ديسمبر من نفس العام · د· عصام ضياء الدين : المرجع السابق ، ص‌ص ٥٢ـ٥٦ ·

(١٤٦) تألف في ٩ ديسمبر ١٩٠٧ واختير حسن رفقي باشا واحمد حشمت وكيلين ، ويوسف بك صديق أمينا للصندوق ·

ولما اشتد ساعد حزب الأمة واكتسبت جريدته منزلة سامية فى نفوس القراء ، شعر خصومه بأن جريدتى اللواء أصبحتا غير كافيتين لصرف القراء عن « الجريدة » صحيفة الحزب ٠

***

اعلان الحرب على « الجريدة » :

وفى وزارة المرحوم بطرس باشا غالى بدأ الدس لهذا الحزب وجريدته بطريقة خطرة ، وكان ذلك فى أوائل سنة ١٩٠٨ بعد سقوط وزارة مصطفى باشا فهمى وتشكيل وزارة بطرس باشا بأيام قليلة (١٧٤)، وكان من آثار ذلك أن خرج على الحزب جماعة من أعضائه (١٤٨) ، وعلى رأسهم من أعيان الصعيد اندراوس باشا ، بشارة ، ومن أعيان الوجه البحرى مصطفى باشا خليل ، وقد رفعوا دعوى أمام محكمة مصر المختلطة بطلب تصفية شركة الجريدة وتعيين حارس على ادارتها وقد كان لهم فى المال المكتتب به للجريدة مبلغ يربو على الثمانية آلاف جنيه فاجتمع الحزب برياسة رئيسه للمداولة فى هذا الأمر وايجاد حل لدرء هذا الخطر عن الحزب وجريدته ، فبحث المحامون من الأعضاء فى كثير من الطرق التى تتخذ ، وكانت كلها ترجع الى التمسك ببعض نصوص القانون فى رد دعوى الخصوم ٠ ولما طالت المناقشة فى هذا الباب قال رئيسهم الجليل : عندى فكرة أرغب عرضها عليكم ، هل لو عرضنا على المدعين وهم يقولون ان

(١٤٧) تولى بطرس غالى النظارة فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ بعد قبول استقالة مصطفى فهمى فى ١١ نوفمبر ٠

النظارات والوزارات المصرية ، ص ١٦٣ ٠

(١٤٨) كان من الطبيعى ازاء كراهية الخديو لحزب الأمة وجريدته أن يحدث انشقاق بين أعضاء شركة الجريده مما هدد بتصفيتها وانحلالها ٠ وكانت شكواهم تدور حول نقطتين أولهما أن مدير الجريدة ومجلس ادارتها مستبدون بأعمالها ، وبذلك سارت الجريدة فى طريق غير المرسوم لها ٠ ثانيهما : أن الشركة لم يبق لها من رأس المال ما تستمر به الجريدة والمطبعة ، ولقد ثبت أن النقطة الأولى كان متفق عليها منذ البداية أى استقلال مدير الجريدة ومجلس الادارة بأعمال الشركة اللهم الا اذا احتج عليه مجلس الادارة ، وهنالك يرفع الخلاف للجمعية العمومية ، أما الأمر الثانى فهو غير صحيح اذ أن رأس المال كان نحو ٢٠٫٠٠٠ جنيه ولم يصرف فى سبيل المصاريف العمومية غير سبعة آلاف جنيه ٠ لمزيد من التفاصيل انظر :

أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية فى مصر من ١٩٠٧ــ١٩٠٩ ، عصر الانقلاب الفكرى فى السياسة الوطنية ٠ المختارات السياسية ــ مصر ١٩٤٦ ، ص ١٨٤ــ١٩٢ ٠

الشركة ساءت حالتها المالية وأشرفت على الافـلاس ، رد مالهم كاملا بغير نقص يبقى لهم وجه فى طلب تصفية الشركة أو تعيين حارس على الجريدة، فكان الجواب هذا هو الحل المضمون ، ولكن من أين لنا المبلغ ٠

كنا نحو الأربعين رجلا فى هذه الجلسة، فقال الباشا الرئيس(١٤٩) ٠ هل اذا دفعت أنا وصديقى على باشا شعراوى نصف هذا المبلغ تقبلون أن تتقاسموا فيما بينكم نصف المبلغ الباقى ، فأمام هذه الوطنيـة السامية والتضحية الكبرى ، لم يستطع واحد منا الا القبول ، وفى ساعات قليلة جمع مبلغ الثمانية آلاف جنيه وكسور ، وأودع فى اليوم الثالث من هذه الجلسة فى خزينة المحكمة المختلطة ٠

لما وصل هذا النبأ وهذا العمل المجيد سمع القوم بهتوا ولم يجدوا حيلة لرد القضاء وأخذوا مبلغهم صاغرين ، وخرب الحزب وجريدته ولواء النصر معقودا لهما ، وعرفنا نحن المخلص من المنافق والصادق من المخاتل ٠

من هذا العهد انقطع الحبل الرفيع الذى كان يربط السراى بحزب الأمة والجريدة واستمر الحزب فى سياسته وفى نشر المبادىء التى اتخذها من يوم تأسيسه ٠ وكلما ذللنا عقبة تقام فى سبيله خلقت عقبة أخرى ٠

محاولـة اصـلاح التعليـم :

انتهينا من قضية الخارجـين على الحزب ، وفى سنة ١٩٠٨ كنا فى الوقت نفسه نشتغل مع المعتمد الانجليزى السير غورست (١٥٠) مباشرة فى تعديل قانون مجلس شورى القوانين وقوانين مجالس المديريات (١٥١)،

---

(١٤٩) يقصد أحمد لطفى السيد ٠

(١٥٠) سير الدون جورست عين فى مصر عام ١٨٩٢ فى منصب السكرتير المالى لنظارة المالية خلفا للورد ملنر وفى عام ١٨٩٤ عين مستشارا للداخلية ، وأخذ فى تلك الاثناء يتعلم العربية واستمر فى هذا المنصب حتى عام ١٨٩٨ اذ عين مستشارا ماليا ، واستمر على هذا النحو الى ١٩٠٤ ، حل محل كرومر بعد استعفائه فى ١١ أبريل ١٩٠٧ ٠

مذكرات سعد زغلول ، جـ ١ ، ص ٢٢٦ ، هامش ١٥٤ ٠

(١٥١) طرح اقتراح فى مجلس شورى القوانين نصه : « يطالب المجلس الحكومة باعداد قانون يخول الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة شئون البلاد الداخلية وفى القيام بالشـئون المحـلية بحيث يكون قرار الأمـة نافذ المفعول الشرائع *والقوانين التى تسرى على الوطنيين »* ٠ *وكان من رأى اكثرية الاعضاء : تأجيل اتخاذ* القرار لمدة شهرين ، وبالفعل انعقد المجلس فى ديسمبر ووافق بالاجماع مما كان مدعاة لاثارة حفيظة جورست ، فراح يحمل على المجلس فى تقريره السنوى ويصفه بالانحراف ٠

انظر : تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر ١٩٠٨ ٠

كنا نلح فى أن نعطى لمجالس المديريات سلطة كافية لتتعهد مصالح الأقاليم « من العناية بالتعليم الابتدائى والثانوى والاهتمام بمسائل الرى وانشاء الطرق والكبارى والأسواق والمستشفيات وغير ذلك من ضروب الاصلاح ، وقد صادفنا صعوبات كبيرة فى السماح لمجالس المديريات بمباشرة التعليم الثانوى حيث ظل المستر دنلوب (١٥٢) بوزارة المعارف عقبة كؤدة فى هذا الطريـق ·

صـدر قانون مجالس المديريات فى أواخر سـنة ١٩٠٨ شاملا لهذا الاختصاص بما فيه التعليم الثانوى · وكان القانون النظامى يقضى بـأن أعضاء مجالس شورى القوانين ينتخبون من بين أعضاء مجالس المديريات فزاد عددهم فى التعديل الجديد حتى بلغ فى بعض المديريات نحو عشرين عضـوا ·

سعى الحزب عندئذ فى ترشيح كثير من أعضائه للانتخاب فى عضوية مجلس المديرية ومن بين مرشحى الحزب فى عضويـة مديرية الدقهليـة الأستاذ أحمد لطفى السيد ، كما رشح غيره من أعضاء الحزب ليكون عضوا بالجمعية العموميـة ·

التزوير فى الانتخابـات :

كان مدير الدقهلية فى ذلك الوقت مصطفى باشا ماهر (١٥٣) (وزير المالية فيما بعد) وكانت سياسة الحكومتين الانجليزية والخديوية يومئذ تعضد احداهما الأخرى الى حد ما ، ولقد أضرت هذه السياسة كثيرا بحزب الأمة وجريدته ، ولقد كان مديروا الأقاليم يقيمون العقبات فى سبيل انتخاب

---

(١٥٢) دوجلس دنلوب : اسكتلندى الأصل ، عمل مدرسا للغة الانجليزية بالمدرسة الخديوية الثانوية ثم أصبح مفتشا عاما لجميع مدارس نظارة المعارف فى ٦ فبراير ١٨٩٠ ثم عين سكرتيرا عموميا لنفس النظارة فى ٨ مارس ١٨٩٧ الى أن أصبح فى ١١ مارس سنة ١٩٠٦ مستشار للمعارف فزادت سلطته ونفوذه · المصدر السابق جـ ١ ، ص ٢١٢ هامش ١٠١ ·

(١٥٣) ولد مصطفى ماهر بالاسكندرية فى ١٨٦٥ ودرس الحقوق واشتغل فى نظارة الحربية تقلد وكالة عدة مديريات ثم صار مديرا لمديريات بنى سويف والمنيا والدقهلية والغربية ثم مديرا للأوقاف العمومية ، كان مصطفى ماهر مشايعا للخديو عباس حلمى الى حد أن هذا الأخير كان يرشحه لتولى رئاسة الحكومة وقائمقام مؤقت بدل من حسين رشدى اذا نجحت الحملة التركية على مصر أثناء الحرب العالمية الأولى ، وكذلك منحه الخديو رتبة مير ميران فى ٢١ مارس ١٩٠٨ ، أما منصب وزير المالية فتولاه فى وزارة عدلى يكن ٤ أكتوبر ١٩٢٩ الى أول يناير ١٩٣٠ ·
مذكرات سعد زغلول جـ ١ ، ص ٤٥٦ حاشية ٧٣١ ·

رجال حزب الأمة ، يدفعهم الى ذلك اعتقادهم أنهم بهذا العمل لن ينالهم مكروه قط ٠

سمعنا بأن مدير الدقهلية كان أكثر جرأة من غيره فى التحريض على عدم انتخاب رجال حزب الأمة ، ولذلك كانت نتيجة الانتخاب سقوط لطفى بك من عضوية مجلس المديرية ، وسقوط أعضاء الحزب الآخرين من عضوية الجمعية العمومية ، طعنا فى صحة الانتخاب وتوليت أنا الدفاع فى الطعن أمام المحكمة الابتدائية وأمام محكمة الاستئناف ، ولقد كان أساس الطعن أمام محكمة الزقازيق الكلية تدخل المدير فى الانتخاب بأن أظهر تشيعه ورأيه ضد رجال الحزب ٠ وطلبنا تأجيل نظر الطعن فى انتخاب مجلس المديرية حتى تحكم محكمة الاستئناف فى الطعن المرفوع لها بالسبب عينه بالنظر لأعضاء الجمعية العمومية فرفضت وكان رئيس محكمة الزقازيق المرحوم محمد بك فخرى ، وكانت له صلة مصاهرة بعائلة الأباظية والمعروف أن المرحوم اسماعيل باشا أباظة (١٥٤) كان من أكبر الرجال المؤيدين لسياسة السراى لذلك لم يكن من المستغرب أن يصدر الحكم برفض الطعن ٠ ولما كان هذا الحكم نهائيا لا سبيل للطعن عليه لا بالاستئناف ولا بالنقض والابرام ٠ فقد خسرنا نيابة الأستاذ أحمد لطفى السيد ٠

وعندما جاء دور القضية أمام محكمة الاستئناف ، وكانت الجلسة برئاسة وكيلها المستر بوند كنت على أشد ما أكون من الحنق والتأثر بسبب حكمه محكمة الزقازيق وترافعت أمامها مرافعة أشعر أننى خرجت من نقط كثيرة فيها عن الحد الذى كان ينبغى أن أقف عنده ٠

جرحت المدير تجريحا بالغا ٠ شهرت به بغير شفقة ولا رحمة ، ولما قام الأفوكاتو العمومى المرحوم محمد صفوت بك الذى كان فى كرسى النيابة بدافع عن تصرفات المدير لم أتمالك نفسى من الرد عليه بشدة ، وصدرت منى بعض كلمات أسفت فيما بعد على صدورها ٠

---

(١٥٤) اسماعيل باشا أباظة : ولد فى الشرقية عام ١٨٥٤ أصدر جريدة الأهالى فى أول سبتمبر ١٨٩٤ ، انتخب عضوا بمجلس شورى القوانين ١٨٩٦ وبالتالى عضوا بالجمعية العمومية الى عام ١٩١١ ، وكان من بين الأعضاء الخمسة عشر الذين انتخبوا لدراسة مشروع مد امتياز قناة السويس ووجه سؤالا الى بطرس غالى عما اذا كان رأى الجمعية العمومية قطعيا أم استشاريا مما كان يعد احراجا لرئيس الحكومة ٠ فاز بعضوية الجمعية التشريعية ١٩١٤ بمساعدة الحكومة ليقاوم سعد زغلول ، وكان يعد من رجال الخديو وسعى اكثر من مرة لدى محمد فريد ليصلح ذات البين بينه وبين الخديو عباس لاسيما قبل محاكمة فريد فى يناير ١٩١١ ٠

ـ أوراق محمد فريد ، المجلد الاول ـ مذكراتى بعد الهجرة ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ ،

ـ عبد الرحمن الرافعى ٠ محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، ص ١٤٢ ٠

. تدخل المستر يوند بيني وبين الأفوكاتو العمومي ووضع لى عدة أسئلة ملخصة من رده فأجبت عنها وزدتها وضوحا في مصلحة الطعن وقلت أخيرا ، ان لم تكتف المحكمة بما ورد فى محضر لجنة الانتخاب ، وبما هو مقيد فيه من الاشارات التى لاتدع محلا للشك فى تدخل المدير تدخلا غير لائق ، فأنا ألتمس التحقيق حتى ينجلى الأمر أمام المحكمة .

وأخيرا وبعد مداولة طويلة ، حكمت المحكمة بالغاء الانتخاب ، ووضعت فى أسباب حكمها ان المدير خرج عن الحد المفروض له قانونا ، وكان لتدخله تأثير كبير على حرية الناخبين فى اعطاء آرائهم .

موقف عدائى آخر للأمير أحمد فؤاد من الهلباوى :

توفى المرحوم قاسم أمين فى سنة ١٩٠٨ (١٥٥) ، ولما كان من أكبر أصدقائى فقد رغبت مع كثير من أصحابى اقامة حفلة تذكارية له فى يوم الأربعين بقبة السلطان الغورى . واستحسن معظم المجتمعين أن تكون هذه الحفلة تحت رياسة سمو البرنس فؤاد ، وذلك لأن قاسم أمين كان من أكبر المؤسسين للجامعة المصرية الشعبية ، وكان سمو الأمير أول رئيس لها ، فلهذه المناسبة كان هو أحق الناس بالرياسة لهذه الحفلة ، وكان من أول واجب على بصفتى أقدم صديق للفقيد أن أكون من المؤبنين له . فحضرت كلمتى ، وفى صباح اليوم الذى ستعقد فيه الحفلة بعد الظهر جاءنى أحمد زكى باشا الذى كان سكرتيرا للجامعة وسكرتيرا لمجلس الوزراء ، وبلغنى أن سمو الأمير لا يحضر الحفلة اذا حضرت فيها وألقيت كلمة تأبين ولعل السبب فى ذلك راجع الى أن دفاعى عن البرنس سيف الدين أمام محكمة الجنايات لم يكن قد نسى بعد ، وقد كان المرحوم سعد باشا وكيلا للمجلس وله صلة خاصة بسمو الأمير فاتصل به الخبر ، فذهب الى سموه واعترض على هذا الأمر حتى اقتنع البرنس وعدل عن هذا الاعتراض ، وفى الساعة الرابعة بعد الظهر قبل الحفلة بنصف ساعة جاءنى سعد باشا زغلول وطلب منى الذهاب معه الى الحفلة لالقاء كلمتى فاعتذرت لأن هذا الخبر جاءنى متأخرا خصوصا وأن الكلمة التى كنت أعددتها بعثت بها من قبل الظهر الى المؤيد واصدر بها المؤيد ملحقا ، صدر فى الساعة الثانية بعد ظهر اليوم ، وأطلعته عليها مطبوعة وقلت : لا فائدة

---

(١٥٥) توفى فى ٢١ أبريل ١٩٠٨ ويقول سعد زغلول : « ان الهلباوى وفتحى زغلول قد القيا بكلمات رثاء عند المقبرة وأن انطباعه أن فيهما « شيئا من التكلف وان كان فى الثانى أظهر » .

مذكرات سعد زغلول ، ج ١ ، ص ٥١٦ .

من القاء كلمة قرأها الناس قبل الحفلة بعدة ساعات • ولم أذهب معتبرا أنني أديت الواجب على لصديقي كما لو كنت حضرت الحفلة •

الوظائف الاستشارية وسبب الاستقالة منها :

عينت في سنة ١٨٩٣ مستشارا قضائيا لادارة الأوقاف على أن احتفظ بمكتبي ثم انتدبني – على أثر هذا التعيين – سمو الخديو مستشارا قضائيا للخاصة ومحاميا لها أمام المحاكم الأهلية ، كما عهد الى أن أكون محامي للأوقاف الخديوية • وقد بقيت أؤدي أعمالى في هذه الوظائف الثلاث حتى سنة ١٩٠٩ حيث استقلت منها •

ولقد أحاطت بهذه الاستقالة ظروف أجملها فيما يلي :

قرر مجلس الوزراء في سنة ١٩٠٩ العودة الى العمل بقانون المطبوعات (١٥٦) بعد أن كان قد أهمل من سنوات عدة اكتفاء بقانون العقوبات • فقامت مظاهرات عدة احتجاجا على عودة هذا القانون ، وتعقبت الحكومة المتظاهرين ، وقبضت على بعض الزعماء ، وكان من بين المقبوض عليهم أيضا أحمد حلمي أفندي (صاحب جريدة « القطر المصرى » في ذلك الوقت (وعدد كبير من الطلبة (١٥٧) ، وعندما احيلوا الى المحاكمة وسطوا الأستاذ أحمد لطفي السيد باشا في أن أكون محاميا عنهم في هذه القضية •

---

(١٥٦) اصدر مجلس الوزراء في ٢٥ مارس القرار التالى :

« ان الحكومة منذ سنة ١٨٩٤ لم تنفذ قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ وحيث أن الجمعية العمومية طلبت من الحكومة في ٢٦ مارس ١٩٠٢ ، ردع الجرائد عن تجاوزها الحدود وعن الفوضى التى وصلت اليها وأرسل اليها مجلس الشورى القوانين طلبا مثل ذلك في ٣٠ يونيو ١٩٠٤ ، وحيث أن عدم تنفيذ قانون المطبوعات لم يزد هذه الجرائد الا تماديا في التطرف والخروج عن الحد حتى أدى ذلك الى شكوى الناس بلسان الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين من هذه الحالة التى أضرت بمصالح البلاد ضررا بليغا فقد قرر مجلس الوزراء ما يأتى : يعمل بأحكام قانون المطبوعات فيما يتعلق منها بنشر الجرائد في القطر المصرى » •

أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر ، ج ٤ ، ص ١٣٢٧ •

(١٥٧) وجهت الى احمد حلمى تهمة اهانة المستشارين الانجليز وتهمة رمى الحكومة بالتنكيل بالدين بضرب طلبة الأزهر مما عد تحريضا على كراهية الحكومة التى قال عنها انها تسير على رأى الاحتلال مما يبعث على احتقارها • أما المتهم الثانى فكان عثمان طلعت صبور اذ اتهم بأنه نادى (لتسقط حكومة الفرد) وانه قصد بها حكومة الخديو مما اعتبر تطاولا على مسند الخديوية • أما المتهم الثالث فكان شقيق الثانى ويدعى مختار طلعت صبور ، فاتهم بالتحريض على كراهية الحكومة اذ نسبوا اليها الظلم والاستبداد وعدم مراعاتها للأمة ، بينما وجه للمتهم الرابع احمد زكى تهمة القدح في الهيئة الحاكمة ، اذ اهان هيئة النظار فقال ان النظارة « المشئومة » بانها بلية ابتليت

والذى دعاهم الى هذه الوساطة شعورهم أنهم من الذين تظاهـروا ضدى فى عدة فرص اعتراضا على تصرفى فى قضية دنشواى ، ولعلهم من الذين أثاروا المظاهرة ضدى وضد الشيخ على يوسف فى دار البارودى بباب الخلق ، فى حفلة خطابية كانت أقيمت فى تلك الدار بمعرفة رجال حزب الأمة وأحضروا فيها الحمام تذكارا لحمام دنشواى وقضية دنشواى ، وكان شعارهم وهتافهم فى تلك الليلة النداء بالويل والثبور على جلاد دنشواى ، احساسهم بأنهم أساءوا الى بهذه التصرفـات لم يجرئهم على أن يتقـدموا بأنفسهم الى للدفاع عنهم من غير واسطة ٠

جاءتنى كلمة من الأستاذ لطفى باشا السيد ، وأنا فى قريتى أقضى فيها يومى الخميس والجمعة ، يدعونى الى العودة الى مصر على عجل ليتكلم معى فى شأن هام ،ولما قابلته بمصر أخبرنى بالقضية ، فأجبته بأنى ما كنت محتاجا الى وساطة اذ ليس بنفسى أى أثر لتلك الأقوال التى فاه بها أولئك الطلبة ، والتى أعتقد أنهم انما أتوا بها عن حسن نية ٠ وهم فى الواقـع محقون فيما ارتكبوه ، لو كنت شابا مثلهـم لاشتركت معهم فيه ، لأنى معتقد أن ذلك انما هو لخدمة الحرية والصحافة ، وأنـا أول من يشعر بقدسية هذه الحرية ، وبالثورة ضد من يعتدى عليها ، وأنا أعد قانون المطبوعات أول سلاح يهدم هذه الحرية ، وأذكر أن لى يدا فى تعطيله تلك السنوات الماضية ، لأنى ترافعت فى عدة مجالس بين يدى المرحوم رياض باشا للوزارة ووزيرا للداخلية ، وأظهرت له ما فى بقاء قانون المطبوعات من الضرر بالصحافة ، وبحرية الكتاب سيما وأن كثيرا من الأعمال التى يقوم بها الانجليز فى البلاد لايتفق مع الروح الوطنية والنزعة القومية ٠

قبلت بكل سرور الدفاع عن أولئك المتهمين ، وقد حضرت عنهم أول جلسة بمحكمة عابدين تحت رياسة المرحوم أحمد بك عبد الرازق ، وكان معى من المتهمين أيضا الأستاذ مرقس بك فهمى وطلبنا التأجيل للاطلاع على أوراق الدعوى ، وأجلت القضية أسبوعين ، ولما نشرت الجرائد أنى قبلت الدفاع عن المتهمين فى هذه القضية ، جاء على أثر ذلك المرحوم حسين

بها مصر ٠ واتهم المتهم الخامس محمود رمزى نظيم باهانة النظارة أيضا فالصق بها صفات الجبن والخزى ، وعاب فى حق ولى الأمر ، أما المتهم الأخير (السادس) فكان ابراهيم محمد الذى أهان بدوره أعمال النظارة ٠

ثم اختتم قوله : « تلك أعمال الوزارة فلا سلام عليها » ٠

لمزيد من التفاصيل انظر : جريدة اللواء ١١ أبريل ١٩٠٩ ، و ٢٦ أبريل ١٩٠٩ ، (قضية الحرية) ، و ٤ مايو ١٩٠٩ حكم محكمة عابدين فى قضية النيابة العمومية ضد خطباء المظاهرات ٠

رشدى باشا الى ديوان الأوقاف ، وكان وزيرا للخارجية وقتئذ ، ودعانى الى مقابلته بغرفة المدير (سعادة مصطفى ماهر باشا فى ذلك الوقت) وهناك قال لى : ان سمو الخديو غير مستحسن دخولى فى الدفاع عن قضية أحمد حلمى ، لأن حلمى هذا ترجم مقالة كانت بجريدة تركية (١٥٨) ، ونشرها بجريدته (١٥٩) ، لم تحز هذه المقالة رضاء الخديو بل عدت ماسة بكرامته ، ولذلك رفعت عليه دعوى جنحة بسببها وحكم عليه بالحبس ستة أشهر ، والقضية مستأنفة أمام محكمة الاستئناف ، فرجل يتصدى للدفاع عن الطاعن على سموه لا يستحق العطف عليه ، خصوصا من رجل حائز رضا سموه وهو ممثله ووكيله فى تلك المصالح الثلاث ، الأوقاف العمومية والخاصة والأوقاف الخديوية . هذا فضلا عن أن الدفاع فى هذه القضية ينحصر من غير شك فى الطعن الحكومة وأعمالها ، وأنت بصفتك مستشارا لا يصح أن تشترك فى مثل هذه المطاعن ، فأجبت على ذلك ، بأن عقدى مع الأوقاف يخلينى من هذا القيد .

احتكاك مع بطرس غالى :

ومع هذا فقد أشارت الجرائد الى أنى وكلت عن المتهمين ولا أرى التخلى عنهم ، ومصطفى ماهر باشا أيد رشدى باشا فى طلبه ، ولما كنت أشعر بشىء من الفتور بينى وبين سعادة المدير العام ، لأنى كنت وكيلا ضده فى قضية سياسية سابقة فقد قوانى هذا على أن أرفض بتاتا التنازل عن الدفاع عن حلمى ورفقائه ، وفى اليوم التالى طلبت عند رئيس الوزراء بطرس باشا غالى ، وأعاد على بلطف وأدب جم ما سمعته من رشدى باشا ، فشعرت بضعف كبير أمام عطوفته ، ولولا عبارة صدرت منه بعد ذلك تحمل فى ثناياها معنى الرشوة ، لخشيت أن يتغلب على ، وأخرج من بين يديه متخليا عمن قبلت الدفاع عنهم .

بطرس باشا لما أحس منى هذا الضعف ، تصور كأنى صرت آلة بيده ، فأراد أن يكلل نجاحه بالاشارة الى منحة سينعم بها على حيث قال : يا هلباوى ، خشيت تصرفك فى هذه القضية يعطل على مشروعا كنت أعددته وهيأته للعرض على سمو الخديو ، وهو طلب العفو عن شقيقك خليل

---

(١٥٨) جريدة العدل التركية : وكان يصدرها محمد صفا من المصريين المقيمين فى تركيا وأحد أصدقاء محمد فريد زعيم الحزب الوطنى .

(١٥٩) جريدة القطر المصرى ٨ يناير ١٩٠٩ « مصر للمصريين » . والملاحظ أن المقاله امتلأت بالطعن على عائلة محمد على باشا واعتبرتها مصدر شقاء المصريين وتاخرهم وعدم تقدمهم ماديا وأدبيا وحرضت المصريين على اقتلاع جذور هذه العائلة التى تحكم البلاد وأن البديل هو أن يحكم مصر مصرى .

الهلباوى المحكوم عليه من محكمة جنايات طنطا فى أوائل سنة ١٩٠٩ بالأشغال الشاقة المؤبدة ٠

أخطأ المرحوم الباشا ، فى تقدير عواطفى ، حيث ظن أن هذا التصرف يغرينى بالفرار من واجبى٠أما أنا فقد ثارت فى نفسى وأوشكت أن تخنقنى العبرات حيث رأيت أن عطوفه الباشا ظن أنه قادر على أن يشترى انكارى لواجبى بتلك المنحة ٠

ثارت نفسى وأجبته : سيدى الباشا أشكركم أن ما اعترانى من التردد عند أول حديثك معى ، والذى كنت أخشى أن يجرنى الى الاخلال بواجبى أحشته بما أعاد الى تحمسى وأيقظ فى نفسى روح الواجب،وذكرنى بقداسته ، فان كنت تعطينى ثمنا لهذا كل ما تملك الدولة التى أنت رئيسها من جاه ونعيم ، فانى أرى ذلك أقل بكثير مما أضيعه على نفسى من شرف التضحية فى أداء الواجب ، واستأذنت فى الخروج ٠ فقال لى : اذن افعل ما ترى ونحن نفعل ما نرى ، فوقفت عند هذه الكلمة عن السير والتفت الى عطوفته ، قلت : سيدى : أعهد فيك الحكمة وحسن السياسة ، وما كنت أظنك بحاجة لأن تبلغنى أنك ستفعل ما تريد لأنك فى غنى عن هذا البيان، لأنى اذا كنت وأنا ضعيف لا أعبأ بما تريد وأستمر فى طريقى لأفعل ما أريد فأنت أولى بهذه الحرية ولم تكن بحاجة الى تقريعى بما لك من هذا السلطان ٠

وبعد يومين من هذه المقابلة جاءنى كتاب من عطوفته بصفته رئيس مجلس النظار يبلغنى فيه بصفتى مستشار قضايا الأوقاف أن مجلس النظام قرر تشكيل لجنة لفحص قلم القضايا ـ قضايا ديوان الأوقاف ـ وعمل النظام لحسن سير العمل ، حيث اتضح أن المحامين التابعين لقلم القضايا يتناولون أجرا لا يتناسب مع الأعمال التى يؤدونها للمصلحة ، وأن هذه اللجنة تحت رياسة حسين رشدى باشا وزير الخارجية والمرحومين عبد الخالق ثروت باشا وفتحى زغلول باشا ٠

عندما جاءنى هذا الكتاب ، وأنا عارف بأسبابه ،وأنه صورة من الصور التى أنذرنى بها عطوفة بطرس باشا ، كتبت جوابا باستقالتى من وظيفتى ، لأن تأليف هذه اللجنة بغير استشارتى ، وما تضمنه القرار من الاشارة الى أن قلم القضايا ينقصه النظام وحسن العمل ، فيه مساس بكرامتى ، وطعن على كفايتى ، وكان ذلك فى شهر ابريل سنة ١٩٠٩ ٠

وقد نشرت كتاب استقالتى بصحيفة « الجريدة » ٠

وقد قبلت الاستقالة فى الحال ، وعين خلفا لى محام لا أذكر اسمه ، ولعله كان المرحوم خالد النوال ٠

عنيت بالمرافعة فى هذه القضية ـ قضية قانون المطبوعات ـ عناية خاصة ، وراعيت فى وصفها أن تكون خالية من كل ما يمكن تأويله بما يثير غضب سمو الخديو على ٠

وقد صدر الحكم فيها من محكمة عابدين ببراءة المتهمين جميعا ، لأنه لم يثبت أنهم تعدوا على رجال البوليس فى أثناء المظاهره ، كما نسب اليهم فى تحقيق النيابة وفى ورقة الاتهام ٠

وقد نالت هذه القضية شهرة بعيدة ، وأعارتها الحكومة نصيبا من اهتمام وفير ٠

* * *

مسألة الدفاع عن الوردانى ورفاقـــه :

ان وظيفتى فى قضـــية دنشـــواى ، وما أصابنى من التشـــهير فى الجرائد ، وبالأخص فى جرائد الحزب الوطنى ، أبعدت عنى حسن ظن كثير من الشبيبـــة المصريـــة ، وذلك لمـــا اتهـــم الوردانى (١٦٠) وتســـعة من أصحابه (١٦١) فى هذه الجناية ، لم يفكر الوردانى فى دعوتى للدفاع عنه ، وانما الذى دعانى للدفاع عنه حضرة المرحوم راغب بك عطية عم أحد المتهمين عبد الخالق بك عطية ، وشاب آخر من ضمن العشرة ٠ أما الوردانى فكان محامياه أحمد بك لطفى ومحمود بك أبو النصر ٠

---

(١٦٠) ابراهيم ناصف الوردانى : من أبرز شباب الحزب الوطنى ، كان يبلغ من العمر آنذاك ٢٥ عاما ، اتهم باغتيال بطرس غالى فى ٢٠ فبراير ١٩١٠ ، واعترف بانه قتله لاعتقاده « أن الرجل خائن لوطنه وأن سياسته ضارة لبلاده » وعدد الأسباب ، فقال بأنها لابرامه اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ ، ورئاسة محكمة دنشواى ، واصداره لقانون المطبوعات سنة ١٩٠٩ ، ومحاولته مد امتياز قناة السويس ٠

لمزيد من التفاصيل : انظر وثائق قضية الجناية (١٤٠) عابدين ١٩١٠ اغتيـــال بطرس غالى ٠

(١٦١) كان المتهمون التسعة شركاء الوردانى هم على مراد ٢٤ سنة مهندس رى بالفيوم ، محمود أنيس ٢٨ سنة مهندس رى بالمنيا ، عبده البرقوقى ٢٤ سنة طالب حقوق ، شفيق منصور ٢٢ سنة طالب حقوق ، عبد الخالق عطية ٢٤ سنة محام عبد العزيز رفعت ٢٣ سنة مهندس لتنظيم ، حبيب حسن ٢٥ سنة مدرس ، محمد كمال ٢٢ سنة طالب هندسة ٠ وذلك لكونهم أعضاء مع الوردانى فى جمعية سرية كان من مبادئها استخدام القوة ٠

ذهب المتهمون الى قاضى الاحالة ، وكان حضرة متولى بك غنيم ، أحيل فى سنة ١٩٢٨ الى المعاش ، وكان القائم بالدعوى العمومية حضرة صاحب الدولة فقيد الوطن ثروت باشا (١٦٢) ٠

ترافع المحامون كل عن موكله ٠ ولما جاء دورى ـ وقد كنت الثالث أو الرابع فى الدور ـ اشرأبت الأعناق لسماع الدفاع الذى تناول أصل المسألة ، والتطورات التى انتهت اليها حتى أثارت غضب الرأى العام ، وخاصة الشبيبة المتعلمة،فذكرت مصاب مصر بالمعاهدة التى عقدها القتيل فى سنة ١٨٩٩ بشأن السودان مع انجلترا (١٦٣) ، ثم تطرقت الى بيان المسئولية الجنائية لغير الوردانى من المتهمين بتأليف جمعية من أغراضها ارتكاب الجنايات السياسية ، وأظهرت ضعف حجة النيابة فى تطبيق المادة المراد محاكمة المتهمين بها ٠ ولما قرر حضرة القاضى بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة لأولئك التسعة (١٦٤) ، علا هتاف الجمهور للعدل ورجال العدل ، وأعيد الى السجن الوردانى ٠ وبعد بضعة أيام جاءنى كتاب من حضرة المرحوم على توفيق بك ـ رئيس نيابة مصر ـ مرفقا بالتماس بامضاء الوردانى يتضمن توسط حضرة رئيس النيابة فى رجائى أن أقبل الانضمام الى الدفاع عن الوردانى أمام محكمة الجنايات ٠

ومع أنه مضى نحو العشرين عاما ، لازلت أذكر ما اعترانى من الغبطة والسرور بهذا الحظ حيث وقفت فى دفاعى أمام قاضى الاحالة باقناع ابراهيم الوردانى نفسه بأن أخلق المحامين بتبرير سيرته ، والدفاع بما يجعله يبين أبطال الوطنية الذين ذهبوا شهداء فى حب وطنهم ٠



---

(١٦٢) المقصود : عبد الخالق باشا ثروت النائب العمومى آنذاك ٠

(١٦٣) اتفاقية السودان : ١٩ يناير ١٨٩٩ والتى وقعها بطرس غالى من كرومر وتتألف من ١٢ مادة خولت انجلترا بمقتضاها حق الاشتراك فى ادارة شئون الحكم فى السودان ورفع العلم الانجليزى الى جانب العلم المصرى ، وبالجملة سلخ السودان عن مصر ٠

لمزيد من التفاصيل : د٠ محمد فؤاد شكرى ، د٠ محمد أنيس ، وآخر : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٣١٩ـ٣٢٣٠

(١٦٤) بدعوى « أنه يتعين تحديد معنى الاشتراك القانونى قبل البحث فى الوقائع حيث أن القانون لم يعرف الاشتراك » كما أنه « لم يثبت أن خطر على بال أحد من المتهمين الاتفاق على قتل بطرس باشا حتى يقال أن قتله وقع بناء على هذا الاتفاق » انظر أمر الاحالة وثائق الجناية رقم ١٤٠ عابدين ١٩١٠ ٠

لقاء مع الورداني :

كتبت بالقبول في الحال وذهبت الى مقابلته في السجن غير مرة ، وفي كل مقابلة كان يتبين لى من حديثى مع هذا الشاب أنه من نوادر الشباب المتلثين تحمسا واستعدادا للتضحية في سبيل خدمة وطنهم ، والعمل على تحريره بأية طريقة ممكنة . قلت له في حديثى معه في السجن : تبينت من أوراق الدعوى أنه عقب اطلاق العيار النارى على القتيل وقع الذين معه في فزع واغماء من بينهم حسين باشا رشدى ، وآخرين (١٦٥) فكان يمكنك في هذا الوقت أن تفر بنفسك ولا يلحقك أحد ، فقال : نعم . شاهدت هذا الاغماء عند القوم ، والرغبة الطبيعية المجبول عليها كل انسان في التخلص من الخطر ، أوحت الى أن أفر في الحال ، ولكن ما أسرع ما مرت على فكرة أخرى أوقفتنى ، وهى أنى تذكرت اذا فررت من يد القضاء أنه يجهل سبب الجريمة ، وربما تحدث الناس بأن القاتل كان ذا غرض شخصى جره الى ارتكاب جريمته ، فيذهب الأثر المطلوب منها مع أنه من أكبر مقاصدى أن يعلم أبناء وطنى أن من بينهم من يضحى حياته في خدمة وطنه ، واذن يكون هذا الحادث ماثلا الى زمن طويل بين أعين الجيل القادم ، فيريهم الطريق ويحبب اليهم التضحية في سبيل تحريره .

بعد أن تم هذا الحديث وأنا منصرف من عنده ، قال لى : أنا منتظر يا والدى أن دورك في دفاعك عنى أمام المحكمة سيزيدك رفعة شأن عند الحاضرين فيها ويجعلك قبلة أنظار الجميع غدا . فقلت : يا ابنى ! تقول هذا مع أن مثلى معك في تلك الجلسة كمثل رجلين أحدهما تقدم للدفاع ورسم خطته في تأديته على أن يكون آخر جهاده العودة الى عائلته وأولاده أما أنت فقد أديت ما عملت وأنت تعلم أنك عندما خرجت من دارك لكيلا تعود اليها ، وأنك ذاهب الى لقاء الله تعالى .

حدث هذا يذكرنى بجلسة حدثت في باريس بين امبراطور البرازيل الأخير وولى عهده وفكتور هيجو حيث قال مرة ولى العهد — في أثناء حديث الثلاثة — يا ذا الجلالة ، فأجابه الامبراطور : تأدب يا ولدى في مجلسنا ، لا يصح أن تنعت بذى الجلالة سوى فكتور هيجو ، ففى محكمة الجنايات لن تشرئب عنق الا اليك ، ولن يكون محلا للاعجاب سواك فأنت بيت القصيد أينما كنت .

لاهمية هذه القضية حضرت لها مذكرة مكتوبة باللغتين العربية والفرنسية ، وقد فعل سعادة النائب العمومى ذلك أيضا ، وكتب مذكرة

---

(١٦٥) كان يرافق بطرس غالى عند نزوله من النظارة كل من فتحى زغلول وعبد الخالق ثروت وأرمولى (مستخدم بمجلس النظار) .

باللغة العربية ، وطبعت ثم وزعت يوم الجلسة ، وفعل كذلك أحمد بك لطفى ومحمود بك أبو النصر شركائى فى الدفاع عن الوردانى .

طبعت مذكرتى العربية والفرنسية بجريدة الأهرام ، وأخذت النسخ قبل الجلسة بيومين أو ثلاثة ، وقد علمت ليلة الجلسة أن أحد الموظفين بهذه الجريدة اتصل بسلطة البوليس وأخذ عدة نسخ من المذكرة العربية وسلمها لأولى الشأن . جئنا يوم الجلسة وكانت مرءوسة بالمستر دلبو رغنو (انجليزى من أصـل يونانى) وعضوية أمين بك على وعبد الحميد باشا رضـا .

ترافع النائب العمومى كما شاء واجتهد فى اقناع المحكمة بأن الذى دعا الوردانى الى ارتكاب الجناية هو ضيق ذات يده ، حتى وصل الى الرغبة فى الانتحار، فافتكر أخيرا بأن يظهر موقفه عند المتهوسين بالوطنية بارتكاب هذه الجناية .

والأستاذ أحمد بك لطفى جاء دفاعه فى بيان أن وفاة المجنى عليه سببها خطأ فى عملية الدكتور ملتون للقتيل ، كما تطرق الى ذكر حوادث عائليه للمتهم تدل على شىء من الضعف فى القوة العقلية .

والأستاذ أبو النصر تعرض للموضوع الى حد لا يثير غضب السلطة الحاكمة على المنوال الذى كتب به مذكرته ، وقد كنت آخر المحامين ـ كما رغبت فى ذلك ـ لكى تـكون الكلمـة الأخيرة التى يسمعها الجمهور لى ، ويسمعها القاضى كشأنى فى معظم القضايا التى أكون شريـكا فيها مع زمـلاء (١٦٦) .

جلســة سريــة أفسد الهلباوى سريتها مقدمـا :

عندما بدأت أتكلم اعترضنى الرئيس قائلا سائـلا : هل دفـاعك سيكون على المنوال المكتوبة به مذكرتك ؟ فقلت نعم . على أثر هذا الجواب تداول مع زميليه ، وأعلن أن دفاعى سيكون فى جلسة سرية ، فاندهش

---

(١٦٦) اعترض الدفاع على سبب الوفاة وقال أن العملية ما كانت ضرورية وأن بطرس غالى كان يعيش اذا ترك وشأنه بدون عملية هذا من جهة ومن جهة أخرى قال : ان العملية أجريت بطريقة غير مرضية خصوصا وأنها امتدت زمنا طويلا عما يلزم عادة . أما من ناحية ضعف الوردانى فى قواه العقلية فالحقيقة أن الوردانى كان وطنيا ومن فرط وطنيته اضطرب عصبيا ، وفى ديسمبر ١٩٠٩ كان يعالجه الدكتور عيسى باشا حمدى .

انظر : وثائق اغتيال بطرس غالى ـ محضر الجلسة ٢١ أبريل ١٩١٠ .

الجميع من هذه التفرقة ، وقد كنت وزعت بعضها من نسخ مذكرتي المطبوعة على الحاضرين · فبناء على هذا القرار أمر رئيس الجلسة رجال البوليس بأن يجمعوا هذه المذكرات من أيدى الذين أخذوها بعد أن انتهى البوليس من هذه الحركة التي جرت الى التشويش ، والتي حمست الجمهور، طلب مني الرئيس أن أبدأ دفاعي · فقلت : قبل أن أبدأ الدفاع يجب أن يثبت بمحضر الجلسة أن مذكراتي التي أمر بجمعها من الجمهور اليوم ، سبق أن وزعتها على كثير من الناس في مصر والأقاليم قبل اليوم ، فقاطعني الرئيس ، وأشار الى كاتب الجلسة الا يكتب شيئا من ذلك ، وأخذ يلومني على هذا التصرف · وقال لي : كان يجب انتظار يوم الجلسة لتعرف ان كانت علنية أو سرية ، وأشار الى أن في عملي ما يعرضني لمسئولية كبيرة · فأجبته : ليس هنا الآن محل تحقيق مسئوليتي · وانما نحن الآن في اثبات واقعة اقتضتها ضرورة قرار المحكمة بسرية الجلسة ، فان كان فيه مسئولية فأنا أحبذها وأقبلها لا بشجاعة فقط ، بل وبفخار أيضا ، لأني لا أكره أن أكون مع سعادة النائب العمومي في تهمة واحدة ، لأن مذكرة النائب العمومي توزعت منذ أمس ولم أفعل الا كما فعل هو ، وكما فعل زملائي أيضا ، فامتعض الرئيس من هذا الجواب الى حد أن امتقع وجهه ، ولكن لم يستطع أن ينبس بكلمة وتركني وشأني مع كاتب الجلسة ، أثبت في المحضر الواقعة التي أردت اثباتها · امتعض حقا ومن حقه أن يمتعض لأن قرار السرية لم تعد له أية فائدة اذا كان الغرض منه ألا يسمع الجمهور ، ولا يقرأ من المخازى التي ارتكبها الانجليز في البلاد التي لا تتفق مع دعواهم أنهم أصلحوا فيها وأنشأوا فيها نظاما وجددوا ثروة · فالقارىء لهذه المذكرة يخرج موقنا بنتيجة واحدة ، وهي أن الانجليز لم يفيدوا مصر فائدة توازى جزءا من مائة من تضحية استقلالها وحريتها ، وان تصرفهم في السودان واغتصابهم الحق فيه مع ما أراقت مصر في سبيل فتحها من الدماء يعد أكبر غدر وأشد خيانة من أمة لأمة في القرن العشرين ·

لا شك أن قرار السرية هد كثيرا من قوتي وتحمسي لأني لم أجد من أخاطبهم الا هؤلاء القضاة ونفسيتهم في واد وشعوري في واد آخر ·

ومع ذلك ترافعت مرضاة لضميري ، ومرضاة للشاب الذى ستكون هذه الجلسة آخر الأيام التي أتمتع فيها برؤياه ، ترافعت موجها خطابي للقاضي ، وفي الواقع كان قلبي ولساني نحو المتهم فالكلمة الأخيرة في مذكرتي تكفي المطلع عليها ايمانا بما كان يملأ نفسي من الهيبة والاجلال لذلك الشاب الذى ضاع ضحية وطنه · قلت : لقد أمضيت خمسا وعشرين عاما في المحاماة دون أن أسائل نفسي لماذا اختير للمحامي رداء أسود ، بينما اختير للقاضي شعارا أخضر يزين به صدره · والآن فقط أدركت هذا

السر ، أدركته والقلق يعذبنى بسبب هذه القضية ، أدركته وأنا أشعر بما يشعر به المتهم نفسه ، وأحس بما تحس به أمه وأخته من الفزع ، والاضطراب ، وهما فى الواقع فى حالة حداد على هذا المصاب الذى نزل بهما ، وذلك الحداد الذى يتمثل بوضوح فى هذا الرداء الذى ارتديته بين أيديكم ، أنتم الذين تمثلون بشعاركم الأخضر الرحمة والعطف ، بل ان هذا اللون ليوحى الى نفوسكم أن الانسان مهما عظمت خطيئته فعندكم من الرحمة ذخيرة لاتنفذ· أنتم فى الواقع : رسل الرحمة على الأرض ، رسالتكم شبيهة برسالة القديسين الذين يضرعون الى الله أن ينشر البشر فوق رحمته وغفرانه ، وأنتم من غير شك تدركون أنه من العسير على الانسان أن يكون دائما بمنجاة من الخطأ من العسير على أن تكون حياته نقية كحياة الملائكة ، فان توسلنا بكم أن ترحموا هؤلاء البشر الذين يترددون فى الخطيئة ، فلا تضيعوا توسلاتنا هباء ، بل تقبلوها كما يتقبلها الله الذى انتخبتم بارادته لأداء هذه المهمة المقدسة التى تؤدونها واسمحوا لى الآن أن أوجه الى المتهم وهو ماثل بين يديكم كلمتين :

الأولى : اننى اذا كنت قاسيا فى وصفك أيها المتهم ، فذلك لأننى مرغم على هذا الوصف بحكم قانون لا تتفق دائما اتجاهاته – للأسف – مع عواطف القلب وأمانى النفس ، يجب أن يسهر على أمن المجتمع وسلامته ، ومن الضرورى أن يحدد الصالح والضار من الأمور · ونحن المحامون أول من يجب عليهم احترامه ، فاذا كان الدفاع قد التمس لك الأعذار فيما فعلت ، وأوضح هذه الأعذار للمحكمة فتقبل أنت بدورك أعذار الدفاع التى تتناقض مع مبادئك السياسية تقبلها بنفس آمنة مطمئنة ·

الثانية : اننى اذا كنت قد حططت من قدرك أثناء دفاعى لمسلكك مع المجرمين ، واذا كنت قد توسلت الى قضاتك أن يغفروا لك زلتك فذلك هو واجب الدفاع الذى ليس عنه محيص ·

أما اذا أبت روحك السامية أن تعيش مكبلة بالسلاسل ، وأما اذا تعاليت أن تحيا فى السجن حياة قطاع الطرق والأشقياء – لأن هذا هو أبعد حد من الرحمة يجوز لقضاتك أن يأخذوك به ، اذن فتقبل الموت يقدم راسخة وجنان ثابت « فالموت آت لا ريب فيه ان لم تلقه اليوم فستلقاه غـــدا » ·

اذهب ياولدى الى ساحة ربك ، حيث العدالة الخالصة المجردة من الزمان والمكان ·

اذهب فقلوبنا ستكون دائمـا معك ، وعيوننا ستسح عليك الدمع ما دامت الأرض والسماوات ·

اذهب فقد تكون في موتك أبلغ عظة لأمتك منك في حياتك ، اذهب فلئن ضاقت قلوب البشر بالشفقة عليك فرحمة الله عظيمة ، قد وسعت كل شيء · فالى اللقاء يا ولدى الى اللقاء ·

بعد المرافعة في القضية لم يكن الانجليز يتوهمون أننى أحفظ لهم هـذا الغل ولا سـيما أن علاقتى مع المسـتر بوند وكيل محكمة الاستئناف كانت من أحسن العلاقات ، فكان يجعلنى مضرب المثل في السيرة الطيبة والبلاغة في المحاماة ، فانقلب من يوم الوردانى هو وزملاؤه الى مجافاتى وقد لمست هذا بيدى عندما قابلت يوما دلبورغلو وأوشكت أن تتلامس أكتافنا فلم يسلم منا أحد على الآخر ·

بعد هذا بشهر أو شهرين جاءت قضيـة محمد بك فريد « تقريظ كتاب الغاياتى » (١٦٧) فحكموا عليه ــ برئاسة دلبورغلو أيضا ــ بالحبس ستة أشهر ، وكان أمـين بك الرافعى من محررى العـلم (جريدة الحزب الوطنى) فمر على كثير من المشاهير يأخذ رأيهم في الحكم ، ومر على أيضا يسألنى رأيى ، فقلت : ان الحكم على فريد لابد أن يكون ملحوظا فيه أنه رئيس الحزب الوطنى ، فبعد نشر هذا الحديث في الجريدة وصلنى خطاب من ثروت باشا النائب العمومى يبلغنى أنه وصله كتاب من يحيى ابراهيم باشا رئيس محكمة الاستئناف يطلب فيه فتح تحقيق معى بشأن حديثى عن الحكم على فريد في قضية اللواء ، وذلك بناء على طلب مقدم له من محكمة الاستئناف ، فكتبت له جوابا أعزز فيه رأيى وأترك له فيه تقدير ما أقول وانى متحمل المسئولية اذا كانت هناك مسئولية ·

وصل أمر هذا الحادث الى صاحب الدولة سعد زغلول باشا ــ وهو وزير الحقانية ــ فاستدعى يحيى باشا ، وأظهر له عدم استحسانه لهذا التصرف ، حيث كان ينبغى له أن يقرأ الحكم بنفسه فيجد فيه المعنى الذى قاله الهلباوى في الجريدة ، لأن القضاة أثبتوا في حكمهم أن فريـد بك

---

(١٦٧) اتفق على الغاياتى على نشر كتابه « وطنيتى » بالاتفاق مع محمد فريد وعبد العزيز جاويش ، وتقديم كل منهما « مقدمة » تتناسب مع طبيعة ما ورد فيه من أشعار ملتهبة ، بل وقامت ادارة « العلم » بطبعه في ادارتها ، فما كان من الشـيخ على يوسف الا أنه أوعز للحكومة باتهام الغاياتى الذى ولى وجهه شطر عاصـمة الدولة العثمانية ، فتم الحكم غيابيا عليه بالحبس سنة مع الشغل ، ووجدت الحكومة الفرصة أيضا لتقديم جاويش وفريد للمحاكمة · ووجهت لهذا الأخير تهمة تحريض الناس على كراهة الحكومة والازدراء بها ، والعيب في حق ذات ولى الأمر ، وتحسين جريمتى دنجرا والوردانى واهانة ناظر الحقانية بصفته موظفا عموميا ·

لمزيد من التفاصيل انظر : د· عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى ، ص ٢١٦ ــ٢٢١ ·

يستحق الشدة لأنه من المتعلمين ، ولأنه يشغل مركزا مهما فى البلد ، فكان عليه أن يتدبر فيما يكتبه ، وهذا هو بعينه ما قاله الهلباوى ، فى اللواء ، وان جاء بعبارة أخرى ، ومن أجل هذا يطلب من رئيس محكمة الاستئناف أن يبلغ النائب العمومى العدول عن التحقيق ، ويطلب منه فوق هذا أن يقابل الهلباوى ، ويذهب من نفسه سوء الأثر المترتب على الجواب الأول ، وقد تم هذا دون أن يكون لى علم به قبل وكان ذلك كله سنة ١٩١٠ .

من يوم دفاعى عن الوردانى تغير رأى الشبيبة فى تغيرا محسوسا ، وجاءتنى لجان متعددة تمثل جمعيات السيدات والشبيبة والوفود من النوادى تعتذر عما فرط منها نحوى لسبب سوء ظنها بسبب قضية دنشواى ، وانها تقدرنى وتعتبرنى من أوائل الخادمين لها ، وهكذا كان ربحى عظيما بسبب هذه القضية .

***

المؤتمر المصرى

عقب مقتل بطرس باشا فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ رأى بعض الأقباط أن هذه الفرصة تسنح لهم بتقديم مطالبهم التى سبق عرضها على اللورد كرومر فى عدة ظروف بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩٠٦ وهى : أن تعتبر أعيادهم أعياد رسمية كأعياد المسلمين ، تقفل فيها مصالح الحكومة ويعين منهم مدير فى مديريات الأقاليم وغير ذلك ، فعقدوا مؤتمرا فى أسيوط فى مارس من تلك السنة (١٦٨) تحت رياسة بشرى بك حنا ، ولعل اختيارهم لزعامة هذا الرجل كان ملحوظا فيه أنه أكثر الأقباط اتصالا بالانجليز خصوصا وأنه متزوج بسيدة انجليزية ... اجتمعت فى هذا المؤتمر وفود جاءت من معظم الأقاليم ومن مدينتى القاهرة والاسكندريه ، وكان من أساس المؤتمر ألا يشترك فيه أو يدخله الا القبطى ، وقد كانت نزعات معظم الخطباء عنيفة فى التعريض بالمسلمين عامة حتى تغالى بعضهم فى القاء تبعة جريمة الوردانى على أهل الدين الذى ينتسب اليه .

---

(١٦٨) الصحيح أنه انعقد فى مارس عام ١٩١١ على الرغم من أن رئاسة البطريركية ورئيس الكنيسة القبطية أبدوا عدم موافقتهم على عقد مثل هذا المؤتمر .

أصدر هذا المؤتمر قرارا بتأييد الطلبات السابقة ، وبعثوا بها الى المعتمد الانجليزى السير الدون غورست ونشرها فى جميع الجرائد داخل القطر وخارجه ٠

اعتبر المسلمون هذا المؤتمر بمثابة حركة عدائية قام بها الأقباط ضدهم من غير مبرر ، ففكر فريق منهم فى ضرورة فحص ما يشكوه الأقباط وتمحيصه وبيان ما فيه من أوجه الزلل والشطط ، على أن تعلن نتيجة بحثهم على الملأ ردا لتهم الأقباط ، فتقرر عقد مؤتمر يعقد فى القاهرة يكون مباحا الاشتراك فيه لكل ذى رأى بقطع النظر عن دينه مسلما كان أو مسيحيا أو اسرائيليا ٠ وقد تنازل دولة رياض باشا فقبل رياسة هذا المؤتمر ، واختارونى سكرتيرا عاما لـه ، كما اختير المرحوم حسن باشا رضوان وكيلا للرئاسة وأمينا للصندوق ٠

اجتمع المؤتمر فى هليوبوليس (١٦٩) داخل صيوان كبير ، واشترك فيه نحو الخمسة آلاف عضو ٠

وفى هذا المؤتمر بحثت جميع المسائل التى دارت عليها المناقشة فى مؤتمر الأقباط وذكر على لسان عدد من الخطباء أن الأقباط معاملون من المسلمين ليس بغير انصاف فقط ، بل معاملة مشمولة بكثير من العطف والمجاملة ، وقد اقتضى هذا البيان الاتيان باحصائيات لعدد الموظفين من الأقباط والمسلمين فى مصالح كثيرة من مصالح الحكومة ، وتبين منها أن الأقباط حائزون فى بعضها أضعاف ما يستحقون بنسبة عددهم ، كما تبين أيضا أن كثيرا من الأوقاف التى تحت يد الأقباط أصلها من أوقاف المسلمين وتركت اهمالا وتسامحا بمرور الزمن ٠ وتبين أيضا أن المكاتب الأهلية التى تحت ادارة وزارة المعارف ميزانيتها جميعها من أوقاف المسلمين الخاصة ، ومع ذلك مفتحة الأبواب للمتعلمين من مسلمين وأقباط ، وقد جمعت هذه الخطب والمباحث وجعلت رسالة خاصة طبعت ووزعت على أصحاب الشأن وجميع الصحف ، وكان هذا المؤتمر آخر هذه الحركة ، وبعدها عاد الفريقان الى ما كانا عليه من الاخاء والسلام ٠

---

(١٦٩) عقد المسلمون مؤتمرا باسم « المؤتمر المصرى » فى مايو ١٩١١ ٠ للنظر فى التوفيق بين العناصر المؤلفة للوحدة المصرية ٠

لمزيد من التفاصيل انظر : مجموعة أعمال المؤتمر المصرى الأول بهليوبوليس ١١٩١١ ٠

بعد أن انتهى المؤتمر صفيت حسابات النقود التى وردت اليه بصفة الاشتراك خصم منها المصروف الذى أنفق فى سبيله ، وبقى منه ما يربو على ال ١٨٫٠٠٠ جنيه ، أودعت فى أحد البنوك (بنك حسن سعيد) حتى ينظر فى الطريقة الواجبة لاستغلالها ٠

ولما قامت الحرب فى سنة ١٩١٤ وتعطل كثير من العمال عن العمل ، وعلمت السلطة العسكرية بوجود هذا المبلغ طلب منى ومن سعادة الفريق حسن باشا رضوان أن نقـدم هذا المبلغ لمحافظة مصر تعمل به مشروعات اصلاح فى المدينة يستخدم فيها العمال العاطلون ، فرفضنا هذا الطلب بالرغم من الحاح سعادة المحافظ على باشا ذو الفقار وتعضيد رئيس الوزراء حسين رشدى باشا ٠

رأى رشدى باشا عقوبة لنا على هذا الرفض أن تعمل كل الوسائل الممكنة بصفته رئيس حكومة ليأخذ ولو نصف هذا المبلغ للجامعة المصرية التى كانت وقتئذ تحت رياسته بصفته نائب الرئيس وهو البرنس أحمد فؤاد (جلالة الملك الراحـل) وعرض على وعلى حسن باشا رضوان هذا الطلب أيضا ، فقلنا : اننا لا نملك الاجابة على هذا الطلب الا اذا صادق عليه جميع الأعضاء المكتتبين أو أغلبيتهم ٠ كان ذلك فرصة لرئيس الوزارة ووزير الداخلية ، فكتب فى الحال الى المديرين بأسماء المكتتبين للمؤتمر رجاء أن يستعملوا نفـوذهم فى أخـذ قبول من هؤلاء المشتركين لا باعطاء نصفه للجامعة بل بالتنازل عن جميعه للجامعة ٠

كان مجلس ادارة الجامعة ــ فى ذلك الوقت ــ فى ارتباك وفى خلاف بين أعضائه حتى هجره كثير من الأعضاء الذين هم محل ثقـة الجمهور ، والمعلمون من المصريين لم يبق لهم منزلة فى التعليم ، وكان معظم القائمين به خليطا من الأروام والطليان ، من أجل هذا كنا نشعر بخسارة كبرى اذا ذهب هذا المال لذلك المعهد الذى لا رقيب على حساباتـه ، ولا مهيمن على حسن التعليم فيه ٠

جاءت هذه الاجابات من الاقاليم بأسرع من البرق ، وطلب عقـد مجلس الادارة للنظر فى هذه المسألة ، واتخذ المرحوم أحمد بك عبد اللطيف المحامى صديق حسين باشا رشدى أداة تنفيـذ لمطالب رشدى باشا أمام مجلس ادارة المؤتمر ، وأنا اتخذت طريقا آخر فى أن هذا المال يجب أن يعطى جميعه للجمعية الخيرية الاسلامية ، ولا أذكر رجلا أيدنى بنية خالصة أكثر من المرحوم حسن باشا عبد الرازق الذى كان فى ذلك الوقت مديرا عاما للتعليم فى الجمعية الخيرية الاسلامية ، وكذلك أيدنى فى رأيى هذا المرحوم حسن باشا رضوان ٠

وبعد محاولات ومناقشات عنيفة تقرر بالأغلبية اعطاء المبلغ جميعه للجمعية الخيرية الاسلامية ، واشترط أن يصرف ايراد هذا المبلغ على ارسال بعثات الى الخارج للتعليم العالى ومساعدة النابغين من الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية فى اتمام تعليمهم العالى فى مصر .

وقد كلفت بصفتي مستشاراً للجمعية بالبحث عن أملاك ذات غلة يشترى بها هذا المبلغ ، فأرشدنى صديقى المرحوم على باشا شعراوى الى ضيعة بجوار أطيانه بمركز ملوى تبلغ نحو الثلاثمائة فدان لزوجة المرحوم جميل بك ثابت ، وكان الواسطة فى ذلك حضرة عبد الله بك أباظة ، وتم الشراء ، ويتراوح ايراد هذه الأطيان بين ١٣٠٠ جنيه و ١٦٠٠ جنيه سنويا ينفق جميعه فى الأبواب التى حددها المؤتمر . فقد علمت الجمعية نحو أربعين طالبا فى أوربا ، عادوا جميعا بعد أن حصلوا على أعلى الشهادات فى الطب والهندسة والحقوق والعلوم السياسية ، وهى تدفع اعانات لنحو ستين طالبا فضلا عن هبات جزئية تصرفها للطلاب الذين يدفعون نفقات تعليمهم ، ولكنهم عاجزين عن المصاريف الشخصية .

وفى سنة ١٩١٢ حصل نزاع بين سعد بك المصرى عمدة قبيلة أولاد على ، ونجله طاهر بك المصرى عمدة قافلة بمركز أبو حمص من جهة وبين عبد الله بك المصرى وباقى عائلة المصرى من جهة أخرى .

اتهم فى هذا النزاع عبد الله بك المصرى وفريقه سعد بك المصرى بأنه يأخذ نقودا من الأهالى بصفة رشوة ليشهد على أنهم من الأعراب التابعين لقبيلته ليتخلصوا من التكاليف المعفى منها الأعراب كالخدمة العسكرية ، وتقييد أبنائهم فى دفاتر المواليد والخفر وغير ذلك .

حقق هذه الشكاوى المرحوم زكى باشا أبو السعود حيث كان رئيس نيابة دمنهور ومع المساعي التى عملت من أحمد كمال باشا مدير البحيرة لم يتيسر احالة سعد بك على المحاكمة الجنائية ، واكتفى بمحاكمته اداريا فى لجنة العرب ، وهناك تحت هذا التيار حكم مجلس العرب — الذى كان فيه رئيس النيابة عضوا — بالاكتفاء بعزل سعد بك من العمدية ، وفى نفس هذا اليوم صدر قرار من المديرية بتعيين طاهر بك المصرى عمدة خلفا لأبيه المعزول . وكان من أكبر المعضدين لهذا الضابط الانجليزى الذى كان معينا كقومندان لقبائل العرب وكان عضوا فى المجلس .

على أثر هذا القرار اشتد الخلاف بين المدير ورئيس النيابة وآلـح رئيس النيابة على الحقانية بطلب نقله من البحيرة وبالفعل نقل رئيسا لنيابة الزقازيق .

خلا الجـو لأحمد كمال باشا المدير ، وتولى رئاسة النيابـة محمد شوكت بك ، وقد رأى هذا أن البلاغ المقدم من عبد الله بك المصرى وعائلته ضد سعد بك المصرى بلاغ كاذب ، وانتقل الى مركز أبى حمص واستدعى عبد الله بك ومن معه ، وكانوا اثنى عشر ، واتهمهم بالبـلاغ الكاذب وأمر بالقبض عليهم جميعا وحبسهم احتياطيا ، فوكلت عن هؤلاء المحبوسين ، وذهبت للمرافعة عنهم فى محكمة أبو حمص • ولأهمية هذه القضية انتدبت الحكومة من مفتشى الانجليز من يشهد المحاكمة فيها ، وقد حضر فعلا هذا المفتش وهو المستر جريفث وكيل ادارة الأمن العام فى ذلك الوقت ، وكانت مرافعتى عنيفة ضد المدير (مع انه عديل محمـد سعيد باشا ناظر النظار عندئذ ووزير الداخلية ، وضد رئيس النيابة) •

ومما بينته : أن قضية البلاغ الكاذب قد تكون أول قضية بلاغ كاذب ضد أفراد عاديين ترفعها النيابة مباشرة ، وأنها أول قضية بـلاغ كاذب يحبس فيها المتهمون احتياطيا ، وأنها أول قضية بلاغ كاذب ترفع مع أن الدلائل والقرائن تبرر صحة البلاغ ، وقد قلت أيضا أن تصرف النيابة على خلاف كل هذه التقاليد يجب أن يرجع الى أمر يحملنا على الرغم منا على أن أسباب هذا التصرف ترجع الى أمور لاتشرف ، فالمحكمة حكمت فى الجلسة نفسها ببراءة جميع المتهمين والافراج عنهم •

واستأنفت النيابة هذا الحكم ويظهر أن حضرة رئيس النيابة اتهم كفاءة وكيله الذى ترافع فى محكمة أبو حمص ، ولذلك عزم على أن يحضر بنفسه بمحكمة اسكندرية الاستئنافية •

لما بلغنى هذا ، بلغت سعادة النـائب العمومى المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بأنه اذا حضر رئيس النيابـة فى جلسة الجنح الاستئنافيـة ووقف أمامى للمرافعة فى هذه القضية ، فاننى لا أملك نفسى من أن أتهمه شخصيا بأنه تصرف فى هذه القضية تصرفا غير لائق ، لأن عندى شهادات خطيرة منها شهادة من مديرى أحـد البنوك تثبت ذلك عليـه وعلى نفس المدير ، فان قبل ذلك فأنا لا أتأخر لحظة واحدة فى ذلك •

لا أدرى ماذا صنع سعادة النائب العمومى فقد أغنانا الله عن رؤية رئيس النيابة فى الجلسة •

ترافعت وكان رئيس النيابـة فى الجلسة حضرة صاحب السعادة أبو بكر يحيى باشا وكنت أشد فى الاستئناف صراحـة منى أمام محكمة أبو حمص ، وقد حكم بتأييد الحكم الابتدائى ، وكان ذلك فى يوم الخميس ٩ يولية سنة ١٩١٢ •

وبعد بضعة أيام من هذا الحكم قابلت رئيس الجلسة ، وجاء ذكر هذه القضية وقد قال لى الرئيس : ان بلاغة مرافعتي جعلته يحس كأنما هو يسمع رنين الذهب الذى كان يدفع كرشوة الى سعد بك المصرى ٠

وفى يوم الجمعة ١٠ يولية كنت مدعوا الى الغذاء على مائدة الأمير حسين كامل (صاحب العظمة السلطان) بالمعمورة ، وكان لابد من سفرى فى مساء اليوم نفسه الى قنا فى قضية جنائية هناك جلستها يوم السبت ١١ ٠ فجرى الحديث عن قضية طاهر المصرى وعن القضية التى سأترافع فيها فى قنا ، وقد سألنى سموه عن موضوع قضية قنا ٠ فقلت لم أقرأها يامولاى بعد وسأقرأها فى طريقى بالسكة الحديد ٠

لما تولى عظمته عرش مصر ، وزار الأقاليم ، وكان من ضمن الوفود التى تشرفت بمقابلته وفود المحامين ، فكان يحدثهم ضاحكا ، وهل أنتم أيضا لا تقرأون قضاياكم الا فى وابور السكة الحديد كما يفعل الهلباوى ٠

والواقع أن المسافة من الاسكندرية الى مصر ثم الى قنا تكفى لدراسة أكبر قضية اللهم الا قضية فلبيدس (١٧٠) وأمثالها ٠

كنت عازمـا ـ بعد عودتى من قنـا ـ أن أذهب مباشرة الى البحيرة لشئون عائلية ، ولما وصلت الى محطة دمنهور قابلنى والد المرحوم الأستاذ كامل حسين ، وأخبرنى آسفا بحادث المعركة التى جرت بين رجالـه من جهة ، وبين موظفى دائرة اسماعيل صدقى باشا (١٧١) من جهة أخرى ، وقد وقع ذلك فى يوم السبت الذى كنت فيه بقنا ٠

---

(١٧٠) المعروفة بمؤامرة شبرا (يولية ١٩١٢) والتى اتهم فيها امام واكد وطاهر العربى ومحمد عبد السلام ٠ وقد اعتمدت الدعوى التى تقدم بها فلبيدس على شهادة البوليس حول الاجتماع الذى عقد بين الثلاثة فى شبرا ، ولذلك كان من الصعب على القضاة الثلاثة الذين تصادف كونهم مصريين الاعتماد على هذه الشهادة فكانت الدعوة ضعيفـــة ، واذا كان قد أثير جـدل طويـل حـول تلفيق البوليس لهـذه القضيـة مستخدما العميل مصطفى كامل الشريك الرابع ، والذى لم يجرؤ على تقديمه للمحاكمة حتى ولا كمجرد شاهد الا أن ذلك لا ينفى تشبع هؤلاء بتعاليم محمد فريد الثورية وبكونهم شركاء فى جمعية سرية تضع فى اعتبارها استخدام القوة كوسيلة لتحقيق أغراضها ٠ لمزيد من التفاصيل عن التلفيق انظر :

محمد كامل البندارى المحامى : مؤامرة شبرا وبيان تلفيقها ٠

(١٧١) اسـماعيل صـدقى باشا (١٨٧٥ ـ ١٩٤٩) والـده أحمـد شـكرى باشا من كبار رجال الحكم فى عهد الخديو اسماعيل ونجـله توفيق بينمـا والدته فاطمة هانم كريمة محمد سيد أحمد باشا رئيس ديوان الأمير محمد سعيد باشا بن محمد على ٠

بدأ اسماعيل صدقى عمله الوظيفى من أكتوبر ١٨٩٤ ثم دخل الوزارة فى ٥ ابريل ١٩١٤ كوزير للزراعة ثم للأوقاف ٠ أحيل الى المعاش من ١٩ مايو ١٩١٥ الى ١٦ مارس ٠

أتاحت هذه الحادثة فرصة سعيدة لمدير البحيرة ورئيس نيابتها للانتقام منى ، فبذل كل منهما ماله من سلطان للتنكيل بشقيقى وبصهرى، وحاولا جاهدين فى تعقب ابنى والقبض عليه ، وأدخاله فى التهمة الأمر الذى ألجأنى الى تسفيره ليلا الى بور سعيد ٠

ولقد كان من حسن الحظ أن من بين رجال النيابة الذين انتدبوا للتحقيق حضرة سليمان بك يسرى القاضى (الآن بالمحاكم المختلطة) ، أما حضرة قاضى التحقيق فهو المرحوم خليل بك كمال ٠ وقد كان أشد مايؤلمه أن يسمع طلب الافراج عن أخى ومن معه ، ولذلك كان نصيب هذا الطلب الرفض دائما ٠ وقد رأيت ـ والقضية فى دورها الأخير ـ أن أعرض شيئا من موضوعها بنفسى على سعادة المستشار القضائى وقد حرمت من هذا التصرف من عطف أصدق أصدقائى المرحوم عبد الخالق باشا ثروت الذى كان نائبا عموميا فى ذاك الوقت ، انتهى حديثى مع سعادة المستشار بتفضيله احالة الدعوى الى محكمة الجنايات ، وهناك حكم ببراءة أخى ومن معه ، وبمعاقبة مندوب اسماعيل صدقى باشا بالحبس ثلاثة شهور ٠

الترشيح لمجلس شورى القوانين :

أول ما فكرت فى الحياة النيابية فى مجلس شورى القوانين ، فرشحت نفسى لعضوية مجلس مديرية دمنهور توطئة لدخول انتخابات شورى القوانين حوالى سنة ١٩١٣ ، وقد انتخبت فعلا عضوا بمجلس المديرية ، ثم طعن فى الانتخاب بدعوى أننى لست مقيما بالبحيرة حتى يصبح انتخابى طبقا للقانون ، ومع قيد اسمى عدة سنين بمديرية البحيرة ووجود منازل ومساكن وأطيان لى تتجاوز الآلاف ، قبلت المحكمة الطعن ، وقد كانت برياسة المرحوم عبد المجيد بك فريد ، وعضوية محمد بك نجيب شقيق اسماعيل باشا صدقى ، وحامد بك رضوان ، وقد أصبح عبد المجيد بك فريد قاضيا فى المحكمة المختلطة ، وقد ترقى عقب هذا الحكم القضاة الثلاثة ، أحدهم الى قاضى فى المحكمة المختلطة ، والقاضيان الأخران نالا مثل هذه الترقية فى المحاكم الأهلية ، لحسن الحظ أو لحسن الصدفة ٠

ومما يدهشنى الى اليوم أن ثروت باشا وصدقى باشا كانا أشد الناس تحمسا لهذا الذى انتهى اليه أمر انتخابى ، وقد يكون غريبا أيضا

= ١٩٢١ ٠ عين وزيرا للمالية فى ١٧ مارس ١٩٢١ ، الى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ ، ثم تقلد عدة مناصب وزارية بما فى ذلك رئاسة مجلس الوزراء اذ كانت الأخيرة فى اكتوبر ١٩٤٦ ٠

دار المحفوظات العمومية : ملف ٢٨٩١٨ ، محفظة ١٥٥١ دولاب ٦٧ عين ٣ ٠
وأيضا النظارات والوزارات المصرية ، جـ ١ ٠

أن أنجح في هذا الانتخاب مع أن مدير البحيرة في ذاك الوقت كان أحمد باشا كمال ، والقاضي المرحوم خليل بك كمال ، والذى كان يأخذ أصوات الناخبين هو المرحوم خليل بك القاضى ، وقد كان رحمه الله يظهر اشمئزازا من ناخبى • وقد يكون أغرب من ذلك أننى لما دخلت أول جلسة لمجلس المديرية قابلنى أعضـــاؤه بوجوه مكفهرة وبخاصـــة المرحوم الصــــوفانى بك (١٧٢) ، كأن كمال باشا قد طلب من الأعضاء عدم الحفاوة بى •

وقد يكون طريفـا ــ بعد هذا كله ــ أنه بعد انتهاء الانتخاب دعانى السير جراهام مستشار الداخلية يومئذ ، وقال لى مازحا ــ بعد قبول الطعن فى انتخابى : لست أدرى كيف تعاملك الآن وزارة الداخلية،ولعلها تعتبرك من المتشردين فيكون لها بعض العــذر لاننى علمت أنها حذفت اسمك من كشوف الانتخاب من مدينة القاهرة ، ولما علمت أنه مقيد بمديرية البحيرة حذفته من هناك فسقط اسمك لهذا السبب نفسه ، وها هو يصدر الحكم أنك لست ذا موطن فى البحيرة ، فمن يطبق قانون المتشردين عليك يعذر كل العذر اذ لا موطن لك لا هنا ولا هناك •

***

اجتماع فى منزل سعد زغلول :

لما بدأت الحرب الكبرى ، وتبينا أن انجلترا تريد أن تحدث حدثا جديدا فى سياستها فى مصر ، وكان المستر ستورس السكرتير الشرقى للوكالة البريطانية يسكن طابق فى منزلى بقصر الدوبارة ، دعانى ذات ليلة أن أذهب معه الى منزل المرحوم سعد باشا زغلول ــ الذى كان وكيلا منتخبا عن الجمعية التشريعية (١٧٣) ــ لنتداول معه • وقد اجتمعنا وكان يحضر اجتماعنا أيضا السير جراهام الذى كان مستشارا لوزارة الداخلية ، وتداولنا نحن الأربعة فى الحالة الحاضرة ، ومن الآراء التى عرضـــت ، رأى أبديته ، وهو أن انجلترا اذا اكتفت فى تغيير نظام مصر بأن تأخذ لنفسها الحقوق التى لتركيا وتحل محلها فان ذلك يكون حلا سهل القبول عند الأمة ، لا يصـــادفه عقبات أو اضطراب • فقال مستر ستورس : « ان انجلترا لا تطمع فى أن تأخــذ من مصر أكثر مما هو لتركيا الآن ، ولكن نخشى أن ذلك يثير غضب الرأى العام » •

---

(١٧٢) يقصد عبد اللطيف الصوفانى أحد أقطاب الحزب الوطنى •

(١٧٣) الجمعية التشريعية : هى الهيئة شبه النيابية التى استحدثها كتشنر لتحل محل الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين فى أول يولية ١٩١٣ ، وقد تم انتخاب سعد زغلول وكيلا للجمعية بأغلبية ٦٥ عضوا •

لمزيد من التفاصيل انظر : عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ١٨٨ ــ ٢٠٠ •

فقلت لمستر ستورس : اذا كان ما تقوله حقا ، فان الرأى العام من غير شك سيرحب بهذا الحل ، لأن معناه أنه لن يصبح لكم جيش احتلال فى مصر ، كما انكم ستتخلون عن وظائف الحكومة وسيحل فيها مصريون بعدكم • ذلك لأن تركيا ليس لها جيش احتلال هنا ، وليس لها موظفون ، وكل ما لها سلطة اسمية وتصك العملة باسمها ، ويخطب لها باسم سلطانها فى المساجد ، وأنا راض أيضا بأن أدعو أئمة المسلمين فى بلدنا أن يبدلوا فى الخطب فى صلاة الجمعة اذا اقتضى الحال باسم خليفة العثمانيين بملك الانجليز ان صح أنكم مخلصون فيما تقولون •

فأجابنى : وهل حقا يا هلباوى بك انك ترى من المصلحة أن يتخلى الانجليز عن كل تدخل فى الشئون المصرية ؟

قلت : انه اذا وجد رجل من بين المصريين يشكو من هذا التدخل فيجب أن تعلم أن أشد الناس عداء لهذا التدخل هو الهلباوى •

فقال مستر ستورس : عندى معلومات يصعب على أن أبديها بحضور سعد باشا تجعلنى أشك فى أن هذا هو رأيك •

هجوم من ستورس ودفاع من الهلباوى :

قلت : أنا لا أسمح لك بقولها الا أمام الباشا ، لأنى لا أذكر فى حياتى أن بينى وبين أى انجليزى حتى الساكن معى فى بيتى أى سر أخجل من اذاعته بين مواطنى ، فقل ما عندك •

قال : هل المصرى الذى لا يرضى بتدخل الانجليز يطلب الى بصفتى انجليزيا لأتوسط عند كتشنر فى أن يتدخل عند المستشار القضائى لمنع ظلم بعائلته من حكام مصريين ، وهل أنت لم تطلب مثل هذا فى حادثة الشجار الذى وقع بين عائلتك وبين موظفى اسماعيل باشا صدقى • وهل أنت لم تطعن على تصرف رئيس الوزارة محمد سعيد باشا ومدير البحيرة واتهمتهما كما اتهمت حسين رشدى وزير الحقانية بأنه يحابى الفريق الآخر ، وتلح فى تدخل المستشار القضائى لمنع هذا التدخل ؟

قلت : نعم حصل منى هذا ، ولو كنت محسنا لتقدير التصرفات لجعلت طلبى هذا أكبر حجة على كراهيتى لتدخل الانجليز فى شئون الحكومة المصرية • وان غاب عنك وجه التعليل فى هذا فاعلم أن كل موظف معرض دائما لأن يميل مع الغرض اذا وجدت ظروف تضطره الى هذا ، فالموظف غير معصوم من الخطأ والزلل ، واذا قلت أن أمتى يساء اليها بتدخل الانجليز ، فليس معناه أن كل رجل من الموظفين المصريين لا يحصل منه هذا الخطأ أو الاساءة •

ومن حق كل فرد اذا لحقه ظلم من أي موظف كان أن يرفع شكواه الى السلطة العليا،ولو لم يكن الانجليز في مصر واغتصبوا حق الاشراف على ادارتها لوجدت سلطة أخرى من المصريين أنفسهم تكون بابا لسماع تلك الشكوى ، أما وقد أمسيتم أصحاب الكلمة العليا والأمر والنهي في كل كبيرة وصغيرة في خدمة الدولة فلا سبيل الى الشكوى من أولئك الموظفين اذا وجد لها محل الا برفعها الى بابكم ، ولو أنكم أنتم المغتصبون لتلك السلطة ، وأزيدك على هذا بيانا أنه لولا تدخل الانجليز في شئون مصر ، ولو كان اختيار الموظفين المصريين بارادة هيئة مصرية عالية ، لما أمكن أن يتصور أحد أن أمثال مدير البحيرة يصل الى منصبه هذا والمصريون جميعا يعلمون أن مبلغ كفايته التي أهلتـه لهذا المنصب الكبير ، هو مشايعتـه للانجليز والدس عنـد الانجليز ، وتحت ستار حمايتهم لـه يرتكب كل ما لا يجيزه قانون ، بل ولا تقبله مروءة أصغر موظف في البلاد ، وأنت يامستر ستورس ان آخر رجل يعيب به المصريين بعضهم أمام بعض ويأنفون من سيرته هو ذلك الرجل ، وأنت تعلم أنه من أصدقائكم وأصدقاء اللورد كتشنر نفسه ٠

خرجنا من هذا المجلس على غير اتفاق ، ولم تمض الا أيام قليلة حتى أعلنت الحماية ، وخلع عباس ، وتولى الأمير حسين كامل باشا سلطانا على مصر ٠

***

تدهور العلاقة بين الهلباوى وحسين كامل :

صلتي بهذا الأمير قبل أن يرقى الى العرش كانت صلة متينة ، وكثيرا ما كنا نقضي ليالي نتحدث فيها حديث الأصدقاء بعضهم الى بعض ، وبحكم هذه الصداقة دعاني سموه لاستشارتي قبـل أن يقبل ما عرضته عليـه انجلترا من ارتقـاء عـرش مصر ٠ وقد لخص لي سـموه ما عرض عليه واستحسنت أمام سموه هذا القبول ، ولكن لما انكشف الغطاء ، ظهر لي أن سمو الأمير كان يخفى على أشياء كثيرة ، لو كنت عرفتها ما نصحته بقبول المنصب ، ولعله خدع أيضا بالسياسة الانجليزية ، كما خدع بها الكثيرون٠

أقام الانجليز حفلة كبرى لمناسبة جلوس عظمته على العرش ، ودعوا جمهورا كبيرا من ذوات البلد ليستقبلوا الأمير عند دخوله الى سراى عابدين ٠ وخرج الموكب من منزل الأمير بقصر الدوبارة متجها الى سراى عابدين،وقد ازدحمت الطرقات بالجماهير ، كما انه اكتظ بالمدعوين الصيوان المقام أمام عابدين ، ولا أذكر أن عينا دمعت وقلبا انجرح بين هذه الجموع أكثر مني ومن صديقي أحمد لطفى السيد بك ٠

جاءنا الأمير عند دخوله فحييناه بدموع لم نستطع اخفـاءها ، لأنه خيل الينا في ذلك الوقت أننا نشيع جنازة البقية الباقية من استقلال مصر، وأن انجلترا قد أبدلت هذه الجنازة بمهزلة من المهازل استخفافا بعقولنا واحتقارا لكرامتنا ٠

وقد صار لقب سمو الأمير سلطان مصر بدلا من خديو مصر ، ورفع مرتبه تبعا لذلك من ۱۰۰٫۰۰۰ جنيه (مرتب الخديو) الى ۱٥۰٫۰۰۰ جنيه فى السنة ٠

كل هذه الألقاب وهذه التغييرات لم تزدنا الا كآبة وحزنا ، لأننا نفهم أنها كالمخدر يأخذه المريض لكيلا يشعر ببتر أعضائه ٠

وما انسكب من دمع صديقى لطفى بك من العبرات فى ذلك الموقف أفقدنا شطرا عظيما من صداقـة السلطان ، لأنه عدهـا منا سوء مجاملة أو قلـة وفـاء ٠

ولم يحتفظ السلطان زمنا طويـلا بكثير من أصدقائه بعد ولايتـه العرش ، لأنه من سوء حظـه كان مركزا للسلطة الانجليزيـة التى كانت مبغوضة من الخاصة والعامة بعد اعلان الحماية ، وبالأخص بعد التصرفات السيئة التى أجراها مستشار الداخلية المستر هنز ـ وقد كان من موظفى المعارف قبل الحماية ، ومعروف بالطيش والحماقة ـ وكانت أكثر خلاله شهرة مداعبة الكلاب والعناية بتربيتها ٠ ويظهر أن بعض الانجليز الذين كانت لهم بعض الكفاية قبل الحـرب احتاجت لهم انجلترا فى منـاصب أخرى ، وعينت بدلهم فى معظم الوزارات أشخاصا أقل منهم كفاية وخبرة، وممن يضرب بهم المثل فى عدم الكفاية المستشار هنز ، وانى أعتقد أنه بتصرفه واكراه الحكومة المصرية على الاغضاء عن تصرف السلطة العسكرية التى حملت الأهالى تكاليف باهظـة من تجنيـد أبنـائهم فى خدمة الجيش الانجليزى بصفة متطوعين ومن أخذ مواشيهم ومحصولاتهـم بثمن بخس قد عجل بانفجار ما تكنه الأمة من الغضب والشكوى ، ثم توالت الوقائع وعقدت الهدنة ، وقامت الثورة ٠

* * *

حادث خطير للهلبـاوى :

حدث لى فى سنة ۱۹۱٥ حادث أوشك أن يذهب بحياتى ، ذلك انى كنت فى يوم الاثنين ٥ ابريل من تلك السنة أقضى مع بعض أصحابى فى يوم شم النسيم فى عزبتى الكائنة بالبحيرة ، وكنت مضطرا لأن أسافر عصر ذلك اليوم الى المنصورة لقضية عندى هناك فى اليوم التالى ، والمسافة التى

يصل العزبة عن محطة (دسونس) نحو ١٦ كيلو والطريق اليها يجب أن يكون بالركايب أو العربات • فركبت عربتى وركب معى المرحوم عثمان بك محمد ، وعند اجتياز كوبرى مصرف دسونس جفلت الخيل التى تجر العربة ، فشعر صاحبى بهذه الحركة وبهذا الخطر ، فقفز من الجهة اليمنى، ونجا من الخطر ، أما أنا فقد نزلت من الجهة اليسرى بعد أن ضمنت فرصة للنجاة ، اذ تدحرجت العربة بخيلها الى اليسار ، ومرت العجلتان الخافية والأمامية على ساقى الأيمن فانكسر الى ثلاث قطع ، ثم جرتنى معها وألقتنى فى المصرف ، فسقطت من ارتفاع ثلاثة أمتار ، وسقطت العربة فوقى بخيلها ، وسائق العربة عندما رآنى على هذه الحالة استغاث بصيادين كانوا هناك فى هذه الجهة ، وساعدوه على انقاذى مغمى على ، ولا حراك بى ، وبعد نحو الساعة استيقظت ، وبمجرد شعورى بعودة الحياة طلبت ورقا وقلما لأبعث (تلغرافا) الى محكمة المنصورة أنبئها بما أصابنى ، وأطلب تأجيل القضية ، فقام خفير بالتلغراف الى المحطة ، وذهب سائق العربة راكبا احدى فرسى العربة الى العزبة ينبىء امرأتى والعائلة وأول من أدركتنى على هذه الحالة هى امرأتى وشقيقى الشيخ على ، وأذكر أنه حدثت مناقشة بين الاثنين فى أى جهة يذهبان بى ، فكانت امرأتى ترى لزوم الذهاب الى مصر حالا لأكون بين الأطباء والمجبرين قبل استفحال الأمر ، وكان أخى يرى أن حالتى لا تسمح بتحمل السفر • وقد تغلب على رأيها وجاء طباخى المرحوم الأسطى يعقوب فأخذ برفق يربط رجلى ويلفها بقطن ولفائف ، وأتوا بعربة أخرى نقلت عليها وساقى ممتد وموضوع على ركبتى زوجتى وطباخى •

كانت المسافة بين محل الواقعة والعزبة نحو الخمسة كيلو مترات ، فاجتزت هذه المسافة بصعوبة ، جاهدت نفسى على تحملها، وبعثت بتلغراف بالحادثة الى المديرية ، وكان مدير البحيرة فى ذلك الوقت صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا ، وبعثت بتلغراف الى مصر لصديقى المرحوم على باشا شعراوى ، فأرسلت المديرية طبيبا خاصا لعمل الاسعافات اللازمة ، ووصل الى العزبة حوالى الساعة ١١ مساء ، وعمل الاسعافات ولكنها آلمتنى جدا فلم أذق للنوم طعما فى تلك الليلة •

وقبيل ظهر يوم الثلاثاء ، حضر من مصر تلميذى المرحوم اسماعيل بك صالح المحامى ومعه يوسف المجبر ، وفكوا الرباط الذى عمل ليلا ، وكان سعادة محمد باشا محمود طلب من محافظ الاسكندرية صاحب الدولة

زيور باشا (١٧٤) التصريح بارسال سيارة مغلقة الى العزبة لنقلي منها الى محطة كفر الدوار لأن من الواجب نقلي من العزبة الى مصر بعد ظهر ذلك اليوم ٠

وقد كانت جميع السيارات في ذلك الوقت تحت اشراف السلطة العسكرية لاستخدامها في الشئون الحربية ، ولا يمكن خروج واحدة منها من المدينة بغير اذن خاص ٠

وحوالى الساعة الثالثة بعد الظهر جاءني مأمور مركز كفر الدوار مندوبا من قبل المدير بالسيارة المطلوبة فنقلوني اليها ، وركب معي زوجتي وخادم تتكيء عليه رجلي ، وركب مأمور المركز بجوار السائق ، ولما وصلنا الى محطة كفر الدوار ، وجدنا سعادة المدير موجودا في انتظاري بنفسه ، وقد كان أعطى اشارة الى محطة اسكندرية بضرورة ايقاف قطار الاكسبريس بمحطة كفر الدوار حتى أتمكن من السفر به ، وبعد جهد ومشقة تمكنوا من نقلي الى القطار ، ولما وصلت الى محطة مصر ، كان ينتظرني بها كثير من أصدقائي ، وأولهم علي شعراوي باشا ، وزميلي الأستاذ محمد بك يوسف ، وأنزلوني من نافذة العربة على نقالة نقلتني من الرصيف الى خارج المحطة ، ومن هناك ركبت مع زوجتي عربة الاسعاف الى المنزل ٠

---

(١٧٤) أحمد زيور باشا : ولد في الاسكندرية سنة ١٨٦٤ وينحدر من أسرة شركسية الأصل ٠ تلقى تعليمه بالمدرسة الفرنسية بالاسكندرية ، ثم في كلية الجزويت ، عمل كاتبا بمحكمة الاسكندرية المختلطة من ١١ نوفمبر ١٨٨٢ الى ٢ يونية ١٨٨٥ ثم سافر للدراسة ، حيث حصل على ليسانس الحقوق من فرنسا عام ١٨٨٧ ٠ يجيد اللغات الفرنسية والتركية والألمانية والانجليزية ٠

عين مساعد نيابة في ٢٨ مارس ١٨٨٧ الى ١٣ يناير ١٨٨٩ ، ثم تدرج لمنصب نائب قاض حتى ٢ أغسطس ١٨٩١ فوكيل نيابة من ١٨٩١/٨/٣ ، الى ١٨٩١/١١/٢٩ ثم رئيس محكمة ابتداء من ١٨٩١/١١/٣٠ ثم مستشارا بمحكمة الاستئناف الاصلية من ١٩٠٥/٣/١ الى ١٩١٢/١٢/٣١ ثم محافظا للاسكندرية في ١٩١٣/٣/٥ الى ١٩١٧/١٢/٢٢ ٠ تولى وزارة الأوقاف في ٣ ديسمبر ١٩١٧ حتى ١٩ أبريل ١٩١٩ ، تقلد وزارة المواصلات لفترات طويلة في عدة وزارات من يونية ١٩١٩ الى ١٩٢٢/٩/١٧ ٠

وفي ١٩٢٢/٩/١٨ عين مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا في ايطاليا حتى ١٩٢٤/٣/١٤ حيث عين رئيسا لمجلس الشيوخ اعتبارا من ١٥ مارس من نفس العام ، كما عين وزيرا بلا وزارة من ١٩٢٤/٧/٢٤ ثم أعيد تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ من ١٩٢٤/١٠/٢٥ حتى ١٩١٧/١٢/٢٢ ٠ تولى وزارة الأوقاف في ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ حتى ١٩ أبريل ١٩١٩ ، للديوان الملكي من ١٩٢٤/١٠/٢٧ حتى ١١ مايو ١٩٣٥ وكان وقتها عضوا بمجلس الشيوخ منح الرتبة الثانية في سنة ١٨٩٢ ، ورتبة المتمايز في سنة ١٨٩٦ ، ورتبة الميرميران في عام ١٩١٢ ، ورتبة الباشوية في سنة ١٩١٥ ، كما منح عدة نياشين ٠

دار المحفوظات العمومية : ملف رقم ٤٢١٢٨ ، محفظة رقم ٢٣٥٤ ، دولاب ٣٥٦ رف ١ ٠

وقد لبثت أعانى آلاما شديدة بسبب هذا الحادث مدة ثلاثة أشهر ، والذى تولى علاجى هو برسوم المجبر تحت اشراف جراحنا الشهير على بك ابراهيم ...

***

أقعدنى هذا الحادث عن أعمالى فى المدة ٥ أبريل سنة ١٩١٥ حتى آخر أغسطس من تلك السنة ، وأول قضية بدأت عملى فيها بعد هذا الحادث هى قضية عائلة عمر بك عبد الأخر أحد أساطين حزب الأحرار الدستوريين .

احـدى القضـايا لتشـويه سـمعة الخـديو :

بعد اعلان الحـرب فى سنة ١٩١٤ عزل الخديـو عباس ، وعزلت الحكومة تبعا لذلك أنصاره ورجاله ، وكان من بين هؤلاء المعزولين حسين باشا محرم سرياور الخديو ، والوصى على البرنس سيف الدين ، وأحمد باشا خيرى مدير الأوقاف الخديوية ، وقد أتهمت الحكومة حسين باشا محرم بأنه اشترى صفقة للبرنس سيف الدين بمبلغ ١٤٠٫٠٠٠ جنيه ولم يراع باعتباره وصيا على البرنس صالحه فى هذه الصفقة ، بل كان فيها غبن كثير عليه ، كما اتهمت أحمد خيرى باشا بأنه بدد من مال الأوقاف الخديوية نحو ٢٠٫٠٠٠ جنيه .

وقد تولى تحقيق هاتين القضيتين فى وقت واحد زكى بك الأبراشى الذى كان وكيلا للنيابة فى ذلك الوقت .

وقد وكلت أنا والمرحوم أحمد بك لطفى عن حسين محرم باشا ، كما وكلت أيضا مع أحمد بك مصطفى عن خيرى باشا .

وقد أثبتنا بالتحقيق أن حسين محرم باشا ليس له يد فى هذه التصرفات لأنها كلها كانت بواسطة الخديو بأوامر تبلغ اليه وهو الذى يبلغها لرئيس الوزارة محمد سعيد باشا بواسطة يوسف بك صـادق وكيل الخاصـة الخديوية ، وهذا يبلغها لرئيس مجلس حسبى مصر على ذو الفقار باشا ، حتى ان حسين محرم باشا لما شعر أن هذا العمل مضر بمصلحة البرنس ولا قبل له برد كلمة الخديو ، أبلغ اللورد كتشنر (وكان المندوب السامى) وقد كانت له به علاقة قديمة من الجيش .

واستشهدنا فى هذه القضية بحسين رشدى وزير الحقانية ، وعلى ذو الفقار باشا المحافظ ورئيس المجلس الحسبى ، وزيور باشا محـافظ الاسكندرية ، وبالرغم مما ظهر من شهادة هؤلاء الشهود ومن التحقيق ، فقد حكمت محكمة أول درجـة بعقوبة حسين محرم بالحبس عشرة أشهر مع ايقاف التنفيذ . أما فى قضية خيرى باشا فقد أثبتنا أيضا فى التحقيق أنه ليس له يد فى التبديد المنسوب اليه ، وعلى ذلك فقد حكم عليه كزميله .

استأنفنا الحكمين وحكمت محكمة الاستئناف فيها بالبراءة لأن التحقيق أثبت آنه لم ينلهما شيء من المال المبدد ، وقد استغرقت هاتان القضيتان أمام التحقيق وأمام محكمة أول درجة عدة أشهر ، وكانتا محل اهتمام الجمهور ، لأن السياسة لعبت فيها دورا كبيرا ٠ اذ كان المفهوم أن الغرض من اقامتهما هو تشويه سمعة الخديو ، وقد قدم هذان الرجلان ضحية لهذا الغرض ٠

وأذكر أن الأسئلة التى وجهها الدفاع للوزراء بالأخص رشدى باشا وزير الحقانية المهيمن على المجالس الحسبية ، ورئيس الحكومة محمد سعيد باشا ، كانت تقابل بامتعاض شديد من المسئولين ، والدفاع مع علمه بما يلحقه شخصيا من امتعاض أولئك الوزراء ضحى فى سبيل تأدية الواجب للمتهمين ، وقد تكلل دفاعنا بالنجاح وأثبت الحكم الاستئنافى أن تصرفات النيابة فى القضايا المذكورة كانت بعيدة عن المصلحة ، حيث يستشف منها الرغبة فى التشهير لأغراض سياسية ، ومما ينبغى ذكره أن المرحوم سلامة بك ميخائيل أحد قضاة الجلسة الاستئنافية كان أول من جاهر برأى البراءة ، واستطاع أن يضم اليه المرحومين عبد الرحمن عزيز وحمدى بك وكيل محكمة مصر وقتئذ ، وأظن أنهم تحملوا نصيبا كبيرا من العنت فى مستقبلهم القضائى بالنسبة لصدور هذا الحكم ٠

***

احدى القضايا لتشويه سمعة الخديو :

رأيت أن أضم الى هذه الصفحات صورة الحكمين الابتدائى والاستئنافى باسم صاحب العظمة حسين كامل سلطان مصر ٠

محكمة السيدة الجزئية

بجلسة الجنح الابتدائية المنعقدة علنا تحت رئاسة حضرة محمود شكرى أفندى القاضى وبحضور حضرة محمود زكى الابراشى أفندى وكيل نيابة الاستئناف وحسين حسنى أفندى كاتب الجلسة ٠

اصدرت الحكم الآتى

فى قضية النيابة العمومية نمرة ٧٨ سايرة سنة ١٩١٥ ضد أحمد خيرى باشا من ٥٨ مدير الأوقاف الخصوصية سابقا ومقيم بالقاهرة بشارع محمد زغلول ٠

حيث أن النيابة العمومية أتهمت هذا المتهم بأنه ٠٠٠٠ أولا ٠٠٠٠ لأنه في المدة بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و ٤ يناير سنة ١٩١٣ بديوان الأوقاف الخصوصية المسلمة اليه بصفته مديرا لمصلحة الأوقاف الخصوصية أى وكيلا بأجرة من جهة الوقف فى تنفيذ شروط الواقفين وذلك أضرارا بجهة الوقف المستحقين ولأنه فى المكان والزمان سالفى الذكر بدد مبلغ ٧٤٨ جنيها و ٦٦٧ مليما سلم اليه من البنك الشرقى الألمانى من فوائد أموال الأوقاف الخصوصية التى كانت موضحة به ٠ وقد سلم اليه هذا المبلغ بصفته وكيلا بأجرة من جهة الوقف لاستعماله في تنفيذ شروط الواقفين فبدده أضرارا بالمستحقين ثانيا : لانه فى المدة السابقة وبدائرة الأمير سيف الدين بقسم السيدة زينب بمصر بدد مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٧٨ مليما سلم اليه من البنك الشرقى الألمانى من فوائد أموال الأمير سيف الدين التى كانت مودعة به وسلم اليه هذا المبلغ بصفته قيما على الأمير المذكور أى وكيلا بالأجرة عنه لاستعماله فى منعته فبدده اضرارا به ثالثا : لأنه فى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٢ أو بديوان الأوقاف الخصوصية استعملت لفوائده الشخصية مبلغ ٢٤ جنيها من أموال الأوقاف الخصوصية المسلمة اليه بصفته السابقة وذلك اضرارا بجهة الوقف والمستحقين بأن دفع المبلغ المذكور لمحام نظير صك خاص أداه له وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ـ وحيث أن المتهم أنكر التهم المسندة اليه وطلب حضرة المحامى عند الحكم ببراءته للأسباب التى أبداها ودونت بمحضر الجلسة حيث أنه يؤخذ من الارادة السنية الصادرة من سمو الخديو عباس باشا حلمى الثانى والمبلغة الى ديوان الأوقاف العمومية والى المتهم بتاريخ ٥ يناير سنة ١٩١٠ أن ينفى (قوله) والنظر فيما قبل التاريخ المتقدم ذكره كان قد ال النظر عليهما لسموه وأنه احال ادارتهما على مدير ديوان الأوقاف العمومية وأنه فى التاريخ سالف الذكر رأى سموه فصل ادارة هذين الوقفين عن ديوان الأوقاف العمومية وتشكيل مصلحة مخصوصة يكون مركزها بسراى عابدين لادارة شئونهما حسب ما تصدر به أوامر عموم وفقا لشروط الواقفين وأنه يخصص لها دفاتر وعمال خصوصيون تحت ادارة المتهم بوظيفة مدير الأوقاف الخديوية الخصوصية ٠

وحيث أنه يظهر من الكشوفات المرفقة بالدوسيه ، أنه قد أحيل على هذه المصلحة فى المدة التى تولى المتهم رئاستها خلاف الوقفين المتقدم ذكرهما ٠ أولا خمسة أوقاف كانت مشمولة بنظر سمو الخديو وكانوا سبعة أوقاف كانت مشمولة بنظر المتهم ٠ وكان تنظره عليها بناء على رأى سموه وقد تبينت أسماء هذه الأوقاف الاثنى عشر وتوزيع احالتهما على المصلحة المذكورة بالكشفين الخاصين بذلك ٠

وحيث أنه يظهر من التحقيقات والمستندات ومرافعات الخصوم أن المتهم أخذ فى ادارة الأوقاف سالفة الذكر الى أن حلت سنتا ١٩٠٦ و١٩٠٧ اذ حصل فتح حسابين بطريق العهدة باسم المتهم · سمي أولهما بباب العهد تحت التسوية وثانيهما بباب العهد تحت التحصيل ·

وصرف لنفسه بعد خروجه من الخدمة فى الباب الأول مبلغ ٢٢٣٦١ جنيها و ٣١٥ مليما وفى الباب الثانى مبلغ ٢٢٦٦٠ جنيها و ٢٥٠ مليما ثم حصل تسديد هاتين العهدتين فى الدفاتر بتسبويات وتسديدات على الكيفية المبينة بأقوال المتهم وشهادة ابراهيم أفندى يوسف وعبد الرحمن أفندى حافظ والتى ذكرت بوضوح تام فى التحقيقات ومرافعة النيابة · وحيث أنه يظهر من كشف المبالغ المنصرفة الى المتهم على حساب العهدة تحت التسوية أن معهما مبلغ ١٢٢٧٨ جنيها و ٤٠٠ مليما قد استعمل فى شراء الأطيان للملك وخص ما كان يخص ورثة المرحوم فاضل باشا فى الأطيان الملحقة بوقف المرحومة خديجة برنجى قادن ولم تكن موقوفة·وكان يديرها مديران الأوقاف العمومية مع الأطيان الموقوفة منذ ادارته لأطيان هذا الوقف وقد حكم لورثة المغفور له اسماعيل باشا بالنصف الثانى فى مواجهة ديوان الأوقاف العمومية ·

وحيث أن النيابة تأخذ على المتهم سوء ادارته لهذه الأوقاف وتعيب عليه تصرفه فى أموال لها بالكيفيـة التى ذكرت فى التحقيقات ومرافعتها ووجهت اليه فيما يختص بادارته المذكورة تهمتين هما ·

التهمة الأولى الخاصة بتبديد مبلغ ٥٢٥٨ جنيها و ١٧٨ مليما من أموال الأوقاف المذكورة وتبديد مبلغ ٧٤٨ جنيها و٦٦٨ مليما من فوائد أموال الأوقاف التى كانت مودعة بالبنك الشرقى الألمانى ·

والتهمة الثانية الخاصة باستعمال مبلغ ٢٩ جنيها من أموال مودعه بالبنك الشرقى الألمانى ·

والتهمة الثانية الخاصة باستعمال مبلغ ٢٤ جنيها من أموال الأوقاف الخصوصية بأن دفعه لمحام نظير عمل خاص له وقالت أنها قصرت التهمة على هذه المبالغ فقط لسقوط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة للنيابة ·

وحيث أن المتهم قد دفـع هاتين التهمتين فى التحقيقات ومرافعـة المحامى عنهما يتلخص فى أن المبالغ التى صرفت اليه من الأوقاف الخصوصية وقيدت له عهدة تحت التحصيل طلبها منه سمو الخديو الناظـر الشرعى الأصلى على هذه الأوقاف فاعطاه اليه وأن من تصرف فيها هو سموه وأن مبلغ الفوائد التى استلمها من البنك الألمانى الشرقى وضعت لسموه ولحسابه فى تبديد العهدة وقد أبرأ سموه ذمته بأمره بعد التسوية الأخيرة الحاصلة

وقبلت استعفائه وبقبـوله استقالته أعطى له باقى مرتبـه حتى تاريخ الاستقالة ومكافأة قدرها ١٦٢٥ جنيها عن مدة خدمته باعتبار ماهية شهر عن كل سنة من سنى الخدمة وأن اسمه كان مستعارا فى السبعة الأوقاف التى تعين عليها ناظرا باشارة سمو الخديو وأنه لم يدخل فى تسديد مبالغ العهدة تحت التحصيل شىء من مال هذه الأوقاف السبعة وأن شراء الأطيان للملك باسمه كان بأمر سمو الخديو وبيع معظمها كان بأمره أيضا وأنـه له فى ذمته أى فى ذمة المتهم شىء من ثمنهـــا أو من ريعها وأن اسمه كان مستعارا فى شرائها وبيعها وليس له فيها شىء مطلقا ٠ وان باقى المبالغ الواردة بالعهدة تحت التسوية عرفت فى الشئون المذكورة فى كشوفات التسوية الخاصة بها ٠

وحيث أنه لاخـلاف بين النيابـة والمتهم فيما يختص بالوقت الذى عينته النيابة بدأ لارتكاب الجريمتين المبينتين بوصف التهمتين سالفتى الـذكر ٠

وحيث أنه بمراجعة كشف ببيان المبالغ المنصرفة الى المتهم على حساب العهدة تحت التحصيل والمسدد منها يرى أن مجموع ما حصل سداد من ١٦ مارس سنة ١٩١٦ لغاية ٥ يناير سنة ١٩١٣ وهو مبلغ ٨٥٠٠ جنيها وذلك عدا مبلغ ٦٠ جنيها و ٢٥٠ مليما ثمن البذرة ٠

وحيث أن النيابة أرادت بمرافعتها أن سداد المبلغ المذكور فى الدفاتر حصـل بعضه بطريق التسديد الحقيقى والبعض الآخر تسـدد تسديدا وهميا ٠ وأن ما تسدد منه تسديدا حقيقيا هو مبلغ ٦٠٠ جنيها من معلوم النظارة السنية ـ المقررة لسمو الخديو ومبلغ ٣٤١ جنيها و ٢٥٩ مليما من ريع الأطيان للملك ومبلغ ١٥٥١ جنيها و٥٨٧ مليما من فوائد الأمير سيف الدين (وهو موضوع التهمة الثانية) وأن ما تسدد تسديدا وهميا هو مبلغ ٥٢٥٨ جنيها و٧٨ مليما وموضوع الشطر الأول من التهمة الأولى وقد بينت النيابة فى مرافعتها أن مفردات هذا المبلغ ترجع الى مبلغ ١٤ جنيها و ٢٤٨ مليما من وقف هانم أم خليل ومبلغ ٨٦ جنيها و ٥٤٠ مليما و ٢٥ جنيها و ٧٤٠ مليما و ١٣١ و ١٥٠ مليما من وقف قولة وذكر فى الدفاتر أنها صرفت احسانا على الفقراء (وتواريخ صرف جميع هذه المبالغ مبينة بثانى الكشفين الخاصين ببيـان التسوية الرقيم ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ ومبلغ ٢٨٥٠ جنيها قيمة ما ذكر أنه حصل صرفه على مستأجرى قولة داخل وخارج القطر بكشف تسوية مؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ ٠

وحيث أن الخلاف قائم بين النيابة والمتهم فى قيمة سداد مبلغ ٢٥٨ جنيها و ٤٧٨ مليما المذكور بالكيفية التى بينت قبل ٠ فتقول النيابة أن السداد بهذه الكيفية لا يعتبر مبرئا لذمة المتهم لأنه سداد وهمى ولأن

التسويات التى حصلت ودخلت فيها مفردات المبلغ المذكور انما هى من عمل المتهم لانه سداد وهمى • ولان التسويات التى حصلت ودخلت فيها مفردات المبلغ المذكور انما هى من عمل المتهم وهو لا يملك أن يبرىء ذمته بعمل يعمله على غير الحقيقة ولان الظـروف التى حصلت فيها التسويـة الأخيرة عند استقالة المتهم كان يريد التخلص منه بأى كيفية كانت • وقد كان المتهم ممتنعا عن تقديم الاستقالة الا اذا سويت عهدته وتسددت • وان ما يبرىء ذمة المتهم من مبالغ العهدة هى المحاسبة الدقيقة • التى كان يجب عملها عنـد استقالته وبعـدها • وهى لم تعمل وأن ذمته ما زالت مشغولة بالمبلغ المتقدم ذكره وبعضه (لأنها تعتقد أن جزءا عظيما من المبالغ المقيدة على المتهم فى العهدة تحت التحصيل قد وصل سمو الخديو أو أنه مسئول عنه أمام جهة الوقف والتى تعتبر قانونا بمثابة الموكل • وأن المتهم لم يكن الا نائب الوكيـل • ومن المقرر قانونا أن نائب الوكيـل مسئول مباشرة أمام الموكل • ويقول المتهم أنه مسئول فقط أمام سمو الخديو الذى عينه • وان وقت تركه للخدمة كانت ذمته بريئة من أموال الوقف ومن المبالغ التى كانت مقيـدة باسمه فى العهدة والتى استلمها جميعها سمو الخديو الذى هو الناظر الشرعى ويستدل على ذلك بأنه لما أن غضب عليه سمو الخديو وكلفه بتقديم استقالته أمر سموه بتسوية عهدته وتسديدها ، وبأن سموه قبل الاستقالة وأمر له بصرف باقى مرتبه وباعطائه مكافأة عن المدة التى قضاها فى خدمة سموه ــ وان كان ذلك يؤخذ منحا من سموه أعطاه مخالصة عن مدة وكالته •

وحيث أنه لا نزاع فى أن ناظر الوقف يعتبر وكيلا قضائيا عن جهة الوقف كما صدرت بذلك بعض الأحكام ، وعن المستحقين كما صدرت بذلك أحكام أخرى • وأن المتهم الذى عينه سمو الخديو (وهو الناظر الشرعى على معظم الأوقاف التى يديرها ديوان الأوقاف الخصوصية يعتبر نائبا (راجع فى ذلك البند نمرة ١٠٧ و ١٠١ و ١١٠ و ١٢٣ من كتاب قضاة المحاكم فى مسائل الأوقاف وحكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ١٠ فبـراير سـنة ١٩١١ صـحيفة نمرة ١٢١ من السنة الخامسة عشرة من الجريدة الرسمية المادة ٤٧٤ من كتاب قانون العدل والانصاف) •

وحيث أنه من المتفق عليه أن العلاقة بين الوكيل ونائبه هى كعلاقة موكل مع وكيله (راجع نبذة نمرة ٩٩٠ صحيفة نمرة ١١٣٠ جزء ٣٧ من البند (ب) •

وحيث أنه من المقرر قانونا أن نائب الوكيل سواء عينه الموكل فى التوكيل الذى صدر منه الى الوكيل أو عينه هذا الوكيل بدون أخذ رأى الموكل ورضـائه يكون مسئولا مبـاشرة أمام الموكل ولكن من البديهى

والعقول الا تحق عليه هذه المسئولية الا ان كانت ذمته مشغولة بشىء من أموال الموكل اذ أنه أتى عملا ضارا بالموكل ويجب عليه تعويضه عنه . فاذا قدم نائب الوكيل حسابا عن وكالته الى الوكيل الذى عينه زالت مسئوليته قبل الموكل الأصلى . وليس لهذا الأخير أن يطالبه بشىء . وقد قضت بذلك المحاكم الفرنسية (راجع ما جاء بالنبذة نمرة ١٠٠٢ صحيفة نمرة ١١٢١ من الجزء ٣٧ من البند كله) .

وحيث أنه لذلك يجب الفصل فيما اذا كانت تسوية عهدة المتهم حين استقالته وتسديد مبالغها بالكيفية الثانية بالأوراق والتى شرحتها النيابة بمرافعتها ويوافقها عليها المتهم تعتبر مبرئة لذمة المتهم من المبالغ التى كانت مقيدة عليه بباب العهدة أولا .

وحيث أن هـذا الاستنتاج غـير صحيح ، لأنه وان ثبت من الورقتين المحررتين بخط ابراهيم أفندى يوسف وقدمها المتهم فى التحقيق أن هذا الأخير كان يفكر فى تسوية العهدة وتسديد مبالغها على النحو الذى عملت به وقدما استقالته ألا أنه أزاء ما هو ثابت من التحقيقات بشهادة عطوفة سعيد باشا من أن سمو الخديو قال له . ـ انه سيأمر بتسوية عهدة المتهم وشهادة ابراهيم أفندى يوسف من أن يوسف باشا صديق رئيس الديوان الخديوى أخبره بأن سمو الخديو أصدر أمرا بتسوية حساب المتهم وأن أحمد بك صادق وكيل ديوان الأوقاف الخصوصية كلفه بتسوية عهدة المتهم فعمل التسوية بفكرته ، واتبع فيهـا نفس الطريقة التى كانت متبعة فى الديوان وعرضها على أحمد بك صادق ثم على المتهم بمنزله فوافقا عليها ـ ترى المحكمة أن هذا الأخير لم يتدخل فى عملها ، لان الأمر بالتسوية هو سمو الخديو وقد باشرها بالنمط الذى تمت عليـه هما أحمد بك صادق وابراهيم أفندى يوسف فى غيبة المتهم الذى كان منقطعا عن الديوان ، وأنه بالطبع ما كان يسع المتهم الا أن يوافق عليها لأنها « تبرىء ذمته من مبالغ يقرر أنها لم تكن بذمته ، وأنها قد وصلت سمو الخديو الناظر الشرعى ، ولأنه لا يمكن اجراء التسديد أو التسوية الا بعمل يوقع المتهم على أوراقه لأنه رئيس المصلحة ، ولان العادة والآداب جرت على أن سمو الخديو فيما يختص والمصالح التى تحت ادارته ، كان يصدر الأوامر شفهيا فينفذها رجال حاشيته . وأنه لا يعطى الأوامر بالكتابة ولا ايصالات ما . وقد شهد أحمد زكى باشا بذلك فى التحقيقات .

وحيث أنه يفهم أيضا من مرافعة النيابـة أنها تعيب على التسويـة والتسديد المذكورين انهما مشوبان بشىء من الاكراه لان المتهم كان يهدد سمو الخديو بأن يفشى أسرارا يتألم سموه من افشاءها »

وحيث أنه يظهر جليا من شهادة عطوفة سعيد باشا ما كان يكترث بتهديد المتهم على فرض حصوله بدليل ما جاء بشهادة عطوفته ونصه يمكنك أن تقول لا يا باشا انى سائر لعمل التسوية ، ولكن اذا كان عنده كلام خذه معك للورد كتشنر ليقول له كل ما عنده ولذا يكون هذا الاستنتاج غير صحيح أيضا ، وأن تسوية عهدة المتهم وتسديدها أمر بها من سموه ، ولم يكن هناك من مؤثر قانونى أو أدبى أكرهه على اصـــدار أمره بعمل التسوية ·

وحيث أن المتهم يقرر أن المبالغ التى كانت مقيدة عليه بالعهدة تحت التحصيل لم يصله منها شىء وانما جميعها وصلت سمو الخديو ، وأنه ما كان هو أو غيره يتوقع مطلقا وقت استقالته أنه سيحصـــل الانقلاب السياسى الأخير ، وتفحص أعمال ديوان الاوقاف الخصوصية وأنه سيسأل يوما عن المبالغ التى صرفها حتى كان يحتاط لنفسه ليحصل على دليل كتابى قوى يفيد أن ذمته بريئة من هذه العهدة ·

وحيث أن النيابة لا تخالف المتهم كثيرا فى هذه النقطة فقد قررت فى مرافعتها أنه لا يسعها الا التسليم بأنه جزاء عظيما · من هذه المبالغ قد وصل لسمو الخديو وأنها ستدفع وأنه لا يعقل ألا يكون المتهم فى وسط الفوضى التى كانت سائدة فى أعمال ديوان الأوقاف الخصوصية قد انتفع ببعض هذه المبالغ ولم يمكنها أن تعين مقدار ما وصل من المبالغ المذكورة الى سمو الخديو ومقدار ما انتفع به المتهم ·

وحيث أنه يجب التسليم بما يقرره المتهم من أنه ما كان هو أو غيره يتوقع وقت أن قدم استقالته فى يناير سنة ١٩١٣ وقبلها سمو الخديو بأنه سيحصل الانقلاب السياسى الأخير وأنه سيسأل عن المبالغ التى صرفها حتى كان يحتاط لنفسه ويحصل عند استقالته على دليـــل قوى يثبت تماما براء ذمته من مبالغ العهدة المذكورة ·

وحيث أنه مع ذلك فانه يوجد فى التحقيقات أدلة وقرائن قوية تثبت أن دفاع المتهم فى هذه النقطة صحيح وأن المبالغ التى كانت مقيدة عهدة باسمه تحت التحصيل ما عدا الثلاثة المبالغ التى صرفت الى أحمد بك مصطفى وأحمد أفندى مكى لفكرة استعمالها فى أمور خاصة بالمتهم · وثمن البذرة الخاصة بزراعته وقدرها المتهم جميعها بعـد صرفها بقليل وصلت سمو الخديو وهى :

أولا : أثبت من أن مبلغ ٣٥٠ جنيهـا صرفت ١٩ سبتمبر سـنة ١٩٠٨ وقيد عهدة على المتهم تحت التحصيل قد أرسل من البنك الألمانى الشرقى باسكندرية الى مدينة أثينا باسم الدكتور كادتسكى الطبيب الخاص بسمو الخديو ·

ثانيا : ما جاء بشهادة ابراهيم أفندى يوسف وهو رئيس الحسابات وممن لهم العلم بأسرار المصلحة نظرا لوضعه فى أكثر من موضع من أنه وان كان مبلغ العهدة مقيدا باسم المتهم الا أنه سمع بأن المبلغ كان لسمو الخديو وأنه كان فى وسعه أو فى وسع المتهم أن يحصل صرف مبلغ من الخزينة ورده اليها بالكيفية التى ظهرت فى التحقيقات بغير أمر سموه ومن يوسف باشا صديق أخبره بأن سمو الخديو أصدر أمرا بتسوية حساب المتهم ومن أحمد صادق بك كلفه بتسوية حساب المتهم ٠

ثالثا : ما ثبت من شهادة عطوفة سعيد باشا من أن سمو الخديو أخبره بأنه أخذ حقيقة بعض أموال من الأوقاف وأنه سيأمر بتسوية عهدة المتهم ومن أن أحمد بك صادق قال له بعد يومين أو ثلاثة من مقابلته لسمو الخديو ٠ وقد كان المتهم يقول ألا يوجد من يسوى العهدة مع أننا سويناها فى ظرف يومين أو ثلاثة٠

رابعا : ما ثبت من أن يوسف باشا رئيس الديوان الخديوى طلب الى المتهم أن ينتظره بمنزله مساء يوم ٢ سنة ١٩١٣ ليبلغه أوامر من سموه (وهو بالطبع بخصوص الاستقالة والعهدة) وما ثبت من أن سمو الخديو قبل بعد ذلك استقالة المتهم ، وقد أبلغه رئيس الديوان الخديوى هذا القبول بخطاب مؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩١٣ ، وما ثبت من أن سمو الخديو أمر بأن يصرف الى المتهم ما يستحقه من الراتب فى شهر يناير سنة ١٩١٣ بامضاء شفيق باشا ومبلغ ١٦٢٥ جنيها بصفة مكافأة عن خدمته (راجع فى ذلك المذكرة التى رفعت لسموه ومؤشر عليها بنطقه بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩١٣ بامضاء شفيق باشا الذى خلف المتهم فى وظيفته) ٠

خامسا : ما أثبتته التحقيقات من أنه كان يدخل فى سداد المبالغ المقيدة باسم المتهم عهدة تحت التحصيل كثير من مبالغ النظارة الحسبية ومصاريف الادارة العمومية التى هى بلا جدال من حقوق سمو الخديو ومن ريع أطيان الملك التى أمر سمو الخديو بشرائها (كما سيأتى الكلام) ومن فوائد أموال الأوقاف الخصوصية التى كان يدفعها البنك الألمانى الشرقى وجعل الاتفاق عليها بمعرفة سموه بدليل طلب المسيو فردينان دى مرتينو الرقيم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ومن فوائد أموال الأمير سيف الدين التى يؤخذ من شهادة حسن باشا سعيد فى القضية المتهم فيها حسين باشا محرم ومن معه أنه حصل الاتفاق عليها من سمو الخديو ومن المدير العام للبنك ببرلين ٠ فان كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن سمو الخديو كان يعلم ويعتقد أن المبالغ المقيدة عهدة باسم المتهم لم تكن بذمة المتهم وأنه برىء منها ، وانها وصلت سموه ـ والا لو كان الأمر بخلاف ذلك لناقش سموه المتهم الحساب خصوصا

وانه قد خرج من ادارة الأوقاف الخصوصية مغضوبا عليه من سموه . وأما أمر سموه باعطائه مكافأة قدرها ١٦٢٥ جنيها الأمر الذى نقض قوانين الاستخدام والمعاشات فى القرط المصرى والعادة والذوق بحصوله فقط حين خلو طرف المستخدم من العهدة ومن كل ما يشغل ذمته من الأموال التى كان يديرها بسبب وظيفته . وحيث أنه اذا أضيف الى ما تقدم ذكره ما جاء بشهادة كل من أحمد زكى باشا ومحمود بك محمد واسماعيل أفندى حسن وما هو مشهود من سمو الخديو من اليقظة والحرص الشديدين ومن أنه كان يقف دائما على ما يجرى فى المصلحة الخاصة التى كان يباشر ادارتها سواء فى ذلك أكبر الأمور أو أصغرها وما حصل من الأخذ والرد فى أمر استقالة المتهم وتشبثه بعدم تقديمها الا اذا سويت عهدته وسددت الأمر الذى من شأنه أن يلفت نظر سمو الخديو ويجعله أن يقف على مكنونات هذه العهدة وما احتوت عليه فى حالة الفرض بعدم علم سموه بمشتملاتها من قبل الاستقالة — يظهر بأجلى بيان بأن المتهم صادق فيما يقرره من أن اسمه فى العهدة المقيدة عليه تحت التحصيل كان مستعارا وان من استلم المبالغ المقيدة بها هو سمو الخديو الناظر الشرعى على الأوقاف التى أخذ من أموالها مبلغ ٥٢٥٨ جنيها و٤٧٨ مليما موضوع الشق الأول من الشقة الأولى . وحيث أنه من المقرر أيضا فى رأى شارع القانون الفرنسى وأحكام المحاكم الفرنسية ان لا محل لتكليف الوكيل بتقديم الحساب اذا سلم هذا الوكيل ما بيده من المستندات الى وكيل آخر هو فى احتياج اليها لتنفيذ عقد توكيله واذا أعطى الموكل مخالصة الى الوكيل بدون أن يقدم هذا الأخير اليه حسابا لانه بذلك يكون قد وافق على ادارته وراجع النبذتين نمرة ٨٤٩ و٨٥٠ صحيفة ١١١٣ جزء ٣٧ من البند (ت) .

وحيث أنه لما تقدم ترى المحكمة ان التسوية الأخيرة التى تسددت بها عهدة المتهم تحت التحصيل مبرئة لذمته وتعتبر مخالصة من سمو الخديو عن مدة ادارته للأوقاف الخصوصية ولو انه لم يحصل فحص الدفاتر ومناقشة المتهم على ما جاء فيها وقت استقالته . وحيث أنه زيادة على ما تقدم ، فقد ذكرت النيابة فى مرافعتها أنها لم ترفع الدعوى ا لابخصوص المبالغ التى لم تسقط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة اليها . وانها تعتقد أن جزءا من المبالغ التى كانت مقيدة بعهدة المتهم انتفع بها المتهم ، ولكنها لم يمكنها أن تبين قيمة هذا الجزء ولا وقت وقوع تبديده . وحيث أن المحامى عن المتهم دفع فى هذه النقطة بأنه من الجائز كثيرا ازاء ذلك أن يكون المبلغ الذى تقول النيابة أن المتهم قد انتفع به هو من ضمن المبالغ التى سقط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة اليها بمضى المدة .

وحيث أن المحكمة ترى أن هذا الدفع وجيه وتأخذ به لأن النيابة لم يمكنها أن تبين حتى ولا على وجه التقريب مقدار المبلغ الذى تقول بأن المتهم

قد انتفع به شخصيا من المبالغ المدعى بتسديدها ولا وقت تبديده بالضبط ويحتمل كثيرا على فرض أنه دخل فى ذمة المتهم مبلغ من المبالـغ المقول بتسـديدها أن يكون هذا المبلغ من المبـالغ التى سقط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة اليها · ولم ترفع الدعوى بشأنها ·

وحيث أنه قد ثبت من التحقيقات أن المتهم كان قد صرف لنفسه وفى شئونه الخاصة من أموال الأوقاف مبلغ ١٣٠٠ جنيها فى ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ و ٢٠٠ جنيه فى ٢٥ أكتوبر و٤٠٠جنيه فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١ و٩٠ جنيها و٣٥٠ مليما فى ٢٣ مارس الا هذه المبالغ كلهـا تسددت من مال المتهم فى ٢٣ مارس و ٢٥ ابريل سنة ١٩١١ بالنسبة للمبلغ الأول وفى ٢ نوفمبر سنة ١٩١١ بالنسبة للمبلغ الثانى وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١١ بالنسبة للمبلغ الثـالث وفى ٤ مايو سنة ١٩١١ بالنسبة للمبلغ الأخـير ·

وحيث أن النيابة قررت بمرافعتها أنها مع التسليم بصحة ما يدفـع به المتهم من ان مبالغ العهدة تحت التحصيل وصلت سمو الخديـو فانها مازالت تعتبر سدادا لمبلغ٥٢٥٨ جنيها و٤٧٨ مليما لان انتفاع المتهم بالتبديد من الأموال المبددة ليس بشرط لتوفر أركان جريمة التبديد ، وأن الجريمة تكون متوفرة الأركان سواء انتفع بها المتهم أو انتفع بها غيره ، وانه ما كان يحق للمتهم أن يعطى سمو الخـديو المبالغ المقيدة عليه بالعهـدة تحت التحصيل فاذا ما أعطاه لسموه اعتبر مبددا ·

وحيث أنه من المسلم به والمجمع عليه من شراح القانون أنه حقيقة لا يجب لتوفر أركان جريمة التبديد ان يكون المتهم به انتفع من الشىء المبدد (راجع النبذة نمرة ١٢ ونمرة ١٣ صحيفة ١٥ ونمرة ١٦٠ صحيفة نمرة ٣٢ من الجزء الثانى من شرح العلامة جرسون) وانما ما يجب بحثه فى هذه الدعوى هو هل كان بحق المتهم أن يعطى سمو الخديو المبالغ التى كان يطلبها وكانت تقيد باسم المتهم عهدة تحت التحصيل ، وهل ان اعطاءه هذه المبالغ لسموه يعتبر تبديدا أولا ·

وحيث أنه مسلم من النيابة والمتهم بأن سمو الخديو كان شخصيا النـــاظر الشرعى على معظم الأوقـاف التى كان يديرها ديوان الأوقـاف الخصوصية ، وان المتهم كان وكيل سموه فى ادارتها ·

وحيث أن ما تجب معرفته هو أنه اذا وكل ناظر الوقف آخر (وهذا جائز شرعا بمقتضى المادة ١٦٣ من كتاب قانون العدل والانصاف) وعهد

اليه بادارة أعيان الوقف وتحصيل غلتها فقبض وكيل الناظر الغلة ، ولم يصرف منها شيئا للجهات التى اشترط الواقف الصرف عليها ، بل أنه سلمها كلها للناظر أو أنه صرف بعضها فى بعض أمور اشترط الواقف الصرف عليها وسلم الباقى للناظر ، وحصل أن هذا الأخير أخذ لنفسه كل ما وصل اليه من يد وكيله ولم يصرف منه شيئا فيما اشترطه الواقف ، فهل يكون وكيل الناظر مبددا لغلة الوقف بتسليمها للناظر الشرعى ، وأخذ هذا الأخير لها وصرفها فى شئونه وعدم صرفها فيما اشترطه الواقف، وهل لهذا الوكيل أن يمتنع عن اعطاء كل أو بعض الغلة كلها أو بعضها للناظر اذا طلبه منه ، وحيث أن المحكمة ترى قانونا وشرطا وعدلا أن وكيل الناظر ملزم بتسليم الغلة كلها أو بعضها الى الناظر خصوصا لو طلبها منه ، لأنه هو الذى وكله ، وأن ذمة الوكيل تبرأ من غلة الوقف بتسليمها الى الناظر الذى وكله ، وان المسئول عنها هو الناظر الذى استلمها وأخذها لنفسه أو صرفها فى غير الجهات التى عينها الواقف ، ولذلك يكون المتهم لم يخالف القانون أو العدل أو الشريعة الاسلامية فى تسليمه الأموال التى طلبها منه موكله سمو الخديو لنفسه ، ولا شأن له فى أن سموه أخذها لنفسه أو صرفها فى غير الجهات التى عينها الواقفون . فسموه هو المسئول عنها أمام مستحقيها أيا كان نوعهم . وتكون ذمة المتهم قد برئت من هذه الأموال بتسليمها لسموه .

وحيث أن النيابة قررت فى مرافعتها وفى التحقيقات أن الأموال التى أخذها المتهم وتقيدت عهدة عليه بباب تحت التحصيل أو بباب تحت التسوية ، انما أخذت من أموال جميع الأوقاف سواء التى تحت نظر سمو الخديو شخصيا أو التى تنظر عليها المتهم باشارة سموه ، وانه لا يمكن التسليم مع المتهم بأنه لم يحصل أخذ شيئا من أموال الأوقاف المعين عليها هو ناظرا .

وحيث أنه يرى من التحقيقات ومن شهادة ابراهيم أفندى يوسف بالجلسة أنه وان كانت الخزينة التى تودع بها جميع أموال الأوقاف التى تحت ادارة الديوان هى واحدة وان الأموال مختلطة ببعضها الا أن أذونات الصرف أو الخصم هى التى تعين الوقف الذى يطلب احتساب المبالغ المنصرفة عليه ، فلا عبرة حينئذ باختلاط أموال هاته الأوقاف ببعضها ، ولانه لا يمكن عمليا التسليم برأى النيابة وحفظ مال كل وقف بعينه وعلى حدته؛ لتخصيص هاته الأوقاف ولأن النقود لا تميز بينها ، وقد جرى العمل فى كل المصالح المماثلة على وضع جميع الأموال مع بعضها وانشاء حساب خاص لكل وقف يبين فيه ايراداته ومصروفاته والباقى من الايرادات بالخزينة وفى اعتبار النيابة وقت حصول التسديد الوهمى مبدأ لزمن ارتكاب الجريمة دليل على صحة ذلك .

وحيث أنه لم يقيد على الأوقاف التى تحت نظر المتهم شخصيا شىء ما من المبالـغ التى استعملت فى سداد العهـدة تحت التحصيل الا معلن النظار الحسبية على وقف جميلة هانم الذى هو من حق الناظر الحسبى ، وهو سمو الخديو • فيمكن الجزم بأنه لم يحصل أخـذ شىء من أموالـه لسداده فى العهدة سالفة الذكر •

وحيث أنه فوق ذلك فـان اسم المتهـم كان مستعارا فيما يختص الأوقاف التى تنظر عليها باشارة سمو الخديو بدليل انه عزل عن النظر عليها عند استقالته وقد تولى النظر عليها خلفه •

وحيث أنه لجميع ما تقدم ترى المحكمة أنه لا يمكن اعتبار المتهم مبددا لمبلغ ٥٢٥٨ جنيه و٤٧٨ مليما موضوع الشق الأول من التهمة الأولى • وحيث أن الشق الثانى من التهمة الأولى موضوعه تبديد مبلغ ٧٤٨ جنيها و ٦٦٧ مليما سلم الى المتهـم من البنك الألمانى الشرقى من فوائـد أموال الأوقاف الخصوصية التى كانت مودعة به وكان تسليم المبلغ المذكور اليه بصفته وكيلا بالأجرة •

وحيث أن المتهم قد دفع التهمة عن نفسه فى هذا السداد بأن سلم بعض هذه الفوائد الى سمو الخديو الذى كان يطلبه منه ، وان البعض الآخر دخل فى سداد بعض المبالغ التى أخذها سموه • وكانت مقيدة باسم المتهم عهدة تحت التحصيل • وقد دفعها المحامى عنه بأن هذه الفوائد لا تعتبر من حق الأوقاف الخصوصية لتحريمها شرعا على جهة الوقف وانها من حـق الناظر الشرعى الذى اتفق على ترتيبها ، وارتكن فى ذلك على صورة الفتوى المقـدمة منه •

وحيث أنه ظاهر من ثانى الكشفين الخاصين بالمبالغ المنصرفة للمتهم أن مبلغ ٧٤٨ جنيه و٦٦٧ مليما سالف الذكر يتكون من ثلاثة مبالغ أولها صرف الى المتهم بتاريخ ١٦ مارس ١٩١٣ وقدره ٤٨٩ جنيها و ٤٨١ مليما وثانيها صرف اليه بتاريخ ٤ يناير سنة١٩١٣ وقدره ١٠٩جنيه و٢٨٦ مليما وقد دخلت جميع هذه المبالغ فى التسديدات والتسويات التى حصلت فى التواريخ سالفة الذكر وخصمت مما كان باسم المتهم عهدة تحت التحصيل أى ان المتهم لم يأخذ منها شيئا •

وحيث أنه بالرجوع الى مسألة الفوائد وترتيبها يرى أنه ورد للمتهم خطاب من المسيو فردينان دى مرتينو المحامى المستشارللخاصة الخديوية مؤرخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ يخبره فيه بأن سمو الخديو يرغب فى ايداع أموال الأوقاف الخصوصية الزائدة عن اللزوم بالبنك الألمانى الشرقى ، وأنه يمكن سحبها منه ثانية بالتتابع حسب احتياجات المصلحة • وان البنك يقيد

فى الحساب فائدة ايداع يصير احتسابها حسب الزمن الذى تمكث فيه الأموال بالبنك بالطريقة المبينة بالخطاب المذكور ٠

وحيث أنه لذلك يمكن القول بصفة قاطعة بأن مسألة ترتيب الفوائد لم تكن من أفكار المتهم ولا من صاحبها انها حصلت واتفق عليها بأمر سمو الخديو ومن معه من رجال الخاصة وان لا دخل مطلقا للمتهم فى ترتيبها أو الاتفاق عليها ٠

وحيث أن عدم قيد هذه الفوائد بدفاتر حسابات ديوان الأوقاف يرجع بالطبع الى أمر سموه الذى كان يعلم بها تمام العلم لانه الأمر بنقل الأموال من البنك الا على الذى ما كان يدفع فائدة بايداعها بالبنك الألمانى الشرقى الذى قبل أن يعطى فائدة نظير الايداع ٠

وحيث أنه أمام هذه الحقيقة الناصعة ترى المحكمة أن دفاع المتهم فى هذا الصدد صحيح أيضا يؤيد ذلك ـ أولا ـ ان فوائد أموال الأوقاف التى دفعت من البنك الألمانى الشرقى ثم من بنك ربما بعد استقالة المتهم وفى مدة ادارة شفيق باشا الذى خلف المتهم ما كانت تقيد مطلقا بدفاتر الديوان بل كان يحصل التصرف فيها بمثل ما حصل التصرف فيها فى وقت ادارة المتهم ٠ وان هذه الفوائد لم تقيد فى الدفاتر ويحصل اضافتها الى ايرادات الأوقاف الخصوصية الا بعد الانقلاب السياسى الأخير ـ وثانيا ـ ما جاء فى التحقيقات الخاصة بالمبالغ التى صرفت لأحمد بك صادق بصفته وكيلا لديوان الأوقاف الخصوصية كانت تصرف بأمر سمو الخديو فى الوجوه التى يأمر بصرفها فيها ٠

وحيث أنه لذلك ولما سبق بيانه باسهاب من أن المتهم غير مسئول عن المبالغ التى وصلت سمو الخديو من أموال الأوقاف الخصوصية تكون تهمته تبديد مبلغ ٧٤٨ جنيها و ٦٦٧ مليما الذى هو موضوع الشق الثانى من التهمـة الأولى ساقطـة أيضا ، ولا داعى للخوض فيما اذا كانت هذه الفوائد هى من حق الأوقاف الخصوصية وتعتبر من ملحقات ريعها أو من حق سمو الخديو بصفته ناظرا عليها لتحريمها شرط على جهة الوقف لانه على فرض التسليم مع النيابة على أنها من حقوق الأوقاف الخصوصية فقد ثبت انها وصلت سمو الخديو وهو المسئول عنها ولا مسئولية على المتهم بخصوصها ٠ وحيث انه فيما يختص بالتهمه الثالثه وهى تهمة الاستعمال ، فقد قررت النيابة أنه ماكان يحق للمتهم أن يشترى الأطيان المعروفة بالأطيان الملك بمال الأوقاف وأن يحصل التصرف فيها وفى ريعها بالكيفية التى وردت فى المرافعة والتحقيقات ، وانها لم ترفـع الدعوى الا بخصوص مبلغ ٢٤ جنيها الذى دفع فى ٢٢ مايو ١٩١٢ لعزيز أفندى منسى أتعابا عن تحرير

بعض عقود شراء هذه الأطيان وان باقي مبلغ ١٢٢٧٨ جنيها و٤٥٥ مليما قد سقط الحق فى اقامة الدعوى بالنسبة اليه ٠

وحيث أن جريمة الاستعمال معاقب عليها بلا شك بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ٠

وحيث أن المتهم دافع عن نفسه في هذا الصدد بأن سمو الخديو هو الآمر بشراء الأطيان المذكورة وبيعها وان اسمه كان مستعارا فى هذه الصفقات ، وأنه شخصيا لم يستفد شيئا من الأموال التي اشتريت بها هذه الأطيان ولم يستعمل منها شيئا فى منفعته الخصوصية ٠ وأنه لم ينتفع بشيء من ريعها ٠

وحيث أنه من مراجعة التحقيقات والادوار العديدة المشهورة التى مرت بها مسألة الأطيان والصفقات المتعددة التى حصلت سواء فى شرائها أو فى بيعها وكيفية التصرف فيها ، يرى بأجلى وضوح أن سمو الخديو هو صاحب الفكرة فيها بل هو الآمر بشرائها أولا وبيعها ثانيا بالكيفية التى أظهرتها التحقيقات ٠ وأن اسم المتهم بخصوصه كان مستعارا ويدل على ذلك دلالة قاطعة أولا ان جزء من هذه الأطيان بقى بعد استقالة المتهم فى حوزة الديوان يديره ويستولى على ريعه وله حساب خاص في دفاتره ، وقد كتب الديوان فى شهر فبراير سنة ١٩١٤ أى فى عهد شفيق باشا الذى خلف المتهم الى المديريات يطلب نقل تكليف هذا الجزء حتى يتيسر بيعه الى وقف الست بنبا قادن ووقف جميلة هانم والدتها ، وثانيا ان ثمن هذا الجزء ما زال مرصودا فى الدفاتر ويرحل من سنة الى أخرى ٠

وحيث أن النيابة لم تثبت لغاية الآن دليل قاطع أن المتهم استفاد شخصيا بشيء من المبالغ التى استعملت فى شراء الأطيان الملك ، وان جزءا منها دخل فى ذمته وما أوردته دليلا لها فى هذا الموضوع وهو مسألة شراء الجزء الذى ابتاعه على باشا فهمى والسيد حسين صابر من بعض ورثة فاضل باشا وما انتهت اليه من حصول التحكيم — ودفع مبلغ زيادة عن الثمن الذى كان حصل الاتفاق عليه بين المتهم وبين على باشا فهمى ليس بكاف للجزم ، لان المتهم استفاد شيئا من زيادة الثمن المذكور للأسباب التى أبديت على لسان الدفاع فى هذا الصدد ٠

وحيث أن شراء الأطيان الملك المذكورة بأموال من أموال الأوقاف الخصوصية وبيعها بالكيفية الثابتة بالتحقيقات تصرف معيب بالمرة ولانه عبارة عن الاتجار والمضاربة بمال الأوقاف ، الأمر الذى تحرمه الشريعة الغراء ٠ وان المسئول عن نتائجه انما هو سمو الآمر ٠ وليس المتهم الذى لم يكن الا منفذا لأوامر موكله ٠ وما دام أنه لم يثبت أن المتهم قد استفاد

شخصيا من إستعمال أموال الأوقاف فى شراء تلك الأطيان فلا مسئولية عليه مطلقـا ٠

وحيث أنه قد ثبت أيضا من التحقيقات أن معظم ريع هذه الأطيان قد دخل فى تسديـد مبالـغ العهدة تحت التحصيل التى كانت باسم المتهم ووصلت فى الحقيقة سمو الخديو ٠

وحيث أنه لما تقدم تكون التهمة الثالثة وهى جريمة الاستعمال قد سقطت عن المتهم أيضا ٠ وحيث أنه فيما يختص بالتهمة الثـانية وهى الخاصة بتبديد مبلغ ١٥٥١ جنيها و٥٨٧ مليما الذى سلم الى المتهم من البنك الألمانى الشرقى فوائد للمبالغ المودعة به من أموال الأمير سيف الدين محجورة ، فقد ثبت من التحقيقات ومن أقوال المتهم ومن شهادة ابراهيم أفندى يوسف أن المتهم قد استلمه من البنك بصفته قيما على الأمير المحجور عليه ، وأدخله فى التسويات والتسديدات التى حصلت بتواريخ ١٦ مارس ١٥ يولية و٥ يناير سنة ١٩١٣ لسداد المبالغ التى كانت مقيدة باسمه عهدة تحت التحصيل والتى وصلت فعلا لسمو الخديو ٠

وحيث أنه يؤخذ من شهادة حسن باشا سعيد فى الدعوى نمرة ٧٩ سنة ١٩١٥ السيدة « صابرة » (الخاصة باتهام حسين محرم باشا ومن معه أن سمو الخديو هو الذى اتفق فى عام ١٩١٠ مع المدير العام للبنك ببرلين على ترتيب هذه الفوائد وان البنك كان يعطيها بحسب السعر الذى يقرر تبعـا لقلة النقود وكثرتها فى القطـر وأن لا تقيد هذه الفوائد بالحساب الرسمى للدائرة مطلقا ، بل تعطى وقت طلبها من القيم وتقيـد فى دفاتر البنك فى باب الربح والخسارة ٠ وحيث أن النيابة تقرر أن الفوائد المذكورة والتى حرمتها الشريعة الاسلامية على الأمير المحجور عليه ولكنها قانونا من حقه وحده ٠ وكان يجب على المتهم بصفتـه قيما ، اضافتهـا على ايرادات الدائرة ٠ وانه ما كان له أن يعطيها لسمو الخديو ٠ أو أن يدخلها ضمن المبالغ التى كانت تسدد منها مبالغ العهدة تحت التحصيل ٠

وحيث أن المتهم يدفع عن نفسه فى هذا الموضوع بأن سمو الخديو هو الذى اتفق على ترتيب هذه الفوائد ، وانها محرمة شرعا على الأمير المحجور عليه وليست من حقوقه وانه كان يدخلها بأمر سمو الخديو ضمن المبالغ التى كانت تسدد فى باب العهدة تحت التحصيل وان سمو رئيس عائلة الأمير المحجور عليـه وصاحب الرأى فى تعيين وعزل القوام عليـه ويحق لسموه اجراء هذا التصرف ٠ وانه أطاع أمر سمو الخديو الذى كان أمير البلاد وان طاعته واجبة ٠

وحيث أنه لا مانع قانونا أنه اذا انتجت أموال المحجور عليه المودعة بأحد البنوك فوائد أن تكون هذه الفوائد من حقوق المحجور عليه صاحب المـال ٠

وحيث أن ما يتمسك به المتهم من أن الشريعة الغراء تحـرم على المحجور عليه أخذ فائدة من ماله المودع بأحد البنوك لا محل له الآن ٠ لان معاملات المحجور عليه والتعامل بأمواله واستثمارها خاضعة جميعها لاحكام القانون المدنى المعمول به فى القطـر المصرى والذى لا يحرم ايـداع المال أو استثماره بالفائدة وأن أحكام الشريعة الاسلامية لا تطبق الآن الا فيما يختص بالأحوال الشخصية والمسائل التى من اختصاص المحاكم الشرعية بمقتضى اللائحة الخاصة بها ٠

وحيث أنه لا نزاع فى أن سمو الخديو كان يعتبر رئيس عائلة المحجور عليه ونظرا لذلك فقد كان لسموه شرعا وقانونا وعرفا وعـدلا رأى فى تعيين وعزل القوام على الأمير المحجور عليه ٠

وحيث وأنه وأن صح أن لسموه الرأى المتقدم ذكره الا أن أمر ادارة أموال الأمير المحجور عليه منوط بالقيم وحده يجب عليه استعمالها فيما يعود على محجوره بالحظ والمنفعـة الذى لا يكون مسئولا عنها اذا استعملها استعمالا سيئا أو بددها وذلك لاستقلاله وانفصال أموال الأمير المحجور عليه عن أموال سمو الخديو وعدم وجود أى حق قانونى أو شرعى لسموه فى أموال الأمير المذكور ٠

وحيث أنه وان تبين من التحقيقات ان المتهم قد أدخل جميع ما استلمه من البنك الألمانى الشرقى من فوائد أموال الأمير محجورة ومن ضمنه مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليما موضوع التهمة الثانية فى تسديد مبالغ العهدة تحت التحصيل ، فانه ما كان يحق له ذلك مطلقا ٠

وحيث أنه لا نزاع فى أن طاعة أمير البلاد واجبة الا فيما يعد ارتكابه جريمة ٠ وقد جرت آراء الشراح فى البلاد الغربية على هذا المبدأ القويم نذكر العـلامة « اسمن » فى كتابه « شرح القـانون النظامى الفرنسى » بالصحيفة ١٢٢ أن الملك لا يحاكم على ما يفعل ، ولو كان الفعل جريمة فى نظر القانون ، وأنه لا يمكن لأى شخص أن يتمسك بأمر الملك ليبرر عملا مخالفا للقانون ، لان مثل هذا الأمر لا وجود له قانونا ٠

وحيث أن تمسك المتهم بالمادة ٥٨ من قانون العقوبات لا يجديه نفعا لعدم انطباقها بالمرة على حالته ٠ اذ أن الشرط الأساسى لامكان تطبيق هذه المادة آن يكون الفعل الذى يعده جريمة قد وقع من موظف أميرى أى موظف عمومى « راجع نص المادة المذكورة فى الطبعة الفرنسية » ولا يمكن

مطلقا اعتبار المتهم الذى يؤدى وظيفة خاصة صرفا لموالى القوامة لادارة أحد المحجور عليه (ولو كان أميرا) انه موظف أميرى ، أى يؤدى وظيفة عمومية، وقد جرت أحكام المحاكم المصرية على هذا المبــدأ الثابت ، وأن فى اعتبار النيابة الفعل المسند الى المتهم جنحة تطبيقا للمبدأ المذكور ٠٠ وحيث أنه لا يمكن للمنهم التمسك أيضا بالمادة ٥٦ من قانون العقوبات لانها بعيدة كل البعد عن ظروف هذه الدعوى ولم يدع أنه كان في حالة من الأحوال المبينــة بها ٠

وحيث أنه مما تقدم ترى المحكمة أنه يجب على المتهم أن يضم الفوائد التى قبضها بصفته قيما على الأمير سيف الدين من البنك الألمانى الشرقى محجوره لانها من حق هذا الأخير وحده ٠ وانه ما كان له حق فى ادخالها فى تسديد مبالغ العهدة تحت التحصيل بديوان الأوقاف الخصوصيــة حتى لو كانت هذه الفوائد ترتبت من البنك بناء على اتفاق جناب سمو الخديو ، وحتى ولو أمره سموه بتسديدها فى العهدة سالفة الذكر ٠ أما وقد فعل ذلك فيعتبر عمله تبديدا ٠

وحيث أن المتهم يدفع التهمة أيضا بأنه ما كان سيء النية في عمله ولا عقاب عليه لانعدام القصد الجنائى فى عمله ٠

وحيث أن شراح القانون الفرنسى أجمعوا على أن أركان جريمة التبديد تنحصر فى ستة ومن بينها ركنا القصد الجنائى والضرر ٠ وحيث أن القصد الجنائى فى جريمة التبديد يكون متوفرا حتى غير الجائز للشيء صفة حيازته وبمقتضى احدى العقوبات المبينة بالمادة ٤٠٨ (المقابلة للمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات الأهلى) ومع أنه يرى أو كان من الوجوب عليه أن يرى أن التصرف المذكور يلحق ضررا أو يمكن أن يلحق ضررا بالغير ٠

وحيث أنه لا يشترط فى جريمة التبديد أن يكون الضرر قد حصل بالفعل فقد يكتفى لتوفر هذا الركن أن يكون الضرر محتمل الحصول كما هو الحال فى جريمة التزوير (راجع فى ذلك النبذة نمرة ٤ و ١٤ من الصحف ١٤ و١٥ و١٦ من الجزء الثانى من شرح العلامة جرسون ٠

وحيث أنه فى هــذه الدعـوى كان القصــد جنائى بالنسبة للتهمة الثــانية متوفرا تمــاما لان المتهم لم يكن الا وكيلا قضــائيا عن الأمــير المحجور عليه وكان يقتضى فوائد أموال الأمير من البنك بهذه الصفة ولان فى تســديده اياها فى المبالغ المقيــدة عليه عهــدة تحت التحصيل تغييرا لصفة حيازته لها وتصرفا من تصرفات الملاك لانه بهذا التسديد قد اضاعها على الأمير المحجور عليه ووهبها لسمو الخديــو الذى كان استولى على المبالــغ

المقيدة بالعهدة المذكورة ، ولانه من البديهى كان المتهم يرى وقت ذلك أو كان يجب عليه أن يرى ان فى هذا التصرف ضررا على محجوره ٠

وحيث أن الضرر أو احتمال الضرر للأمير المحجور عليه من عمل المتهم ظاهر فقد أضاع المتهم بعمله على محجوره جميع مبالغ الفوائد التى قبضها من البنك الألمانى الشرقى ٠

وحيث أنه لا نزاع فى أن القيم على المحجور عليه هو وكيل قضائى يعينه المجلس الحسبى لادارة أموال المحجور عليه وأنه يعامل طبقا لأحكام المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات اذا بدد شيئا من أموال محجوره ٠ وحيث أنه سبق القول بأنه لا يشترط استفادة المتهم بالتبديد من الأموال المبددة ٠

وحيث أنه مما تقدم ترى المحكمة أن كافة أركان جريمة التبديد بالنسبة للتهمة الثانية متوفرة وأن المتهم بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و٤ سنة ١٩١٣ بدائرة الأمير سيف الدين بقسم السيدة زينب بدد مبلغ ١٥٥١ جنيها و٥٨٧ مليما سلم اليه من البنك الألمانى الشرقى من فوائد أموال الأمير سيف الدين التى كانت مودعة به وقد تسلم اليه هذا المبلغ بصفته قيما على الأمير المذكور أى وكيلا بالأجرة عنه لاستعماله فى منفعته فبدده اضرارا به ٠

وحيث أنه من جميع ما سلف ذكره يكون المتهم بريئا من التهمتين الأولى والثالثة ويتعين براءته منهما عملا بالمادة ١٧٢ جنايات وانما بالنسبة للتهمة الثانية يتعين عقابه عليها بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات ٠

وحيث أن المحكمة ترى من ظروف الدعوى التى سبق بيانها ومن أن المنهم لم يستفد شيئا من مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليما المبدد المثبت مما سبق ذكره أنه دخل جيبه فى سداد مبالغ العهدة تحت التحصيل التى وصلت فى الحقيقة سمو الخديو ومن حالة المتهم وتقدمه فى السن وعدم ارتكابه أثما ما قبل هذا ومن الموقف الذى كان فيه وارتكاب الجريمة التى رأت المحكمة عقابه عليها ٠ اذ أنه كان محاطا بمؤثرات جعلته فى اعتقاده أن يرتكب هذا الجرم ولكنها لا تبرر عمله قانونا مما يدعو الى استعمال الحق المخول لها بالمادة ٥٢ من قانون العقوبات والحكم بايقاف تنفيذ الحبس المحكوم بها على المتهم ٠

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة (أولا) ببراءة المتهم من التهمتين الأولى والثالثة (ثانيا) بحبسه مدة ثلاثة شهور حبسا بسيطا عن التهمة الثانية وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها وعلى النيابة اعلانه بذلك وأنه لو حكم عليه مرة أخرى فى الأحوال المبينة بالمادة ٦٣ من قانون العقوبات تنفذ عليه هذه العقوبة بتمامها بدون ادخالها فى الثانية وان العقوبات المقررة للعود تتوقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات وأعفته من المصاريف ٠

صدر هذا الحكم وتلى علنا بجلسة الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ المشكلة بالهيئة السابقة عدا حضرة وكيل النيابة فقد ناب عنه حضرة محمد على أفندى وكيل نيابة الخليفة ٠

القاضى
امضاء

باسم صاحب العظمة حسين كامل سلطان مصر
محكمة مصر الابتدائية الأهلية

بجلسة الجنح الاستئنافية المنعقدة علنا تحت رئاسة حضرة أحمد بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات عبد الرحمن عزيز بك وسلامة ميخائيل بك القاضيين ومحمد زكى الابراشى أفندى وكيل نيابة الاستئناف وحسين حسنى كاتب الجلسة ٠

أصدرت الحكم الآتى

فى قضية النيابة العمومية نمرة ١٣٦٠ ـ ١٩١٦

ضد

أحمد خيرى باشا سنة ٥٨ مدير الأوقاف الخصوصية سابقا والآن بالمعاش ومقيم بالقاهرة بشارع سعد زغلول باشا ٠

بعد سماع التقرير المقدم من حضرة رئيس الجلسة وطلبات النيابة العمومية وأقوال الدفاع عن المتهم والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا ٠

الحكم الاستئنافى

اتهمت النيابة العمومية لدى محكمة السيدة زينب الجزئية هذا المتهم بأنـــه :

أولا : فى المدة بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و٤ يناير سنة ١٩١٣ بديوان الأوقاف الخصوصية بمصر بدد مبلغ ٥٢٥٨ جنيها و ٤٧٨ مليما من أموال الأوقاف الخصوصية المسلمـة اليه بصفته مديرا لمصلحـة الأوقاف الخصوصية أى وكيلا بالأجرة عن جهة الوقف لاستعمالها فى تنفيذ شروط الواقفين ، وذلك اضرارا بجهة الوقف والمستحقين .

ولانه في الزمان والمكان السالفى الذكر بدد مبلغ ٧٤٨ جنيها و٦٦٧ مليما تسلم اليه من البنك الألمانى الشرقى من فوائد أموال الأوقاف الخصوصية التى كانت مودعة به ، وقد تسلم اليه هذا المبلغ بصفته وكيلا بالأجرة عن جهـة الوقف ، لاستعمالـه فى تنفيـذ شروط الواقفـين فبـدده أضرارا بالمستحقين .

ثانيا : لأنه فى المدة السابقة بدائرة الأمير سيف الدين قسم السيدة زينب بمصر بدد مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليما تسلم اليـه من البنك الشرقى الألمانى من فوائد الأمير سيف الدين التى كانت مودعة به وتسلم اليه هذا المبلغ بصفتــه قيما على الأمير المذكور ، أى وكيلا بالأجرة عنـه لاستعماله فى منفعته فبدده أضرارا به .

ثالثا : لأنه فى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩١٢ وبديوان الأوقاف الخصوصية استعمل لفائدته الشخصية مبلغ ٢٤ جنيها من أموال الأوقاف الخصوصية المسلمة اليه بصفته السابقة وذلك اضرارا بجهة الوقف والمستحقين بأنه دفع المبلغ المذكور لمحام نظير عمل خاص اداه له وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٦ عقوبات .

والمحكمة المشاراليها عملا بالمواد ١٧٢ جنايات و ٢٩٦ و ٥٢ عقوبات حكمت بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ حضوريا (أولا) ببراءة المتهم من التهمتين الأولى والثانية (وثانيا) بحبسه مدة ثلاثة شهور حبسا بسيطا عن التهمة الثانية وأمرت بايقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها وعلى النيابة اعلانه بذلك ، بأنه لو حكم عليه مرة أخرى فى الأحوال المبينة بالمادة ٥٣ من قانون العقوبات تنفذ عليه هذه العقوبة بتمامها بدون ادخالها فى الثانية ، وان العقوبات المقررة للعود تقع عليه طبقا لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من قانون العقوبات ، وأعفته من المصاريف ، وقد أعلن اليه هذا الحكم فى يوم صدوره فاستأنفه فى يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٥ وبالجلسة التى

نظرت فيها القضية استئنافيا طلبت النيابة تأييد الحكم ، وطلب حضرة الأستاذ ابراهيم بك الهلباوى المحامى الذى حضر مع المتهم الحكم بالبراءة للأسباب التى أبداها بمحضر الجلسة ٠

المحكمة

حيث أن الاستئناف تقدم فى الميعاد القانونى فهو مقبول شكلا ،
وحيث أن التهمة المطروحة لهذه المحكمة قاصرة على أن المستأنف فى المدة ما بين ١٦ مارس سنة ١٩١٢ و ٤ يناير سنة ١٩١٣ بدائرة الأمير سيف الدين بقسم السيدة زينب بمصر بدد مبلغ ١٥٥١ جنيها و٥٨٧ مليما تسلم اليه من البنك الشرقى الألمانى من فوائد أموال الأمير سيف الدين التى كانت مودعة به وتسلم اليه هذا المبلغ بصفته قيما على الأمير المذكور أى وكيلا عنه بالأجرة لاستعماله فى منفعته فبدده ٠

وحيث تبين من التحقيقات التى حصلت فى مادة اتهام المستأنف بتبديد أموال الأوقاف الخصوصية التى كان مديرا لها فى سنة ١٩٠٠ حتى نهاية ١٩١٢ أن المتهم عين فى يناير سنة ١٩٠٠ مديرا للأوقاف الخصوصية تحت اشراف سمو الخديو عين من المجلس الحسبى بناء على اشارة سموه قيما على الأمير سيف الدين٠ ولما كان ضمن الأوقاف التى تحولت من ديوان عموم الأوقاف على ادارة الأوقاف الخصوصية وقف بنباقادن فسلم ديوان عموم الأوقاف أعيان الوقف المذكور للأوقاف الخصوصية ومعها ٢٠٠ فدان فى الظاهر انها وقف ولكن فى الواقع ملك يستحق النصف فيها ورثة جنتمكان اسماعيل باشا وحكم لهم به والنصف الثانى من حقوق ورثة فاضل باشا اشترى كل من حسين صبرى وعلى بك فهمى جزءا منه ورفعا دعوى بالمقدار الذى اشترياه ، فرأى سمو الخديو أن يشترى المتهم لاسمه من حسين صبرى وعلى بك فهمى وباقى ورثة فاضل باشا هذا النصف ، وأن يؤخذ الثمن من أموال الأوقاف الخصوصية ، ويقيد عهدة على المتهم ، وكان اسم المتهم مستعارا فى الشراء وقد حصل تسديد هذا المبلغ عهدة على المتهم على أقساط وفى أوقات مختلفة ، لآخر دفعة سددت فى يناير سنة ١٩١٢ تاريخ خروجه من الأوقاف الخصوصية وقبل استقالته ، وكان المتهم من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٠٦ يودع أموال الأوقاف الخصوصية وأموال دائرة الأمير سيف الدين بالبنك الأهلى وبدون فوائد وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أرسل المسيو فرديناند دى مارتينو الى المتهم خطابا يخبره فيه بأن سمو الخديو يرغب فى ايداع أموال المصلحة الزائدة عن اللزوم فى البنك الشرقى الألمانى حيث يمكن سحبها ثانية منه بالتتابع على

حسب احتياجات المصلحة ، وهذا البنك يقيد فى الحساب فائدة ايداع يصير احتسابها على حسب الزمن الذى تمكث فيه الأموال فى البنك على الطريقة المبينة بالجواب المذكور وبناء على هذا الخطاب أودع المتهم بالبنك الألمانى الشرقى المبالغ المتوفرة للأوقاف الخصوصية ولدائرة الأمير سيف الدين . وقد استلم المتهم من البنك المذكور مبلغ ٢٨٠٥ جنيها و ١٦٥ مليما فوائد عن أموال سيف الدين ومن ضمن هذا المبلغ مبلغ ١٥٥١ جنيها و ٥٨٧ مليما موضوع هذه التهمة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لباقى المبلغ ، وكذا استلم المتهم فوائد عن أموال الأوقاف الخصوصية وعن أموال سيف الدين فى العهدة التى كانت عليه أى أن هذه المبالغ دخلت فى حساب سمو الخديو .

وحيث أن المتهم معترف باستلامه مبلغ ١٥٥١ جنيها و٥٨٧ مليما موضوع هذه التهمة على ثلاث دفع من ذلك مبلغ ١٠٦٨ جنيها و٤٦٣ مليما فى ١٦ مارس١٩١٢ قال المحامى عنه أنه حتى اقامة الدعوى العمومية عن هذا المبلغ سقط بمضى المدة الطويلة للأسباب التى ذكرها ودونت بمحضر الجلسة ومبلغ ٣٢٤ جنيها و ٣٦٠ مليما فى ١٥ يوليه سنة ١٩١٣ ومبلغ ٢٥٨ جنيها و ٧٦٥ مليما فى ٥ يناير سنة ١٩١٣ .

وحيث أنه ثابت من التحقيقات التى أجرتها النيابة أن المتهم لم ينتفع بشىء مطلقا من مبلغ ١٥٥١ جنيها و٥٨٧ مليما بل أن هذا المبلغ بمجرد ما كان يستلمه المتهم من البنك كان يسدده فى حساب العهدة أى يدخله فى حساب سمو الخديو (راجع صحيفة ١٤٧ من محضر تحقيق النيابة و٤٦ من محضر الجلسة) .

وحيث يجب الآن البحث فيما اذا كانت أركان جريمة الاختلاس أو التبديد المعاقب عليها قانونا بالمادة ٢٩٦ عقوبات والتى حكم على المتهم بمقتضاها متوفرة فى هذه القضية من عدمه .

وحيث أنه من المتفق عليه قانونا أن جريمة الاختلاس أو التبديد لا تتوفر الا اذا اجتمعت عدة أركان منها حصول ضرر لصالح المال المختلس أو المبدد ومنها يكون الاختلاس أو التبديد مقرونا بالغش بنية الاضرار بصاحب المال ، بحيث اذا لم يتوفر فى جريمة التبديد أحد هذين الركنين كان التبديد غير معاقب عليه قانونا .

عن ركن الضرر

حيث أنه ثابت من شهادة حسن باشا سعيد أحد مديرى البنك الشرقى الألمانى فى قضية نمرة ١٣٥٩ جنح استئنافية سنة ١٩١٦ المتهم فيها حسن باشا محرم بالتبديد والتى نظرت مع هذه القضية أنه علم بحصول اتفاق لا يعلم مع من، ولكنه مع غير القيم أى غير المتهم بأن أموال الأمير سيف الدين تودع بالبنك ويدفع عنها فوائد وهذه الفوائد لا تدخل فى الحساب الرسمى لا تذكر فيه الفوائد مطلقا ، وان الاتفاق المذكور لا يلزم البنك بالدفع واذا لم يرد لا يدفع وانها كانت تقيد بدفاتر البنك تارة باسم فوائد وتارة باسم منحة (راجع صحيفة ٥٧ و ٥٨ من محضر جلسة قضية حسن باشا محرم ٠

وحيث أنه يؤخذ من ذلك أن هذه الفوائد ما كان يعطى بها مستند لدائرة المحجور عليه على البنك ، وانها كانت فى الحقيقة عبارة عن منحة يعطيها البنك للشخص الذى اتفق معه على ايداع أموال المحجور عليه به نظير الخدمة التى أداها له بهذا الايداع وانتفاع البنك بهذه الأموال ٠

وحيث أنه مع عدم وجود مستند بها لدائرة المحجور عليه على البنك فلا يجوز لهذه الدائرة مطالبة البنك بها ومن المقرر قانونا أن من لا يملك حق اقامة الدعوى لا يجوز له الادعاء بأنه قد ناله ضرر لحرمانه من حق ليس فى قدرته المطالبة به ، وعلى ذلك يكون ركن الضرر غير متوفر فى هذه التهمة ٠

عن القصد السىء أى نية الاضرار

حيث أن القيم غير مكلف باستثمار أموال المحجور عليه بطريق ايداعها بالبنوك مقابل أخذ فوائد عنها ٠

وحيث أنه لا نزاع فى أنه قبل ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ تاريخ الخطاب المرسل من فردينان دى مارتينو للمتهم كان هذا الأخير يودع أموال الأوقاف الخصوصية وأموال دائرة سيف الدين بالبنك الأهلى بدون أخذ فوائد عنها حسب ما تقضى به الشريعة الاسلامية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يثبت أن المتهم كان يأخذ فوائد من البنوك عن أمواله الخاصة بها ٠

وحيث أنه ثابت أن الذى أمر بنقل أموال الأمير سيف الدين من البنك الأهلى الى البنك الألمانى الشرقى هو سمو الخديو الذى ثبت من التحقيق بايجاب بيان أنه كان صاحب الكلمة العليا بل الكلمة الوحيدة فى

ادارة أموال المحجور عليه فعلا فى كل أموره من صغيرة وكبيرة ، كما هو ثابت صراحة من شهادة رئيس المجلس الحسبى وشهادة رئيس الحكومة السابق نفسها ٠

وحيث أنه ثابت أن الفوائد عن أموال الأمير سيف الدين ترتبت بناء على سعى شخص آخر خلاف المتهم وبغير أن يكون لهذا الأخير علم بهذا السعى ولا يد له فيه ٠

وحيث آنه يستفاد من كل هذه الظروف ان المتهم ما كان يقصد بعلمه الاضرار بالمحجور عليه وانه كان سليم النية فى كل عمله وعليه فركن نية الاضرار غير متوفر أيضا فى هذه التهمة ، وكون المتهم غير مسئول جنائيا ويجب براءته عملا بالمادة ١٧٢ جنايات ٠

وحيث أنه متى تقرر ذلك فلا محل للبحث في سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لمبلغ ١٠٦٨ جنيها و٤٦٢ مليما خصوصا وانه لا فائدة تعود على المتهم من هذا الدفع ما دامت الدعوى العمومية قائمة بالنسبة لباقى المبلغ ٠

ومن حيث مما تقدم يكون الحكم المستأنف فى غير محله ويجب الغاؤه ٠

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المادتين ١٧٢ و ١٧٧ جنايات

حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند اليه واضافت المصاريف على جانب الحكومة ٠

صدر وتلى هذا الحكم علنا بجلسة يوم الثلاثاء ١٤ مارس سنة ١٩١٦ الموافق ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٤ بالهيئة السابقة عدا حضرة وكيل النيابة فقد جلس بدله حضرة على سرى أفندى وكيل النيابة ٠

الكاتب　　　　رئيس الجلسة

أمضاء　　　　أمضاء

دفاع الهلباوى عن فلبيدس

من القضايا التى تستحق الذكر أيضا ، وقد بلغت أوراقها ال ١٥٠٠ صحيفة وشغلتنى فى دراستها نحو الشهر ، وفى المرافعة فيها نحو العشرة الأيام ، قضية اتهام جورج فلبيدس الذى كان رئيسا لقلم الضبط بمحافظة مصر كل أيام الحرب وكان معظم ما أصاب خيار الوطنيين من الاضطهاد والاعتقال والسجن والمحاكمة يرجع الى دسه عليهم ، وتحريض السلطة الانجليزيـة على تعقبهم . وعندما تعين رسل باشا وكيلا لهرفى باشا فى حكمدارية العاصمة،أخذ يعمل على تعقب فلبيدس ويجمع الأدلة التى تثبت عدم نزاهته وتوجب محاكمته ، ولأهمية هذه القضية رأت وزارة الحقانية أن تعهد بتحقيقها الى رجـل من رجال القضاء ليباشر تحقيقها بوظيفـة قاضى تحقيق ، مع أن هذه الوظيفة ولو أنها باقية فى قانون تحقيق الجنايـات الا أنه لم يوجد لها قاض من يوم أن منح رجال النيابـة سلطة التحقيق ، وانتدب لها سعادة محمود باشا شكرى الذى كان أخيرا وزيرا للموصلات .

اختار فلبيدس ــ للدفاع عنه فى هذه القضية ــ الأستاذين عبد العزيز فهمى باشا ، والمرحوم محمد كامل حسين . وقد حضرا بالفعل عدة مرات فى التحقيق ، ثم سمعنا أن الأستاذ عبد العزيز تنحى عن هذه القضية .

ولقد كنت من أول الرجال الذين يشكون فى أمانة فلبيدس منـذ سمعت باسـمه ومن كثرة الحوادث التى جـاء ذكرهـا أمامى ، وانى مع ما علمته فوق هذا أن اسمى كان أيضا من بين الأسماء التى كتب عنهـا تقارير سياسية للسلطة العسكرية ــ بالرغم من كل هذا وجدت شيئا فى نفسى يدعونى الى قبول الدفاع عنه بكل ارتياح مع علمى بما أقدمـه من تضحية جديدة فى هذه القضية ، ولكنى أجعل دائما واجبى وصناعتى فوق كل شىء .

فلم أتأخر عن قبـول الدفاع عن فلبيدس ، وكنت قبل اتهامه من أشد خصـومه ، بل وكنت أعرف فوق هذا أن صاحب العظمـة السلطان لا يعطف على من يتولى الدفاع عنـه ٠

لذلك لما جاء فريق من أنصار فلبيدس يلتمسون توكيلي عنه قبلت دون تردد وقد كان تحقيقها انتهى وأحيلت على المحكمة ٠

أخذت فى دراسة هذه القضية من شهر ابريل سنة ١٩١٧ ، وكنت فى الوقت نفسه مشغولا بقضية حكمدار البحيرة المتهـم بتعـذيب بعض المشبوهين فيها ، فكلما وجدت فرصة لدراسة قضية فلبيدس انتهزها وأنا متعب حتى أنجزت دراستها ٠

كان لهذه القضـــية ملفان ملف مطبوع ، وملف خاص لم يطبع ولم يوزع على المحامين ، فطلبت الاذن بالاطـلاع على هذا الملف الخـاص ، ومن الاطلاع عليه وعلى الملف المطبوع الذى بلغت صفحاته ألف صفحة اتخذت طريقة للدفاع رأيتها أقرب للواقع وأسلم فى النتيجة ، ولكن شعرت بأنه لا ينبغى الاستقلال فى اتخاذ هذه الطريقـة فى الدفـاع لأنها تحتاج الى قرار فى كثير من التهـم المسندة الى المتهم واعتراف بها ، وهذا لا يصـح صدوره من محام قبل آن يأخذ اذن موكله ٠

لذلك طلبت الاذن بمقابلة المتهـم فى السجن ، وأخـذت معى زميلى وشريكى فى الدفاع عنه المرحوم اسكندر بك عمون ، وكنت أطلعته على رأيى فى القضية ، وعرضت رأيى هذا بحضوره على فلبيدس فى قاعة السجن ، وكان هذا الرأى يتلخص فى أننى تبينت من مجموع الملف الخاص والمطبوع أنه كان فى جميع الوقائع المتهم فيها واسطة فى الرشوة لحكمدار البوليس هرفى باشا لا مرتشيا ، وأن القانون ، صيانة لمصلحة عامة وحرصا على اظهار جرائم الموظفين : يعفو عن الواسطة فى الرشوة اذا اعترف بها ، فى أية حالة كانت عليها الدعوة ، وأتيته أعرض عليه عقيدتى هذه طالبا منه الاقرار عليها ، وقلت له : ان هذه الطريقـة أقرب الطرق مصلحة لك الى أن أصل معها الى الحكم بالبراءة ، ولكنها فى الوقت نفسه أشق على وأكثر تبعة تلحق شخصى لأن اتهام ضابط انجليزى عظيم أمام محكمة الجنايات بالرشوة يترتب عليه مسئوليات كثيرة ، ان لم تكن مادية فمسئولية أدبية ، وأقلها اثارة عداء رجال الانجليز ، وقد يتصل ذلك بالمستشار الانجليزى الذى هو أحد أعضاء هيئة المحاكمة ٠ فأجابنى فلبيدس ــ على الفور ــ مقسما بشرفه أن هرفى باشا برىء ، وانه هو أيضا برىء ٠ فقلت : قد ضيعت مأموريتى فى الدفاع عنك ، وأضعفت رجائى فى الحكم لمصلحتك ، وكأنك قد خففت على عاتقى تبعة ما كنت مستعدا لاحتماله فى سبيل مصلحتك ٠

لما جاء دور المرافعة وأخذت المحكمة فى استجواب فلبيدس وزوجته التى كانت متهمة معه ، لأنها واسطة الرشوة لزوجها ، فأجاب هو بالانكار ، واعترفت هى بأنها كانت واسطة للرشوة ، فطلبت من المحكمة أن تسمح لى باستجوابها فى النقطة الآتية وهى : هل اعترفت بهذه التهمة من تلقاء نفسها ؟ أم أشار عليها أحد بالاعتراف لانها كانت منكرة فى كل أدوار التحقيق ، فأجابت بأن اعترافها جاء تبعا لاشارة الأستاذ مرقس باشا حنا محاميها الذى كان لا يزال خارج الجلسة وقت هذه الاجابة ، فلما نقل اليه أمرها استشاط غضبا ، وحسب أنى تحرشت به ، وأردت الحط من كرامته حيث أثبت أنه تداخل عند موكلته ونصحها بهذا الاعتراف لكى يكون ذلك واسطة فى الحكم ببراءتها ولو كان الاعتراف غير مطابق للحقيقة ، فرفع صوته شاكيا منى للمحكمة ، وأنا أوضحت له قصدى وبينت له أنى لم أقصد من هذا السؤال الا خدمة كلا المتهمين الزوج والزوجة ، وأن ما ثبت من أن مرقس باشا أشار على موكلته بهذا الاعتراف لا يضيره فى شىء ، انتهى هذا الحادث ثم جاء حادث آخر عند استجواب هرفى باشا أحد شهود الاثبات ، سألته : وجدنا فى أوراق القضية أنك طلبت من وزارة الداخلية فى سنة واحدة ثلاث ترقيات لمحمود بك محمد الذى وصل الى درجة وكيل الحكمدارية للقاهرة ، والذين يعلمون سلوك وكفاءة محمود بك محمد يرون أنه بعيدا عن كل جدارة للمسند الذى رفع اليه ، ويستغربون سبب تقديرك تقديرا لا يتفق مع المعروف عن هذا الموظف ، فهل عندك وأنت رئيسه بيان يقنع الدفاع بأنك كنت فيما طلبت تطلب ترقية رجل يستحق هذه الترقيات المتكررة ، فأجاب : انى أعترف بأن محمود بك محمد بصفته ضابطا وموظفا ليس عنده من الكفاءة ولا من الآخلاق ما يؤهله لهذه الترقية ، ولكنى طلبت مكافأته التى طلبتها حتى أتخذ من طاعته مثلا أضربه للضباط المصريين لكى ينسجوا على منواله • فقلت : ياسعادة الباشا ، وهل من المصلحة ومن الخلق الطيب أن ضباط البوليس يتخذون سيرة محمود محمد ، السيرة الدنسة المطعون عليها من كل انسان ، مثلا لسلوكهم ، وهل سيرة رجل فحشت الى حد تأففت منها أقل الطبقات ، ويليق بقومندان بوليس العاصمة أن يحمل موظفى البوليس الأشراف المستقيمين المعروفين بالنزاهة والأمانة على أن يتخلوا عن كل هذه الصفات ، وينزلوا الى السلوك المعيب الذى ارتكبه محمود محمد وأنه يجب أن يفهموا أن الطريق الوحيد لمرضاة رئيسهم ، هو أن ينسجوا على منواله المعيب ؟

فبهت الرجل وتدخل المستر برسيفال المستشار الانجليزى فى الجلسة وقال : انك تأولت قصد الحكمدار الى صورة تثير الرأى العام عليه ، ومن المؤكد أنه لم يقصدها •

سألته مرة أخرى : رأينا أيضا أن ضابطا من ضباط البوليس طلب له من رئيس الفرقة التثبيت فى وظيفته ، فلم تجب هذا الطلب ونقلت الضابط الى فرقة أخرى ليس فيها سنة ثانية ، وبعد انقضاء السنة طلب له الرئيس الثانى ما طلبه الأول فنقلته الى فرقة ثالثة ، فهل يوجد سبب لهذا الظن فى شهادة هذين الرئيسين ؟

قال : نعم ، تعودت من رؤسائه المصريين محاباة مرؤسيهم وتأثرهم بالرجاء وأخذهم بالمحسوبية ، ومن أجل ذلك نقلته للمرة الثالثة فى فرقة رئيسها انجليزى لينقطع هنا هذا الشك ، فسألته : وهل اذا ساء ظن كل رئيس أجنبى فى نزاهة المرؤسين من المصريين ـ وكان من حقه مثل هذا الظن ـ فهل يليق بهرفى باشا ونحن نشتغل نحو الخمسة أشهر فى العمل على تطهير الوساخة والجرائم التى ارتكبت ويلقى معظمها على عاتقنا ، هل يليق برجل مثل هذا مهما تشامخ وتعاظم وأعتز بنفوذ دولته أن يبقى عنده هذا الغرور الى حد اتهام المصرى فى نزاهته ؟

كنت أقول هذا بصوت متهدج مملوء بالغضب ، فتدخل للمرة الثانية المستشار الانجليزى واجتهد فى تلطيف الاجابة الفظة التى صـــدرت من هرفى باشا ، وطلب منى أن أكتفى ببيانه والا أجعل لتلك الاجابة أثرا فى نفسى ٠

ترافعت وحدى فى الدعوى جلستين متتاليتين ، وكنا فى شهر يونيه وقد تجاوزت الحرارة أحيانا ٤٠ درجة وكان من حين الى حين يتقدم الى بعض الشـــبان الموجودين بالجلسة وينشرون أمام عينى صـــور التقارير السرية المحررة من فلبيدس ضدى وضدهم وأطوى كشحا عن النظر الى الأوراق التى يعرضونها على ٠

ولما انتهيت من الدفاع قلت للمحكمة : اننى أشعر وأنا أدافـــع عن فلبيدس كأنى أمشى على قتاد ، ولكن هذا الطريق الوعر جرنى اليه المتهم نفسه ، مع أنه كان يوجد فى الدعوى طريق ذلول قد ينقذه من هذا المأزق الذى هو فيه ، وقد عرضته عليه فى سجنه ثم لخصتـــه للمحكمة فأجاب مقسما بأنه برىء وأن هرفى باشا برىء ، ولم يبق أمامى الا هذا الطريق الوعر الذى سلكته ، ولما وصلت الى هذه النقطة ، رأيت أنه ينبغى أن ألتفت الى زميلى مرقس باشا حنا وأقول له : ها أنت قد رأيت منى أنى سعيت عند متهمى لأحمله على الاعتراف بأنه كان واسطة للرشوة عند هرفى باشا فلم يفد نصحى وقد كان ذلك من واجباتى أعد نفسى جاهلا لواجبى اذا لم أقدم هذه النصيحة لأنها أقرب الطرق لنجاته ومن يعمل هذا لم يكن من قصده ، عندما سأل امرأة فلبيدس من أشار عليك بهذا الاعتراف السوء

لأن هذه الاجابة التى نطقت بها تعلى قدر المحامين عنها ، وتظهر للناس أنه أدى واجبا لا مناص منه أمام موكله ٠

ثم التفت الى الأستاذ مرقس وقلت له : قد ظهـر لك بعـد هذا أن الهلباوى لم يقصد بك سوء ، انما أراد بيان واقعة كان نتيجتها اعلاء قدرك لأنك أديت الواجب ٠

فهلل الحاضرون وصفقوا لهذا البيان ، كما اقتنع زميلى من أعماق نفسه أنى أسديت له معروفا ولم أسوء سمعته ٠

***

الجهود الأولى لتشكيل نقابـة للمحامـين :

من أول عهدى بالمحاماة ، وأنا شغوف بأن أرى للمحاماة نظاما أو نقابة تجمع شتاتها وتنيلها شيئا من حقها ، كما يجـرى أمام المحاكم المختلطـة والأجنبيـة ٠

اجتمعت فى أزمان مختلفة مع بعض الزملاء فى تحضير مشروع لهذه النقابة ، وكان أول عهدنا فى ذلك عقب تعيين المرحوم سعد باشا زغلول قاضيا فى محكمة الاستئناف حوالى سنة ١٨٩٠ ، واجتمعت أول جمعية من المحامين تحت رئاسته بالقاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف لانتخاب مجلس يقوم بهذا العمل ٠ وفى الوقت نفسه يشرف على شئون المحاماة ، ويكون صلة بين رجالها ورجال القضاء ، فأظهرت الجمعية ـ لسوء الحظ ـ فى أول اجتماع لها عدم تقديرهـا الصحيح للشئون الهامة التى طلبت منها حيث انتخبت رجلا ، وان كان اسمه بين المحامين الا أنه كان معروفا بالمجون أكثر من الجد ، وهو المرحوم ابراهيم أفندى عوض ، وترك الناخبون الأعلام أمثال الحسينى واللقانى وخليل ابراهيم وغيرهم ٠

كان من أثر هذا التصرف أن تفرق المحامون والخجل يعلو جباههم وتركوا وقتا طويلا هذا الموضوع ، ثم عادوا اليه مرة أخرى ، وعقدت جمعية ثانية للغرض نفسـه بعد سـنة أو سنتين ، وفى هذه المرة لم تسـلم أيضا الجمعية من الخطأ الذى ارتكبته الجمعية الأولى من قبـل ، وان كان الذى انتخب هذه المرة خيرا كثيرا ممن انتخب فى المرة الأولى ، ولكنه يوشك أن يكون محاميا بغير مكتب ، وهو المرحوم محمد بك شافعى ، ولذلك لم يترتب على هذه الانتخابات أى نتيجة عملية للمحاماة ٠

بقيت بعد ذلك المحاماة دون هيئة ترعاها الى أن شعر المحامون أكثر من ذى قبل بحاجتهم لهذه الهيئة ، وأصبح الرجال المسئولون عن هذه المهمة

يعملون على ترقية شئونها ويشتغلون من وقت لآخر بفكرة انشاء النقابة ، ومن أهم هؤلاء العاملين الأساتذة مرقس فهمي ومحمد يوسف ، وعمر لطفي، ونقولا توما ، وأحمد لطفي ، وقد حضروا فيما بينهم عدة مشروعات تداولوا جماعات وفرادى ، وأخيرا عرضوها بعد تنقيحات متعددة على المستر مكاريث المستشار القضائي (١٧٥) للحقانية ، وتناقشوا فيها عدة جلسات ٠

بقى الأمر بغير نتيجة حتى تولى سعد باشا وزارة الحقانية (١٧٦) فتجددت الحركة بروح حماسة جادة وتفضل رحمه الله بعقد عدة جلسات في مكتبه الخصوصي بمنزله لمناقشة المشروع المقدم بشأن النقابة ، وأخيرا اتفق على النص الواجب عرضه من وزارة الحقانية لمجلس الوزراء ليكون قانـونا ٠

حدث من الأسباب السياسية ما اضطر سعد باشا للاستقالة وخلفه المرحوم ثروت باشا في وزارة الحقانية (١٧٧) ولم يمض الا قليل لمراجعة الوزير الجديد للمشروع حتى أجازه واستصدر به مرسوما في أوائل مارس سنة ١٩١٢ ٠

* * *

الهلباوى أول نقيب للمحامـين :

وفي ديسمبر سنة ١٩١٢ عقدت أول جمعية للمحامين بدار محكمة الاستئناف لانتخاب الرئيس ووكيله وأعضاء مجلس الادارة ٠ وفي هذا الاجتماع الأول انتخبت نقيبا باجماع الحاضرين(١٧٨) ، ولم يخرج الا أربعة أصوات ، وأظن أن صوتي كان من هؤلاء الأربعة ٠

---

(١٧٥) مالكولم ماكلريث : مستشار نظارة الحقانية ٠ وتجدر الاشارة الى أن وظيفة المستشار القضائي وكذلك المستشار المالي قد الغيتا في ظل معاهدة ١٩٣٦ اذ أن وثائق المعاهدة لم تشر الى بقائهما فتخلصت مصر من هذين القيدين ٠

(١٧٦) تولى سعد زغلول نظارة الحقانية خـلال الفترة من ٢٣ فبراير ١٩١٠ الى أول أبريل ١٩١٢ ، اذ استعفى منها أثناء نظارة محمد سعيد باشا التى استمرت حتى ٥ أبريل ١٩١٤ ٠

النظارات والوزارات المصرية : جـ١ ص ١٧١ـ١٧٣ ٠

(١٧٧) لم يتحر الهلباوى الدقة في هذا ، فحسين رشدى هو الذى عين ناظرا للحقانية وليس عبد الخالق ثروت ٠

(١٧٨) الواقع أن الهلباوى نال ٣٠٧ أصوات من ٣٢٣ صوتا في النقابة ، وكان ثانى المرشحين أصواتا عبد العزيز فهمى اذ نال ٢٦٩ صوتا ؛ بينما نال حسن صبرى ١٤٨ صوتا ٠

أعلام المحاماة (٢) ابراهيم الهلباوى : من منشورات مجلة المحاماة ، نقابة المحامين ، يونيو ١٩٨٢ ، ص ٤٥ ٠

وانتخبت لمدة سنه ، وفى ديسمبر سنة ١٩١٣ لم أرغب فى تجديد انتخابى وبقيت عضوا فى المجلس حتى سنة ١٩١٨ (التى جاء فيها ذكر مشروع توحيد القضاء الأهلى بالمختلط) ٠

منذ انسحبت بلغاريا من ميدان القتال ، وتابعتها تركيا فى ذلك ، وخضع كل من الدولتين للانجليز وحلفائهم ، وأدرك المراقبون محالة الحرب من المصريين أن النصر سيكون فى جانب الانجليز ، لاشك فى ذلك ٠ ولهذا كانوا يتوقعون من وقت لآخر انتهاء الحرب حتى يطالبوا الانجليز برد ما أخذوه من مصر بغير حق خصوصا وأن انجلترا وحلفائها أعلنوا أنهم انما يحاربون لنصرة الأمم الضعيفة ، ولا يطمعون فى ربح ما من هذه الحرب ٠

والواقع أن هذه الوعود مقرونة بالمبادىء السامية التى نادى بها ولسون ، قد رفعت بالراغبين فى حرية بلادهم الى اعداد الوسائل اللازمة لتحرير أوطانهم مما أصابها فى زمن الحرب ٠

★ ★ ★

فكرة تأليف الوفد :

ففى خريف سنة ١٩١٨ فكر الأستاذ أحمد لطفى السيد وبعض أصدقائه فى تأليف وفد تكون مهمته آداء هذا الواجب ٠ وفى ذات يوم وأنا عائد من قريتى بالبحيرة صادفت الأستاذ لطفى السيد مع المرحوم سعد زغلول باشا آتيين من مسجد وصيف ، وعلمت منهما أنهما كانا يتداولان فى أثناء السفر فى هذا الأمر ، وعرضا على أن أكون معهما ، فحبذت الفكرة وقلت : أنا معكما قلبا وقالبا بشرط أن لا أبرح مصر ، لأن مركزى فى مكتبى وأشغالى فى مزارعى لاتسمح لى بالسفر معكم الى الخارج ، ومن فكرتى هذه خلقت فكرة جديدة ، وهى أن الوفد يكون ذا شقين : شق يسافر وآخر يبقى باسم لجنة الوفد المركزية ٠ وهذه اللجنة تقوم بحاجة الوفد ، وتكون صلة بينه وبين الراى العام هنا ٠

اتفقنا على هذا وبقيت متصلا بهم وبمن انضم اليهم ، وقد تبينت أنه قبل اجتماع مسجد وصيف هذا كان قد حصل اجتماع برمل الاسكندرية عند سمو البرنس عمر طوسون على أن يكون سموه رئيسا لهذه الشعبة المسافرة ، ولما شاع أمر هذا المشروع تسابق كثير من الناس الى الانضمام اليه فرؤى عقد اجتماع فى دار سمو الأمير بقصر الدوبارة ، لتصفية الموضوع ، على أن يدعى الى هذا الاجتماع جميع الرجال الذين يعول على رأيهم ويستفاد منهم ٠



اعتراض الأمير طوسون على اسم الهلباوى فى الوفـد :

قدم كشف لسمو الأمير وفيه اسمى فلم يصادف قبولا من سموه ، محتجا بأن الذى قام بالدفاع فى قضية دنشواى خدمة للانجليز لا يؤتمن على أن يكون من بين القائمين بخدمة الأمة ضد الانجليز ، فنوقش فى هذا من اخوانى الذين كانوا بالجلسة ، وأذكر منهم المرحوم سعد زغلول باشا ، وانتهى الأمر الى دعوتى لهذا الاجتماع بناء على الحاح المرحومين على باشا شعراوى وسعد زغلول باشا ، وقبل يوم الاجتماع أشير من جهة عالية على سموه بمبارحة القاهرة والسفر الى الاسكندرية ٠

عقب ذلك انتخب المرحوم سعد زغلول رئيسا مباشرا لهذا الوفد ٠

توهم الأمير أن ابعاده عن القاهرة يرجع الى دس من بعض رجال الوفد بالقاهرة فرغب فى تشكيل وفد آخر تحت رئاسته ، وأذيع أنه قد انتخب فعلا هذا الوفد وأن من بين أعضائه المرحوم مصطفى الخادم ، الذى كان محاميا بالاسكندرية يومئذ وسعيد بك طليمات ٠

وقد كان انسحاب البرنس عمر طوسون من وفد سعد باشا بهذه الكيفية قد صرف كثيرا من أصدقائه ــ الذين كانوا منضمين كل الانضمام الى الوفد ــ عنه ، ومنهم محمد سعيد باشا ، فتألف الوفد وأول نواة منهم هم الثلاثة الذين ذهبوا الى دار السيرونجت معتمد بريطانيـا العظمى فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلبوا منه التصريـح بالسفر وذلك عقب امضاء عقد الهدنة بين الحلفاء وألمانيا ٠

وأعقب رفض هذا الطلب استقالة وزارة رشدى باشا الذى فتحت بابا كبيرا لانتشار حركة الاستياء بين المصريين من السياسة الانجليزية ، انتشرت فى الأقاليم والمدن على السواء ، وأمست حركة التذمر تشتد شيئا فشيئا ، والوفد فى أثناء التكوين واعداد قانونه وجمع الاكتتاب له ٠

★★★

محاولـة لتوحيد القضاء الأهلى والمختلط :

حدث أن السير برونيـات مستشار دار الحمايـة ومستشار وزارة الحقانية عرض مشروعا لتوحيد القضاء الأهلى والمختلط ، وكانت شكلت

لجنة لتحضير هذا القانون فيها السير برونيات(١٧٩) والسير بريسفال(١٨٠) ـ الذى كان وكيلا لمحكمة الاستئناف يومئذ ـ واثنان أو ثلاثة من الوزراء المصريين ، أخرجت هذه اللجنة هذا المشروع فى مدة وجيزة بعثت بنسخة منه الى نقابة المحامين الأهلية ، وفى هذه السنة كان الأستاذ عبد العزيز فهمى هو نقيب المحامين الأهلين ، وطلب منا ارسال مندوب من النقابـه ليشترك فى لجنة فرعية لتحضير القواعد التفصيلية لهذا القانون ، كما طلب من النقابة المختلطة كذلك ٠

كتبت النقابة المختلطة بقبولها لمبادىء هذا القانون ، وبانتداب نائب عنها لحضور تلك اللجنة ، أما مجلس نقابة المحامين الأهلية فقد تداول فى المشروع وكنت أنا النقيب الأول للمحامين ، فتداولنا وقررنا رفض ارسال منـدوب لهذه اللجنة والاحتجاج على هذا المشروع ، لأنه مبنى على أساس القضاء على كل استقلال ، بل على كل وجود للقضاء المصرى ، وكتبنا جوابا للمستشار القضائى بهذا المعنى ٠

ولما بلغ نقابة المحامين تصرف النقابة الاهلية تحرج مركزها ، ولم يسعها الا متابعة النقابة الأهلية فى كتابة خطاب آخر تؤيد فيه المبادىء التى أيدناها ، وترسل عدولها عن ارسال مندوب يشترك فى اللجنة المشار اليهـا ٠

كان لرفض النقابتين الأهلية والمختلطة دوى وضجة فى كل الدوائر القضائية وكان من أثر هذا أن السير برسـيفال ذهب الى دار الجمعيـه الاقتصادية السياسية ليلقى فيها محاضرة تتعلق بمشروع هذا القانون ٠

---

(١٧٩) السير وليم برونيات : كان مستشارا قانونيا لدار الحماية ، كما تولى منصب المستشار المالى بالنيابة ، وهو صاحب الحول والطول بين المستشارين البريطانيين فى شئون الحكومة كافة ، كان عضوا فى لجنة ألفها مجلس النظار بقراره الصادر فى ٢٤ مارس ١٩١٧ لوضع التعديلات التى تدعو الحاجة الى ادخالها على القوانين والنظم القضائية والادارية لما كان محتملا من زوال الامتيازات الأجنبية فى ظل الحماية البريطانية ، وقد سميت (لجنة الامتيازات الأجنبية) ٠

مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٨٩ ٠

(١٨٠) مستر برسيفال : المسـتشار البريطانى بمحكمة الاسـتئناف الأهلية ، اشتهر عنه دفاعه عن الحماية من وجهة القانون الدولى ، وتقدم باقتراح لادخال تعديلات على قانون الجنايات الأهلى فألقى من أجل ذلك محاضراته من نادى جمـاعة الاقتصـاد السياسى والاحصاء والتشريع لتمهيد الأذهان لأبدال القوانين الانجليزية بالقوانين المصرية وتخليد الحماية على مصر ، والهجوم على الجمعية التشريعية ، والتقليل من شأنها فى التشريع ٠

المصدر السابق ، ص ١٠٠ ، ١٧١ ٠

في تلك الليلة كان صاحب الدولة سعد زغلول باشا أحد أعضاء هذه الجمعية حاضرا تلك المحاضرة ، فقام برد على المحاضر معترضا على هذا المشروع الى الطعن بوجه عام على المركز الجديد الذي أنشأته انجلترا لنفسها في مصر ، وهي دعوى أنها صاحبة الحماية عليها ·

★★★

الاجتماعات الوطنية ورد الفعل البريطاني :

وأول اجتماع عقده الوفد خصيصا للاحتجاج على عمل الانجليز عقد في دار حمد باشا الباسل (١٨١) ، وكنت حاضرا فيه ، وحضره عدد يبلغ المائة ، وخطب فيه سعد زغلول باشا ونطق فيه لأول مرة بتلك الكلمة المشهورة ، وهي أن الحماية التي وضعت بغير ارادة الشعب المصري ، وبدون أخذ رأيه فيها ·

وهذه هي الخطوة الثانية اذ بعد أن كان الاحتجاج على الانجليز قاصرا على مشروع برونييت انتقل فجأة الى الطعن في نظام الحماية ·

وبعد مدة قليلة من تاريخ هذا الاجتماع فكرنا في عمل اجتماع آخر ، وتحدد له يوم الجمعة ٢٤ يناير سنة ١٩١٨ ، ونصب له سرادق كبير بالأرض الفضاء الواقعة شرق منزل سعد زغلول باشا والتي بني فيها الآن ضريحه ودعى الى حضور هذه الحفلة من المدن والأقاليم بتذاكر خاصة لا يقل عن ١٥٠٠ ·

ولما شعرت قيادة الجيش الانجليزي بأمر هذا الاجتماع ، استدعت أحد أعضاء الوفد ، وفي مقدمتهم رئيسهم الى مركز القيادة بسافوى اوتيل ، وجرى الحديث عن هذا الاجتماع وما عساه يترتب عليه من الشغب

---

(١٨١) حمد الباسل باشا : ابن الشيخ البدوي محمود بن محمد الباسل ، ولد في عام ١٨٧١ نشأ نشأة بدوية بعد وفاة والده ، عين عمدة لقبيلة الرماح بالفيوم . في عام ١٩١٤ ، أنعم عليه برتبة ميرميران ، وضع تحت المراقبة أثناء الحرب العالمية الأولى للشك في نسجه المؤامرات مع السنوسي · اشترك في الحركة الوطنية المصرية ونفي مع سعد زغلول الى مالطة في عام ١٩١٩ ، وأختير وكيلا للوفد المصري · تجول في أكثر بلاد العالم ، وكان من المشتغلين بالعلم والأدب ، وله أزجال وأشعار ، كان يجيد اللغتين الانجليزية والفرنسية ، انتخب عضوا في الجمعية التشريعية وكذا في مجلس النواب · له كتاب بعنوان نهج البداوة ، توفي في عام ١٩٤٠ ·

٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٧ ·

والقلاقل ، فأكد أعضاء الوفد أن الأمر لا يمسه أقل تشويش بسبب ذلك الاجتماع ، وقال القائد ــ الذى تولى الكلام مع الوفد فى هذا الشأن ، وهو الجنــرال كلايتون ــ أن ما يجب أن يعرفه الوفــد هو أن قيــادة الجيش البريطــانى تعتبركم مسئولين شخصيا عما عســاه يقع فى البلد بعد هذا الاجتماع سواء كان بسببه مباشرة أو غير مباشرة ، وانصرفوا على ذلك .

ففهم دولة الرئيس من ذلك أن السلطة تمنع ضمنا هذا الاجتماع ، ولذلك عــزم على أن يبلغ المدعوين العدول عنه تفاديــا من تلك النتائج الخطــيرة .

★★★

رفض على شعراوى تراجع زغلول عن عقد الاجتماع :

تبين أعضاء الوفد من دولة الرئيس هذا العزم ، فأرسل لى وكيــل الوفد وأمين صندوقه المرحوم على باشا شعراوى الى الحضور عنده ليــلا للمداولــة فى هذا الأمــر ، فلبيت الطلب ، ولما عرفت من على باشا رأى الرئيس الذى لم يكن حائزا لرضا على باشا وعزمت على مقابلة سعد باشا فى الصباح لأرجوه العدول عن هذا القرار ، والاصرار على أقامة الاجتماع مهما كانت النتيجة خصوصا وأن الوفــد تأسس على مناهضــة السلطة ، والعمل على تحرير البلاد من بطشها ، فيجب أن يكون مستعدا لأن يتحمل فى ظروف كثيرة تضحيات فى سبيل تحقيق هذا الغرض .

تأثرت جدا من فكرة الرئيس وحسبتها ــ ان تمت ــ خذلانا كبيرا للوفد ، وبخسا للنفوذ الأدبى الذى ناله فى الرأى العام وصممت على أن أقابل الرئيس .

لما كنا قد بدأنا فى جمع الأموال للوفد فى ذلك الوقت ، وكنت من أوائل العاملين على جمعها من المدن والأقاليم ، وبالنظر لأننى لم أكن قد أديت بعض ما يجب على شخصيا من هذه الأموال ، فقد خشيت أن أنا ذهبت الى الرئيس دون أدائها ، وجرته مناقشتى معه فى رأيه الذى لا يقــل عن اقتناعى بخطئه عن اقتناعى بصوابه ــ الى فتور فى العلاقات التى بيننا ــ خشيت أن يفسر جرأتى فى مناقشته (وقد كنت بحكم زمالتى له من قبل أقدر زملائى على التمسك بحريتى فى مجادلته دون تهيب أو خشية) بأننى أرمى من وراء هذه الجرأة الى الهروب من الوفد متنصلا من دفع ما يجب على أن أدفعه من مالى .

فدفعا لهذه الشبهة وقطعا لكل شك توجهت الى دارى ليلا ، ولم يكن عندى من المال سوى مبلغ خمسمائة جنيه ، فأخذته دون أن أبقى منه فى دارى شيئا ، وذهبت الى على باشا شعراوى أمين الصندوق وسلمته لـه تبرعا للوفـد •

وقد كان على باشا شعراوى على علم بدخيلة مركزى المالى ، ويعلم أن فى دفع المبلغ شيئا من الارهاق لى فاستكثره ونصحنى بأن أكتفى بجزء منه ، وأحتفظ بالباقى لحاجتى ، فرفضت ذلك رفضا باتا ، وأخذت ايصالا من دفتر القسائم ، وكتبت فيه بخطى مبلغ الخمسمائة جنيه المتبرع به ، وطلبت الى على باشا شعراوى امضاءه ففعل وسلمه الى وتسلم المبلغ •

★★★

لقـاء بين الهلبـاوى وزغلول :

وذهبت فى الصباح مبكرا الى دار الرئيس فوجدته مشتغلا مع كتاب الوفد بتحرير خطابات للمدعوين يبلغهم فيه العدول عن الاجتماع ، وأذكر أنى وجدت عنده فى هذه الساعة المرحوم جورجى بك خياط والأستاذ كامل سنيم سكرتير الوفد اذ ذاك وعضو الوفد ، قاطعته فى هذا العمل وأخذت فى اظهار أن هذا التصرف يميت الروح المعنوية ويطفىء شعلة التحمس فى نفس الشعب التى ابتدأت تتحرك وبالرغم من حججى وطريقة التحمس التى كنت بها ، بقى سعد باشا مصرا على رأيه ، وقال غاضبا : أخشى أنكم بهذا الالحاح تريدون أن تتفرجوا على جســـمى مشنوقا فى أحد ميادين المدينة دون أن يجر ذلك الى فائدة أو مصلحة للقضية المصرية • واغرورقت عيناه بالدموع وهو يقول هذه الجملة • هذا التأثير عرتنى منه رهبة كبرى وكان آخر المقال بينى وبينه فى هذا الموضوع ، واستأذنت وانصرفت ، وقلت وأنا خارج : كنت عازما على السفر أنا وعائلتى الى أسوان لأقضى بضعة أيام هناك ، وكنت أريد تأخير السفر الى ما بعد الاجتماع ، ولكن الآن أستاذنك فى السفر ، وليكن فى هذه الليلة •

لبثت أسبوعا فى أسوان ، وعدت الى عملى فى مكتبى وآلى خدمتى فى الوفد وقد كانت البلد هائجة مضطربة حتى ان الانجليز لم يستطعوا أن يجدوا رجلا مصريا يقبل تشكيل الوزارة من عهـد استقالة رشدى باشا ووزارته • وكل ما استطاعوا عمله أنهم أصدروا أمرا من اللورد اللنبى باعطاء وكلاء الوزارات اختصاص الوزراء مؤقتا حتى تشكل الوزارة(١٨٢)!•

★★★

(١٨٢) صدر اعلان اللنبى فى ٢٦ ابريل ١٩١٩ وظلت مصر بلا وزارة حتى ٢٠ مايو سنة ١٩١٩ •

المصاعب فى سبيل جمع الاعانات للوفـد :

تم تشكيل الوفد ، وكانت مهمتنا الاشتغال بتحديد العمـل الذى سيقوم به أمام مؤتمر السلام فى فرساى ، وأخذ عرائض من أعيان البلاد وضباط الجيش بتوكيل الوفد المصرى فى طلب تحرير مصر من رق الحماية الانجليزية دون أن نتعرض الى مسألة الامتيازات الأجنبية ، وكم قاسينا من الصعاب فى سبيل جمع الاعانات اللازمة للوفد لأن السلطة العسكرية افهمت المديرين وحكام الأقاليم بأن هذا العمل يجب أن يراقب بدقة ويمنع لأنه من وسائل التهييج المعاقب عليها بمقتضى القانون العسـكرى بأشد العقوبات صرامة سواء أكان جمع المال للوفد أم أخذ عرائض للتوكيل .

وقد حدث مرة فى مدينة الزقازيق أن دخل رجال الادارة الى رئيس نقابة المحامين الأهلية بالزقازيق الأستاذ حامد بك فهمى وفتشوا مكتبه ، ولما عثروا على عرائض التوكيل طلبوا أخذها فقاومهم ببسالة لاتزال تذكر له بالاجـلال ، وقد خلد لنفسه بهذا العمـل صحيفـة بيضـاء فى سجل الوطنيـة

ولما أصر الانجليز على رفض التصريـح للوفـد بالسـفر الى أوربـا والتضييق عليه وعلى أعوانه ومراقبتهم بكل دقة وعنت ، أشتد بأس الوفد وتعود الاستخفاف بوسائل الاضطهاد التى تنزلت اليها السلطة العسكرية وتكررت عدة حوادث مصادمة بين الفريقين فى المدن والأقاليم ، من أمثال الحوادث التى بدأت بمكتب الأستاذ حامد بك فهمى .



نفى سعد زغلول وزملاؤه الى مالطـــة :

عند ذلك أيقن الانجليز أن هذه غير كافية لاخماد الحركة ، فقرروا نفى أربعة من زعماء الوفد الى مالطة وهم : سعد زغلول باشا ، ومحمد باشا محمود ، واسماعيل صدقى باشا ، وحمد باشا الباسل . وأخـذ هؤلاء الأربعة فى غسق الليل وذهب بهم الى مالطة فى مساء ٥ مارس سنة ١٩١٩ وكنت فى هذه الليلة مقيما بعزبتى بضواحى كفر الدوار بحيرة . فجاءنى رسول خاص من طـرف المرحوم على باشـا شـعراوى ينبئنى بالفاجعـة ويستدعينى الى مصر على عجل .

أخذت أول قطار من كفر الدوار الى القاهرة ، وعندما وصلت اشتريت بعض الجرائد فوجدت بطريق الصدفة فى جريدة وادى النيل كلمة مترجمة من جريدة الجورنال الفرنسية تتضمن شكوى جماعة الموسيقيين فى باريس الى وزير المعارف والفنون الجميلة من تحديد الأماكن والأوقات التى يجوز

لهم أن يصدحوا فيها بموسيقاهم ، ضاقوا ذرعا بهذا الحجر على حريتهم والتمسوا مخرجا منه وقالوا وهم يحتجون : كيف يجوز للحكومة الفرنسية التي خرجت من الحرب ظافرة أن تضيق على الناس فرص المسرات وسماع أصوات الموسيقى المطربة حالة كون الأمة الألمانية المغلوبة تطلق لرجال موسيقاها كل حرية دون تقيد بزمان أو تحديد لمكان ، وقد أبلغوا شكواهم هذه الى الصحف الشهيرة ، ومنها صحيفة الجورنال التي التمسوا من ادارتها أن تساعدهم على رفع أسباب هذه الشكوى ٠ ولما قابلوا أحد محرري الجورنال قال لهم : أنتم تعلمون أن رجال الحكومة خارجون من حرب صمت الآذان مدافعها وقذائفها النارية ، فالشعور البشري تعود عدة سنوات ألا يتأثر الا بهذه القارعات القوية ٠ أما الأصوات العادية فقل أن يلتفت اليها في الوقت الذي نعيش فيه ، فاذا أردتم لفت نظر الجمهور ثم الحكومة فاجمعوا جموعكم وانتخبوا آلات الموسيقى ذات الصوت العالي واذهبوا الى أكثر ميادين باريس ازدحاما بالناس وهناك اطرقوا في وقت واحد تلك الطبول ذات الصوت الجهوري فيلتفت اليكم الناس ويتألمون من ضجة آلاتكم ، ولابد أنهم سيتدخلون في الأمر طلبا لراحتهم فيعملون على الحيلولة بينكم وبين الاستمرار فيما تعملون ، فلا تخيفكم هجماتهم وتعرضهم لكم ، بل قابلوها بشجاعة واستمروا واضربوا ٠اضربوا ما استطعتم بكل قواكم ومتى تم انزعاج الجمهور واشتبكتم به اشتباكا يشوش على السكينة عندئذ سيتدخل رجال البوليس وهناك يلتفت أولو الشأن لهذا الحادث ويضطرون الى ايجاد وقت لبحث شكواكم وايجاد علاج لراحتكم ٠

قلت : يا سبحان الله اشتغلنا عدة سنين في السكينة والهدوء في تحرير البلاد من النير الانجليزي ، وأثر هذا الجهاد لا يزال ضئيلا ، والفصل في المعركة بين المصريين والانجليز لا يزال بعيدا جدا ، فهل يا ترى في القبض على الزعماء الأربعة ونفيهم بالطريقة الاستبدادية يحرك من شعور الشعب ويثير غضبه فينفتح الباب ويتحدث العالم عنا ؟

هذا الأمل سكن روعي وقلل فزعي من نفي زعمائنا الأربعة ، وجعلني أحس أن نفي هؤلاء الرجال سيكون مفتاحا لتطور جديد في الأفكار، وسرعان ما تحقق ظني فانتشرت نيران الثورة في كل مكان بأسرع من البرق ٠



الهلباوي ومسئولية النقابة :

قابلت أصحابي بمصر من أعضاء الوفد الباقين ، واتفقنا على أن لجنة الوفد المركزية التي أنتخب أعضاؤها يجب أن تعمل وتستمر في أداء واجبها دون فرط ولا يأس ، وقد كنت في ذلك الوقت عضـوا في مجلس نقابة المحامين ، وكان الأستاذ عبد العزيز باشا فهمي نقيبا ، والمرحوم أحمد بك عبد اللطيف وكيلا للنقابة ، ولكن اشتغال النقيب بأعمال الوفد مع زملائه ليلا ونهارا خصوصا بعد نفي الزعماء الأربعة ولما أصيب به المرحوم وكيل النقابة من المرض تحول ادارة النقابة ومسئوليتها على بصفتي أقدم الأعضاء وأكبرهـم سنا ، فصرت أؤدي وظيفـة النقيب دون وكيل معي يساعدني ففكرت مع زميلي المرحوم أحمد بك لطفي(١٨٢) ومرقس باشا حنا (١٨٣) أن

---

(١٨٢) أحمد بك لطفي المحامي : عضو اللجنة الادارية ووكيل الحزب الوطني . اشتهر بالدفاع عن القضايا السياسية للحزب الوطني ، وهو من خطباء الوطنية ، كما كان من المنظمين لمؤتمر بروكسل عام ١٩١٠ الذي نظمه الحزب الوطني ، لكي يسمع العالم الأوربي صوت مصر وأحوالها ، وأعمال الاحتلال فيها ، وعند وفاة أخيه عمر لطفي (نوفمبر ١٩١١) مؤسس الحركة التعاونية اضطلع باستكمال رسالته في تنشيط حركة التعاون وانشاء النقابات العامة للتعاون . اعتقلته السلطات البريطانية في وقت الحرب العالمية الأولى .

(١٨٣) مرقص باشا حنا (١٨٧٢ـ١٩٣٤) : تلقى تعليمه بمدرسة الاقباط الكبرى ، ثم انتقل الى المدرسة التوفيقية ليدرس بها العلوم الثانوية . أرسلته والدته الى أوربا حيث التحق بكلية مونبلييه بفرنسا وحاز على شهادة الليسانس في الحقوق . عاد الى مصر في عام ١٨٩٢ وعين في العام التالي بنظارة الحقانية مساعداً للنيابة بمحكمة أسيوط ثم ترقى الى وظيفة وكيل نيابة ، استقال منها لاختلافه مع النائب العمومي ، وفضل الاشتغال بالمحاماة . في عام ١٩١٤ انتخب وكيلا لنقابة المحامين ثم نقيبا في عام ١٩١٩ وأعيد انتخابه خمس مرات ، كما كان عضواً عاملا في مجلس ادارة الجامعة المصرية وأستاذا بها ومديرا لها حتى عام ١٩٢١ . كان من انصار مصطفى كامل في حركته الوطنية ، فكان من خيرة الوطنيين الأقباط كذلك كان في طليعة من آزر سعد زغلول ، عين وكيلا للجنة الوفد المركزية عقب اعتقال محمود سليمان باشا ، ثم اعتقل في ٢٤ يولية ١٩٢٢ على أثر توقيعه مع أعضاء الوفد بيان الوفد في دعوة الأمة لمقاطعة الانجليز . انتخب بمجلس النواب عضواً في نوفمبر ١٩٢٣ ، اختاره سعد زغلول وزيرا للأشغال العمومية على الرغم من اختياره وزيرا آخر للخارجية (واصف غالي) من الأقباط وكان يعد هذا خروجا عن التقاليد المتبعة بتعيين قبطي واحد في الوزارة . سمح للمصريين بمشاهدة آثار توت عنخ آمون التي حرمت عليهم ، وكانت قاصرة من قبل على الأجانب . كان وزيرا للمالية في وزارة عدلي يكن عام ١٩٢٦ ثم وزيرا للخارجية في وزارة ثروت عام ١٩٢٧ . كان من المجاهدين لتعليم البنات ودعا لتأسيس كلية البنـات القبطية ، كما جاهد في اصلاح شئون الأقباط وأعاد تشكيل المجلس الملي العام سنة ١٩٠٥ وانتخب عضوا به . انظر زكي فهمي :

. صفوة العصر ، ص ٢٩٢ـ٢١٨ ، أبراهيم الوكيل ، مقاطر الأجيال ، ص ٩٧٤ـ٩٧٩ .

نقوم من ناحيتنا بواجب يظهر استنكارنا لتصرف السلطة الانجليزية ضد زعمائنا ، ولم نجد طريقا رسميا يسلكه رجال قانونيون أمثالنا أسلم من أن نقرر الاضراب العام عن آداء خدماتنا أمام القضاء ٠

★★★

اضراب نقابة المحامين مقدمة للاضراب العام :

قررنا الاضراب أولا فى مجلس النقابة ، وعرضنا هذا القرار بطريقة غير رسمية على جمعية كبرى من المحامين عقدت بدار النقابة ، فأقرته وبقى الأمر معلقا على البدء فى التنفيذ حين تحين الفرصة ٠

وبعد يومين أو ثلاثة حضر عندى بمنزلى مصطفى النحاس باشا وعبد العزيز فهمى باشا فتناقشا معى فيما اذا كان وقت الاضراب قد حان فاتفقنا على أن تقدم العرائض المتضمنة الاضراب عن العمل والموقع عليها من المحامين بمصر والأقاليم فى صباح اليوم التالى الى رئاسة محكمة الاستئناف

من المحامين بمصر والأقاليم فى صباح اليوم التالى الى رئاسة محكمة

الاستئناف ورؤساء المحاكم الأخرى ٠ وقد اتخذ هذا الاضراب طريقا قانونيا ، اذ قرر المحامون التنازل عن التوكيل فى القضايا التى عهدت اليهم ، وكلف للحضور فى جلسة زميل يعتذر عن زملائه بطلب التأجيل بعلة التنازل عن التوكيل حتى يتسنى للموكلين اختيار محامين آخرين ٠

تعطل القضاء فى جميع المحاكم الأهلية بهذه الطريقة سواء منه الجنائى والمدنى ، بالرغم من كون القضاء الانجليز بمحاكم الجنايات كانوا يتشددون فى رفض التأجيل ويرغبون فى نظر القضايا ٠

أمام ذلك الاضراب رأت السلطة أن تعمل على القضاء على هذه الحركة واتخذت لذلك طريقين :

الأول : أن اللورد اللنبى المندوب السامى أصدر أمرا عسكريا بايقاف حكم المادة الواردة بقانون تحقيق الجنايات التى تقضى بعدم جواز محاكمة المتهمين أمامها دون محام يدافع عنهم وأجاز محاكمتهم بغير محام ٠

الثانى : أنه أمر بعقد لجنة قبول المحامين للنظر فيما صدر من المحامين بالإمتناع عن أداء واجبهم ٠

وقد كنت أنا والمرحوم أحمد بك لطفى عضوين فى هذه اللجنة بمقتضى قانون النقابة ، وكان رئيسها دولة يحيى باشا ابراهيم ، وباقى الأعضاء الأربعة وهم المستر برسيفال والنائب العمومى أحمد طلعت باشا ، وقد سعيت مع زميلى فى هذه اللجنة الى اقناع المستر برسيفال بتأجيل

النظر فى هذه المسألة خشية أنه اذا صدر قرار يمس هذه الطائفة ، ازدادت الحركة تعقيدا ، وبعدت الشقة بين المحاماة والقضاء ٠

حصلنا على التأجيل من أسبوع لاسبوع ومن اسبوع لاسبوع ، وفى هذا الوقت كانت حركة الاضراب انتشرت وتعدت من المحامين الى الموظفين حتى اننا ونحن عند رئيس محكمة الاستئناف منتظرون حضور سعادة النائب العام لكى نعقد لجنة قبول المحامين علمنا أن المتظاهرين دخلوا سراى المحكمة وصعدوا الى غرفة النائب العمومى ودعوه الى الانضمام الى المضربين عن العمل فلم يقدم معارضة ، وانتهى بالنزول معهم كسائر المضربين ٠

وفى الوقت ذاته سار على هذا النحو كثير من قضاة الاستئناف وقضاة المحاكم الأهلية فى القاهرة وفى الأقاليم ٠

وفى مدة يوم أو يومين عطلت الجلسات تعطيلا كاملا فى جميع أنحاء القطر وأوصدت المحاكم أبوابها لعدم وجود القضاة ، ولا الموظفين الاداريين ، ولا المحامين ٠

أمام هذه الحركة الكبرى التى وضعت بذرتها نقابة المحامين الأهلية، ثم انضمت اليها كل العناصر والهيئات الأخرى من جميع الطبقات ، وتعطيل السكك الحديدية ، ووقف دولاب الحياة فى مصر ، فلم يبق محل تجارى الا وأضرب كسائر أرباب المهن الأخرى ، وغلق حانوته٠أمام هذه الحركة المباركة لم تجد السلطة الانجليزية سبيلا لتهدئة هذا الغليان الا بالافراج عن الأربعة المعتقلين وبالتصريح لرجال الوفد الباقين فى مصر بالسفر الى أوربا ، وهناك يتقابلون مع زملائهم فى مرسليا ويذهبون جميعا الى حيث يختارون ٠ وقد قابلت البلاد هذا الأمر بالسرور وأقامت له الأفراح فى كل مكان ٠

ومن تاريخ نفى الزعماء الى تاريخ الافراج عنهم لم يجد الانجليز رجلا مصريا يقبل تشكيل الوزارة والتعاون معهم ، ماداموا مصرين على أخذ البلاد بالشدة والعنف ، فلما تعطلت هذه السياسة دعى حسين رشدى باشا ليشكل وزارة جديدة تتولى ادارة أمور البلاد (١٨٤) ٠

وقد أخذ رشدى باشا يعمل من ناحيته على تشكيل وزارته ، كما أخذ الوفد يعمل من ناحيته ـ برئاسة وكيله المرحوم شعراوى باشا ـ على اعداد المعدات اللازمة لسفر رجاله الى أوربا ٠ فعمل جهد طاقته على ايجاد أماكن لهم فى السفن التى تبرح القطر المصرى فى ابريل ، ولكنه لم يفلح ،

---

(١٨٤) كانت تلك الوزارة الرابعة والأخيرة التى شكلها رشدى واستمرت بضعة أيام من ٩ أبريل ١٩١٩ الى ٢٢ أبريل ١٩١٩ ٠

فحاول ايجاد هذه الأماكن فى السفن الانجليزية قبل أواخر يوليو سنة ١٩١٩ ، ولم يكن ثمة وسيلة للسفر الى أوربا فى ذلك الوقت الا هذه السفن .

***

وفدان يسعيان للسفر الى أوربا :

خطر للمرحوم على باشا شعراوى فى أن يلتمس من حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد الترخيص للوفد بالسفر على يخت عظمته الخاص « المحروسة » ، لأن هذا هو الطريق الوحيد الذى يستطيع به الوفد أن يقوم بواجبه نحو الأمة بعرض مطالبها على مؤتمر فاساى قبل أن يبرم فى هذا المؤتمر ما لا يتفق ومصلحة مصر . ولم يطلع على هذا الخاطر الا خاصة أصدقائه من أعضاء الوفد الذين وافقوا على هذا الرأى ، فكتب شعراوى باشا خطابا الى كبير الأمناء يلتمس فيه الاذن فى تحديد وقت لمقابلة عظمة السلطان ، ليعرض عليه أمرا هاما عاجلا دون أن يتبين هذا الأمر . وعندما وصل هذا الطلب الى معالى سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء استوضحه هذا الأمر فرفض بيانه الا لعظمة السلطان نفسه ، فجاء الى داره حسين باشا رشدى (وقد كان متصلا بالسراى وهو يشكل الوزارة) من قبل السلطان مستفهما عن الحاجة الى هذه المقابلة ، فأخبره على باشا بها ، فتبسم وأعجب بهذه الحيلة . وقال : أظن انى أستطيع ايجاد محال لكم على سفينة من السفن المسافرة الى أوربا وبالفعل قابل رشدى باشا اللورد اللنبى ولابد أن يكون أطلعه على الأمر لأنه بعد ثلاث ساعات من المقابلة طلب من على باشا شعراوى بيان عدد المحال اللازمة للوفد ، وكان الجواب على ذلك ثمانية عشر . وفى اليوم نفسه جاء رشدى باشا الى منزل على باشا شعراوى وكنت على اتصال بهذا الحديث من أوله وقال لى : قضيت حاجتك وأعددت المحال للوفد على أول سفينة تأتى الى بور سعيد ذاهبة الى أوربا وكان موعد سفرها لم يبق عليه الا أسبوع ، ثم أضاف رشدى باشا الى ذلك بأن هناك وفدا آخر هو وفد الحزب الوطنى قد صرح له أيضا بالسفر على نفس السفينة التى ستسافرون عليها ، ولم نكن نعلم قبل هذه الدقيقة أن الحزب الوطنى يعمل على سفر وفد من ناحيته فخشينا عاقبة سفر هذا الوفد الثانى ، وقدرنا أنه ربما يحصل اختلاف فى وجهة النظر بيننا وبين هذا الوفد ، فرأينا من واجبنا التوجه الى رجال الحزب الوطنى تفاوضهم ، لعلهم يقتنعون بالعدول عن مزاحمة الوفد المصرى . وفى الليلة من ليالى شهر أبريل كان هناك اجتماع كبير بدار حمد باشا الباسل تحت رئاسة المرحوم الشيخ محمد بك الخضرى ، وقام فيه عدة خطباء ، وكانت خطبهم تدور حول ما اذا

كان من المصلحة ـ وقد أفرج عن المعتقلين ورخص للوفد بالسفر الى أوربا ـ العمل على تهدئة الأفكار ، واقرار السكينة فى البلاد ، أم يجب الاستمرار على الحالة الحاضرة حتى تعترف الحكومة الانجليزية بأن الوفد المصرى يمثل طلبات الأمة المصرية تمثيلا شرعيا ـ حينئذ رأيت من واجبى أن أصارح المجتمعين بما علمته من أن هناك وفدا آخر من قبل الحزب الوطنى صرح له بالسفر فى اليوم الذى يسافر فيه الوفد المصرى ٠

هال الجميع هذا الخبر ، وتداولوا فيما يجب فعله ٠ واتفقت كلمتهم على أنه من الخطر على القضية المصرية سفر وفدين لكل منهما برنامج خاص، لأن برنامج الحزب الوطنى يتناول طلب الغاء الامتيازات الأجنبية ، والوفد المصرى ومناصروه يرى أن فتح هذه المسألة أمام المؤتمر فى الوقت الذى نشكو فيه من جور انجلترا واغتصابها استقلال مصر ، قد تقلل من عطف نواب الدول الأخرى فى مؤتمر السلام على قضية مصر ، وربما رأوا أن من مصلحتهم عدم مناصرة مصر ضد انجلترا ٠

رأى المجتمعون ارسال وفد الى رجال الحزب الوطنى يخبرهم بأن الوفد المصرى يرى بالاجماع أنه ليس من صالح البلد ارسال وفد من قبلهم، وقد انتخبت أنا وفتح الله باشا بركات (١٨٥) ، وعلى بك المنزلاوى (١٨٦) لتأدية هذه المهمة ٠

---

(١٨٥) نجل عبد الله بركات مأمور مركز دسوق ، وابن أخت سعد زغلول باشا ، تم تعليمه فى مدرسة رشيد الابتدائية ، ثم التحق بمدرسة الجمعية الخديوية الاسلامية بالاسكندرية ، ثم المدرسة التجهيزية بدرب الجماميز بالقاهرة ، ثم دعاه والده ليباشر أعمال الزراعة ، ثم عين عمدة لبلدته منية المرشد بمديرية الغربية ٠ وفى سنة ١٩٠٤ انتخب عضوا فى مجلس مديرية الغربية ، كما انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية عن مركزى فوة ودسوق فى عام ١٩١٣ ٠ انخرط فى الحركة الوطنية ابان ثورة ١٩١٩ ، واختاره سعد زغلول مستشارا له الى أن نفى معه الى سيشل فى ديسمبر ١٩٢١ حتى أوائل ١٩٢٣ ٠ اختاره سعد وزيرا للزراعة فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، كما تقلد وزارة الداخلية فى أكتوبر حتى ٢٤ نوفمبر من نفس العام ٠ يعزى اليه الفضل فى ائتلاف عام ١٩٢٦ ، وعين على اثره وزيرا للزراعة فى يونية ١٩٢٦ ، حتى مارس ١٩٢٨ فى وزارتى عدلى يكن وثروت باشا ٠ توفى فى ٣ فبراير ١٩٣٣ ٠

انظر : ابراهيم الويلي : مفاخر الأجيال فى سير أعاظم الرجال ، ص ١٦٢ـ١٦٥ ٠

(١٨٦) على المنزلاوى من الرجال البارزين فى الحركة الوطنية للحزب الوطنى ، فكان عضوا فى لجنة تنظيم أعمال مؤتمر بروكسل (سبتمبر ١٩١٠) كما انتخب عضوا باللجنة الادارية للحزب الوطنى فى يناير ١٩١١ ٠ تولى وزارة الأوقاف فى مارس ١٩٣٣ حتى سبتمبر ١٩٣٣ ، كما تولى وزارة الزراعة من سبتمبر ١٩٣٣ حتى نوفمبر ١٩٣٤ ٠

ذهبنا نحن الثلاثة فى اليوم التالى الى مكتب الدكتور اسماعيل بك صدقى حيث كان كثيرا من أعضاء الحزب الوطنى ينتظروننا هناك وعلى رأسهم المرحومان أحمد بك لطفى وعبد اللطيف بك الصوفانى (١٨٧) ٠

واستمر الحديث معهم فى هذا الموضوع زمنا ، وكان كثيرا من طلبة المدارس العالية ينتظر فى ردهة المكتب وفى الطرقات الموصلة اليه ليطمئنوا على النتيجة ٠ والمرحوم أحمد بك لطفى معروف بالذكاء واصطناع الحيلة ، فلما قامت حجتنا ولم يجد سبيلا للرد على طلبنا ، خلق مخرجا له ولحزبه من هذا المأزق بأن تعهد بأن وفدهم عندما يذهب الى باريس يعطى توكيلا لوفد سعد باشا فى عرض مطالب مصر ٠

شعرت من زميلى فتح الله باشا والمنزلاوى بك بشىء من الرضاء بهذا الحل ٠ أما أنا فأدركت الحيلة حيث فهمت أن صاحبى وزميلى لطفى بك يريد أن يهدىء الخواطر بهذا الوعد ، حتى يخرج الوفد من مصر ويسافر دون ضجة أو احتجاج ، وهناك يكون حرا فى أن يوكل الوفد المصرى فى عرض مطالب مصر أولا يوكله ٠

مساعى لمنع سفر وفد الحزب الوطنى :

تذكرت عندما تبينت اصرار رجال الحزب الوطنى على السفر ، واقعه حصلت قبل هذا التاريخ ببضعة أيام وهى أن أعضاء لجنة الوفد كلفونى أن أكون وسيطا عند سعادة كامل باشا جلال بأن يكتتب للوفد بمبلغ يتفق مع وطنيته وثروته ٠

اختارونى لهذا الأمر لعلاقتى وصداقتى الطيبة بكامل باشا ، وقد سبق للباشا أن رفض هذا الطلب عندما تقدم به كثيرون من أعضاء لجنة الوفد وبالأخص عبد الرحمن بك فهمى (١٨٨) سكرتير لجنة الوفد العام ،

---

(١٨٧) عبد اللطيف الصوفانى : كان عضوا بمجلس الشورى ثم الجمعية العموميه ثم الجمعية التشريعية فمجلس النواب عام ١٩٢٤ ٠ عرف عنه اعتراضه الشديد داخل الجمعية العمومية أمام مشروع مد امتياز قناة السويس ، اشترك فى حركة الحزب الوطنى منذ كفاح مصطفى كامل ، كما انتخب عضوا باللجنة الادارية للحزب الوطنى فى عام ١٩١١ ابان زعامة محمد فريد وقد اعتقل ابان الحرب العالمية الأولى ولم يكف عن الاشتراك فى الحركة الوطنية ، فحينما عاد استخدم جريدة المحروسة والأمة لمعارضته مشروع ملنر ٠ توفى فى ٤ مايو ١٩٢٥ ٠ المرجع السابق ١٠٣ ٠

(١٨٨) عبد الرحمن فهمى بك : ولد فى ٢٢ مارس ١٨٧١ تقريبا ، كان يجيد الفرنسية التحق بالخدمة برتبة ملازم ثان بالجيش فى ٢٥ سبتمبر ١٨٨٨ الى ٢١ أبريل ١٨٩١ ٠ وفى ٢٢ أبريل من نفس العام رقى لرتبة ملازم أول ونقل على الحرس الخديو ٠ وهى

وابراهيم باشا سعيد وكيل لجنة الوفد المركزية ، ولكنني عندما تحدثت معه فى هذا الشأن أخبرنى بأنه مرتبط بواسطة المرحوم محمد سعيد باشا مع محمد باشا الشريعى(١٨٩) وآخرين من أصدقاء سعيد باشا على أن يكون من أنصار سمو الأمير عمر طوسون هو قائم بتأليف وفد الحزب الوطنى لأن هذا الحادث السياسى الذى اقتضى وقت تشكيل الوفد ابعاد سموه عن القاهرة وعدم اشتراكه بالوفد أوجد عنده ريبة فى أن بعض رجال الوفد يدسون عليه ، فقام من تلقاء نفسه بتأليف وفد آخر ، واختار صفوة من رجال الحزب الوطنى ليقوموا بما كان يريد القيام به وفد سعد باشا زغلول. كما علمت من سعادة كامل باشا أنه أودع تحت أمر سمو البرنس ١٠و٠٠٠ جنيه وأن الأمر حينئذ يتعلق بسموه اذا رغب الاكتفاء بوفد سعد باشا .

تذكرت هذه الرواية وأنا خارج من مكتب الدكتور اسماعيل بك صدقى وأدركت منها آن أمر سفر وفد الحزب الوطنى أو عدم سفره منوط بسمو البرنس .

توجهت وزميلى فى الليلة التالية لدار حمد باشا الباسل لأن الاجتماع كان قد تأجل لتلك الليلة حتى تعلن نتيجة مساعينا عند رجال الحزب الوطنى .

---

١٣ فبراير ١٨٩٢ الى سبتمبر ١٨٩٣ رقى لرتبة يوزباشى وعين ياورا لناظر الحربية حيث نقل للجيش فى الفترة من اكتوبر ١٨٩٣ الى ٢٥ فبراير ١٨٩٦ . نقل من ذلك التاريخ الأخير من الجيش ، وعين مأمورا لمركز سمالوط ثم بنى مزار ثم امبابة ، فوكيلا لمديرية القليوبية فى ٢٤ ابريل ١٩٠٢ ، فمديرا لبنى سويف فى عام ١٩٠٦ فمديرا للجيزة من ٢٦ نوفمبر ١٩٠٧ ، عين وكيلا لديوان عموم الأوقاف اعتبارا من ١١ ديسمبر ١٩١١ حتى احالته للمعاش فى نوفمبر ١٩١٢ . أنعم عليه بعدة نياشين ، ففى فبراير ١٩٠٧ نال رتبة المتمايز ، وفى يولية ١٩١٠ بالنيشان العثمانى وفى يونية ١٩١١ بالنيشان المجيدى الثالث . انخرط فى الحركة الوطنية ، اذ كان سكرتيرا عاما للجنة الوفد المركزية منذ تأليفها ، وكان المحرك الرئيسى للثورة ضد قوات الاحتلال . قبض عليه فى أوائل يولية عام ١٩٢٠ وقدم للمحاكمة كمتهم أول وعوقب بالسجن حتى أفرج عنه سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ . انفصل عن الوفد فى عام ١٩٢٦ ، وان عاد للعمل السياسى فى عام ١٩٣٥ ، تولى رئاسة تحرير جريدة « روز اليوسف » اليومية فى يناير ١٩٣٦ ، انتخب عضوا فى مجلس النواب من ١٩٣٨ الى ١٩٤٤ . توفى فى ١٣ يونية ١٩٤٦ .

دار المحفوظات العمومية بالقلعة : ملف خدمة عبد الرحمن فهمى ، ملف ٢٥٦٥١ محفظة ١١٠٦ عين ٢ دولاب ٥٤ .

وأيضا انظر : مذكرات عبد الرحمن فهمى ج ١ ، اشراف د. يونان لبيب رزق .

(١٨٩) محمد باشا الشريعى عضو معين فى الجمعية التشريعية فى ديسمبر ١٩١٣ ، عن الوجهاء والأعيان .

تولى عرض نتيجة هذه المأمورية على المجتمعين سعادة فتح الله باشا بركات، وقد كانت طريقة عرضه تشعر بأنه راضي عن وعد الحزب الوطني، وانه يعتبر هذا الوعد نجاحا ٠

لم أرض عن بيانه هذا ، وعلى الرغم من أن الشبيبة المجتمعة والتى كانت تملأ القاعة قد صفقت له تصديقا على الرأى الذى أبداه ، فاننى لم أحفل بهذه الضجة ، وقمت أخطب فى هذا الجمع ، وأبين باسهاب أن ما سمعناه من الوعود من رجال الحزب الوطنى ليس الا حيلة يراد بالتضليل علينا ، وأن من الواجب علينا السعى فى منع وفد الحزب الوطنى من السفر بأية طريقة كانت ٠ وأن الأمة التى ضحت ما ضحت من مال ورجال فى سبيل تكوين الوفد المصرى والدفاع عن المطالب التى سيقوم بها أمام مؤتمر السلام لا يصح أن تأذن بخلق منافسين لاضعاف الوفد المصرى ، والتقييد من صفة تمثيله للأمة ٠ ولم أجد صعوبة كبيرة عند السامعين فى الاقتناع برأيى ، ولكنهم ألقوا على عبء تحقيق ما ذكرت وأشرت به ، من العمل على عرقلة سفر وفد الأمير عمر طوسون المسمى بوفد الحزب الوطنى ، فعزمت على السفر الى الاسكندرية بمقابلة سمو الأمير ذاته ، والسفر فى ذلك الوقت كان ممنوعا الا بجواز خاص من السلطة العسكرية ، وأمر هذا التصريح بيد كلايتون الذى كان فى ذلك الوقت رئيس القسم السياسى لقيادة الجيش الانجليزى ، وكنت أعلم من صديقى وزميلى محمد صدقى باشا أنه تعرف بالجنرال كلايتون بحيث ذهب اليه مرة لحاجة تتعلق بأحد أفراد عائلته فرجوته أن يذهب معي ليقدمني الى الجنرال المشار اليه حتى استعين به على الحصول على التصريح بالسفر الى الاسكندرية ٠

ذهبنا سويا فى صباح اليوم التالى الى قيادة الجيش بسفواى اوتيل ، وقبل أن أصل الى المكتب الذى فيه الجنرال قابلنا فى الطريق المستر جريفس ـ وكيل مصلحة الأمن الأوربى فى وزارة الداخلية ـ وكنت أعرفه من قبل ، ولى معه حوادث متعددة ، ولكنها حوادث تجعلنا أصدقاء أكثر منا خصوما ، فلما رآنى أقبل مسلما على وقال : كيف تأتى هنا ؟ الا لشىء من مواطنيك الذين يتهمونك بخيانة الوطن ، لأن هذه دار انجليزية ومبغوضة فى نظر المصريين ، الدار التى تصدر منها أوامر الظلم والاستبداد ٠ فقلت : دعنا من هذا وتعالى لتقدمنى للجنرال كلايتون ٠

ذهبنا نحن الثلاثة واستقبلنا الجنرال أحسن استقبال ، وعرضت عليه حاجتى الى السفر الى الاسكندرية لأن لى عزبة هناك بجوارها ، فأجاب طلبى فى الحال ، وأعطانى تصريحا خاصا موقعا عليه منه شخصيا بيده ، ولما أردت الانصراف استبقانى عنده دون زميلى وبحثنا فى الحالة الحاضرة

زمنا طويلا ، وكنت أبين له خطأ تصرفات السلطة وجشع الانجليز الذى كان من نتيجته الانفجار الحالى ، وأن لا سبيل الى اصلاح الحال الا بالعدول عن هذه السياسة والرجوع الى معاملة المصريين بالرفق والعدل • وعرضت عليه عدة طرق قد تأتى بتحسين الحال • وبعد يومين أو ثلاثة جاءنى صديق لى محمد بك أحمد الذى كان رئيس قلم التفتيش الحسابى بالحقانية من قبل محمد باشا سعيد الذى كان تعين رئيسا للوزارة يسألنى عن ملخص ما قلته للجنرال كلايتون فأفضيت به اليه •

وأذكر أن بعض الطلبات التى أشرت بها نفذه محمد باشا سعيد ومنها : تعيين وكيل وطنى بوزارة المواصلات(١٩٠) بعد أن كانت انجليزية من رأسها الى قدمها •• مستشار انجليزى ، ووكيل انجليزى ، ومدير حسابات انجليزى ، وسكرتير انجليزى وهكذا دون أن يكون فيها حتى ولا وزير مصرى ، فقد كانت وزارة بغير وزير مصرى ، ولا وكيل مصرى •

سافرت الى الاسكندرية ، وبمجرد وصولى الى هنـاك طلبت مقابلة محمد سعيد باشا فى داره بالرمـل ، ليكون وسيطا لى عنـد الأمير عمـر طوسون •

لقـاء الهلبـاوى بالأمير عمر طوســون :

توافقنا على الوقت الذى أقابله فيه ، وحدثته فى الغرض الذى من أجله أتيت وهو تقديمى الى سمو الأمير عمر طوسون ، لكى أعرض عليه أن يساعد الوفد المصرى بدفع مبلغ يتفق مع مكانته ، فقال لى : يظهر أنك أتيت متأخرا ، لأن هذا الغرض نفسه جاء من أجله اسماعيل صدقى باشا قبل القبض عليه ، وكلم سمو الأمير فى هذا بحضورى ، وأصر الامير على رفض هذا الطلب ، مكتفيا بالوفد الذى سيرسل من قبله من رجال الحزب الوطنى • فلم يقنعنى هذا ولححت فى ضرورة مقابلتى لسمو الأمير شخصيا، واتفقنا على أن نتقابل بدائرة سمو الأمير البرنس سيف الدين صباح اليوم التالى للذهاب سويا الى الأمير ، خرجت من داره برمل الاسكندرية ، وعدت الى المدينة وذهبت الى مكتب المرحوم مصطفى بك الخادم ، فوجدت بمكتبه جمعا من المحامين والأطباء والتجار يتناقشون فى : هل من المصلحة ارسال وفدين أو وفد واحد ، وكانت الآراء مختلفة فى هذه النقطة •

طلب منى أن أقول كلمـة فى هذا الموضوع ، فبينت ضرور وجود وفدين وأغلبية الجمهور انضمت لرأيى ، ولم يبق الا اثنين أو ثلاثة من

---

(١٩٠) عين أول وزير للمواصلات فى وزارة يوسف وهبة باشا فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ •

أعضاء الحزب الوطنى يحبذون سفر الوفدين ، وقبل انصراف الاجتماع اتفقنا على أن نعود فى اليوم التالى للعمل فى تأليف لجان وظيفتها جمع الاكتتاب للوفد المصرى ٠

وبينما أنا خارج اقترب منى صاحب المكتب وهمس فى أذنى - والحياء يملكه ملتمسا الا يكون الاجتماع عنده فى مكتبه ، لأنه مدعو شخصيا لأن يكون من رجال وفد سمو الأمير للسفر الى أوربا هو والأستاذ سعيد بك طليمات ، وزاد على ذلك اخبارى بأنهما مدعوان لهذا الغرض عند سمو الأمير صباح غد الساعة العاشرة ٠

فالتفت الى الأستاذ الشيخ مرسى محمود أحد المحامين الذين كانوا فى هذا الاجتماع وطلبت اليه أن يجعل الاجتماع بمكتبه فى الساعة الرابعة بعد ظهر غد ، وأخبرنا الحاضرين قبل انصرافهم بهذا ٠

وفى صباح اليوم التالى ذهبت الى دائرة الأمير سيف الدين فوجدت هناك صاحب الدولة محمد سعيد باشا ، فاستفهم من دائرة سمو الأمير أن كان قد شرف الدائرة ، فأجاب سمو الأمير ذاته أنه موجود ، فطلب محمد سعيد باشا تحديد موعد لمقابلتى فى ذات اليوم ، فتفضل البرنس بتحديد موعد لمقابلتنا الساعة الحادية عشرة قبل الظهر اليوم المذكور ، وقبل أن تنقطع المخابرة التليفونية طلبت من سعيد باشا أن يبلغ سمو الأمير أنى فى حاجة قصوى الى مقابلته قبل مقابلته بسعيد بك طليمات والخادم بك المحدد لها الساعة العاشرة فاستغرب كلاهما معرفتى بهذا الخبر ، ولم يسع سمو الأمير الا دعوتى فى الحال مع سعيد باشا للتوجه اليه فتوجهنا سويا ، وجرى الحديث بينى وبين سمو الأمير وأنا أتوسل اليه بأن يدفع مبلغا للوفد المصرى ، وأن يعدل عن فكرة ارسال وفد الحزب الوطنى ، وبالرغم مما أبديته من الحجج التى تدل على الخطر على القضية المصرية اذا ذهب وفدان الى مؤتمر السلام بباريس ، بقى البرنس مصرا على رأيه قائلا : لقد أعطيت كلمة لأصحابى ، ولا يليق بى العدول عنها ، فقلت : يا مولاى ، ان الوعود فى السياسة مرتبطة بالمصالح التى أوجبت صدورها ، والمصلحة اذا تغيرت يجب أن تتغير الوعود ، بل يجب أن تنقض ويحل محلها الاجراءات المتفقة مع خدمة الأمة ، وهأنذا أظهرت لك ما فى تنفيذ وعدك من الخطر ، فأرجو أن تتدبر الأمر والا اتهمت بأن تكون عونا للغاصب على الاضرار بوطنك ٠

تذكر أن صاحب الشريعة المطهرة قبل يوما من أيام الأزمة التى أصابت الاسلام اذا ارتد عن الدين وعاد اليهم ، كما قبل ، أن أى مسلم ارتد عن الدين لا يعمل على تتبعه وتوقيع الجزاء الشرعى عليه مادام يحتمى بكفار قريش ٠

هذه المعاهدة التى ضمنت أحكاما تناقض على خط مستقيم مبادىء الدين الاسلامى قبلها صاحب الشريعة ، لأن المصلحة فى ذلك الوقت كانت تقضى بوضع هدنة بينه وبين كفار قريش .

ولما تغيرت الأحوال واشتد ساعد الاسلام كان أول عمل عمله الرسول صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه أن أنزلوا هذه المعاهدة التى كانت معلقة على باب الكعبة مزقوها ، وأقاموا أحكام الشريعة دون قيد ولا شرط ، فهل لسيدى الأمير أن يعتبر بهذا ويتنـازل بقبول ملتمس باسم الوطن عامـة ورجال الوفد خاصـة .

لم تثر هذه العظات فى سموه ، وبقى عند رأيه ، عندئذ رأيت أن أذكره بما كان نعنى به فى الاجتماع الذى كان يراد عقده بمنزله بالقاهرة قبل تأليف الوفد لما رفض أن أكون من المدعوين ، ذكرته بقوله ان الذى لا يأبى أن يخدم الانجليز فى دنشواى ، ويطلب الحكم بالاعدام على عشرة من المصريين لا يجوز أن يشترك معنا فى عمل وطنى ذكرته بهذا وقلت : يا سمو الأمير : قـد يكون سوء ظنك بى مبعثه حسن النيـة ، وعلى هذا الأساس لست أضمر لسموكم حقدا ولا غلا وما أنا بخائف من أجل ذلك الوصف الذى وصفتمونى به ، واذا كنت فعلا لا أحفظ لكم ضغينة فى نفسى وكنت حقا مقدرا حسن نيتكم مقيما على اجلالكم واكباركم فهلا ترون سموكم أن أقـل ما يجب على لنفسى حفظا لكرامتها ، وابقـاء على عزتها ، هو ان أتحاشى المثول أمام تلك الأعين التى تنظر الى باحتقار وأن أتجنب المجىء الى داركـم ؟ أترانى فعلت ذلك يا مـولاى ؟ أترانى قـد تمسـكت بكرامتى أو ساويت بينها وبين خدمة أمتى ؟ كلا يا مولاى ، لقـد نسـيت كرامتى وهانت على عزة نفسى ، وغفرت ما فرط منك فى حقى كل ذلك فى سبيل امتى . لقد جئت اليك لا مرشدا ولا ناصحا بل مستعطفا راجيـا ومثلك ــ وأنت من عظماء الرجال ــ لا يصح أن يتباهى أمامه رجل مثلى من العامة بأنه ضحى بكرامته فى سبيل وطنه بينما أنت تضحى بوطنك فى سبيل الاحتفاظ بوعد صدر منك ؟

يا سمو الأمير ، ان وطنك اليوم أشبه بمريض يوشك أن يحتضر ، وقد التف حوله أفراد عائلته كل يبذل جهده لكى ينقذه مما هو فيه ، وبينما هم كذلك اذا برجل من أكبر أفراد عائلته قدرا وأعلاهم منزلة قد دخل عليهم ، وتقدم من المريض فطعنه بخنجر .

وأشد ما أخشى يا سمو الأمير أن يكون عملك هذا الذى صممت عليه هو ذلك الخنجر الذى طعن به المريض ، فان رضيت لنفسك احتمال هذا العمل الخطير ، وما أخالك فاعـلا ذلك ، فاسمح لى أن أقول لك ان أهـل

المريض الذين كانت ترهبهم فى الزمن الماضى الالقاب ، وترتعد فرائصهم أمام الأمراء ، أمسوا اليوم وقد تغيرت أطوارهم وأصبحوا لا يرهبون الحديد والنـــار •

والذين هاجموا مدافع الانجليز وضحوا بدمائهم ، وباعوا أرواحهم رخيصـــة فى سبيل الوطن ، لا يسمحون للأمير عمر طوسون أن يعرض مجهوداتهم لهذا الخطر • فأرجو أن يتدبر مولاى أننى ان كنت فعلا أرجو والتمس فاننى أيضا نذير بخطر العاقبـــة •

وعند هذه الكلمات استأذنت وصافحت سموه وانصرفت •

وفى كل المدة التى دار الحديث فيها بينى وبين سمو الأمير لم ينبس محمد سعيد باشا بكلمة حتى نسيت فى عدة دقائق أنه كان ثالثنا •

وقد لمحت وأنا خارج الأستاذين سعيد بك طليمات ومصطفى الخادم بغرفة الاستقبال ، فتظاهرت بأنى لم أرهما توفيرا للحياء الذى يعلوهما عند رؤيتى ، وبعد الظهر توجهت الى مكتب الأستاذ الشيخ مرسى محمود لحضور الاجتماع الذى حدد بالأمس ، وأخذنا فى تشكيل اللجان لمساعدة الوفد وجمع الاكتتابات اللازمة له •

وقد كان من بين الحاضرين واحـد من الذين كانوا معنـا فى اليوم السابق بدار دولة محمد سعيد باشا بالرمل ، وقد انتخب هذا الشخص عضوا فى احدى اللجان ، ولكنه اعتذر بأنـه لا يرغب فى الدخــول بهذه اللجان ، ولا يحب أن يناصر الوفد ، لأن سمو الأمير لا يميل الى تعضيده وانما هو يعضد وفد الحزب الوطنى أمام هذا التصريح الذى صدر من رجل متصل بدولة سعيد باشا وبسمو الأمير رأيت من حقى أن أبلغ الحاضرين ـ تأييدا لما قاله هذا الرجـل ـ ما جرى بينى وبين سمو الأمير ، وكانت وكانت نتيجة اصراره على تعضيد وفد الحزب الوطنى ، وبينت لهم خطورة الحال بنفس اللهجة التى تكلمت بها فى الحفلة التى كانت بالقاهرة بمنزل حمد باشا الباسل •

ولقد أثار اعلان هذا الأمر بين أعيان الاسكندرية من تجار ومحامين وموظفين وطلبه الجميع ، وعزموا على تنظيم مظاهرة يظهرون فيها استياؤهم وذلك بعد صلاة المغرب بجامع الامام أبى العباس المرسى ، وقبل انصرافنا من هذا الاجتماع حضر الأستاذ المرحوم مصطفى بك الخادم وجلس بناحية من قاعة الاجتماع ، وعلامات القلق والتردد بادية عليــه •

وانتهى هذا الاجتماع بتشكيل اللجان ، واستعدت كل لجنة للقيام بواجبها وأذكر أنها كانت سبع لجان ·

★★★

انتقاد جماهيرى لسياسة عمر طوسون :

في صباح اليوم التالى علمت أن مظاهرة أقيمت خلف سراى الأمير عمر طوسون وصدرت فيها نداءات تشف عن غضب الجمهور من سياسة سموه ·

فضلا عن الحركة التى ظهرت فى شوارع المدينة ، وكان يتحدث بها الجمهور بنقد هذه السياسة والاعتراض عليها مع أن سمو الأمير كان معروفا بالمدنية مثالا للوطنية والغيرة والحرص على خدمة الأمة فى أعمالها ، وكانوا قد تعودوا منه أن يكون فى الحوادث الكبرى فى مقدمة من يحفل برأيه ويعتد بحكمته ·

ذهبت الى محطة الاسكندرية فى الصباح ، وقبل أن آخذ القطار جاءنى الدكتور عبد السلام حكيم العيون الذى كان باجتماع الأمس وسلمنى كتابا من الأستاذ مصطفى بك الخادم بأنه عدل عن قبول الدخول فى وفد الحزب الوطنى · ولما وصلت الى مصر جاءنى تلغراف فى مساء اليوم نفسه من صاحب العزة الأستاذ

تراجع عمر طوسون :

سليمان بك يسرى (القاضى الآن بالمحاكم المختلطة) الذى كان أيضا من بين المجتمعين معنا بمكتب الأستاذ الشيخ مرسى يبشرنى فيه بأن سمو الأمير عمر طوسون أظهر رغبته فى الاكتتاب للوفد المصرى ، وأنه مستعد لأن يدفع عشرة آلاف جنيه ويدعونى الى العودة الى الاسكندرية لهذا الغرض · واعتذرت لكثرة أشغالى وفى اليوم التالى سمعت بأنه تشكلت لجنة من ذوات الاسكندرية برياسة المرحوم أحمد باشا يحيى للاكتتاب للوفد المصرى ، وشرف أول القائمة سمو البرنس عمر بمبلغ عشرة آلاف جنيه وقد جاء تصرف سمو الأمير هذا خاتمة رواية الحديث عن وفد الحزب الوطنى · واطمأنت الناس من هذه الناحية ، ولم يبق مسافر الى أوربا لتمثيل مصر الا الوفد المصرى برياسة المغفور له سعد باشا ·

اشتغلنا فى لجنة الوفد المركزية باستمرار لامداد الوفد فى باريس أولا بكل ما يلزم امداده به من الأفكار مع شرح الحالة النفسية للجمهور وامداده أيضا بالمساعدة المالية ·

فشل وزارة رشدى باشـا :

فى هذه الأثناء تشكلت وزارة المرحوم رشدى باشا الثانية التى لم تدم الا ١٤ يوما (١٩١) • وكان جميع الموظفين فى الوزارات والأقاليـم مضربين عن العمل وكانت هناك لجنـة مشكلة من كبار الموظفين لمراقبـة حركة الاضراب •

فسعت الوزارة لاقنـاع تلك اللجنة لكى تعـدل عن الاستمرار على الاضراب وتعمـل على عودة الموظفـين الى أعمالهـم اذ لم يعد هنـاك محل لاستمراره مادام أن الوفد قد أصبح حرا فى تأدية وظيفته ومادامت الوزارة المصرية قد تشكلت لادارة الأعمال الداخلية مؤقتا حتى ينتهى الوفد من المسألة السياسية • ولما عيل صبر الوزارة ولم تنجح فى اقناع رؤساء هذه اللجنة التجأت الى لجنة الوفـد المركزية للاستعانـة بها على تحقيق هذا الغرض ، وكنت أحد الذين انتدبوامن لجنة الوفد للذهاب الى مجلس الوزراء للمناقشة فى هذا الموضوع •

★★★

تراجـع الهلبـاوى عن فـكرة الاضراب العـام :

وقد كنت من رأى الوزارة بأنه لم يعد هناك سبب لاضراب الموظفين ولا لاضراب المحامين ولا لاضراب الطلبـة ولا لاضراب أى هيئـة أخرى • بل الواجب أن يعود الجميع الى أعمالهم مادامت انجلترا قد رخصت للوفد بالسفر الى أوروبا ومادام زمام الحكم قد ألقى الى وزارة مصريين معروفين بالكفاءة ومتمتعين بثقة الشعب سيما وقد كان معروفا عند الجميع أن وزارة رشدى باشا لما استقالت فى أوائل ١٩١٩ استقالت احتجاجا على الحيلولة بين الوفد وبين السفر الى أوروبـا فهى اذن كانت معروفـة بأنها ظهيرة للحركة الوطنية عاملة على تأييدها الى الحد الصالح •

لم تطل مناقشاتنا بمجلس الوزراء لأننا كنا مقتنعين مثلهم ، وقد انتخبت مع أصحاب السـعادة فتح الله باشا بركات ، وتوفيق باشا دوس (١٩٢) لمقابلة أعضـاء لجنة الموظفين لاقناعهم بأنه لم تعـد مصلحة

---

(١٩١) تعد هذه الوزارة الرابعة والأخيرة لرشدى واستمرت من ٩ أبريل ١٩١٩ الى ٢٢ أبريل ١٩١٩ •

النظارات والوزارات المصرية ج ١ ص ٥٤٦ •

(١٩٢) توفيق دوس : كان مناوئا للوفد المصرى • اشترك فى لجنة وضع المبادىء العامة للدستور • وكان من أصحاب الرأى القائل بأن يوضع للأقليات نظام يضمن تمثيلها فى مجلس النواب بنسبة تتفق مع عددها مما أحدث ضجة فى البلاد •

تولى وزاة الزراعة فى ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ ثم وزارة المواصلات فى ٢٠ يونية ١٩٣٠ الى ٤ يناير ١٩٣٣ •

للاستمرار على الاضراب (١٩٣) ٠

★★★

اعتداء الأرمن على الجماهير :

فى أثناء الثورة أصاب الأرمن فزع شديد جعلهم يخشون الاعتداء عليهم ذلك لأنه وقعت عدة حوادث أطلقت فيها أعيرة نارية من نوافذ بعض المنازل أصيب بها كثيرون من المصريين ومات بالفعل بعض المصابين ٠ وقد حققت هذه الحوادث وثبت من التحقيق أن النوافذ التى أطلقت منها النيران واقعة فى مساكن للأرمن ، لذلك تهيج الرأى العام ضد جماعة الأرمن واعتكف هؤلاء فى منازلهم وأغلقوا حوانيتهم ٠

وقد رأت لجنة الوفد المركزية أن من المصلحة عدم اتساع هذا الحزن والعمل على مداواة هذا الجرح بالحسنى ، وقد كلفنى أنا والدكتور محجوب ثابت والأستاذ توفيق دوس باشا بالطواف على منازل أعيان الأرمن من محامين وأطباء وتجار لكى نطمئنهم على حياتهم وحريتهم ومصالحهم ٠ وفى يوم الجمعة السابق على يوم شم النسيم ، كنت أنتظر زميلى سالفى الذكر أمام محل مدكور باشا الواقع تجاه البوستة العمومية لكى نذهب الى أعيان الأرمن ونؤدى المهمة التى كلفنا بها وأثناء انتظارى كنت أشاهد الجماهير الغفيرة من موظفين وأعيان ومحامين وقضاة وعلماء وطلبة كلها متوجهة الى الجامع الأزهر أفواجا أفواجا ٠ ومر بى فى هذا الوقت المرحوم محمد كامل حسين المحامى وقد كان يتدفق حماسا فدعانى للذهاب معه الى الأزهر لكى أخطب فى الناس وأحضهم على الاستمرار فى الاضراب حتى ترفع الحماية الانجليزية عن مصر فرفضت واستخففت بهذا الرأى ٠

★★★

اللقاء مع مندوبين من لجنة اضراب الموظفين :

وفى مساء هذا اليوم توجهت مع زميلى فتح الله باشا بركات وتوفيق باشا دوس الى مقر لجنة الموظفين ، وقد كانت تعقد فى منزل بالمنيرة ملك محمود سامى باشا سفير مصر فى واشنطن سابقا ــ لكى نقنعهم بأنه لم

---

(١٩٣) بدأ الاضراب فى ١٢ أبريل واستمر حتى ٢٣ أبريل وان استثنى القرار مكتب مجلس الوزراء لمدة أسبوع ، ورجال البوليس ، والسجانون والموكلون بحراسة المساجين ، وأطباء الحكومة ، ومن يرى هؤلاء الأطباء أنهم لازمون لهم ٠

أرشيف رئاسة مجلس الوزراء ــ القرار الصادر من لجنة الموظفين يوم الخميس ٩ رجب ١٣٣٧ (١٠ أبريل ١٩١٩) ٠

تعد هناك مصلحة للاستمرار على الاضراب ، فوجدنا هناك من أعضاء اللجنة صادق حنين باشا وزكى الأبراشي باشا وعاطف بركات باشا وبلغتهم عنى وعن زملائى أعضاء لجنة الوفد المركزية وعن حضرات الوزراء الرغبة فى العمل على فض الاضراب واسداء النصح الى الموظفين بالعودة الى عملهم ٠ كنت وحدى المتحدث فى هذا الأمر ، أما زميلاى فقد وقفا عند حد الموافقة على هذا الرأى وتركونى اتناقش بمفردى مع حضرات أعضاء لجنة الموظفين تارة باللين وطورا بالشدة ، وأذكر والجدل يحتد بينى وبين صادق باشا حنين وزكى باشا الأبراشي بالتناوب أن عاطف باشا وشقيقه سعادة فتح الله باشا قد خرجا دون أن أشعر بخروجهما ٠ ولا أذكر ان كان توفيق باشا دوس قد خرج هو الآخر أو بقى معى حتى خرجا سويا ٠

وقد رجعنا دون أن نأخذ رضاء من أعضاء اللجنة بقبول ما أشرنا به ٠

وفى صباح يوم السبت أصدر اللورد اللنبى انذارا بلغ لجميع المصالح بأنه يمهل الموظفين المضربين الى صباح يوم الثلاثاء الثانى ليوم شم النسيم (١٩٤) ومن يتخلف عن الحضور الى عمله فى الميعاد المذكور يستحق الجزاء ٠

***

الوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة :

وفى صباح الأحد اجتمع جميع أعضاء لجنة الوفد المركزية فى بيت الامة وقد كنا نحو السبعين عضوا وذهبنا الى دار البطريركية بالدرب الواسع لتقديم واجب المعايدة لاخواننا الأقباط ٠ وقد ركب معى من أعضاء اللجنة الدكتور أحمد بك السعيد الذى كان يشتغل بأسيوط منذ عدة سنوات ثم اتخذ القاهرة وطنا له ٠

كان ركبنا مكونا من نحو ثلاثين عربة تجرى متتابعة وكانت الشبيبة من طلبة وصناع على جانبى الطريق تحيى هذا المشهد الرائع الذى هو صورة من صور الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط ٠

★★★

سخط الجماهير ضد الهلباوى :

كانت تحيى هذا الجمع بعبارات توجه الى كل جماعة فى عربتها الا عربتى فكانت تحيتها نداء بسقوطى ونعتى بالخيانة الوطنية ٠ ولئن كنت حقا قد أسفت لسوء حظ زميلى الدكتور أحمد السعيد الذى كان

---

(١٩٤) الموافق ٢٣ ابريل ١٩١٩ ٠

يشاركنى فى عربتى الا أننى لم أتأثر بهذه النداءات التى ألفتها منذ سنة ١٩٠٦ .

وصلنا دار البطركخانة ودخلنا قاعة الآباء المحترمين لنقدم لهم تهانينا . ومع أننى كنت محاطا فى أثناء دخولى بهذه الجماهير التى تقابلنى بعبارات لا تتفق حتى مع الظرف الذى نحن فيه .

فقد كنت أول رجال الوفد مقدما فى استقبال حضرات الآباء المحترمين، وجلست فى صدر المجلس بجانب الأب المحترم وكيل البطركخانة .

شغلنا فى الحديث عن سماع تلك الأصوات والنداءات البذيئة ، ولم يظهر على وجهى تأثر ما حتى كأن هذه النداءات ليست موجهة الى . وبقيت مالكا ناصية المجلس فى تأدية التحية لأصحاب الدار أقدم لهم ما ينبغى من الجمل المناسبة للمقام وأتلقى منهم مثل هذه المجاملة وتلك البشاشة ، وظل الحال كذلك الى أن جاءنى صديق من أعضاء لجنة الوفد المركزية وأسر الى أن رجلا من زملائى المحامين هو المرحوم محمد بك أبو شادى دخل الى الكنيسة واعتلى المنبر وأخذ يخطب بالطعن على وتهييج المجتمعين ضدى ونصحنى اتقاء لما عساه أن يقع لى من الأذى أن أخرج معه حالا فخرجت كأنى أقضى حاجة خاصة وانصرفت مع صديقى دون أن أؤدى واجب تحية الخروج .

والظاهر أن ما وقع منى فى يوم الجمعة ظهرا عندما رفضت الخطابة فى الجامع الأزهر حاضا استمرار الاضراب قد انقل عنى للمجتمعين فى الأزهر كما نقل عنى أيضا ما قلته لأعضاء لجنة اضراب الموظفين فى مساء ذلك اليوم فاشتعلت نيران الغضب فى نفوس بعض الشبيبة الطائشة فهاجت ضدى ، وكانت تقلب القلوب على وتوجه تلك النداءات الساقطة الى وترمينى بما أنا منه برىء .

ومن الحوادث التى تستحق الذكر أنى وأنا ذاهب يوما الى محكمة الاستئناف بعد أن خفت حركة الاضراب قابلنى بميدان باب الخلق المستر مارشال المستشار يومئذ بمحكمة الاستئناف واستوقفنى فى طريقى وقال : كيف يقع هذا التصرف الجنونى بهذه المظاهرات من أولئك الصبية ، وأنت رجل كلل رأسك الشيب ، وأخذت من الدهر عبره وتجاربه . ولا تدعوك وطنيتك الى نصيحة قومك ببيان ما فى هذا السلوك من الضرر بالقضية المصرية ، وأن الخير كل الخير فى عودتهم الى السكينة ، وترك الأمر الى الشيوخ من المصريين ليحلوا قضيتهم مع الانجليز .

قلت له بعد أن ترجلت وتركت عربتى : يا جناب المستشار ، أنا لا أذكر أن حادثا من الحوادث مر بى وجعلنى أتأسف لأنى بلغت سن

الشيخوخة وحرمت من الأعمال التى تعلمها الشبان الا فى هذه الأيام •
أسفت لأنى أمسيت هرما فحرمت لسنى هذا من أن أشترك فى صفوف أولئك الشبان وأمشى فى الشوارع والطرق ، وأعمل كما يعملون من هيجان ونداء بالويل والثبور على الأمة التى سببت لمصر هذه التعاسة وحرمتها أعز ما تملك الأمم الشريفة من الرفعة والكرامة القومية فاذا كانت هذه عقيدتى فكيف تدعونى لأن أنصح الشبان بالعدول عن هذه المظاهرات•

تذكر اننا عشنا معكم من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٩ وكنا نحن الشيوخ نسير معكم سيرا حسنا ونسلك سلوك الذين يحسنون الظن بكم • معتقدين أنكم أتيتم هذا البلد لاطفاء ثورة وقتية ، وعندما يستتب الأمن والنظام تتركونها حتى تتصرف فى أمورها بنفسها • فاذا بالأيام تعاقبت والسنين توالت وكلما طال عهدكم اشتدت وطأتكم وكلما قيل لكم لم لا تخرجون تدعون بأنكم باقون اجابة لرغبة المصريين • فان انتشر الأمن والسكينة فى البلاد وقيل لكم اخرجوا قلتم أن البلد راضية عنا ، وان ثارت ضدكم الأمة قلتم أن البلاد ثائرة ولا ينبغى أن نتركها لمشيئة بعض الرجال والشيوخ فلما جاءت الحرب أظهرتم عدم الثقة وسوء الظن بهم فأقفلتم النوادى وعطلتم الصحف ، وأوقفتم الجمعية الخيرية ، وبالجملة أخفتم كل صوت للرجال المسئولين فاذن لم يبق الا أن تواجهوا هذه الشبيبة لأنكم بقضائكم على الرجال أصحاب الشأن تعرضتم للكفاح مع هؤلاء الشبان وأنتم الذين اختططتم هذا الطريق فكيف تريدون التوسط بى لديهم ؟

اذا سألنى واحد منهم قائلا : ماشأنك معنا هل اذا انصرفنا الى دارنا أو توجهنا الى مكاتبنا يسمع الانجليز منك صوتا ويلبون نداء •

اذا قالوا لى هذا مستخفين بقدرى فما تكون حجتى بعد أن أسقطتم من كل رجل كرامة وأسأتم الظن بالصغير والكبير على السواء •

اتق الله يا مستر مارشال وانصف وقد تعودت الانصاف فى قضائك وبلغ أهلك أنهم هم الذين أثاروا هذه الفتنة وعليهم تبعتها •

★★★

انسحاب الهلباوى من لجنة الوفد المركزية :

بقينا نشتغل بعد سفر الوفد فى لجنة الوفد المركزية حتى لمحت عملا من الجهة المالية يستحق المراقبة وطلبت من أمين الصندوق المرحوم ابراهيم باشا سعيد أن يقدم حسابا للجنة عن مقدار ما جمع ومقدار ما بعث به الى الوفد فى أوربا وما أنفق هنا فى الأعمال الخاصة بالوفد ، وقد وافقنى على هذا عدد كبير من اعضاء اللجنة وأولهم المرحوم أمين بك الرافعى

والسيد باشا خشبة وعبد الرحمن بك محمود وآخرون ، فآنست ابطاء فى الاجابة وتلكؤ فرابنى الأمر ، فلم أجد وسيلة أتخذها سوى انصرافى عن اللجنة والاضراب عن حضور جلساتها ٠

الخلاف فى الوفـــد :

وفى ذلك الوقت كانت وصلتنا أخبار بأن رجال الوفد فى باريس دب فيما بينهم روح الخلف وجاء صـداه الى هنا بين أعضاء لجنة الوفـد المركزية ، وأخذ كل فريق ينتصر لفريق ويطعن على الفريق الآخر ٠ رأيت فى هذا الوقت من الواجب أن أنسحب لكيلا أدخل فى ميدان هذا التزاحم المضر ٠

لجنـــة ملنر ومقاطعـــة الوفـــد :

وفى هذه الغضور جاءت لجنة اللورد ملنر (١٩٥) الى مصر ، وكانت خطة لجنة الوفد العمل على اقناع الرأى العام بالامتناع عن الاختلاط بهذه اللجنة أو الاتصال بها ، وكنت أنا من أوائل الراعين والمؤيدين لهذه الخطة ٠

وقد نجحنا فى هذه المقاطعة وأتذكر أن لجنة ملنر بعد اقامتها بمصر ستة أسابيع لم تتمكن من مقابلة رجل يعتد برأيه من المصريين اللهم الا من قابلها بعد الاتفاق مع لجنـة الوفد مثل عدلى باشا وحسين رشدى باشا وثروت باشا ٠ وكانت نصائح أولئك الرجال للورد ملنر ولجنته أن يعودوا الى أوربا ويتفاوضون مع الوفد المصرى فى باريس أو فى أى جهة أخرى لأن المسألة السياسية صارت من خصائص الوفد المصرى ٠

فعادت لجنة ملنر بعد هذا الاضراب العام وحصل اتفاق بواسطـة صاحبى الدولة ثروت باشا وعدلى باشا على أن يبعث برسول الى سعد باشا يحمل تفصيل الحـديث الذى جرى بين ملنر وبينهما وقد اختـير لذلك أصحاب السعادة على باشا ماهر والأستاذ عبد الملك بك حمزة ٠

---

(١٩٥) وزير المستعمرات البريطانى ورئيس اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر والتى تكونت من سبعة أعضاء هم السررنل رود والجنرال جون مكسويل والبريجادير جنرال السر اوين توماس العضو فى البرلمان والسر سسل ٠ ج٠ب هرست من موظفى وزارة الخارجية ، والمستر ج٠ ٠١ اسبندر والمستر ٠١ت ٠ لويد (سكرتير اللجنة) والمستر ٠١م٠ب انجرام من موظفى وزارة الخارجية (معاون السكرتير والسكرتير الخصوصى لرئيس اللجنة) ٠ وصلت اللجنة الى مصر فى ٧ ديسمبر ١٩١٩ وغادرت البلاد فى الأسبوع الأول من شهر مارس ١٩٢٠ ٠ لمزيد من التفاصيل انظر :

المسألة المصرية فى دورها الأخير : مجموعة تشتمل على تقرير ملنر وأهم الردود الوطنية وغيرها ٠ مارس ١٩٢١ ٠

خصومة على شعراوى مع الوفـــد :

وفى أغسطس ١٩١٩ عاد المرحوم على باشا شعراوى وكيل الوفـد المصرى وأمين صندوقه ٠ عاد كارها للسياسة معتزما عدم الاشتغال بها ناقما على تصرفات بعض رجال الوفد ٠ ولكنه والحق يقال لم يتكلم فى أسباب نقمته الا بغاية التحفظ والاحتياط وكان شديد الحذر فى الابانة عما كان ينطوى فى نفسه من هذا الأمر فلم يفض ببعضه الا لخاصـة خاصـــته ٠

وفى سنة ١٩٢٠ عاد الى مصر من أعضاء الوفد اسماعيل صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك وقد كان قد أذيع قبل وصولهما قرار فصلهما من هيئة الوفـد ٠

المزيـد من الانقسام فى صفوف الوفـــد :

وفى يناير ١٩٢١ عاد معظم أعضاء الوفد وفى مقدمتهم : محمد باشا محمود وعبد العزيز باشـا فهمى وأحمد بك لطفى السيد وحافظ عفيفى والمرحوم عبد اللطيف المكباتى وحمد باشا الباسل وقد قابلهم فى محطة القاهرة جمهور كبير من الطلبة وكانوا يسألونهم أهذه العودة بالاتفاق مع الرئيس سعد أو بسبب الخلاف معه والخروج عليه ٠ وكانوا يجتهدون فى أن يجاروا الجمهور بما لا يدل صراحة على ما بينهم وبين من تركوهم فى باريس من الخلاف الذى فصم عروة الوفـد ٠

وفى ٥ ابريل ١٩٢١ عاد سعد باشا مع من بقى معه من رجال الوفد وعلى الرغم من وجود خلاف بين أعضاء الوفد ومناصريه فأن الأمة بجميع طبقاتها استقبلت سعد باشا استقبالا قل أن صادفه أحـد من العظماء ٠ وقد لبث رئيس الوزارة عدلى باشا ووكيل رئيس مجلس الوزراء حسين رشدى نحو الساعة والنصف وأنا بجوارهما بين جموع المنتظرين للقطار الذى سافر به سعد باشا وكنت مشفقا كل الاشفاق على هذين الرجلين وخشيت أن هذا الاهتمام وهذه الحفاوة بالزعيم سعد باشا قد تنتج عكس ما أراده الرجل الكريم الخلق السمح النفس عدلى باشا ، وقد وقع فعلا ما خشيت مما سيراه القارىء فيما بعد ٠



أزمة حفل تكريم عبد العزيز باشا فهمى :

بعـد عودة سعد باشا باسـبوع أو بأسـبوعين كنت مع جماعة من المحامين فى سهرة عند زميل لنا بالعباسية وقد فكر أحد الحاضرين وهو المرحوم الأستاذ عبد السلام بك الجندى فى أنه من الحق عليهم أن يقيموا

لنقيبهم السابق الأستاذ عبد العزيز فهمي باشا حفلة تكريمية بمناسبة عودته من الخارج ، وقد وافقت على هذه الفكرة وشجعتها بكليتي وعملت على اخراجها الى حيز التنفيذ ، فشكلنا لجنة لتنظيم الحفلة برئاستي ودعوة من يرغب في الإشتراك وكان أمين صندوقها محمود أبو النصر بك ، والسكرتير يونس باشا صالح ولما وجد العدد الكافي من المشتركين ومنهم مرقص باشا حنا الذى كان نقيبا للمحامين وقتئذ ، حددنا الموعد والمكان ودعونا المحتفل به الى تلك الليلة ٠

حضرت الخطب ونظمت المقاعد ، وأذكر أنها كانت يوما فى وسط الأسبوع وقد سافرت كعادتى الى البلد يوم الخميس ثم عدت فى اليوم التالى قبل موعد الحفلة بيومين أو ثلاثة فوجدت دارى فى قصر الدوبارة تموج بجموع لا أعداد لها داخل المنزل وفى حديقته وفي الشارع الذى يحيط به ، لم أعجب لهذه الجموع ، لأن دارى فى تلك الأوقات ألفت فى ظروف كثيرة مثل هذه المظاهرات ٠ ودخلت الى غرفة الاستقبال فوجدتها غاصة بالمحامين وعلى رأسهم مرقص باشا حنا فسألت عن الخبر فقيل رأينا العدول عن حفلة التكريم لأنه قد يظن أنها انما عملت تحديا وانتقاما من سعد ورفقائه الباقين معه ٠

رأيت في هذا العدول مساسا بكرامة زميلنا وبكرامتنا نحن الذين قررنا اقامة هذه الحفلة ورفضت رفضا باتا الرجوع عنها ، فقيل لى من الأستاذ يونس صالح باشا ومحمود بك أبو النصر : أن أمر العدول عن هذه الحفلة أوشك أن يكون نهائيا ، لأن المحتفل به نفسه عدل عن قبولها عندما بلغه هذه الحركة وأعلنا فعلا بذلك العدول ٠ ونحن بناء على هذا أعلنا في جرائد هذا المساء بالعدول عنها وأخذنا فى رد الاشتراك لمن دفعه ، فقلت : بل يجب أن تقام الحفلة واذا لم يحضر عبد العزيز باشا أجعل كرسيه خاليا أمام الجماهير لكى يكون رمزا لسياسة الأرهاب والجبروت التى أوشكت أن تطغى على البلاد باسم الوفد ٠ وأنا لا يمكننى أن أتأثر بمثل هذه المسائل خصوصا بعد أن ذاع الأسماء بأن هذه الحفلة حددت وتعين مكانها وزمانها ، واذا لم يكن فى مقدرتى القيام وحدى بنفقات هذه الحفلة فسآخذ ما احتاج اليه من المال لاتمامها من أصدقائى الذين يعرفون لعبد العزيز باشا فهمى كرامته ويقدرون الحرية قدرها ٠

وقد قيل أثناء هذا الاجتماع أن سعد باشا بلغ مرقص باشا حنا وأصحابه أنه اذا تم العدول عن هذه الحفلة فهو مستعد للذهاب بنفسه الى مصر الجديدة واسترضاء عبد العزيز باشا ليعيده الى الوفد ، قلت : انى أشكر لسعد باشا هذه العاطفة ٠أود أن تكون عاطفته اخلاص حقيقى

فليسترض سعد باشا عبد العزيز باشا وليحضر لرئاسة هذه الحفلة لأنه لايوجد تناقض بين هذين العملين ٠

صاح الطلبة والمجتمعون ضــدى عندما سمعوا رفضى لهذه الأوامر التى آتــوا لامــلائها على ، فكبرت فى عينى نفسى واستخففت بصياحهــم وأصررت على اقامة الحفلة فنشرت فى جرائد الصباح أن خبر العدول عنها قد نشر خطأ وأن القــائمين بالحفلة سيقيمونها وذهبت بنفسى فى اليوم التالى الى عبد العزيز باشا وحملته على العدول عن العدول ٠

وأقيمت الحفلة فى فنــدق شبرد وبقى المشتركون فيها أصحــاب عبد العزيز والمخلصون له من المحامين ، أو بعبارة أخرى بقى قائما بالحفلة الرجال الذين تعودوا أن يتحملوا مسئولية عملهم ٠

ولقد رأينا ونحــن ذاهبون الى الفندق عــددا لا يحصى من الشبان والطلبة واقفين بميدان ابراهيم باشا حتى باب الفندق وكانوا عندما تمر أمامهم عربة أحد من الذاهبين الى هذه الحفلة ينادون بسقوطه ، وتمت الحفلــة والنظام مستتب داخــل الفنــدق وخارجــه على الرغــم من هذه السخافات ، والألعاب الصبيانية التى أقيمت حولــه ٠

مزيــد من الانقسام فى صفوف الوفـــد :

وكانت خطبة عبد العزيز باشا فهمى فى هذه الحفلة أول خروج علنى على رئيس الوفد وقد تضمنت كثيرا من الحوادث والتصرفات التى حصلت فى أثناء المفاوضات فى لندرة والتى اشترك فيها عدلى باشا بين عبد العزيز باشا فى ايضاح دقيق كيف أن سعد باشا بعد أن اتفق على أن عدلى باشا يؤلف وزارة الثقة ويتولى مفاوضة الانجليز ويبقى الوفد المصرى خارجا عن الوزارة عدل عن ذلك فجأة وطلب أن يشترك الوفد فى الوزارة وأن تكون الهيئة التى تذهب الى المفاوضة برئاسة سعد باشا وأن تكون أعلبية أعضائها من الوفديين ٠ هذه الحوادث المتتاليــة أضعفت روح التضامن الذى كان متينا من أول النهضة ، وسرعان ما ظهر الشقاق بين أعضاء الوفد المصرى ، فانقسم الى شعبتين : شعبة مكونة من عبد العزيز باشا وممن حضروا معه الى مصر وهؤلاء كانوا يرون الرأى الأول ، وشعبة أخرى مكونة من الأعضاء الذين بقوا مع سعد وكانوا يرون الرأى الآخر ٠

وما كاد يرفض عدلى باشا رئاسة سعد باشا للمفاوضات حتى انفجر البركان واشتعلت النار وشاهدها الخاص والعام ، اشتعلت نار فتنة قوية لمحاربة عدلى باشا وعقدت عدة اجتماعات خطب فيها سعد باشا وكانت عباراته من نار طعنا على عدلى باشا وأصحاب عدلى باشا ٠

وبقى عدلى صبورا محتملا لكل هذه الاعتداءات حتى ألف الوفد وأعد نفسه الى السفر الى انجلترا للمفاوضة فى القضية المصرية وكانت البلد قد انقسمت الى قسمين ، عدليين وسعديين • فالسعديون اقاموا المظاهرات والاجتماعات ليحولوا بين عدلى باشا وبين السفر • وقد انتشرت فى المدن والأقاليم اضطرابات عظيمة ووقعت حوادث ٢١ و٢٢ مايو (١٩٦) التى أريقت فيها دماء كثير من الوطنيين والأوربيين ، وحوكم بسببها نحوا من ثلثمائة مصرى حكم على ما يقرب من اثنين وتسعين منهم بعقوبات متفاوتة • وقد أشيع أن خمسة منهم كان نصيبهم الاعدام وكان التحقيق من ذلك مستحيل لأن المحاكمة كانت سرية والتنفيذ كان سريا كذلك كان القائم بالمحاكمة والتنفيذ هى السلطة الانجليزية •

وقد توالى التحقيق فى فتنة الاسكندرية المستر مكونت وكان المراقب للتحقيق هو المستشار القضائى المستر كرشو وقد تولى هذا تحرير التقرير المتضمن لما جرى فى هذه الفتنة فبين ما انتجته من الأضرار بأموال الأجانب وما سفك فيها من الدماء كما حدد المسئول عن وقوعها •

سافر الوفد الرسمى برئاسة عدلى باشا وسافرت فى نفس اليوم الى أوربا على نفس السفينة وكان من بين المسافرين معنا المستر كرشو • اتصلت به على السفينة وجلست معه غير مرة بعد أن كان يرفض ملاقاتى حرصا على السر الذى كان يحمله وهو ما تضمنه التقرير فى حادثة فتنة الاسكندرية وقد استطعت بحكم علاقتى به منذ عشرين عاما أن أجعله يفضى الى بكثير من الوقائع المتعلقة بهذا الموضوع ، أما رأيه فيها والمسئول عنها فقد كان حريصا جدا فى الافضاء بها الى وقد طلب الى أن يكون ذلك سرا بيننا لا أطلع عليه أحد حتى ولا عدلى باشا نفسه • وعلى الرغم من مضى نحو التسع سنوات على هذه الوقائع ومع أن وفاة المستر كرشو قد أحلتنى من عهدى له فانى أرى نفسى غير قادر على بيان من هو المسئول عنها لأن بيانه ليس من المصلحة فى شىء ولا يتفق مع الحالة السياسية التى لازلنا نعيش فيها •

---

(١٩٦) وقعت مذبحة الاسكندرية فى ٢٢ مايو بين المصريين والأجانب فقد اشتبك المتظاهرين مع بعض الأجانب من اليونانيين والايطاليين فى حى « الهماميل » وتبادل الفريقان اطلاق الرصاص فاشتعلت النيران فى المنازل ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية وأدى الأمر الى تدخل البوليس والجيش المصرى ، الا أن الاضطرابات استمرت ولم يعد الهدوء الا بعد أن دعت الحكومة جيش الاحتلال للتدخل • وكانت هذه الأحداث أول مهمة تواجه وزارة محمد سعيد الادارية والتى تعهد فيها باعادة النظام الداخلى الى السلطة المدنية ورفع الأحكام العرفية •

انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، جـ ١ ، ص ٣٣٦ •

سافرت الى انجلترا ولبثت نحو الأربعين يوما أتردد يوميا على رجال الوفد وبالأخص على صاحب الدولة عدلى الرئيس لأن صلتى بهذا الرجل بدأت من سنة ١٨٨٠ وكان كلما طال عهد معرفتى به زاد تقديرى واجلالى لمواهبه . كنت أرى وأسمع من يوم لآخر أن العقبة الكؤود بينهم وبين الوصول الى اتفاق مع اللورد كرزون ، هو أثر تلك الحادثة المشؤومة التى وقعت في مايو باسكندرية . والتى رفع تقريرها المستر كرشو الى وزارة الخارجية البريطانية .

وعدت الى مصر واجتمعت بأصحابى هنا من أنصار الوزارة ولما تبينا من أخبار التلغرافات التى وصلت صعوبة الاتفاق عقدنا اجتماعا بالكونتننتال جمع نحو الأربعين من الكتاب والعلماء وتداولنا فى الحالة الحاضرة وبيان ما يجب أن نعرضه من الآراء لرئيس الوفد بانجلترا .

الهلباوى يؤيد سياسة الحزب الوطنى :

فدعيت الى الخطابة باسم المجتمعين ، فلبيت الدعوة وألقيت خطبة بينت فيها أن الانجليز طالما أظهروا فى فرص عديدة صعوبة اتفاقهم . وتساهلهم مع المتطرفين فى الوطنية من المصريين وأنهم اذا وجدوا فريقا معتدلا رائده حسن التفاهم والمصلحة العامة لا يتأخرون عن تعضيده واعطاء مصر ما تستحق من حقوقها السياسية وأولها رفع الحماية عنها وها هو عدلى باشا زعيم حزب المعتدلين والمعروف بالكفاية والإخلاص ذهب على وفد يشاكله فى هذه الروح ، وكان المأمول لو صحت دعاوى الانجليز أن يقابلوه بشىء من الإعتدال . وحسن المجاملة فيتركوا مصر تتمتع بحقها الطبيعى فى حكم نفسها بنفسها ولكنهم على العكس من ذلك لا يزالون فى غرورهم واستبدادهم . وبذلك تبين أن المعتدل والثائر من المصريين أمام الانجليز سواء . من هذا أوشكنا أن نميل الى أن أحسن سياسة بين سياسة الأحزاب المصرية هى سياسة الحزب الوطنى القائلة بأنه من الخرق فى الرأى الثقة بوعود الانجليز والدخول معهم فى مفاوضات ما داموا محتلين مصر ، وعلى ذلك أطلب من الحاضرين أن يعلنوا أننا نؤيد الحزب الوطنى من الآن ونبعث تلغرافا الى عدلى باشا بقطع المفاوضات معهم والرجوع حالا .

فاتفقوا على رأيى ، وكان أول من دعا الى تأييده صاحب الدولة محمد محمود باشا بكلمات قالها . ودعم هذا الرأى وزاده وضوحا ، وأصدر الحاضرون هذا القرار بالاجماع وبلغوه تلغرافيا لعدلى باشا .

وأذكر أن هذا الاجتماع كان فى يوم ١٣ نوفمبر اليوم الذى اعتادت مصر فيه أن تحييه ذكرى لذهاب صاحب الدولة سعد زغلول باشا ورفيقيه عبد العزيز وعلى شعراوى لدار السير ونجت منذ سنتين .

بعث هذا التلغراف وفى أواخر نوفمبر سافر دولة عدلى باشا راجعا الى مصر ، بعد أن رفض ما عرضه اللورد كرزون فوصلها فى ديسمبر ودخل البلد محفوفا بالكرامة مستحقا من كل وطنى كل اجلال ·

وفى ٧ ديسمبر رفع استقالته بعد أن قدم تقريرا لعظمة السلطان يتضمن كل ما جرى فى المفاوضات ونتيجتها ·



التمهيد لتصريح ٢٨ فبراير :

لم يتقدم أحد الى تشكيل الوزارة بعد استقالة عدلى باشا ، ووقعت البلد فى اضطراب شديد وعادت اليها القلاقل ونفى الانجليز سعد باشا مرة ثانية الى جزائر سيشل مع ثمانية من أصحابه ثم نقلوه وحده الى جبل طارق ودعى صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا لأن يشكل وزارة فرفض بتاتا وبعد الحاح متكرر وتوالى الأيام والأسابيع والأشهر عرض شروطا بقبوله الوزارة أولها اعلان الغاء الحماية ، واستقلال الحكومة المصرية بشئونها الداخلية ، واخرج المستشارين الانجليز من وظائفهم ·

اتصل به مستشارو الوزارات الست ، وبمهارته وحسن أساليبه السياسية ، أقنع هؤلاء المستشارين بأنه لا يمكن اخضاع مصر وسير الحكم فيها على ما يرام بغير اجابة هذه الشروط ·

بذل هؤلاء المستشارون جهدهم فى اقناع اللورد اللنبى بصحة هذه السياسة التى يسير بها ثروت ، وطلبوا اليه أن يكتب لوزارة الخارجية الانجليزية بقبولها · ولما اقتنع اللورد بهذا الرأى وكتب الى وزارة الخارجية وألح فى القبول واستغربت الخارجية ذلك ، وكان لا يزال وزيرها اللورد كرزون فطلب الى اللورد اللنبى أن يبعث بواحد أو اثنين من المستشارين الانجليز الى لوندرة ليتناقش معهما فى صحة هذه الطلبات ، فرفض اللورد هذا وقبل السفر بنفسه ، وسافر ثم عاد بعد أن أقنع الوزارة بضرورة الغاء الحماية وقبول شروط ثروت باشا وحصل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ·

لجنة الدستور :

حينئذ قبل ثروت تشكيل الوزارة ، وأول عمل بدأ به هو تشكيل لجنة الدستور · وكنت أنا أحد أعضاء هذه اللجنة ·

انعقدت لجنة الدستور بالقاهرة فى أواخر مارس الى أواخر مايو (١٩٧) :

وفى ليلة من ليالى الانعقاد فوجئنا من نائب الرئيس المرحوم حشمت باشا (١٩٨) أنه من المصلحة أن تقف أعمالنا مدة الصيف لأن وقت الحرارة ليس صالحا للاستمرار على هذا العمل الدقيق فصحت فى وجهه وقلت اننا لن نطلب أجازة واذا كان كل الموظفين لهم الحق فى الراحة صيفا فيجب أن يستثنى عن ذلك عمال مطافىء الحريق والسـكة الحديد ، والبريد ونحن هنا نؤدى عملا فى غاية الخطورة ويجب أن ننتهى منه فى أسرع وقت ممكن ومثلنا فى أدائه كمثل رجال الحريق عندما يكلفون باطفاء نار شبت فى مكان ما ٠

ولقد علمت فيما بعد أن طلب الراحة كان عذرا للتسويف فى تحضير الدستور واصداره ، ومن ناحية أخرى فهمت أن المشروع الذى وضع رأت فيه بعض السلطات سعة كبرى لاتتفق مع كفاءة الشعب المصرى فأختيرت

---

(١٩٧) الواقع أن الجلسة الأولى بدأت بالتجديد فى ١١ أبريل ١٩٢٢ بقاعة الجمعية التشريعية أما الجلسة الثانية فانعقدت فى ١٣ أبريل ٠ والملاحظ أن الهلباوى اعتذر عن حضور الجلسة الثالثة التى انعقدت فى ٢١ مايو والتى اعتذر فيها حسين رشدى رئيس اللجنة عن مباشرة عمله ولم تستغرق الجلسة كثيرا كما لم يناقش فيها أية موضوعات٠ ثم انعقدت الجلسة الرابعة فى ٣ يونيو برئاسة أحمد حشمت ٠ لمزيد من التفاصيل انظر : مجموعة محاضر اللجنة العامة (لجنة الدستور) المطبعة الأميرية القاهرة ١٩٢٤ ٠

(١٩٨) أحمد حشمت باشا : ولد فى عام ١٨٥٨ بكفر المصيلحة بالمنوفية ٠ تلقى مبادىء العلم فى مكتب القرية ، وحفظ القرآن الكريم ٠ التحق بمدرسة بنها الابتدائية والمدرسة التجهيزية بأبى زعبل ٠ وسافر فى بعثة الى فرنسا لاكتساب علم القوانين ، وحصل على شهادة أفوكاتو ٠ لما عاد الى مصر عين أفوكاتو ضبطية مصر بصفة مندوب بقسم قضايا المالية والداخلية فى أول نوفمبر ١٨٨١ ٠ وفى يناير ١٨٨٤ عين رئيسا للنيابة العمومية بمحكمة اسكندرية الأهلية ، وفى يوليو من نفس العام عين وكيلا للنائب العمومى بمحكمة الاستئناف بمصر ، وفى نوفمبر ١٨٨٧ عين وكيلا لمحكمة طنطا الأهلية ٠ وفى أبريل ١٨٨٨ عين رئيسا لمحكمة المنصورة الأهلية ٠ وفى يناير ١٨٨٩ عين أفوكاتو عمومى ومنح نيشان مجيدى درجة ثالثة فى يونية ١٨٩١ ، كما منح رتبة المتمايز فى سبتمبر ١٨٩٢ ٠ وفى ديسمبر ١٨٩٣ عين مديرا لجرجا ، وفى فبراير ١٨٩٦ عين مديرا لأسيوط ، ومنح فى يناير ١٨٩٧ رتبة الميرميران الرفيعة ثم منح فى فبراير ١٩٠١ النيشان العثمانى الثالث ، وفى فبراير ١٩٠٣ منح النيشان المجيدى الثانى ٠ أحيل للمعاش اعتبارا من أول ديسمبر ١٩٠٣ حيث كان مديرا للدقهلية ٠ ثم عين ناظرا للمالية فى نوفمبر ١٩٠٨ فى وزارة بطرس غالى ثم ناظرا للمعارف فى فبراير ١٩١٠ فى وزارة محمد سعيد باشا ، وفى مايو ١٩١٢ منح النيشان العثمانى من الدرجة الأولى ٠ وفى ١٩١٣ عين ناظرا للأوقاف فى وزارة سعيد باشا ، ثم وزيرا للخارجية فى مارس ١٩٢٣ فى وزارة يحيى ابراهيم ثم وزيرا للمالية فى أغسطس ١٩٢٣ فى نفس الوزارة حتى ٧ يناير ١٩٢٤ حيث توفى فى نفس العام ٠ ملفات الخدمة بدار المحفوظات بالقلعة رقم ٢٩٩٨٠ محفظة ١٦٨٥ ، رف ٢ دولاب ٧٢ ، وانظر أيضا : الأعلام الشرقية جـ ١ ، ص ٥٣ ٠

هذه العطلة لتكون طرفا لمناقشة بعض أعضاء اللجنة لعلهم يتحولون عن الآراء التى كانت وضعت قواعد للدستور ٠

ذهبت معارضتى سدى وأخذنا أجازة رغم أنوفنا ٠

فى أثناء المداولة فى لجنة الدستور كانت الجرائد تأخذ نتفا من مواد الدستور وتنشرها شيئا فشيئا عندما يتم الاتفاق عليها،ومن ضمن مانشرت من المـواد : آن السودان جـزء من مصر وأن ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان ، فنشرت جرائد بعد الظهر هذه النصوص ، أما جرائد الصباح ومنها الأهرام فصدرت خالية من هذا البيان ٠ كنت فى ذلك اليوم مسافرا من الاسكندرية الى مصر ومعى المرحوم سابا باشا (١٩٩) أحد أعضاء اللجنة فسألته عن الداعى الى عدم نشر هذه النصوص فى الأهرام وزميلاتها فاخبرنى أن اللورد اللنبى طلب من قلم المطبوعات التنبيه على الصحف بعدم نشر هذه المواد لأنه سيعترض عليها ويطلب حذفها من الدستور ، فتهيجت من هذا التصرف واعتبرته اعتداء على عمل لجنة الدستور ، فتكلمت مع بعض زملائى بالقاهرة وبلغت ثروت باشا تليفونيا من القاهرة بأن هذا الأمر اذا لم يعدل فقد صمم أعضاء لجنة الدستور على الاستقالة احتجاجا على هذا التصرف ذهب رئيس الوزراء وأقنع اللورد اللنبى بضرورة الاحتفاظ (٢٠٠) بحرية الجرائد فى نشر جميع نصوص القانون ، وأن نشره فى الجرائـد ووضعه فى المشروع لا ينافى ما لفخامته من عرض آرائه التى يطلبها من الحكومة لأن مشروع اللجنة ليس هو القانون ، لأن القـانون هو ما تقره الحكومة ويصدق عليه الملك ، وفى اليوم التالى عادت الجرائـد الى نشر ما منعت عنــه ٠

دعينا فىأواخر أغسطس الى الاجتماع وأتممنا وضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب دون أن يمسه أى تضييق فى قواعده بالرغم من المساعى التى بذلت ، وقد رأينا بعض الأعضاء الذين تأثروا بتلك المساعى حاولوا غير مرة اقناع زملائهم بتلك الآراء الرجعية فلم يفلحوا هذا وقد شعرنا فى

---

(١٩٩) يوسف سابا باشا (١٨٥٢ ـ ١٩٢٤) ولد فى القاهرة ، وان كان من أصل سورى ، اذ هاجرت أسرته الى مصر فى عصر محمد على ٠ لما أتم علومه فى مصر التحق بوظائف الحكومة المصرية ، وعين فى عام ١٨٧٢ فى مصلحة البوستة ، ثم صار يترقى الى أن عين مديرا للبوستة فى عام ١٨٨٧ ، ثم اختير ناظرا للمالية فى عام ١٩١٠ ٠ تولى ادارة العديد من الشركات والبنوك المالية ، وعين عضوا بمجلس الشيوخ ٠ كان يجيد اللغات : الايطالية والتركية والفرنسية والانجليزية ٠ له من الابناء أربعة : جورج سابا بك ، ومارى ، واليز ، والين ٠

(٢٠٠) كلمة غير مقروءة والمقصود بها عدم المساس ٠

أثناء هذه المساعي بأن بعض الأعضاء الذين كانوا معنا قد تحرج مركزهم لما تبينوا أنهم غير قادرين على خدمة تلك الآراء فاستقالوا من العضوية ، أما رشدي باشا رئيس اللجنة فمن حظه أنه وقع مريضا قبل انتقال اللجنة الى الاسكندرية ٠

ولما انتهى المشروع وعرض عليه للتوقيع عليه رفض محتجا بأنه لم يكن حاضرا مداولات اللجنة وأخيرا تنازل وأمضى بشرط أن نعفيه من أن يشترك معنا في الذهاب الى رئيس الوزارة لعرضه عليه فأجبنا طلبه وذهبنا الى رئيس الوزارة لعرضه عليه فأجبنا طلبه وذهبنا الى ثروت باشا فقدمناه وألقى حشمت باشا نائب الرئيس كلمة تلخص مساعي اللجنة والأغراض التي أدت لها الى وضع الدستور في الحالة التي وضع بها ، ثم دعيت الى قول كلمة ثانية فقلت ما مؤداه : الروح التي أملت على أعضاء اللجنة وضع القواعد التي بني عليها الدستور قد استوحتها اللجنة من الروح العامة الموجودة عند جميع الطبقات بل يمكننا أن نقول اننا استرجعنا في مشروعنا الأقل طمعا والأكثر تواضعا فاذن يجب على رئيس الدولة أن يعتقد أن هذا القانون المقدم اليه انما يترجم رأى طائفة كبيرة من البلد ويحقق مطامعها وتوجد بجانب هذه الطائفة طائفة أخرى لا يستهان برأيها وترى أن فيه نقصا كبيرا في الحقوق التي عن الشعب ، والمشروع من هذه الناحية يعتبر أن يتمتع بها أقل ما ترضى به الأمة يصح أن نقول ونحن نقدمه لدولتكم أننا نقدمه باسم هذه الملايين المتفقة على أنها وجدت فيه السبيل الوحيد بأن تعيش الأمم المتمدنة ذات الكرامة والاستقلال ، وأن أي تغيير في هذا المشروع فيه جرح واخلال بحقوق هذه الملايين ، ولما قلت هذه الجملة الأخيرة تبسم رئيس الوزراء كما تبسم أصحابي ٠٠٠

★★★

تاليف حزب الأحرار الدستوريين وانضمام الهلباوي لـه :

كان هذا في أواخر شهر أكتوبر ١٩٢٢ بمدينة الاسكندرية ، وبعد يوم أو يومين فكر عدلي وأصحابه أن يؤلفوا حزب الأحرار الدستوريين ليكون من أول واجباته المطالبة : باصدار هذا الدستور وتنفيذه ٠ تألف الحزب في شهر أكتوبر (٢٠١)،وكان لى شرف العضوية الأولى فيه كما تألفت شركة جريدة السياسة وكنت عضوا أيضا في مجلس ادارتها ٠

---

(٢٠١) أعلن عدلي يكن تاليف الحزب واختيار مجلس ادارته وصدور جريدة السياسة الناطقة بلسانه في ٣٠ اكتوبر ١٩٢٢ ٠

عدنا من اسكندرية الى مصر وعقد اجتماع عام تحت رياسة عدلى رئيس الحزب ، وقرأ على الناس برنامج الحزب والأغراض التى يرمى اليها ، والنقطة الكبرى فيه هى العمل على تحقيق صدور الدستور وعلى خدمة الدستور لأنه هو العماد الحقيقى لتحرير الأمة وتحقيق استقلالها ٠

صدرت جريدة السياسة فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ وسعى الحزب وجريدته فى مطالبة الحكومة باصدار الدستور ٠

توازن السلطات وراء تأجيل اصدار الدستور :

أبطأت الحكومة فى اصدار المرسوم الملكى بالدستور فراجت اشاعات مختلفة عن أسباب هذا الابطاء وحملت الجريدة على الحكومة ، وأخيرا اضطر رئيس الحكومة الى أن يبلغ رئيس الحزب عدلى باشا أن الداعى لهذا التأجيل أن السراى تطلب تعديل بعض مواد فيه خاصة بسلطة جلالة الملك ودار المندوب السامى ٠ وتطلب حذف المواد الخاصة بالسودان على أن حذف هذه المواد لا يترتب عليه أى تغيير فى الحالة الحاضرة ، وأن اللورد اللنبى عرض على ثروت باشا أنه مستعد لأن يكتب اليه كتابا رسميا يبلغه فيه أن حذف هذه المواد من المشروع لا تكسب أى حق لانجلترا على السودان ، ولا تعد تسليما من حكومة مصر بأى حق لانجلترا ، وأن الحالة تبقى فيه كما كانت مقررة فى اتفاقية ١٨٩٩ وأن اللورد اذا رضيت الحكومة باجابته الى ما طلب يناصرها فى طلب اصدار الأمر الملكى على الدستور دون تعديل أى نص فيه فيما يتعلق بسلطة الأمة ٠

وجاءنا عدلى باشا فى مجلس ادارة الحزب يعرض علينا هل اذا قبلت الوزارة ما طلبه اللورد اللنبى مقابل تعضيدها فى اصدار الدستور تبقى على تأييدها الموضوع وانقسم المجلس الى قسمين قسم يقبل مطاوعة للضرورة باجابة ما طلبه اللورد اللنبى مقابل تعهده بصدور الدستور وكنت أنا على رأس هذا القسم وفريق كان يرى أن الوزارة يجب أن ترفض طلبات اللورد واذا قبلت وجب أن يتخلى الحزب عن مناصرتها وكان من زعماء أصحاب الرأى محب باشا ومحمد محمود باشا ٠

فالأغلبية وافقت على هذا الرأى الأخير ٠ وعلى أثر هذا استقالت وزارة ثروت باشا٠وخلف دولة توفيق نسيم باشا (٢٠٢) وكانت مأمورية اجابة

(٢٠٢) محمد توفيق نسيم جده من أعيان بلدة قرة درة فى الاناضول نشأ وتربى وتعلم بمصر وتخرج من مدرسة الحقوق ٠ ثم عين فى النيابة وتقلب فى العديد من الوظائف الى ان عين وزيرا للأوقاف فى عام ١٩١٩ ووزيرا للمالية فى عام ١٩٢٤ ثم وزيراً للداخلية عدة مرات ٠ كما تولى رئاسة الوزارة ثلاث مرات كذلك تقلد منصب

طلب السلطتين بترت سلطة الأمة المقررة فى الدستور وحذفت نصوص السودان دون أن يكتب المندوب السامى اقرار بأن هذا الحذف لا يؤثر على حقوق مصر فى السودان ·

ومن غرائب تصرف هذه الوزارة أنها أنقصت الدستور من طرفين ولم تجروء على اصداره ؟

ثم جاءت وزارة يحيى باشا ابراهيم بعد استقالة نسيم باشا · وفى أوائل سنة ١٩٢٣ صدر الدستور بناء على الحاح ورجاء اللورد « اللنبى »

مازق يواجه الهلباوى :

حدث أنى كنت ذات ليلة بنادى محمد على فى أوائل ظهور الخلاف بين المرحوم سعد وعدلى وثروت اذ سمعنا أن أنصار سعد باشا عزموا على تأليف جمعية تعقد ثانى يوم بدار السيد البكرى بالخرنفش لتعطى رأيها بأن عدلى يجب أن يستقيل ويترك الحكم لسعد باشا فتساءلنا فيما بيننا هلا يحسن أن يوجد فريق منا يشترك فى مناقشات هذا الاجتماع وكان من رأى أنه اذا وجد عشرة منا لا تستطيع هذه الجماعة الاقرار على ما تريد ·

فالمرحوم ثروت باشا سمى العشرة وقد كانوا جميعا حاضرين وأجابوا تلبية الدعوى وأنا كنت واحد منهم ·

ذهبت فى الميعاد المحدد الى دار البكرى وهناك فى القاعة الكبرى وجدت الأستاذ على طمبارة وكيل محكمة مصر الشرعية (بعد ذلك) فسألته عن اخوانى التسعة هل رأى أحدا منهم فأجاب سلبا أعلم أن هذا الاجتماع كان يديره الشيخ محمد بخيت(٢٠٣) وفتح الله باشا بركات وعاطف بك

رئيس الديوان الملكى ثم رئيس مجلس الشيوخ اذ كان موضع ثقة الملك فؤاد وحينما تعرض لمحاولة اغتياله زاره الملك فى داره وكانت تلك أول مرة يزور فيها فؤاد وزير فى بيته · توفى فى عام ١٩٢٨ ·

زكى مجاهد : الاعلام الشرقية جـ ١ سنة ١٩٤٩ ·

(٢٠٣) الشيخ محمد بخيت : ولد باسيوط عام ١٨٥٦ وتعلم فى كتاب القرية ثم التحق بالأزهر الشريف عام ١٨٨٢ كما تتلمذ على يد جمال الدين الأفغانى · اشتغل بتدريس علوم الفقه والتوحيد الى أن توظف قاضيا لمديرية القليوبية ومنها الى المنيا ثم بورسعيد والسويس والفيوم فاسيوط ثم انتقل الى التفتيش الشرعى بنظارة الحقانية ثم قاضيا للاسكندرية ورئيسا للمجلس الشرعى ·

عين عضوا أول بمحكمة مصر العليا الشرعية فى سنة ١٨٩٧ ثم تولى منصب قاضى مصر حتى عام ١٩٠٥ وبعد انفصاله من هذا المنصب عاد مرة أخرى الى خدمة الحكومة حيث عين رئيسا لمحكمة اسكندرية الشرعية فى أواخر سنة ١٩٠٧ ونقل منها الى

بركات(٢٠٤) ، فسألت أين يوجد هؤلاء الزعماء فقيل لهم أنهم بغرفة منعزلة يحضرون القرار الذى يريدون التوقيع عليه من الحاضرين فهممت بالدخول عندهم وكان المرحوم حنفى بك ناجى قائما على الباب يمنع كل داخل لهذه الغرفة فأراد أن يعترضنى فلم أعبأ فعندما دخلت اكفهر وجه الجماعة وتوقفوا عن الكتابة وبعد برهة خرج المرحوم عاطف بك بركات من الغرفة . ولما بقيت منتظرا خرج الباقون الى غرفة أخرى فتبعتهم الى تلك الغرفة فاشتد حنفى بك ناجى لمنعى من دخول هذه الغرفة أيضا وبينما أنا أتشدد معه اذ سمعت صياحا آتيا من الخارج يقول اقتلوا (جد دنشواى) .

ادركنى الأستاذ الشيخ حلمى وأخذنى بجانبه ثم جاء الى جانبى أيضا المرحوم عبد الله باشا وهبى وقد كان من كبار أنصار سعد باشا وأشار على بأن آخذ سيارته وبهذه الطريقة أخلص من الأذى .

كان المرحوم سعد باشا يركب هذه السيارة فى كثير من الأحيان وقد قيل لى أن أحنى رأسى وأنا بها حتى يتوهم القول أن الراكب هو سعد باشا وهذه هى الطريقة الوحيدة لنجاتى من خطر الغوغاء فقبلت هذه الطريقة وتذكرت أن هذه القاعة بعينها أصيب فيها فى سنة١٨٧٨ أو ١٨٧٩ المرحوم شكيب باشا بما أصبت به . شكيب باشا فى ذلك الوقت كان عنصرا وطنيا فى مصلحة الأملاك التى تألفت حديثا عقب تنازل الخديوى اسماعيل عن أملاكه وكان يديرها ثلاثة أعضاء فرنساوى وانجليزى ومصرى .

المرحوم اسماعيل باشا تنازل عن هذه الأملاك للحكومة هو وأولاده مقابل قبول فرنسا وانجلترا لتخفيض فوائد الدين المصرى من ١٢٪ الى ٩٪ هذه الجماعة حضرت لترفض هذا التنازل وتعلن أن مصلحة البلد فى بقاء فوائد الديون كما هى أما شكيب باشا فكان يرى خلاف هذا وقد ناله من الجماعة ما نالنى تماما سنة ١٩٢٤ .

اثناء نظارة الحقانية فى أوائل سنة ١٩١٢ وفى ديسمبر ١٩١٤ عين مفتيا للديار المصرية حتى نهاية خدمته ، له العديد من المؤلفات من بينها ارشاد الامة الى أحكام أهل الذمة .. توفى عام ١٩٣٥ . لمزيد من التفاصيل انظر : صفوة العصر فى تواريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ، ص ٥٠٣ .

(٢٠٤) محمد عاطف بركات : شقيق فتح الله بركات وابن أخت سعد باشا زغلول كان مفتشا لوزارة المعارف وهو اول ناظر لمدرسة القضاء الشرعى وقد تولاها ١٤ عاما وبلغت فى عهده مكانة عالية . انضم الى الحركة الوطنية تحت جناح سعد زغلول . وتوفى فى ٣٠ يوليو ١٩٢٤ .

غاد سعد باشا من منفاه بجبل طارق فى سبتمبر سنة ١٩٢٢ وكانت وزارة يحيى ابراهيم من حكم سعد باشا كرسالة النبى زكريا لبعثه عيسى المسيح · فقد تولت هذه الوزارة لكى تمهد الطريق للصلح بين السراى وبين سعد وأصحاب سعد وكانت الروح متفقة بين الفريقين على محاربة الأحرار الدستوريين وعمل كل الذرائع فى الحيلولة بينهم وبين البرلمان عقوبة لهم على الحماقة التى ارتكبوها بقبولهم وضع الدستور بالحالة التى كان عليها أولا واضافوا الى ذلك جرما هو أن الأستاذ عبد العزيز فهمى أخذ يحارب فى الجرائد الروح التى كانت تعمل على الانقاص من الدستور وتشويه الحقوق التى كانت مدونة فيه ·

سقوط الهلباوى فى انتخابات ١٩٢٤ :

ولما جاءت الانتخابات وبدىء بها فى أوائل ١٩٢٤ كنت من المرشحين عن الأحرار الدستوريين فى دائرة من دوائر البحيرة التى فيها أملاكى كفر الدوار بالرغم عما بذلته أنا وأصحابى من ترويج دعوتى تغلبت على مرشح الوفد (السيد على المغازى) وهو رجل غير معروف لا بالمال ولا بالعلم ولم يظفر بالدخول فى المجلس من الأحرار الا نفر قليل ·

لم تؤثر آراؤهم فى المجلس التأثير المطلوب لتلطيف النزعة التى كانت تسود فيه ·

تجربة فى استصلاح اراضى بور :

تعرفت فى سنة ١٩٠١ وأنا فى مدينة جرينوبل بفرنسا بأحد ضباط الجيش الفرنسى وقد أبدى لى رغبة فى أنه يريد أن يحال الى الاستيداع لكى يشتغل بالزراعة فى أرض يشتريها بالجزائر أو بمصر · فرغبته فى أن يختار مصر وطنا له فوافق على هذا الرأى وطلب الى أن أشترى له أرض بمصر من الأراضى البور القابلة للاصلاح ولكى أشجعه على اخراج مشروعه الى حيز التنفيذ رغبنى فى أن أكون شريكاً فنزلت على رغبته وعندما عدت الى مصر أطلعت المرحوم أحمد خير باشا على هذا الأمر فنصحنى بشراء ألف ومائتين فدان تتوفر فيها الشروط التى أطلبها من صديقه عبد اللطيف بك الصيرفى فاشتريتها لى ولصاحبى الفرنسى بسعر الفدان الواحد ستة جنيهات · وبعثت أبشره بهذا الخبر ولكنه أجابنى بأنه عدل عن فكرته فعرضت نصيبه على الدكتور سعد بك سامح(٢٠٥) رئيس القسم الطبى

---

(٢٠٥) هو طبيب العيون المعروف وقد كان من أعز أصدقائى اتصلت به بسبب انى زوجته بفتاة شركسية كانت متبناه لزوجتى ربيتها معها فى السراى منذ كان سنها خمس سنوات ·

بديوان الأوقــاف فى ذلك الوقت وأعطيته ثلاثمائة فــدان وبقيت لنفسى التسعمائة وبذلت كل ما فى وسعى فى سبيل توصيل المياه العذبة من ترعة بلنطرة ، وعملت اصــلاح الأرض تدريجيا وأقمت عليها المبــانى اللازمة للأسر التى جلبت معظمها من مديرية الغربية وبنيت لنفسى مسكنا فيها ٠ وفى سنة ١٩٠٣ لاحظت أن مخادير المياه التى كانت تصل الى الأرض لاتزال دون الحاجة وكان هذا يعوقنى عن اتمام الاصلاح على الوجه الأكمل فرأيت أن أشترى ثلاثمائة وخمسين فدان بالجهة المقابلة لأرض من زمام البلقون وقد اشتريت هذه الأرض نصفها من المرحوم عبد الكريم بك حسن والنصف الآخر من الخواجة ليون هلر(٢٠٦) وأقمت قنطرة وماسورة رى على مصرف العموم حتى تتصل الأرضين بعضها ببعض وأخذت ترخيصا بمرور المياه من أرض البلقون الى أرض بلقطر ٠ وقد كنت أدفع ثمن الأرض على أقساط وما كدت أنتهى من دفع الثمن بأكمله حتى اشتريت قطعة أخرى من على بك الرفاعى صديق المرحوم عبد الكريم بك حسن ومواطنه وأصبح مجموع ما أملكه ١٣٠٠ ف أصلحتها كلها ومهدت طرقها ومساحتها وغرست على جانبى الطريق فيها ما يزيد عن أربعة آلاف شجرة هذا فضلا عن احتفاظى بالأربعمائة فدان التى أملكها بالقرية وما كانت العناية بهذه الأطيان جميعها لتحول بينى وبين أعمال مكتبى أو يمنعنى عن مباشرة قضايا الدواوين الأربعة التى كنت مستشارا قضائيا لها (٢٠٧) ٠

وفى المدة الواقعة سـنة ١٩١٦ وسـنة ١٩٢٠ اشتريت علاوة على ما أملك ستة آلاف فدان أخرى ـ والذى أطمعنى فى شراء هذا القدر الكبير أن مصلحة الرى قررت انشاء مصارف وترع جديدة بهذه الأرض من شأنها اذا امتدت أن ترفع ثمن الأرض الى ثلاثة أضعاف ما تساوى قبل انشاء هذه الترع والمصارف ٠

ولم تكن مسألة اصلاح هذه الأرض مجرد فكرة أو بحث مسطور على الورق بل أخذت المصلحة بالفعل فى تنفيذه فوضعت العلامات بواسطة مهندسيها على الممرات التى تقررت وطلبت من الملاك التنازل عما تستلزم هذه المنافع العامة من الأرض بغير مقابل وكنت أنا القائم بانجاز ما تطلبه هذه المصلحة بجميع الأراضى التى تمر بها هذه المرافق ٠ وقد تمت فعلا هذه المصادقات وسلمت الى مصلحة الرى ٠ جرأتى كل هذا على شراء هذا القدر الكبير وقد بلغ بمجموع الثمن نحو ٣٠٠٠٠٠ر جنيه ٠ وقد اضطررت لسبب هذه الصفقة لأن أبيع ٢٥٠ فدان التى أملكها بعزبة شباس غربية

(٢٠٦) وكيل شركة لويد النمساوية للملاحة وهى التى حلت محل اللويد تريستينو ٠

(٢٠٧) الأوقاف ـ الخاصة الخديوية) الأوقاف الخديوية ـ السكك الحديدية ٠

بما فيها من المبانى والوابورات بمبلغ ٦٠٫٠٠٠ جنيه دفعتها مقدما عن شراء تلك الصفقة ٠ وأخذت فى اصلاح هذه الأراضى وأشتريت الآلات اللازمة لاستنباط المياه ، وأنشأت المبانى اللازمة لهذه الآلات وعملت على صلاح ما يمكن اصلاحه من الأراضى ٠

وما كنت أدرى وأنا أقوم بكل هذه الأعمال أن الحظ سيقلب لى ظهر المجن فتعدل الحكومة كادر الموظفين وتتضاعف ماهياتهم بسبب هذا التعديل وتستنفذ فى ذلك من المال ما كان معدا لمشروعات الرى فيلقى بمشروع اصلاح الأراضى فى سلة المهملات ٠

ونعم الموظفون بماهياتهم التى تضاعفت تقريبا أما أنا فلم يعد فى طاقتى تسديد الأقساط المطلوبة وتحرجت حالتى المالية فالتزمت أن أبيع أرضا لى بجاردن سيتى بالقاهرة بأقل من ثلث ثمنها الذى اشترينهابه(٢٠٨) كما بعت أيضا المائة والخمسين فدانا التى كانت لى بمسقط رأسى (كفر الدوار) بمبلغ ١٨٠ جنيه للفدان مع أن الذى اشتراها منى باعها فى السنة نفسها بمبلغ ٢٣٠ جنيه للفدان وبعت كذلك منزلى الذى كان بقصر الدوبارة مبلغ ٧٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى كان يساوى فيه ١٥٫٠٠٠ جنيه وقد بيع هذا المنزل فى المزاد العلنى ورسى مزاده على الخاصة الملكية دون أن يدخل معها منافس واحد ٠

عندما أشهر هذا المنزل فى المزاد فى أواخر سنة ١٩٢٦ ونقل هذا الخبر الى صديقى سعد باشا زغلول رئيس مجلس النواب عزم على أن يمدنى بمبلغ لمشترى هذا المنزل ولو بمبلغ ١٢٫٠٠٠ جنيه وكان حديثه فى هذا الموضوع مع صاحب السعادة فتح الله بركات باشا ابن اخته وهذا بعث لى بحضرة فخرى بك عبد النور (٢٠٩) يبلغنى بعزم دولة الباشا على ذلك ٠ رفضت مع الشكر ، وذهبت شخصيا لسعد باشا أشكره على هذه العاطفة وأبلغه رفضى ٠

واستمر الدائنون على اجراءات نزع الملكية ما عدا الذين اتفقت معهم على دفع تعويض زيادة عن المبالغ التى قبضوها من أصل الثمن وأتخلى عن

---

(٢٠٨) اشتريت هذه الأرض فى سنة ١٩٠٦ بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه وبعتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ٠

(٢٠٩) فخرى بك عبد النور ولد بمدينة جرجا فى ١٥ يونية ١٨٨١ ٠ انضم الى حزب الامة فى عام ١٩٠٨ ٠ ثم انضم الى الوفد المصرى بعد تأليفه ، وكان عضوا فيما عرف باسم « الطبقة الثالثة للوفد » ٠ اعتقل فى أغسطس ١٩٢٢ ثم فى مارس ١٩٢٣ ٠ توفى داخل مجلس النواب فى ديسمبر ١٩٤٢ ٠

د٠ عبد العظيم رمضان : مذكرات سعد زغلول ، ص ٨٨٥ حاشية ٣٤٥ ٠

الأرض وهكذا استمر الحال حتى ذهبت تلك الأملاك صفقة وراء صفقة حتى انتهت فى مارس سنة ١٩٢٧ ٠

قرار الهجرة الى تركيـــا :

اشتد ضغط الدائنين على وضاقت الدنيا فى عينى وأوشكت أن أفقد الصبر فعزمت على الهجرة الى تركيا حيث أشترى بما بقى معى من المال أرضا فى الأناضول وأعيش هناك بقية أيامى مطمئنا مستريحا ٠

وكاشفت امرأتى خاصة بهذا العزم فلم أجد منها صعوبة فى قبوله بل تظاهرت بالرضاء وعدته فرصـــة سعيدة لنقضى بقية أيامنـــا هنـــاك خصوصا وأن ذكرى تركيـــا والتوطن فيها يذكرها بأيـــام طفولتها الأولى ويزيدها غبطة وسرورا اذا ما أتيح لها قضاء أيامها الأخيرة فى البلاد التى نشأت فيهـــا ٠

اهتمام زائـــد بهـــدى شـــعراوى :

وقد كنت بعد وفـــاة المرحوم على باشا شعراوى فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ أباشر فوق أعمالى جميع شئون دائرته الخاصـــة بصاحبة العصمة السيدة هدى هانم زوجته وبولديها محمد بك وبثينة هانم ٠ ولما تزوجت بثينة هـــانم فى أواسط سنة ١٩٢٣ استقلت هى بـــادارة نصيبها ولكنى بقيت وكيلا عنها فى أعمالى القضائية ٠

وقد كان أصعب شىء على أثقله على نفسى عندما فكرت فى الهجرة أن أترك السيدة هـــدى هانم وولديهـــا قبل أن أؤدى الواجب الذى على فى تخليصهم من بعض المشاكل التى اعترضت لهم من النجل الأكبر للمرحوم الباشا وهو حسن باشا شعراوى ٠

وأذكر أنه يوجد كثير من المحامين يمكن اختيار واحد منهم لأن يحل محلى ويؤدى واجبى على أحسن وجه ولكننى كنت أتألم جدا عندما أتصور حرمانى من أداء هذه الخدمة للسيدة هدى هانم وولديها ٠ وقد يكون من الغرور الشخصى انى كنت أتوهم أن من يخلفنى مهما كانت جدارته فنيا قد لا يحس بما أحس به من أهتمام وقلق لاتقلان عن اهتمام وقلق أصحاب الشأن أنفسهم ان لم يزيدا على ذلك ٠

لم أكاشف السيدة هدى هانم ولا نجلها بما عزمت عليه وفى الليلة الأخيرة التى سأسافر فى صباحها الى بور سعيد ومنها الى أزمير تنـــاولت العشاء مع السيدة هدى هانم وعائلتها وقضيت السهرة بينهم وعند خروجى عقب السهرة قامت السيدة هدى هانم تودعنى حسب عادتها فقلت لها انى

مسافر غدا وأخشى الا أراك الا بعد قليل من الأيام فذعرت وقالت أين أنت ذاهب ؟ فراجعت نفسى وترددت قليلا ثم قلت أنا مسافر الى بنى سويف فى قضية قد لا تنتهى غدا وقد اضطر الى البقاء يوما آخر وهذا كل ما عنيته من أن عودتى اليك قد تتأخر على خلاف العادة ٠

قلت هـذا وأمسكت بيدها مقبلا فخانتنى عبراتى حتى سقطت على يدهـا ٠

عندئذ تبينت من حالتى أن بالأمر شيئا فاهتزت أعصابى وطلبت منها العفو الا تلح على فى السؤال وخرجت ٠

ولما وصلت الى دارى بقصر الدوبارة كانت كل العائلة مستغرقة فى النوم الا زوجتى ٠ وكانت ابنتى حفيظة وبنتاها وابنها فى الدور العلوى من المنزل لا يشعرون بشيء ولم تكن زوجتى حتى هذه الساعة قد بدأت فى تحضير الملابس التى تلزم لزوجها المسافر على ألا يعود مرة أخرى الى هذه الـدار ٠

فأيقظت خادمى (محمد أبو ليله) وهو الذى أفضيت اليه ـ بعد زوجتى ـ بعزمى على الهجرة كما أخبرت شقيقى الشيخ على الهلباوى بذلك وقد حضر خصيصا لتوديعى ببور سعيد وقد كان راضيا مثل زوجتى عن مشروع هجرتى لأن هذا الخادم (محمد أبو ليله) اتخذته فى خدمتى بين الغربية والبحيرة قبل أن يبلغ السادسة عشر وهو فى خدمتى من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٢٤ تاريخ العزم على الهجرة وهو لا يزال أعز أتباعى وأخلصهم فى خدمتى الى اليوم وقد استصحبته معى هو ومحمد خليفه السواق لقضاء فريضة الحج سنة ٣٧ ـ ١٣٣٨ ٠

أيقظت زوجتى محمد أبو ليلة لكى يساعدها فى ترتيب حقائب السفر وقد وضعت زوجتى كثيرا من ملابسها الخاصة بين أمتعتى لأنها ستلحق بى بعد مدة لا تتجاوز الشهر ٠

قضيت معها بقية الليل دون أن أذوق طعـم النوم ٠ وفى الصباح مبكرا حمل أبو ليله أمتعتى على عربة ونقلها الى المحطة قبل أن يستيقظ أحـد من النـائمين ٠ ولحقت به الى المحطة وهناك أخـذت مع أخى القطار الذاهب الى بور سعيد ٠

سفر الهلباوى هروبـا من الدائنين :

ولما وصلنا بور سعيد حول الظهر لم أستطع السفر دون أن أعتذر للسيدة هدى هانم عن ترك خدمتها بهذه المفاجأة فبعثت لها برقية أجملت فيها حالتى ويظهر أن عبـارتى كانت مؤثرة الى درجـة أن عامل التلغراف

شاركني في البكاء وهو يقرأ هذه البرقية أثناء كتابتها على الآلة الكاتبة ولست أدرى ان كانت صاحبة العصمة هدى هانم ما زالت تحتفظ بها حتى اليوم أو أنها ضاعت كما ضاع غيرها من رسائل ٠

سافرت على احدى سفن الشركة الخديوية بعد أن ودعت أخى وكان ذلك في يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ٠

وفى يوم الخميس مساء جاءتنى رسالتان برقيتان على ظهر السفينة احداهما من صديقى المرحوم ثروت باشا ، والأخرى من صاحبة العصمة السيدة هدى هانم شعراوى ، رسالة ثروت باشا تظهر الأسف على عزمى هذا وتلح فى طلب العودة ، أما رسالة السيدة هدى هانم فقد أسفت فيها على سفرى كما أسف ثروت باشا ولكنها زادت على ذلك انها تبينت السبب الذى حملنى على الهجرة من تلميذى اسماعيل بك صالح اذ استدعته على أثر وصول برقيتى اليها وسألته عن حقيقة الأمر فقال لها أنه لابد أن يكون الباعث على هذه الهجرة هو مضايقتى من الدائنين وانها عرفت منه ان من الممكن تفريج هذه الضائقة المالية بالتفاهم مع الدائنين ودفع جانب من الدين ٠

وقد أضافت الى ما تقدم انها تأسف على بقائها تلك المدة دون علم بما أنا فيه من الضيق وأنها تدعونى الى العودة الى مصر لأن السبب قد زال وتراضى الدائنون ٠

جعلتنى هذه البرقية فى مركز أسوأ من مركزى السابق لأنى أعلم أن اسماعيل بك لم يحسن عرض الأمر على السيدة هدى هانم لأنه لو كان قد عرضه كما يجب لضننت بدرهم واحد تدفعه فى هذا السبيك ذلك لأن مركزى المالى لم يعد قابلا للاصلاح لأن تدهور أسعار المحصولات بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ والغاء مشروعات الرى والصرف جعل من المتعذر عمل تسوية فيها أية فائدة لى مع الدائنين فعز على ضياع ما دفعته السيدة هدى هانم دون أن أجنى منه فائدة ما ، كما عز على أيضا أننى أصبحت مدينا لها بهذا المعروف مدة حياتى دون أن يكون فى قدرتى رد هذا الصنيع الذى سيبقى منقوشا على صفحة فؤادى لا رمزا للاخلاص والصداقة فحسب بل سيكون أثر فى نفسى مشوبا بشىء لا أرتاح اليه وهو شعورى بعدم تكافئى فى أداء الواجب مع أصدقائى المخلصين لى ٠

شكرت لثروت باشا برقيته وشكرت للسيدة هدى هانم برقيتها وأسفت لما تحملته فى سبيلى وطلبت الى كليهما أن يتركانى قليلا أفكر فى مسألة عودتى وقد توالت رسائل ثروت باشا الى — عن طريق ولدنا اسماعيل بك صالح حتى انى كنت أتسلم برقية كل يوم يطلب الى فيها

العودة ويهددنى اذا أصررت على البقاء بأن أعد من الجند الذى فروا من الميدان وتركوه من غير نضال • ذلك أن وزارة سعد زغلول باشا كانت قد سقطت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ بسبب حادثة مقتل السردار(٢١٠) وتولى الحكم بعده دولة زيور باشا وكان متفقا على اعداد ما يلزم لاجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب • ولما كان ثروت باشا يعلم فى ذلك الوقت مقدار اخلاصى لدولته واخلاصى لحزب الأحرار الدستوريين وقد كان هو روح هذا الحزب وان لم يكن عضوا فيه فقد رأى من المصلحة أن أدخل مرة ثانية معركة الانتخاب ومن أجل ذلك أخذ يراسلنى ويحثنى على العودة •

تجربة الهلباوى فى تركيا :

لبثت فى ازمير نحو الثلاثة أسابيع وأنا لا أدرى كلمة واحدة من اللغة التركية • فبحثت عن العائلة القضائيه التى يؤنسنى الوجود بينها فتعرفت فى اليوم الثانى بالأستاذ فؤاد بك خلوصى رئيس محكمة ازمير وبأدهم بك نقيب المحامين فيها وعن طريق هذين الرجلين تعرفت بكثير من رجال القضاء والنيابة كما تعرفت بقائد الجيوش التركية بأزمير وزرت ـ بعد اتصالى به أحياء المدينة وهى تشبه أن تكون كوما من التراب لأن الحرائق التى حصلت فيها سنة ١٩٢٢ قد ابتلعت نحو خمسة وأربعين ألفا من منازلها وكان المشايعون لتركيا يتهمون الجيش اليونانى حين انسحابه من نهر سفاريا الى البحر بأنه هو الذى أوقد النار فى هذه المدينة والمشايعون لليونان يتهمون الجيش التركى بارتكاب هذه الجناية • وقد عين قومسيون مختلط من الدول المحايدة لتحقيق هذا السبب فى جمعية الأمم وذلك عام ١٩٢٣ •

وقد مضت هذه السنة وسنة ١٩٢٤ دون أن يسمع ما هو رأى القومسيون فى هذا •

والظاهر أن الدول الكبرى توسطت ورأت من المصلحة عدم اثارة هذه المسألة لأنها كانت ترغب فى تذليل الصعاب القائمة بين اليونان والأتراك وتسوية مسألة هاتين الدولتين المتجاورتين بما يخفف ويلات الحرب على رعاياها وبالأخص مسألة تبادل السكان والتعويض عليهم بالرغم من حاجة كل منهما الى المعونة المالية •

---

(٢١٠) السرداد سيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان اغتيل على يد جمعية وطنية كان أبرز أعضائها شفيق منصور ومحمود اسماعيل وعبد الفتاح عنايت وبعض عمال العنابر أبرزهم موسى • وكان لهؤلاء جميعا بصمات واضحة على حوادث الاغتيال السياسى التى وقعت فى فترة ما بعد ثورة ١٩١٩ حتى حادثة السردار •

سألت القائد بالفرنسية : أى القولين أقرب الى الحقيقة فقال :

أمهلنى حتى تزور بنفسك الأناضول من الداخل خصوصا الجهات التى كانت ممرا للجيش اليونانى وهو داخل كفاتح من أزمير نحو نهـر سفاريه ثم وهو عائد مهزوما من داخل بلاد الأناضول الى أزمير ·

أذهب يوما من هذا الطريق وسر فيه مسافة مائة كيلو متر مثلا ثم ارجع من طريق آخر الى أزمير فى اليوم التالى · وبعد أن ترى حالة تلك البلاد عد لمقابلتى لتسمع منى الجواب :

ولا تنسى أن تلاحظ أثناء رحلتك هذه ما أصاب البلاد من تدمير وهدم وحرق حتى عادت خرابا بلقعـا لا زرع ولا مبانى ولا حـدائق ولا جسور ولا أى أثر من آثار العمران ·

قبلت هذا وبعث لى القائد بسيارة مع ضابط مراسلة · وتزودنا بالماء اللازم وسرت فى رحلتى وفقـا لما أشار لسـفر يومين وقطعت هذه المسافة التى أشار اليها ذهابا وايابا وقد شاهدت ما يفتت الأكباد ، لم أر حائطا قائما فى كل هذه الأصقاع بل وجدت المبانى قد أصبحت أنقاضا تناثرت أحجارها حجرا بجانب حجر وما كان ذلك بسبب زلزال وانما كان بسبب الألغام النارية ينطق بذلك ما بقى من آثار النار فى الجدران ·

ولما عدت الى القائد قال مبتسما :

ألا تزال فى حاجة لمعرفة الجواب ؟

لقد كانت أزمير فى قبضة اليونان وقد ارتكبوا فيها من الفظائع ما تقشعر له الأبدان خربوا منازلها وهتكوا أعراض سكانها والآن عندما ظهر الأتراك بعدوهم وجاؤا الى هذه المدينة لكى يوقعوا القصاص بهذا العدو المنهزم فلاذ أمامهم بالفرار فلم يلحقوا به ·

أتراهم يسـتطيعون أن يكبحـوا جماح أنفسهم ويحولوا بين هذه الأنفس وبين الانتقام ممن وجدوه أمامهم من الذين يمتون الى عدوهم بصلة الجنس لا أظن أنه يوجد فى العالم بأجمعه جيش مهما بلغت طاعته وخضوعه للأنظمة يمكنه أن يملك زمام نفسه فى موقف كهذا ·

المسئول الأول عن الحرائق التى وقعت بأزمير والتى أصابت بغير تمييز منـازل الأجانب ومنـازل المواطنون على السواء من أهـل اليونـان بما ارتكبوه من الجرائم والفظائع البربرية عندما اجتاحوا هذه البلاد وقد كانت من أخصب بقاع تركيا وأكثر حضارة وعمرانا ولقد شاهدت بنفسك بعضها الآن وقد صار قاعـا صفصفا تأوى اليه البوم والغربـان وتسكنه الحيوانات الضاريـه ·

أقيمت لى عدة حفلات بنقابة المحامين ، وقد لاقيت اكراما ممن اتصلت بهم من رجال الأسرة القضائية ومن الصحفيين بأزمير ومن مراسلى جرائد الآستانة وأنقرة • ولما كنت بطبعى أميل دائما الى معرفة الشئون السياسيه فقد حضرت هناك معركة انتخابية لمراكز تكميلية فوجدت فيها نضالا ولكنه والحق يقال كان نضالا بعيدا عن كثير من السخائم والمهازل التى تقع عندنا ، ولعل من أكبر ممیزاته أن الغوغاء كانوا بعيدين عنه •

ارتاحت نفسى الى هذا المحيط الجديد الذى أعيش فيه ورضيت عن أصحابى كما رضوا عنى وأنزلونى من نفوسهم منزلة ما كنت لأطمع فيها فدعونى للخطابة بينهم فى عدة محافل فخطبت فيهم حينا بالعربية وحينا بالفرنسية ولكن هذه الحفاوة على عظمها ما كانت لتضفى فى نفسى لوعة الشوق الى وطنى أو لتصم أذنى عن تلك الأصوات التى كانت تدعونى تباعا الى مصر • أو لتنسينى حفيدتى التى تركتها فى مصر تعانى من الشفاء الوانا • عجزت عن مقاومة هذه العوامل فعدت الى مصر الوطن العزيز فى ٤ يناير سنة ١٩٢٥ •

العـودة الى مصر :

كانت سعاد أول من قابلتها فى مصر • وقد علمت أن زوجتى وابنتى وحفيدتى الصغرى فردوس ينتظروننى بدار السيدة هدى هانم شعراوى حيث اننا جميعا مدعوين لتناول العشاء على مائدتها •

تذكرت وأنا أدخـل هذه الدار تلك الليلة التى ودعت فيها السيدة هدى هانم ليلة سفرى الى تركيا • وأحسست وأنا جالس الى المائدة وسط أولئك الذين يرتبطـون لى بأقـدس رابطـة بالغبطـة تسرى فى جسمى والطمأنينة تحتل كيانى ونسيت فى غمرة هذا العطف والحنو الذى انسته منهم جميعا كل ما أصابنى من تلك الآلام التى حملتنى على الهجرة ولكم كنت فخورا بنفسى لعودتى الى معترك الحياة من جديـد أزاول أعمالى فى مكتبى وأكافح في ميدان الانتخابات السياسية •

وسرعان ما تغلبت على جميع العقبات المالية التى صادفتنى فى حياتى وانتصرت على ما يحيط بى ومناوأة أهل السلطة انتقاماتى لمبادئى ، وتمكنت من ايجاد مركز لى جعلنى فى خفض من العيش يفوق ما كنت أتمتع به من قبـل •

ملاحظات حول حادث اغتيال السردار :

فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقعت حادثة مقتل السردار ستاك باشا ٠ وقد اهتزت لها أركان البلاد فى مصر وأوربا وشغل بها الرأى العام زمنا ليس بالقصير ٠ ولم يبق فى مصر قلبا لم ينخلع ولا دمعا لم ينسكب من القسوة التى عامل بها اللورد اللنبى حكومة سعد باشا التى كانت قائمة فى ذلك الوقت ومن العسف الذى أنزله الانجليز بالبلاد اذ اتخذوا من هذه الحادثة ذريعة للانتقاص من حق مصر سواء فى الداخل أو فى السودان ٠

اتخذوا من هذا الحادث تكئة استندوا عليها بغير حق فى طرد الجيش المصرى من السودان وفى اباحة استعمال ماء النيل الأزرق فى رى أراضى الجزيرة بغير شرف خلافا لتعهداتهم السابقة التى تقضى بأن لا يجوز لحكومة السودان أن تروى من ماء النيل الأزرق فى الجزيرة أكثر من مائة وخمسون ألف فدان ٠

ولم يقفوا عند هذه المطالب التى يتجلى فيها الظلم المبين بل أضافوا اليها مطلبا ما كان يخطر ببال أسوأ الناس ظنا بأن الانجليز ان ينزلوا اليه ، ذلك انهم طلبوا الى حكومة مصر ان تدفع نصف مليون جنيه لكى تعطى لامرأة القتيل على سبيل التعويض (٢١١) ٠

دفعت الحكومة مكرهة هذا المبلغ وطردت الاورطة التى اتهمت باحداث الشغب بالخرطوم الى مصر قبض على المتهمين وكانوا ثمانية على رأسهم شفيق منصور (٢١٢) أحد النواب الوفديين ٠ ولم يكتف الانجليز بذلك

---

(٢١١) فى اطار الاعتداء على حقوق مصر الداخلية طلب اللنبى أيضا من حكومة زغلول أن تعدل عن كل معارضة لرغبات حكومة حضرة صاحب الجلالة فى الشئون المتعلقة بحماية المصالح الأجنبية فى مصر ، وعليها أن تمنع بل وتقمع بشدة كل مظاهرة شعبية سياسية ٠ لمزيد من التفاصيل انظر :

محمد فؤاد شكرى (الدكتور) : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر المذكرات المتبادلة بين المندوب السامى البريطانى والحكومة المصرية ، ص ٧٢٥ـ٧٣٦ ٠

(٢١٢)الدكتور شفيق منصور اسماعيل المحامى : ولد بحى باب الشعرية بالقاهرة فى ٢٤ اغسطس ١٨٨٧ ٠ حصل على الابتدائية فى عام ١٩٠٣ وعلى البكالوريا فى عام ١٩٠٦ ٠ ثم التحق بمدرسة الحقوق ٠

انخرط فى البداية فى العمل الوطنى فكان عضوا عاملا فى الحزب الوطنى ٠ كما ساهم بقدر كبير أعمال « جمعية التضامن الأخرى » السرية منذ عام ١٩٠٨ ، والتى اضطلعت باغتيال بطرس غالى منذ عام ١٩١٠ ، وكان شفيق سكرتيرا للجمعية ٠

لذلك رفت من السنة الرابعة من مدرسة الحقوق ولو أنه لم توجه له تهمة الاشتراك فى الحادثة ٠ ساعده الحزب الوطنى مع زملائه المرفوتين فى السفر الى أوربا لاستكمال =

بل طلبوا من وزارة زيور باشا التى خلفت وزارة سعد استدعاء بقية الجيش المصرى من السودان ولولا لطف الله وحكمة بعض قواد الجيش المصرى هناك لكان الخطب أجل ولأريقت دماء كثير من نخبة قواد الجيش وصفوة اكبـاد مصر ٠

لقد خرجوا من تلك الديار بعد أن سقوها بدمائهم ودماء أبنائهم منذ فتحت أيام محمد على حتى أن خرجوا بعد أن أصلحوها ونشروا فى ربوعها العمران ٠ خرجوا وتركوا كل ذلك وراءهم فحرموهم وأمتهم من جنى ثمار اصلاحهم وجناها الانجليز بعدهم نضرة يانعة ٠

لم يكتف الانجليز بكل ما تقدم بل طمعوا فى ان يحصلوا على اعتراف من المتهمين أو من بعضهم على الأقل لكى يفتح ذلك بابا لمسـئولية عـدد لا يحصى من رجال الوفد ومن زعماء الأمة المصرية ٠

اختيـار الهلبـاوى للـدفاع عن شفيق منصـور :

لا أدرى ان كان بعض المحامين من رجال الحزب الوطنى ومن لهـم معرفة خاصـة بشفيق منصور وبالأخص عبد الملك بك حمـزة الذى كان سفيرا بمصر فى تركيا قد حسبوا لشفيق منصور أن يختارنى للدفاع عنه أو أنه هو الذى وسطهم فى ذلك فحادثتنى شقيقته باكية وتوسلت الى أن أقبل الدفـاع عن شقيقها ٠ وقد كان شفيق من رفاق المرحـوم ابراهيم

= دراستهم ٠ التحق بجامعة ليون وحصل على الليسانس فى سنة ١٩١١ وعاد الى مصر فقيد اسمه محاميا أمام المحاكم المختلطة ٠ ثم أتهم فى عام ١٩١٢ بتهمة تحريض الأهالى ببلدة بيجرم مركز قويسنا على الثورة واضطر للتوجه بعدها الى أوربا متخفيا بعد نصيحة وجهت لليه بالخروج من مصر ٠ فقصد فرنسا مرة أخرى ونجح فى اتمام الدراسة للدكتوراه فى الحقوق وعاد الى مصر قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بشهرين فقط ٠ ومع اعلان الحماية البريطانية على مصر زج به فى السجن قليلا ثم أفرج عنه ليقبض عليه مرة أخرى على أثر محاولة الاعتداء على السلطان حسين كامل ٠ ولما لم تثبت ادانته أفرج عنه بعد عام الا أنه أعتقل وأبعد الى مالطة حيث يودع أسرى الألمان والأتراك ٠ تمكن من اجادة اللغات الفرنسية والانجليزية والألمانية والتركية والايطالية ٠ التقى بسعد زغلول عند نفيه بمالطة ووضع نفسه جنديا من جنوده ٠ أفرج عن شفيق فى عام ١٩٢٠ فعـاد يعمل فى ميدان الجهاد الوطنى فكان من وراء حوادث العنف السياسى حتى عام ١٩٢٤ ٠

محمود أحمد اسماعيل : صحيفة بيضاء فى خدمة الوطن المفدى تاريخ حياة الأستاذ الدكتور شفيق منصور المحامى ٠

وانظر أيضا : عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى ، ص ٧٢ وما بعدها ٠ وثائق قضية اغتيال السردار : ملف استجواب شفيق منصور ٠

الورداني وقد اشتغل بالمحاماه وبالسياسة منذ سنة ١٩١٠ ولكن على الرغم من طول هذه المدة فلا أذكر أنني كلمته قبل حادث مقتل السردار كلمة واحدة الا أنني كنت ألاحظ من محادثاته التي كنت أسمعها عن قرب في غرفة المحامين أنه كان وفديا متهورا حاد الطبع ضيق الصدر لعل ما صرفني عنه وعن الرغبة في التعرف به أنني كنت أشعر بأنه كان يعتبرني من أشد الناس خصومة لحزبه وكنت اذا اقتربت منه أحس بجفوة مرة وأرى في عينيه نظرات تنم عن كراهة لا أظن انها تقل عما أكنه له ولأصحابه ٠

ولكنى على الرغم من كل هذا لم أجد أى غضاضة فى قبول الدفاع عنه عندما دعيت الى ذلك مهما كلفنى هذا من العناء ومهما جر على من المسئولية ٠

منذ وقع الخلاف بين رجال الوفد في أوائل سنة ١٩٢٠ كنت أنتهز كل فرصة تسنح لى فأستخدم لسانى أو قلمى فى أظهار آن عدلى باشا وأصحابه هم الذين على حق وأن سعد والذين خرجوا معه هم الذين انتهجوا خطة لا تتفق مع المصلحة الوطنية ولذلك اشتهرت بأننى من الد خصوم السعديين ٠ وظن الانجليز أننى قد أكون أقرب لتحقيق رجائهم من اتهام رجال الوفد اذا ما توليت الدفاع عن شفيق منصور أو أحد أصحابه لأننى أستطيع عندئذ أن أحصل لهم على الاعتراف الذى يريدونه ٠

لهذا أحسست عندما قبلت الدفاع عن شفيق منصور بأن الانجليز قد اغتبطوا كثيرا لذلك وقد شعرت بأثر هذه الغبطة عندما دعيت لأول مرة لمقابلة شفيق فى سجن الأجانب وكان معى الأستاذ عبد الملك حمزة بك اذ رأيت كثيرا من التسامح واطلاق الحرية للمتهم وتركه معى فى غرفة خاصة دون مراقبة ٠ ويظهر آن شفيق كان يحس بأن أقرب طريق للعطف عليه من الهيئات السياسية والقضائية هو الاعتراف بمسئولية بعض الأشخاص من رجال الوفد ولكنه كان يقدم رجلا ويؤخر أخرى فى اظهار هذا الشعور وكان ينظر الى ويتفرس فى وجهى قبل أن ينطق بكل كلمة محاولا أن يقرأ ما يرسم على محياى من أثر كلامه ليعرف ما اذا كان يرضينى أو يرضى الذين سرهم وجودى فى هذه القضية ، ولكنى وقفت جامدا أمامه لا يبدو على ما ينم عن أثر كلماته فى نفسى ومع شدة حذره واحتياطه فقد

عرض لاسم الدكتورين حسن شيشيني(٢١٣) وأحمد بك ماهر(٢١٤)،وأرى من الحق على هنا أن أذكر أنه عندما حصلت انتخابات مارس سنة ١٩٢٥ رشح شفيق منصور عن قسم بـاب الشعريـة وهو مسجون بسبب هذه التهمة الخطيرة وكان المنافس له فى الانتخاب الأستاذ وهيب دوس بك وعلى الرغم من أن شفيق كان سجينا فقد فاز فى الانتخـاب على خصمه ولعل أغرب عن هذا أنه بعد انتهاء التحقيق وقرب يوم الجلسة سمعت أن الأستاذ وهيب بك دوس وكل فى القضية لكى يشترك معى فى الدفاع عنه ٠

انتهى التحقيق وقدمت القضية الى محكمة الجنايات وكانت الجلسة برئاسة حضرة صاحب السعادة محمد عرفـان باشا وعضوية المرحومين

---

(٢١٣) حسن الشيشيني : كان مدرسا بمدرسة التجارة العليا ثم مدرسة الحقوق وربطه مع أحمد ماهر صداقة قوية منذ عام ١٩١٣ ٠ اشترك من وراء ستار فى أعمـال الجمعيات السرية التى أسهمت بدور كبير فى النضال ضد الانجليز فى أعقاب ثورة ١٩١٩ ٠ لذلك كانت له صلة قوية بشفيق منصور ومحمود اسماعيل أقطاب العمل السرى حتى عام ١٩٢٤ ٠

انظر وثائق اغتيال السردار محضر استجواب شفيق منصور وحسن الشيشينى فى ٢١ مايو ، ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ ٠

(٢١٤) أحمد بك ماهر : ولد فى ٣٠ مايو ١٨٨٨ ٠ نال الابتدائية من مدرسة الناصرية سنة ١٩٠٢ ٠ توفى والده محمد ماهر باشا فى العام التالى وكان يشغل منصب محافظ القاهرة ثم أشرف على تعليمه عمه عبد الرحمن بك فهمى ٠ أكمل دراسته الثانوية فى المدرسة الخديوية ثم التحق بمدرسة الحقوق فى عام ١٩٠٨ ثم انتظم فى سلك المحاماة بعد تخرجه قليلا ٠ ابتعث ليحصل على الدكتوراه فى القانون ثم تابع دراسته الثانوية فى جامعة مونبلييه فحصل على الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى فى عام ١٩١٣ ٠ عين مدرسا فى مدرسة التجارة العليا بعد عودته الى مصر ٠ تزوج فى عام ١٩١٥ ولم ينجب غير ابنة واحدة هى سميحة ماهر أسهم فى تكوين لجنة الموظفين التى قررت الاضراب العام فى ثورة ١٩١٩ ٠ فاز على منافسيه حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى فى انتخابات مجلس النواب عام ١٩٢٣ لعب دورا فى العمل على الافراج عن المحكوم عليهم سياسيا ٠ وفى أكتوبر ١٩٢٤ رغب سعد زغلول أن يعينه ناظرا لمدرسة التجارة العليا فأثار هذا غضب بعض أساتذة المدرسة نظرا لصغر سنه ولكن سعدا أجابهم على موقفهم هذا بأن عينه وزيرا للمعارف ٠ قبض عليه فى قضية الاغتيالات السياسية فى يونية ١٩٢٥ وحكم ببراءته فى ٢٥ مايو ١٩٢٦ ٠ وأعيد انتخابه نائبا عن دائرة الدرب الأحمر فى نفس العام ٠ كان لا يميل الى الوظيفة وكان محببا اليه الاشتغال بالصحافة فعهد اليه الوفد ادارة جريدة كوكب الشرق سنة ١٩٣٤ ٠ فاز بعضوية النواب عن دائرته بالتزكية عام ١٩٣٦ وانتخب رئيسا لمجلس النواب بالاجماع ٠ أنشأ الهيئة السعدية ١٩٣٨ واختير رئيسا لها مدى الحياة ٠ أختير وزيرا للمالية فى نفس العام ٠ ألف وزارته الأولى فى أكتوبر ١٩٤٤ حتى ١٥ يناير ١٩٤٥ والثانية فى ١٥ يناير ١٩٤٥ الى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ثم أغتيل فى حرم البرلمان ٠

محمد ابراهيم أبو رواع : الشهيد أحمد ماهر المجلد الأول ١٩٤٦ ، ص ٢-٢٢ ٠

المستر كرشو ومحمد بك مظهر ، وراجعت كل أوراق القضية بدقة وامعان يتناسبان مع أهميتها وقد كنت مترددا فى الطريق التى اتخذها • فى بيان المسئول الحقيقى عن هذه الجناية وكان ينازعنى عاملان : العامل الأول الرغبة فى الانتقام من خصومى السياسين ولو كان فى ذلك مصلحة للأجنبى والعامل الآخر مصلحة وطنى ومصلحة الحقيقة الناصعة الغير مشوهة بالشهوات الحزبية •

فعرضت الأمر على سيدة اتخذتها منذ زمن طويل موضع استشارتى هى السيدة هدى هانم شعراوى وهى أيضا معروفة بعدائها للوفد •

حدثتها بما تضمنته الأوراق وبالظروف التى تحيطها وبما يخالجنى من الأفكار فى الطريقة التى أتبعها فقالت : اذا لم تكن مقتنعا من الأوراق أن للوفد دخلا فى هذه الجريمة فسيكون من الخطأ فى الرأى بل من الجناية على الوطن أن تعرض رجال الوفد الى مظان أنت لا تفتقدها • وينبغى الا تنسى أن سمعة الوطن واعلاء قدره يوجبان عليك الاحتفاظ بسمعة الرجال الذين رفعهم الرأى العام وسلمهم قيادة ولو اننا نعرف كثيرا لهم من الخطأ والزلل الذى جر على البلاد كثيرا من المحن •

كانت هذه النصيحة كافية للقضاء على كل تردد فى نفسى ودافعا الى اتخاذ المنهاج الذى قررته وهو أن أدلل على أن الجريمة فردية لا شأن للوفد فيها •

ولئن صح أن هناك يدا تلعب فى الخفاء فليست هى يد الوفد أو رجال الوفد لأن هؤلاء لا مصلحة لهم مطلقا فى وقوع هذه الجريمة اذا كانوا فى الحكم وكل حادث يقع فى البلاد يثير غضب الانجليز ويعكر الأمن العام هم أول من يأخذ قسطه من هذه التبعة •

ذهبت الى المحكمة على هذا الرأى وكان فى القضية محامون أخرون عن محمود اسماعيل (٢١٥) وعن أولاد عنايت (٢١٦) أذكر عنهم الأستاذ

(٢١٥) محمود احمد اسماعيل : حصل على الشهادة الابتدائية وشهادة فن البحر حيث كان تلميذا بالبحرية منذ يناير ١٩١٣ وظل فى خفر السواحل الى مارس ١٩١٥ ثم رفت منها واشتغل فى الجيش الانجليزى من يناير الى اكتوبر ١٩١٦ فى العراق وحضر عدة معارك • التحق بوزارة الأوقاف فى ديسمبر ١٩١٦ ومكث فى البحيرة حتى نوفمبر ١٩٢٠ حيث نقل الى الديوان العام بالوزارة • اشتغل بالسياسة وكان عنصرا فعالا فى العمل السرى فى أعقاب ثورة ١٩١٩ حتى عام ١٩٢٤ كما اشتهر عنه الكتابة فى الصحافة وقدم تقريرا فى اصلاح الماسونية اذ كان عضوا بمحفل ثمرة الوفاء ومرشدا بمحفل الاخلاص ومساعد كاتب السر بمحفل طريق الهدى •

(٢١٦) أولاد عنايت : عبد الفتاح عنايت طالب بمدرسة الحقوق وعبد الحميد عنايت طالب بالمعلمين • كانا يواجهان متاعب أسرية لذلك أصبح شفيق منصور بمثابة ولى أمرهما وسيطر عليهما فى الاشتغال بالعمل الوطنى •

زكريا بك نامق ابراهيم الهلباوى عضو حزب الاتحاد وقد أشار زملائى الذين ترافعوا معى عن المتهمين الآخرين الى أن المسئول عن هذه الجريمة هو الوفد المصرى حتى قال أحدهم كيف لا تتعود نفوس الشبيبة وتجرؤ على سفك الدماء ورئيس الوفد المصرى يأخذ كثيرا من الشبان المحكوم عليهم من المحكمة العسكرية لارتكابهم سفك الدماء ويعينهم موظفين فى مصالح الحكومة بين مجلس النواب والمصالح الأخرى • ولما جاء دور الدفاع أظهرت أن الجريمة فردية وبينت فى وضوح وجلاء ألا دخل للوفد فيها وذكرت أن عقوبة الاعدام فى هذه الدعوة لا محل لتطبيقها وقد جرنى الى هذا البيان جملة وردت من النائب العمومى طاهر باشا نور عندما طلب الحكم بالاعدام أو تمثل بقوله تعالى « ولكم فى القصاص حياة » • فقلت أن تمثل النائب العمومى بهذه الآية الشريفة انما يحرس من ورائه الى استمالة الجمهور اليه بتطبيق هذه العقوبة باسم الدين لذلك لى الحق أن أبين أن الشريعة الاسلامية التى يدين بها المتهمون لا تجيز الحكم بالعقوبة فى هذه القضية لأنه منصوص باجماع الفقهاء أن أهل القتيل اذا قبلوا الدية من القاتل يحرم على القاضى الحكم بعقوبة الاعدام وعندئذ أخذت فى بيان هذه لقاعدة •

واستشهدت بما فعلته الحكومة الانجليزية من قبض نصف مليون جنيه دية للقتيل ثم أضف الى هذا وعيناى تنهمر دموعا أن الانجليز لم يكتفوا بهذا المبلغ بل نزعوا من مصر مصدر حياتها وأساس نعمتها وهو السودان • وقد ذكرت فى هذا المقام أن الانجليز سبق لهم أن مثلوا رواية تقرب من هذه يوم قتل غوردون باشا فى الخرطوم تلك أنهم أهملوا (٢١٧) التى قامت فى السودان ولم يمكنوا الحكومة المصرية بطريقة جدية من اطفائها ولما استفحل أمرها رتبوا لمصر بل أكرهوها على التخلى عن السودان ثم عادوا بعد ذلك بقليل فكلفوها باعادة فتحه ففتحته من جديد وعندئذ تقدموا اليها يطالبونها بأجرهم لقاء اشتراكهم فى هذا الفتح فتنازلت لهم الحكومة عن نصف السودان طبقا لمعاهدة سنة ١٨٩٩ •

اذن ففى سبيل دم غوردون ضاع نصف السودان ، وفى سبيل مقتل ستاك ضاع النصف الآخر علاوة على نصف مليون من الجنيهات وهذا هو ما دفعته مصر دية لستاك باشا فهل يبقى هناك محل لتطبيق كلمة تلك الآية الشريفة التى استشهد بها النائب العام ان هذا أمر لا يسلم به منصف ولا يقبله حاكم عادل ولا يصح لقاض أن يأخذ به •

بعد أن انتهيت من دفاعى جاء زميلى وهيب بك دوس وسار فى مرافعته على النغمة التى سار عليها الزملاء الأولون وقد فاته أن يلاحظ ان

---

(٢١٧) يقصد الثورة المهدية •

الجمهور والمتهم نفسه قد اقتنعوا بأن هذا لم يعد فى مصلحة الاتهام لبعده عن الحقيقة ، ولذلك قاطعه شفيق منصور قائلا أنا لا أقبل الدفاع بهذه الطريقة ولن أرضى باستمراره وهذا شجع المحكمة بدورها على مقاطعة وهيب دوس وابداء الرأى باستهجان تلك الطريقة وعندئذ انقطع الأستاذ عن مرافعته وانتهى منها وقد سمح لى دفاعى ضد حكم الاعدام بأن أنضم عن بقية المتهمين وخاصة أولاد عنايت الذين سيقوا وهم فى شرخ الشباب وفى سن هى فى الواقع أقرب الى الطفولة منها الى الرجولة(٢١٨)،وبذلت كل قواى فى طلب الرحمة للجميع وبالأخص هذين الشابين ولعل ما أصاب أحدهما (٢١٩) من ابدال عقوبة الاعدام الى الأشغال الشاقة كان أحد الأسباب فى تلك التأثيرات العميقة التى استولت على الجمهور وتردد صداها فى جميع الدوائر .

أذكر أننى بعد ما أتممت مرافعتى تلقيت من الحاضرين فى الجلسة حتى من الانجليز أنفسهم وكان من بينهم مكاتب التيمس المستر « مرنون »، ووكيل حكومة السودان الكولونيل «مرى » ، تهانى حارة . أما المرحوم المستر كرشو فلا أذكر أنى سمعت تهنئة وجهت الى من تاريخ عملى فى المحاماة الى اليوم بعبارات ملؤها الاخلاص والتقدير مثل العبارات التى وجهها الى هذا المستشار مع أن دفاعى كله كان متمشيا على طريقة تناقض على خط مستقيم الغاية التى كانت تقصدها السياسة الانجليزية فى هذه القضية وقد سمعت بالتواتر أن عبارات التهنئة التى وجهها الى تحدث بها فخامة اللورد اللنبى نفسه فاللورد اللنبى على أثر هذه الشهادة بعث الى بموظف من دار المندوب يهنئنى على نجاحى فى هذا الدفاع .

وبالرغم من سلوكى هذا المنزه عن كل غرض أو شهوة نحو الوفديين فانى لاحظت أنه لما جاءت قضية الدكتور أحمد ماهر ، والنقراشى (٢٢٠) (وهى ذيول قضية شفيق منصور) أن الدفاع عن أحمد ماهر والجرائد التى كانت تعبر فى ذلك الوقت عن أفكار الوفديين كانت تلوح بى مشيرة الى أن خطئى فى الدفاع عن شفيق منصور قد جر الى اتهام ماهر وبعض

---

(٢١٨) كان سن عبد الفتاح عنايت وقت الحادث ٢٠ عاما أما سن عبد الحميد عنايت فكان ١٩ عاما (طالب بالمعلمين العليا) .

(٢١٩) يقصد عبد الفتاح عنايت .

(٢٢٠) وهى قضية النيابة العمومية رقم ١٠٤ كلى ١٩٢٦ والتى انشقت عن قضية اغتيال السردار وقد جمعت حوادث الاغتيال فى أعقاب ثورة ١٩١٩ وكان المتهم الأول فيها محمد فهمى على . وتعد تقارير شفيق منصور واعترافاته الركن الأساسى فى هذه القضية .

أصحابه وقد بقيت المظان الباطلة وهذا التأويل عالقه بنفس الدكتور أحمد ماهر حتى بعد ائتلاف الأحزاب الذى حصل فى سنة ١٩٢٦ وهو لايزال الى اليوم آخر من يحسن الظن من أصدقائى من الوفديين فيما أديته فى تلك القضية وقد لمست سوء ظنه هذا عندما خلا كرسى وكيل مجلس النواب لما تعين ويصا واصف (٢٢١) رئيسا للمجلس وحصلت مداولة فى النادى السعدى فيمن يرشح بدلا منه ورشحنى كثير من اخوانى الوفديين لهذا الكرسى أما الدكتور أحمد ماهر فقد كان من أشد المعارضين ٠

ولذلك جاءت الأغلبية بترشيح الأستاذ أحمد رمزى ٠

سقوط الهلباوى مرتين فى انتخابات مجلس النواب :

عطل المجلس فى أواخر سنة ١٩٢٤ على أثر مقتل السردار وأعيد الانتخاب فى أوائل سنة ١٩٢٥ ، ورشحت نفسى للمرة الثانية ولكن كان نصيبى الفشل فى هذه المرة أيضا كما كان نصيبى فى المرة الأولى وقد فاز فى المرتين مرشح الوفد ، وترجع أسباب فشلى فى المرتين الى أن الوفد كان يخاصمنى ليس لأننى فقط من الأحرار الدستوريين بل لأننى من ألد خصومه الخطرين وكان يحسب أن دخولى فى مجلس النواب يعد ربحا للأحرار الدستوريين بقدر ما انتصارا ذا مغزى كبير تتأثر به مناقشات مجلس النواب ٠

كنت غير مهتم بترويج الدعوة لانتخابى فى دائرتى بقدر ما أنا مشغول بترويج دعوة زملائى الأحرار فى دوائرهم والطعن فى كفاية مزاحميهم فى جماعة الوفد ٠

خطبت فى سمنود تأييدا لزميلنا على بك المنزلاوى ضد منافسه مصطفى النحاس ٠ فكانت لهجتى فى منتهى الشدة فى بيان الفرق بين الاثنين ٠

---

(٢٢١) ويصا واصف : تخرج من مدرسة النورمال فى باريس كما درس الحقوق فى فرنسا ٠ انتظم فى سلك المحامين أمام المحاكم الاهلية والمختلطة ٠

فى البداية كان من انصار مصطفى كامل كما سلك مسلكا وطنيا ابان ثورة ١٩١٩ ٠ سافر مع الوفد المصرى الى باريس فى أول عهده من مواقفه الجريئة أنه فى ٢٢ يونية ١٩٣٠ حضر لدار البرلمان فوجدها مغلقة بالسلاسل فأمر قومندان البرلمان باستحضار فأس وكسر هذه السلاسل حتى فتح الباب ودخل مع الاعضاء دار البرلمان وعقدت الجلسة ٠ أصيب فى شهر مايو ١٩٣١ بتسمم فى جسمه وتوفى على اثره ٠

ابراهيم مصطفى الوليلى مفاخر الاجيال فى سير اعاظم الرجال ، ص ١٨٨ ٠

خطبت فى أبو تيج تأييدا لصاحب الدولة محمد محمود باشا ضد منافسه من الوفديين .

خطبت فى منفلوط تأييدا لصاحب السعادة محمد باشا محفوظ مرشح الأحرار ضد منافسيه من الوفديين .

خطبت فى « تلا » تأييدا لمرشح الأحرار فى المنوفية ضد منافسيهم .

وكل هذه الخطب التى كانت تتضمن مطاعن (٢٢٢) وجهتها الى الوفديين حسبت على وجمعوا كل ما عندهم من القوة لمحاربتى ولجأوا الى الترغيب والتهديد فى سبيل الانتصار على وعقدوا عدة اجتماعات(٢٢٣) فى دائرتى شهدها زعماء الوفد تحت رياسه وكيله صاحب السعادة حمد باشا الباسل وشحذوا السنتهم فى الخطابة ضدى وبيان الخطر الذى يتهدد الوفد اذا دخلت فى مجلس النواب .

ولم يطعنوا فى خطبهم على كفاءتى بل حولوا بدهائهم الطريق فى صرف الجمهور عنى قائلين أن الهلباوى مع خصومته الشخصية لسعد باشا ومع كونه من زملائه عن عهد الشبيبة يخشى اذا دخل المجلس ضد مرشح الوفد أن يعتبر ذلك رمزا لانتصار الأحرار وخذلانا للوفد ورئيسه سعد .

بهذه الوسيلة وباظهار المبالغة فى كفايتى أخافوا الجمهور من هزيمة الوفد اذا دخلت عضوا فى مجلس النواب .

ولقد كان أشد الخطباء جهادا فى هذا السبيل زميلى المرحوم محمد بك أبو شادى الذى كان نقيبا للمحامين فى ذلك الوقت .

وقد كانت الحكومة القائمة فى سنة ١٩٢٥ (٢٢٤) أقرب ميلا الى الأحزاب الأخرى ولذلك فاز فى هذه المرة من الأحرار والأحزاب الأخرى المؤتلفة معها فوق الـ ١٢٠ نائبا ، وكان مرشح هذه الأحزاب لرئاسة مجلس النواب هو ثروت باشا الذى انتخب عضوا هذه المرة فى مجلس النواب وبحيلة غريبة حدثت ليلة انعقاد البرلمان تحول من هذه الأغلبية نحو الثلاثين نائبا لمطامع خاصة فلما جرى انتخاب الرئيس فى الصباح لم ينل ثروت الا ٨٤ صوتا وأخذ الباقى سعد فنال الأغلبية . ثم جاء كل موظفى المجلس من وكيلين ومراقبين وسكرتيرين من حزب الوفد أيضا . فالحكومة أمام

---

(٢٢٢) فى الأصل : مطاعين .

(٢٢٣) فى الأصل : مجتمعات .

(٢٢٤) وزارة احمد زيور باشا حيث تولى رئاسة الوزراء للمرة الأولى من ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ الى ١٣ مارس ١٩٢٥ ثم تولاها ثانية من ١٣ مارس ١٩٢٥ الى ٧ يونية ١٩٣٦ .

هذه الحالة لم تمهل المجلس الا بضع ساعات وفى مساء يوم انعقاده حضر رئيس الحكومة زيور باشا وقرأ على المجلس أمر جلالة الملك بحل مجلس النواب • وكان ذلك فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٥ •

مؤامرة ضد الأحرار الدستوريين :

وطبقا لحكم الدستور كانت الحكومة مكلفة بأن تحدد ميعاد لاجراء انتخابات جديدة فى مدة لا تتجاوز الشهرين ، فاحتالت على تأجيل الانتخاب برغبتها فى تعديل قانون الانتخاب واستمرت تسوف من وقت لآخر ومن عذر لعذر حتى انكشف الغطاء وظهر أن الغرض الأساسى فى هذا التسويف اخراج الأعضاء الدستوريين من الوزارة واستقلال حزب الاتحاد بها •

فى ٥ سبتمبر من السنة المذكورة أقبل وزير الحقانية عبد العزيز فهمى (٢٢٥) يمثل الأحرار وتبعه (٢٢٦) اسماعيل باشا صدقى ومحمد باشا على (٢٢٧) وتوفيق باشا دوس •

وفى الحال تعين بدلا منهم من كان ينتظر الوزارة من الاتحاديين(٢٢٨)•

استقالة توفيق دوس من حزب الأحرار :

كنت فى أوربا فى أثناء هذا الانقلاب ولما عدت فى شهر أكتوبر علمت بوجود شىء من الخلاف بين أعضاء مجلس ادارة حزب الأحرار ووجدت كتاب استقالة مقدم من الأستاذ توفيق دوس موضحا به أسبابا كثيرة دعته الى الاستقالة من الحزب واطلعت على هذه الأسباب المكتوبة

---

(٢٢٥) اقيل عبد العزيز فهمى من الوزارة بسبب موقفه من قضية فصل الشيخ على عبد الرزاق صاحب كتاب « الاسلام وأصول الحكم » حيث كان رئيس الوزارة بالنيابة يحيى باشا ابراهيم يلح على عبد العزيز فهمى يوميا طالبا فصل الشيخ من وظيفته وذلك فى أعقاب فصله من زمرة العلماء الا أن عبد العزيز فهمى لم يستجب فأقيل •
لمزيد من التفاصيل انظر محمد حسين هيكل مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٢٣١ـ٢٣٤ •

(٢٢٦) الصحيح أن اسماعيل صدقى كان فى أوربا وبعث باستقالته ، أما محمد على علوبة وتوفيق دوس فقد اضطر فى اجتماع لحزب الأحرار أن يقدما استقالتهما تضامنا مع عبد العزيز فهمى رئيس الحزب • نفس المرجع ج ١ ، ص ٢٣٨ـ٢٤٠ •

(٢٢٧) يقصد محمد على علوبة باشا •

(٢٢٨) عين محمد توفيق رفعت وزيرا للمواصلات ووزيرا للأوقاف مؤقتا بدلا من محمد على باشا ، كما عين نخلة جورجى المطيعى باشا وزيرا للزراعة بدلا من توفيق دوس باشا• أما محمد حلمى عيسى فقد عين وزيرا للداخلية بدلا من اسماعيل صدقى فى ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ •

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ج ١ ص ٣٧٨ •

وفهمت البواعث الحقيقية التى دعت الى التعلل بها • وبعد المداولة فيها قرر المجلس أنتدابى والأستاذ حامد بك فهمى والأستاذ صليب بك سامى للذهاب الى الاسكندرية لمقابلة الأستاذ توفيق باشا دوس والاتفاق على حل ما •

ومن الأسف أن اقرار أن هذه المساعى لم تجد نفعا وبقى الأستاذ توفيق دوس من ذلك التاريخ بعيدا عن حزب الأحرار الدستوريين •

رد الفعل على قانون الجمعيات والهيئات السياسية :

أصدرت وزارة زيور باشا قانونا تضمن صورة طلب رخص للأحزاب السياسية وتمكين الحكومة فى مراقبة أعمالها مراقبة شديدة (٢٢٩) •

وقد احتججنا على هذا القانون نحن والوفد فى وقت واحد وكلفت أنا شخصيا بمقابلة حلمى عيسى باشا وزير الداخلية فى ذلك الوقت ففعلت ونصحته بألا يستمر فى تنفيذ هذا القانون لأن ذلك يعرض البلاد الى الفتن •

الائتلاف بين الأحزاب الثلاثة :

كان هذا القانون هو الحادث الأكبر الذى دعا الى ائتلاف الأحرار الدستوريين مع الوفديين •

ولقد كان أول من وضع الحجر الأساسى للصلح بين الأحزاب هو محمد محمود باشا ولما تم الصلح بينه وبين سعد باشا ، عاد سعد باشا وعدلى باشا الى داره واجتمع الثلاثة وتم التصافح والصفاء بينهم •

ولعل أظهر حوادث هذا الائتلاف ذلك الاجتماع الذى كان فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بفندق الكونتيننتال حيث اجتمع اعضاء الحزبين

---

(٢٢٩) فى ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ اصدرت وزارة زيور مرسوما بقانون سمى « قانون الجمعيات والهيئات السياسية » يحتم عليها احضار جهة الادارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء أعضائها جميعا وأعضاء مجالسها الادارية ولجانها الفرعية وان تخطر جهات الادارة بكل تغيير يحدث فى كل هذه البيانات وكل جمعية (أو هيئة سياسية) لا تخطر عن هذه البيانات يجوز حلها بقرار من مجلس الوزراء •

قامت الأحزاب كلها فى وجه هذا القانون قومة كانت نتيجتها أن منع نشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية وان امتنع لذلك تنفيذه •

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ ط ٢ ، ص ٢٣٢ وايضا انظر •
محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، ص ٢٤٧ •

وتصافح الزعماء (٢٣٠) ، ووزعت وظائف بين الأحزاب الثلاثة ـ الوفديون ، والدستوريون ، والحزب الوطنى ـ ولم يكن خارجا عن ذلك الا حزب سعادة نشأت باشا فتولى سعد باشا رئاسة المجلس ومحمد محمود باشا (من الأحرار الدستوريين) وعبد الحميد سعيد من الحزب الوطنى الوكالة وهكذا وزعت الوظائف الأخرى ٠

محاكمة العمد :

أمرت وزارة زيور باشا باجراء انتخابات فأضرب العمد عن الدخول فيها ٠ وكان من أثر الائتلاف أن العمد الذين أضربوا كانوا من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين وكان على رأسهم نجل حمد باشا الباسل ٠

وتجلت أثار الائتلاف للعيان فى الدفاع عن هؤلاء العمد أمام محاكم العمد التى سيقوا اليها وكانت أول قضية هى قضية الخمسة عشر عمدة وشيخ من عمد المنوفية التى نظرت أمام محكمة ثلاث الجزئية برئاسة قاضيها الأستاذ توفيق بك رضوان فذهبت طائفة من المحامين تمثل الحزبين للدفاع عن المتهمين فكنت والأساتذة عبد العزيز باشا فهمى ، ومحمد باشا على ، وصليب سامى بك ، والبندارى ، وأحمد رشدى ممثل حزب الأحرار بينما حزب الوفد يمثله نجيب الغرابلى باشا ، والأستاذ مكرم عبيد ٠

وقد كانت المرافعة فى هذه القضية والجموع التى احتشدت لشهودها عنوانا على عودة الوحدة الى الأمة والتضامن بين الأحزاب ودليلا على أن البلاد قد فقدت صبرها من عسف الوزارة وسوء تصرفها فى الحكم ٠

حكم فى هذه القضية بالبراءة ٠ ثم جاءت بعد ذلك قضية عمد مركز بنى مزار التى نظرت أمام محكمة جنح بنى مزار برئاسة الأستاذ أحمد اسماعيل وكان من بين المتهمين فيها المرحوم حسين بك عبد الرازق شقيق الاخوة الأماجد محمودباشا عبد الرازق والأستاذين مصطفى بك عبد الرازق وعلى عبد الرازق بك ٠

وما جرى فى هذه القضية من اجتماع الناس والرغبة فى اظهار عواطفهم وتضامنهم مع المتهمين كان أشد أثرا مما كان فى « تلا » ، وانتهت هذه القضية كما انتهت قضية تلا بالبراءة ٠

---

(٢٣٠) لم يتصافح عبد العزيز فهمى رئيس الاحرار الدستوريين وسعد باشا اذ أصر الأول على خطته من سعد باشا شخصيا الى النهاية فكانت الخصومة بينهما غير قابلة للحل ٠ فعبد العزيز فهمى كان يابى ان يزور سعد أو ان يزوره سعد ذاكرا انه يعتقد عن ايمان أن سعدا هو الذى جر على البلد ما تعانى وان خلافه مع سعد لم يكن تعلق بشخصه هو بل بما يؤمن أن مصلحة البلد تقتضيه ٠ محمد حسين هيكل ، المرجع السابق ج ١ ، ص ٢٤٧ ، ٢٥٠ ٠

اجتماع لدعم الائتلاف :

وفي شهر فبراير سنة ١٩٢٦ عقد الأحرار الدستوريين اجتماعا سياسيا بجوار دار السياسة بشارع المبتديان ولأول مرة تمثل في هذا الاجتماع زعماء الأحزاب الثلاثة ولولا أن المغفور له سعد باشا كان منحرف الصحة في ذلك اليوم لكان أول من اعتلى منبر الخطابة في ذلك الاجتماع ٠

خطبت باسم حزب الأحرار في الدعوة الى تأييد الائتلاف وبيان الحاجة القصوى الى تمكينه وقلت وأنا أخطب الآن وقد ظهرت هذه الحاجة وأوشك أن تبلغ الروح الحلقوم من المحن التي طافت بالأمة بسبب هذا الاختلاف أرفع صوتي في هذا المجتمع أمام زعماء الأحزاب وأقول من هذا اليوم يجب أن تقبر كل الأسباب التي جرت الى الخلاف بيننا ومددت يدى قائلا هذه يدى أصافح بها باسم زعماء وأعضاء حزب الأحرار الدستوريين يد جميع الزعماء والاخوان من رجال الأحزاب الأخرى وأولهم صاحب الدولة سعد زغلول باشا واذا وجد من بين الحاضرين من يأسف لحرمان هذا الاجتماع من وجود زميلي وزعيمي الكبير سعد زغلول باشا وأنا أول من يأسف على ذلك ولو كان لنا حظ ومكنته صحته من الحضور لشهود هذه الحفلة لكنت أول من يصافحه ويعانقه ٠

اهتزت أعصاب جميع الحاضرين وقابلوا هذا النداء بالتأمين وبالهتاف المتكرر بحياة الائتلاف وحياة الأحزاب طالبين بصوت واحد طول الحياة لعدلي الذي كان مشرف الحفلة وصاحب الدولة ثروت باشا وسعد زغلول وأصحاب سعد زغلول باشا من أساطين الوفد المصرى وفي مقدمتهم فتح الله بركات ٠

الصلح بين زغلول وثروت :

في صباح اليوم الثاني لهذا الاجتماع قام ثروت باشا مبكرا من داره وتوجه لزيارة الزعيم الكبير سعد زغلول باشا بعد أن طالت الخصومة بين الزعيمين نحو الخمس سنوات وفي اليوم نفسه توجه سعد الى بيت ثروت ورد الزيارة ٠

أزمة انتخابات ١٩٢٦ :

واجهت الزعماء مشكلة دستورية رأوا عرضها على مؤتمر يمثل الهيئات المختلفة ويشهده أعضاء مجلس النواب المنحل ومجلس الشيوخ القائم وهذه المسألة هي أن الحكومة حتمت ضرورة اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب وكان فريق يرى أن قبول الدخول في الانتخابات قد يعتبر

اقرار للحكومة على صحة تصرفها بحل المجلس الذى حصل فى مارس سنة ١٩٢٥ ، وعلى ذلك لا يصح الخضوع لهذا الأمر ويجب الاصرار على أن أمر الحل باطل وتطالب الحكومة بالاعتراف بالمجلس المنحل فكأنه قائم وتتركه يؤدى واجباته الدستورية ٠

وكان فريق آخر يرى قرار من استمرار التصادم مع الحكومة التجاوز عن هذه المسألة الشكلية وقبول الدخول في الانتخابات الجديدة لمجلس النواب ٠ اجتمع هذا المؤتمر بحديقة محمد محمود باشا (٢٣١) وبعد دعوة عامة للرجال الذين رؤى دعوتهم وكان أعضاء المؤتمر وهم ذاهبون الى محل الاجتماع يمرون فى الشوارع وهى غاصة بعساكر الجيش (٢٣٢) من جهة، والمحيين من الأهالى من جهة أخرى ٠

عقد الاجتماع برئاسة سعد باشا وعلى جانبيه جلس الزعيمان(٢٣٣) الجليلان عدلى باشا وعبد الخالق ثروت باشا ثم عرض الموضوع على المجتمعين وأبيحت لهم الكلمة توالى لها الخطباء الذين طلبوا الكلمة وكانت أراؤهم متفقة على عدم جواز الدخول فى الانتخابات الجديدة والاصرار على أن مجلس النواب قائم ٠

الهلباوى من أنصار الدخول فى انتخابات جديدة :

كنت من الفريق الثانى الذى يرى ضرورة الدخول فى الانتخابات فطلبت الكلمة وعندما جاء دورى وهممت بالقيام لالقائها أشار على الأستاذ عبد العزيز باشا فهمى وقد كان بجوارى بالاستغناء عن هذه الكلمة فبلغت تنازلى عنها للرئاسة ٠

وقد كان بعض الخطباء حتى هذه الساعة يرون المصلحة فى قبول الدخول فى الانتخابات فلم أكن أخش اتباع الأغلبيـة للرأى الآخر ولكن لاحظت أن الخطبـاء الذين أتوا بعد ذلك يرون الاضراب عن الانتخابات فأحسست بالخطر وطلبت الكلمة مرة ثانية ، فأجابنى دولة الرئيس سعد زغلول باشا بأننى سبق لى أن تنازلت عن حقى ٠

فقلت ولم تكن نار الخصومة التى تأججت بيننا قد خمد لهيبها بعد لا تتحدانى بزعامتك ورآستك فتبسم وتذكر أن الأمر انما يقوم بينه وبين زميل له كان معه على قدم المساواة مدة خمسين عاما تقريبا فأذن بالكلمة :

---

(٢٣١) المقصود فناء منزله الفسيح فى شارع الفلكى بباب اللوق ٠

(٢٣٢) يقصد البوليس ٠

(٢٣٣) فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ ٠

أقمت الحجة على أن المصلحة تقضى بالتجاوز عن الأشكال القانونية وأن البلد قد ملت من الاضرابات والقلاقل وتطلب منا أن نعمل .

خصومة الهلباوى وزغلول :

لم أكن حتى هذا اليوم قد قمت بواجب الزيارة لدولة سعد باشا مع أننى أنا دعوت الى مصافحته فى الحفلة السابقة . وقد كانت هذه أول مرة وجهت فيها الخطاب وجها لوجه الى دولته منذ ابريل سنة ١٩٢١ حيث كان آخر اجتماعى به حفلة نقابة المحامين التى أقيمت تكريما له قبل أن يستفحل الخلاف بينه وبين عدلى ومن ذلك التاريخ امتنعت عن زيارته بل وعن رؤيته على توطيد أركان السكينة وعلى اعادة الحياة الدستورية كما كانت وكفى مشادة مع الحكومة ويجب أن تقبل منها الآن ما عرضته ضاربين صفحا عن أغلاطها القانونية وتدخل الانتخابات .

كانت لكلمتى والطريقة التى أديت بها أثر فى نفوس السامعين حتى انى شعرت بتيارها ، أثر حتى على نفس الخطباء الذين كانوا على خلاف هذا الرأى . ولما أخذت الآراء ظهرت الأغلبية الساحقة فى جانب ما رأيت وقرر المؤتمر الدخول فى الانتخابات .

أخذت الأحزاب المؤتلفة فى ترشيح من تقدمه فى المجلس الجديد وتألفت لجنة للانتخاب من الأحزاب الثلاثة برياسة عبد الخالق ثروت باشا لهذا الموضوع .

ولما جاءت النقطة الحاسمة الخاصة بتحديد عدد من يرشحونه من كل حزب شعرت بتذمر من أصدقائى وزملائى فى حزب الاحرار الدستوريين استعملت كل نفوذى لدى زملائى فى ألا يتشددوا رعاية للمصلحة .

اقتراح زغلول بدمج الأحرار والوفد :

ولما وقفت هذه المسألة دون حل عدة أيام عرض على صاحب الدولة سعد زغلول باشا مشروعا آخر فرارا من مثل هذه الاختلافات وهو أن الأحرار والوفديين يؤلفون حزبا واحدا وأن أعضاء هذه الهيئة يختارون بحسب الكفاءة وأنه يقبل اذا قبلت هذه القاعدة تأليف الأعضاء ، ولو كانت أغلبيتهم من الأحرار الدستوريين وزاد على ذلك أن قال لى أنه مستعد لأن يستبدل بالأحرار الدستوريين أعضاء بدلا من أى وفدى غير متفق على بقائه وأنه يرضى تغيير اسم الوفد باسم نختاره نحن وسلمنى نسخة بأعضاء الوفد المصرى وقال لى ها هى الأسماء تعرض على زملائك ولهم أن يستبدلوا منها ما يرون فيه المصلحة وأن يزيدوا العدد أو ينقصوا منه .

تراجع الأحرار عن قبول اقتراح زغلول :

قابلت هذه الفكرة بكل رضا وغبطة وعرضتها على أصحابى فوافقوا عليها وانما لاحظوا أنها جاءت قبل الوقت المناسب لها وقالوا انه يجوز بعد زمن تحقيقها أما الآن فانه يخشى أن يفسر الانجليز هذا الضم بتخلى الأحرار الدستورين عن استقلالهم ومنزلتهم وأن الأمر قد صار بين سعد باشا وأصحابه ٠

ولما كان من المقرر أنه مهما نال الوفد أغلبية فى مجلس النواب الجديد فلن تقبل انجلترا أن يتولى سعد باشا رياسة الوزارة فاذا تم هذا الاندماج صار المانع فى تولى الحكم مشتركا بين الوفديين والأحرار الدستوريين مع ان الواجب الوطنى يقضى لحل هذه الأزمة يتولى ممثلو البرلمان الحكم فى البلاد ٠

فوجدت هذا السبب السياسى له وجاهته وعدت الى صاحبى راجيا تأجيل تحقيق هذا المشروع حتى انتخاب النواب وتشكيل الحكومة ثم ينظر فيه بعد ذلك حصل التساهل من الجانبين فى الاتفاق على الدوائر المخصصة لكل حزب حتى أن سعد باشا بعد جهد جهيد قبل بأن يترك لهم الدوائر التى كسبها الأحرار الدستوريين فى انتخاب سنة ١٩٢٥ ولا يرشح فيها أحد من حزب الوفد ٠

موافقة زغلول على ترشيح الهلباوى :

تمت الانتخابات دون أن يقع ما يشوش على الائتلاف ٠ ولما كان ثروت باشا منتخبا عن الدائرة الأولى فى مديرية الجيزة سنة ١٩٢٥ ودولته فى أثناء العطلة البرلمانية عين عضوا فى مجلس الشيوخ اتفقت الأحزاب على ترشيحى خلفا لثروت باشا ٠

وقد قوبل هذا الاتفاق بكل ترحيب من سعد باشا مع ما فيه من التضحية الكبرى التى قبلها رعاية لمصلحة الائتلاف ورعاية لعلاقاتنا الشخصية القديمة ٠

مشكلة تواجه الهلباوى في المنافسة :

أعلم أنه دعا الشخص الذى كان ينافس ثروت باشا وهو المرحوم الشيخ عبد الرحمن اسماعيل وهو من أهل هذه الدائرة ومعروف فيها بالتقوى وحسن السيرة دعاه وطلب اليه ألا يرشح نفسه ضدى على أن يعوضه عن ذلك بتعيينه عضوا فى مجلس الشيوخ فقال الرجل : انى

لا أملك النصاب الذى يصح به تعينى عضوا بمجلس الشيوخ وانى اذا عينت مع هذا النقص أمسيت معرضا للطعن على تعينى لذلك لا أقبل هذا الحل وقد كان أحد الحاضرين حضرة صاحب العزة محمود بك عبد النبى فعرض على الشيخ عبد الرحمن أن يكمل له من ماله الخاص النصاب الذى يصح به تعينه بمجلس الشيوخ وكان هذا العرض حقيقيا لأن هذا الرجل كان يعلق مصلحة كبرى على وجودى بمجلس النواب وكان هذا العرض مرضاة لى من ناحية ومرضاة لسعد باشا من ناحية أخرى ·

رفض الشيخ عبد الرحمن هذا العرض وقال قد تحملت فى سبيل انتسابى للوفد من الأذى والاضطهاد ما لم يتحمله وفدى آخر فى جميع بلاد القطر خصوصا فى انتخابات سنة ١٩٢٥ عندما رشحت نفسى ضد صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وقد شهرت الادارة أمامى سلاحين لأخلى الطريق لثروت باشا ، سلاح النقمة وسلاح النعم والعطايا فرفضت ما عرضوه على من تلك النعم وتحملت الأذى عدة أشهر ثم يؤتى الخسران بسبب تلك الاضطهادات والضغط الذى أصاب أهلى وعشيرتى وأصحابى فهل بعد كل هذه التضحيات يكون جزائى من سعد باشا اهمالى وتركى أنا رجل معتمد على الله فاذا لم أجد عونا منك ومن وفدك فلن أعدم معونة الله وخرج غاضبا ورشح نفسه واجتهد بكل قوة فى منافستى ولو أن روح الائتلاف كان شديدا وتأيد بحضور الأستاذ وليم مكرم عبيد (٢٣٤) فى حفلة أقيمت بالدائرة وأعلن الناس فيها باسم الائتلاف وباسم سعد أن

---

(٢٣٤) **وليم مكرم عبيد** : ولد فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٨٩ ببندر قنا ، حصل على شهادة الليسانس الحقوق من أوروبا والمعادلة المصرية سنة ١٩٠٩ بدء حياته الوظيفية كاتبا مؤقتا بالحقانية فى أول فبراير سنة ١٩١٣ وفى أول سبتمبر سنة ١٩١٩ عين مدرسا بمدرسة الحقوق السلطانية الى أن فصل منها فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢١ لأسباب سياسية حيث اشترك فى تكريم سعد زغلول فى حفلة عامة فى ٦ مايو سنة ١٩٢١ هاجم فيها الحكومة ·

تقلب فى عدة مناصب وزارية ابتداء من ١٧ مارس سنة ١٩٢٨ اذ تولى وزارة المواصلات حتى ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ اذ تولى وزارة المواصلات حتى ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨ ثم المالية فى عدة وزارات من أول يناير سنة ١٩٣٠ وكان آخرها فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ حتى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ · اختير عضوا فى الوفد المشكل برئاسة النحاس الى مؤتمر مونترو الخاص بالغاء الامتيازات الأجنبية فى أبريل سنة ١٩٣٧ · لكن يلاحظ انه حدث شقاق بينه وبين النحاس فى مايو سنة ١٩٤٢ خرج على اثره من الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ · أصبح عضوا فى مجلس النواب من ٣٠ مارس سنة ١٩٤٢ حتى يوليو سنة ١٩٤٣ ثم فصل من المجلس ثم اصبح عضوا مرة أخرى فى ١٨ يناير سنة ١٩٤٥ حتى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ·

ـ انظر ملف خدمة مكرم عبيد رقم ٥٤٢٧ · محفظة ٥١٩٧ ·
ع ١ دولاب ١٠٠ بدار المحفوظات العمومية بالقلعة ·

هذه الدائرة خصت بى وأن كل ما تتمناه الأحزاب المؤتلفة وعلى رأسهم سعد باشا أن أفوز بالنيابة عنها والدخول فى مجلس النواب ولولا هذه الخطبة لشككت كثيرا فى نجاحى ضد الشيخ عبد الرحمن اسماعيل ·

فوز الهلباوى فى الانتخابات :

أعلنت نتيجة الانتخابات وفزت بالنيابة عن هذه الدائرة وربما كنت الوحيد من حزب الأحرار الدستوريين الذين رشحوا فى دائرة ليس لهم فيها سكن ولا ملك ولا أسرة ونجح ضد رجل من كرام قومها ومن أعيان أعيانهـا ·

ومهما تواضعت فلا ينبغى أن أنسى أن مركزى فى المحاماة قد جعلتنى معروفا فى جميع دوائر القطر وهيأت لى فرصة خدمت فيها كثيرين فى جميع البلاد وبالجملة هذه الدائرة التى انتخبت فيها ·

زرت هذه الدائرة وجلت فى نواحيها ولشد ما آثلج صدرى عندما قوبلت من الشيوخ والنساء والأطفال أحسن مقابلة قالوا لى أنهم يذكرونى واننى لست أجنبيا عنهم لأنه كانت لهم قضايا عديدة حلت مشاكلها على يدى · وبفضل دفاعى عن كثيرين منهم نجوا مما كان يتهددهم من الأخطار · ولا يفوتنى أن أذكر هنا أن الائتلاف كان عاملا فعالا فى انجاحى وأن صاحب السمو الأمير عمر طوسون قد رضى عن ترشيحى وبأن يعضدونى وهنا على خلاف ما كان فى انتخاب سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ فى مديرية البحيرة التى فشلت فيها بسبب انحراف سمو الأمير عمر طوسون عنى ومناصرته لمرشح الوفد السيد المغازى اذ نصح موظفى تفتيشه فى (معمل القزاز) بتعضيده ولولا ذلك لفزت على خصمى رغم محاربة الوفد لى ·

هذا ولقد ظن النـــاس أن قانون الانتخاب المباشر طبق على هذا الانتخاب الأخير فقط دون الانتخابين السابقين فى سنة ١٩٢٤ ، وسنة ١٩٢٥ والواقع أن الاختـــلاف بين هــذا الانتخاب الأخير وبين الانتخابين السابقين صورى فقط اذ اننا انتخبنا معشر النواب على درجتين كأسلافنا الذين انتخبوا فى الدورتين السابقتين لأن الدرجة الأولى فى انتخابنا كانت انتخاب زعيمنا الجليل سعد باشا لنا والدرجة الثانية هى انتخاب الناخبين المقيدة أسماؤهم فى دفاتر الانتخاب ·

القلق من تولى زغلول الحكومة :

عرفت نتيجة الانتخابات (٢٣٥) بين ٢٢ ، ٢٨ مايو سنة ١٩٢٦ وانتظرنا صدور المرسوم بدعوة البرلمان الى الانعقاد لأن الدستور يقضى بأن يدعى فى خلال عشرة أيام من تاريخ ظهور نتيجة الانتخاب ولكن سرت فى الجو اشاعات مؤداها أن زيور باشا قد قدم استقالته على أثر ظهور نتيجة الانتخابات الا أنه استردها بعد ذلك وبحثنا فى دوائر الحكومة حتى يصدر المرسوم وقد أوشكت العشرة أيام أن تنتهى فقيل لنا أن المندوب السامى اللورد جورج لويد متفق مع جلالة الملك على ألا يصدر هذا المرسوم الا اذا حصل تأكيد رسمى من رئيس الأغلبية بأنه لا يتولى الحكم بنفسه بل يعهد به الى عدلى باشا ٠ ولما روى لفخامته أنه متفق مع سعد باشا على ذلك طلب سماعه منه بنفسه ودعاه لأخذ الشاى عنده وانقضت هذه الدعوة وانتهى الشاى ولم يسمع المندوب كلمة من زعيم الأغلبية تدل على ذلك (٢٣٦) ٠

فعاليـــة الائتلاف فى الخروج من الأزمـــة :

خشينا من بقاء هذه الحالة مبهمه ولم يبق الا يوم أو يومان ، فاجتمعت أنا وحافظ عفيفى باشا ، وأحمد بك عبد الغفار من الأحرار بدار النـــادى السعدى بلجنة من رجال الوفد مؤلفة من مصطفى باشا النحاس ، والأستاذ ويصا واصف ، وفتح الله بركات ، وأخرين وتداولنا فى المركز الدقيق الذى نحن فيه واتفقت كلمتنا على أن نطلب من سعد باشا التصريح علنا بأنه رعاية لصحته لا يقبل تأليف الوزارة بل يعهد بذلك الى دولة عدلى باشا واستقر الرأى على أن يعهد الى الأستاذ وليم مكرم من رجال الوفد بأن

---

(٢٣٥) فاز الوفد بـ ١٥٩ مقعدا فى مقابل ٢٨ مقعدا للأحرار الدستوريين وخمسة مقاعد للحزب الوطنى ٠

(٢٣٦) كان زغلول على اتفاق ضمنى بأن يقوم عدلى يكن بتأليف الوزارة باعتباره ممثلا للأحزاب الا أنه حدث تبدل فى موقفه فى مساء ٢٦ مايو اذ أصر على تأليف الوزارة ردا على صحافة القصر التى ألحت بأن لن يتولاها بايعاز من الانجليز ، فما كان منه الا أن رفض هذه التلميحات وأعرب عن حقه فى تأليف الوزارة ، الأمر الذى حدا بلويد الى الاجتماع بزغلول فى ٣٠ مايو وقال بصريح العبارة عدم توفر حسن النية لدى الجانب البريطانى لا فى سعد ولا فى حزبه بينما تمسك زغلول بموقفه ٠ مما دفع بريطانيا الى اللجوء لاستعراض القوة بارسال سفينة حربية الى الاسكندرية فاضطر زغلول الى التراجع ٠ انظر ٠

عبد العظيم رمضان (الدكتور) تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ــ١٩٣٦ ، ص ٦٠٧ــ٦١٤ وأيضا :

يونان لبيب رزق (الدكتور) : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٢٩٦ــ٣٠٠ ٠

يعلن ذلك باسم سعد باشا · وعلى أن أرد أنا على هذه الكلمة باسم الأحرار الدستوريين فأشكر الرئيس على هذه التضحية وأتمنى الصحة والعافية له ، وذهبت مع الأستاذ ويصا واصف الى بيت الأمة لابلاغ دولته هذا القرار وقد كان سعد باشا منحرف الصحة وملازما غرفة نومه فصعدنا اليه وتوليت أنا عرض الأمر عليه بالطريقة التى لا تمس كرامته ولا تجرح شيئا من شعوره · فوافق على ما انتهينا اليه ·

وكان مقررا أن تقام حفلة تكريم لدولة سعد باشا بالكونتننتال وفى يوم هذه الحفلة حضر عدلى باشا وثروت باشا وحسين رشدى باشا وجلسوا حول الزعيم الكبير سعد باشا وجلس بقية أعضاء الأحزاب الثلاثة فى صالة الاجتماع ·

ولما جاء دور الخطابة اشرأبت أعناق الجميع ليستمعوا كلمة الأستاذ وليم (٢٣٧)·فاذا بالذى قام الأستاذ أحمد رمزى من رجال الوفد وتكلم فى موضوع لا علاقة له بالأمر المتفق عليه ، ولم يشر بشىء الى الموضوع المتفق عليه ثم تكلم بعده الأستاذ فكرى أباظة وتعرض للموضوع ولكن بطريقة غير المتفق عليها بل أخذ يسفه الرأى القائل بأن الحكومة يتولاها خلاف زعيم الأغلبية مهما كانت الأسباب ·

اشمأز أغلب الحاضرين من هذه الطريقة وقام رجل يجب أن يذكر فضله فى كل هذه الأزمة وهو الدكتور نجيب اسكندر(٢٣٨) ، قام منفعلا

---

(٢٣٧) يقصد وليم مكرم عبيد ·

(٢٣٨) الدكتور نجيب اسكندر : نجل اسكندر بك مسيحة رئيس ادارة الخزينة العمومية بالمالية ومدير ادارة البطريكخانة الارثوزكسية ولد نجيب اسكندر فى القاهرة فى ٢ يونية ١٨٨٧ · تلقى تعاليمه الابتدائية من مدرسة الاقباط الكبرى ثم حصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة عابدين سنة ١٩٠١ وحصل على البكالوريا فى عام ١٩٠٤ من مدرسة الاقباط الكبرى ثم التحق بمدرسة الطب الملكية حيث حصل على دبلوم فى يناير ١٩٠٩ · اختير ضمن أربعة طلبة فى عام ١٩٠٦ فى لجنة المدارس العامة للنظر فى أمر اعتصاب طلبة المدارس العليا وطالب برفع ظلم وقع على بعض طلبة الحقوق · قام بتأليف جمعية قبطية للحض على التمسك بأهداب الفضيلة · وسافر الى أوربا للتخصص فى علم الأمراض الباطنية فيما بين ١٩١٠ ، ١٩١٢ حيث حصل على شهادة من جامعة باريس وانتخب عضوا فى الجمعية الملكية البريطانية لصحة وامراض البلاد الحارة وتخصص فى العلوم البكتريولوجية من كلية باستور بباريس وعلوم الامراض وعلوم الامراض الجلدية من جامعة فينا ثم عاد الى مصر فى نهاية ١٩١٢ حيث عين بوظيفة بكتريولوجى انشئت خصيصا له · انخرط فى سلك الوفد وكان من أعضاء لجنة الموظفين نائبا عن مصلحة الصحة العمومية والأطباء · اعتقل فى صيف ١٩٢٢ مدة ثلاثة شهور · وكان قد اختاره سعد زغلول بان يكون ضمن أعضاء هيئة الوفد المصرى بعد نفيه فى أوائل ١٩٢١ · أسهم فى تاسيس جمعية الأطباء المصرية ونقابة الأطباء المصرية · اختير وزيرا للصحة فى الفترة من ٩ ديسمبر ١٩٤٦ الى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ ·

انظر صفوة العصر فى تواريخ ورسوم مشاهير ورجال مصر ص ٤٤٦ـ٤٧٤ ·

ومحتجا على قول فكرى أباظة قائلا أنا بصفتى الطبيب الخاص لسعد باشا أقرر فى هــذا المجتمع ان قبــول دولة الرئيس الجليل لتشــكيل الوزارة ومباشر أعباء الحكم فيه كل الخطر على صحته • وان الأمة لتضحى بشىء كثير من مصالحها احتفاظا بصحته ، ولذلك أدعو الحاضرين لأن يؤمنوا على رأيى ويلتمسوا من دولته الاشفاق على نفسه وان يعهد بالحكم لأحد من زملائه موضع الثقة منه ومن الأمة وهو « عدلى باشا » ، فصفق له الحاضرون وانصرفــوا •

وكان آخر من انصرف الزعيمان الجليلان عدلى وسعد • ظننا ان فى هذه الدقائــق التى اختلوا فيها تم الأمــر بينهما على ما التمسه الجمهور فعرفنا فى المساء انهما تحدثا فى أشياء كثيرة الا فى هذه المسألة • فوقع الأمر عندنا موقع الدهشة وخشينا أن التطويل فى حل هذه المسألة يعرض عودة الحياة النيابية الى الخطر فألحفنا أحرارا ووفديين فى الطلب • وأخيرا شاع فى الدوائر الخاصة ظن سكرتير المندوب السامى فى زيارته الأخيرة لدولة سعد باشا بعد هذا الاجتماع سمع بصريح العبارة من دولته رغبته عن تولى الحكم ، وأنه ينصح بأن يعهد بتأليف الوزارة الى عدلى باشا •

انفرجت الازمة فى اليوم التالى وقبلت استقالة زيور باشا واتباعا للتقاليد الدستورية دعا جلالة الملك دولــة سعد باشا الى القصر ليكلفــه بتشكيل الوزارة •

اعتذار زغلول وتولى عدلى يكن الوزارة :

أشفقت على زميلى وصديقى سعد باشا رعاية لصحته وللمركز الدقيق الذى نحن فيه من اجابة هذه الدعوة ووددت لو يعتذر لمندوب جلالة الملك بانحراف صحته وكنت عزمت على أن أحدثــه مباشرة فى هذا الموضــوع فمنعت من ذلك • وذهب دولتــه الى القصر العامر ، ولما تلقى أمــر الملك بتشكيل الوزارة اعتذر بصحته •

ولم يبق شك فى جميع الدوائر بأن رجل الساعة صار هو وحده عدلى باشا فدعى الى تشكيل الوزارة (٢٣٩) وأصدر المرسوم بانعقاد البرلمان الذى اجتمع فى ١٠ يونيه من تلك السنة ١٩٢٦ •

شكلت الوزارة ، وفتح البرلمان ، وألقى خطاب العرش متضمنا المنهاج الذى ستسير عليه الحكومة • كما شكلت لجنــة لتحضير الرد على خطاب العرش ، وكنت أحد أعضائها السبعة ، واشتركت مع زملائى فى تحضير

---

(٢٣٩) صدر الأمر الملكى فى ٧ يونية ١٩٢٦ •

الجـواب عليها وقد كان من ضمن الجـواب استحسان الخطاب والتمنى للحكومة بأن توفق لتنفيذ الخطة التى رسمتها فيه ٠

اول ميزانية تعـرض على البرلمان المصرى :

عرضت على المجلس ميزانية الدولة وهى أول ميزانية تسنى للبرلمان المصرى فحصها واقرارهـا أمام برلمان سنة ١٩٢٤ فقد جاء افتتاحـه فى ١٥ مارس حيث كانت الميزانية محضرة ولم يكن عند المجلس من الوقت ما يكفى لدراستها ٠

وميزانية سنة ١٩٢٥ لم تجد برلمانا لدراستها لأن البرلمان حل يوم افتتاحه فى ذلك العام ٠

من مواقف الهلبـاوى فى البرلمـــان :

اعتنى المجلس بدراسة الميزانية فى جميع أبوابها واستمرت اللجنة البرلمانية جادة فى دراستها نحو الثلاثة أشهر وكانت كلما أنجزت ميزانية وزارة عرضتها على المجلس فى جلسته العامة وكان من أدق المسائل التى احتلت فيها المناقشة مسألة كثرة عدد الموظفين وزيادة مرتباتهم (٢٤٠) ، وكنت أنا أكثر الأعضاء اقداما فى الشكوى من هذه الحالة وطلبت تخفيض المرتبات بانقاص مرتب الدرجات وانقاص عدد الموظفين ٠ والوزارة أمام هذا التيار الشديد لم تجد طريقا لارضاء النواب سوى تشكيل لجنة لفحص هذه الحالة وتعديل الدرجات وانقاص ما تراه غير ضرورى ٠

أذكر أنه بسبب انعقاد الدورة البرلمانيــة لم أتمكن من السفر الى أوربا الا فى شهر سبتمبر وأول مرة زرت فيها المفوضيه المصرية بباريس عاتبنى وزير مصر على انتقاد مرتبات المفوضين فى الخارج وقال ان المرتب الذى اتقاضاه لايكفى للقيام بما يجب لهذا المسند من الكرامة ولولا ما أصرفة من موردى الخاص لما وصلت المفوضيه المصرية الى ما هى عليه من الاعتبار العام والكرامة اللائقة بالراية المصرية ٠ فقلت لك ما تشاء من الانفاق من مالك الخاص ، والذى اتخذته مقياسا للنظر الى مرتباتكم أنتم وزملائكم هو مرتب الوزراء فى البلد الذى تمثلون مصر فيه وأنت لا تنـكر أن مرتبك

---

(٢٤٠) الجدير بالذكر أن سعد زغلول كان يعد الموظفين قوة ضاغطة رابعة فى الترتيب بعد الانجليز والقصر والأمة ٠ ويضيف لنا محمد حسين هيكل رأى زغلول فى مطالب الموظفين ودهشة هيكل من ان يكون هؤلاء قوة يحسب لها كبير حساب فجاء تعليق زغلول انظر محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ ٠

يساوى مرتب رئيس وزارة فرنسا على ضخامة ميزانيتها وزيادة ثروتها . وهذا هو الذى يعنى البرلمان المصرى فى تقدير مرتبات ممثلى بلده .

ما صادفته عند معالى وزير مصر فى باريس صادفته عند أكثر الموظفين الذين أقابلهم فى مصر نفسها أو بعيدا عنها حتى رأيت مركزى دقيقا ينظر اليه كبار الموظفين بشىء من الجفاء . على أن هذا لم يقعدنى عن اعادة الحملة عند نظر الميزانية فى سنة ١٩٢٧ ، واذا كان البرلمان لم يوفق فى سنة ١٩٢٦ ، وفى سنة ١٩٢٧ الى تعديل فى درجات الموظفين وماهياتهم ولم يحدث نقصا محسوسا فى عددهم فلا يرجع ذلك الى ضعف فى البرلمان، وانما يرجع الى عوامل كثيرة وعناصر مختلفة كانت تعمل خارج البرلمان وتعرقل أعماله . وقد عاونت هذه القوة الخارجية على البرلمان على تعضيد نقابة الموظفين . ولقد وصل الى عملنا داخل البرلمان بطريقة لا تقبل الشك أنه اذا قرر البرلمان شيئا لا يتفق وحالة الموظفين الحاضرة واحتج الموظفون على عمل البرلمان واضربوا عن العمل فقد لاتجد الحكومة الموضوع سلطة كافية لاعادتهم الى النظام ، لذلك خفف المجلس وطأته فى هذا الموضوع وأخذا بنصيحة المرحوم سعد باشا قبل اعادة المبالغ التى كان قد قرر انقاصها من ميزانية مرتبات الموظفين وهو المبلغ الذى كان قد تقرر حذفه بسبب عدم اجازة اعطاء بعض العلاوات الدورية .

فى أثناء المناقشة فى ميزانية مصلحة الأملاك جاء ذكر تفتيش بشبيش الذى أعطته الحكومة فى سنة ١٩٢٥ الى الخاصة الملكية بدلا من سراى الزعفران ، وكنت من النواب الذين أظهروا مقدار الغبن الفاحش فى هذا البدل وقدمت البراهين المقنعة التى تجيز للحكومة ابطال عقد البدل هذا واعادة وضع يدها على ملكها مقابل التخلى عن سراى الزعفران التى ليست فى حاجة اليها خصوصا أن بجوارها من أملاك الحكومة ملايين من الأمتار صالحة لأن نقيم فيها من مبانى ما هى بحاجة اليه سواء أكان من المدارس أو القشلاقات أو لأى عمل تقتضيه المصلحة العامة .

عندما أتممت خطابى وجه الى المرحوم سعد باشا من منبر الرياسة سؤالا وهو هل يوجد فى عقد البدل عيب قانونى خلاف الغبن تستند عليه الحكومة اذا مست الحاجة الى التقاضى ؟ قلت نعم عيب جوهرى وهو أن صحة العقد تقتضى متعاقدين أحدهما يعطى والآخر يقبل . فالايجاب والقبول اللذان هما أساس صحة كل عقد يجب أن يصدرا من صاحبى الشأن وعقد البدل الذى أصدرته الحكومة الايجاب والقبول فيه صادران من طرف واحد ، وهو كاف لابطال العقد لأن وزير المالية الذى يمثل الحكومة فى بيع أملاكها لا يملك هذه السلطة الا بتوكيل من صاحب الجلالة الملك ، وهذا كاف لبطلان ذلك العقد .

عندئذ ظهر أن المجلس مصمم على دراسة هذه المسألة من جديد ، ولذلك قام دولة عدلى باشا وقال ساطلب ملف هذه المسألة وأبعث بها الى المجلس لكى يعيد دراستها ويبلغ الوزارة القرار الذى يراه وهى تعده بالعمل على تنفيذه ·

صدق دولة عدلى باشا فى وعده وطلب ملف أوراق هذا البدل وبعث بها الى مجلس النواب وهذا أحالها على اللجنة المالية بمجلس النواب · وقد عقد المجلس أربعة أدوار بعد مجيء هذه الأوراق اليه ولكننى لم أسمع بعد ذلك عنها خبرا ·

كان موقفى فى هذه المسألة من المواقف التى أثارت على غضب جهات كثيرة وكانت ملحقا متمما لحلقات الاضطهاد التى كنت أشعر بها من زمن طويل · وأضيف الى ذلك انه عند النظر فى ميزانية السراى كان رأيى فيها أيضا يميل الى تخفيض النفقات ولو أنها خرجت من المجلس كما عرضت عليه دون تنقيص قرش واحد منها · وكل ما استطاع المجلس أن يبدى فى ملاحظاته عن كثير من بنودها هو بيان عدم الحاجة الى اقرارها ولكنه لم يطلب حذفها · وانما اكتفى فى خاتمة التقرير بأنه يترك الأمر فى ذلك لحكمة صاحب الجلالة الملك · وقد أنقص على ما أذكر ــ من هذه الميزانية التى تبلغ ٧٠٠ر٠٠٠ جنيه مبلغ ٣ر٠٠٠ جنيه ·

ومن المسألة التى لحقتنى تبعتها المشروعات التى نظرتها لجنة الأوقاف العمومية فى مجلس النواب · ولما جاءتنا ميزانية الأوقاف دون أن تأتى معها ميزانية المعاهد الدينية تناقشت مع اللجنة فى حق مجلس النواب فى نظر ميزانية المعاهد الدينية لأنها تتقاضى من خزينة الميزانية العامة مبلغا يربو على ١٠٠ر٠٠٠ جنيه فى السنة · ومجلس النواب هو النائب عن هذه الخزانة والمسئول عن مراقبة ما يصرف من أموالها فى أى جهة من المرافق العامة · فاذا كان لنا الحق فى حذف هذا المبلغ عن المعاهد ان لم تتبين المصلحة فيه قلنا الحق بطريق التلازم فى النظر فى أوجه صرفه ولا يمكن معرفة أوجه الصرف ان كانت حكيمة أم لا الا بالاطلاع على ميزانية هذه المعاهد ·

قال لى زملائى فى اللجنة والذين كانوا أعضاء فى لجنة الأوقاف فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ أن هذه المسألة سبق نظرها سنة ١٩٢٤ وسلم بأن المجلس غير مختص بنظر ميزانية هذه المعاهد فعارضت فى هذا الرأى وبينت حجتى فزملائى رحبوا الى رأيى ·

واتفقنا جميعا على طلب هذه الميزانية · وكتب جوابا من اللجنة عن لسان صاحب الدولة رئيس مجلس النواب لصاحب المعالى وزير الأوقاف

نجيب باشا الغرابلى نطاب منه فيه ارســـال ميزانية المعاهد الى مجلس النواب . وبعد أن أمضى الجواب من رياسة المجلس ، أخذته بنفسى وذهبت به الى وزارة الأوقاف وسلمته الى الوزير وبقيت بجانبه حتى كتب جوابا لمشيخه المعاهد يبلغها فيه ما جاء بكتاب مجلس النواب ويطلب منها العمل بما تضمنه .

حدثت ضجة من هذا التصرف وفسرها بعضهم بأنها تدخل فيما هو محفوظ لصاحب الجلالة الملك من السلطة الدينية على المعــاهد الدينية وأصبحت هذه المسألة حديث الوزراء مع دولة رئيس المجلس ومع رجال السراى وأخيرا اتفق على حل وسط لها . وهو أن ميزانية المعاهد ترسل الى مجلس النواب ولكن بصفة غير رسمية . رضينا بهذا الحل وفحصنا هذه الميزانية كما فحصنا ميزانية وزارة الأوقاف نفسها وعدلنا ما رأينا لزوما لتعديله وأبقينا ما رأينا ابقاءه ، وانتهت ميزانية هذا العام بسلام .

ولكن القواعد التى وضعتها اللجنة فى سنة ١٩٢٦ والعقبات التى صادفتها فى تنفيذها دعت المجلس أن يشرع تشريعا جديدا للمعـــاهد يقضى :

أولا : بأن الرياسة العليــا لهذه المعاهــد تكون لرئيس الوزراء تحت اشراف جلالة الملك . وأن التعينات الخاصة بالأئمة شيخ الجامع ورؤساء المذاهب وبقية الوظائف الكبرى تكون بأمر ملكى على طلب رئيسى الوزراء .

ثانيا : وأن ميزانية هذه المعاهد تكون خاضعة للأحكام الخاضعة لها ميزانيات جميع وزارات الدولة ومصالحها العامة .

وبعد أخذ ورد صدر مرسوم سنة ١٩٢٧ المتضمن هذه الأحكام فى وزارة ثروت باشا (٢٤١) .

النواب يهاجمون تصرفات اللورد لويد :

حضر اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الى هذه البلاد وهو يعمل على التشبه بالملك ويميل الى الظهور بمظهر سيد الرعية فى مراقبة رعيته والنظر فى شئونها . ففى أواخر سنة ١٩٢٥ أظهر رغبة فى زيارة الأقاليم وكان الأحرار الدستوريون فى ذلك الوقت على خلاف مع الوفديين . وقد كان هذا الخلاف القائم بين الحزبين سببا فى عدم الاعتراض

(٢٤١) فى الفترة من ٢٥ أبريل ١٩٢٧ الى ١٦ مارس ١٩٢٨ .

على زيارة المندوب السامى للأقاليم • بل قد تعدى ذلك الى اشتراك بعض رجال الاتحاد وحزب الأحرار فى استقباله فى مديريتى الفيوم والمنوفية •

وعلى الرغم من أن زيارته هذه قوبلت بكثير من الفتور والتأفف فقد رغب فخامته فى أوائل سنة ١٩٢٧ فى زيارة مديرية المنيا وقد كانت هذه الزيارة على عكس الزيارات السابقة مثالا حيا للأبهة والفخامة التى لا تليق الا بصاحب العرش فقد اشترك فى الحفاوة به كبار الموظفين واستقبلتـه الهيئات الرسمية فى محطة المنيا وجمع له العمد والأعيان فى ساحة كبيرة فى المديرية وقام فيهم اللورد خطيبا وتنازل المدير لأن يكون مترجما لهذه الخطبة من الانجليزية الى العربية • ثار مجلس النواب لهذا التصرف واحتج عليه بكل قوته واستنكره ووجه من أجله حملة شديدة على مدير مديرية المنيا العربى باشا وعلى الموظفين الذين ساهموا فى هذا العمل • وقد كنت أشد النواب نقدا لهذا الأمر حتى عددته مزريا بشرف الدولة وبكرامتها وذكرت أثناء خطبتى فى هذا الصدد ما وقع من السلطان عبد العزيز سلطان تركيا السابق أثناء زيارته لباريس فى عهد نابليون الثالث • قلت أن هذه الزيارة كانت أثناء فتنة كريت وانشغال الجيش التركى فى قمعها •

وفى ذات مرة ركب نابليون الثالث مع السلطان عبد العزيز وكان معهما وزير الخارجية التركية راشد باشا ، فجرى حديث عن كريت وكان الواسطة فى الترجمة بين الملكين راشد باشا ومن ضمن ما نقله الى مولاه عن نابليون أن هذا يتمنى أن لو عفا السلطان عن ثوار كريت وتفضل بمنح هذه الجزيرة استقلالا اداريا • فلما نقلت هذه العبارة من وزير الخارجية قطب السلطان وجهه ورآها لا تستحق جوابا •

وبعد أن عاد الى السراى التى هو ضيف فيها استدعى عالى باشـا الصدر الأعظم الذى كان فى معيته وأمره بأن يطلب من وزارة الخارجية الفرنسية أن تؤخر نشر الجريدة الرسمية حتى يبعث لها بمرسوم سلطانى فى غاية الاستعجال • وأعقب هذا قائلا ان هذا المرسوم الذى سيصدر هو مرسوم بعزل راشد باشا وزير الخارجية فبهت عالى باشا من هذه المفاجأة وتمنى على الخليفة أن يفصل ببيان السبب فقال : ان هذا الوزير لا يعرف مقدار واجب وظيفتـه حيث سمح لنفسه بأن يعرض لى ماطلبـه نابليون الثالث كأنه مترجم عادى ونسى الوظيفة الملقاة على عاتقه وهى وزارة خارجية الامبراطورية العثمانيـة • وكان من أول واجباتـه أن يتولى الرد على هذا الطلب بصفته وزيرا • فاستعطف عالى باشا ، جلالة السلطان فى أن يؤجل صدور هذا الأمر رعاية لحسن العلاقة القائمة بين تركيا وفرنسا • خصوصا وأن فى اصدار هذا الأمر احتجاجا واضحا على تدخل ذات امبراطور فرنسا فى سياسة تركيا الداخلية وكفى جلالـة السلطان استخفافا بتدخـل

الامبراطور أن أهمل الرد عليه فى وجهه وكفى هذا احتفاظا بكرامة الدولة وتعريفا لاستعدادها لرفض كل تدخل يأتى من ناحية أجنبية حتى ولو كان من أعظم رأس متوجة .

ثم اذا رأى جلالة الخليفة بعد مغادرة فرنسا والعودة الى تركيا ألا بد من مؤاخذة الوزير فيمكن تنفيذ ذلك حيث لا يكون له هذ الأثر السيء اذا وقــع الآن .

كانت خطبتى هذه تصادف وقت الحديث فى سفر جلالة ملك مصر الى أوربا وهل من المصلحة أن يصحبه كبير الوزراء ووزير الخارجية ثروت باشا أو ليس من المصلحــة ذلك . ومن أجــل هذا قاطعنى أحــد الزمــلاء الدكتور أحمد ماهر وقال هل من التقاليد عند سفر الملوك الى بلاد أجنبية أن يصحب رئيس الوزراء ووزير الخارجية صاحب الجلالة الملك ؟

فاهتزت أعصاب النواب وظنوا أن ذكرى لهذه الحادثة التاريخيــة مقصود به تأييد رأى القائلين بضرورة سفر ثروت باشا مع جلالة الملك .

ولقــد حوسبت على خطبتى هذه من مصــدر انجليزى للطعن الذى وجهته ضد ما جرى للمندوب السامى بالمنيا كما حوسبت عليها أيضا من مصادر مصرية لظنهم أنى أؤيد الرأى القائل بضرورة سفر ثروت مع الملك.

على أنه لم تمض على هذا الحادث أيام طويلة حتى سمعنا أنه تقرر رسميا أن جلالة الملك أمر بأن يصحبه فى سفره الى أوربا خصوصا الى انجلترا صــــاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ثروت باشـــــا .

وقد كان من حسن حظى أنى وأنا مسافر الى أوربا فى صيف سنة ١٩٢٧ سافرت على السفينة التى سافر عليها زعيمنا الجليل ثروت باشا ليلحق بجلالة الملك الذى سافرت سفينته قبل سفرنا بيومين اثنين .

وقد جرى لى حديث طويل مع ثروت باشا وشــكرنا على كل حال جلالة الملك الذى تنازل أخيرا بأن يكون ثروت باشا فى معيته .

اثارة مسألة الأوقاف فى المجلس :

ومما أثار اهتمام الرأى العام بأعمال مجلس النواب المشروعان اللذان تقدما من النواب المحترمين لمحمد باشا على رئيس لجنة الأوقاف بمجلس النواب ويوسف بك الجندى وأحمد بك رمزى يطلب فى أولهما تعديــل أحكام الوقف على العموم .

وفى الثانى الغاء الأوقاف الغاءتاما وقد نشرت على الملأ هذه المشروعات ولما عرضا على المجلس قبل احالتهما على اللجنة حصلت منافشة عنيفة فى هل يجوز لمجلس النواب البحث فى هذه المسائل الأساسية أو لا يجوز البحث • وقد ذهب بعض النواب الى القول بأن هذه مسألة تتصل بالدين اتصالا جوهريا وليس من حدود مجلس النواب الحق فى أن يتدخل فى تعديل أو صلاح كان أساسه حكم الشريعة الغراء ، والوقف من هذا القبيل •

ولما كان رأيى لا يتفق مع حضرات القائلين بهذا المذهب الأخير ألقيت خطابا مطولا على المجلس أثبت به آن الوقف نظام مدنى محض عمل به المسلمون فى صدر الاسلام وكل ماله من الصيغة الدينية أنه حصل الاقرار عليه ، ولم تنزل به لا آية شريفة ولا حديث نبوى •

لذلك يكون من حق رجال السلطة التشريعية وأخصها هيئة هذا المجلس أن يقرر فيه ما يرى فيه مصلحة البلاد •

وأذكر انى قوطعت من بعض النواب حيث قال أحدهم ما رأيك فى حكم المواريث فقلت له هذه مسألة ليست موضع بحث الآن حتى أجيب عن رأيى فيها •

وقد قررت الأغلبية أن هذا من اختصاص المجلس وأحيل المشروعان على لجنة الأوقاف •

ومن سوء الحظ أن المجلس انحل قبل أن يقرر ما يجب بشأنه هذين المشروعين •

وكان أيضا من بين المشروعات المهمة أمام لجنة الأوقاف مشروع لائحة الاجراءات الداخلية لهذه الوزارة •

وقد كان معروضا فيها أن كل نظار الأوقاف أهلية أو خيرية أو مشتركة ملزمون بأن يقدموا سنويا حسابا عنها لوزارة الأوقاف ، ثم جاءت مادة لهذا المشروع تستثنى الأوقاف المدارة لهيئات منظمة ، عارضنا الوزير (٢٤٢) فى تدخل الوزارة فى حسابات الأوقاف الأهلية المحض أو فى حسابات الأوقاف المشتركة بالنسبة للحصة الأهلية ونجحنا فى اقناع الوزارة بضرورة هذا التعديل ولما وصلنا الى المادة التى استثنيت الأوقاف الأهلية على العموم من مراقبة الوزارة سألنا ما معنى الادارة المنتظمة فقال معالى الوزير أقصد ادارة أعيان الأوقاف الثانية للجامعة المصرية مثلا أو الجمعية الخيرية الاسلامية • فقلت لمعاليه مبتسما ومثل ادارة الأوقاف الملكية أيضا على ما أظن : فتبسم الأعضاء وأفهمنا معاليه أنه يجب حذف

---

(٢٤٢) يقصد محمد نجيب الغرابلى باشا وزيرا للأوقاف •

هذا الاستثناء لأن المجلس لا يقبل أن يميز بين طبقات الشعب فيعتبر فئة قاصرة تستحق الاشراف وأخرى واصية مستقلة لا ينبغي الاشراف عليها ٠

ثم أضفت ملاحظة أخرى وهي أنه أيا كان المشرع فى حاجة لتدخل وزير الأوقاف فى الاشراف على النظار فأشد الظروف حاجة الى هذا التدخل هو أن يكون للناظـر شوكة أو نفوذ تحول بين الضعفـاء من المستحقين أو الجهات الخيرية وبين مقاضاة هذا الناظر واظهار سوء ادارتـه ٠

والأوقاف التى أشير الى التمثيل بها والمطلوب معافاتها من المراقبة هى أحوج الأوقاف لتداخل الوزارة فان لم يقبل الوزير حذف هذه المادة فأنا الكفيل باقناع هذا المجلس بأن يرد اليه مشروعه من أوله الى أخره وهو غـير مقبـول ٠

عندئذ قال لى وزير الأوقاف امهلونى حتى أتشاور مع دولة رئيس الوزراء ٠ وقد كان هذا آخر عهدى بالمناقشة ، وأوقف مجلس النواب ثم عطل وبقيت اللائحة عند هذا الحد ٠ ولقد يظن الخارجون عن البرلمان فى عهد الأخير أنه تكلم كثيرا وعمل قليلا ويعدون ذلك من عيوب الحكم النيابى وأنا اذا اعترفت بشىء من الصحة فى هذا فأرجو ذوى الرأى من أبناء البلاد أن يشفقوا على اخوانهم فى البرلمان ويتدبروا فى موقف البـلاد السياسى ليعلموا أنه مهما أعطى للبرلمان من السلطات والكلمة القاطعة فلا يزال محفوفا بعناصر تعمل ان لم يكن دائما فغالبا على تعطيل الأعمال الصالحة التى يفكر فيها واقامة العقبات فى سبيلها وقد أعطيتكم نموذجا صغيرا من المآزق التى مر بها مجلس النواب فى سنتى ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ٠

وفـاة سعد زغلـول :

توفى المرحوم سعد باشا فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ أثناء العطلة البرلمانية وقد كنت موجودا يومئذ فى أمريكا ولما وصلنى نعيه هناك شق على الصـاب وعجلت بالعودة ووصلت الى بـاريس فى ٣ سبتمبر وهناك تقابلت بكثير من أعضاء البرلمان وكثير من كبار الموظفين وكانت المفاوضات بين ثروت باشا وبين السير تشمبرلين ، قد انتهت تقريبا وعاد دولته الى باريس فقـابلته هنـاك وكان حـديث المجتمعين من المصريين والشـاغل لخواطرهم فى كل مكان هو التنبوء بمن يخلف سعد فى رياسة الوفد وبعد يومين من وصولى الى باريس دعيت الى تناول الطعام بمنزل الأستاذ توفيق

دوس (٢٤٣) فى باريس فوجدت من بين المدعون أصحاب السعادة اسماعيل باشا سرى وعبد الحميد باشا سليمان (٢٤٤) ومراد باشا سيد أحمد • وفى هذه الليلة أخبرنى الأستاذ توفيق باشا بأنه سمع أن الموجودين من رجال الوفد باوربا أجمعوا على ترشيح سعادة مصطفى النحاس باشا أن يكون خليفة لسعد فى رياسة الوفد وفى رياسة مجلس النواب وفى رياسة الهيئة الوفديـة • وقد كان فى هذا التاريخ مصطفى باشـا النحاس فى النمسا • ثم توالت هذه الأخبار ولما عدت الى مصر كان من بين المسافرين على السفينة من رجال الوفد ويصا بك واصف وقد كان وقتئذ أحد وكيلى مجلس النواب ، والنحاس باشا وكيـلا آخر ، وصاحب السعادة محمد صفوت باشا ، وكان معنا أيضا الدكتور حافظ باشا عفيفى جلسنا نحن الأربعة فى السفينة على مائدة واحدة وكان حديثنا يتناول فى أغلب الأحوال مصير الوفد بعد سعد باشا والكلام فيمن يخلفه وقد تبين لى من أحاديثنا أن ويصا واصف كان له رأى خاص فى هذا الصدد اذ كان يميل الى ترشيح النحاس باشا (واصف غالى) •

وعدنا الى مصر وعاد البرلمان الى الانعقاد وعادت الحكومة ورئيسها دولة ثروت باشا دون أن يتكلم فى أمر المفاوضات والى أى مرحلة وصلت ، ثم انتخب النحاس باشا رئيسا للوفد ، كما انتخب فى أول انعقاد المجلس رئيسا للمجلس وخلفه فى وكالة المجلس الأستاذ حسين بك هلال •

---

(٢٤٣) توفيق دوس باشا المحامى وعضو مجلس الشيوخ • اختير عضوا فى لجنة وضع المبادىء العامة للدستور كان من أصحاب الرأى القائل بأن يوضع للأقليات نظام يضمن تمثيلها فى مجلس النواب بنسبة تتفق مع عدد هذه الأقليات مما أحدث ضجة فى البلاد فكان فى نظر الجميع حتى الأقباط الوفديين زعيما للخوارج • كان جريئا الى حد أنه لم يحاول أن يريح رضاء الرأى العام • لم يكن عضوا فى الوفد المصرى بل كان مناوئا له • تولى وزارة الزراعة فى وزارة زيور عام ١٩٢٥ كما تولى وزارة المواصلات فى وزارة اسماعيل صدقى يونية ١٩٣٠ حتى يناير ١٩٣٣ •

محمد السوادى : البرلمان فى الميزان ج ١ ، ص ١٨٣ ــ ١٨٥ •

(٢٤٤) عبد الحميد سليمان باشا : تولى ادارة أعمال الرى الملحق بتفتيش رى الجيزة ، كما تولى ادارة السكك الحديدية •

تقلب فى عدة مناصب وزارية ابتداء من يونية ١٩٢٣ حيث تولى منصب وزير الأشغال العمومية حتى يناير ١٩٢٤ •

ثم تولى وزارة المواصلات فى يونية ١٩٢٨ حتى اكتوبر ١٩٢٩ • كما تولى وزارة المالية فى يونية ١٩٤٠ •

أختير رئيسا للجنة المالية فى مجلس الشيوخ •

المرجع السابق ، ص ٢٠٤ ــ ٢٠٨ •

الاختلاف بين طرفي الائتلاف :

ولما استهلت سنة ١٩٢٨ وكانت المفاوضات لاتزال مستمرة بين ثروت باشا بعد عودته من أوربا وبين وزارة الخارجية الانجليزية عيل صبر الوفد لعدم وقوفه على هذه المفاوضات ٠ ولما تبين ثروت باشا رغبتهم فى الاطلاع على الأمر كاشفهم به على أن يكون ذلك الى وقت ما سرا بينهم ٠ كاشفهم قبل أن يكاشف أنصاره من الأحرار ، على أن هذا الأمر لم يلبث مكتوما الا يوما أو بعض يوم اذا اجتمعت الهيئة الوفدية وقررت أن مشروع هذا الاتفاق لا يستحق المناقشة ولا يستحق عرضه على البرلمان بل يجب رفضه من أساسه ٠

وبعد هذا الرفض عقد مجلس ادارة حزب الأحرار وأتى محمد محمود باشا الذى كان وزيرا للمالية فى وزارة ثروت باشا وعرض مشروع المفاوضات على المجلس ٠ وكانت الآراء تشبعت والمصلحة اقتضت بألا ينهج حزب الأحرار منهجا لا يتفق مع منهج الوفد ولذلك رفضه ، مع أن كثيرا من الأعضاء كان يعتقد أن هذا المشروع يستحق المناقشة والدرس بل وكان من الواجب أن يعرض على مجلس البرلمان ويتناقش فيه بطريقة لا تجرح كرامة الوزير المصرى ولا كرامة وزير الخارجية الانجليزية ٠ وكان هذا الفريق يظن أنه اذا أبديت ملاحظات مع المشروع تقتضى تعديله الى الحد الذى يتفق مع استقلال مصر وحفظ كرامتها فان انجلترا مستعدة الى أن تصغى لهذه التعديلات ولم يكن بعيدا وهى تهتم بحسن التفاهم بينها وبين مصر أن تقبل ان لم يكن كل هذه التعديلات فمعظمها وبهذه الحالة كان يتوفر على البلد ما حدث من الأزمات وما جرته على البلاد من فتن وتعطيل الحياة النيابية نحو العامين ثم كان يتوفر أيضا فى هذه الحالة ما أصابها من هدم أركان الائتلاف وعودة الخصومة الحزبية التى كانت قد قربت من نوفمبر سنة ١٩٢٥ يوم اجتماع البرلمان بالكونتننتال ٠

استقالة حكومة ثروت :

استقالت وزارة ثروت باشا فى مارس سنة ١٩٢٨ وفى هذا الظرف لم يوجد مانع عند الانجليز من أن يتولى رئيس الأغلبية فى البرلمان تشكيل الوزارة الجديدة ، وكان جلالة الملك موافقا على هذه السياسة ٠

عندئذ اختلف الأحرار الدستوريين فى هل يقبل الحزب الاشتراك فى وزارة النحاس باشا أو يتخلى عنها مع الاستمرار على تأييد سياستها فى البرلمان ؟ وقبيل استقالة ثروت باشا وفى أوائل عودته الى أوربا ظهرت على جرائد الوفد مسحة التحرش بوزارته ٠ وجريدة السياسة اضطرت غير

مرة لرد هذه الحملات المكتوب منها فى الصحف والتحدث عنها فى المجتمعات والأندية .

انقسام فى صفوف الأحرار الدستوريين :

لم يرض هذا المنهاج محمد باشا محمود بصفته ممثلا لحزب الأحرار الدستوريين فى الوزارة فكتب رسالة يعترض بها على تصرفات « السياسة » فى هذا الموضوع وطلب نشرها فى ذات « السياسة » فرفض الدكتور هيكل بك أن يقبل نفيه آرائه فى نفس الجريدة التى يتولى تحريرها والمسئول عن سياستها .

فاضطر محمد محمود باشا بأن يبعث بها الى الأهرام فنشرت فعلا فيها .

من هذه النقطة صار حزب الأحرار الدستوريين شعبتين . شعبة تؤيد سياسة محمد باشا محمود فى الوزارة ، وهى أقلية ، وشعبة تؤيد سياسة جريدة السياسة وكان أكبر أعضاء الحزب نفوذا مناصرين لسياسة الجريدة وعلى رأسهم أصحاب المعالى والسعادة الدكتور حافظ عفيفى ، واسماعيل صدقى باشا ، ومحمود باشا عبد الرازق ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وأحمد بك عبد الغفار . أما الفريق المؤيد لسياسة محمد محمود باشا فكان يتألف من الأعضاء الذين يتصلون بصلة القربى الى محمد باشا محمود ويضاف اليه قليل من الأعضاء وعلى رأسهم الأستاذ عبد الجليل بك أبو سمرة .

وقد كانت أشغالى تصرفنى عن متابعة هذه الحوادث ولذلك لم يكن عندى رأى فى أى الفريقين أقرب الى الصواب .

محمد محمود يناصر سياسة الوفد :

ولكن عندما استقالت وزارة ثروت باشا وعرضت على حزب الأحرار مسألة اشتراك الحزب فى وزارة النحاس باشا أو عدم اشتراكه فيها وكان مفهوما أنه فى حالة الموافقة على الاشتراك فى الوزارة يكون ممثلو حزب الأحرار فيها هم بعينهم الذين كانوا فى وزارة ثروت باشا من قبل أعنى محمد محمود باشا وجعفر ولى باشا (٢٤٥) ، انجلت لى صورة هذا الشقاق

---

(٢٤٥) جعفر ولى باشا من أصل تركى . شغوف حبا بالأدب من أيام التلمذة . اشتغل فى النيابة بعد تخرجه . أختير سكرتيرا لمستشار الداخلية قبل الحرب العالمية الأولى . ثم أختير وكيلا للداخلية فى أثناء الحرب . وقف الى جانب المعسكر الذى =

بين أعضاء الحزب بأجلى مظاهرها ورأيت أن أساس الاختلاف راجع الى مناصرة محمد محمود باشا شخصيا لسياسة الوفديين وقد ترتب على ذلك انضمام معظم رجال الحزب الى الدكتور هيكل وتأييدهم له فى سياسته وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هى عدم قبول اشتراك الحزب فى الوزارة أى لم يقر بقاء محمد محمود باشا عضوا فى الوزارة ٠

شاهدت كل ذلك فى اجتماع الحزب فأدركت أن هذه الروح التى تجلت أمامى ستجر عاجلا أو آجلا الى هدم صرح الائتلاف فى داخل البرلمان وخارجه ذلك لأننى لم أستسغ قط ذلك التصرف الذى انتهجه الحزب اذ هو لا يتفق مع المنطق السليم فى شىء فكيف يعقل أن يرفض حزب من الأحزاب الاشتراك فى وزارة مؤلفة من حزب آخر أى أنه بصريح العبارة يرفض التعاون مع ذلك الحزب فى سياسة الدولة ٠ ثم يعد فى الوقت نفسه بأنه سيؤيدها فى داخل البرلمان ؟ لاشك مطلقا فى أن سياسة الحزب ستكون سياسة معارضة لسياسة الأغلبية لا سياسة وفاق أو تأييد ٠

كان رأيى اذن فى هذا الموضوع فى جانب الاشتراك فى الوزارة أى مع محمد محمود ورجاله لأننى فضلا عما تقدم كنت دائما اعتبر ــ من يوم أن تم الائتلاف بين الأحزاب ــ أن نجاح قضية مصر فى الداخل والخارج وصيانة قرار الشعب لا تتحقق الا بالائتلاف ٠ ومن أجل هذا ألقيت خطبه اضافية فى هذا الاجتماع الحزبى أيدت فيها الرأى القائل بالاشتراك فى الوزارة وقد ظفرت بموافقة الأغلبيـــة على هذا الرأى ولو أنها كانت فى الواقع أغلبية ضئيلة ولكننى على كل حال أذكر جيدا أنه فى بدء الجلسة كان عدد القائلين بالاشتراك فى الوزارة ضئيل جدا أما فى آخرها تعدى نصف الحاضرين بشخص واحد وهذا يعد ربحا كبيرا وخدمة عظيمة فى سبيل بقـــاء الائتـــلاف ٠

= خاصم زغلولا ٠ ولما الف حسين رشدى الوزارة فى ٩ أبريل ١٩١٩ اختاره وزيرا للأوقاف ٠ وفى ١٧ مارس ١٩٢١ وقع اختيار عدلى يكن عليه ليكون وزيرا للمعارف وفى أول مارس ١٩٢٢ اختاره عبد الخالق ثروت وزيرا للأوقاف ثم اختاره فى أبريل ١٩٢٧ لتولى وزارة الحربية والبحرية ٠ كما اختاره مصطفى النحاس فى وزارته الأولى فى مارس ١٩٢٨ ليتولى ذات الوزارة ثم اختاره محمد محمود ليتولى الحربية والبحرية أيضا فى يونية ١٩٢٨ ٠ اختير عضوا فى مجلس الشيوخ وكما جمع فى حياته الأدبية بين العمق فى العربية والانجليزية ٠ جمع كذلك فى حياته الشخصية بين البيت الأوربى والبيئة الاسلامية ففى البداية تزوج بسيدة أجنبية ثم تزوج بعد ذلك من كريمة شيخ الجامع الأزهر ٠

محمد السوادى : البرلمان فى الميزان ، ص ١٨٧ــ١٩١ ٠

انتقاد الهلباوى بيان النحاس :

خرجت من الجلسة فخورا بهذه النتيجة وراضيا كل الرضا عنها ، وتألفت الوزارة (٢٤٦) واشترك فيها أصحابنا الذين كانوا فى وزارة ثروت باشا • ولما تقدم صاحب الدولة مصطفى باشا النحاس الى مجلس النواب ببرنامج وزارته وتلاه على المجلس هلل المجلس وكبر وقابل هذا البرنامج بالهتاف والتصفيق • ومن سوء حظى انى كنت كعادتى جالسا على المقعد الأمامى المتصل بكرسى الرياسة والمقابل لمقاعد الوزارة مباشرة فكانت حركاتى دائما منظورة من الجميع ومع ذلك لم أجد باعثا الى نفسى يحملنى على أن أقابل هذا البيان بما قابله به زملائى فلم تتحرك شفتاى ولم تصفق يداى بل بالعكس اعترتنى هزة الخوف من آثار هذا البيان الذى كنت أحس بما فيه من النقص فى حسن الأسلوب وعدم الاحتياط •

وقد عوتبت على جمودى هذا من أصدقائى من جميع الأحزاب فاعتذرت لهم بأن دم الشيخوخة علم أعصابى الهدوء وحال بينى وبين النزعات الحماسية •

أزمات واجهت حكومة النحاس :

رأت نقابة المحاماة أن تقيم حفلة لتكريم الوزارة الجديدة خصوصا وقد دخلها الأستاذ مكرم عبيد وكانت مسألة قانون الاجتماعات والنزاع الذى قام بشأنها بين المندوب السامى والحكومة مشتدا (٢٤٧) ، ولم أكن من بين الخطباء المقررين فى هذه الحفلة • ولكن بعد أن ألقى خطبته رئيس الحفل وهو النقيب الأستاذ محمود بسيونى رأى من حقى عليه كشيخ له أن يدعونى الى الخطاب • فأجبت الدعوة وناصرت الوزارة فى خطبتى فى موقفها أمام هذا المشروع فبينت أنه من حسن السياسة لادارة هذه الأمه واستقرار السكينة فيها الا تؤخذ بالعنف وشدة البطش • وأن الانجليز فى رغبتهم التضييق على المظاهرات خشية من تعكير الأمن العام واحتجاجا بما جرى من حوادث السنوات الماضية وبالأخص ما جرى فى شهر مايو

---

(٢٤٦) اشترك الأحرار بأربعة مقاعد بينما كان للوفد ستة مقاعد •

(٢٤٧) حاولت بريطانيا بدورها اثارة الأزمات بينها وبين حكومة الوفد فتقدمت فى ٢٩ ابريل ١٩٢٨ بمذكرة تعد انذارا بضرورة سحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا بدعوى أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر • وطالب بعدم الاستمرار فى نظر المشروع فى المجلس وأنه اذا لم يحدث ذلك قبل ٢ مايو « فان الحكومة البريطانية تعد نفسها حرة فى أن تقوم بأى عمل ترى الحالة تستدعيه » •

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ ، ص ٣٧ــ٤١ •

سنة ١٩٢١ بمدينة اسكندرية أساسه غير صحيح لأن تلك الاضطرابات والفتن انما قامت والقوانين العسكرية الانجليزية تستحكم فى رقاب هذه الأمة وهذا يدل على أن الأمة كلما أسيىء الظن فيها وشرع لها شرائع صارمة أساسها عدم الثقة بها كلما احتقرت هيئة هذه الحكومة وعبثت بسلامة الأمن لتثأر لنفسها وتقيم البرهان على أنها بلغت سن الرشد ولم تعد تطيق ما يوضع لها من سلاسل العبودية والاسترقاق • ويعزز هذا أنه من شهر أغسطس سنة ١٩٢٣ تاريخ الغاء تلك القوانين العسكرية استقرت فى البلاد السكينة والهدوء وما وقع أثناء ذلك من الحوادث الجنائية (٢٤٨) التى يؤسف لها كانت حوادث فردية تقع فى كل زمان فى كل بلد والقوانين مهما اشتدت وطأتها لا تحول بين الجناة وبين ارتكاب مثل هذه الجرائم •

قلت هذا وأيدت الوزارة فيه ولو أنى فى مجلس النواب لم أكن موافقا على بعض النصوص التى وضعت فيه فقد كنت أرى أثناء نشر المشروع أن العقوبة التى يجب تطبيقها على ضابط البوليس اذا ثبت أنه أبطل المظاهرات فى غير الأحوال التى يجيزها القانون تطبق هى بنفسها على زعماء المظاهرات اذا لم يذعنوا لأوامر الضباط ، وكنت أرى أن ذلك ضرورى للاحتفاظ بكرامة الفريقين وليكون التطبيق على الفريقين سواء ولكن أغلبية المجلس كانت من الوفديين رأت أن الضابط فى حالة مخالفته يعاقب عقوبة تقريبا ضعف عقوبة المتظاهرين اذا خالفوا • وقد اتصل بى أن السلطة الانجليزية كانت مستعدة لأن تتخلى عن المعارضة فى هذا المشروع اذا تعدل فى بعض النقط بما يتفق مع الرأى الذى أيدته ومدون بمحضر مجلس النواب ولكن الوزارة لم تقبل هذا ايضا •

وكان هذا الخلف مضافا اليه حوادث أخرى محلية لا علاقة للانجليز بها كمسألة الوثائق الخاصة بقضية الأمير سيف الدين (٢٤٩) ، سببا فى

(٢٤٨) شهد عام ١٩٢٣ العديد من حوادث العنف ففى ٧ فبراير ١٩٢٣ اغتيل المستر أمبلر الموظف بالسكة الحديد • ثم وقعت سبع حوادث القاء قنابل متفرقة من بينها اعتداء على معسكر للجيش البريطانى وأيضا مقر لقيادة القوات البريطانية وعلى جنود بريطانيين • كذلك وقع فى ٢٠ ديسمبر من نفس العام محاولة لاغتيال الضابط البريطانى جاكسون • انظر جدول بحوادث الاغتيال فى :

عبد الوهاب بكر (الدكتور) : البوليس المصرى ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ط • أولى (ملحق الكتاب) •

(٢٤٩) كان مصطفى النحاس قد اتفق قبل توليه رئاسة الوزراء بنحو ١٥ شهرا على قيامه مع ويصا واصف وجعفر فخرى المحامين على الدفاع عن الأمير سيف الدين لرفع الحجز عنه مقابل عدة ملايين من الجنيهات • وقد تنازل النحاس عن توكيله فى القضية بعد أن ولى رئاسة الوزارة • الا أن خصوم الوفد انتهزوا فرصة استقالة الوزراء من الأحرار الدستوريين وأثاروا الغبار على هذا الاتفاق فى اطار التآمر من جانب السراى ضد الدستور •

عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٢ ط • أولى ، ص ٤٦ـ٤٧ •

تضاؤل نفوذ وزارة النحاس باشـــا وفى اســتقالة أعضـــائها عضــوا بعد عضو (٢٥٠) وقد كان المفروض أن هذه الصدمات تنير الطريق أمامها فتتخلى عن الحكم ولكنها مع ذلك بقيت واثقة بقوتها اعتمادا على الأغلبيــة التى تؤيدها فاذا بمقاعدها انهارت من تحتها بكتاب الاقالة(٢٥١) ، الذى سيكون صحيفة نادرة المثال فى تاريخ الوزارات المصرية اذا ما كتب هذا التاريخ ٠

وزارة محمد محمود واستبعاد الوفـديين :

ولما دعى صاحب الدولة محمد محمود لأن يشكل الوزارة(٢٥٢) دعا حزب الأحرار الى الانعقاد لأخذ رأيه فى هذا الموضوع وكنت أنا ممن لبوا الدعوة وكنت أقل حظا من جميع الأعضاء فى تشجيع محمد باشا محمود على قبول الوزارة ٠ خطب خطباء كثيرون ، وأكثرهم من الفريق الذى كان غير راضى عن دخوله فى وزارة النحاس باشا وكان المبرز فيهم وأبلغهم كلاما اسماعيل صدقى باشا ولما رأيت أن كلامى ــ بعد تلك الخطب الكثيرة ــ قد يعد لغوا أو شبه تملق آثرت ألا أفتح فمى بكلمة مع اننى كنت على يمين الرئيس ٠

كنت على اتصـــال بعــد هذه الجلسة بمحمد محمود وهو مشــغول بتشكيل الوزارة وقد وسطت نفسى لديه فى أن يستدعى عددا من اخواننا الوفديين للاشتراك معه فى الوزارة استيفاء للائتلاف وحرصا على مصلحة الوطن فأنست عنده ميلا الى هذه الفكرة وعلمت أنه كاشف بالفعل البعض من الوفديين فلم يقبلوا ٠ وقــد تحدثت أنا من ناحيتى مع بعضهــم وكان نصيب ما عرضته الرفض أيضا ٠ بعد أن تم تشكيل الوزارة أصــدرت

---

(٢٥٠) استقال محمد محمود فى ١٧ يونية ١٩٢٨ وبعد يومين استقال جعفر ولى وكلاهما من الأحرار الدستوريين ٠ ثم استقال أحمد محمد خشبة وزير الحقانية وكان وفديا آنذاك ٠ ثم استقال ابراهيم فهمى كريم وزير الأشغال وكان وزيرا مستقلا ٠ كان ذلك فى اطار تآمر السراى ضد الدستور ٠

انظر عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ ٢ ط أولى ، ص ٤٦ ٠

(٢٥١) تعد أول اقالة لرئيس وزراء يتمتع بثقة البرلمان وان كانت قد حدثت فى تاريخ مصر الحديث حينما أقال الخديو توفيق نوبار باشا سنة ١٨٨٨ كما أقال الخديو عباس مصطفى فهمى باشا عام ١٨٩٣ بدعوى اعتلال صحته ٠ أما ما جاء فى كتاب الاقالة :

« لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد أصيب بصدع شديد ، فقد رأينا اقالة دولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أديتم من عمل فى خدمة البلاد ٠

(٢٥٢) تم تشكيل الوزارة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ وكانت تعد الوزارة الثانية لمحمد باشا محمود ٠

مرسوما ملكيا بايقاف مجلس النواب مدة ثلاثين يوما • وهذه هى السياسة بعينها التى انتهجها دولة زيور باشا عندما شكل وزارته فى أواخر سنه ١٩٢٤ عقب حادثة مقتل السردار واستقالة سعد باشا •

وقد سعيت فى هذه العطلة عند أصدقائى من الوفديين فى أن لايتعرضوا عند اجتماع البرلمان للوزارة عندما تعرض برنامجها الجديد • بمعنى ألا يطرحوه لطلب الثقة به • وأنهم ان فعلوا هذا يمكن اتقاء الصدمة مع الوزارة وحينئذ يتسنى للبرلمان أن يتمم الأعمال الباقية عنده من أبواب الميزانية والمشروعات الأخرى لأننا كنا فى أواخر يوليو سنجتمع بعد انقضاء شهر العطلة • والغالب أن هذه الأعمال لا تستغرق أكثر من أسبوعين وفى أثناء العطلة الصيفية يمكن النواب أن يتصلوا بناخبيهم فاذا تبينوا منهم تعضيدا على مناهضة الوزارة فلديهم الوقت الكافى عند العودة فى نوفمبر للتعرض للوزارة واسقاطها • ومن جهة أخرى يجوز أنه بمرور هذا الزمن تخف نار الغضب على الوزارة ، ويوفق الساعون للصلح بينها وبين رجال الوفـــد •

حـوار مـع النقراشى :

سعيت سعيا حثيثا عند كثير من الزعماء ومنهم وكيلا مجلس الشيوخ علوى بك الجزار ومحمود بك بسيونى ومنهم حضرة الأستاذ النقراشى(٢٥٣) والنائب فخرى بك عبد النور الذى له اتصال متين بزعماء الوفد • لقيت منهم جميعا حسن استقبال لمسعاى الا من الأستاذ النقراشى فسألته هل تظن أن الوزارة تأتى الى مجلس النواب بعد انقضاء الشهر مادامت عالمة أنه مصر على عدم الثقة بها أو أنها مضطرة بهذا المركز الى تعطيله • فقال مهما كانت نيتها فيجب ألا نسألها ولا نشتغل معها • قلت اذن تتعطل الحياة النيابية ؟ قال فليكن ؟ فقد يكون فى ذلك احياء للشعور الذى أخذ يرتخى فنعود الى نهضتنا الأولى نشيطة قوية • فقلت يا أستاذ لا ننسى أن الروح المعنوية التى كانت فى البلاد ضعفت الى حد يؤسف له وأن الذين يتمسكون بالحياة الدستوريــة من طبقات الشعب صادرا أقل من خصوم الدستور والبرلمان فى الدورات التى انعقدها من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٢٨ لم يفلح

---

(٢٥٣) محمود فهمى النقراشى : (١٨٨٨ــ١٩٤٨) ابتعث فى عام ١٩٠٩ الى انجلترا ، وشغل مناصب حكومية من بينها مساعد سكرتير عام وزارة المعارف ، ووكيلا بالمحافظة ووكيلا للداخلية فأفاد بذلك أعضاء الجمعيات السرية التى اضطلعت بأعباء ثورة ١٩١٩ • انتخب فى أول سبتمبر ١٩٢٦ عضوا بمجلس النواب • تولى رئاسة الحكومة مرتين أولها فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ وثانيها فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ حيث أغتيل داخل وزارة الداخلية •

فى اكتساب عطف الموظفين ولا فى تحقيق مطامح المزارعين ولا أنقص مرتبات الموظفين حتى يحمده الزارعون ولا سكت عن الطعن مع ضخامة مرتباتهم حتى يوفر عليه سوء ظنهم به • فمجلس النواب فى حاجة الى اجتناب الصدمات التى تعرض حياته الى الخطر وأن نسالم تلك القوى المتعددة التى تحاربه فى السر والعلانية • يا نقراشى بك ان ذكرى ما أصاب البلاد وقت العطلة البرلمانية من توفير سنة ١٩٢٤ الى يونيو سنة ١٩٢٦ من شأنها أن يجعلنا نتجاوز عن كل شىء تضحية لخدمة هذا المولود الجديد وهو الدستور فمن الوطنية أن ننسى ذواتنا وأن لا نذكر الا حياة الدستور وحياة البرلمان • وأن كل عمل يجر الى الخطر يجب تحاشيه مهما كلفنا من التضحية •

بالرغم من هذا النداء وحدة التصريحات لم أوفق لاقناع صاحبى ولا أصحابى الآخرين من الوفديين • وبهذه المناسبة أذكر أنه لما عرض فى وزارة مصطفى النحاس مشروع تعديل لائحة مجلس النواب الداخلية على أثر النزاع الذى قام بين عبد الحميد بك سعيد ووزير المواصلات الشاب الأستاذ وليم مكرم • لما عرضت هذه اللائحة وكانت الظروف التى عرضت فيها مكشوفة جدا لأن كل انسان اعتقد أن الغرض منها كم أفواه نواب الأقاية فاحتجت نواب الأقلية عليها وطلبوا سحبها دون مناقشة فيها • فالأعضاء الوفديون الذين اقترحوها والذين بدأوا فى تأييدها رأوا تأجيل النظر فيها ويظهر أن ذلك التأجيل كان بفضل توسلات زميلهم فى الوزارة محمد باشا محمود • حتى أن دولة محمد محمود دعا كثيرا من النواب الأحرار الى منزله وأبلغهم أن زملاءه الوفديين اتفقوا معه على ألا تعود هذه اللائحة الى المناقشة الا اذا اتفقت الأحزاب على ذلك •

وعلى هذا سعينا الى أن نصلح بين العضوين الذين وقعت بينهما المشادة وهما من الحزب الوطنى والوفد • سعينا الى هذا الى منتهى ما تحتمله الكرامة حتى أن محمد محمود باشا فى ليلة من ليالى اجتماع المجلس ألح واسترضى الدكتور عبد الحميد بك سعيد فى قبول الصلح ولما رأى تصلبا من حضرته تنازل معه الى حد أن أخذ بيده مستعطفا وقبل رأسه أمام جمهور من أعضاء مجلس النواب وبفضل هذه المساعى تم الصلح وأعلن الأستاذ وليم أن المحادثة التى وقعت اعتبرت منسية ولم يبق لها أثر فى نفسه بعد أن تصافح تصافح الاخاء مع عبد الحميد بك سعيد •

الأغلبية وتقويض الائتلاف :

اعتقدنا بعد هذا الصلح أن مشروع اللائحة الداخلية أجل مثل التأجيل الذى قبله الوفديين لمشروع قانون المظاهرات أثناء ارضاء للمندوب

السامى • فاذا باللائحة بعثت بعد بضعة أيام الى المجلس فثار غضب نواب الحزبين وانسحبوا من الجلسة احتجاجا على تصرف الأغلبية •

ولما كنت فى الصف الأول فى المجلس لم ألحظ انسحاب زملائى من قاعـة المجلس •

وقد أدركت ذلك بعد انصرافهم فرأيت أن الفرصة ضاعت على ولعل فى تأخيرى هذا غير المقصود مصلحة وفى الجلسة التالية أثناء المناقشة فى المشروع عرضت تأجيله وتوسلت بكل ما يمكن فى اجابة طلبى حتى ذكرت نواب الأغلبية بأن كثيرا من الناس يقول بأن الائتلاف الذى عقد بين الأحزاب دفن من يوم أن قبر المرحوم سعد باشا وقلت لهم هذا رأى كثيرين وأنا أبعد النـــاس عن تصـديقه • فأرجو ألا تقيموا حجة جـديدة لأولئك الذين يظنون السوء ويعتقدون أن الائتلاف قد تقوضت أركانه •

استحلفتهم بما لى فيهم من حسن الظن وما لى عنـدهم من كرامة الشيخوخة فوجدت على وجوه أغلبيتهم علامات التأثر والرضا عن لهجتى حتى أوشكت أن أظن بأن دعائى استجاب ولكن النتيجة كانت الاستمرار فى مناقشة المشروع وعندئذ لم أجد بدا من أن اشترك مع اخوانى أعضاء الأقلية فى الاحتجاب على تصرفـات الأغلبية كما احتجوا فى اليوم نفسه السابق • وخرجت من الجلسة لأبرهن على أنى جاد فى قولى مثل زملائى • كنت فى شهر تعطيل البرلمان غير مفكر فى السفر الى أوربا الا بعد اتمام الدورة البرلمانية فلما فشلت مساعى فى الائتلاف تحققت ألا بد عند انتهاء شهر العطلة من الايقاف وأن يصدر مرسوم بحل البرلمان فتقع القارعة التى كنت أخشاها فعجلت بسفرى قبل يوم القارعـة •

وأنا على السفينة وصلنا النبأ بالبرقيات اللاسلكية بحل المجلس ومن عهد هذه الكارثة التى استحققناها بنفسنا وسعينا اليها بعد أن قدمت لنا كل النذر وتوضحت لنا المخاطر لزمت العزلة وبعد أن قضيت فصل الصيف فى أوربا ورأيت الرأى العام مشتغلا بتحقيق قضية الوثائق وبالمحاكمة فى قضية الوثائق حفظت لسانى عن التحدث فيها لا للمتهمين ولا عليهم • وقد سمعت حديثا دار حولى بأن الحكومة لا ترغب فى أن يقوم بوظيفة النائب العمومى سعادة طاهر باشا نور النائب العمومى نفسه • وانما ترغب فى أن تعهد الى رجل قدير من رجال المحاماة • وقد سئلت بصفة غير رسمية عما اذا كنت أوافق أن أنتدب لاقامة الاتهام فى هذه القضية فرفضت رفضا باتا • ولست أدرى اذا كان محدثى فى هذا الموضوع كان يتكلمه عن نفسه أو أنه أوصى اليه بذلك ليستطلع رأيى فى هذا الصدد •

العزوف عن حضور جلسات قضية الوثائق :

قدم الى المحاكمة التأديبية عدد كبير من رجال الوفد المحامين ومن بينهم كثير من زملائى فى مجلس النواب أذكر منهم الأستاذ حسن بك هلال وكيل المجلس وشهد كل عظماء المحامين تقريبا هذه المحاكمة التى استمرت أكثر من اسبوع أما أنا فلم تحدثنى نفسى أن أحضرها ولا بضع دقائق لأننى كنت أشعر أن نظر هذه المحاكمة سيملأنى حسرة وغما ، وسيضيق بها صدرى وتثور له نفسى ذلك لأن هول المتهمين الماثلين أمام المحاكمة كانوا بالأمس زعماء الأمة وقادتها ، وكانوا يشغلون أشرف مناصب الدولة وأسماها ، كان منهم رئيس الوفد وكان منهم من كان رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس النواب وسواء لدى أكان موقفهم هذا قد سيقوا اليه بسبب أغلاط ارتكبوها فعلا أو كان للسياسة دخل فيه فان منظر محاكمتهم ليحز فى قلبى ويبعث الألم الى فؤادى ٠

العزوف عن العمل السياسى :

ومع أن التحقيق قد استمر عدة شهور فقد آثرت ان التزم خطة الصمت وقد آليت على نفسى ان لا اشتغل بأى عمل من الأعمال السياسية سواء بالخطابة أو الكتابة فى الجرائد وحافظت على هذا العهد من يوم حل البرلمان الى يومنا هذا ٠

ولم يمنعنى ابتعادى عن السياسة عن أن أنظر الى مشروعات حكومة محمد محمود وأعمالها الاصلاحية نظرة الرضاء والتشجيع ومع ذلك فلا أذكر أننى حضرت حفلة من الحفلات التى أقيمت لدولة رئيس الوزراء الا حفلة واحدة فقط كانت بدار سعادة عثمان أباظة باشا بكفر الربعمائة وذلك بناء على دعوة أصدقائى من الأباظية ٠ وتعزيز هذه الدعوة والالحاح فى قبولها من ابنى وصديقى أحمد بك عبد الغفار ٠

وبقيت متفرغا لأشغال مكتبى حتى سافرت الى أوربا وتقابلت فى باريس مع محمد محمود باشا فهنئته مع المهنئين على الظفر الذى وفق اليه بالحصول على هذه المعاهدة وقد علمت من دولته ونحن فى باريس أن كل ما اتفق عليه مع الانجليز أن هذا المشروع يعرض على البرلمان أما طريقة انتخابه سواء كانت على القانون الحالى أم النظام القديم أم نظام آخر فأمره منوط بالحكومة المصرية دون تدخل انجلترا ٠ ولما سافرت من باريس الى افيان لأقضى فيها بقية أيام راحتى رأيت فى الجرائد مضمون خطبة وكيل وزارة الخارجية التى جاء فيها أن حصل الاتفاق مع حكومة مصر على أن

انتخاب البرلمان يجب أن يكون بطريقة الانتخاب المباشر فادهشنى ذلك وبعثت تلغرافا الى سكرتير رئيس مجلس الوزراء فى باريس أكلفه استلفات نظر الرئيس الى هذا الخبر والتفضل بافادتى بالحقيقة • فجاءنى الرد من حضرته بأنه عرض تلغرافى على دولة الرئيس فقال أن ماورد بتلك الخطبة غير صحيح فى هذا البـــاب •

واليوم وأنا أكتب هذه السطور ووزارة محمد محمود استقالت ودولة عدلى باشا تولى الحكم خلفا لها أبلغك بأنى لا أدرى الى اليوم ان كنت أقدم نفسى للمرة الرابعة للترشيح فى مجلس النواب أو أكتفى بالتجارب الماضية وأرحم شيخوختى من عناء جديد يزيد أتعابى ويكثر من أعدائى ويعطل من مصالحى وقد ألفت ألا أستر باطلا وألا أترك حقا دون أن أتقــدم لنصرته وأنا فى بلد تعلمت من تجاربى أن أنصار الحق فيها قليلون وتعلمت أن الدفاع عنه لا يكون صديقا وانما تحلق عددا بل جيشا من الأعداء وأظن أنى فى مدة الخمسين سنة الماضية أديت ما يجب على لوطنى فى هذا الباب •

قضية لطيف باشا سليم

هنا تزوج أحد المتصلين بلطيف باشا سليم باحدى الكبيرات جفاه لطيف باشا وقطع صلته به فجاء يستعطفه طالبا اليه العودة ما كان عليه معه فاظهر له لطيف باشا استحالة ذلك ما دام تزوجا بهذه الزوجة وجر الحديث الى كلام نقله الزوج الى زوجتــه وحــدسته هذه ماس بكرامتهــا فرفعت دعوى جنحة أمام محكمة الوايلي ضد لطيف باشا ولما كنت صديق لهذا المتهم كان من الطبيعي أن أكون محاميا عنه هذه الصداقة وما أعلمه من طهارة خلق هذا الرجل وما يمتاز به من مؤهلات علمية وأدبية وأخلاقية وحربية مما جعل له في ذهني صورة تمثل متانسة الخلق بأجلى وضوح الأمر الذي جعلني أتمامى في دفاعي عنه ضد هذه السيدة وعن كل خطر يلحقني حتى لقد اندفعت اندفاعا أدى بوكيلها الأستاذ نقولا توما الى طلب تأجيل الدعوى وبعد تأجيلها جاءني اعلان بادخالي متهما مع موكلي فأجبت على ذلك باعلانها بأسماء شهود نفى ضدها تثبت شهادتهم صحة الوقائع التي صدرت من لطيف باشا • ويظهر أن هذا الاعلان قد ردها الى رشدها فتنازلت عن دعواها في اليوم التالي ••

قضية عنصرة

وأنا مستشار قضائى عن الخاصة الخديوية حدث أو يستحق الذكر ذلك أن محكمة الزقازيق المدنية حكمت فى قضية من قضايا الخاصة ضد مستأجر لجزء من أطيان تفتيش بلبيس بتعيين أهل جنة لتحقيق ما أدعاه المدعى عليه من الأرض المؤجرة اليه وجدت تقل كثيرا عما هو وارد بعقد الايجار وكان طلب تحقيق ذلك فى السنة الثالثة من عقد الايجار وبعد أن ثبت أن المستأجر دفع ايجار السنة الأولى كاملا دون اعتراض استأنفت الحكم وقد عرض لى ما أوجب سفرى من القاهرة يوم الجلسة المحددة لنظر الاستئنافى فعهدت بالقضية الى المرحوم حسن باشا عبد الرازق حيث كان برياسته المستر برند قررت انتداب الطبيب الشرعى (الدكتور سميث) للكشف على المستأنف عليه للتحقيق من حالته نظرة ان كان يستطيع قراءة ما يعرض عليه ولو أنه كان موقعا على العقد بختمه لا بامضائه . وقد حددت جلسة أخرى لمباشرة هذه المهمة أمامه استغربت هذا القرار وحضرت الجلسة التى تحددت لتلك المأمورية وعندما نودى على الدكتور سميث وقفت أمام المحكمة وقلت ما هى الحاجة لهذا الكشف ؟ انه الخاصة الخديوية تستطيع أن تسلم أمامكم ان المستأجر ليس ضعيف البصر فقط بل لكم أن تعتبروه فى حكم كفيف البصر فيمشى فى حكم الأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون والعقد الصادر منه شبيه بتلك العقود التى تصدر من يعتبر ذلك مبدأ جديدا يترتب عليه عدم التعويل على أمثال تلك العقود ؟ المحكمة تعلم انه العارفين بالقراءة والكتابة فى هذا البلد لم يبلغوا بعد ٥٪ والباقون أميون فهل تصبح عقودهم سايرة أم أن المحكمة لا تريد هذه الفكرة ولا ترى هذا الرأى الا فى هذه القضية التى ترفعها الخاصة الخديوية ويتمثل فيها سمو الجالس على عرش مصر فيحرم من حق يتمتع به سائر أفراد رعيته أننى لا أظن أن محكمة الاستئناف ترضى بقبول هذه النتيجة الهائلة التى هى احدى نتائج القرار الصادر بانتداب الطبيب الشرعى : كنت أتكلم بهذا

وصوتي يتهدج من شدة النار انكار لهذا القرار ناقشني المستر بوند غير مرة وبعد والتي اللتيا وانسحاب للمداولة قررت المحكمة صرف النظر عن تنفيذ القـرار الصادر منها وأمرت بالمرافعـة في الموضوع • وأخيرا حكمت بالغاء الحكم المستأنف والزام المستأجر بدفع كامل الايجار • وذلك أحد مواقفي عن الخاصة وقفتها لا في وجه خصم لها وانما وقفت في وجه المحكمة فان كنت في قضية ابراهيم عنصرة شديدا على الخاصة فذلك رأيي وعقيدتي وان كنت وقفت في هذه القضية في وجه أعلا محكمة في البلاد انما كان ذلك أيضا يعبرا لرأيي ولعقيدتي •

قضية عصمت أمين

من القضايا التى ساقتنى اليها اميالى ومعاونتى الاجتماعية لتحرير المرأة من عهد طفولتى وأوجبت على أن أقف فى جانب المرأة مدافعـا عنها وطالبا تحسين مركزها فى الهيئة الاجتماعية مضيئة دافعت بها عن سيدة مصرية أمـام محـكمة جنايات مصر متهمة بأنها ألقت ماء النـار على وجه مطلقها حتى تسبب عن ذلك فقد احدى عينه (وهو ضابط بالجيش ووالده محافظ) عرضت المحكمة الأسباب التى جرت الى ارتكاب هذه الجناية ببيان تصرف المجنى عليه مع المتهمة عندما بدأ يطالبها للزواج الى أن تم الزواج وشرحت سوء تصرف معها أثناء الزوجية وكيف طلقها ثم أعادها بطريقة لا تتفق مع الخلق ولا مع الدين ثم بعد أن تحملت كل هذا تركها فى قريته مديرية الدقهلية وتزوج من أخرى وعندما فوجئت المسكينة بزفاف هناك قامت تهيم على وجهها الى تربية مع احدى السيدات اتخذت لها مكانا قريبا من المحتفلين تنتتحب وتبكى بينما كانت آلات الطرب تغطى بنغماتها هذا الشيعة والزفير وتلهى السامعين عن أن يسمعوا هذا الأنين بينت للمحكمة ما جرى بينهما فى عربات الترام المرة بعد المرة وهى تستعطفه حينا ليعود اليها تهدده حينا آخر ان لم ينقذها من المركز الذى قذف بها اليه ثم بينت بجلاء شناعة هذا الاثم الذى حملها عليه فى اجبارها على عمل المحلل ·

وقد عمل المحلل فعلا لتعود اليه ولكنه رفض العودة اليها بعد ذلك ·

فى الواقع أن هذه القضية هى قضية المرأة والرجل فى الزواج غير الموفق وهو عيب فى النظام الذى نشكو منه ولقـد كان هذا التصرف الذى هو أساس القضية أساسا لخراب بيوت كبيرة ولهذا كنت من أشد الناس ايمانا بعدالة قضية هذه المحاكمة فكنت أقوى ما أكون بيانا فى شرح ان المجنى عليه فى هذه القضية ليس هو الشخص الذى فقد عينا وبقيت له عين انما الذى وقع فى حقه فعلا ، فهى تلك التى حزت أنفس مفيدة لها وهى الزوجية

والزوجية والطمأنينة والشرف ، فهى أحق الناس فى هذه القضية باسم المجنى عليه ، وليس أحق بالعبرة والعظة من المتهم الذى يلبس رداء المجنى عليه واننى أعترف هنا انه كان لهذا اندفاع أثره اذ قضت المحكمة بما يقرب من البراءة بأقل حكم يبيحه القانون بايقاف تنفيذه فعلا وخرجت المتهمة من قضيتها بين هتاف الجماهير للقضاء وللعدالة :

قضية آل محفوظ سنة ١٩٣١

مرافعة الأستاذ ابراهيم بك الهلباوى فى قضية أسيوط المتهم آل محفوظ باشا نقلا عن جريدة الوادى عدد ١٩ مارس سنة ١٩٣١

اتهمتنا النيابة بتزوير الاستمارات وتركت المستأجرين الذين وقعوا عليها بأختامهم وصرفت لهم الأموال جميعها باعترافها ، وكان هذا عملا طبيعيا فالاستمارة عريضة طلب سلفة وليس فى العريضة تزوير ولا فى الضمانة المذيلة بها وانما الخلاف بيننا وبين الاتهام يدور حول اقرار العمدة والمشايخ والصراف الذى جاء فى نهاية العريضة أو الاستمارة ٠

يقول رئيس النيابة انه اقرار مخالف للواقع ، فما هو هذا الواقع الذى خالفناه ؟ فى الاستمارات كلها فى يناير فبراير وأوائل مارس أى قبل زراعة القطن والمستأجرون فيها استلفوا على زراعة القطن فهل كان هناك شىء واقع كتبنا غيره ؟ كل ما كان هو عرفهم انهم يزرعون قطنا عندما يجىء ميعاد زرع القطن والحكومة عندما أقرضت فى يناير تعلم طبعا أن القطن يزرع فى مارس وأبريل فهى تفهم عندما تفرض أن كل ما فى الاستمارة هو وعد ، هو عزيمة بأن هؤلاء الناس سيزرعون قطنا ان شاء الله ٠

واذن اذا كان للنيابة أن تنقب على النوايا فلتبحث على نية التزوير فى أيام الاقراض (انما) تلك النية على الواقع الذى كان والذى تعاقدت الحكومة مع المقرضين فى ابانة وملابساته ولن يكون الاعزية ونية وحيازة معنوية وردت عليها الاقرارات وليس يقدم فى هذا ما جهدت فيه النيابة من أن بعض المستأجرين موظفين فى المجلس القروى أو كناسون أو خفراء فليس للزارع عندنا (كادر) ككادر الموظفين بل ولم يسن قانون يحرم عليهم الجمع بين الوظائف والزراعة كذلك القانون الذى يبين لنا نحن المحامين أو القضاة ٠

الحكومة بقانوني ٥٣ و ٥٤ سنة ١٩٢٩ تقدمت كالأم الرؤوم الى رعاياها المكرومين تهون عليهم وكان من شروطها على المفترضين أن تؤجل دفع السلفة شهور بعد صرف السماد والبذور اليهم · أفليس فى هذا مصداق لما ذهبت اليه من أنها كانت تسلف اليهم البذور والسماد حتى اذا قاموا بالزرع فى بحر الشهور الثلاثة الميعاد المعروف عندئذ تعطيهم باقى السلفة الحقيقية فعلا لقد كان هذا هو القانون ، وكان هذا شرط الاقراض ولكن الحكومة البارة رأت أن تتغفل للفلاح ما أجلته فأعطته السلفة كلها فى أيام الاستمارات بسطت يدها للزراع وشجعتهم بكل وسيلة على النحو الذى بسطناه ولم تكن صفة الاستئجار أو حيازة أرض على سبيل ايجار صفة جوهرية فى الاستمارات أو بعقد الملكية والا ليطلب المشروع عند تقديم الاستمارة ان يشفعها صاحبها بعقد الايجار الذى يثبت أنه مستأجر أو مالك وما كان أسهل ذلك على المشروع وعلى المستأجرين بل لكان طلب أيضا الى المشايخ أو العمدة أن يخففوا هذه الصفة عند شهادتهم عليها بالرجوع الى مستندات أو أوراق أو على الأقل بالاطلاع على عقد الايجار أو عقد التمليك وها هى المواد الضافية فى تعليمات المالية تخلو من أى تلميح الى مثل ذلك ولن تكون تلك اقرارات هى السبيل لتحقيق تلك الصفة حتى يمكن أن يقال أنها مشوره من عدمه · بل ولن تكون الاقرارات حجة على انسان هل الاجارة تثبت بشهادة الشهود أى بالاقرارات واذن ما دامت لا تثبت بشهادة الشهود فهل يعاقب الشهود لو قرروا كذبا بوجود عقد ايجار ؟ انكم تقضون كل يوم فى محكمة النقض وهنا بأنه لا يتصور التزوير الا فيما يمكن أن يكون حجة يترتب حقا وفى الايجار لا حجة الا بعقد فلا تزوير فيما سواه تقضون أيضا ومنذ شهرين فقط بأن كذب الشهود فى تحديد السن الوارد فى عقد الزواج لا تنهض به دعوى التزوير وجاء فى كلام محكمة النقض ان السن ليس اثباتها بما يقوله الشهود انما دليلها الطبيب أو شهادة الميلاد بأقوال الشهود غير ممكن فلكن المنطقة وأخيرا اذن وعندئذ لا عقاب على تلك الفوائد فلم لم يمنع العمدة المستلف والشيخ المستلف من أن يشهد على نفسه أليس ذلك ·

لأن القانون يسهل على الناس ولا يفكر فى أن يقدم المنتفعين به أسرابا وآحادا الى محكمة الجنايات ·

اقرارات المرء عن نفسه يفرض فيها المشروع والشراح وأنتم فى قضائكم انه يتوخى صالحه غالبا ، وهى لذلك دائما محل مراجعة ولكن هذا القانون لا يرتاب فيها بل يقول لمصطفى بك رشوان ولكل عمدة : (سعادتك تضمن سعادتك) فاذا عاب أحد على العمد والمشايخ شيئا فلتعاقبهم لجنة الشياخات لا بطش النائب العام ·

كيف غفل حضرة رئيس النيابة عن هذه النقطة وهى أن هذه الاستمارات لا يحتج بها ولا تلزم أحدا شيئا ولا تضر الحكومة بشىء ما دامت لها اليد العليا وما دامت الاستمارات عرائض وما دام كل ما على الحكومة هو جواز أن تقبل تلك العرائض ، أو أن تضرب بها عرض الحائط ، وما دامت لا ترتب حقا على الحكومة ؟

أرأيتم حضراتكم الى عرائض التزكية عندما يوزع الملك الصدقات على الفقراء فيجىء غنى بشهادة شيخ الحارة بأنه مستحق ويصيب منها خيرا ٠

أرأيتم الى العمدة عندما يسأل عن متهم فيجيب بأنه ليس ببلده ـ وهو بين يديه ـ ٠

أرأيتم الى الشيخ وهو يشهد بأنه نفر القرعة فقيه معافى ويتضح كذبه ، بل أرأيتم الى العمدة وهو يزكى شرير أو جار ما بشهادة حسن سلوك ٠

هل يقدم من هؤلاء اليكم أحد بصفة شهود زور ؟ ٠ ألا فليقل لنا عبد السلام بك (رئيس النيابة) ما هذه الـ these الجديدة التى يطلع علينا بها ٠

لقد سودت النيابة ألفا وثلاثمائة صحيفة وشغلت اليوم وأمس أربع ساعات ولكنها لم تحدثنا عن الضرر الذى أحاق بالحكومة من جراء هذه الأوراق وذلك الضرر الذى لم تشتم له رائحة فى هذا الدوسيه الضخم ٠

قرر القانون رقم ٥٣ سنة ١٩٢٩ أربعة ملايين للتسليف وما يجىء من ضريبة القطن ، فهل نفد هذا المبلغ أو نصفه أو ثلثه ؟ كلا هل نحن لم ندفع للحكومة ما علينا ؟ كلا بل يعترف حضرة النائب بأننا سددنا كل المستحق ورفعنا (الفايظ) ٥٪ أيضا ٠

فركن الضرر غير موجود والجريمة اذن غير قائمة ٠

بالأمس سمعتم وكيل مصلحة الأموال المقررة ومفتش المالية صاحب هذا الاكتشاف الخطير يقولان ان السلفيات صرف معظمها ٠ أتكالا على سمعة محفوظ باشا ، وسمعتم أن أسيوط قد اقترضت ٣٠٠٠٠٠ جنيه وسمعتم منهما أسماء الباشاوات والبكاوات الذين نحوا هذا المنحى وبالأمس واليوم دوت القاعة بزئير نيابة أسيوط من هذه المنصة ؟ فهل لنا أن نسائلها عما صنعت بباقى مقترضى مديرية أسيوط الذين تسهر على قروضهم !!

حبس محفوظ باشا وأخوه من غير داع ، وذات يوم ظل المحقق معهما من الساعة العاشرة صباحا الى منتصف الليل ، جىء بهم من السجن وردوا

اليه مرات ومرات على مشهد من المارة عشرات ومئين أو جعل التحقيق معهم سريا ولماذا ؟ بل لماذا يمنع المحامون رجال القانون من حضوره أو الاتصال به ، لماذا أراد النائب ألا تقع عين القانون على ما يفعله ، وأخيرا قام بسعادته بعملية التفتيش وهنا اسمعوا يا حضرات المستشارين :

لقد صبرنا طويلا لنشكوا اليكم أخيرا ••• ولتعلموا حضراتكم أنني أنا الذى أشكو ولو راجعت محفوظ باشا لتعالى عن أن يبعث هذه الشكاية ! بالأمس عندما سألتموه عن رجال آخرين اقترضوا على هذه الطريقة أفلم تسمعوا صوته هادئا مترفعا يقول أنا لا أعرف اسألوا غيرى •• !!

يقول حضرة النائب فى محضره أنه قسم قواته فرقا وقام هو على رأس فيلق من أربعة وكلاء نيابة واثنين كتبه وضابط ومأمور وهجانة وخيالة وأرسل فيلقا آخر من وكيلين وكتاب وسواهم وعندما تبحث عما يفتش •• وسبب تفتيشه نجد العجب العجاب ، انه كان يبحث ياحضرات المستشارين عن أدلـة نفى للمتهمين قالو أليس لدينـا عقود تثبت كلامنـا فقام بذلك التفتيش ليتحقق فعلا من انهم ليس معهم هذه العقود ؟ ما هذه العجائب لقد تطرب أذ تجدهم عجزوا عن اثبات دفاعهم لأن ذلك اثبات لاتهامك ففيم تقوم بذلك التفتيش وبهؤلاء الرجال وفى غسق الليل •

يا حضرات المستشارين :

زحفت القوة قبل أن يهيف الليل حتى يشهد الناس حصارهم الدار وبقوا فيها الى منتصف الليل يقتحمون غرفاتها وشرفاتها ولا يرعون حرمة للبنين الصغار فيها ولا للسيدات •

رباه أنت الذى تعلم السرائر ومشاعر الانسان فأنت العليم بما شاع من الرعب فى قلوب تلك الأسرة فى تلك الليلة والهائلة وذلك اليوم •••• يوم النيابة أو يوم القيامة •

خرجوا من التفتيش دون ورقة واحدة تثمر فى الدعوى والا فليقولوا لنا ما الذى جاءهم به هذا التفتيش ••• بل ما الذى أفادهم تفتيش منزل رشوان باشا بالزمالك وهو ليس متهما ولا أوراقا لديه باعترافهم •

فيم كل ذلك ؟ أليس للفضيحة والتشهير ولاعلان الدنيا بأن عائلة محفوظ باشا فى أرجاء الامبراطورية الانجليزية بأن مثير الثورة فى أسيوط فعذب وارعب ولكن تلك السلطة من الأسف أن تعدل انها كانت أهون وأحفف للحرمات تحت سيف الأحكام العسكرية من النيابة وقع هذا فى البلد كما هو معروف ننفى ظلال دستور •

الا فلتشهدوا عمل المصرى فى أخيه المصرى .....

أما عن التهمة الثانيـة فنحن لم نقبض شيئا من الخزينـة ولا نحن قدمنا الاستمارات حتى نكون استعملناها .

وعن التهمة الثالثة :

نحن لم ندخل مال الدولة فى ذمتنا . بل نحن اقترضنا . وبواسطة غـيرنا دون علاقة بالحكومة وعلى نية الرد . ورددنا فعـلا فلا عقاب كما قضيتم مرارا آما تهمة التزوير فى محاضر الحجز .

فما علاقتنا بتلك الأوراق وهل هناك دليل واحد من أدلة الاشتراك فى مرورها قدمها حضرة النائب حتى يجوز مناقشة فيما يقول ؟

« بل أنها فوق ذلك باطلة » .

اولا : لأنها حررت قبل استحقاق الدين ولا يستطيع دائن أكثر ينفذ على مدينه قبل الاستحقاق وليس الطـرف أكبر سـلطة من المحضر وهذا لا يستطيع توقيع الحجز قبل الاستحقاق .

قدم النائب خطابا من المالية للصراف ليحجز فهل يجوز للدائن آن يقدم حجة لاستحقاق الدين من عمله هو ؟ نحن لا نطيل فى هذه المهاترة .

ثانيا : ليس فى المحاضر بيان لحدود الأطيان المحجوز على ثمارها مع أن (الأورنيك) المطبوع للصراف به عشرة سطور لتحرير بتلك البيانات فهل هناك بطلان فوق ذلك البطلان انها محاضر باطلة بطلانا مطلقا فلا قيمة لها ولا عقاب على التزوير فيها) .

يا حضرات المستشارين :

انني أطلب براءة هؤلاء المتهمين باسم القانون ورفقا بأنصار الحكومة ملئن قضيتم اليوم بالعقاب فيا ويل الحكومة ويا ويل أنصارها غدا ..

رئيس الجلسة : نحن نراعى صـالح أحـد ولذلك جعلنا غير قابلين للعزل .

هلباوى بك : ليت النيابة كانت أيضا غير قابلة للعزل .

انتهى

قضية القنابل

من القضايـا التى تستحق الـذكر والتى كانت ذات شهرة كبيرة القضية الشهيرة بقضية القنابل رفعت ضـد **اولا** : ابراهيم محمد عبده الشهير بالفلاح وكان محاميا عنه الأستاذ عطية رزق الله ·

ثانيا : عبده عبد الرسول · كنت أحد المحامين عنه ومعى الأستاذ يوسف الجنـدى ·

ثالثا : أحمد محمد عزب وكان محاميا عنه الأستاذان سامى نجيب ومخائيل غـالى ·

رابعا : محمد على محمد وكان محاميا عنه الأستاذ زهير صبرى ·

خامسا : توفيق العزب وكان محاميـا عنه الأستاذ محمود سليمان غنـام ·

سادسا: محمد محمد قاسم وكان محاميا عنه الأستاذ أنطون جرجس نطون ·

سابعا : حامد نصر وكان محاميا عنه الأستاذ محمد عرفة ·

ثامنا : محمد على بدر وكان محاميا عنه الأستاذ محمد أمين عامر ·

تاسعا : توفيق حسن وكان محاميا عنه الأستاذ محمد بك يوسف·

عاشرا : صبحى شنودة وكان محاميا عنه الأستاذ رياض الجمل ·

حادى عشر : أحمد اسماعيل فرحات وكان محاميا عنه الأستاذ رافع محمد رافـع ·

ثانى عشر : شعبان أحمد شعبان وكان محاميا عنه الأستاذ صبحى بهجـت ·

ثالث عشر : عبـد الرحمن عليوة وكان محاميـا عنـه الأستاذ محمد ذهني .

رابع عشر : شوقي سليمان وكان محاميا عنه الأستاذ محمد ابراهيم أبو العنـين .

خامس عشر : أمين عزب وكان محاميا عنه الأستاذ أحمد محمد أغا

سادس عشر : محمد صادق حسن وكان محاميا عنه الأساتذة أحمد فهمي ابراهيم وكامل صدقي بك .

سابع عشر : الدكتور نجيب اسكندر وكان محاميا عنه الأساتـذة الغرابلي باشا ومكرم عبيد ومحمد علي باشا وعزيز مشرقي ومحمد لطفي جمعة وسلامة ميخائيل ومحمد صبري أبو علم .

هؤلاء السبعة عشر متهما كانوا من عمال السكة الحديد ماعدا الدكتور نجيب اسكندر وكانوا متهمين **أولا** في المدة بين شهر مايو وسبتمبر سنة ١٩٣١ بمدينة القاهرة بالاشتراك في اتفاق جنائي الغرض منـه ارتكاب الجنايات والجنح بأن اتحدوا على ارتكاب جنايات :

١ ــ القتل العمد مع سبق الاصرار .

٢ ــ تعطيل سير قطارات السكة الحديدية وايقافها عمدا .

٣ ــ استعمال مواد مفرقعة بالقاء قنابل في أماكن مسكونة .

٤ ــ تهديد الغير كتابة بارتكاب جرائم ضد النفس والمال معاقب عليها بالأعدام أو الأشغال الشاقة وهذا التهديد مصحوب بتكليف بأمر كما اتحدوا على ارتكاب جنح أخرى وهي :

١ ــ تعطيل المخابرات التليفونية عمدا على الخطوط التي أنشأتها الحكومـة .

٢ ــ تخريب أموال منقولة مملوكة للحكومة وجعلها غير صالحة للاستعمال بقصد الاساءة .

٣ ــ صنع قنابل واحرازها بدون رخصة وبغير مسوغ شرعي وان هذه الجرائم جميعها وقعت بتحريض المتهم السادس عشر محمد صادق حسن .

والمتهم السابع عشر الدكتور نجيب اسكندر ثانيا اتفق معظمهم على تعطيل الطريق القادم عليه معالي توفيق رفعت باشا رئيس مجلس النواب في ذلك الوقت وقتله عند وقوفه .

وقد حكمت المحكمة بعقوبات مختلفة منها الحكم على المتهم الأول ابراهيم محمد عبده الشهير بالفلاح بخمس عشر سنة أشغال شاقة وعبده عبد الرسول الذى كنا ندافع عنه بسبع سنوات أشغال شاقة وحكم ببراءة الدكتور نجيب اسكندر ومحمد صادق حسن اللذين كانا متهمين بالتحريض على هذه الجرائم ٠

مرافعة الأستاذ ابراهيم بك الهلباوى فى قضية قاتل مطلقته فهيمة رمزى بنت شقيقة المرحوم عدلى باشا

أمام محكمة جنايات مصر

نقلا عن صحيفة السياسة

عدد ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣

يا حضرات المستشارين

يقولون عنى اننى دائما محامى المتهم والواقع أن أشهى شيء لدى هو الوقوف فى موقف الدفاع أما اليوم فأنا أسعد الناس بأن أقف فى وجه هذا المتهم ، فان له لخلفا آخر وجبلة غير التى تعود الناس لجرم من مهده والذى ولد فيه ، الى جريمة ويتخلص من وزر ليتردى فى وزر أشنع فاذا به يقتل مطلقته فى المستشفى بالأمس وها هو يريـد أن يقتلها اليوم فى ساحـة المحكمة بتلطيخ سمعتها ثم يقذف فى محام من عمد المحاماة فى هذا القطر ويسىء اليه وتلك جناية من أخطر الجنايات ولو كانت فيه فطرة من رجولة أو نبالة لطاف بخلده شرف وكرامة أسرته ، بل ولتذكر أنها أبنة عمـه ومن عصبيته ٠

جرائم بنت جرائم أولى ، ترتكب على الهيئة الاجتماعية وعلى بنية وخير للانسانية وللأطفال الرضع أن يزول هذا المخلوق من هذه الدنيا فان بقاءه مجلبة للعار وللمذلة بل لهؤلاء الأطفال ٠

(اذاى) بـدأت حياتك (يـاسى محمد) ؟ أأنت مجنون كما يقول محاميك ؟ نعم أنت مجنون ولكن أتعرف جنونك ؟ المال ياسى محمد :

لم يتزوج فهيمة حبا فيها ! هو لم يتذوق معنى الحب طول حياته لا للمقتولة بل ولا لمحاميه فهو كان يحب مرقص أكثر من علام ٠

اتزوجتها حبا ؟ لا بل نصبا ، أيها اللص ، خطفتها طفلة من أحضان أبيها ابراهيم بك رمزى وأمها عايدة هانم أخت دولة عدلى باشا ٠

فى سنة ١٩٠٧ قامت خصومة فى نسبه وأنكره أهله وأنكره ابراهيم بك ، وتجمع له من أيام نظر القضية ٦٠٠٠جنيه ، أنفقتها جميعا فى السبق وفى محلات الدعارة ، ثم لاح له أن يتزوج فعقد على سيدة ثم اذا به يذكها الى ذلك الكنز فهيمة المسكينة ، فخطفها فى غسق الليل الى منزل فى البغالة فعقد عليها وفى الليل (شخشخ)لها باربعمائة جنيه مهرا لها فقبضته وأودعته فى الدولاب وقد سمعتم من محمد أفندى السلحدار كيف أصبح الصباح فغابت هذه المئات من الدولاب ، وضحك المجرم لعروسه ووعدها بـدلا منها ٠

لم يستطيع ابراهيم بك أن يستمر فى ترك ابنته عند زوجها فالتزم بقبولها فى داره ، وليطمئن على سلوكه استكتبه تنازلا عن ايراده ، ثم مات ابراهيم بك فبادر يريد فك التنازل وقد سمعتم من الشهود كيف كان يهدد السيدات بالمدى والسكاكين (وفتح البطون) حتى حصـل على هذا التنازل ، بل وحصـل منها هى على توكيـل ٠٠٠ ومحفظتى هذه مـلأى بالشكاوى الى البوليس تلك التى كانت تستجير فيها من عدوانه وطغيانه كالكواسر الضاريـة ٠

فى محفظتى عقود الايجار ففى جاردن ستى كان ايجار المنزل باسمها وفى الزيتون كان باسم والدتها السيدة عائدة هانم ، أما هو فكان يسكن على حساب السيدات ٠

سافر بها الى الاسكندرية وعادت منها مريضة بمبادىء السل فأسعفها الأطباء كما شهد الشهود أمامكم وراح الى الزيتون وهى فى خوف منه أن يخطف الأطفال كما يجرم الفجار والأشرار وهناك اعترك مع الأوباش والعامة وهناك تقدم الى المحاكمة ٠

أخبرتنى سيدة من أكبر سيدات هذا القطر كيف اقترض باسم هذه المسكينة فهيمة ٩٠٠ جنيه وسافر معها الى الشام وكيف رجعت هى بعد أسبوع تقترض أجرة السيارة التى تنقلها من الميناء الى منزلها ٠

يقول لقد تنازلت عن توكيلها ٠ على مين ينطلى ده أنت تنازلت عن التوكيل كيلا تكون مسئولا عن حساب وكما شهر محمد أفندى السلحدار وتوفيق وكيلها ووكيلك أنك كنت تقبض فى بنك المال وأنها كانت توقع بيدها الايصال ؟!

حكي لكم السلحدار وخيري باشا كيف وهي مطبقة منه انقض عليها يخطف من حافظتها ١٥ جنيها ينهبها نهبا ، بالله ! أكان ابراهيم بك رمزى كاشفا للغيب وهو يبرأ منك ويقول أن الدم الذى يجرى فى عروقك ليس من دماء هذه العائلة طلقها ومضت سبعة شهور لا يراها ولا يرى الأطفال واذا ما جاء الى العاصمة قضى لياليه حيث يقضى الليالى البيض ، ففيهم جاء هذه المرة الى المستشفى ·

تقول انك تقشعر من خطيبها نديم !! ما له حسن نديم ! أنه لو كان فيما غاية القبح فلن يقترح هذا فى سلامة رأيها أو فى طهرها بل هو أية بيضاء مللها خير من أيامك السود وعهدك الأنكد ، فكل شىء لديها أهون منك وكل بلاء دون بلائك ·

كنت تعد فى المرة الأخيرة بأن تكتب لها سندا ٥٠٠ جنيه دلاله على حسن النية ولكن أين تدير وجهك الكالح وهذا الشاهد حلاوة أفندى يفضحك ويقرر أنك قلت له فى السر ليحتفظ بهذا السند وليرده اليك بعد أن تعود وللآن لم تستطع الاعتراض عليه ·

أين أموال محمد رمزى التى يتراوح ايرادها فى السنة بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ جنيه اقرأوا المعاينة فأن منزله فى الفيوم خرائب وانقاض ولم يجد فيه المحقق (مخده نظيفة) ولم يجد فيه بركة ولا شيئا يبارك الله فيه·

٨ سنين و٨ شهور وأنت معها لم تدخل عليها بشىء ولم تذهب بها الى طبيب فلماذا تذهب بها قبل الحادثة وهى مطلقة ؟ ولماذا تشترى الأدوية الواردة بهذه الروشتة وحتى احتفظت بالروشتة وبالنمرة اتيانا لذلك ؟؟

ان قضاتك أذكى من أن ينخدعوا فهى أدلة نفى تحضرها لجنايتك التى ستقترفها ٨ سنين و٨ شهور وهى فى عصمتك لم تشترى لها ولو بيارة، ففيم شراؤك لها ـ وهى مطلقتك ـ فى يوم الحادثة حزامين بخمسة قروش ضاع أفليست تلك أدلة النفى المكشوفة تحضرها قبل ارتكاب الفاجعة !

وفى الساعة العاشرة ألا ربعا وقعت الحادثة وأخذ المرضات يفزعن منك ويهرعن اليها ويسألونك فتقول لهن الواحدة بعد الأخرى لقد قتلتها ولقد انتهت ويبلغ المرضات البلاغ فيسجلن عليك أنك لم تقل لهن سببا ، وأنك قتلتها بلا سبب حتى اذا مضت الساعات أدعيت لأول مرة أن نزاعا شجر بينكما تأخير هذه الدعوى فى الرواية ينقصها من الأساس أى مقارنة بينكما ! لقد كنت تقول لها انك لم تتزوجها حبا فى سواد عينها ، أما هى فكانت تبقى على ضيمك وظلمك حبا فى سواد عيون البنين ـ البنين الذين تكلتهم الآن ويتمتهم البنين الذين أسمعتهم بدل كلمات

العطف طلقات النار ... البنين الذين أبعد الله عنهم الموت اكراما لعطف أمهم وحبها عليهم ، والذين أرديت أنت أمهم مضرجة بدمائها بجوارهم .. أنت أيها الشيطان .

أنت حضرت بالمسدس مخصوص ، فكيف تنفى عن نفسك سبق الاصرار ! آن عربان البادية يتجردون من سلاحهم عندما يتركون البادية ويفدون على العاصمة ، وفى الجلسة جماعة عديدة مصرح لها بحمل الرصاص ولكنها لا تحمله لأنها فى هذه الساحة المقدسة التى تعادل قداستها قداسة المسجد وقداسة المستشفي !! أما أنت فقيم دخولك المستشفى مدججا بالسلاح ؟ أن المسدس الذى قتلتها به هو الذى سيضع عنقك تحت المشنقة .

أنا لا أنس يا حضرات المستشارين

أن واحدا ممن كانوا معنا فى قضية القنا بل كان يحمل السلاح داخل الجلسة ولكنكم تذكرون لماذا كان يحمله .

الرئيس ضاحكا . أجاب بأنه يحمل بسبب جوابات التهديد التى تصل زى المطر .

كيف كان القاتل ، وكيف كان وضع القتيلة ؟ هذه النقطة القاطعة نحن لا نتجادل ولا نتشاجر ظهرا لظهر نحو ما لجروح الاصابات اذا كانت وقعت أثناء المشاجرة تأتى نحو الصدر ، بل وجها لوجه أما أنت فقد قتلتها من الخلف وهى لا تراك ، الطلقات فى الجنب وفى الخلفه ومن أعلى لأسفل، وقد كانت مشغولة عنك فى طعامها أيها الغادر السفاك لا رصاصة ولا رصاصتين ولا خمسة بل تسع رصاصات داوية حالت بينها وبين ما كانت تنتظر وهو جرعة الماء .

آه أيها السادة ! لقد ماتت هذه السيدة ظمأى جائعة وروت الأرض دماؤها أشباعا لشهوة هذا الجانى الطاغية .

كل الشرائع تقول اذا قتلتم فاحسنوا القتلة هذا مع الحيوان فكيف بالانسان . كيف بالبشرية الملأى بالحياة والحيوية .

القتل عقوبته القتل ولكن القانون يعطى ظروفا مخففة فهل فى هذه القضية شىء منها ؟ ربما يخطر ببالكم فى غرفة المداولة خاطرا واحد هو أن بقاء هذا المخلوق فيه رحمة بالأفراخ الصغار ، ولكن لا ! أن مصلحة هؤلاء تنادى بمسح هذا الشيطان من صفحات الوجود . هؤلاء الذين يعيشون حتى هذه الساعة على حنان جدتهم وفى كراهيته هؤلاء الذين سمعوا طلقات النار على أسرة المستشفى ، هؤلاء الذين لم يصرف لهم

شيك من شيكاته التى تحتويها حافظة أدوار عطا لله ، هؤلاء المنكوبون فى أبوتك المنكوبون فى جريمتك المنكوبون بك فى دفاعك تلوينا لعرضهم وكرامة أمهم ، هؤلاء لا يريدو أن تعيش فى هذا الوجود ٠

سمعتم حضراتكم ضجة الخطابات ٠ وكيف أريد بها تلويث سمعة المجنى عليها وهأنذا بعد أن حصلت على قرار منكم بأننى غير ملزم بتقديمها ها أنذا قدمتها اليكم لأساعدكم فى اظهار الحقيقة ، الحقيقة الناصعة الباهرة وهى شرف القتيلة وطهرها وحشمتها فهى خطابات خطيبها والذى يعلم هو نفسه بخطوبتـه بعلم جميع العائلة أقرؤها ، أقرؤها للمـلأ فهى صفحات الفخار والعفاف واحكموا لعايدة هانم وللملأ الأعلى من هذه الأمة حكمـا لا تسموا اليه تخرصات هذا الجانى الطاغية حكما للثأر للأخلاق وللكرامة وللشرف وستفاخرون بهذا الحكم غدا أيدكم الله وقواكم ٠

انتهت

قضايا نزاهة الحكم سنة ١٩٣٤

استغرق نظرها عـدة أيام وسمعت فيها كما سمع نحو الخمسين شاهدا نفيا واثباتا وكانت معروفة بقضية نزاهة الحكم .

ومن القضايا الجديرة بالذكر القضية التى رفعتها النيابة فى سنة ١٩٣٤ على مـدير جريـدة السياسة التى تنطـق بلسان حزب الأحرار الدستوريين ومديرها حضرة حفنى بك محمود شقيق صاحب المقام الرفيع محمد باشا محمود رئيس هذا الحزب الى اليوم وعلى حضرة صاحب السعادة المرحوم محمود باشا عبد الرازق صاحب امتيازها وذلك فى عهد وزارة حضرة صاحب الدولة عبد الفتاح باشا يحيى بالقذف فى هيئة الوزارة جميعها حيث اتهمتها باستغلال نقود الدولة لمصلحة أشخاصها ودخل فيها فعلا مدعون بحق مدنى حضرات على بك المنزلاوى وابراهيم باشا فهمى كريم ومحمد أحمد عبود باشا بالقذف على مقالات نشرت فى ثلاث أعداد من أعداد جريدة السياسة اليومية بين ١٢ نوفمبر ١٩٣٣ الى ١٢ ابريل سنة ١٩٣٤ و ١١ و ١٣ و ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٤ وحكمت محكمة الجنايات بعد مرافعات استمرت عدة أيام من جانب الدفاع ومن جانب المدعين حكمت ببراءة حفنى بك محمود رئيس التحرير ورفض الدعاوى المدنية الموجهة قبله ورفض الدعوى المدنية أيضا الموجهة قبل المرحوم محمود عبد الرازق باشا صاحب امتياز جريدة السياسة بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٣٥ .

كما اتهموا بتسعة تهم تتعلق بكثير من الوزراء وأخصهم المرحـوم عبد العظيم باشا راشد وزير الأشغال وقتئذ وابراهيم فهمى كريم باشا وزير المواصلات لمحاباته لأحمد عبود باشا فى مقاولات تخص أعمال وزارته كما اتهمت بقذف على بك المنزلاوى الذى كان وزيرا للزراعة حيث نسبت اليه أنه استفاد من وظيفته بعدم دفع الأموال الأميرية المطلوبة منه شخصيا مدة ثلاث سنوات وأنه باع لأحد الأفراد المتصلين به صفقة قطن من الوزارة

واتجاره بغير اعلان ولا مناقصة وأخذ لنفسه بعض منتجات الوزارة بثمن بخس •

بعد انتهاء هذه القضايا لم تعرض لمكتبي قضايا سياسية ذات أهمية سوى قضية الدكتور أحمد ماهر ضد صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا وهي معلقة أمام القضاء من يونيه سنة ١٩٣٩ الى اليوم وسوى قضية معالى ابراهيم بك عبد الهادى ضد مدير جريدة الوفد المصرى عبد اللطيف محمد صادق أفندى الذى طعن على مقالة بأنه استعمل نفوذه فى وزارته لمصلحته الشخصية ولعدم صحة هذه التهمة وأهميتها لأن الجريدة المتهمة تعتبر لسان الوفد المصرى وقد حكم فيها بستة شهور حبس وخمسون جنيها غرامة وبمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض للمدعى المدنى •

وسوى قضية حضرات علماء الأزهر الذى تكلمنا عنهم قبلا وهى القضية التى نشأت عن رفت أكثر من ستين عالما من علماء الأزهر وقد كان على رأس ادارة هذه المعاهد الأستاذ الشيخ الأحمدى الظواهرى ولم يستطع مخاصمة ادارة المعاهد رسميا على هذا التصرف الا الشيخ محمود محمد شلتوت والشيخ علي سرور الزنكلونى والشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ محمد أحمد العدوى •

وقد أتينا على موضوع هذه القضايا نقلا عن صحف الدعوى واننا ما انتهت اليه صلحا بعودة هؤلاء الأفاضل الى مراكزهم وهم اليوم يتمتعون بكل حفاوة واجلال فى المراكز التى يعملون فيها •

وفقنا الله واياهم لخدمة هذا البلد فى ظل صاحب الجلالة مولانا الملك فاروق الأول •

وهذا الحكم رفض النقض المرفوع عنه من النيابة والمدعين بالحق المدنى الا ما يتعلق بحضرة علي بك المنزلاوى فأنه رفض أيضا بالنسبة للطعن المنسوب اليه من أنه استفاد من وظيفته بعدم دفع الأموال الأميرية ثلاث سنوات كما رفض أيضا بالنسبة لما نسب اليه من بيع قطن الوزارة لأحد أصدقائه بدون مزاد ولكن حكم له بتعويض على تهمتى الاستفادة من محصول تقاوى البرسيم وأشجار البساتين على الجريدة بمبلغ ١٠٠ جنيه تعويض •

قضية العلمـــاء

وهى القضيــة التى نشأت عن رفت أكثر من ستين عالما من علمـــاء الأزهر لم يستطع هذا العدد الكبير أن يخاصم ادارة المعاهد الدينية لسبب هذا الرفت اللهم الشيخ محمود محمد شلتوت والشيخ على سرور الزنكلونى والشيخ عبد الجليل عيسى والشيخ محمد أحمد العدوى هؤلاء الأربعة قبل أن يفكروا فى توكيلى التجاؤا الى كبير من رجال المحاماه ·

تذوق غير مرة طعم الوزارة فسمع الشكوى وقبل القضية ولكنه أجل رفعها عدة أشهر ولعل ذلك توقيا من غضب الذى أوعز برفت هذا الجمع الغفير ·

لما يأس حضرات العلماء من الأستاذ المشار اليه جاءوا الى مكتب الراجل الذى يستخف بكل ظرف لا يتفق مع العدالة وعهدوا اليه برفع هذه اقضايا الأربعة الأولى باسم الأستاذ شلتوت ضد وزارة الأوقاف ومشيخة الأزهر بطلب ١٦٨٨٠ جنيه والثانية باسم الشيخ محمد أحمد العدوى بطلب ١١٩١٥ جنيه والثالثة باسم الأستاذ الشيخ عبد الجليل عيسى بطلب ١٠٠٢٢ جنيه ·والرابعة باسم الأستاذ الشيخ على سرور الزنكلونى يطلب تعويض يقرب من طلب المشايخ الآخرين وقيدت هذه الدعاوى الأربعة فى أوائل سنة ١٩٣٣ وتداولت فى الجلسات الى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ حيث تقرر فى هذه الجلسة شطب جميع هذه القضايا لأن أمـــر مشيخة الأزهر جاء بأنها عدلت عن رفتهم وتدعوهم الى العودة الى وظائفهم السابقة وقد قبل المشايخ هذا العرض وتوجهوا للمشيخة وتفاهموا مع الأستاذ الشيخ الظواهرى شيخ المعاهد وعاد كل منهم الى العمل المتفق عليه ·

هذه القضية كانت تتمة القضايا التى ابتدأت بها حياتى والتى قد تعد تمردا وجرأة كبرى على الجهة العليا التى أوحت بذلك التصرف والتى

كانت حجر عثره فى سبيل مخاصمتها على يد ذلك الأستاذ الكبير الذى ابقى القضية عنده نحو الثلاثة أشهر بدون رفع ثم ردها الى أصحابها .

ومن القضايا التى تستحق الحديث عنها باختصار القضية الشرعية التى رفعت من الأستاذ الشيخ محمود الخفيف الذى كان موظفا يومئـذ بوزارة الأوقاف ـ ممثلا للقاضى الشرعى فى طلب الحكم بعزل سمو الأمير محمد على عن النظر على وقف سمو والدته المرحومة أم المحسنين بدعوى أنه أهمـل فى اقامة ملجـأ العجزة ومدرسة البنات قبـل انقضـاء السنتين المشروطتين من الواقفة لاقامتهما .

سمو الأمير يعلم انى غير مشتغل بالمرافعة بالمحاكم الشرعية ولعله لما شعر بأنه فى حاجة لمن يوصله أمام المحكمة فى هذه القضية ممن تعود الاستعداد لكل تضحية فى سبيل خـدمة موكله كلفنى بـأن اشترك مع المحامين الشرعيين وكلائـه فيها خصوصا بعد أن حكمت محكمة هيئـة التصرفات الشرعية فى الدرجة الأولى بعزله من النظر على هذا الوقف .

ولست بحاجة لأن أعرض على القارىء فى هذه الأسطر الا لمحة صغيرة مما ورد بمذكرتى التى قدمت فيها .

أول سبب للاعتراض على قـرار العـزل الصـادر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ :

من صفحة ١٤ من أول كلمة ظاهر من هذا القرار .

الى صفحة ١٨ الى آخر كلمة تقوم على نص واضح صريح . السطر الثالث .

يؤخذ الاعتراض الثانى .

يؤخذ الاعتراض الثالث .

يؤخذ الاعتراض الرابع .

وهناك اعتراضات أخرى استغنينا عنها بما تقدم لأنها أوضحت المقام جليا وجعلت هيئة التصرفات العليا مضطره لأن تحكم بالغاء القرار الابتدائى فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

وفى ختام هذه الأحداث التى مرت بى أرى واجبا على أن أقول كلمة ختامية وهو أن قبل كل فكرى لما يتعلق بعمل حياتى العامة انسانى أهلية العناية بشأنى الخاص .

كنت فى الأزهر مع زملائى ونحن نباشر طعامنا وننظف ملابسنا عالة عليهم ألم أذكر اننى مرة جلست أمام موقد لتهيئة الطعام أو مغسل لغسيل الثياب .

بل كانوا يتناوبونه عنى مقابل مساعدتى لهم فى دروسهم .

وهذا الحد فى الحياة فى جميع طبقاتها بقى مستمرا يصرفنى عن ملاحظة ومراقبة منزلى .

من أجل هذا لم أطق صبرا عندما منيت بوفاة زوجتى الأولى أن أنتظر وقتا كافيا حتى أنسى لوعتها لاحتياجى لمن يرعى المنزل وكنت عجولا دائما فى الحصول على رفيقة تقوم بهذا الواجب حتى نتج ان التى جاءت بعدها على عجل لم أوفق للعيش معها وطلقتها على كره وعلى استحياء .

ولما وفقت فى سنة ١٨٩٧ للزواج بالسيدة التى عاشت معى اثنين وثلاثين سنة وتكلمت عنها كثيرا فيما سبق كنت أسعد الناس حالا وحاجتى تبينتها شخصيا فى المنزل ويرعى شئون العائلة اضطرتنى الى التعجيل بالبحث عن زوجة وكان همى دائما أن أتخذها تركية لما اشتهر عنهن من النظافة وحسن ترتيب المنازل على الا تكون ذات مال وعصبية فتوسطت الى سيدة من زوجات السلطان عبد الحميد بمطلقة أحد أنجاله وذات ولد منه وأثنيت بها معا الى المنزل فرضيت عنها وقبلت الزواج بها ولما كانت أوارق طلاقها غير مستوفاة قانونا دفعت الصداق لها مقدما لتجهيز نفسها وأخرت العقد حتى تحضر تلك الأوراق . وكنت علمت منها ان نجلها من نجل السلطان عبد الحميد يقبض مرتبا من سمو الأمير يوسف كمال فجاءت تطلب منى دفع مرتب لهذا الغلام فعدلت عن اتمام العقد بها وتجاوزت عن المبلغ الذى قبضته .

هذه السيدة السلطانة التى خاب مسعاها فى هذه المرة جاءتنى مرة أخرى بسيدة تركية وعرضتها على كخطيبة لى .

وعيبى الوحيد الذى أعترف به دائما طبيعة العجلة عندى راقنى شخصها وقبلت الزواج بها خصوصا وقد زكاها لى المرحوم يحى فوزى وفؤاد باشا نجل المرحوم لطيف باشا سليم الذى كانت والدته وسيطة فى زوجتى الأولى التى توفيت بطنطا وتم الزواج بها حتى توفيت فى أوائل سنة ١٩٣٧ بالتهاب رئوى بمنزل بمدينة الاسكندرية .

لبثت مريضة شهرين بالاسكندرية وأنفقت على علاجها وتطبيبها ما يقرب من ألف جنيه . لها صديقة تدعى انها أختها كانت زوجة للمرحوم مكاوى بك المقاول ، كانت ترافقها أثناء مرضها عندى بالاسكندرية هى وخالة الشاب فريدون ابن المرحوم الأستاذ يحيى فوزى فأثناء المرض كانت تصرفاتهما بالمنزل غير مرضية فطردتهما معا . وهذا فيما أظن سبب الدعوى التى رفعتها تدعى فيها ميراثا لها عن أختها وقد يضاف الى هذا السبب

انى تزوجت أخرى غيرها هى زوجتى الحالية كانت تطمع أن تحل محل زوجتى المتوفاة في كل أدوار حياتى هو فى الأصل فى الزواج الا تكون زوجتى ذات مال ولا جاه وزوجتى الحالية أزمهان الشهيرة بنعيمة لما تزوجت بها فى يونيو سنة ١٩٣٧ كانت ضيفا عند احدى قريباتها زوجة محمد بك واصف من موظفى بنك مصر وقد علمت انها عاشت عندها بهذه الكيفية نحو تسعة أشهر ٠

ولما تزوجتها ذهبت معها الى انجلترا فقضـــينا الصيف هناك فى سنة ١٩٣٧ ٠

وبعد عودتنا من أوربا تبينت أن خالتها هى حماة سمو الأمير فيصل سعود وأنها كانت بعد وفاة زوجها فى استامبول ٠ دعيت للسفر الى الحجاز من جهـــة خالتها لكى تتزوج بأحد أبناء عم الأمير فيصل ٠ وقد ذهبت اجابة لهذه الدعوة ولبثت هنـــاك نحو خمسة أشهر وهناك تبينت أن زوجـات هؤلاء الأمراء يعتبرون كالسلع فى المنزل لا قيمة لهن فرضت وعادت الى مصر ٠

ولما علمت خالتها بزواجها بى بعد عودتنا من انجلترا حضرت شخصيا لتهنئتنا فشعرت من ذلك الوقت بأن لزوجتى أسرة تهتم بها وخشيت عاقبة ذلك اذ أشفقت أن يعلو رأسها أمامى فيجر ذلك الى خلاف فشقاق ٠

ولقد حملتنى فى فبراير سنة ١٩٣٨ على السفر الى الأقطار الحجازية لزيارة خالتها وبقية أسرتها ٠

كنت أوصيت بنك مصر بحجز طيارة لى لنقلى من جدة الى مكة ومنها الى المدينة بعد تأدية فريضة زيارة الحجرة النبوية ثم الى ينبع ودفعت مائة جنيه أجرا لها ٠

وفى الميعاد المحدد للسفر بهذه الطيارة حدث خلل فى جهازها ورد الى المبلغ ٠

هذا الحادث وصل الى سمو الأمير فيصل قبل وصولى الى بصرة فوجدت سيارتين من قبله ، احداهما لركوبى مع زوجتى والأخرى لركوب الخادمين اللذين أخذناهما معنا ، وهما محمد خليفة ومحمد أبو ليلة ونوجد فى هذه الرسالة وفى كل محطة توجد فيها نقطة بوليس بين جدة ومكة نجد اشارة تليفونية من سمو الأمير وسمو الأميرة زوجته بالسؤال عنا ، وفى وسط الطريق قابلتنا سـمو الأميرة نفســـها بذاتها راكبة عربة ملكية خاصة لاستقبالى أنا وزوجتى ٠ ولما وصلنا الى مكة صادف وصولنا الأسبوع الأول من فتح فندق بنك مصر بمكة ووجدنا الأمير فيصل قد حجز لنا فيه جناحا ، يشتمل على ثلاث غرف عدا سكن الخدم والمنافع وهو شبيه بالجناح المقابل

له ، الذى كان محجوزا للفريق على فهمى باشا أمير الحج فى ذلك العام . وبقينا مثله ضيوفا على الحكومة السعودية طول مدة اقامتنا بالديار المقدسة وعند السفر الى المدينة — ولم تكن للحكومة دار فيها — أرسلت الى سر تجار المدينة تطلب اليه أن يستضيفنا فى منزله الخاص .

ولقد عاملنى الملك ابن السعود ونجله الأمير فيصل معاملة أحد أعضاء الأسرة السعودية الكريمة ، واستقبلتنى سيداتهم كما استقبلنى رجالهم .

رأيت أن أعمل ما فى طاقتى لرد بعض هذه الخدمات فلم أجد سبيلا الا أن تعرفت بأخ سمو الأميرة وهو تلميذ يبلغ التاسعة من العمر فعرضت على أخته أن أحضره معى ليتعلم فى مدارس مصر وينزل بدارى طول مدة تعليمه فأجبت الى طلبى وحضر معنا وأقام السنتين وكان فى كل امتحان ينال الدرجة الأولى . وقد ابقيته بالقسم الداخلى بمدرسة الرمل بالاسكندرية ابعادا له على التردد المستمر على المنزل ذلك التردد الذى ربما الهاه عن دروسه . ومما يؤسف له أنه لما اكفهر جو السلم خشيت عليه أخته ووالدته والدة كمال وسمو الأميرة أخته من معاشة فى مصر وانضم اليها وأرسلا مندوبا خاصا عاد به الى الأقطار الحجازية .

أصاب سمو الأميرة مرض عقب وضعها فجاءت الى سوريا وبعد أن قضت هناك مدة جاءت الى مصر وكان معها طبيبها الخاص وزوجته وبناته وعشرون بعضهم من الأسر الحجازية والبعض الآخر ممن جاءوا معها لتدفع عنهم نفقات السفر .

هؤلاء الأربعة والعشرون قضوا فى القاهرة بضعة أيام ثم ذهبوا الى الاسكندرية ونزلوا بمنزلنا الصغير بسيدى بشر الذى لا تزيد مساحته عن مائتى متر .

والذى تولى رعاية بالاسكندرية خصوصا أيام العطلة والجمع عائلة زوجتى والعائلة الأخرى بنت أحد اخوتى المتزوج بمحامى شرعى هناك يدعى الشيخ أحمد زايد .

ولذلك راعينا فى اقامته بالاسكندرية اننا سنذهب فى صيف ذلك العام الى اسطنبول لأتعرف ببقية عائلة زوجتى هناك .

سافرت معها فى صيف سنة ١٩٣٨ الى اسطنبول وتعرفت أثناء اقامتى هناك بالسيدة والدتها وبأخوتها الثلاثة عزيز وصقر والأنسة (رقية) . أما الأم وولدها فبقوا حيث يقيمون وأما رقية فقد كانت تبلغ نحو العشرين عاما من سنها وكانت بغير عمل فدعوتها للمجىء معنا وأننا لسنا أقل سرورا بوجودها فى ضيافتنا من اختها .

وأثناء اقامتي في اسطنبول في هذه المرة اتصلت كعادتي بكثير من رجال السياسة والفضل في مساعدتي في ذلك سعادة الجرابرى بك الذى كان وزيرا مفوضا لمصر في اسطنبول (الآن مستشار بمحكمة الاستئناف) • حتى أنه أقام حفلة لمعالى وزير الداخلية • وقد حسبت أن التركى اذا لمح في وقت ما الطربوش يحن الى عهده الماضي فتحيرت في تلك الليلة لبسه وقد كنت علقته على مدخل الصالون قبل أن يأتي رشدى باشا • ولما جاء الباشا المشار اليه وذهب لخلع ردائه الخارجي وقبعته رأى الطربوش معلقا صرخ وقال لمن هذا الطربوش بحركة غضب وتأثر ولما قيل له أنه لى دخل عاتبا على فقلت ظننت خطأ ان ذلك يذكركم بشيء كان تاج عزكم ورمز عزيمتكم مبنى على رأيه ولا مسايرتى له أخيرا ورضانى بملاحظة لا تنهى الأمر بينى وبينه كما انتهى بينه وبين وزيرنا المفوض السابق عبد الملك بك حمزة •

احتمل كل هذا من تركيا الجديدة وتذكرها لكل ماضى الدولة العثمانية خصوصا في عهدها الأخير لأن تلك الذكرى تثير العبرات الى حد انها توجب الحزن والعار • ولازلت أدعو لهذه الدولة الجديدة بالتوفيق والنجاة من مخاطر هذا العالم المضطرب والمنكوب بالمفاجآت •

ولبثوا فيه أكثر من اسبوعين وقد أهديته لهم أنا وزوجتى فنزلنا بمنزلنا بمنشية الهلباوى •

سألت الأميرة ذات مرة كيف تسكنون في هذه الدار وانتم بهذا العدد وكلكن يطلب مقاما خاصا له فأجابت نحن كلنا كعائلة واحدة ومن هو بدين فينا ينام على الأرض والآخر ينام بجواره •

أصيبت زوجتى أثناء اقامتها الى أن أدخلتها بمستشفى المواساة فقبلت وبقيت هناك ثلاثة أيام مع زوجة طبيبها واثنين من أتباعها وفى ذاكرتى • أن ما دفعته سموها في الثلاثة أيام بالمستشفى وممرضين يساوى ما يدفعه غيرها في أشهر عديدة •

واننى مع تبينى لعصبية زوجتى ووجود من يحميها من هذا البيت الكريم بدأت أتأسف لاشتراطى دائما الا يكون لزوجتى مال أو عصبية وبدأت أعذر الرجال الذين لا يأبون في زواجهم أن يكون لزوجاتهن ما يساعدهم على نفقات هذه الحياة التى صارت شاقة خصوصا وانى لم أجد فيما أشعر به عند زوجتى من تداخل غير مملوح في ادارة المنزل وما يتبعه فانا شاكر لها وشاكر للصدفة وللقادير التى اهلتنى بها في آخر أيام حياتى •

الخاتمة

عرضت فى هذه المذكرات صور كثير من الرجال الذين عاونوني على مهمة المحاماه الشاقة لفرضين الأول ان أخص فى ظل فضلهم ما يبدو للقارىء من غلطات بدرت منى فى هذه الحياة الطويلة خصوصا ومنهم من لم تفض زمنا طويلا فى العمل معى مثل صاحب السعادة اتربى باشا أبو العز الذى احيل الى المعاش وهو رئيس محكمة الاستئناف وصاحب السعادة مراد باشا محسن مدير الأوقاف الملكية الحالى فتفضلهم باعطائى صورهم لأزين بها هذه المذكرات فضل كبير منهم أما الذين لم يتيسر لى الحصول على صورهم فهم أولا المرحوم محمد بك بسيونى زوج كريمتى قد عاش مدة فى المكتب استفدت بزمالته فيها والمرحوم أحمد بك خلوصى الذى شاركنى فى مشترى دارى وداره التى كانت بقصر الدوبارة والمرحوم خليل بك ابراهيم أما صاحب المعالى عبد العزيز فهمى باشا الذى عاش معنا زمنا طويلا وكيلا بقلم قضايا وزارة الأوقاف وزاملنى فى المرافعة فى كثير من القضايا فقد يتهيأ لى الحصول ان ازين هذه المذكرات بصورته قبل اتمام طبعها والغرض الثانى ان يتبين القارىء ان ما قمت به من الجهاد فى هذه الحياة والانتهاء الى نتيجة مهما كانت شاقة فانها مشرفة يرجع أكثر الفضل فيه لهؤلاء العظماء واتمنى ان تختم الأيام الباقية لى بالتوفيق وان يكون الجهاد فيها أقل عناء لأن شيخوختى لم تعد تحتمل صراع أمام الشباب والله الموفق ٠

وقد رأيت للغرض نفسه الا أهمل الطبقة الصغرى التى عاشت معى زمنا طويلا تساعدنى بقدر مركزها على القيام بالواجب ان اضيف الى هذه الرسالة صور من تيسر لى الحصول على صورته من آل بيتى وأنه احتفظ بصورة فوتوغرافية لصورة كتاب وردنى من المرحوم والدى فى ١٢٩٢ هجرية حيث لم تجد له صورة شمسية أخذت له فى حياته وان اعقبها بصورة شمسية للمرحومة الوالدة ويتلو ذلك صور هؤلاء الاتباع الباقون فى خدمتى الى اليوم وهم أحمد خليفة الذى دخل خدمتى منذ أكثر من أربعين سنة كسائق لعربتى التى كانت تجر بالخيل (حنطور) ثم الى سائق سيارة هو أحد الذين رافقونى فى أداء فريضة الحج سنة ١٩٣٧ ـ سنة ١٩٣٨ من محمد ابو ليله الذى دخل فى خدمتى فى مدة تقرب من

هذه فى عمل كالعمل الذى يزاوله محمد خليفة وهو أحد الاثنين اللذين رافقانى الى الحجاز ـ والاسطى الجناينى محمد غزال الذى جاء كمساعد لبستانى وسنه نحو ١٦ سنة ثم رقى الى بستانى (لما توفى رئيسه) الذى قد تقوس ظهره الآن ويظن من يراه انه قد بلغ الثمانين ٠

أشعر بأن اضافة هؤلاء الرجال فى ذيل هذه الصحيفة التى بدأت توجه باسم المرحوم رياض باشا ومن يليه من العظماء من حق الوفاء على فى هذه الحياة لاتنفع أولا بذكرى الأولين ولتنتفع الطبقة الصغرى وتشعر بأن وفاءها فى خدمتها لمخدوميهم لتستوجب عليهم مثل هذه الذكرى ومن الأغراض التى املت على فكرة ذكرى الزملاء وأعضاء العائلة والخدم فى هذه السيرة أن تكون مثلا وقدرة للذين يتهمون المصرين بعدم الوفاء بعضهم لبعض وعدم تقدير ما لكل منهم من الحق على الآخر ٠ وان سوء الظن فى قدرتهم على القيام بالواجب عليهم مبالغ فيه الى حد كبير وان جمهور المصريين بالرغم عما أصابهم فى العصور الماضية من ظلم الهيئة الحاكمة واستبدادها لم يطفىء فى طبيعتهم شعلة الاعتداد بالنفس ومعرفة الوفاء من يسدى اليهم شىء فيه كما لا ينس محبته العفو عمن يظنه مستحقا من أقرانه وأتباعه ٠ وقد راعيت أيضا فى تسطير بعض ما نالنى من الصعاب فى هذه الحياة تذكير الشيعة بأم الصعاب والعقبات تبقى مخيفة قبل الوقوع ٠

ولكن عندما يقع الصراع بين الشخص وبين هذه العقبات يتغير الجو أمام نفسه ويحس المصارع بلذة كلما فك قيدا من هذه القيود والواقع ان جو العقاب اذا أخاف المرء قبل وقوعه فيها فانه ينقلب عندما تبدأ الملحمة عزة للشخص ودليلا على بسالته فالى امام الى الامام ٠

كان المفروض أن هذه الكلمات تكون خاتمة هذه السيرة ولكن الصدفة التى اجلت كتابتها الى ما بعد حادث وفاة المرحوم حسن صبرى باشا يوم الأربعاء ٠٠ نوفمبر سنة ٩٤٠ جعلت من الحق على ان أجعل خاتمتها هى هذا الحادث لأن المشهد الذى فاضت روحه فيه أثناء تلاوة خطبة العرش والملك جالس على عرشــه ومحفوف من جانبيه أعضاء أسرته من ناحيــة بما فيهم سمو ولى العهد ومن ناحية أخرى بالوزارة ورجال الدولة والسفراء ومن أمامه ممثلو الأمة وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب أعطى لنا صورة قل أن توجد فى رجل خصوصا فى سن الشباب مثل الصورة التى ظهر بها جلالة هذا الملك الشاب ٠

ســـقط رئيس الوزارة بين يديـــه لـــم يظهر أى اضـــطراب بسبب هذا الحادث لم ينس المقام الذى هو جالس فيه وأمر بأخــذ الكتاب

من يد المتوفى وسلمه الى رئيس مجلس الشيوخ ليتم الفقرات الباقية ثم تأجل الاجتماع الى يوم آخر ٠

هنا نهض جلالته ولبس ثوبا آخر ذهب الى غرفته التى نقل اليها المتوفى وكانت امرأة المتوفى تولول خارج الغرفة وهى مغلقة فدعاها الى الدخول فى الغرفة وعمل على كفكفة دموعها وعزى نفسه والآخرين ثم انصرف بجلالة ٠

فالنواب لم يشهدوا هذه الصورة عندما تعرض لهم صورة الملك فاروق بهذا الوضع الا يجدون نفسا عالية وقلبا كبيرا قل أن يتجلى به غير الملك فاروق وهل لايجب على جمع من قرأ هذه القصة من أولها الى آخرها الا يختمها عند ما يصل الى هذا المكان أن يملك نفسه بأن يقول :

فليعيش فاروق ٠

بعد انصرافه أمر أعزه الله بأن يبنى مدفن للفقيد وتقام له مأتم على نفقة الحكومة بما لاتزيد نفقته عن أربعة آلاف جنيه وتم ذلك فعلا فى الساعة الرابعة من يوم الخميس ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ ٠

ما صدر عن جلالته فى هذا الموقف الخطير ختم بالكلمة الآتية وهو خارج من قاعة الاجتماع ٠

أحييكم وأطلب لناديكم عزاء والســـلام ونحن من جانبنا نشارك جلالته فى الاجابة على هذه التحية بالدعاء لجلالته بأن يحقق الله رجاءه فى توجيه هذه الأمة الى خير ما يتمناه كل منا وأن نتوج صورة جلالته صور هذه الرسالة ٠

ملحق رقم (١)

الى أى طريق نحن سائرون (١)

بقلم : أحد الأفاضل المصريين

يحسن بنا اليوم والأفكار فى لجة من الأسف والأكدار والضمائر تطوى تحت طيات الضلوع جروحا بالغة والنفوس تقاسى من هول الموقف ماكاد يتعدى عن خطة الصبر والانتظار مما كان من حادث الفرمان الأخير أن تستلفت الأفكار الى مبحث ربما كانت عاقبة النظر اليه صرف ما خامر القلوب من اليأس والقنوط ٠

فدع عنك أيها القارىء فى كيف مع مجىء الفرمان يصح من وكيل الدولة الانكليزية فى مصر أن يطلب كذا وكذا وكفاك تأملا فيما أجابت به مصر ، وما كان من وكلاء الدول السياسية ثم ما صارت اليه حال البلد الراهنة وما اكتظت به شوارع المدينة بين أعلام تقام اليوم انتظارا لتلاوة الفرمان ، ثم ترفع غدا الى احتمال أنه لا يقرأ أو أنه لو قرىء فرح ولا ابتهاج حيث رهنت قراءته على أمر دولة الانكليز ٠

واذهب بنا بعيدا عن شوارع هذه المدينـة التى تلونت الأقـواس والأعلام القائمة على أبواب أمرائها بما تفتنهم جوانحهم من حـرقة القيظ ولهيب الأسف ، فكل ذلك من الحوادث الفرعية التى لها نظائر شتى والتى يمكن أن يكون المستقبل للشرف نصيب وافر منها ، كلما أرادت أمم الغرب المتمدنة اهداءها بشىء من ذلك النصيب ٠

ولابد أن تذكر مقالا سبق نشرته الصحيفة من بضعة أشهر تحت عنوان (الى أى طريق نحن مسوقون) فحادثنا الحاضر مرحلة من مراحل ذلك الطريق العريض الطويل وعقبـة من العقبات التى تصادمت عندها حياد الحكومة الغربية ذوات المصالح بمركبات الحكومات أصحاب الحق الشرعى فتطاير الشرر من هول الصدمة أو كاد ٠٠ ففى ذلك المقال وان طال به العهد بيـــان لكليـــات ينطبق على هذا الحادث الجزئى ومنـه

---

(١) المؤيد ١١ ابريل سنة ١٨٩٢ ٠

يعلم الى أى طريق تسوق فيه الدولة المحتلة أو غيرها من الدول الغربية حكومات الشرق ومنها الحكومة المصرية ٠

وغرضنا الآن أن نمشى فى كتابتنا هذه على طريق ثان بجانب ذلك الطريق وهو الطريق السائر عليه الأمة العثمانية عموما والمصرية منها خصوصا لعلاقة الحوادث التى تحصل فى طريق الحكومات بتصرفات الأمة وسيرها فى طريقها الخاص بها ، وان كان كل طريق من الاثنين منفصلا عن الآخر انفصالا تاما فى الشكل والصورة ، والذى يظهر عند أول نظرة للمقارنة بين حوادث الطرفين أنـه كلما اشتبكت الحكومات فى طريقهـا وتجلت عن تقهقر وضعف فى الحكومات الشرقية وتغلب ونجاح للحكومات الغربية كلما تقهقرت الأمة ذات الحكومة المستسلمة فى طريقها الثـانى ووهنت قواها ولكن الأمر المحسوس والمشاهد بالعكس من ذلك ، وكان هذا من قبيل قولهم (وربما صحت الأجسام بالعلل) وأنت خبير بما كنا عليه فى سيرنا الملى يوم كانت حكومتنا قائمة بنفسها ، لا يشوبها احتلال ولا ولاية لأجنبى فقد كانت جامعتنا الملية ورابطتنا العثمانية تكاد أن تكون اسما بلا مسمى اتكالا على رابطة الحكومات العثمانية بعضها ببعض لعموم الجامعة فى الملة بين رجال الحكومات والأمة ٠

وكم من مرة بدت من الحكومة المصرية فى أدوارهـا الأولى فصول غير مناسبة لوحدة الجامعة العثمانية والأمة المصرية لم تكن تهتم بذلك لأن صورة الحكومة كانت مغطاة برداء الجامعة العثمانية الاسلامية فالأمة كانت منخدعة بهذه الأشكال والصور ، ولذلك كانت لا تحقق حكومتها على ذلك الفصول حتى انقادت غير مرة بدون شعور مؤلم الى تشييد معاقل ومبانى ، لم يكن الغرض من تأسيسها الا وهن تلك الرابطة المقدسة وقد لا يكون ذلك بجرم ظاهر بالنسبة لحوادث تلك الأيام ، اذ الأمل كان عظيما بأن الحكومة التى كان يراد اقامتها فى أرض مصر على بنيان كامل من الاستقلال وصورة الملك تكون حكومة شابة فيها كل الصفات المطابقة لمشرب الأمة المصرية وطنيا ودينيا فتبقى الروح واحدة فى كلتا الحكومتين وان اختلفت الألقاب والأعلام ٠

أما الآن وقد تمزقت تلك الأشكال والصور ورفع النقاب عن وجه الحقيقة التى كانت مستترة فى تلك الأيام وظهر للعالم سواء فهم العالم والجاهل أن خطط الحكومة تؤيد شيئا فشيئا الى رجال يباينوننا وطنية ودينا فلم يبق للأمة سبيل تكالبها على بقاء الرابطة السياسية والدينية بمركز الخلافة العظمى الا على نفسها وذلك هو سر ما نراه فى كل مصرى من زيادة الغيرة والدفاع عن الصالح العام العثمانى ، فكل زاوية من بنيان الحكومة المصرية تريد الدولة المحتلة ازالتها لتصل الى اضعاف الرابطة بين

الحكومتين فى نظـرها يشيد بدلها فى نفوس الأمة المصرية من الرسـوم المقوية للجامعة العثمانية ، يقدر عدد نسماتهم بما لا يزيد على تلك الزاوية أضعافا مضاعفة لفائدة الجامعة ، والارتباط وكل ركن يمس بسوء من سور تلك الجامعة الطاهرة يستعاض عنها بسبعة ملايين من الأركان المنيعة تقيمها النفوس بيد الغيرة وتحفظها بنور الوطنية والدين القويم • وهذه الصورة والمعانى المعنوية ان كانت قاعدة وجودها بين الأحشاء محرومة من التمتع بحرارة الشمس ولطف الهواء ، ولـكن كل كائن مصيره للظهور والانتعاش بقوة الحياة بين المادة والصورة فافعلوا ما شئتم مع الحكومة أيها المحتلون فلها طريق ولنا طريق صرير الأسنة فى طريقها لايزيدنا فى طريقنا الا حكمة واعتبارا ولا يزيد ايماننا الا قوة وصفاء •

كما أن الضغط على الحكومة المركزية يعلمنا أن نقوم بما كان يجب على الحكومة أن تقوم به لأمتها لو كانت حرة التصرف وان حسبتم أنكم بابعاد الكثير من أبناء الوطن عن ادارة مهام البلاد واستخدام الأجانب بدلا منهم تخمدون نيران الوطنية فى القلوب فقد أوشكت الأيام أن تخلف منكم ذلك الظن فالمصريون كانوا قبل احتلالكم مشغولين بعزة الولاية والامارة عن الاشتغال بالشئون العمومية والصوالح الوطنية ، ولذلك كان أغلب نبائهم فرحا بما أوتى من سعة الجاه غير شاعر بما ينهش عبد دونه من الخسف وسوء التصرف •

أما الآن فقد اجتمعت طبقات الأمة السفلى والوسطى بطبقات رجالها العليا بحكم الجامعة فى المصيبة بعد أن كانت كل طبقة من تلك الطبقات منفصلة عن الأخرى فى الأدوار الأولى ، وصار حديث الكل نحو مقصد واحد وغاية شريفة واحدة يؤمل الوصول اليها قريبا بحول الله ، فأى مجلس لأمير أو صغير ليس حديثـه الشكوى من تفرق الكلمة وضعف الوطنية ، وأى مصرى كريم لا يستحث الناس على العمل الفاضل وترك الأهواء القديمة التى كانت ركنا مهما من أركان الخراب المالى والأدبى وأى مدينة أو قرية تعمر مجالس أهلها لأن لا بالشكوى من سوء الحال والضعف المستمر فى طريق الحكومة •

وقد يحس بعض الناس أن مثل تلك الأحاديث والمجتمعات تشبه حركة رجعية تدور حول مركز واحد بدون تقدم نحو الأمام وهذا لا محل له من الحقيقة لأن المتأملين يرون أن تلك الشكاوى وذلك الحديث وقودا فعالا يزيد فى ترقى الشعور والاحساس الملى بين طبقات الناس فانك تعلم أن كثرة المزاحمات التى عرضت فى طريق الحكومة طرحت على طريق الأمة عددا عظيما من الأمـراء المهمين ، وكان بين هؤلاء الرجال جملة معروفـة بالضلعية للنفوذ الأجنبى ، وهم اليوم بعد التجارب الأخيرة صاروا جميعا

أبعد عن تلك التهم السابقة وأشد غيرة وانفعالا من ماجريات الأحوال الحاضرة من كل الشبان الذين تاريخهم من القدم بالحرية والاعتدال ولا تحسبن أن ذلك تظاهر مؤقت بخلو اليد عن الوظيفة لأنه من الحقائق المقررة حتى عند رجال الانكليز أنفسهم أنه لو أعطى الواحد من هؤلاء ملء الأرض ذهبا لكى يعود لمثل وظيفته السابقة فانه يرفضها مع أجرها بكل جراءة وفخر ، مادامت الأحوال الحاضرة كما هى ، وانى أعد مع كمال السرور الحوادث التى قضت بانفصال أولئك الرجال العظام عن مراكزهم السامية وان كانت قوضت بنيانا شامخا من جسم الحكومة الوطنية الا أنها وضعتهم أحجارا كريمة فى جسم الأمة العام فأفادوه منفعة واعتبارا أكثر من منفعتهم فى البنيان السابق وان قيل ان بعضهم لا يزال محترفا فى قوله وفعله واذا تكلم فانما يتكلم فى أمور اعتيادية مهما نبغ فيها لايزيد عن أوساط الناس فى ادراكها ٠

أما الحقائق الكبرى التى استفادها من وظائفه السامية السابقة فأما أنه مقفل عليها ولا يريد التحدث فى شيء مما هو محل لنظر العموم فلم تستبعد الأمة من اعتزال أولئك الرجال فائدة بقدر أهميتهم فى الوجود كما يدعى ، فالجواب أن هذا التحرير لا يلبث أن يزول تدريجيا ومع ذلك فسكوتهم عن الكلام بين أيديهم فى مثل تلك الشئون مع الاكتفاء ببعض اشارات تفيد الاعتراض أو الاستحسان مقدمة نافعة لما نعده لهم معنا فى مستقبل الأيـام ٠

ولا يفوتك أيضا أيها القارىء اللبيب أن الناس كانوا فى دور الحكومة السابق حينما كانت أبـواب مدارسها مفتحـة لأبناء الرعية على اختـلاف معتقداتهم وطبقاتهم للتثقيف والتعليم متشاغلين متهاونين فى تعليم أبنائهم من شدة تحريض الحكومة وتسهيل طرق التعليم أما الآن وقد أعرضت الحكومة بجانبها أو كادت عن تلك الخطة السابقة بما وضعته من العقبات سواء كان فى أدوار التعليم أو بعده من حصر المتعلمين فى عدد مخصوص وسن معين وأجر باهظ ثم ضيقت دائرة الاستخدام بعد هذا العناء ، فقد استيقظت الأمة من سنة الاهمال ٠

وغيرة الحكومة السابقة تحولت الى كل الأجزاء البصيرة من الأفراد ، وبعد أن كان وزير المعارف فى الزمن السابق يبعث الى المديريات فى كل شهر أو شهرين بمنشور يستحث الناس على ادخال أبنائهم فى المدارس ، صارت المنشورات القولية والحاجة الفعلية تصدر من الناس فى الناس ، بالدعوة الى هذا السبيل ولم يكن من الحكومة الا رد الكثير من الناس على أعقابهم بحجة استكمال عدد المدرسة أو كبر سن الطالب أو فوات موعد القبول ٠ ولابد أن الناس يزيدون تبصرا عما قليل من مضادة نظارة المعارف

لشعورهم فيعولون على أنفسهم أيضا فى تربية أبنائهم بتأسيس مدارس وطنية جامعة وتبقى مدارس الحكومة لأبناء من تراهم نظارة المعارف من الدم المقدس المستحق للتعليم دون أبناء عامة الأمة ٠

والغيرة التى بدت من أبناء الأمة العربية فى مصر وأسيوط وجرجا عند جمع المكافآت التى توزع على من يبرع فى العلوم العربية صورة من صور النخوة العربية القديمة شاهد من شواهد التقدم المحسوس ٠

وعندنا من الشواهد الكثيرة التى لاتحصى مما يدل على أن اشتغال الأجنبى باضعاف بنيان الحكومة اذلالا للأمة وازهاقا سينتج رغم أنف الأعداء تحصننا بأنفسنا من المكائد والاحتيال وتدرعنا بسلاح الوطنية الذى لا يفل واننا سائرون فى طريقنا سيرا حميدا لا يستطيع أى عدد ردنا عنه ولا يخشى المسلمون من احتلال الأجنبى لبلادهم أن يصيبهم ما أصاب الأمم الأخرى من الفناء وذهاب المعالم الوطنية القديمة ، فتلك الأمم التى تلاشت من احتلال الغرباء لم تكن ذات أخلاق فاضلة فطرية ولا متجملة بدين قويم كدين المسلمين المشهور بكثرة الأنصار والأعوان حتى فى قلب أوربا خصوصا فى الأيام الأخيرة ، وكيف يخشى علينا من ذلك ونحن سلالة الدولة العربية والمملكة المصرية القديمة ولنا دولة يزداد عزنا بدوام عزها وتقدمها فى ظل الخليفة الأعظم ووزرائه الصادقين وجيشه المظفر ، ولنا أمير لا تحصى صفاته الفاضلة ويكفى لنا تسلية ومرهما لبلوانا انه يشاركنا فى ظل عاطفة من العواطف الوطنية الطاهرة وألذ سعادة لديه أن يرى أمته متمتعة بنعمة الاستقلال الادارى ، تحت ظل كنفه ولوائه فاحفظه اللهم من كيد الماكرين ، وأبقه ركنا عظيما من أركان الدولة والدين زمنا طويلا وارزقه عمرا سعيدا وملكا هينا انك أنت السميع المجيب ٠

آمين

ملحق (٢)

جـــدول

بأسماء المحامين والوكلاء المقبولين أمام المحاكم الأهلية

(أول يناير ســـنة ١٩٠٨)

البـاب الأول

المحامون والوكلاء المقبولون أمام محكمة الاستئناف العليا والمحاكم الابتدائية والجزائية حسب لائحة سنة ١٨٩٣

الفصـــل الأول

المحامون والوكلاء المقبولون أمام محكمة الاستئناف العليا

القســـم الأول

المشتغلون أمام محكمة الاستئناف

نمرة مسلسلة	أسماء المحامين	تاريخ التقرير	محل الاقامة
١	ابراهيم اللقانى بك	١٩ يناير سنة ١٨٨٩	القاهـــرة
٢	اسماعيل عاصم أفندى ...	١٩ يناير سنة ١٨٨٩	القاهـــرة
٣	اخنوخ فانوس أفندى ...	١٩ يناير سنة ١٨٨٩	أســـيوط
٤	ابراهيم الهلباوى بك	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	القاهـــرة
٥	عبد الكريم فهيم أفندى ...	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	طنطـــا
٦	عثمان محمد بك	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	طنطـــا
٧	محمد أبو شادى بك	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	القاهـــرة
٨	محمد عوض أفندى	٢٤ يناير سنة ١٨٨٩	القاهـــرة

ملحق رقم (٣)

الجوانب السياسية التى تناولها الهلباوى فى الجلسة السرية للدفاع عن الوردانى فى حادث اغتيال بطرس غالى ٠

« ٠٠٠٠٠ ما هى الأسباب التى أوجبت وقوع هذا الحادث وما هى الظروف التى صدر فيها وهل المتهم يستحق بعد بيانها الرأفة كما نرى أم لا ؟

المتهم معترف بالجناية وبالأسباب التى أوجبت ارتكابها ولكنه لم يعط أسبابا تفصيلية الا عند حضرة قاضى الاحالة وهذا ما قاله حرفيا بصحيفة ٣٦١ من ملف جزء خامس ٠

« الأسباب أنه خائن لبلده فى أحوال كثيرة منها امضاؤه على اتفاقية السودان ورئاسة محكمة دنشواى وما تعلق بقانون المطبوعات ثم أخيرا مسألة قناة السويس » ٠

انه لا نزاع فى أن هذه الحوادث السياسية الأربعة التى كونت انحرافا فى الرأى العام عن سياسة الحكومة وولدت سوء الظن فى أعمالها عند طبقة عظيمة من أهل البلاد ٠

عن اتفاقيــة السودان ٠

هو الاتفاق المعقود فى يناير سنة ١٨٩٩ بين عطوفة بطرس باشا بصفته نائبا عن الحكومة الخديوية وبين اللورد كرومر بصفته نائبا عن الحكومة الانكليزية ٠

ومعلوم أن هذا الاتفاق الذى ملك انكلترا الأقاليم السودانية التى كانت ميدانا ذهبت فيه أرواح الآلاف المؤلفة من المصريين من فتحه حينا فى مدة ولاية محمد على باشا وحينا فى مدة سعيد باشا وحينا فى ولاية اسماعيل باشا وتوفيق باشا وأخيرا فى ولاية عباس باشا ٠

وتبع هذه الأرواح الشهيدة القناطير المقنطرة من الأموال والأمتعة والذخائر لم يقابل من جميع الطبقات بغير الحزن والكمد والطعن ٠

السودان لم يذهب بهذا العقد من مصر بل ظهر آن الشركة الصورية التى جعلت لمصر فيه والتى كان من شأنها أن تخفف البـلاء انما وضعت كمسوغ لأن يبقى على مصر الى ما شاء الله الغرم مالا ودما ولانكلترا الغنم ملكا وسيادة ودولـة ٠

من يذكر جيش علاء الدين باشا الذى ذهب شهيدا فى تلك الأصقاع من يذكر الدماء التى أريقت فى جهات بحر الغزال دارفور وكوردفان من يذكر أن خسارة مصر لقنال السويس مدة السبعة وثلاثين سنة الماضية والسنين الباقية سببها الحاجة الى المال لتأمين حدود السودان من جهة الحبشة ٠ من يذكر كل هذا ويذكر أن عقد ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ قضى على ما كان يرجى من هذه الأقاليم عوضا فى مستقبل الأيام الا يكون معذورا اذا سالت دموعه حزنا وتفتت قلبه كمدا من هذه المظلمة الكبرى التى أصابت مصر فى أفخر شىء لديها بهذا الاتفاق ٠

لم يكن فى قوتنا كما أنه ليس بمقدورنا الآن أن نرد ما أغتصب منا مما بناه لنا أباؤنا وأجدادنا بدماء عزيزة وأموال جمة لازلنا نتجرع قصص وفائها الى الآن والى عهد طويل أيضا ٠ ولكن بقى فى قدرتنا شىء واحد لا يمكن لأى ظالم أن ينكره علينا وهو أن نحفظ لأنفسنا هذا العمل من ضمن أعمال السوء ونحسبها على فاعليها واذا لم نقدر أن نترك لذريتنا من بعدنا كنوز السودان ليتمتعوا بنعيمها فلنترك لهم عنها عوضا دموعـا تسيل وذكرى محزنة فان الأمم قد تستفيد من المصائب درسا كما تستفيد من العز والسلطان سـعادة ٠

ومن العدل آن نعترف هنا بأن مسئولية هذا العقد مهما كانت فادحة لايصح أن تلقى على من امضاه خاصة بل هى موزعة بينه وبين أعضاء الوزارة التى كان فيها وزيرا للخارجية ولكن يجب أن لا ينسى أيضا أن الوزراء وان كانوا متضامنين فى أعمال نظاراتهم الا أن كل وزير مسئول عما يقع فى نظارته أولا وبالذات ثم تأتى بعد ذلك مسؤولية زملائه فى تلك الوزارة لهذا عد هذا العقد بحق نقطة سوداء فى تاريخ الفقيد مهما تعدد المسئولون معـــه ٠

ليس بشفيع ولا بمخفف لمسئوليـة من أمضى تلك الاتفاقية عـدم التكافؤ فى القوة بين المتعاقدين ولا بشـفيع ولا بمخفف ما يقال من أن وزراءمصر مضطرون على نوع ما الى الاصغاء الى نصيحـة انكلترا مادامت محتلة لوادى النيل كما جـاء فى تلغراف اللورد غرانفيل دلك لأن هذه القاعدة من جهة الرجوع للنصائح الانكليزية معناها كما يفهمه كل ذوق وعقل آنها فيما يتعلق بالأعمال السياسية والادارية والتى يظهر منها آن

مركز انجلترا مركز نصوح يخلص النصح ولاغاية شخصية أو منفعة فى العمل بهذه النصيحة الا منفعة مصر ٠

. . . . . .

وبالضرورة هذه الحالة تنتفى عندما يكون الأمر متعلقا بمنح انجلترا نفسها حقا عظيما كالمطلوب فى عقد ١٩ يناير وهو حق التخلى لها عن حق الملك والسلطان ٠

اذ لا يوجد أقل عاقل يقول أن مركزها كان فى ذلك الوقت مركز نصوح يجب الرضوخ لمشورته ٠ ولذلك كان اعتقاد الناس فى ذلك الوقت أن نظار الحكومة الخديوية فى مكنتهم وفى قوتهم أن لا يقبلوا هذا الاتفاق ولاحرج على مراكزهم أصلا لأن انجلترا التى تفتخر بأنها تعلم الأمم الضعيفة المحاماة عن حقوقها لا ترضى أن تنتهز فرصة احتلالها لمصر وتأخذ منها عنوة أخصب بلاد تابعة لها ٠

وما جرى اليوم فى مسئلة قناة السويس من ترك الحكومة الأمة ورغبتها فى قبول امتداد أجل شركة القنال أو عدم قبوله مثل من الأمثلة التى تؤيد ذلك الرأى ٠

ولو فرض وكان فى غير مقدرة من قبل هذا العقد أن لا يمضيه فبقى عليه شىء واحد لا ينازع أحد فى امكانه وهو ترك الوظيفة ليخلص من عار بيع قسم عظيم من بلاده بلا ثمن وفى ظروف غير مشروعة ٠

كان ينبغى أن تكون استقالة المرحوم شريف باشا من الوزارة لما طلب منه اعلان التخلى عن السودان مثلا لحلفائه فى الوزارة المصرية مع أنه رحمه الله لو كان تخلى عن السودان ما كانت الخسارة على مصر تساوى جزءا من ألف من خسارة اتفاق سنة ١٨٩٩ لأن السودان لما طلب من شريف باشا اعلان تركه كان شعلة نار بالفتن والثورات وكانت المحافظة عليه مجلبة لخسائر جمة ولذلك لما خلفه المرحوم نوبار باشا فى الوزارة وقبل ما كان أبى عن قبوله سلفة استاءت الناس من عمله ولكن كان لهذه الاساءة مرهم وهو فائدة تخفيف العناء عن مصر بارسال العساكر والأموال وقد كانت فى حاجة عظيمة اليها ٠

أما وقد مر بعد ذلك فوق الخمسة عشرة عاما ضعفت فيها قوى الثوار وتراجعت قوى الجيش المصرى وتحسنت حال الخزينة المصرية ثم قامت بالفعل لاسترجاع « دنقلة » أولا ثم « بربر » ثم « الخرطوم » وتم الفتح فعلا بجيش مصر ومال مصر فلم يعد تنازل مصر سنة ١٨٩٩ تنازلا عن أمل بل تنازلا عن ملك تام حقيقى بخلاف تنازل نوبار باشا ٠

هذا هو اتفاق السودان الذى يقول عنه المتهم أنه من ضمن أسباب ارتكابه لقتل بطرس باشا غالى فهل لا يعد ذلك سببا من أسباب الرأفة ·

محكمة دنشواى :

المراد من محكمة دنشواى المحكمة المخصوصة المشكلة بموجب الأمر العالى الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ والتى عقدت للمرة الثانية فى يونيو سنة ١٩٠٦ وكانت برئاسة بطرس باشا بصفته نائبا عن سعادة ناظر الحقانيـة ·

ان تشكيل هذه المحكمة بموجب قانونها الحالى من أكبر ما أصيبت به مصر فى عهد الاحتلال سواء من جهة قانونها أو كيفية تشكيلها ، فمن الجهة القانونية قد سمح لقضاتها بأن تحكم على أى ذنب بأى عقوبة تراها بدون أن تتقيد فى ذلك بقانون العقوبات لا فى نوع العقوبة ولا فى كميتها بحيث يجوز لها بهذا الاطلاق أن تحكم على من يرتكب أى جنحة صغيرة مثل السب أو التعدى البسيط على أحد عساكر جيش الاحتلال بأشد عقوبـة كالقتل وهذا منتهى ما عرف من الحيف والشدة والاحتلال بحق المساواة فى عصرنـا الحاضر ومن جهة التشكيل فاشترط فى صلب قانـونها أن تؤلف أغلبية قضاتها من الانكليز وأن تكون الأقلية فيها للمصريين ·

فحرمان الأمة المصرية من الأغلبية لمقاضاة من يتهم من أبنائها بالاعتداء على أحد عساكر جيش الاحتلال وولاية جنسية هذا المدعى فى القضاء لحد الأغلبية فيه منتهى الاذلال للأمة عامـة ·

اتضح من هذا أن هذه المحكمة المخصوصة مبغوضة من المصريين لأنها عنوان ظلم ورمز الاستخفاف والاستهانة بحقوقهم حتى ولو حكمت فى تطبيق الوقائع التى تعرض عليها بأعدل الأحكام وأخف العقوبات فلا غرابة اذا كان كل من يدخلها ويشترك فى عملها من المصريين مهما كانت وظيفته رئيسا أو قاضيا أو مدعيا أو محاميا مبغوضا وممقوتا عند الجمهور ولو كان من أبر الناس بأبناء وطنه ومن أكثرهم اخلاصا ومحبة لهم ·

ويكون مثله كمثل من يدخل محل شبهة فانه من الصعب أن يقنع الناس بأنه دخل ليؤدى عملا لازما ·

وتزيد خطارة مسئوليته اذا ظهرت هذه المحكمة بشدة غير مألوفة والحكم الذى صدر فى قضية دنشواى باجماع الناس هنـا وفى انكلترا بالغ حد التناهى فى الشدة فى عقوبته أولا وطريق تنفيـذه ثانيا فالذين اشتركوا فيه من المصريين تعرضوا لخنق الأمة وعدائها ، وأحد المدافعين فى هذه القضية يعلم قبل غيره مقدار ما أصابه من خلال العداء ، ولكن ليس

هنا محل الشكوى مما أصابه ولا محل تبرئته مما أتهم به لأنه فى هذا الموقف الخطير موقف الدفاع عن الوردانى يجب أن ننسى كل شىء يخصنا فنسامح فيما أصابنا كما نسأل المسامحة فيما عساه يكون فرط منا أمام تلك المحكمة لكى نتفرغ للقيام بواجب الدفاع عن متهمنا الآن ٠

قلت أو المحكمة المخصوصة رمز من رموز الاهانة للأمة المصرية فالذين يشتركون فيها من المصرين يكونون كمثل قواد الجيش الذين يعهد اليهم أمر امضاء عقد تسليم بلادهم للفاتح ومأمورية كهذه أمام الجمهور قلما يسلم القائم بها من تهمته بمحاباة العدو واهمال حقوق مواطنيه فيعرض أمثال هؤلاء لأشنع التهم بقطع النظر عما اذا كانت الضرورة قضت بامضائه ولو كان فيه حقن الدماء وصيانة ما تبقى للأمة من العرض والشرف ٠

فان اقناع الجمهور بهذه الحقيقة صعب جدا كأن الأمم من طبيعتها أن تستهل رفع العار عنها وتخصه بنفر منها ولذلك قلما نجا قواد الجيوش الذين صادفهم سوء البحث بالانهزام أمام العدو من تهمة الخيانة والرشوة بقطع النظر عما كان سبب الهزيمة فساد نظام الجيش أو كثرة عدد العدو فبطرس باشا لأنه كان رئيس المحكمة المخصوصة فى قضية دنشواى ناله نصيب من تلك التهم الشنيعة وكان من الصعب تفهم الناس خلاف ذلك حتى ولو كان بريئا من تلك التهم ٠

فابراهيم أفندى الوردانى معذور تمام العذر فى حنقه على رئيس تلك المحكمة واعتباره خائنا لوطنه بسبب ذلك الحكم الذى صدر منها مطاوعة لهذا التيار الذى بلغ صداه عنان السماء ٠

رددته الصحف هنا وفى انكلترا وتكلم به رجال الحكومة هنا وفى انكلترا اعترض عليه جمهور من أعضاء مجلس النواب الانكليزى وصادف استهجان معظم جرائد العالم المتمدن ٠

والمطلعون على ما جرت به السياسة هنا وهناك يظنون أن هذه الحادثة لعبت دورا كبيرا فى علاقة مصر بانكلترا والذين يبالغون منهم ينسبون اليها ما نراه من التغير فى الأشخاص وفى السياسة الانكليزية فى مصر من أوائل سنة ١٩٠٧ الى الآن ٠

فهل مع هذا لا يعد الوردانى أفندى اذ اتبع هذا التيار وعد بطرس باشا خائنا ومعذورا فيما فرط من أثر لهذا الاعتقاد ؟

اعادة قانون المطبوعات

خيبة الأمال التى صادفت الرأى العام باعادة قانون المطبوعات فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ كانت ولاتزال شديدة جدا سمع صداها فى الميادين العمومية على أفواه المتظاهرين من جميع الطبقات على أثر اعلانه ٠

وفى قاعة مجلس الشورى وأخيرا على مسامع الجمعية العمومية التى طلبت لغو ذلك القانون والإكتفاء بالقانون العام فى معاملة من يخرج عن حد اللياقة من أرباب الأقلام ٠

لما يمل صبر الناس من جمود تلك الوزارة التى دامت نحو الأربعة عشر عام وجاءت وزارة بطرس باشا على أثر القول بأن سياسة العنف والاذلال تقرر العدول عنها وأن يحل محلها سياسة الحلم والتساهل تلقى الناس بالأخص الذين من طبقتهم حسن الظن بالأيام هذه الوزارة بالبشر والترحاب ٠

قوبلت فى الثلاثة أشهر الأولى من ولايتها بالتهليل والتكبير فى الشوارع وبالتحية والاجلال مرارا فى قاعة مجلس الشورى والجمعية العمومية التى انعقدت للاقرار على زيادة ضرائب العقارات المبنية حتى أن روح الود والميل الى تسهيل أعمال هذه الوزارة قضت على الجمعية العمومية بأن تقبل مشروع زيادة تلك الضرائب (تلك الزيادة الفادحة مع أن لها السلطة القطعية فى مثل هذه الضريبة والحكومة لا يمكنها بدون قبولها أن تزيد درهما واحدا) بدون اقتراح أى تعديل ولا شرط هذا التهليل والنكبير من جميع الطبقات لهذه الوزارة التى يرأسها قبطى حل محل رئيس مسنم ينبغى ألا ينسى بأنه من الأدلة القاطعة على أن مصر لا تنظر فى سياستها الى الدين بل تحترم الرجل بقدر الخدمة التى ترجوها منه وأهليته للقيام بواجبه سواء كان مسيحيا أو مسلما فصدور قانون من هذه الوزارة لمصادرة الحرية والضغط واحياء سلطة الاستبداد مثل قانون المطبوعة فى تلك الظروف التى كانت الآمال فيها قوية فى السير بالبلاد الى الأمام جاء ضربة قاضية على تلك الآمال وأحدث تلك الفرقعة الهائلة قانون مضى عليه اللورد كرومر ولم يقبل العمل به لمنافاته لحرية الصحافة ووزارة الحرية والآمال تبعث به من قبره ٠ قانون يقول اللورد كرومر وهو الملقب بواضع سياسة العنف والضغط بعدم الحاجة اليه حيث قال مرارا حرية الصحافة من الأول » ثم يقول فى صحيفة « ورأيى الخصوصى أن خير ما فعلته الجرائد افادة الحكومة المصرية بوجه العموم وشر ما فعلته لم يضر ضررا بليغا بمصالح البلاد الحقيقية » ٠

ثم تأتى وزارة الحربية وممهدة نيل الدستور تجعل فاتحة أعمالها كم الأفواه به فليس بغريب أن تنفض القلوب من حولها وتنظر اليها بعين الحذر بل سوء الظن • جاء فى الجزء الأول من كتاب لومبروزو وولاش (الجرائم السياسية) صحيفة ٥٢ ، ٥٣ ما ترجمته :

« أكبر ما يصيب الأمم من التهيجات العصبية مسبب دائما عن تأثيرها فى أحوالها الأدبية حتى لو كان الظاهر يدل على أن قيامها مسبب عن مسائل اقتصادية أو اجتماعية فان الأمم تحتمل بسهولة ما يعترض حياتها المادية • مهما كان خطرا على شرط أن تكون مطمئنة على حريتها أما اذا شعرت بأنها تضايق فى هذه الحرية فمن النـادر أن تحتمل ذلك طويلا ولو قـدم لها تعويضا ومكافأة عن هذه الحرية كل ما يمكن تقديمه من السعادة المادية التى تنتج عن المهارة وحسن الادادة » •

أضافت هذه الوزارة الى شدة قانون المطبوعات شدة ادارية ضـد الذين أعلنوا استياءهم من العمل به • عاملت المتظاهرين بشدة وعاملت بعضا من الجرائد بمثل هذه الشدة وقد ألقى عدد غير قليل من المتظاهرين فى السجن بدعوى أنهم ارتكبوا بعض ما يخل بالأمن فى طريقهم أو تعدوا على رجال الضبط من صحافيين وطلبة المدارس ومجاورين من الجامع الأزهر •

سنت بدعة فى الطرق لمنع الناس من مشاهـدة موكب الأمير فى ذهابه وايابه فى أحياء المدينة باقامة أسوار من رجال البوليس على جوانب الطرق لتحرمهم ليس فقط من الاقتراب من أميرهم والتمتع بمشاهدته بل ومن تمكنهم من أن تصل الى مسامعه أصوات الشاكين والمتضرعين من رعيتـه •

ادعت الوزارة عند اعلان العمل بهذا القانون بأنه سيطبق على الأجانب والمصريين على السواء فخفف ذلك بعض لشىء من وقعه لأن التعميم فى الظلم نوع من العدل (ولو كان عدلا ثقيـلا) •

ولكن لم تلبث الأيام أن جاءت بخلاف هذه الدعوى وظهر أن المقصود ببلاء هذا القانون هو المصرى التعيس الحظ فى بـلاده أما الأجنبى فترك وشأنه ينال من شرف المصرى ما يشاء بلا رقيب ولا محاسب ومن ذلك ما أصاب القضاء الأهلى من الاعتداء فى بعض الجرائد الأجنبية المحلية عند الحكم بالبراءة (فى قضية قناة بورسعيد) فزاد هذا الامتياز فى المعاملة الخطب خطبا وحرم المصرى حتى من أن توجد له سلوى من هذا الخسف بأن يرى زميلا له فى هذا الاعتساف وصار ظلم القانون وارهاقه محتكرا للجرائد المصرية كما أن الرحمة وحسن الرعاية من نصيب الجرائد الأجنبيه •

يقول أحد الوزراء فى وزارة بطرس غالى باشا فى حديث له مع المسيو فرنان براون الذى نشر فى (الجورنال دى كير) بعد ثلاثة أيام من اعلان العمل بذلك القانون « يمكننى أن أقول لك أنه لا توجد جريدة أوربية أتت ما يستدعى اعادة القانون المحكى عنــه لأن الجرائد الأوربية تعرف كيف تتنافس من غير أن تتعرض للأشخاص » كلام كالسهام الجارحة لأنه بقدر ما يرفع أدب الصحافة الأوربية بدون استثناء يحط من كرامة الصحافة الوطنية وآدبها بدون استثناء كلام لا يبقى فى القوس منزعا ولا فى النفس احتمالا للتصديق بأن هذه الوزارة تحفظ لأبناء وطنها فى شعورها كرامة الأمم المستحقة للحرية والاستقلال ٠

هنا فى هذه الجملة الصغيرة شرح واف ودرس كاف يبين للناس حكم وزارتهم على آداب وأخلاق الطبقة التى تتألف معظمها من الأشخاص المتعلمين ٠

فاذا كان هذا مبلغ ظنهم بهذه الطبقــة وبآدابها وأنه لأجلهــا أولا بالذات أحتيج فى معاملاتها (دون زملائهــم الأجانب) الى اعــادة قانون المطبوعات فكيف يكون حكمهم على جــدارة واستحقاق الطبقات التى تــلى طبقــات الكتاب والصحافيين وهــم فى الغالب أقــل خبرة وكفاءة بطرق التصرف فى الحرية الفكرية والحرية الشخصية من الطبقة المذكورة الا أن الذين كانوا يظنون بهذه الوزارة كل الظنون ويتمنون الخلاص من حكمها معذورون ألف مرة الذى يظنون أنها كانت تميل الى احتقار المصرى ودوسه بالأقدام اذا أمكنها لا يحتاجون لعناية ولا مبالغة فى جميع الحوادث التى تشهد بهذا فقد كفاهم ذلك التصريح مبررا لهذا الظن ٠

وتصريحات الوردانى بصفحة ٩٣ من محضر التحقيق من أنه كان يتمنى أن لو تسقط وزارة بطرس باشا تصريح يشف عنه أمنية حقه طالما تمناها غيره من المصريين لتلك الوزارة فهو انما تمنى حقا شرعيا يشترك معه فيه جمهور عظيم ممن لا يعجبهم الغرض ولا تستخفهم الشهوات ومعذرة أيضا فى تصريحه ٢٠٩ جزء ٣ تحقيق بالنسبة لرئيس هذه الوزارة من أنه كان يعتقد فيه أن سياسته ضارة لبلاده وأمته ذلك لأن الثقة تزعزعت خصوصا ثقة الشبيبة من تلك الأعمال والأقوال ٠

مشروع امتــداد القنــال

هذا هو المشروع الوحيد الذى جادت به الحكومة على الأمة لتعطى رأيها فيــه وقد كان ينبغى أن يعــد من حسنات هذه الوزارة التساهــل والاصغاء لصوت الأمة فى احالة المشروع على الجمعية العمومية ٠ ولكن من سوء الحظ قد ظهر من وقائع كثيرة وأقوال تناقلتها الخاصة والعامة أن

أول مشجع لمشروع الشركة والحاض على قبوله هو عطوفة الرئيس السابق بل لما أصبح فى شهر أكتوبر سنة ١٩٠٩ عرض المشروع على الحكومة ، وتقدمت تلغرافات من معظم أنحاء القطر من الذوات والأعيان للجانب العالى ولحضرات النظار بطلب اعلان المشروع وأخذ رأى الأمة فيه أشيع أن عطوفة رئيس النظار كان غير ميال لأخذ رأى الأمة ولا لطلب أى تعديل فيه ٠

هذه الاشاعة يصعب على الدفاع أن يأخذ على نفسه صحتها ولكن يقرر أنها حصلت فعلا وتداولتها الألسن وصارت كقضية مسلمة اعتقدها الوردانى أفندى كما اعتقدها كثير غيره وقد عدوا من القرائن على زعمهم حديثه مع أحد محررى الجرائد الذى نشر فى أول نوفمبر سنة ١٩٠٩ حيث قال « هذا العرض لايزال تحت النظر ويمكن أن أقول لك مبدئيا أنى لا أرى منه ضررا » هذا الرأى كان رأى رئيس النظار عن المشروع وقد كان فى نوفمبر سنة ١٩٠٩ قبل التعديل ٠ كان يقضى بأن الشركة تأخذ النصف من الايراد بشرط أن لا ينقص عن الخمسين مليون فرنك وبشرط أن الحكومة تتحمل بعد انقضاء أجل الامتياز معاشات جميع المستخدمين عن مدة خدمتهم فى الشركة ومع ذلك لايزال الرأى العام وقرار الجمعية العمومية شاهد على أن ذلك المشروع ضار حتى بعد تعديل ذلك الشرطين فكيف به قبل التعديل ؟ يستدلون أيضا على أن بطرس باشا كان من أنصار الشركة وأنه ضد الاعتماد على رأى الأمة فى قبول المشروع أو رفضه بما جرى فى جلسة الجمعية العمومية فى يوم الخميس ١٠ فبراير سنة ١٩١٠ قبل الحادث بتسعة أيام ٠

جرى أمران جديران بالأهمية فى هذه الجلسة :

الأمر الأول : أن أحد الأعضاء لما طلب أن تشكل لجنة لفحص هذا المشروع تبع هذا الطلب فى الحال بذكرى من يرغب تشكيل اللجنة منهم فقاطعه رئيس الجمعية قائلا متى اتفقنا على ضرورة تشكيل لجنة يمكنك التكلم عن أسماء أعضائها وهذه المقاطعة من دولة الرئيس معقولة وفى محلها ولكن لما نرى أن العضو الذى تكلم بعد العضو الأول الذى قوطع على حديثه أعاد ما قاله العضو السابق واستمر فى ذكر الأسماء التى يرغب تعيين اللجنة منهم ٠

ونرى أن العضو الأول يجيب على سؤال الرئيس بأن الأسماء التى ذكرها العضو الثانى هى التى كان يرغب تسميتها ولما نرى أن الأقلية التى عرضت أسماؤها فى هذه اللجنة استقالت معتذرة بعدم الكفاءة ٠

ولما كان حضرات المستقيلين من المعروفين بالكفاءة لدراسة مشروع القنال مثل زملائهم شك بعض الناس فى صحة هذه الأعذار وظن أن

للروساء مساع فى ترويج المشروع وأن ظهور الأغلبية فى تاليف اللجنة ممن لم يتأثروا قضى على تلك المساعى واحبطها فلم يعد بد من استقالة من استقال محتجا بعدم الكفاءة .

الأمر الثانى الجدير بالذكر وقع فى الجلسة عينها أن بعض الأعضاء قال أنى لم أفهم من خطاب الجناب العالى اذا كان رأى الجمعية شوريا أو قطعيا . فأجاب رئيس النظار « ليس للحكومة أن تبدى شيئا فى النطق الخديوى ومازلت أقول أن الحكومة ليس عندها شىء غير هذا » .

اشترك عدة أعضاء فى هذا السؤال وطلبوا التوضيح ورئيس الوزارة مصر على عدم التوضيح فكثر اللغط والجدل حتى اضطر رئيس الجمعية الى قفلها قبل نهاية المناقشة كأنهم فروا بقفل الجلسة من طلب الاقتراع على التفسير فتجمع الجمعية على طلبه فيشتد الحرج بين الجمعية ورئيس النظار وتزيد الحالة رداءة عما كانت فقفلوا الجلسة على غرة وبدون نهو الموضوع المتناقش فيه يظهر من التحقيق أن الوردانى أفندى كان من ضمن المتفرجين فى هذه الجلسة فرأى تلك المناقشة وأصابه من الانفعال حيث قال بصحيفة ٩٣ من محضر التحقيق « لما حضرت فى جلسة الجمعية العمومية التى عقدت بعد تشريف الجناب العالى وسئل فيها بطرس باشا عن تفسير ما جاء فى النطق الخديوى ورفض ذلك تغيظت جدا ورأيت أن فى ذلك منتهى الاستبداد منه وعدم احترام لنواب الأمة وأخذ منى الغيظ كل مأخذ واشتدت بى الحالة العصبية حتى كنت أحلم ليلا أنى أهجم عليه لقتله) .

فمن هذه المعاملة وهذا الاباء تعزز أيضا ظن الذين يقولون بأن رئيس النظار كان من أنصار المشروع وأن عرضه على الجمعية العمومية كان بتأثير وقوة أخرى لم يستطع لها ردا وقد جاءت قرنية جديدة على أن النواب كانوا فى حل من طلبهم تفسير النطق العالى . وهى تصريح عطوفة محمد سعيد باشا رئيس الوزارة الجديد فى الجمعية العمومية أخيرا بأن رأى الجمعية ستعمل به الحكومة ويكون قطيعا لا يعدل عنه فما أغنى السلف لو صرح بما صرح به خلفه ولكن هى الأقدار تجرى بما لا تشتهى السفن . فهل هذه التصرفات التى أوجبت الاستياء العام من رئيس النظار السابق لا يكون عذرا وشفيعا لابراهيم الوردانى ... » .

ملحق رقم (٤)

مقال بعنــوان :

« اسناد الوظائف للأكفاء »

نحن لا نشكو من تقسيم وظائف القضاء بيننا وبين المسيحيين على نسبة معقولة وعلى مراعاة قاعــدة الكفاءة فى التوظيف ولكن نشــكو بين أيديكم ونشكو للرأى العام هنا وفى أوربا من سخط اخواننا ودعواهم أنهم مهضوموا الحقوق ليتذرعوا بذلك الى الاســتيلاء على البقية التى لا تزال بيد اخوانهم المسلمين ٠

نعتب على اخواننا لهذه الشكوى لأنها جاءت فى ظروف وزمان نحن فيه أشد الحاجات الى نسيان كل المفارقات المذهبية وعدم النظر لغير الصفة الوطنيــة العامــة ٠

نعتب عليهم لأن شكواهم بصفتهم أقباط فقط لا بصفة مصريين قــد يفهم منها أنهم يريدون استفزاز الرأى العام المسيحى فى أوربا على اخوانهم المسلمين ٠

نعتب عليهم لأن هذا يضر بالوحدة والجامعة الوطنية التى يجب أن نتضامن فى حفظها والدفاع عنها ٠

يجب مع ذلك أن لا تبالى الحكومة بمعتقدات هذه الطبقات ويجب أن تنظر فى اعطاء الوظائف دائما الى مستحقيها سواء كان مسلما أو قبطياً ٠ ولكن كان من أوجب الأمور على القبطى أن لا يتكلم فى الوظائف وطريق اسنادها من الجهة الدينية لأن ذلك يحرك عوامل الجهل الذى يــدعو الى تزعزع أركان الثقة بين الحاكم والمحكوم وذلك من أكبر ما تصاب به الأمم فى حكوماتهــا ٠

ان الضر حدا بكيان الأمة المصريــة أن يطلب الأقبــاط من وظائف الحكومة نصيبا يوازى نسبتهم العددية فان هذا قد يستلزم أن يتربع على

---

(١) جريدة المؤيد اول مايو ١٩١١ بقلم الهلباوى ٠

دست المناصب العليا قوم غير أكفاء لادارتها لا لعلة الا كونهم أقباط وفى هذا ضرر بالمصلحة العامة ٠

دائما نشكو من الوظائف التى اختص بها المسلمون دون الأقباط ومثل على ذلك بوظائف المديرين ووكلائهم والمحافظين ووكلائهم ومأمورى المراكز وفى مصالح السـرى ٠

فلماذا لا ينطبق العدد فى وظائف الحكومة التى رؤساءوها منكم على نسبة التعليم وتبقى الأغلبية دائما فيها للمسلمين ؟

هل يوجد الكفاءة العلميـة سبيل يهتدى به اليها خـلاف شهادات الدراسـة ؟

هل تقولون أن المسلم المتعلم أقل رغبة فى خدمة الحكومة من أخيه القبطى ولذلك اختل التوازن فى الوظائف ؟ ان الحس يكذب هذا الفرض لأنه لا توجد أبواب ارتزاق صناعية أو تجارية أو زراعيـة عند المسلمين ولا يوجد نظيرها عند المسحيين ٠

أيها السادة

كفانى حديثا مع أخى القبطى فأوجه لكم القول : ان من أكبر المفندات لما زعم من أن نسبة القبطى فى الوظائف تابعة لنسبة الكفاءة أن الأغلبية الكبرى التى له هى فى الوظائف التى لا تحتاج شهادة دراسية من القائمين به ليقولون ان عدد موظفى المالية من الأقباط لا يزيد عن الأربعمائة وليس بين هذا العدد أكبر من خمسين بيدهم شهاداتدراسية بين ابتدائية وثانوية وعالية فعلى أى سند وجه ذلك الجيش الباقى ٠

فى مصلحة السكة الحديد وفروعها من الأقباط يزيد عن الألف وليس فيهم ذو شهادة أكثر من عدد أصابع اليدين فبأى سبب وجد ذلك الجيش وما هو سند الكفاءة التى قام عليها وجودهم بهذه الكثرة ان لم يكن هناك تحيز مذهبى من أولئك الرؤساء ٠ ان كان هذا هو الحال ورؤساء الأقباط مع ذلك مرؤسون أيضا بمديرين من المسلمين أو الأجانب فكيف يـكون الحال لو كان منهم مديرون فى الأقاليم ؟

ان وظيفة باشكاتب المديريات والمحافظات انحصرت فى الأقباط فهل ذلك لأن القائمين بها من ذوى الشهادات العالية ؟

كلنـا يعلم أنهم جميعـا غير حائزين لشىء من ذلك ومن يظن أن هذا الاحتكار بسبب مساعدة رؤساء نظارة المالية من الأقباط يكون معذورا حتى لو كان الواقع خلاف ذلك ٠

يدور على الألسن أن التشيع لم يقف عند حد تفضيل القبطى على أخيه المسلم ولو تساويا كفاءة بل تعـداه الى قبول القبطى فى الوظائف ولو لم يكن أهلا لا أصلا ٠

يقولون ويقولون من أشباه هذه الوقائـــع ولا سبيل لرفـع هذه الشبهات سوى آن تلفت الحكومة نظرها لتنفيذ القوانين الخاصة بالتوظف والرفت والترقى تنفيذا عادلا وأن تعود فى التوظيف الى طريقة الامتحان أمام لجنة تشكيل بنظارة المعارف العمومية كاللجنة المستديمة التى كانت بها وظن تؤلف تلك اللجنة تأليفا يضمن حقوق الجميع على السواء بذلك تنتفى الشبهات ويستقيم العدل ومتى اطمأن الناس للعدل وجدت الثقة فالمساواة فالاخاء بين جميع العناصر ٠

عندها يقول المسلم والقبطى على السواء فليعش العدل فليعش الاخاء والسلام ٠

ملحق رقم (٥)

كلمة ابراهيم الهلباوى أثناء نظر ميزانية ١٩٢٦

« كثر الجدل وطالت المناقشة حول هذا الموضوع ولذلك كنت أود الا أتكلم فيه ولكن رد حضرات الزملاء على اقتراحنا أحرج مركزنا أمام الجمهور . لانريد أن يقال عنا أننا أتينا هنا لنمنع الخير عن الموظفين . اننا نشترك معهم فى عواطفهم . ان تكلمت باسم الموظفين فاسمحوا لنا أن نتكلم باسم الخزانة التى تنوء بالأثقال الباهظة والتى لا تجد لها سندا الا ضمائركم تريدون أن تصلحوا مظالم العهد الماضى فهل هذا فى طاقتكم أو طاقة أى انسان ؟ صعب جدا أن ننبش مظالم ذلك العهد لانها فوق العد . كان هناك موظفون يتقاضى الواحد منهم منذ سنة بل منذ أشهر أربعين جنيها أو خمسين جنيها فساعدته حظوظ الماضى حتى وصل مرتبه الى ١٥٠ جنيها فى مدة شهرين فماذا تقولون فى هذا ؟ وكيف يمكنكم اصلاح هذا الظلم البين مع انكم تقررون أن هذا أصبح حقا مكتسبا ؟ (تصفيق) لا طاقة لهذا المجلس برد العدل الى نصابه . انتهت مأموريتنا اليوم بأننا نعالج جروحنا فى المستقبل فقط وكل ما نطلبه هو ايقاف منح العلاوات وليس فى ذلك تعد على أى حق مكتسب كما يقولون لأن نظام الدرجات يعطى للسلطة التنفيذية الحق فى منح العلاوة أو منعها فهل من حرج علينا اذا طلبنا من الحكومة أو أشرنا على الوزراء بألا يمنحوا علاوات حتى يقف كل موظف عند حظه الذى وصل اليه فى الماضى بحق أو بغير حق ؟ أى ضرر على الموظف فى ذلك ؟ قولوا له أنظر الى أبيك وأخيك كيف يعيشان ؟ لقد كان ثمن قنطار القطن ٢٠ جنيها و ٣٠ جنيها فأصبح ثمنه الآن ٤ جنيهات . وقد وصلت بفضل الله الى درجة يحسدك عليها الكثيرون فاذا ما طلبنا منع الزيادة فهل تشكو وتتألم ؟

ان على الموظف كما على غيره من أفراد الشعب واجبا نحو وطنه لقد قلت أرزاق الشعب فى الزمن الأخير ويكفى لبيان ذلك أن تقارن بين ثمن القطن اليوم وثمنه فى سنة ١٩١٩ لتتبين الفرق الهائل بين الحالين . لما وصل ثمن القنطار الى (٤٠) أربعين جنيها ، ارتفعت أثمان الحاجيات حتى أصبح من المتعذر على الموظف أن يعيش بمرتبه اذ ذاك وقامت ضجة

كبرى حول هذا الأمر وكنا من أول المنصفين للموظفين ونادينا بأنه يجب أن ينال الموظف شيئا من هذا الحظ . زيدت المرتبات فقبلنا ذلك على العين وبرحابة صدر نظرا لارتفاع أثمان الحاجيات ولآن أفـراد الشعب تضاعفت أرباحهـم .

ولكن ما عذر الموظفين اليوم ؟ ألا يعملون ما أصاب ثروة البلاد بسبب الكارثة التى حلت بأسعار القطن فى الوقت الذى زيدت فيه مرتباتهم . كان ثمن رطل السمن ٢١ قرشا وقد أصبح اليوم ٧ قروش وكان ثمن المتر من القماش ١٦ قرشا واليوم عادت جميع الأسعار الى ما كانت عليه قبل . ورغما عن هذا كله فـان نواب الأمة يحترمون الحالـة التى وصل اليها الموظفين ولا يطلبون منهم أن يشاركوهم فيما أصابهم وأصاب الأمة من الخسائـر .

ألا يكفى الموظفين أن المأمور كان يتناول ١٢ جنيها شهريا فأصبح مرتبه الآن ٦٠ جنيها وكان القاضى يتناول ٤٠ جنيها فأصبح يقبض اليوم ٨٠ جنيها وأصبح مرتب رئيس المحكمة ١٠٠ جنيه بعد أن كان ٥٠ جنيها . ان المجلس يحترم هذه الحقوق ويعتبرها مقدسة وكل ما يطلبه والأمـة تشكو البـلاء وتئن من الكساد لتعطيل مصالحها هو توفـير بعض المال لانفاقه فى مرافقها الضرورية كتحسين حالة الرى والصرف والاصلاح الطبى فى القرى وغير ذلك من مرافقها التى أصبحت مشلولة لعدم وجود المال اللازم لأحيائها .

أيها الموظفون استحلفكم بحرمة وطنكم عليكم وبحق ما أعطيتم من نعمـة ألا تغضبوا اذا ما رأى النواب أنـه من المصلحة العامة ايقاف منـح العـــلاوات .

حضرات الزملاء لا تتأثروا بنغمة الظلم الذى يقولون أنه لاشك واقع على صغار الموظفين . كنت فى احدى الجلسات وكان بجانبى أحد الحجاب فسألتـه عن ماهيتـه فأجابنى « تســعة جنيهات فقط » وهذا يـدل على ما وصلت اليه نفسية الموظفين . ان كان الموظفون أبناءكم واخوانكم فهم أيضا أبناؤنا واخواننا ولكن عليهم واجبات كما علينا نحن نحـو الوطن المعذب فعليهم أن يقفوا عند حد النعمة التى وصلوا اليها والتى لا نحسدهم عليهـا .

تجدوا أن الواحد منهم لا يتناول فى الشهر الا ٦جنيهات .

قولوا لهم انظروا الى حالة كتبة المحامين والمحـال التجارية . يكفى موظفى الحكومة مالهم من الهيبة والعظمة .

ان الحالة تستدعى علاجا سريعا فعالا لأن عندنـا موظفين يتناولون مرتبات تساوى ضعف مرتب رئيس جمهورية سويسرا مع أن المعيشة هناك ليست أرخص من هنا (تصفيق) ٠

ملحق رقم (٦)

مذكــرة

مقدمة لمحكمة مصر الابتدائية الشرعية
من وكلاء حضرة صاحب السمو الأمير محمد علي
الأساتذة ابراهيم الهلباوى ومحمد الفاضى
وعلي عبد الرازق المحامين
في
المادة نمرة ١٠٨٠ سنة ١٩٣٢ – ١٩٣٣
المرفــوعة
من حضرة الأستاذ الشيخ محمود الخفيف المأذون بالخصومة
ضـــد
حضرة صاحب السمو الأمير محمد علي بصفته ناظرا على أوقاف
المغفور لها والدته أم المحسنين
بشـــأن
عزله من النظر على الأوقاف المذكورة
(جلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٣)

موضوع الدعوى

١ ـ وقفت المغفور لها سمو الأميرة أمينة هانم الهامى أطيانها البالغ مقدارها حوالى التسعة آلاف فدان تقريبا بمقتضى حجج وقفها الصادرة من محكمة مصر الشرعية بتواريخ يناير سنة ١٩٢٣ وفبراير سنة ١٩٢٥ .

وقد أنشأت أوقافهـا المذكورة على نفسها ثم من بعدهـا يكون منها سبعة آلاف فدان تقريبا وهي المعروفة بالقسم الأول والثانى (تفتيش ميت خلف وبلتاج) على حضرة صاحب السمو المدعى عليه وأخواته وأولاد اخوته والباقى وهو القسم الثالث (تفتيش نبروه) ومقداره ألفا فدان وكسور على أتباعها ومعاتيقها وموظفى دائرتها ومدافن العائلة وعلى أن يؤخذ من ريعه ما تحتاجه مدرسة لمئة بنت ، وملجأ لخمسين من العجـزة النصف ذكورا والنصف أناثا كما هو مشروح بحجة وقفها المذكورة أخيرا .

٢ ـ توفيت المغفور لها الواقفة فى ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ وكانت وفاتها خارج القطر المصرى وكان سمو الأمير الناظر وباقى الورثة كذلك خارج القطر حسب عادتهم السنوية من صيف كل سنة ، وعلى أثر وفاتها فى تلك البلاد وقبل عودة سمو الأمير وجميع الورثة الى مصر تقدمت النيابة العمومية وقامت بجرد منقولات التركة والنقود والدفاتر جميعها والخزائن وختمت بالجمع الأحمر جميع ذلك وبعض الغرف التى رأت النيابة ضرورة ختمها توطئة لعملية الجرد النهائية التى لم تحصل بعد ذلك الا بحضور مندوبى وزارة المالية التى لها شأن فى التركة بواسطة لجنة التصفية الرسمية النائبة عن سمو الخديوى عباس الثانى أحد الورثة بمقتضى المرسوم الملكى الصادر بتأليفها فى سنة ١٩٣٢ وبحضور الأستاذ محمد بك زكى على المستشار الحالى حيث كان محاميا نائبا عن سمو الأمير محمد على وسعادة محمد على باشا علوبة وزير الأوقاف سابقا نائبا عن سمو الأميرتين خديجة ونعمت وبحضور سعادة محمود باشا فهمى الوكيل السابق للدائرة وبحضورهم جميعا مع النيابة العمومية كانت تفك الأختام وتجرى عملية الجرد بمركز الدائرة بمصر وكذلك جرى العمل فى جميع التفاتيش التابعة للدائـرة ٠

وفى ١٣ يوليه سنة ١٩٣١ أى بعد نحو ثلاثة أسابيع من وفاة الواقفة أقيم حضرة صاحب السمو الأمير محمد على ناظرا على هذه الأوقاف ٠

٣ ـ شرع سمو الأمير فى استلام أعيان الوقف الكائنة فى مديريات المنوفية والغربية والشرقية وفى استلام الأوراق والدفاتر ليتعرف شروط سمو الواقفة والأوجه المعينة لصرف ريع الأوقاف عليها ٠

احتاج هذا التسليم ومراجعة كتب الوقف وأوراقه الى مدة من الزمن، ولقد تبين لسمو المدعى عليه أن المغفور لها الواقفة نصت فى كتاب وقفها المؤرخ فبراير سنة ١٩٢٥ ما يأتى :

٤ ـ خامسا ، يصرف فى كل سنة مبلغ قدره ١٦٤٠ جنيها فى ادارة دار للعجزة تنشأ فى مصر القاهرة وتسمى « بدار عجزة أم المحسنين » وتكون معدة لايواء خمسين من العجزة المسلمين النصف من الذكور والنصف الآخر من الأناث ٠

٥ ـ سادسا يصرف مبلغ ١١٠٠ جنيه كل سنة فى ادارة مدرسة تنشأ فى مصر القاهرة تسمى « مدرسة أم المحسنين للبنات » وتكون معدة لتعليم ماية تلميذة من البنات المسلمات الفقيرات بها مجانا العلوم العربية وحفظ ما تيسر من القرآن الشريف ٠

٦ ــ ثامنا اذا لم تنشأ دار العجزة والمدرسة المشار اليهما فى حياة سمو الأميرة الواقفة أو لم يتم انشاؤهما ووجدت حال انتقال سمو الواقفة الى دار النعيم بخزانة دائرتها أو بأى بنك كان بمصر القاهرة نقود متوفرة من ريع وقف سموها جميعه يصرف منه فى اتمام دار العجزة والمدرسة ، أو يصرف منه فى شراء قطعة أرض لهذا الوقف بمصر القاهرة بحيث تكون منحصرة فيما بين أقسام عابدين والسيدة زينب ومصر القديمة وبناء مكانين عليها متجاورين على الطراز العربى وتكون مبانيهما من أفخم المبانى أحدهما لدار العجزة والثانى لمدرسة البنات المنصوص عنهما بالبندين الخامس والسادس ٠

فاذا لم توجد نقود فيشترى من ريع القسم الثالث القطعة الأرض المنصوص عنها ويبنى عليها المكانان المشار اليهما على الوجه المشروح بحيث لا تتجاوز مدة الشراء والبناء السنتين ٠

٧ ــ توفيت سمو الواقفة قبل انشاء دار العجزة والمدرسة فلذلك ــ ولشدة حرص سمو المدعى عليه على تنفيذ رغبات والدته كانت باكورة أعماله البحث أولا عما اذا كانت هناك نقود متوفرة من ريع أوقافها جميعا ــ على نحو ما جاء بالشق الأول من الشرط السالف الذكر حتى يقوم بتنفيذ تلك الرغبات من تلك النقود أم لا ٠

فعهد الى وزارة المالية التى لها شأن فى تركة سمو الواقفة بواسطة لجنة التصفية النائبة عن سمو الخديوى السابق بصفته أحد الورثة كما قدمنا للتحقيق من وجود نقود متوفرة على النحو المذكور ــ فأرسلت مفتشيها لبحث ما ذكر فقاموا بما عهد اليهم وقدموا تقريرا لدائرة سموه بعد أن فحصوا حسابات الدائرة ابتداء من سنة ١٩٢٣ ــ تاريخ انشاء الوقف ــ لغاية يونية سنة ١٩٣١ أى تاريخ الوفاة مشفوعا بالخطاب الآتى نصه :

حضرة صاحب العزة وكيل دائرة أوقاف سمو الخديوى السابق

بالاشارة الى كتابكم نمرة ٣٨ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣١ بخصوص ما جاء بالبند الثامن من وقفية سمو المغفور لها الوالدة عن انشاء دار العجزة والمدرسة ، نرسل مع هذا صورة التقرير المقدم من حضرتى مفتشى الحسابات اللذين ندبا لفحص هذا الموضوع بناء على طلب الدائرة ٠

واقبلوا فائق الاحترام — وكيل المالية

يناير سنة ١٩٣٢ — ورئيس لجنة تصفية أملاك الخديوى السابق

امضاء : (أحمد عبد الوهاب)

وهذا نص النتيجة التى جاءت فى التقرير المذكور المقدم من مفتشى حسابات الماليــة :

بناء عليه : يتبين بما توضح أعلاه أن سمو المغفور لها الوالدة لم تترك شيئا لا من ريع التفاتيش الموقوفة ولا من باقى ايراداتها الأخرى الخاصة فى المدة من سنة ١٩٢٣ لغاية ١٨ يونيه سنة ١٩٣١ بل صرفت من مالها الخاص المتجمد لديها قبل سنة ١٩٢٣ زيادة عن مجموع ايراداتها على كافة أنواعها مبلغ ٨٩٧٠١ جنيه مصرى و٤٤٢ مليما.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام	مفتشى الحسابات
٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣١	(امضاءات)

٨ ـ تحقق سمو الناظر حينئذ من استحالة تنفيذ الشرط المذكور على النحو الذى جاء فى الشق الأول ، من وجوب انشاء المعهدين المذكورين من ريع الأوقاف جميعها لما ثبت من التقرير المشار اليه من عدم توفر ريع منها حين الوفاة فلم يكن له بد من العمل على تنفيذ الشرط من ريع القسم الثالث (تفتيش نبروه) حسبما جاء فى الشق الثانى من الشرط المذكور ·

الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية والأهلية :

الحكم الأول

لما رأى سمو الأمير أن المغفور لها الواقفة شرطت على كتاب وقفها الخاص بالقسم الثالث صرف مرتبات شهرية لمعاتيقها وأتباعها وموظفى دائرتها وخدمها وصرف مرتبات سنوية لادارة المدرسة ودار العجزة وأن مجموع ذلك فى كل سنة ١٠٨٥٢ جنيها مصريا و ١٢٠ مليما عدا ما يلزم من دفع الأموال الأميرية عن هذا القسم ومرتبات موظفيه فى الزراعة والادارة ·

ولما رأى مع ما ذكر تدهور أسعار الحاصلات الزراعية فى جميع أنحاء القطر المصرى ـ تحقق لدى سموه أن ريع هذا القسم يضيق عن صرف تلك المرتبات وعن أخذ ما يلزم لانشاء المعهدين المذكورين فلما ذكر ولحرصه على تنفيذ رغبات الواقفة من عمل البر لتلك الجهات تقدم الى المحكمة الشرعية طالبا الاذن بحجز ربع ريع القسم المذكورة على ذمة انشاء المعهدين وصرف الثلاث أرباع الباقية الى باقى تلك الجهات ·

دخل سعادة محمود باشا فهمى خصما فى هذه المادة تعللا بأن له النصيب الأكبر فى تلك المرتبات وقدم دفاعا للمحكمة تضمن ما يأتى :

أولا : الاذن لسعادته بمحاسبة التركة والاطلاع على دفاترها وأوراقها للوقوف على ما بخزينتها وبخزائن البنوك ومحاسبة الورثة ٠

ثانيا : ان طلب سمو الناظر لا يبيحه شرع ولا عقل اذ ظن المحكمة لا يمكنها أن تمنع مستحقا من استحقاقه الخ ٠

ثالثا : تكليف سمو الناظر بتقديم الدفاتر والأوراق الخاصة بالدائرة من سنة ١٩٢٣ وتعيين خبراء لبحثها أو تمكين سعادته من الاطلاع عليها بالدائرة ٠

رابعا : طلب الأذن لسعادته بمخاصمة سمو الطالب لعزله من النظر ٠

وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٣٢ رفضت المحكمة طلب كل من سمو المدعى عليه وسعادة الخصم الثالث بانية ذلك على أسباب منها :

أولا : ان شرط سمو الواقفة يقضى بحجز الربع جميعه على ذمة المدرسة ودار العجزة ولو أدى ذلك الى قطعة عن الجهات الأخرى ٠

ثانيا : انه لا محل لأذن سعادة محمود باشا فهمى بالخصومة لأنه من المستحقين ويمكنه مقاضاة سمو الناظر بشأن استحقاقه ــ خصوصا وقد قدم سمو الناظر تقريرا من مفتشى حسابات المالية متضمنا عدم ترك نقود من الأوقاف المذكورة ــ وتأيد هذا القرار من المحكمة العليا الشرعية ٠

الحكم الثانى

حكم المحكمة الأهلية

٩ ــ على أثر صدور قرار المحكمة الشرعية التجأ سعادة محمود باشا فهمى الى المحاكم الأهلية طالبا الحكم له بمبلغ ٦٠٠ جنيه مصرى زاعما انه تجمد له لحين رفع الدعوى وما يستجد شهريا بواقع ١٠٠ جنيه مصرى من ربع القسم الثالث وبعد المرافعة رفضت المحكمة الأهلية دعواه للأسباب الآتية :

(أ) ان الخلاف بين الطرفين خاص بشرط انشاء دار العجزة والمدرسة فى حالة عدم وجود مال من ربع الوقف جميعه ٠

(ب) ان مفتشى حسابات المالية فحصوا حسابات الدايرة من سنة ١٩٢٣ لغاية وفاة المغفور لها الواقفة وتبين أن سموها لم تترك شيئا من ربع التفاتيش الموقوفة ٠ وأن الخصم الثالث حضر **عملية الجرد** ولم يعترض على ما حصل ٠

(ج) ان سمو الطالب قدم طلبا للمحكمة الشرعية بشأن حجز ريع الريع ولم تجبه المحكمة وقررت حجز جميع الريع للمدرسة ودار العجزة ·

(د) اتضح أنه لم يكن بالدائرة أو بالبنوك نقود متوفرة من ريع الوقف ، ظهر ذلك من الجرد الذى عملته اللجنة الرسمية ·

(هـ) ان طلب سعادة الخصم الثالث ندب خبراء لاعادة فحص الدفاتر والأوراق لاثبات عكس ذلك طلب تراه المحكمة فى غير محله **لأن ما اجراه مفتشو المالية كاف لاظهار الحقيقة ·**

(و) مادام أن دار العجزة والمدرسة لم تنشا لا يمكن لحضرة صاحب السمو الناظر أن يدفع للمستحقين شيئا حسب شرط الواقفة ·

مقدم هنا الحكم فى مادة الاذن بالخصومة تحت نمرة (١) حافظة

١٠ ــ ثبت من تلك الوقائع ما يأتى :

أولا : ثبت لدى القضاء الشرعي والأهلي عدم وجود متوفر من ريع تلك الأوقاف جميعها حتى يمكن بناء المعهدين المذكورين منها ·

ثانيا : وجوب حجز ريع القسم الثالث على ذمة انشاء المدرسة ودار العجزة وعدم صرف شيء لأصحاب المرتبات وخلافهم ·

ثالثا : انه لا محل للاذن بالخصومة ضد سمو الناظر ·

رابعا : انه لا داعى لفحص حسابات تلك الأوقاف اكتفاء بالتقرير المقدم من مفتشى المالية السالف الذكر ·

الحكم الثالث

من المحكمة الشرعية

١١ ــ حلت سنة ١٩٣٣ وكان المتوفر من ريع القسم مبلغ ٥٣٧١ جنيها مصريا و ٣٤ مليما فلما كان سمو الأمير حريصا على تنفيذ رغبات سمو والدته بذل جهدا كبيرا فى البحث بالأقسام الثلاثة عن شراء قطعة أرض واتصل بمصلحة الأملاك الأميرية للوصول الى شراء قطعة أرض لائقة بثمن رخيص كما اتصل بغيرها من أصحاب الأراضى فلم يوفق للشراء بهذا المتوفر لارتفاع الأثمان فى الجهات الثلاث ·

فلما ذكر ولشدة حرصه كما قلنا رأى من مصلحة الوقف أن يشترى الأرض فى ضاحية من ضواحى القاهرة تتوفر جميع الشرائط الصحية

والمصلحية للعجزة اللاجئين والتلميذات ، فاختار أخيرا بقعة بجهة الزيتون نحو ٥٠٠٠ متر تقريبا بثمن ٧٠ قرشا للمتر وهو أقل من ربع ثمن المتر الواحد لو اشتريت الأرض فى أحد تلك الأقسام المنصوص عليها فى حجة الوقف كما سيأتى فطلب من المحكمة الشرعية فى يناير سنة ١٩٣٣ الاذن بمخالفة شرط الواقفة القاضى باختيار الأرض فى أحد تلك الأقسام لارتفاع ثمنها وقلة المتوفر وتدهور ريع الوقف المخصص لتشييد هذين البناءين فتحرت المحكمة من المحافظة تحقيقا للمصلحة فى هذا الطلب عن صحة ذلك ، فوردت تحرياتها ببيان القطع وأثمانها وهذا نص الخطابين المتبادلين بين المحكمة والمحافظة وهذا نص كتاب المحكمة :

« حضرة صاحب السعادة محافظ مصر »

« نرجو التنبيه بالبحث عن قطعة أرض تكون مساحتها نحو أربعة آلاف متر فى أقسام عابـدين » « والسيدة ومصر القديمة لبنـاء مدرسة للبنات وملجأ للعجزة بها حديقة لوقف المغفور لها أم المحسنين » .

المحـكمة

اتفقت كلمة الفقهاء على أن شرط الواقف كنص الشارع فى الدلالة والمفهوم ووجوب العمل به وقالوا بناء على ذلك : فما كان من عبارة الواقف من قبيل المفسر لا يحتمل تخصيصا ولا تأويلا يعمل به وما كان من قبيل الظاهر كذلك ــ وما احتمل وفيه قرينة حمل عليهـا ــ وقالوا أيضا : الحقيقة لا تنصرف عن مدلولها لمجرد غرض لم يسعه اللفظ ومن الرجوع الى ما نصت عليـه الواقفة رحمها الله فى كتاب وقفها الصـادر فى يناير سنة ١٩٢٣ وحجـة التغيير الصـادرة فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ يتبين مقدار حرصها على انشاء هذين المكانين فقد نصت رحمها الله على أنه اذا لم تنشأ دار العجزة والمدرسة فى حياتها أو لم يتم انشاؤهما ووجدت لها حال انتقال سموها الى رحمة الله نقود بخزانة دائرتها أو بأى بنك فانه يصرف منها فى انشائهما أو اتمامهما واذا لم توجد نقود فيكون ريع القسم الثالث جميعه مخصصا لشراء الأرض وبنائهما عليها ــ على انها رحمها الله لم تترك الأمر لرأى الناظر وتقديره بل قدرته بنص صريح فى تحديد الزمن لانجاز هذا المشروع فقالت : (بحيث لا يتجاوز الشراء والبناء السنتين) وهذا نص واضح لا يحتمل تأويلا ولا تفسيرا وليس ثمـة من سبيل الى مخالفته طالما هو شرط صريح لا يخالف الشرع ولا يعطل الوقف ولا يفوت مصلحة الموقوف عليهم ولا يدخل تحت واحدة من المسائل السبع أو الاحدى

عشرة التى يخـالف فيهـا شرط الواقـف · وجميعـا راجـع الى وجـه من تلك الوجـوه ـ أما ان الشرط المذكـور قد تعـذر تنفيذه فان هذا لا يصح الأخذ به الا اذا كان الوقف لم يأت بريع مطلقا من وقت وفاة سمو الواقفة الى نهاية السنتين ومادام الوقف قد أتى بريع بلغ مقداره ١٦٦٢٥ جنيها مصريا و ٨٠١ مليم فى مدى عام وبعض عام حسبما هو وارد بالكشفين المقدمين من وكيل حضرة صاحب السمو الناظر فعلى افتراض أن المصروفات ١١٢٥٨ جنيها مصريا و٢١٥ مليما والباقى هو ٥٣٧١ جنيها و ٣٤ مليما فانه لا يصح القول باستحالة تنفيذ الشرط أو تعذره وما جنح اليه وكيل سمو الناظر من أن أقل ثمن تحتاجه الأرض ٨٠٠٠ جنيه ارتكانا على ما ورد بكتاب المحافظة ردا على استعلام المحكمة عما اذا كان يوجد بالأقسام الثلاثة التى شرطت الواقفـة الانشاء فيها أرض فضاء للبناء أم لا ، فهذا لا يجديه نفعا لان المحافظة لم تكن بصدد بيان أثمان الأراضى الفضاء الواقعة فى تلك الأقسام وانما هى بصدد بيان أن فى هذه الأقسام كثيرا من الأراضى الفضاء الصالحة للبناء منها ما ورد فى بيانها ومنها ما لم يرد فيه ·

على ان الواقفة رحمها الله لم تبين مبلغـا محدودا ـ ولم تشترط أوصافا مخصوصة فى المبانى وقولها : (وتكون مبانيهما من أفخم المبانى) ليس معناه أنه يجب أن يصرف فى ذلك مقدار معين من المال ـ وان لم يف الريع المشروط الصرف منه ـ فالواجب الذى يطابق المنهج الشرعى ويتعين مع ما تجرى به العادة ويتمشى مع العرف أن يتبع شرط تحديد الزمن :

أولا : لانه شرط صريح محدود لا يحتمل تأويلا ـ وينشأ المكانان فى الزمن الذى قدرته الواقفة رحمها الله **بما توفر من الريع** ـ وبذلك يوفق بين العمل بالشرطين معا ويخرج سمو الناظر من العهدة ولا يتهم مطلقا بأن المبانى لم تبلغ من الفخامة ما يليق بمكانة الواقفة لانه مطالب بتنفيذ الشرط فحسب ·

على أن النص الوارد بحجة ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ تحت عنوان رابعا هو (اذا نقص صافى ريـع القسم الثالث « تفتيش نبروه المذكور » عن الوجوه المبينة بالبنود السابقة فى سنة من السنين يوزع النقصان على جميع تلك الوجوه بنسبة ما لكل منها وصرف الى كل وجه بمقدار ما يخصه من غلة تلك السنة بنسبة ماعين له ـ وان زاد فاضل ريع هذا القسم عن هذه الوجوه صرف الزائد فى الوجوه المشار اليها ، بنسبة ما عين لكل منها) ، قد قيد هذا وجعله خاصا فى حالة ما اذا كان الريع به وفر وفيه كفاية لجعل مبانى المكانين من أفخم المبانى ـ أما اذا لم يف الريع فيكون الصرف عليهما بمقدار الريع ·

بنـاء على ذلك :

لا ترى المحكمة وجها لاجابة هذا الطلب ٠

ومن حيث أن شرط الواقفة لم ينفذ باعترا فوكيل سمو الناظر فى جلسة اليوم وسموه لم يشرع حتى الآن فى شراء الأرض التى تقام عليها دار العجزة والمدرسة ــ والواقفة رحمها الله توفيت فى ١٨ يونيــه سنة ١٩٣١ ٠

وحيث انه جاء بالبند الحادى عشر من حجة ١٧ يناير سنة ١٩٢٣ ما نصه : (كل ناظر يخالف أى شرط من شروط الوقف المدونة بهذا أو يمتنع عن اعطاء أى مستحق فى الوقف استحقاقه أو يتسبب فى اتلاف أطيان الوقف بأى طريقة كانت أو يمتنع عن زراعتها أو تأجيرها أو يتسبب فى عدم دفع أموالها لجهة الحكومة حتى يترتب على ذلك توقيع الحجز وتكون ادارة غير مرضية فحينئذ يعزل من النظر على هذا الوقف ٠

وحيث أنه والحالة هذه لا ترى المحكمة بدا من تطبيق هذا الشرط كما تقتضيه النصوص فى ذلك كله (يراجـع الدر المختار ــ وحـاشية ابن عابدين صحيفة ٤٠١ و ٤٢٩ جزء ثالث طبعـة ثالثة أميرية وجامـع الفصولين (الفصل الأول من القضاء وما يتصل به صحيفة ١١ وما بعدها جزء أول والفصل السادس والعشرين صحيفة ١ وما بعدها جزء ثان طبعة أولى أميرية والبحر الرائق جزء خامس صحيفة ٢٦٥ ومنتخبات الأحكام صحيفة ٥٤ جزء ثانى) ٠

لهذا : قررنا (أولا) رفض طلب المدعى و (ثانيا) أذنا الأستاذ الشيخ محمود الخفيف الموظف القضائى بالمحكمة بالخصومة ضد حضرة صاحب السمو الأمير محمد على باشا وطلب عزله من النظر على هذا الوقف واذناه بتوكيل غيره عنه اذا أراد وعزله كلما أراد ٠

على أثر صدور هذا القرار رفعت على سمو المدعى عليه هذه الدعوى التى نحن بصددها الآن ٠

الدفاع

الطلبـــات

نطلب رفض هذه الدعوى لتجردها من الأسباب والحكم بأن الأسباب التى وردت بقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ واجب استبعادهـا حيث قد تنازل سمو الأمير عن الوقف الذى تتعلق بـه هذه الأسباب وقبلت منه

المحكمة هذا التنازل دون تعليق على الفصل فيها ولأن محكمة الاستئناف العليا قد قضت بأن هذا القرار لا شأن لسمو الأمير فى استئنافه بصفته ناظرا كما لا يلحق بسموه ضرر منه بصفته الشخصية ٠

لبيان حق الأمير فى هذا الطلب أشير الى أنه لما استأنف الأمير قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ طالبا الغاءه تعرضت المحكمة الاستئنافية أولا لسؤال وكلاء سموه عما اذا كان حصل التنازل عن وقف نبروه أم لا ، فلما أجابوا بأن التنازل حصل فعلا أصدرت المحكمة قرار ٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بعدم وجود شأن للأمير فى الاستئناف بصفته ناظرا كما لا يلحقه منه ضرر بصفته الشخصية وانتهت المحكمة بأن قررت وقف السير فى الدعوى (وهذا القرار مقدم بملف المادة) ٠

بهذا القرار لم يبق لقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وجود قانونى أمام سمو المدعى عليه كما لم يبق لأى انسان حق فى التمسك بالأسباب الواردة به ضد سمو الأمير اذ لا يعقل أن تقوم خصومة بين طرفين أحدهما يتخذ سلاحا ضد خصمه قرارا حكم نهائيا بأنه لا يحتج به عليه ٠

وكأنى بحضرة المدعى شعر بوجاهة هذا الدفع فجاء بجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ بأسئلة ثلاثة جديدة وطلب الجواب عليها لعله يجد من هذه الأسئلة والأجوبة ذريعة لاثارة سبب جديد يؤيد طلب عزل الأمير من باقى الأوقاف ٠

ويقيننا أنه لن يفلح مهما كانت الأجوبة على هذه الأسئلة لأن الاجابة عليها كلمة واحدة ٠٠٠ وهى أنها لا تستحق الاجابة لانها خارجة عن الخصومة ٠

الخصومة فى موضوعها تقوم على الشكوى من ادارة الوقف وعلى الكلام عن ريعه ، والشخص المخاصم هو ناظر الوقف ٠

ولما كان سمو الأمير محمد على له صفتان هما صفة النظر على أوقاف والدته الأميرة أم المحسنين وصفته كوارث لها فانه خوصم فقط بالصفة الأولى وهى صفة النظارة ، وأما صفته الأخرى وهى كونه وارثا فلم يخاصم بشأنها ، كما أن تركة سمو والدته لم تدخل فى الخصومة القائمة ٠

وحيث أن الأسئلة الثلاثة موضوعها تركة سمو الأميرة والأسئلة المطلوب الجواب منه عنها ، انما تتوجه لوارث فى هذه التركة فالأسئلة والمسئول خارجان عن الخصومة فلا محل للاجابة عليها ، ولن تصلح بأى حال من الأحوال للشكوى من ادارة الأوقاف التى ما تزال فى نظر سمو الأمير ٠

الرد على الدعوى

كان يكفينا ، وقد وصلت القضية الى ما وصلت اليه الآن أن نقتصر في طلب رفضها على ما قدمنا ، ولكنا مع احتفاظنا بحق استئناف قرار ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ٠

نأتي على وجوه الرد على دعوى الخصم وأسبابها ، ونتولى ذلك في بابين ، الباب الأول : الرد على أسباب قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ ، والباب الثانى : الرد على الأسباب التى أبداها حضرة الأستاذ المأذون بالخصومة ٠

الباب الأول

(أولا)

ظاهر من ذلك القرار أن المحكمة قد فهمت أن السنتين اللتين حددتهما الواقفة تبدآن من تاريخ الوفاة وذلك خطأ ٠ لعل الذى جر المحكمة اليه تمشيها مع ما جاء فى الطلب المقدم من سمو الأمير بطلب الاذن بامتداد مدة السنتين جريا على ظنه أنها قد تفسر بأن السنتين تبدآن من تاريخ وفاة سمو الواقفة مع أنه كان الواجب على المحكمة أن تفصل من تلقاء نفسها - قبل أن تقرر رفض الطلب - وتقول كلمتها فى **هل تبدأ السنتان من تاريخ الوفاة كما فهم خطأ أو من تاريخ توفر الريع الذى يفى بثمن الأرض وبنائها** ٠ فالعبرة فى هذا لا بما يظنه الخصوم خطأ أو صوابا بل القانون النافذ والمرجع الوحيد هو شرط الواقف الذى قالت عنه المحكمة (ان شرط الواقف كنص لشارع) ٠ فليس مما يعد تقصيرا من سمو الأمير أن يظن هو أو أحد وكلائه خطأ أن مدة السنتين قد تبدأ من تاريخ الوفاة بل الحجة على الأمير هو كتاب الوقف نفسه وشرط الواقفة ورأى الأمير فيه لا يغير شيئا سواء كان فى مصلحته أو ضد مصلحته ٠ فترك هذه النقطة بدون بحث من الهيئة التى أصدرت قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ انما هو تخل منها عن واجبها الجوهرى واهمال للحكم فى نقطة هى وحدها صاحبة الفصل فيها ٠

ولقد جر ترك البحث فى هذه النقطة الى أن الهيئة التى أصدرت القرار اعتبرت الأمير مقصرا دون أن تبحث فى أساس التقصير ورفضت طلبه من غير أن يكون هذا الرفض على أساس متين ٠

وحيث أن هذه المسألة الأساسية متروكة للآن بغير فصل فى القرار السابق فنحن نطرحها الآن بجميع حذافيرها لترى المحكمة هل نص كتاب الوقف يعين أن السنتين تبدآن من تاريخ الوفاة أو من تاريخ توفر الريع الكافى لشراء الأرض وبنائها ٠

من يقرأ النص الذى أوردناه فى صدر هذه المذكرة يستنتج بطريقة بديهية أن السنتين تبدآن عقب توفر المبلغ الكافى لمشترى الأرض وبنائها حيث تقول الواقفة : « على أنه اذا لم تنشأ دار العجزة والمدرسة فى حياتها ووجدت لها نقود ــ حال انتقالها الى دار النعيم ــ بخزانة دائرتها أو بأى بنك كان بمصر القاهرة متوفرة من ربع وقفها جميعه يصرف منه فى اتمام دار العجزة ٠والمدرسة أو يصرف منه فى شراء قطعة أرض لهذا الوقف بمصر القاهرة بحيث تكون منحصرة فيما بين أقسام عابدين والسيدة زينب ومصر القديمة وبناء مكانين عليها متجاورين على الطراز العربى وتكون مبانيها من أفخم المبانى أحدهما لدار العجزة والثانى لمدرسة البنات المنصوص عليها بالبندين الخامس والسادس » ٠

الى هنا لم تتعرض الواقفة لتحديد زمن ما ٠ وكل ما عنيت به هو أن تعين للناظر الجهة المالية التى يستمد منها المال اللازم لشراء الأرض وبنائها ٠ وقد جعلت الأمر فى ذلك يدور بين حالتين : الأولى وجود مال بخزانتها أو فى البنوك مدخر من ريع وقفها ٠ والثانية أن يؤخذ من ريع الوقف الثالث ما يلزم لذلك ٠

من البديهى أنه فى الحالة الأولى يكون المال الكافى لمشترى الأرض وبنائها حاضرا من يوم الوفاة وفى الحالة الثانية محتمل أن مال القسم الثالث يكون متوفرا أيضا ٠ وان لم يكن فيخصص ما يرد منه بعد الوفاة لهذه العملية ٠ فالواقفة اذا لم تنص على مدة سنتين فان للناظر الحرية فى المشترى والابتداء فى أى وقت يرى فيه المصلحة ويمكنه أن لم تحدد له مدة أن يبقى طويلا دون القيام بهذا الأمر مع أن المال موجود ٠ فدفعا لما عساه يحصل فى هذه الحالة تداركت الواقفة الأمر وقضت على الناظر بأن يشترى الأرض ويتم البناء فى مدة لا تتجاوز السنتين ٠ والذى يدل على ذلك قولها فى هذا الموضوع « فلذا لم توجد نقود فيشترى من ريع القسم الثالث القطعة الأرض المنصوص عنها ويبنى عليها المكانان المشار اليهما على الوجه المشروح بحيث لا تتجاوز مدة الشراء والبناء السنتين ٠

ومن المعلوم أن التكاليف التى يلزم بها المرء شرعا أو قانونا أو بأى طريقة من طرق الالتزامات انما توجد عند التمكن من القيام بها (والقدرة رط التكليف) حتى يستطيع المكلف النهوض بما ألزم به ٠ ونحن هنا

امام تكليف بعمل لا يقوم الا بالمال · والمال محصورة مصادره فى القسم الثالث حيث ثبت انه عند وفاة الواقفة لم يكن للوقف مال مدخر · فما دام هذا المال غير موجود أو اذا كان الموجود منه غير كاف للقيام بهذا التكليف فلن توجد مسؤولية ولا واجب ·

نحن نقول بهذا تبعا لحكم الفطرة والعقل · ولقد قال سبحانه وتعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) · هذه الآية قاطعة فى أن التكليف شرط القدرة ولا قدرة الا مع وجود المال · فلا تبدأ السنتان الا عند توفر المال الكافى · والحكمة فى شرط السنتين من تاريخ توفر المال — هى أن لا يترك للناظر حق التسويف أو المماطلة فى تحقيق هذا العمل اذا ما وجد المال الكافى ·

ان شراء قطعة واحدة تبلغ مساحتها أربعة آلاف متر بثمن لا غبن فيه على الوقف وفى أحد الأحياء الثلاثة المكتظة بالمساكن والسكان قد يصادف عقبات لتحقيقه فى وقت قريب · ثم اذا تيسر ذلك فى بضعة أشهر فقد تلبث زمنا طويلا الرسوم الهندسية والتصميمات والاتفاقات مع المقاولين وسائر البنائين وكل هذا يحتاج الى وقت قد يستغرق شهرين أو ثلاثة · وقد لا يتم مشترى الأرض الا فى ستة شهور وقد لا يتم الاتفاق على أوضاع البناء وانماطها مع المقاولين الا فى مدة ستة أشهر أخرى · فلذلك رأت المرحومة الواقفة بحق أن تجعل لهذا كله مدة لا تتجاوز السنتين وهى مدة ليست بالقصيرة جدا ولا بالطويلة جدا · **وانما الناظر لا يستطيع أن يختار موقعا أو يفاوض بائعا أو يقاول مهندسا الا بعد أن يكون فى خزائنه المال لهذا وذاك ·**

لولا هذا الشرط لكان من حق النـاظر من المسموح له أن يتم هذه الأعمال فى مدة أطول من ذلك ·

قرار ١٤ سبتمبر وهو ينقل النص الخاص بالمـدة قال : « بحيث لا يتجاوز الشراء والبناء السنتين » ولكنه **لم يقل متى تبدأ السنتان ·**

وهو لا يستطيع أن يقول ذلك لان النص خلو من البيان ساكت عن تقييد مبدأ السنتين بتاريخ الوفاة ·

جاء فى أسباب هذا القرار أن العبارة التى يعرض لها شىء من الشكوك فى معناها يجب الرجوع فى تفسيرها الى القرائن والظروف التى تتصل بهذا النص · حيا الله مولانـا القاضى · اذ وضع هذه القاعـدة لانها هى التى نستغيث بها الى هذه المحكمة ضارعين اليها أن تقى سمو الأمير من خروج هذا القرار عن قاعدته التى وضعها ·

فأى قرينة أقطع فى تفسير هذا المسكوت عنه من عدم وجود مال اصلا من القسم الثالث وقت الوفاة ·

ان الذى يذهب الى أن السنتين تبتدئان من تاريخ الوفاة لا يكون له مستند ولا دليل خصوصا وأن شرط الواقفة سالف الذكر خلو من ذلك · بل لا توجد أى قرينة تدعو الى حمله على ما ذكر على ان حمل الشرط على هذا الوجه من تقييد السنتين من تاريخ الوفاة يترتب عليه زيادة شرط فى كلام الواقفة لم ينص عليه ولا يوجد ما يسوغه ولا ما يدعو اليه بل على العكس من ذلك قد جاء فى كلام الواقفة ما يمنع صراحة من أن يكون مبدأ السنتين يوم الوفاة · حيث قالت الواقفة ما نصه :

فاذا لم توجد نقود فيشترى من ريـع القسم الثالث القطعـة الأرض المنصوص الخ · فذلك نص من الواقفة على أن الشراء والبناء يكونان من الريع · فالمناط ــ والحال ما ذكر ــ هو وجود الريع من عدمه · فاذا وجد الريع وجد الشراء والبناء والا فلا · وعلى هذا فالتحكم فى كلام الواقفـة بتعيين ابتداء السنتين من يوم الوفاة ينافيه ما نص عليه كلامها من ان تنفيذ الشرط متعلق **بوجود الريع** ·

واذا ثبت أن الشراء والبناء حسبما نصت عليه الواقفة يكون من الريع فيجب علينا أن ننظر الى وقت وجود هذا الريع · ومنه يعين ابتداء السنتين فلو جارينا الهيئة التى أصدرت قرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ فى القول بأن المتوفر ومقداره ٥٣٧١ جنيها مصريا لتنفيذ الشرط فاننا نقول ان هذا المتوفر لم يوجـد الا فى فبراير سنة ١٩٣٣ · وعلى هذا فابتـداء السنتين يجب أن يكون من هذا التاريخ · فالقول بأن سمو الناظر قد فوت السنتين قول مزيف ينافيه ما نصت عليه سمو الواقفة ·

ان هذه التهم لا يمكن أن توجه الينا الا اذا ثبت ان السنتين اللتين حددتهما الواقفة للشراء والبناء تبدآن من تاريخ وفاة الواقفة ·

فاذا لم يثبت ان السنتين تبدآن من تاريخ وفاة الواقفة فان الاتهام يكون حينئذ قائما على غير أساس لان مجرد النص على سنتين فقط بدون تعيين مبدئهما لا يمكن أن تترتب عليه تلك التهمة التى يرموننا بها ·

ولما كان الاتهام لا يستطيع أن يزعم ان السنتين فى كلام للواقفة قد وقع النص على انهما تبدآن من يوم الوفاة حتى تستقيم له التهمة فقد التجأ الى الابهام فقال : (ان الواقفة قد قررت بنص صريح الزمن اللازم لنجاز هذا المشروع فقالت بحيث لا يتجاوز الشراء والبنـاء السنتين وهذا نص لا يحتمل تأويلا ولا تفسيرا) ·

فان كان الاتهام يريد ان ذلك نص صريح فى التحديد بسنتين مطلقا فذلك صحيح ولكنه لا يجديه شيئا ولا يضرنا بشيء ، وان كان يريد أن ذلك نص صريح فى تحديد سنتين تبدآن من وفاة الواقفة ــ وذلك هو أساس الاتهام كما قلنا ــ فذلك من التقول على الواقفة بغير حق ونسبة ما لم ترده الواقفة اليها ٠

ومثل ذلك مما لا يمكن أن يخفى على الاتهام ــ فلسنا نستطيع أن ندرك الحكمة فى التجائه الى استعمال تلك العبارة التى توقع القارىء فى اللبس وتعمى عليه الغرض وتوهمه ان التهمة تقوم على نص واضح صريح٠

(ثانيا)

رأت المحكمة رفض الطلب أيضا بأنه لا يصح القول باستحالة تنفيذ الشرط أو تعذره لأن الوقف قد أتى بريع قدره ٥٣٧١ جنيها مصريا و ٣٤ مليما وليس أبعد عن محجة الصواب من ذلك القول ٠

ثابت من الوقائع المقررة فى قرار ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٣ أن هذا المبلغ لم يتم الحصول عليه الا بعد وفاة سمو الواقفة بنحو العشرين شهرا أى بعد اقفال حسابات سنة ١٩٣٢ المنتهية فى مارس سنة ١٩٣٣ ٠

أما ايرادات السنة الأولى التى توفيت فيها سمو الواقفة فلم يكن المتوفر منها أكثر من ١٦٠٠ جنيه فاذا كانت هذه هى الوقائع الثابتة قضائيا فكيف لا يكون شرط مشترى الأرض والبناء عليها متعذرا فى مدة السنتين ان كانتا تبدآن من وفاة سموها فهل كان يمكنه أن يشترى الأرض فى أواخر السنة التى توفيت فيها سمو الواقفة مع أنه لم يصل ليده شيء من ايرادها ٠٠ ثم اذا كان انتظر الى مارس من السنة التالية دون أن يكون وصل اليه من ايرادها الا ١٦٠٠ جنيه فهل كان هذا المبلغ يفى لمشترى الأرض بها مع أن أقل ثمن لها كما جاء فى تحريات المحافظة ٨٠٠٠ جنيه ٠

اللهم أنا نسألك الرحمة والوقاية من خطر مثل هذه التأويلات التى هى فى حكم المستحيل ٠ لعل المحكمة فى قرارها أرادت أن الـ ٥٣٧١ جنيها مصريا التى توفرت لغاية سنة ١٩٣٣ تجعل تحقيق الشرط غير متعذر بالنسبة لمشترى الأرض ان أمكن أن هذا المبلغ يساوى ثمنها ٠ فهل نسيت أن البناء لا يكون له قرش واحد لاقامته بل ولا يوجد له حتى اليوم جزء من مائة ٠٠٠٠٠٠ مما يسمح باقامته ٠

انه مع ما ذكر فان القول بكفاية هذا المتوفر لتنفيذ الشرط قول باطل من جهة أخرى لانه لو لوحظ ما نصت عليه الواقفة من كون البناء على

الطراز العربي ومن أفخم المباني ، ولوحظ فوق ذلك مقام الواقفة في الهيئة الاجتماعية لتبين بجلاء ووضوح أن هذا المتوفر لا يكفي لتنفيذ ما ذكر ٠

ويوجد دليل على عدم كفاية هذا المتوفر فان الواقفة رحمها الله ظلت حوالى السبع سنوات وهى على قيد الحياة بعد وضع الشرط المذكور فى حجة سنة ١٩٢٥ فلو كانت ترى أن مثل هذا المتوفر يكفى لتنفيذ ما ذكر ما تأخرت عن تنفيذه بمثل هذا المبلغ الضئيل بالنسبة لسموها ٠

وهنالك دليل مادى آخر على أن المبلغ المذكور لا يكفى لتنفيذ شرط الواقفة فقد ثبت من تحريات المحافظة السابق بيانها ان أقل مبلغ يلزم لشراء الأرض فقط هو ٨٠٠٠ جنيه عدا ما يلزم للبناء والتأثيث ٠

كل هذا نجمعه ونعرضه أمام هيئة التصرفات الحالية لترى الى أى حد ذهب ذلك القرار ولترى اذا كانت تلك الحالات التى عرضناها حتى لو كان ابتداء السنتين من تاريخ الوفاة كافية لتجعل تنفيذ الشرط مستحيلا استحالة كلية توجب اجابة الأمير لو طلب مد السنتين لو كانتا تبتدئان من وفاة الواقفة ٠ لا أن تكون سببا لعزل سمو الأمير ٠

(ثالثا)

رد القرار على ما قاله وكيل سمو الأمير من أن تحقيقات محافظة مصر أنتجت أن أقل ثمن للأرض الفضاء التى توجد فى أحد الأقسام الثلاثة لا تقل عن ٨٠٠٠ جنيه فضلا عما يلزم من أضعاف ذلك لاقامة البناء ٠ وقال القرار أن المحافظة لم تكن بصدد أثمان الأراضى الواقعة فى تلك الأحياء انما كانت بصدد بيان أن فى هذه الأقسام كثيرا من الأراضى الفضاء منها ماورد فى بيانها ومنها ما لم يرد فيه ٠ وهذا القول من الغرابة بمكان ٠

ان من حسن حظ الأمير أن رئيس الدائرة التى أصدرت قرار ١٤ سبتمبر هو رئيس الدائرة التى أصدرت قرار ٢٧ ابريل سنة ١٩٣٣ وان هذا القرار الأخير كان بملف الدعوى (وقد قدمنا فى ملخص الوقائع صورة الخطاب الذى أرسلته هيئة التصرفات الى محافظة وصورة رد المحافظة) وهذان المستندان قاطعان بأن المحكمة كلفت المحافظة بالبحث فى الأقسام الثلاثة فى العاصمة عن قطعة أرض تصلح لبناء عمارتين متجاورتين احداهما مدرسة والأخرى ملجأ بهما حديقة مع بيان الثمن لذلك ٠ والمحافظة بحثت كما طلب منها وأجابت بنتيجة بحثها عن الموقع والمقدار والثمن لكل قطعة وبحثت المحافظة بنتيجة قاطعة بأن القطع التى أرشدت عنها هى ما وجدته صالحا لهذا الغرض موقعا وثمنا

فقول قرار ١٤ سبتمبر أن بحث المحافظة لم يكن يعني بيان الثمن ولم يكن يعني أن ما وجدته هو وحده الذى يصلح لبناء هذه العمارات من جهة الموقع والثمن أكبر ما يمكن من التأدب فى حقه القول بأنه بعيد عما تنطق به فصاحة هذه المستندات ٠

أنا لا ندرى كيف يكتب فى هذا القرار أن المحافظة لم تكن مكلفة ببيان الثمن كما أن بيانها لم يكن مفيداً انه لا توجد أرض أخرى تصلح لهذا الغرض مثل الذى وجدته ٠ فانه اذا لم تكن المحافظة مكلفة لا بهذا ولا بذاك ففيم كان انتدابها ٠ وما فائدة انتدابها ٠ بل ماذا كانت مصلحة الوقف فى تعطيل الدعوى وتوقيفها على ما يرد من اجابة المحافظة ٠ أعبثا كانت المحافظة تشتغل ومندوبوها يجدون فى التطويف فى شوارع المدينة وبأحيائها للبحث والاستقصاء ٠ كل هذا دون أية غاية وعلى عمى ٠ إننا ننزه القضاء من هذا العبث ونربأ برجال المحافظة على أن يكونوا هازلين ٠ اذن يكون ما قدمه وكيل سمو الأمير من أن الاضرار على تنفيذ شرط الواقفة من ظن البناء يكون فى أحد الأقسام الثلاثة هو العقبة الكبرى التى عطلت هذه الخبرة ما دام هذا القرار (قرار ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣) معمولاً به ومادامت أثمان الأراضى فى هذه الأقسام تربو على ثمن الأرض التى اختارها سمو الأمير بالزيتون بخمسة أمثال ٠ ونتيجة هذه العقبة أن المحكمة ترى شططا واجحافا بحق الوقف السماح بمشترى أرض أجود هواء وأصلح للاجئين وأصلح للمدرسة بسعر سبعين قرشا وتفضل عليها تلك الأراضى فى قلب العاصمة بذلك الثمن الفادح (أوض تل زينهم والحوض الموصود) ٠

(رابعا)

جاء فى القرار المشار اليه أن الواقفة لم تعين مبلغا محدودا لهذين المعهدين ولم تشترط أوصافا مخصوصة فى المبانى ٠ وقولها تكون مبانيها من أفخم المبانى ليس معناه أنه يجب أن يصرف فى ذلك مقدار معين من المال وان لم يف الريع المشروط الصرف منه فالواجب الذى يطابق العرف الشرعى ويتعين بما تجرى به العادة ويتمشى مع العرف أن يتبع شرط تحديد الزمن لانه شرط صريح محدود لا يحتمل تأويلا لبناء المكانين فى الزمن الذى قررته الواقفة بما توفر من الريع وبذلك يوفق بين العملين بالشرطين معا ويخرج سمو الناظر من العهدة ولا يتهم مطلقا بأن المبانى لم تكن من الفخامة بما يليق بمكانة الواقفة ٠

أرأيتم كيف أن هذا القرار فى هذا الموضوع أيضا قلب الموضوع قلبا هائلا قد يكون الجاه اليه الحاجة الى الاستكثار من التعلات لطلب العزل

فات خصومنا جميعا أن شرط سمو الواقفة يشتمل على شروط خمسة :

١ ــ شراء قطعة أرض وبناء مكانين متجاورين عليها ٠

٢ ــ كون مبانيهما على الطراز العربى ٠

٣ ــ كونها من أفخم المبانى ٠

٤ ــ تحديد مدة السنتين ٠

٥ ــ انشاء المدرسة على أن تسع مائة من البنات والملجأ على أن يسع خمسين من العجزة ٠

وهذه شروط صريحة لا تحتاج لتأويل ولا تفسير ولا ثمة من سبيل الى مخالفتها كما يقول الخصوم فنسائلهم بعد ذلك أى مرجع يحتم على الناظر أن يعمل بواحد من هذه الشروط ويترك الباقى مع أنها منصوص عليها جميعا ٠

انه مع ما ذكر هل يصح القول بأنه كان يجب على الناظر أن يشرع فى البناء على أى وصف كان ولا يتمسك بالباقى مما نصت عليه الواقفة فى شروطها المذكورة وان تمسك بهذا يعتبر خائنا ومستحقا للعزل ــ لانرى لهذا الاتهام المبنى على ما ذكر مثلا فى العالم أجمع اذ لو أخذ به يكون من نتيجته أن احتفاظ الناظر بباقى الشروط يوجب عزله من النظر

يقول القرار ان شرط الواقفة نص صريح لا يحتاج الى تأويل ولا تفسير وان نص الواقف كنص الشارع فما بالهم يعملون على نقيض هذا ويصرحون بأنه كان الواجب على الناظر أن يعمل ببعض الكتاب ويترك بعضه الآخر ولا كان خائنا مستحقا للعزل ٠

سمو الأميرة الواقفة كانت أكرم أميرات هذا القطر وأعظمهن شأنا ومقاما فراعت فى وقفها هذا ان تترك أثرا خالدا خدمة للفقراء من أبناء الوطن يكون له من الجلال والروعة ما يتناسب مع اسمها وجلالها ٠ ولذلك نصت نصا خاصا على أن تسمى هذه المعاهد باسمها المشهورة به وهو « أم المحسنين » وزادت ايضاحا لهذا أن تكون هذه المبانى على الطراز العربى وزادت فوق ذلك أيضا أن تكون مبانيها من أفخم المبانى ٠

هذه الشروط الجوهرية التى هى من أولى مقاصد سمو الأميرة يقول القرار عنها أنها لا تقيد الناظر بقدر ما تقيده مدة السنتين حيث لم تحدد مبلغا معينا لهذه البناء ولم تحدد أوصافا خصوصية له ٠

ولست أدرى كيف يقول القرار هذا . أليس اشتراطاتها أن يكون على الطراز العربى وأن يكون البناء من أفخم المبانى . أليس ذلك تحديدا صادقا ووصفا كافيا لما تكون عليه هذه المبانى .

وهل البناء بهذا الوصف فى نوعين : الأول الطراز المصرى ـ الثانى الفخامة ، هل هذان الشرطان جاءت عليهما الواقفة بطريقة خاصة لغرض دون الغرض الذى دعاها الى تحديد السنتين ، ولماذا هذا ، بل هل عدم تحديد مبلغ معين للبناء سببه كما ظن القرار السماح للناظر بالاستخفاف بالبناء طرازا وفخامة أو أن المراد من اغفال هذا التحديد اطلاق يد الناظر فى مجال تحقيق رغبات الواقفة فى تخليد أثرها مهما كلف ذلك . ذلك لان سموها لا تدرى ماذا تكون الأسعار فى الأرض بعد وفاتها ولا ماذا تكون قيمة المبانى غدا .

ان الأخذ بشرط تحديد المدة هو ثانوى بينا علته دون الأخذ بتلك الشرائط الجوهرية المنصوص عليها لوضع البناء وفخامته قلب للموضوع وتفضيل للمفضول على الفاضل .

ان سمو الواقفة لم تكتف ببيان غرضها بالنص السابق ذكره الذى وقف عند القرار بل تنص فى البنـدين الخامس والسادس من الحجـة الأخيرة على محتويات هذين المعهدين بما فى ذلك عدد الأمين والمتعلمين وما يقدم لكل منهم وزادت على ذلك بتحديد المرتبات التى تربط للطبيب الذى يعين لهؤلاء العجزة والمرضى فحددت للطبيب ٢٤٠ جنيها مرتبا سنويا وللأخـرين ١٤٤ جنيها كما شرط أن يسع هذا الملجأ خمسين لاجئـا . أما المدرسة فقد شرطت أن تتسع لمائة من البنات المسلمات الخ . ما نص عليه خاصا بما يصرف على الملجأ وهو ١٦٤٠ جنيها وعلى المدرسة ١١٠٠ جنيه . كل هذه البيانات مجموع بعضها مع بعض تنادى بصوت عال بأن الأميرة انما تقصد أولا أن يكون ملجؤها ومعهدها الحاملان لاسمها فى الدرجة الأولى من مثالهما سعة وفخامة وعدد لاجئين .

فهل هذا كله فى المحـل الثانى كما قال القرار وأن الشرط الذى يتصدر هذه الشروط هو الشرط الذى جاء فى ذيله وهو شرط شراء الأرض وبناء المعاهد فى مدة السنتين . وهل يمكن بعد ذلك اقرار القرار على أن الناظر اذا أهمل تلك الفرائض لا يعد مقصرا . وهل اذا شكونا من هذا وقلنا أن هذا الاستنتاج لا ينطبق لا على القرائن ولا على غرض الواقفـة وعلى أى منطق لا نكون مبالغين . وفوق هذا فالقرار نفسه جاء فيه بصريح العبارة ما يؤيد قولنا من ان شراء الأرض والبناء عليها انما يكون من الغلة

المتوفرة من الريع · فقد جاء فيه ما نصه : « وبهذا الكائنان فى الزمن الذى قررته الواقفة بما توفر من الريع · وبذلك يوفق بين العمل بالشرطين معـا » ·

ان هذه الكلمـة لصريحة الدلالـة على أن هناك شرطين أى شرط السنتين وشرط آخر · فها هو القرار نفسه قد رفع هذه المقاصد للواقفة من مرتبتها الثانوية التى وضعها فيها الى درجة الشرط · وليس هناك اضطراب أكثر من هذا الاضطراب بل أن هذه الحيثية واضحة كل الوضوح **فى أن الشراء والبناء لا يكونان الا من المتوفر وهذا ما يقوله سمو الأمير ·**

(خامسـا)

جاء السبب الأخير فى قرار ١٤ سبتمبر الحلقة المتممة لسلسلة الأخطاء التى وقع فيها القرار · ظن القرار فى هذا السبب أن ما جاء فى كتاب الوقف المؤرخ فى ١٤ فبراير سنة ١٩٢٥ فى البند السابع (من انه اذا نقص صافى ريع القسم الثالث عن الوجوه المبينة بالبنود السابقة فى سنة من السنين يوزع النقصان على جميع تلك الوجوه بنسبة ما لكل منها ويصرف الى كل وجه بمقدار ما يستحقه من غلة تلك السنة بنسبة ما عين له وان زاد فاضل ريع هذا القسم عن هذه الوجوه صرف الزائد فى الوجوه المشار اليها بنسبة ما عين لكل منها) · ظن القرار ان هذه الزيادة والنقص تشمل المال المخصص لمشترى الأرض والبناء بمعنى أن الريع اذا كان بعد وفاة سمو الواقفة أقل مما يحتاجـه شراء الأرض وبناؤها حسب شروط الواقفة فيجب انقاص الأرض والبناء عما يجب لهما الى الحد الذى يفى بنصيب هذين المشروعين على نسبة ما ينقص من نصيب المستحقين به · واذا زاد الريع زاد الناظر عما يجب أن يكون البناء روعة وفخامة وطرازا ·

يعنى ان كانت الواقفة اشترطت أن يكون من أفخم المبانى فللناظر عند زيادة الريع أن يجعلهما لا من أفخم المبانى فى الأقسام الثلاثة بالعاصمة بل ان يجعلهما أفخم ما فى هذه الأقسام طرا ·

خطرا أشد خطورة واستغرابا :

(أولا) لان سمو الواقفة لم تحدد مبلغاً معينا لمشترى الأرض والبناء وانما تركت ذلك كما قدمنا لما قدمناه من أسباب ·

فاذن لا ينصب على هذا الشأن الشرط الوارد فى البند المشار اليه وانما ينصب فقط على الجهات والأشخاص المخصص لكل منها مبلغ معين فلا يدخل فى هذا النص الملجـأ والمدرسة (المعهدان) وانما يدخل فيـه

المرتبات المحددة عليها وهو مبلغ ٢٧٤٠ جميعها فان فاض ريع الوقف فى المرتبات المقررة وزعت الزيادة على الجميع ٠ وان نقص الايراد ينقص من مرتب المعهدين بنسبة ما ينقص من مرتب ذوى الاستحقاق ٠

هذا ما يقتضيه النص صراحة لانه لا يتمشى حكم النقص أو الزيادة الا على الجهات المعين لها مبلغ معين ٠

(ثانيا) ان هذا النص صريح فى أن النقص والزيادة يتمشيان على المصارف المبينة فى الأوجه الستة السابقة عليه حيث قال : انه اذا نقص ريع القسم الثالث عن الوجوه المبينة فى الوجوه السابقة الخ ٠ والبنود الستة السابقة جميعا تخص مرتبات محددة على المدافن والفقهاء المستخدمين والمرتب المحدد للمعهدين سنويا ٠ أما البند الخاص بانشاء المعهدين وشراء أرضهما فلم يأت له ذكر فى البنود الستة الأولى بل جاء تحت (ثامنا) بعد ذلك النص الخاص بالزيادة والنقصان فى شرط الواقفة تحت (سابعا) فلا ينطبق عليه ٠

(ثالثا) فضلا عن ان هذا النص لا يشمل ما خصص لشراء الأرض والبناء اذ لو شمل النقص والزيادة هذا الموضوع أيضا وهو عمل غير مستمر ينتهى بمجرد اتمام الشراء والبناء بخلاف غلة الوقف فانها مستمرة لكان على الناظر اذا جاءت سنة فى المستقبل بعد أن يتم هاتين العمارتين وزادت فيها الغلة عن المرتب للمعهدين والمرتب للجهات الأخرى لوجب على الناظر أن يشترى أرضا جديدة بهذا الزائد ويبنى عليها بناء ملحقا بمقدار ما تسمح به الزيادة ٠ وهذا قول غير معقول ينقضه الذوق والفكر السليم خصوصا وأن هذه الزيادات قد تكون متكررة بقدر ما يأتى فى المستقبل ٠ على أن الواقفة نفسها لم تلاحظ هذه الزيادة ولذلك قررت مرتبات للموظفين والمعاهد محدودة ٠

(رابعا) ان هذا الرأى فضلا عن كل ما فات هو رأى هيئة التصرفات الذى قررته فى أول مايو سنة ١٩٣٢ حيث لم تأخذ بنظرية التناسب بين الايراد والمرتبات فى طلب حجز الريع لبناء المعهدين بل هى قررت تخصيص حجزجميع الريع لمشترى الأرض وبناء المعهدين وحرمت جميع المستحقين من استحقاقهم حتى يتم اقامة هذه الجهة من جهات الاستحقاق ٠

(خامسا) انه من المستحيل أن يجعل الشرط الخاص بالنقصان والزيادة مقيدا لشرط الشراء والبناء كما زعم القرار المستأنف لأن الشراء والبناء لم يعين لهما مبلغ مخصوص فى الحجة كما اعترف ذلك القرار المستأنف نفسه فى السبب الثانى ٠ واذا كان المبلغ المخصص للشراء والبناء غير معين فيكون غير معلوم المقدار ٠ واذا كان غير معين المقدار ٠

وإذا كان غير معين ولا معلوم المقدار فمن المستحيل أن يسرى عليه شرط الزيادة والنقصان ؟ .

الباب الثانى

الى هنا انتهينا من مناقشة القرار ويبقى الرد على عريضة حضرة الأستاذ الشيخ الخفيف .

اجراءات غير قانونية

وقبل أن نتعرض لهذه العريضة نريد أن نبين ان هذه الدعوى قد اتخذت منذ نشأتها الأولى طرقا واجراءات غير مألوفة .

ولقد كان أول ما اتخذ من الاجراءات فى هذه الدعوى مظهرا صريحا من مظاهر الخروج على النظام المعروف والعادة المألوفة . ذلك بان هذه الدعوى لم تعلن الينا كما يعلن أمثالها من الدعاوى ولم يسلك فيها الاتهام الطريق الذى جرى عليه عمل محكمة مصر فى اعلان سائر الدعاوى التى تشبه هذه الدعوى وهو الطريق الذى قضى باتباعه نص المذكرة الايضاحية المرفقة بلائحة المحاكم الشرعية فقد نصت تلك المذكرة على (انه يجب أن يخطر الناظر بطلب العزل المقدم ضده فان لم يحضر يعلن رسميا) وذلك النص قد أكسب ناظر الوقف حقا فى أن يعلن أولا بالطريق الادارى ، فان لم يحضر أعلن رسميا على يد المحضر وحكمه ذلك ظاهرة ملاحظة ما قررته تلك المذكرة من أن طلبات العزل فى أكثر الأحوال يتعلق بأمور شخصية فيحسن زيادة الاحتياط فيها وتجنبها الاجراءات الرسمية بقدر ما يمكن .

ولكن هذه الطريقة لم تتبع معنا كالعادة وانما أعلنا من أول الأمر باعلان رسمى من أصل وصورة على يد محضر ولم نخطر قبل ذلك كما قضت المذكرة .

ولما لاحظنا ذلك على الاتهام فى جلسة ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٣ اعتذر الأستاذ المأذون بالخصومة عن هذا بأن محكمة الاسكندرية ومحكمة الزقازيق سائرتان على أن يكون طلب العزل من أول الأمر من أصل وصورة كما اعتذر بأن المذكرة التفسيرية ليست جزءا من القانون ولا نريد أن نناقش الاتهام فيما اعتذر به فقد يكون صحيحا ان بعض المحاكم الشرعية تستسيغ ذلك العمل وقد يكون صحيحا ان المذكرة الا يضاحية ليست جزءا من القانون ولكن الاتهام لا يستطيع رغم ذلك أن ينكر أنه فى هذه الدعوى خاصة قد خرج على العرف الذى جرى عليه العمل فى محكمة مصر

الابتدائية الشرعية طول الوقت وأنه قد خـروج على ما قضت به المذكرة الايضاحية وسواء علينا بعد ذلك أن يكون ما عمله قد أقرته بعض المحاكم الأخرى أم لا وأن تكون المذكرة جزءا من القانون أم لا فان الذى يعنينا أن نقرره فى هذا المقام هو أن هذه القضية هى القضية الأولى فى تاريخ قضايا العزل فى محكمة مصر الابتدائية الشرعية التى خولفت فيها هذه العادة وخولف فيها نص المذكرة الايضاحية الذى هو فى الواقع تفسير للقانون وبيان لما أراده منه المشرع ٠

ويدل على أن الاتهام رغم ما اعتذر به كان يشعر وهو يريد أن يتخذ معنا هذا الاجراء الغير مألوف أنه يقوم على ارتكاب نوع من المخالفة لا تقره العادة ولا يجيزه القانون أيضـا وهو على ثقته من مخالفة عمله للعـادة والقانون فلذلك لم يستطع أن يتحمل وحده مسئولية هذه المخالفة فالتجأ الى فضيلة الأستاذ السيد محمد عاشور الصدفى نائب المحكمة وقد كان رئيس الهيئة التى أصدرت قرار الاذن بالخصومة يستأذنه فى اعلاننا بالدعوى من أول الأمر على يد محضر فاذنه بذلك رسميا ٠

على ان استئذان الاتهام واذن فضيلة القاضى بذلك ـ لا يخرجـان الاجراء الذى اتخذ معنا عن شذوذه على العرف ومخالفته للقانون لان النص الذى نقلناه سابقا من المذكرة الايضاحية صريح فى أن الذى يقرر اعلان الدعوى على يد محضر ليس أحد القضاة بل ولا الهيئة التى قررت الاذن بالخصومة ـ وانما هو حق خالص لهيئة المحكمة التى تنظر دعوى العزل ٠

عريضـة الدعوى

ان هذه العريضة تشتمل على صفحات عشر ومع ذلك فان معظـم ما ورد فيها من أسباب الاتهام منقول عما ورد بقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ ـ الذى فرغنا من الرد عليه وانما زاد عليه تحريفا جديدا فى بعضه كانما التحريف الأصلى لم يكف حضرة الأستاذ الخفيف ـ فاضاف تحريفا الى تحريف ٠

أما ما جاء جديدا فى هذه العريضة فهو قليل جدا لنا عليه بعض الملحوظات وقبل ابدائها نريد أن نبين اننا لا نلقى القول دون دليل فيما جاء به الأستاذ تحريفا لتحريف فالى المحكمة مثلا قوله فى بند ١٢ ٠

(أولا) ان ايراد الوقف فى مدة عام وبعض عام ١٦٦٢٥ جنيها مصريا و ٨٠١ مليم مع أن الوارد فى قرار ١٤ سبتمبر أن ايراد الوقف فى نهاية السنتين هو ١٦٦٢٥ جنيها مصريا و٨٠١ مليما يستنزل منها المصاريف

ولا يبقى الا ٥٣٧١ جنيها مصريا فترك الجزء الأخير من هذه الواقعة تشويه لها وتغيير فى صلب الحقيقة ·

(ثانيا) وهو مثل آخر فى هذا الموضوع نفسه يدل على تحريف آخر ، ذلك قول الأستاذ قد مضت السنتان ولم يشترى الأمير الأرض ولم يقم بالبناء ولم يشرع فى العمل بأى نوع من أنواع الشروع مع وفرة الريع فى يـده ·

وقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٣ كان أكثر قصدا من كلام الأستاذ فى اهمال الحقيقة لان القرار اكتفى بعبارة مختصرة هى قوله : (ان سمو الأمير لم يشرع حتى الآن فى شراء الأرض التى يقام عليها البناء) أما حضرة الأستاذ فيقول : (ولم يشرع بأى نوع من أنواع الشروع) وأنت ترى الفرق صارخا بين عبـارة القـرار وبين الجلجلة التى تنبعث من عبـارة الأستاذ ·

فضلا عما فى هذه العبارة من جلجلة لا حق فيها فهناك عبارة ذيلت بها أبعد منها عن الواقع اذ يقول الأستاذ : (مع وفرة المال فى يد سمو الأمير) مع أن القرار نفسه لم يقل بهذا ·

ومن الغريب أن هذا أيضا هو ما انتهى اليه رأى حضرته حيث ألجأه الرضوخ للحقيقة الى أن يقول بأن سمو الناظر كان فى مكنته أن يشرع فى البناء سيما فى هذا الوقت الذى كثرت فيه شركات البناء بالتقسيط وكثر فيه المقـاولون الراغبون فى البناء بالتقسيط للطبقـات الوسطى وما دونها وما فوقها فاذا وصلنا الى قول المدعى هذا فلنناقشه فيه ·

يرى حضرة الأستاذ أن الناظر ان صحت دعواه أنه لا يملك مالا للوقف يفى بهذا البنـاء ، فقد كان أمامه سبيل آخـر وهو الالتجاء الى شركات البناء بالتقسيط ثم يدفع لها ديونها (أنجما) أى أقساطا ··· اندهشنا من حيثيات القرار فاننا نعترف بأن هذا الوجه الذى توجه اليه حضرة الأستاذ المدعى قد أنسانا كل ما أدهشنا · ذلك لان رجلا يحتكم الى القضـاء الشرعى الدينى وهو نفسه من رجال الدين الذين ينكرون المعاملة بالربا على كل شخص مهما مست الضرورة ويرى الشرع الشريف معهم ان من يرتكبه من نظار الوقف خصـوصا ن غـير ضرورة يستحق العـزل ·

وهل لا يعلم حضرة الأستاذ أن الشريعة لا تبيح ذلك وأن الناظر على أى وقف كان اذا تعاقد على مثل ما ذكر يكون مستحقا للعزل ·

ثم ألا يعلم فوق هذا وذلك ان سمو المغفور لها الواقفة قدنصت فى كتاب وقفها على ما يأتى :

(ثالثا) ان كل من أقــر من مستحقى هذا الوقف لأجنبى عن هذا الوقف بشىء من ريعه أو تنازل عن استحقاقه أو خرج عن حد الاستقامة وسلك مسالك السفه أو استدان دينا يترتب عليه توقيع الحجز على أعيان هذا الوقف أو على ريعه أو على استحقاقه فى هذا الوقف يحرم من استحقاقه فى هذا الوقف وما يكون متجمعا من ريعه قبل فعل شىء من ذلك وقبل توقيع الحجز المذكور بشهرين بدون احتياج الى قرار أو حكم من أى محكمة كانت فى ذلك ويكون استحقاقه فى هذا الوقف وما يكون متجمدا من ريعه لمن يستحقه بعده على فرض وفاته وللناظر على هذا الوقف استعمال هذا الحق وعليه رعايته وتنفيذه ٠

انه والحال ما ذكر لا يمكن التعاقد مع أى شركة من الشركات لانه تعاقد على ضد ما نصت عليه سمو الواقفة اذ لو فرض وكان الريع فى وقت من الأوقات لا يفى بسداد أحد تلك الأقساط فهل تقف تلك الشركة مكتوفة اليدين أم أنها سترفع الأمر الى القضاء حتما وتستصدر أحكاما بالحجز على ريع الوقف بل وبيع قطعة الأرض التى اشتريت مع ما يبنى عليها من المعهدين وتكون نتيجــة ذلك طرد العجزة والبنــات من الملجــأ والمدرسة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الناظر الذى يقدم على هذا العقد يكون مخالفا لنص الواقفة المذكورة وخارجا على شرطها وهو بمقتضى ذلك يكون معزولا من النظر كما قال الاتهام ٠ فتكليف الاتهام للأمير باتباع الطريقة المذكورة تكليف له بمخالفته شرط الواقف وبارتكاب ما يقضى بعزله واخراجه من النظر ٠ترى هل يستطيع حضرة الأستاذ الذى أشار بهذه الطريقــة أن يقرر أن الشركات التى أشار اليها تقــدم ما لها لهذه الأعمال دون أن تحتسب عليه فوائد ديونه مقابل تأجيل دفعها الى أزمان مختلفة واضافة هذه الفوائد الربوية على رأس المال أما صراحة أو ضمنا ٠ واذا كان فى علم حضرة الأستاذ وجود شركة واحــدة تعطى المال حسبة لهذه الأعمال دون أن تحتسب عليه ربا مهما تعاقبت السنون ــ فهــل يدلنا حضرته عليها حتى يخرج هو نفسه من التبعة التى القيناها عليــه باشارتــه ٠

نتحدى حضرته ونلح عليه طالبين اليه أن يبين للقضاء أن فى مصر أو فى الدنيــا شركات مالية أجنبيــة أو مصرية تعطى المال حسبة لهذه المشروعات ٠٠٠ انه لا يستطيع ولن يستطيع ٠

تلك بعض المحظورات التى تتنافى مع الشريعة ومع نص الواقفــة وهم يتهمون سمو الأمير بأنــه ان لم يقــدم عليها يكون خائنــا مستحقا للعزل ٠

اللهم ان طلبهم القضاء بهذا هو طلب للقضاء بغير ما أنزل الله ٠

أما العبارات التى استطرد اليهـا حضرة الأستاذ المدعى فى هذا الموضوع مثل قوله : انه ما يظن سمو الأمير يقرر أن والدته أم الموسرين والمحسنين ماتت فقيرة وخـزائنها خاويـة وبنوك القاهرة خلو من مالها أو يقرر أنه لا يستطيع شراء الأرض وبناء الدارين لعدم وجود المال لديه فتلك عبارات قد خرجت عن حدود الموضوع ٠٠٠

لا ياحضرة الأستاذ ان سمو الأميرة لم تمت فقيرة بل انتقلت الى رحمة الله وهى أغنى أميرات العائلة المالكة ، وفيرة المال والجلال ، وكذلك سمو الأمير ما يزال فى مكانته حيث هو مقدمة الأمراء نعمة وثراء ، ولكن ما شأن ثروة الأميرة فى الموضوع الذى يناقشنا حضرته فيه ؟

ان الدارين اللتين ينعى حضرة الأستاذ حظ العاجزين أو العاجزات والفقيرين والفقيرات الأحياء منهم والأموات لانهما لم يبنيا فى خلال المدة التى ظنها ، ليس أمر بنائهما متعلقا بثروة الأمير الواقفة ولا ثروة الأمير الناظر ، بل أنت نفسك أوردت فى غير موضع الجهات المخصصة لانشاء هاتين الدارين والصرف عليهما وهذه الجهات المخصصة قد كانت عاجزة وما تزال مواردها عاجزة عن القيام بهذا البر وليس من اللائق الخلط بين ما تخصص لهذا وثروة سمو الأميرة الواقفة أو ثروة سمو الأمير ٠

يظهر ان حضرة الأستاذ المدعى لم يستطع أن يكظم رغبة قاهرة كانت تدفعه الى أن يرسل القول فى سمو الأمير المدعى عليه من غير رعاية لشخصه الكريم ولا لمقامه الرفيـع ٠

ولا شىء أشد اسرافا فى القول وامعانا فى التشويه من أن يزعـم الاتهام بـأن سمو الأمير قد تحولت جهـوده الى ايجاد العقبـات وخلق الصعوبات وأنه يعمل على تأجيل تنفيذ رغبات والدته وأنه يريد التلاعب بكلام الواقفين وتحميلها فوق ما تتحمل تبعا لمختلف الأهواء وأنه قصد الى تعطيل انتفاع ذوى الحقوق بحقوقهم والى حرمانهـم الى آخر ما جاء بعريضة الاتهام ، فسمو الأمير وقد بلغ الستين من عمره لم يعرف عنه أنه كان ممن يجنحون الى الخصام والمخاصمات أو كان موضع طعن قضائى له أو عليه بل كان بعيدا كل البعد عن المنازعات القضائية أيا كانت طيلة حياته أميل الى المسالمة فى كرامة والى التوفيق بين الناس والاعتراف بالحق وله من أعمـال الخـير القائمة المحسـوسة ومن أبواب البر والاحسان فى جميع الأقطار الاسلامية ما يدرأ عنه كل شبهة من تلك الشبه التى يريد الاتهام أن يرميه بها وما ينادى جهرة بأن سموه لم يكن يوما ما مظنة لمنع الخير من أمواله الخاصة لبنى الانسان عامة وللمسلمين خاصة فى مصر وخارجها وهو معروف بتقوى الله واقامة شعائر الدين

فضلا عن أن يتلاعب بشروط الواقفة وأن يعطل الخير عن أهله كما زعم الاتهام خطأ أو عنتا ٠

قد لا يجهل الاتهام ان هذا الأمير ممن درجوا من عهد طفوليته على اتخاذ المنهج الشرعى أسلوبا يفاخر به فوق كل صفات المجد والشرف التى تحيط به وبعائلته فهو البعيد عن كل ما حرمه الشرع فى جميع نواحى الأعمال فى الحياة بل يكاد يشهد الخاص والعام بما عليه سمو الأمير من سلوك طاعة الله وتأدية الفرائض واعظام شعائر الدين ففى بيته مظهر صادق لحياة سموه الدينية والروحية يعظم شعائر الله فى المساجد التى لا يتوانى عن غشيانها خضوعا لله ، معروف بالبر بأهله ، وبالضعفاء من أبناء وطنه بل ان بره واحسانه تجاوز هذه الأقطار الى الأقطار الاسلامية الأخرى ، مثل بلاد الهند وجاوه وغيرهما فى أقصى المعمورة مثل بلاد استراليا ٠

كم خدم الجمعيات الخيرية هنا وهناك بجاهه ونفوذه وماله بل كم ترأس جمعيات خيرية وسعى فى نشر دعوتها ٠

ساعد على بناء المساجد والمستشفيات هنا وهناك واظهر عمل لا يزال حديثا أنشىء بماله الخاص هو ذلك المسجد الذى أنشأه بجوار سرايه بمنيل الروضه ، من يدخل هذا المسجد من أى نحلة كانت تعلوه الهيبة والجلال لفخامة هذا المسجد التى تجلت فيه بدائع الفن وآيات الجمال وجاء مثالا فى الابداع والفخامة بين المساجد التى اقيمت فى الاسلام ٠

أليس بعد كل هذه الأعمال الباهرة وهذه السيرة العطرة التى تملأ جميع الأرجاء التى سمعت باسم سموه يسهل على الآذان أن تسمع أن هذا الأمير أصبح معرضا للطعن على ادارته فى أخص الأعمال التى فطر على خدمتها والعمل على تأييدها فضلا عن العمل الذى يقضى عليه واجبه فى السهر على حسن ادارتـه وأن يكون الآمر بهذا هو أعز الناس قـدرا عنده وأكثرهم اجلالا الى قلبه ألا وهى روح سمو والدته الذى يعتبر سموه أن طاعتها وتنفيذ ارادتها صورة مقدسة من طاعة الحق سبحانه وتعالى !

انه ليس مما يستقيم مع هذه التصرفات الكريمة الخيرة ما يقوله الاتهام عن سمو الأمير وليس ذلك مما تسوغـه العقول ٠ كان جـديرا بالاتهام وهو يجرى قلمه بتلك العبارات ويصور هذه التهم ان يتذكر أن سموه المدعى عليه رجل من بيت الملك الكريم ، وأنه نشأ من عرش مصر وكذلك درج وكذلك عاش ، وأنه لبث ولى عهد ما يقرب من خمسة عشر عاما ، وقد كان أحـرى بالاتهام أن يكون ازاء ذلك الاعتبار أقـل

تهجما فى القول وأكثر احتياطا فى توجيه التهم ، وأن الاسراف فى الاتهام الى حد الذى رأيناه فى أساليب المأذون بالخصومة قد يعرض لسوء الظن والقالة مقامات درج الناس من وطنيين وأجانب على احترامها ومعرفة الخير والبر عنها ، وكان جديرا بالاتهام أن يقدر ما ألفه الناس لتلك المقامات وأن لا يفتح لهم بابا لا عهد لهم به من قبل ٠

قد يكون من الحق علينا أن نعترف لحضرة الأستاذ المدعى بأنه فيما يظهر كان شديد الرغبة فى أن ينزه عباراته عن مثل هذه الجمل وأن يتجافى فى هذا المقام عن كل ما يحسن التجافى عنه ٠ ولعله قد بلغ من ذلك ما وسعته حيلته ٠ ولكن طبيعة موقفه فى مثل هذه الدعوى قد تكون هى التى جرته فى بعض الأحيان الى اقتحام هذا المسلك ٠

لسنا نريد فى موقف القضاء أن يكون تفاضل بين مقام ومقام ولا بين شخص وشخص فاننا أول من يؤمن بأن الناس سواسية لا فضل لعربى على عجمى الا بالتقوى ، ان أكرمكم عند الله أتقاكم ٠ وانهم أمام القضاء لا يتفاوتون ، ولا نريد أن نسمو بمقام حضرة صاحب السمو المدعى عليه فى هذا الموقف فوق مقام غيره من المدعى عليهم ، وسمو المدعى عليه نفسه مثلنا ان لم يكن أشد منا ايمانا بأن القضاء حرم مقدس واجب الاحترام وان الناس كلهم فى ساحته متكافئون وكل ما يطمع فيه من هذه المحكمة أن ينال قسط العدل منها كما يطمع فيه أقل متقاض أمامها ٠

رابعا : جاء فى الوجه الخامس من أسباب طلب العزل ان سمو الناظر لم يستثمر المال الذى أرصدته الواقفة لانشاء الدارين والانفاق منه فى ادارتهما بل تركه بدون استثمار وقصد الى حبس البر عن المستحقين والى حرمانهم مع شدة الحاجة فى هذه السنين المجدبة ٠

نحن نترك هذه الألفاظ الضخمة التى قد يكون أكثر من استعمالها تهويلا لتسوىء سمعة سمو الأمير الناظر ونقف وقفتنا السابقة نسأل الأستاذ :

ما هى الطريقة التى يراها لاستثمار هذه الأموال مع العلم (أولا) أن الوقف لغاية مارس سنة ١٩٣٢ لم يكن به الا ألف وستمائة جنيه تقريبا ولغاية مارس سنة ١٩٣٣ من السنة الجارية ثم مبلغ الخمسة آلاف جنيه وكسور

هل يرى الأستاذ أن سمو الناظر كان يجب أن يتاجر فى هذا المبلغ ؟

فأى نوع من أنواع التجارة يقترحه حضرة الأستاذ وأى نوع يراه مضمون الكسب فياض الخيرات على التجار فى هذه السنين التى أتت على الأخضر واليابس كما قال فى عريضته :

أنا لا نرضى لحضرته أن يكون هذا الاقتراح من رأيه بل ، ولا نظن أيضا أنه أراد الطريقة التى ذهب اليها فى اقتراحه الالتجاء الى الشركات التى تعطى المال بالتقسيط للبناء ، يعنى استثمار المبلغ فى أحد البنوك بالربا ، نستبعد ذلك جميعه حسن ظن منا بحضرة الأستاذ ٠

فاذا كانت طرق الاستثمار كلها لسوء الحظ صارت منحصرة بين طرق تعرض مال الوقف للخطر وطرق محرمة تأباها الشريعة ٠

فان ما جر الأستاذ الى هذا القول لم يكن الغرض منه جديا ، بل كان استرسالا فى المبالغة ٠٠ وجريا وراء الخيال ٠

خامسا : وكأن الاتهام قد أدرك أن ميادين الحقائق الثابتة قد ضاقت به وعجزت عن آن تمده لما يريد من التهم فذهب ينساب فى أودية الخيال لعله يجد فيها ما يريدفتمثلت له فى تلك الاودية خيالات ظنها من أرواح العجزة والأيتام وخيل اليه أنه يسمع من جانبها أنينا وشكوى تتقطع لهما نياط القلب الرحيم فانطلق هو من ناحيته يردد ذلك الأنين الذى يتخيله ويجأر بالشكوى التى ظن أنه يسمعها ، ولم يزل ينمو ذلك الخيال فى نفسه حتى حسبه حقيقة يقيم على معالمها تهما تدعو الى طلب عزل سمو الأمير لانها تهم (تتعلق ـ كما يقول ـ بحقوق العجزة واليتامى المسلمات الفقيرات وليس ثمت من يدافع عن تلك الحقوق لان أصحابها لا يزالون فى غيابات العدم ومن المجاهيل) ٠

نعم وعلى رغم ما اعترف بـه الاتهام من أنه يتحدث هنـا عن قوم لا يزالون فى غيابات العدم ومن المجاهيل فانه ذهب يهيم فى غيابات العدم وينقب فى مكامن أولئك المجاهيل ، ثم خرج من بين تلك الأودية المظلمة يحمل فى يمينه تهمتين يوجههما الى سمو الأمير ٠ فهو يقول : (ولو أراد الله) وفتحت الداران فى ١٨ يونيـه سـنة ١٩٣٣ لانتفع أصحاب تلك الحقوق الذين لا يزالون فى غيابات العدم ومن المجاهيـل) ثم يقول : (انه قد ترتب على هذا التأخير أيضا ان حرم عدد وفير من أفراد الأمة من الاشتغال بهاتين الدارين كموظفين وخدم من الاستمتاع من المرتبات التى شرطتها الواقفة لكل واحد منهم الخ ٠٠٠) ٠

أليس ذلك من تهافت الاتهام ومن الاحتيال على تصيد التهم والاسراف فيه الى حد كبير ؟

كلمـة ختاميـة

٩ ـ قد كنا نستطيع أن نلتمس المعذرة للاتهام فيما عمد اليه فى جميع أطوار هذه الدعوى من تعسف لو أن ذلك كان يرمى الى تحقيق

مصلحة الوقف والمحافظة عليه ولكن نظرة بسيطة الى هذه الدعوة تدل دلالة قاطعة على أنها ليست فى شىء من مصلحة الوقف ولا المحافظة عليه بل انها أدنى الى الاضرار به وتعطيل أغراضه · وفهم ذلك ليس بعسير فاننا بازاء وقف خيرى أريد به وجه الله تعالى أولا وأريد به أيضا كما يقول الاتهام أن تقدم الواقفة للأمة المصرية أجل خدمة بعد وفاتها كما كانت تغمدها الله برحمته وأسكنها فسيح جناته أم المحسنين فى حياتها وأريد به أيضا كما يقول الاتهام اتصال الحياة العملية بحياة الذكرى الخالدة لان الذكر للانسان عمر ثان والواقفة ماقصدت الا نفع الناس وتخليد الذكرى ·

اذا نحن نظرنا من جانب الى ما فى هذا الوقف من معانى الخير والى ما فى تلك الأغراض من كرم ونبل ، ونظرنا من جانب آخر الى أن سمو الأمير هو ابن الواقفة وان من طبيعة البنوة الصالحة أن تكون أشد حرصا على تحقيق رغبات الأمومة وعلى تنفيذ ما تريده ، ونظرنا من جانب ثالث الى أن تحقيق هذه الرغبات الخيرة التى ارادتها الواقفة رحمها الله يعود بالخير وجمال الذكرى على ابن الواقفة كما يعود بالخير والبركة عليها وأنه يرفع من اسمه باعتباره منفذا وباعتباره ابنا لها كما يرفع من اسمها · واذا نظرنا أخيرا الى أن سمو الناظر كما أسلفنا رجل خير معروف بكرم النفس ونبالة الخلق وبتقوى الله ، اذا نظرنا الى كل ذلك فليس يسعنا الا أن نعتقد أن مصلحة الوقف أدنى الى أن تحقق على يديه وانه هو أولى بهذا الوقف وأحق من غيره بالقيام عليه وتدبير أمره وان المطالبة بعزله بمثل هذه الأسباب انما تضر بالوقف وتعطل مصالحه وتسىء اليه ·

١٠ ــ يدل أيضا على أن الاتهام فى هذه الدعوى لم يقصد فيما ساقه من التهم مصلحة الوقف دون غيرها أن سمو الأمير قد رأى أن نظارته على القسم الخيرى الخاص المسمى بتفتيش نبروه قد اتخذت ذريعة الى معاملته بتصرفات واجراءات غير مألوفة وأضحت تضع تصرفاته عرضة للقيل والقال فتنازل عن نظارته على هذا القسم سدا لهذا الباب وقد قبل هذا التنازل فكان من مقضى القواعد الشرعية أن يغلق باب الخصومة وأن ينتهى المخاصمون ، ولكن الرغبة التى تولدت عنها هذه الدعوى كلما أوصد أمامها باب طرقت بابا آخر وكلما سدت فى وجهها سبيل التمست سبيلا آخر لذلك ارتدت عن الوقف الخيرى لتخاصم سمو الأمير فى الوقف الأهلى الذى هو خاص به وبأقرب الناس اليه وألصقهم به واعزهم عليه ليس لهم فيه منازع ولا شريك

قد كنا نعتبر ولا زلنا نرى أن الأمر باقامة هذه الدعوى لا يتفق مع القواعد والأحكام المقررة من الفقهاء فى الشريعة الغراء ـ يقول صاحب البحر نقلا عن الخصاف ما نصه :

« اذا امتنع عن العمارة وله غلة أجبر عليها فان فعل فبها والا أخرجه من يده »

فمقتضى هذا النص أن اخراج الوقف من يد الناظر لا يسوغ الا بعد أمرين ، أن توجد الغلة أولا حتى تكون العمارة ممكنة وأن يجبر على العمارة ثانيا حتى يتحقق الامتناع ·

فاذا نحن ماشينا الاتهام فى زعمه أن الريع متوفر بيد سمو الناظر أو فى أن سمو الناظر كان يستطيع أن يستعين باحدى الشركات على البناء فقد كان الوجه الشرعى يقضى بأن يطلب مبدئيا اجبار سمو الناظر على التعمير فاذا أجبرته المحكمة على ذلك فامتثل فبها والا كان للأتهام بعد ذلك أن يطالب بما يطالب به اليوم · فاما المفاجأة بطلب العزل مع تخطى المراتب التى وضعها الشرع قبل ذلك فطفرة وخروج على النظام الشرعى المقرر ·

كنا نعتبر ان المطالبة بعزل سمو الأمير من النظر على الوقف الخيرى اسراف فى الخصومة وخروج عما تقضى به مصلحة الوقف وانه لا يتفق مع النظام الشرعى ، فماذا عسى يمكن أن يقال عن موقف لاتهام وهو يتجاوز ذلك الى المطالبـة بعزل سمو الأمير عن النظر على وقفه الخاص له ولأهل بيتـه ؟

أفهل يمكن أن يكون ذلك ضربا من المحافظة على مصلحـة الوقف عليهم أم ذلك هو أقصى ما يكون من الاسراف فى الخصومة ·

لو أردنا أن نستقصى ما فى هذه الدعوى من وجوه الاسراف الذى يؤدى الى الضرر بسموه لطال بنا القول ولعل فيما أسلفنا بيانه ما يكفى لاثبات ما أردنا

ان هذه الدعوى كما ترى المحكمة تحمل فى ثناياها نوعين من الاذى يريد الاتهام أن يرمينا بهما معا · أما الأول فهو شر يحسب الاتهام انه سينالنا على يد القضاء اذا ما استجاب القضـاء لدعوته فقضى بعزلنا من النظر على أوقـاف المغفور لها أم المحسنين · وذلك أهون الشرين علينـا فلسنا نخافه ولا نظن أنه يتهددنا بحق ، ولا أنه سينالنا مطلقا ، فنحن أعلم بأن القضاء العادل انما يعمل لدفـاع الضرر ورد الأذى لا لايصال الضرر وايقاع الأذى ونحن أحسن ظنا بقضائنا وأشد اطمئنانا الى عدالته ونزاهته ·

وأما النوع الثاني مما في هذه الدعوى من شر وأذى فهو قد وقع علينا بالفعل وأصابنا أثره بمجرد رفع هذه الدعوى علينا، فإن اعلاننا بها على الطريقة التي اتبعت وتوجيه ما تضمنته من التهم الينا مع استعمال العبارات الواردة فيها والمطالبة بالحكم علينا ، طفرة بما يطلب لاتهام ان يحكم به علينا كل ذلك ضرب من ضروب الأذى قد استطاع الاتهام أن يصيبنا به ونحن في ساحة القضاء وبين سمع القضاة وبصرهم ٠

ذلك نوع من الأذى مزدوج فهو يصيبنا من ناحية ، وهو من ناحية أخرى قد يمس ما يجب لساحة العدل ومقام القضاء من رعاية وتقديس ونحن نفزع اليكم يا حضرات القضاة من ذلك لتقرروا ان هذه الدعوى واجبة الرفض لما ذكرنا من الأسباب ولما اشتملت عليه من شذوذ وتعسف فان هذا وحده هو الذي يستطيع أن يكشف الغبار الذي أثير حولنا ظلما في ساحة القضاء المقدسة التي جعلها الله حرما آمنا ينهزم الباطل فيه وتكون الغلبة للعدل والحق ٠

بناء على ما سبق

نطلب الحكم برفض هذه الدعوى ٠

ملحق رقم (٧)

« الى أى طريق نحن مسوقون »

كنا نسمع فى الأيام الحالية أن طائفة من أمم الغرب اهتدت الى طريقة مستغربة للولاية على الأمم المستضعفة واستعمار الأقاليم ، المتعددة باستعمال ألفاظ مألوفة لمعان ممقوتة فاذا أرادت معاداة قوم اتخذت عنوان الصداقة لهم سبيلا الى جر البلاء عليهم واذا شاءت تقويض بنيان مملكة تدعى انها انما تريد بها زيادة العمران واذا أخذت فى اذلال أمة تسمي فعلها ذلك اعزازا وكرامة وبالجملة فهى لا تقبل من الألفاظ ما ينفر استعماله بقدر حرصها على كثير من معانى السوء والجفاء حتى قال بعضهم ان مثل تلك الطائفة فى معاملتها للأمم الأخرى مثل خفاش أميركا لا ينال غرضه من امتصاص دم الانسان لا اذا انتهز فرصة نومه وقت الهاجرة فيستعمل أجنحته العريضة مروحة لجلب الهواء البارد على وجه النائم كي يشتغل النائم بلذة هذه الخدمة الحسناء عن الشعور بألم امتصاص دمه بخرطوم — الخفاش وكنا نظن أن فى ذلك غلو الا ينطبق على أحوال الأمم المتمدنة وخصوصا فى العصر الحاضر ولكن يخشى أن يكون ذلك الانسان النائم وقت الهاجرة مثله مثل المصرى أمام دولة الاحتلال تسلبه قوى الحياة المدنية وتعوضه عن ذلك برنة صوت الحنو عليه والشفق باصلاحه وكلما توشك مقلتاه الملل من ذلك النوم الثقيل تسمعه لجنة جديدة تناسب مقتضى الحال ودواعى المقام

وبيان ذلك أننا الآن فى السنة العاشرة من احتلالهم لبلادنا وهم فى كل هذه المدة يدعون أنهم لم يدخلوا ديارنا الا محبة بنا وغيرة على صوالحنا ولكن هذه المحبة وتلك الغيرة كانوا ينتقلون فى معنى التصرف بهما من طبقة الى طبقة ومن سلم الى سلم بحسب ما يناسب مقام السياسة العمومية .

فأولا قالوا عند دخولهم أن مأموريتنا كبح جماح الثائرين واعادة البلاد الى ما كانت عليه قبل من السكينة والنظام ولما تم ذلك بعد بضعة

(*) هذا المقال نشر بجريدة المؤيد بتاريخ ١٢ ربيع آخر ١٣٠٩ ١٤ نوفمبر ١٩٨١ بتوقيع مستعار (بقلم أحد أفاضل المصريين .

أشهر من دخولهم قالوا ثانيا لا ندع البلاد حتى ننظم فيها جيشا يحل محل جيشها القديم ويرد الغارة عن الحدود المهددة من حملة السودان ٠

ولما طال عليهم المقام واستقرت الحدود وانتظم الجيش الجديد وصار كفؤا لحفظ النظام فى الداخل وتأمين الحدود من جهة الخارج قالوا ثالثا ان محبتنا اليكم تدعوننا الى النظر فيما وراء ذلك من تنظيم المصالح الداخلية المحضة كالاشغال والمالية والحقانية والداخلية الخ ولما قبضوا على هذه المصالح أيضا ووضعوا لها ما شاؤا من النظامات قالوا رابعا ان مأموريتنا تمتد الى ما وراء ذلك أيضا وهو بقاؤنا فى هذه الديار خفراء على تنفيذ ما وضعنا فيها من النظامات حتى يتربى جيل من المصريين على مزاولتها ويتقادم العهد على الانقياد اليها فتكون كملكة راسخة فى العقول والطباع ومتى تم ذلك نذر البلاد لأهلها تحكم نفسها بنفسها مستظلة بظل أميرها ومعتصمة براية خليفتها ولواء تابعيتها ثم جاهروا أخيرا له بأن الاصلاحات التى عملوها أثناء احتلالهم قد قربت المصرى كثيرا نحو الغاية التى يقصدونها من استغنائه عن احتلالهم وقدرته على حكم نفسه بنفسه ٠

فمن هذا يتضح ان دعوى القوم محصورة فى قضيتين لا ثالث لهما ٠ الأولى انهم أسسوا فى ديارنا اصلاحا لم يكن يتم لها لولا نعمة احتلالهم فيها ٠ القضية الثانية أن هذه الاصلاحات التى تمت بمعونتهم اعدت المصرى الى أن يكون مترشحا للرشد فى الأحكام والولاية على البلاد بعد ان لم يكن شىء من ذلك حتى أوشك أن يكون فى غنى عن معونتهم فى ادارة مهام البلاد وان يخلفهم فى كل ما توسدوه من الخطط والمقامات العالية والمحتلون يتعشمون (كما يقولون) بان هذه الغاية عما قريب تتحقق فان رأى القارىء مما سيتلى عليه صحة هاتين القضيتين فيها ونعمت والا كانت الحقيقة ان الانسان المصرى مثله أمام الاحتلال مثل ذاك الانسان النائم الى آخر ما قدمناه ٠

ولا يكفى لصحة تلك الدعوى تحقق القضية الأولى دون الثانية ولا العكس فلننظر فى القضية الأولى وهى انهم اسسوا فى ديارنا اصلاحا لم يكن يتم لها لولا نعمة احتلالهم فيها ٠

وقد يمكن للبعض عند النظر فى هذه القضية وتطبيقها على ما يراه الآن فى بعض المصالح من الانتظام وحسن السير ان يتوهم انه لولا الاحتلال ما تم شىء من ذلك حيث يرى ان المحاكم الأهلية وجدت على نظام سوى بين الكبير والصغير مع شهرتها بالعدالة فى القضاء والانتظام فى الأحكام فضلا عن الاستقلال فى الرأى والعفاف فى الذمة بخلاف المجالس التى كانت قبل الاحتلال فانها كانت عديمة الاستقلال ضعيفة السطوة ناقصة العمل تقضى خلف ستار يحجب الأنظار عن دقائق القصور والاعتساف ٠

ثم يسمع ان الأمن لبس ثوبا جديدا من الانتظام حيث قوي ساعد البوليس على نوع ما منذ بضعة أشهر وعـزز بانتظام الخفراء في القرى والبلاد وبذلك قلت الوقائع الجنائيـة فى الأشهر الأخيرة عن ذى قبـل كدعوى نصراء الاحتلال ٠

هذا ما يتعلق بالقوى الكفيلة بحفظ الأمن ٠ وبقى للقوم من دعوى الاصلاح أنهم فى المالية قللوا كثيرا من الضرائب ونظموا جباية الخراج وفى نظارة الأشغال وسعوا دائرة الرى بزيادة الترع وكثرة القناطر لغو السخرية فى العسكرية وانهم نظموا الجيش بعد ان كان معتلا ودربوه على القتال حتى حاز النصر فى عدة وقائع بعد ان كان مختلا وجبانا ٠

ثم فى علاقة الأمة المصرية بغيرها من الأمم الأجنبية قالوا اننا رددنا عن المصريين كثيرا من غائلة اعتداء النزلاء ، وسويناهم بهم فى كثير من الحدود والواجبات ٠

هذه هى الأساسات التى يبنى عليها القوم دعوى فخارهم ومعروفهم ولكن نسبتها الى احتلالهم لم تكن بـذلك فان الأمة المصريـة من عهد أن اسندت امارتها الى كفالة العائلة الخديوية الكريمة وهى سائرة نحو الترقى والكمال شأن بقية الأمم التى انتعشت بنور تمدن القرن التاسع عشر فكل مصالحها وشـؤونها السياسية والاداريـة والعسكرية موضـوع بنيآنها الأساسى بيد الطيب الذكر رأس هذه العائلة الشريفة ومعلوم ان فواتح الأعمال الصالحة تبدأ فى وجودها طفلة ثم تتنقل بالتدريج نحو الكمال بالزيادة والاتقان ويمر عليها من أدوار التنوعات والتغير ما يناسب الحاجة منها وكلما ترقت الأمة فى العمران والحضارة كلما زادت نظاماتها دقـة واحكاما ٠ وعلى سنة هذا الارتقاء سارت مصالح الحكومة المصرية نحو الترقى حتى وصلت شأنها الحالى ٠

فالمصالح القضائية من عهد ولاية رأس العائلة الخديوية تنقلت الى أدوار شتى ولبست أثوابا متعددة مناسبة لتلك الأعصر والأوقات حتى كان آخر شكل من أشكالها القديمة المجالس الملغاة التى كانت أكثر كمالا وضبطا من المصالح القضائية التى سبقتها ولما طال الزمن على وجودها والأمة فى تلك الفترة راقية مرقى تقدمها المستمر حصل الشعور بعدم صلاح ذلك النظام والحاجـة مست الى تغييره وكان ذلك فى الدور الثانى من أدوار النهضة المصرية عقب ولاية الجناب الخديوى المعظم الحالى فمتابعة لتيار الفكر العام وقتئذ أخذ فى سن نظام قضائى جديد حتى تم وضع لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة وصدر الأمر العالى بالعمل بها فى ١٧ نوفمبر سنة ٨١ أعنى قبل الاحتلال بنحو سنتين على يد الوزير الجليل

المرحوم شريف باشا وهى فى وضعها وترتيبها والسلطة التى أعطيت بموجبها للمحاكم الجديدة تضارع من كل وجه لائحة ترتيب المحاكم الحالية ولكن قبل فتح تلك المحاكم ظهرت نيران الثورة فخمد على أثر لهيبها نور كل اصلاح وتنظيم ولما أطفئت شعلتها عادت الأفكار لمجراها الأولى حتى فتحت المحاكم بعد الاحتلال وقد استمرت خمس سنين على جانب عظيم من الاستقامة والذمة فى الأحكام وهى بدون مرشد أو نصير من الانكليز ٠

فأنت ترى من هذا أن اصلاح النظام القضائى أمر اقتضته حالته الآن وسمحت به مكارم الحضرة الخديوية ووزرائها الوطنيين قبل الاحتلال وبعده ٠ ومما يدل أيضا على أن ذلك كان بمحض ارادة الحكومة الوطنية هو أنه مشرع فى فتح المحاكم بالوجه القبلى حصلت معاوضات فى ذلك من كثير من رجال الانكليز حتى طعنوا فى المحاكم على وجه العموم سواء منها الموجود والذى سيوجد ولولا ما أبداه الوزير السابق دولتلو رياض باشا من العزم والثبات لما قامت للمحاكم الأهلية قائمة فى الوجه القبلى ٠

هذا ما يتعلق بالقوة القضائية ٠ أما قوة الضبط والربط وان كانت لا تزال آثار الخلل ظاهرة عليها فلو سلمنا دعوى القائلين بأنها اليوم أحسن منها قبلا فالفضل فى ذلك الضريبة الجديدة التى وضعت على كتف الفلاح أجرة للخفراء وقد قدرها بعضهم بثلاثة أرباع المليون من الجنيهات سنويا تجبى من كيس المصرى المسكين فهذه الضريبة لو أمر بتحصيلها غير سعادة مفتش الضبط والربط من الوزراء الوطنيين لعنت عليه الاعتراضات من كل جانب ولربما كان صندوق الدين يقيم الحجة على تحصيلها متمسكا بماله من الحق على الحكومة فى أن تستشيره فيما تريد تحصيله من الضرائب الجديدة وأما الاصلاح فى المالية بتنقيص الضرائب وتقسيطها فأمر اقتضته أيضا رحمة الخديو المعظم أولا وثانيا قانون التصفية الذى جدد ما للحكومة وما عليها من الايراد والمصرف والديون على قدر ما تستطيع البلاد فى ذلك العهد وقد تم كل ذلك فى سنة ٨٠ أفرنجية قبل الاحتلال أيضا وهو الأساس الأول فى التنظيم المالى فاذا كنا عهدنا فى حكومتنا وهى تشتغل بنفسها قبل احتلال القوم أنها فى سنة ٨٠ أفرنجية تجاوزت للأهالى عن مليون جنيه ونصف سنويا بالنسبة لما كانت تأخذه أولا فبعد أن كانت تجبى فى سنة ٧٩ من مجموع الايرادات أحد عشر مليونا وكسور من الجنيهات قنعت بالاكتفاء بثمانية ملايين ونصف فقط ثم نظرنا أنها فى سنة ٩٠ أو سنة ٩١ تنازلت مثلا عن اقلام لا يزيد مجموعها عن ثلاثمئة ألف جنيه فلماذا لا نقول ان هذا العمل صادر عن اليد البارة التى تجاوزت فى السابق عن اضعاف ذلك المبلغ وننسبه الى مشيئة المحتلين ٠ نعم ان المحتلين لم يعارضوا فى ذلك ويغلب على الظن

انهم أشاروا به ولكن ذلك لانه أمر اقتضته حالة البلاد فكان لابد منه سواء كانوا محتلين أو غير محتلين وسواء كانوا هم القائمين بوظائفهم التى بسببها أبدوا هذه المشورة أو كانت الوظائف مشغولة بغيرهم من المصريين أو الفرنساويين ·

والاصلاح فى مصالح الرى أمر قديم العهد فمشاهد ان ساكن الجنان محمد على باشا أنشأ فى هذا القطر الأنهار والترع والقناطر والجسور فى مدة عشرين سنة مالا يسع الدولة المحتلة ان تساعد على انشائه هنا فى مدة خمسين عاما بالأقل بالرغم عن كون الصناع والآلات متيسرة هنا الآن أكثر من ذلك العهد بثمن أقل وسرعة مضاعفة واستمرت تلك الأعمال النافعة تترقى وتزيد الى أن جاءت الانكليز فمبلغ فضلها انها لم توقف دولاب الترقى بل حفظته سائرا على خطته السابقة من النمو والكمال على أن الترع التى أنشئت والقناطر التى بنيت من عهد احتلالهم لغاية الآن وهو عبارة عن عشر سنوات قد تكون أقل مما أنشىء فى مثل هذه الكمية من السنين فى عهد الخديوى السابق أو سلفائه السابقين ·

نعم ان حفظ ناموس هذا الترقى مع حذف الآلـة الكبرى كانت مستعملة له من قبل وهى السخرة فى الحفر والتطهير مأثرة بدت فى أيامهم ولكنها من الفكر السابقة على احتـلالهم فمعروف أنه سنة ٨٠ أفرنجيـة عرض دولتلو رياض باشا على الجناب الخديوى المعظم هذا المشروع فقبله بالاستحسان وعلى ذلك عقدت جمعية من عموم المديرين والعمد بنظارة الأشـغال العمومية وحضور جميع النظار فى ذلك العهد لأجـل ايجاد طريقة لحذف السخرة وابطالها وحصلت المناقشة على استبدالها بالمقاولات أو غيرها من الطرق ولما لم يستخلصوا رأيا لابطالها عامة شرع فى ابطالها بالتدريج وقد كان من أعظم ضروب السخرة فى ذلك العهـد تطهير رياح البحيرة سنويا اذ كان يستغرق انفار ثلاث مديريات مدة ثلاثة أشهر من كل سنة فأبطلت الحكومة تلك السخرة الكبرى واستعاضت عنها بالاتفاق مع جماعة من المهندسين لاحضار آلات رافعة تمد ترعة الخطاطبة من خلف القناطر الخيرية بمبلغ يدفع لها من الخزينة سنويا وبذلك رفع هذا العمل الشاق عن كاهل المديريات فى الوجه البحرى واستمر عمل الآلة الى العام الماضى حتى رممت القناطر الخيرية ·

فنظام لغو السخرة موجود ومعمول به من قبل الاحتلال وبقى يترقى شيئا فشيئا حتى رفعت بالكلية بمساعى من اعترف له الانكليز أنفسهم بأنه كان أول من أشار وساعد على هذا المشروع وهو دولتلو رياض باشا الذى كان هو أيضا أول من وضع الأساس للغوه :

أما ما يتعلق بدعواهم اصلاح الجيش المصرى فليس بصحيح على الاطلاق وذلك ليس لكون الاصلاح موجودا من قبل وساروا به على سنة الارتقاء كما تقدم بل لانهم ساروا بالجيش القهقرى وجعلوه عاجزا عن تأدية أقل عمل عسكرى كان يأتيه قبل وهذا الضعف فى الجيش الجديد مسبب عن نقصان كميته من جهة لانهم نقصوه نحو الثلث أو أكثر وعن تضييق دائرة لترقى وحصرها عند حد مخصوص لاتمكن مجاوزته فضلا عن عدم المساواة فى مرتبات ذوى المنزلة الواحدة بين المصرى وغيره ٠

ولو كان الأمر قاصرا على عدم المساواة فى المرتبات بين المصرى والانكليزى لقلنا ان ذلك أمر محتمل وعادى ولكن من الغريب ان المحتلين لم يرضوا ان يسووا بين العسكرى المصرى والعسكرى السودانى فمرتب هذا ان كان نفرا يعدل مرتب ذاك مرتين فاذا كان المصرى يعامل فى الجيش بصفة انه أقل استعدادا حتى ممن كان له سيدا بالأمس فكيف تبقى عنده عزيمة لنظامه المستعبد بموجبه ٠

ولا عبرة بما يطنطن به انصار الاحتلال عند الاستدلال على تقدم الجيش بانتصاراته الأخيرة فى وقائع الحدود فهذه انتصارات على قبائل متوحشة حالة كون جيش مصر القديم فتح السودان حينما كان له ملوك قانونيون ودول متعددة وجيش مصر القديم هو الذى سمعت سطوته وبسالته فى أقطار الأرض شرقا وغربا حينما كان قائده الأعظم المرحوم ابراهيم باشا وذلك فى جميع المحاربات التى جرت على يديه فى آسيا وأوروبا فان كان القائد الأعظم الآن يرى الأمر العظيم انه يقود جيشا مصريا ويقتحم به أكواخا وخيوشا فى البادية فذلك لا يذكر بالنسبة للقلاع العالية والحصون المنيعة التى انصدعت أمام جيش مصر القديم كما قدمنا ٠

أما اذا كان المراد انه صلح بالنسبة للانكسارات المتعددة التى أصابته من الدراويش فى بداية ثورتهم فذلك ليس بأمر يستحق القياس عليه لان العساكر التى سيقت عقب الثورة العرابية لاطفاء ثورة السودان كانت من بقايا الجيش المعروف بالعصيان والمخذول فى صفوف القتال وقد رأيناهم يساقون الى السودان مغلولين بالحديد الى ثغر السويس فهل فشل مثل أولئك العساكر يعد تاريخا لجيش مصر وقاعدة يبنى عليها حال الجيش الجديد ٠

وأما دعوى ان المحتلين اعزوا المصريين أمام الأجانب فنعم انهم ساعدوا على وضع بعض رسوم على الأجانب مثل المصريين ولكن هل يكفى ذلك كفارة لما صنعوه مع دول البعض منهم فقد قدموا لها بعض أملاك

المصريين ليرضوا عن مقامها عندنا ويساعدوها على نيل اربها فقد اهديت دولة ايطاليا بمستعمرة جديدة من أملاكنا (مصوع وما حولها) ولم يكن في تلك الجهات من فتنة أو ثورة بل كان الأمن ضاربا اطنابه فيها وصحيح ان الانكليز قللوا شيأ من نفوذ الفرنساويين في مصر ولكن قدموا على هيكل ذلك التضييق ضحية عظيمة لألمانيا فقد وهبوها مركزا جديدا في صندوق الدين على حساب المصريين وعينوا لها عضوا اسوة باقي الدول وما ذلك الا ليشتد أزر دومة الانكليز علينا هنا بالدول التي استجلبت صداقتها على حسابنا :

الى هنا انتهى بنا البحث في القضية الأولى فلننتقل الى القضية الثانية وهي (ان هذه الاصلاحات اعدت المصري لان يكون مترشحا للرشد في الأحكام والولاية على البلاد بعد آن لم يكن شيأ من ذلك) ·

يظهر ان القارىء لا يسمح لنا بأن نطيل له القول في تفنيد هذه القضية الثانية بمقدار ما تكلمنا عليه في القضية الأولى لاننا نعرف منه الاعتقاد التام بعدم صحتها فالأدلة القائمة على بطلانها أكثر من أن تعد اذ الترشيح لادارة الوظائف العالية بين سياسية وادارية وعسكرية له شروط الأول غزارة العلم وحسن التربية والثاني الاستخدام في الوظائف الصغرى ثم كلما ظهرت لياقة الشخص لادارتها يرقى الى ما فوقها وهكذا حتى يصل الى الوظائف العالية وشأننا من عهد الاحتلال على العكس من ذلك لأننا نرى ان الوظائف مأخوذ في نزعها من أيدى المصريين على الطريقة الآتية وهي · نزع الوظائف العليا أولا واعطاؤها لرجال الاحتلال مع بقاء الوظائف التي تليها بأيدى المصريين ثم بعد أن يستقر لهم المقام في الوظائف التي تليها في الأهمية وهكذا حتى لايبقى الا ما قلت أهميته من الوظائف العالية ينزعون من الوظائف التي تليها في الأهمية وهكذا حتى لا يبقى الا ما قلت أهميته من الوظائف التي تعافها نفوس المحتلين لقلة مرتباتها وعدم أهميتها فأول نظارة علقت بها رجال الاحتلال هي نظارة الجيش فعينوا لهم أولا فيها سردار نافذ الكلمة على عموم الجيش ثم قسموا الجيش الى امارتين : امارة لقائد انكليزي برتبة ميرلوا وقد كان سعادة السردار الحالي وامارة لقائد مصري وكان سعادة ناظر الجهادية الحالي وبعد قليل غيروا ذلك النظام واختصوا بامارة الجند باسرها اما أمر الآلايات فكانت منقسمة بين المصري والانكليزي الى زمن ما وبعد ذلك غيروا نظام الجيش وقسموه الى أورط لكي لا تبقى للمصري امارة على ألاي كامل وجعلوا قومندانية الأورط فقط منقسمة بين المصري والانكليزي فحرم المصري بهذا التغيير في زمن قريب من وظيفتين رئيسيتين في الجيش أولا امارة فرقة وثانيا امارة الآلاي · وكل ذلك تم عقب احتلالهم بنحو سنتين ·

فاذا كان الضابط المصرى آخر عهده له فى مباشرة الوظائف العسكرية بعد سبع سنوات هى قيادة أورطة فقط وافترضنا أنه جاء يوم من الأيام وطلب فيـــه الانكليز ترك الجيش المصرى للمصريين فمن يخلفهـم فى الوظائف العالية التى يشغلونها الآن وهل يصح ان رجلا بوظيفة بكباشى مثلا يتعين دفعة واحدة بصفة سردار على عموم الجيش أو أمير على فرقة كاملة ولم يسبق له تدرب على مزاولة تلك الوظائف العالية ٠

لاشك ان استمرار النظام الحالى فى الجيش يجعل البلاد فقيرة عن أن تقدم رجالا يخلفون الانكليز فى الوظائف العالية ٠

نعم لو كان الانكليز أول ما استلموا الجيش وضعوا أيديهم على كل الوظائف الكبرى والوسطى فيه وجعلوا الوظائف الصغرى للمصريين ثم أخذوا فى ترقيتهم الى ما هو فوقها شيئا فشيئا لقلنا انهم يهيئوننا لان تخلفهم ٠

والأمـر كذلك فى مصلحة الرى فقد وضعوا أيديهم على الوظائف الرئيسية الثـلاث فى نظارة الأشغال ٠ وكالـة النظارة وتفتيش العموم وتفتيش الأقاليم ٠ ولهـم على ذلك سبع سنوات ولم يرقوا مصريـا الى وظيفة من هذه الوظائف الثلاث ٠ ووهم صريح بأن اسماعيل سرى بك تعين خلفا للمستر براون مفتشا على الاقليم الوسطى نعم ان العنوان واحد ولكن قدمنا ان الانكليز لا يهمهم العنوان وانما تهمهم الحقيقة فوظيفة براون كانت تابعـة لتفتيش العموم أما وظيفة المصرى الجديـدة فتابعة لنفس السلف بصفة مفتش اقليم ٠

ومع ذلك لو افترضنا ان الوظيفة واحدة وان الانكليز أقروا بعـد تسع سنين من احتلالهم ان مصريا واحدا يليق ان يتولى وظيفة من الدرجة الثالثة من صناعته فكم يقتضى من الأجيال والدهور حتى يأتى الوقت الذى يقر فيه الانكليزى بأن كل وظيفة مفتش رى فى اقليم تسلم الى المصريين ثم اذا طالت الأعمار ووصلنا الى ذلك فكم يقتضى من الأجيال حتى يسلم الانكليز بأن المصرى أهل لان يكون فى الوظيفة الثانية وهى (مفتش رى الوجه القبلى أو البحرى) مثل وظيفة فوستر أوبراون وهب ان كل ذلك كان فالى متى يكون المصرى أهلا للوظيفة الأولى (وكالة نظارة الأشغال) فاللهم هب لنا عمرا كعمر نوح علنا نشاهد تلك الساعة ٠

وهذا الشأن بعينه فى نظارتى الداخلية والحقانية فقد استلموا أولا ادارة النظارتين بعنوان مفتش أومستشار وتدرجوا الى مادون ذلك من الوظائف حتى وصل تدرجهم فى الحقانية الى وظيفة قاض فى المحكمة

الابتدائية وفى الداخلية الى وظيفة حكمدار فى مديرية وقد تم ذلك مع أن تداخلهم فى هاتين النظارتين حديث بالنسبة للمصالح الأخرى ·

فان قيل ان الانكليز لم يحرمونا فى أى نظارة من النظارات من وظائفها العليا لأن وزير كل نظارة مصرى الى الآن فالجواب أن هؤلاء النظار أطال الله أعمارهم لم يوجدوا الى الآن الا بحكم النظام السابق على الاحتلال حيث ترشحوا الى الوظائف الرفيعة فى الأيام الماضية ولكن من يخلفهم هل يرضى الانجليز أن يعينوا خلفا لهم باشمهندس مديرية للأشغال مثلا أو قائمقام عسكريا للحربية وهى أعلى منزلة للمصريين الآن أقول ذلك ومرادى أنها أعلى منزلة عملية أما الرتب والألقاب فكثيرا ما يأخذها البعض تعزيه له على ما أصابه من الرفت ·

فاذا كان هذا هو الشأن فى نزع الوظائف من المصريين فالأمر واضح بأننا تقهقرنا مراحل عديدة عن الصلاحية لادارة الأعمال الكبرى فى خطط الحكومة الحالية لا أننا ترقبنا حتى أوشكنا أن نكون أهلا للحلول محل المحتلين ·

ثم هناك لجم عنيفة أخرى لمن بقى فى الخدمة وهى لائحة المعاشات الجديدة فهذه حرمت كل ذى معاش أو مكافأة من معاشه اذا استعفى من خدمة الحكومة لأى سبب كان سواء كان لاضطهاد أو لعدم اعطائه ما يستحق من الترقى أو نقله الى جهة تفسد بصحته اذا انتقل اليها فاتسقت بهذه اللائحة السلطة على الموظفين فان بدا من أى موظف ما يشم من رائحة عدم الاستحسان فأقل جزاء له اذا كان مستخدما بمصر مثلا أن ينقل بنفس مرتبه الى حلفا مثلا بدون يومية ولا بدلية سفرية فهل مع هذا النظام تبقى للموظف حرية أو استقلال فى الرأى بالنسبة لرئيسه أو أن ذلك يميت كل عاطفة ويجعل المستخدم آلة صماء فى يد الرئيس وهل بمثل هذه النظامات يترقى المصرى فى الآداب والاستقلال أو يهوى الى درجة عميقة من الخوف والاضطراب محافظة على معاش لا سبيل لغيره ·

وهلا بلغ نصراء الاحتلال القائلين بحسن اعداد المصرى عامة والعسكرى خاصة أن الضباط المصريين أجبروا على الاعتراف بوقوع الخطأ منهم عند التقصير الذى بدا فى تأدية التحية العسكرية يوم تشريف صاحب الدولة والاقبال سمو البرنس عباس باشا ولى عهد الحكومة المصرية وجنابه العالى قد انتقد هذا القصور ولام عليه الضباط قد قبلوا على أنفسهم تبعة هذا التقصير اضطرارا لااختيارا فهل مثل هذه المعاملة تجعل المصرى راقيا مراقى لفلاح والحرية أو أن ذلك ضرب من ضروب السلطة العنيفة ·

قلنا أن غزارة العلم وانتشار التربية لازمان أولا لقبول أى انسان فى الخدمة فهل تناول المعارف سهل فى أوجه المصريين عن ذى قبل حتى يصح ما يبنى على ذلك والمشاهد والمعلوم لكل انسان أن أبواب المدارس الأميرية ضاقت فى أوجه المصريين حتى أوشكت أبوابها أن تكون كسم الخياط ففى هذا العام لم يقبل فى امتحان (البكولوريا) من عموم المدارس التجهيزية سوى ثمانية وعشرين تلميذا فهؤلاء لو فرضنا أن نصفهم يقوى على دفع مصاريف لتعليم انتظمفى المدارس العالية ولو فرضنا أنه يبقى من ذلك بعد مضى المدة المقررة لتتميم التعليم النصف فالنتيجة من ذلك آن المدارس الأميرية تعد كل سنة من المصريين لخدمة الحكومة تسعة تلامذة فهل ذلك العدد يفى بالوظائف التى تخلو مدة السنة بالموت أو العجز عن الخدمة أو الرفت أو أن ذلك من الآيات التى تنبئنا أن القوم عازمون على جعل حياة الوظائف التى بأيدى المصريين مقرونة ببقاء أشخاصهم فكل من رفت أو مات كانت عاقبة وظيفة اللغو أو تعيين أجنبى فيها كما هو مشاهد فى كثير من الوظائف الآن ·

فاذا كان هذا هو شأن التربية والشأن فى المستخدمين الآن فكل يعلم الى أين نحن مسوقون بأيدى المحتلين ان كان للرجوع الى القهقرى بالنسبة للولاية والحكم أو نحن مسوقون الى الرشد ولاستعداد ·

هذا ولا يسعنا قبل أن يختم هذا الموضوع الا أن نقول لشيعة الاحتلال أن تمويهكم أنفسكم بدعوى كون الاحتلال مؤقتا حجة على انكم غالمون بأن المصريين غير راغبين فيه ولا يرجون من دوامة خيرا والا لما كان هناك داع لاخفاء الحقيقة ·

هذه هى الاحساسات الوطنية العامة وليست بغريبة على أمة ذائقة لذة الاستقلال تسعا وثمانين سنة متمتعة بامتيازاتها متصرفة فى داخليتها بما يوافق عوائد الأمة وأخلاقها أما القول بأن مصر كانت محكومة بأجنبى قبل الاحتلال كما هى محكومة بالأجنبى الآن فزيغ عن الحقيقة وسلب للشىء عن نفسه فرأس الأمة المصرية وحاكمها مصرى ابن مصرى ابن مصرى ابن مصرى لم يعرف له وطنا غير هذه البلاد ولا دينا غير دينها ·

فالوطن فى عرف أهل العفة والسياسة البلد التى يقيم فيها المرء مدة محدودة من الزمن على نية عدم مبارحتها والرضوخ لشريعتها وذلك أمر مقرر فى كل مملكة ودولة فأمر مصر المعظم وأباؤه من قبله مستكملة فيهم هذه الصفات بالنسبة الى الوطنية المصرية أكثر بكثير من نسبة أكثر ملوك أوربا لممالكهم فكما أن ملكة الانكليز انكليزية وكما ان امبراطور ألمانيا ألمانى كذلك جناب الخديو المعظم مصرى أما اذا رجعنا الى أصل كل ملك مهما

بعد ذلك لأصل فقد يدعو الحال الى اعتبار كثير من ملوك أوربا الحاكمين الآن أجانب عن ممالكهم وهذا تدقيق فاسد لا يمكن الالتفات اليه وكذلك وزراء مصر وحكامها الحاليون والسابقون كلهم مصريون لانهم اما مولودون هنا هم وآباؤهم من قبلهم وأما نشأوا فى هذا الوطن أطفالا لا يعلمون لهم بلدا سواه ٠

وهب ان البعض أو الكل محافظون على صيغتهم التركية أو الكردية القديمة أو الأرمنية فهل النسبة بين المصرى وبين العثمانى من أى جنس كان تشبه النسبة بين المصرى والفرنساوى أو الانكليزى ٠ ان من يتوهم مثل ذلك لا يدرى شيا من مقدار الجامعة الكلية التى تربط كل الأصناف العثمانية ببعضها وتجعلهم كأنهم أبناء بلد واحد وأرباب الفكرة العالية من الانكليز يعلمون ذلك حتى ان السير بارنج لما كتب لدولته فى أواخر عام ٨٧ عن أحوال مصر عد أصحاب السعادة يعقوب ارتين باشا وسابا باشا من خلاصة فضلاء المصريين ٠

وهذه الرابطة هى التى تجعل الدمشقى عثمانيا من مسلم ومسيحى والمصرى كذلك والطرابلسى وغيرهم عن بقية الأمم الخاضعة للجامعة العثمانية كما ان أهالى سكوتلاندة سكوتلانديين وانكليزيين والايرلانديين كذلك والمجرى مجريا ونمساويا والبافاريين بافاريين وألمانيين ٠

فلنشفق اذا على أنفسهم دعاة الاحتلال وليعلموا ان كثرة تغاليهم فى التمويه وقلب الحقائق من الأسباب التى ساعدت على زيادة التحرس من أقوالهم ومظنة السوء فى نوايا من انتدبوا لترويج أغراضهم خصوصا فى هذه الأيام الأخيرة التى خلعوا فيها نقاب التستر والاحتشام حتى صارت تلاوة أقوالهم وكتاباتهم أثقل على السمع من سماع تبشير الجزويت فى قرى البروتستانت أو تبشير كهنة البروتستانت فى شوارع المسلمين ٠

خطبة الأستاذ الهلباوى بك

في احتفالات الأحرار الدستوريين بذكرى يوم الجهاد (١)

سيدى صاحب الدولة الرئيس • حضرات السادة أيها الأبناء •

حضرت شطرا من خطبة هذا الشاب وهى كلها مملوءة حماسا حافلة بالعواطف الشريفة ومثل هذه العواطف هى محل رجاء الشيوخ فى جهادهم فى المعركة التى صممنا على المضى فيها حتى يوافق الله لنا النجاح •

كنت أود أن يكون عندى مثل هذا التحمس ولكن الشيخوخة اذهبت منى كثيرا وأنا أتيت هذه الليلة لأبين لكم بعض الخطر الذى أصاب دستور الأمة •

أبين لكم أن الدستور الذى أصدرته الحكومة الحاضرة سمى بغير اســـمه •

يجب أن يسمى فى تاريخ الأمة هدم لدستور الأمة لا دستور أصلى ولعل الذين شرعوه اختاروا له هذا الاسم عن طريق تسمية الشىء باسم ضده وقلدوا فى هذا نظاما كان شرع فى مصر فى أيام الحرب ذلك أنه لما ضربت الحماية على مصر أراد الانجليز أن يضعوا نظاما خاصا لمعاملة المصريين مع الأجانب فألفوا لجنة اسمها الغاء الامتيازات ولكن كان الاسم الحقيقى للجنة هو توسيم الامتيازات لأنها كانت ترمى الى هذا الغرض كذلك يسمى هذا الدستور هدم الدستور لانه هدم سلطة الأمة •

والآن أتكلم لكم عن بعض نقط فى الدستور وكيف هدم هذا الدستور دستور الأمة لان المشرع فى كل موضع شرعه غير مصدق فيه وأنه بما شرعه كان مخادعا للأمة •

الحصانة البرلمانيـة

فى دستور الأمة أن الأمة مصدر السلطات وكل سلطة تتولى أى شىء من شئون هذه الأمة تستند فى هذه السلطة الى الأمة • فواضع الدستور الجديد ابقى هذه المادة بلاحياء لان حضراتكم تجدون ان التشريع على هذه القاعدة جعل الأمة اذل طبقة من الطبقـات التى وضعها المشرع واليــكم البيـــان •

---

(١) السياسة ١٤ نوفمبر ١٩٣٠ •

فى الدستور الذى صدر الأمر بالغائه كانت أول قاعدة وضعت فيه لصيانة ممثلى الأمة « الحصانة البرلمانية » كل ما يصدر منهم فى أثناء تأدية وظيفتهم لخدمة الأمة لا يمكن أن تنال منه يد تحاسبهم على ما صدر منهم وذلك لحمايتهم من بطش المستبدين حولهم ٠

فالمشرع الجديد قال (يفتح الله) هؤلاء يجب أن يكونوا كأطفال الكتاب ٠ اسمعوا ماذا وضع دولة اسماعيل صدقى باشا ٠

وضع المادة الخاصة بالحصانة البرلمانية كما هى فى الدستور القديم ولكنه أضاف عليها بأنه أذا وقع من النائب قذف أو سب أو طعن تسقط عنه الحصانة ويقدم للمحاكمة سواء كان ما صدر منه جناية أو جنحة وليس هذا فقط بل اذا ضبط متلبسا باحدى هذه الجرائم فأنه يوضع فى السجن حالا ؟

- هذه قاعدة خطيرة تكم أفواه النائب اذا أراد أن يناقش الحكومة الحساب فى أمر صدر منها لا يتفق ومصلحة البلاد فضلا عن انها تحط من قدر النائب ولا تجعله يشعر بأن له كرامة وخصوصا وأن كثيرا من الناس لا يريدون أن يضعوا أنفسهم فى السجون ٠

لقد اطلعت على بيان الحكومة فلم أقف منه على تعليل حكيم لهذه القيود ٠ حدث ان أحد حضرات نواب المجلس القديم صدرت عنه كلمة طائشة وقعت فى ظروف خاصة وهى كلمة لم تصدر طول مدة قيام البرلمان وكلنا نعترف بأنه لم يكن من اللائق صدورها فهل ينبنى على تلك الكلمة أن يهدم صدقى باشا حق النواب فى التمتع بالحصانة البرلمانية واذا قيل له بعد ذلك أن الدستور الذى وضعه مهزلة يرد علينا بأن هذا القول صادر عن حقد فى نفوسنا عليه ٠

لماذا يحقد عليك الأحرار الدستوريون يا دولة الباشا ؟ أن الأحرار الدستوريين لا يصدرون فى سياستهم الا عن المصلحة العامة فهل يغضبك هذا ؟ أنت الذى تضع يدك على كرسى يوسف وعلى خزائن الأرض ٠ أنت الذى ترفت وترقى وتحبس وتفرج وتمنع وتعطى فلو كان الأحرار الدستوريون يريدون مصلحة لأنفسهم لعاونوك فى هذه الجريمة التى ارتكبتها ضد الأمة ٠

نحن نعلم معرضون كثيرا للتضحية بمخالفتنا للوزارة واظهار تصرفاتها السيئة ولسنا نبالى بهذه التضحية فاتق الله يا باشا فى قولك بأننا أصحاب شهوة ، هل نحن الذين خدعناك أم أنت الذى تريد أن تخدعنا ، لقد أيدناك (بالخط العريض) ورسمنا لك الطريق الذى تسير

فيه وقلنا لك بانك اذا التزمته سرنا معك الى النهاية . كان هذا فى شهر يوليو ثم عدنا فكررناه فى شهر سبتمبر فاذا جاء بعد ذلك دولة صدقى باشـــا ونقض هذا العهد الذى اتفق معنا على التزامه وترتب على ذلك اننا لم نؤيده يقول ان هذا حقد عليه والشهوة هى الدافع اليه .

لقد ضاع البلد وضاع الدستور وما كان أساس وضع الدساتير الا للاحتفاظ بكرامة الأمة ، فان كان صدقى باشا يعنى أننا غضبنا لضياع مصلحتنا فهو صادق فى هذه الناحية واذا لم يكن هو قد غضب لاهانة الأمة وكرامتها فليس هذا ذنبنا ونحن نفخر باننا غضبنا من أجل دستوره الذى فيه مهانة الأمة وضياع حقوقها التى كسبتها بجهادها ودماء أبنائها .

المسئوليـة الوزاريـة

كانت المسئولية الوزارية من المسائل الجوهرية فى تحقيق مصالح الأمة وأساسها أن الوزراء يتولون السلطة التنفيذية وهم محاسبون أمام نواب الأمة . حصل أن اتصل بعلم دولة رئيس الأحرار الدستوريين انه حصل شيء من التصرف فى هذه المسألة يعرضها لانعدام الفائدة المقصودة منها وذلك بجعلها أمام المجلسين فرأى دولته أن ذلك من ألمس فى التشريع وأبلغ رئيس الحكومة من اتصل بدولته فأخبره دولة صدقى باشا بأنه سيجعل المسئولية الوزارية قاصرة على مجلس النواب . وكان من نتيجة موقف دولة رئيس الأحرار الدستوريين أن أصبحت المسئولية الوزارية قاصرة على مجلس النواب ولكن صدقى باشا وضع لها قيودا جعلها تشبه (طور أبو حمـد) فنص فى دستوره على أنه يجب للاقتراع بالثقـة على الوزارة أن تتكون عصابة من ثلاثين نائبا يتكاتفون ويتضافرون ويقدمون عريضة يقول الواحد منهم فيها (أنا الواضع اسمى وختمى فى أدناه أقول اننى سأقترع على الثقة بالوزارة) فاذا تقدم ذلك الطلب فيجب أن لا يسمح بالمناقشة فيه الا بعد عشرة أيام حتى يأتى (بجور جاوه) ــ ضحك وتصفيق .. وليست هناك حكمة فى هذا القيد الا كسب الوقت بحيث انه اذا استطاع النواب ويحمله على الخروج على هذا الطلب ، كان الطلب غير مقبول شـــكلا .

فهل رأيتم فى أى مركز دلس وضع صدقى باشا نواب الأمة ؟! ان الغرض من وضع القوانين هو تقويم الأخلاق وليس فى دستور صدقى باشا ما يشجع الا على افسادها . فهل اذا غضبنا من هذا التصرف لا يعذرنا صدقى باشا ؟ بل ويتهمنا باننا غضبنا لشهوة شخصية . حرام عليك يا دولة الرئيس وانت تعلم اننا لم نغضب الا حرصا على مصلحة الأمة .

وبعد مرور الأيام العشرة التي تنتهي فيها (عدة) المجلس يتناقش النواب وبعد ذلك هل يصدرون القرار بالثقة بالوزارة أو بعدم الثقة بها كلا · بل يجب أن يبقوا صما بكما لا يتكلمون الا بعد مرور ثمانية وأربعين ساعة على الأقل من المناقشة والغرض من ذلك ظاهر وهو انتظار (فرج الله) لعل واحدا من الثلاثين يكون له قريب يريد تعيينه ملاحظا أو ترقيته مأمور مركز او وكيل مديريـة أو غير ذلك والنواب ليسوا ملائكة ولهـم مصالح ويتأثرون بالاغراء وان لم يكن جميعهم فعلى الأقل خمسة أو ستة منهم

وبعد ذلك فاذا هون الله وقطعت جميع المفاوز ولم يقع أحـد من الثلاثين في الاغراء وبعد أن سكتوا كأنهم في مأتم واجتمع النواب وقرروا عدم الثقة بالوزارة — هل تختشي الوزارة وتسقط — لا بل لابد أن تكون أغلبية الأعضاء قد صوتت ضدها — وهنا وضع صدقي باشا نظاما غريبا لمسألة الأغلبية ، فالمجلس كما تعلمون مكون من مائة وخمسين نائبا فاذا كان حاضرا وقت التصويت مائة واقترع سبعون منهم بعدم الثقة بالوزارة فحكمهم في نظر الوزارة حكم القلة ·

وضرب مثلا آخر بأنه اذا لم يكن النواب الذين صوتوا ضد الوزارة سبعين من مائة نائب حاضرين وكانوا ٨٠ صوت منهم ٧٤ ضد الوزارة وصوت الستة الباقون معها وقد يجوز أن يكونوا أولئك الستة من الوزراء فان القرار بعدم الثقة بالوزارة لا يعتبر في نظـر الوزارة أغلبية ضـدها ويجب أن تبقى فهل يقال بعد هذا أن الأمة مصدر السلطات ؟

مثل آخر اذا فرض أن انعقد المجلس وقت الاقتراع على الثقة بالوزارة وكان عدد الأعضاء الحاضرين ٧٦ صوت منهم ٧٥ ضد الوزارة وتمتم العضو الباقي بالثقة بها فيجب أن تبقى (المرحومة) وهذا يعتبر في نظر صدقي باشا أن الأمة مصدر السلطات فاذا اعترضنا عليه قال اننا قصار النظر ·

وهذا مثل بارز من هـدم الحق المقدس للأمة في مراقبـة حكومتها وهناك مسألة أخرى أظن أن الدكتور هيكل بك لم يعرض لها في كتاباته ذلك أن دستور الأمة ينص على أن للنواب حق سؤال الوزراء واستجوابهم في كل وقت من غير أن يقدموا عريضة بالاستجواب وللوزير أن يطلب مهلة للاجابة وهذه المادة ابقاها صدقي باشا كما هي في دستوره خديعة لأن (أبا السباع ماهر) لكنه قال أما استجواب الوزراء وأما سؤالهم فيكون بحسب القانون الذي سيصدر متضـمنا للائحة الاجراءات الداخليـة للمجلس وحدد فيها طريقة الأسئلة والأجوبة ويعلم الله ان صدقي باشا

بهذه الخديعة يريد أن يجس نبض الأمة ونحن من جهتنا قد رأينا العينة في الدستور الذى أصدره (قطران فوق قطران) وليس بعيدا أن يكون القانـون الذى سيصـدر مبينا طريقـة تقديم الأسئلة والاستجوابـات سيشترط على النائب أن (يتوضأ) قبل السؤال والاستجواب وأن يكون ممن يدفعون ضريبة (تصديق) ٠

وأبلغ من هذا فى تحقير الحكم النيابى ان هذه المادة التى أحيـل عليها كيفية وشروط استجواب الوزراء نصت فى الوقت عينه على قاعدة مذلة لم توجد في أى مجلس من المجالس النيابية من عهد المغفور له الخديوى اسماعيل للآن وهذا على الرغم من أننا نسير فى طريق الرقى ومع العلم بأن فى عهد الخديوى اسماعيل لم يكن عدد المتعلمين فيه يزيد على الفين ذلك ان صدقى باشا يقرر فى دستوره ان أعضاء البرلمان ليسوا أمناء على وضع اللائحة الداخلية لمجلسيهم وانه هو الذى سيضعها ٠

أرأيتم اذلالا ومهانة أكثر من هذا ٠٠٠

ان مجالس المديريات والمجالس المحلية والمحاكم بأنواعها هى التى تضع لوائحها الداخلية فهلا يؤتمن البرلمان الذى هو ممثل الأمة على وضع اللائحة الداخلية له ومع ذلك يقول صدقى باشا ان الأمة مصدر السلطات

الصحافـــة

لم يكن للمادة ١٥٣ التى وضعها صدقى
فى دستور الأمة الذى ينص على أن الصحافة م
الصحافة هو الذى يفصل مدى هذه الحرية و
على تنفيذ هذا القانون ٠ ولكن صدقى باشا
فنص على تقديمهم أمام محكمة الاستئناف م
ثلاثة أشهر ولو كنت صحفيا لما شكوت ١
نريد توحيد القضاء ونريد أن يمثل الجم
تقديم الصحافة الى محكمة الاستئناف مر
والتفرقة فى المعاملة ٠ ذلك أن صدقى ؛
المحاكمة غير علنية وليته اختار كلمة
كلمة قذرة تمجها الاسماع وهى كلمة
الوحيد للمتقاضين هو علانيـة الجا
فردية لشهوة شخصية والرجل الذ
التى ترتكب جرما كل فرد من هؤلا
المحاكمة باطلة فما بالكم برجل ٥

ذلـه
فى ذلك ما دمت استند الى القانـون
ين الأمة والحكومة فاذا اعتدت عليه هذه الم
كان عملها باطلا أشبه بعبث القرصـان وقد

المسئولية الوزارية وفرضت لها قيودا بدعوى
ابق مع انه فى جميع هذه الأدوار لم تعرض
عليه أن لا يتعرض لها وان كان يبتغى
كان أجدر به أن يضع تقييدا للنواب

أن هذا التشريع ليس له حكمة توجهها
بقانون الانتخاب وكلنا متفقون على
من كان يظن أن صدقى باشا يتنبأ

للمصلحة العامة كيف لا يتوفر له الضمان الوحيد للاطمئنان الى عدالة الحكم الذي سيصدر له أو عليه لكن الذي يقصده صدقي وقد استفاد من تجارب الماضي وهو على جانب كبير من المهارة والخطورة • هو ان حضور الجمهور محاكمة أحد الصحفيين لانتقاده الحكومة في بعض تصرفاتها يثير ضده الرأى العام ولذلك جعل محاكمة الصحفيين في الظلام الحالك وان صدقي باشا لا ينسى الضجة التي أحدثتها محاكمة السياسة سنة ١٩٢٤ وكانت الحد الفاصل بين حرية الصحافة ومن يريدون الاعتــداء عليهـا • كذلك يترتب على جعل الجلسات غير علنية أن من ينشر محاضر جلسات هذه المحاكمة يقع تحت طائلة العقاب •

ولم يكتف صدقي باشا بكل هذا بل فرض على الأمة أن تخضع له عشر سنوات فكأنه يحكم علينا بالذلة مقدما عشر سنوات •

والآن انى أوجه سؤالا الى صدقي باشا أرجوه أن يجيب عليه كيف يجرؤ على هدم دستور الأمة وهو هو الذى أقسم اليمين على طاعته واحترامه وهذا الدستور ينص على أن لا يعدل حرف منه الا باذن جلالة الملك •

لقد حرم قانون الانتخاب العلماء والأطباء والمحامين وجمهرة المتعلمين من دخول البرلمان • وتم ذلك ؟ هل يريد دولته أن يجمع حوله فقط أرباب الجلابيب الزرقاء كما كان يريد اللورد كرومر •

ومن العجيب أن دولته يعلل ذلك بأن بعض النواب كانوا يتغيبون عن الجلسات ويشتغلون بأعمال أخرى ودولته مع ذلك يشتغل فى مائة عمل فلمـاذا يحرم على غيره ما يحلله لنفسه • فـاذا كانت هذه هى كل حجتك فى حرمان الفئات المتعلمة من دخول البرلمان فى قوله فى الأربعين شيخا الذين كان يتألف منهم عدد الشيوخ المعينين فى المجلس القديم لقد كانوا الا قليلا منهم لا يحضرون الجلسات وقد حدث أن بقى أحدهم ثلاث سنوات فى أوربا ولم تكن نسمع ممن يحضر منهم كلمة فى المجلس • فكان من المعقول اذن لتلافى تغيب الأعضاء أن يضع القيود التى تكفل المواظبة على حضور الجلسات ومع ذلك يا دولة الباشا فليس أحب اليك من غيابهم وخصوصا اذا عرضت مسألة الثقة بالوزارة •

والواقع كما قلت ان هذه فتنة ومع ان صدقى باشا رجل نبيه وعالم وكثيرا ما شاركنا فى جهادنا وكان من الرجال الذين يعتمد عليهم فى الوزارات السابقة وفى الحزب الا أن فى هذا البلد لغزا ليس مفهوما هنا اللغز هو الكرسى وهو أمر غريب فالشخص الذى يندر جدا أن يكون من الرجال البعيدين عن مناصب الحكم لا يتأثر بالمحن ولا بالصـدمات التى يلاقيها من كان فيه وهذا الكرسى يغير كثيرا من الناس وأذكر اننى كنت جالسـا مرة مع المرحوم بليغ باشا رئيس محكمة الاستئناف فزاره أحد أصدقائه وأخبره بأن اللورد كرومر حدثه عن ترشيح بليغ باشا لمنصب الوزارة وانه أبلغ اللورد بان بليغ باشا لا يقبل هذا المنصب لانه يعتقد أن من يجلس على كرسى الوزارة (ينسحر) أليس هذا صحيحا يـا باشا ؟ فاجابه بليغ باشا بأن هذا صحيح ولكنه على الرغم من ذلك يرغب أن يدخل الوزارة ليرى كيف يسحر وهنا قلت لبليغ باشا ان من يجلس على الكرسى لكى يسحر لا يشعر بهذا السحر يخيل لى أن صدقى باشا اختار ظرفا ظن فيه أنه مهما هدم من حقوق الأمة المقدسة لن يجد معارضة جدية ارتكانا على ما يأتى :

اولا : الازمة الشديدة التى تئن منها الأمة •

ثانيا : تنازع الأحزاب •

ثالثا : الشكاوى ضد الحكم النيابى فى المدة السابقة •

أيها الســادة :

ما من قانون تصدره الحكومات الا وتراعى فيه المصلحة المشتركة بين الحاكم والمحكوم ولكن هذا القانون لم يراع فى وضعه الا مصلحة الحاكم فقط . نحن لا نريد الثورة كما جاء فى نداء حضرة صاحب الدولة رئيس الحزب ولكننا نكتفى بأن نقول لصدقى باشا أن ما أعطيته للأمة على اعتبار أنه فى نظرك اصلاح كبير لا يتفق ومصلحة الأمة غايتــه لك والطريقة الوحيدة أيها الأبناء للقضاء على دستور صدقى باشا وليدا هى أن تضافروا جميعا فى اقناع أنفسكم ومن يتصل بكم بأن هذا الدستور فيه مسبة للأمة وعار عليها أن تخضع له .

لكن صدقى باشا يدعى اننا نحن الغاضبون فقط وان فئات كثيرة من الأمة راضية عن عمله ويستشهد على ذلك بالوفود (الكبيرة) التى تفد اليه من الأقاليم لتأييــده ولكن هذه ليست الطريقــة المعقولة فى اثبات ما يدعيه ولأجل أن يبرهن لنا أن الأمة تؤيده حقيقة فليبارح كرسى الوزارة حينا وليترك الأمة تبدى رأيها بكامل حريتها ثم يرى النتيجة بعد ذلك .

يقول صدقى باشا كذلك أن له حزبا يجمع عددا كبيرا من الكبراء . نحن لا ننــكر أن منهــم من كان رئيسا لمحكمــة الاستئناف ومن كانــوا مستشارين بها ولكن هؤلاء جميعا لم يشتغلوا بالسياسة مطلقــا وليس يغنيهم انهم زاولوا مهنة القضاء حتى احيلوا الى المعاش فهم من هذه الوجهة أطفــال فى السياسة فهل يظن أن أمثــال هؤلاء يقوون على تحمل النضال السياسى وعلى الاهانات التى يلاقيها الرجل السياسى لنشر مبدأه وهــل هؤلاء النفر الذين جاءوا فى هذه السنة السوداء هم الذين سيرتكن عليهم صدقى باشا فى تنفيذ سياسته الخاطئة .

ان صدقى باشا يعتمد فى مخاصمته للأمة على القوة المسلحة ولكن لأجل أن يخاصم انسان انسانا آخر يجب أن يكون سلاح الاثنين واحدا ولكننا منه فى نضال غير متكافىء فصلاحه الحكومة وحزبيته لدولة الرتب والوظائف وجميع المصالح فى يــده يوزعها لمن يرضيه ويحرم منها من يغضبه فهل بهذا يحاجج الأحــرار الدستوريين ويقول .. لهــم عندما يواجهونه بالادلة والبراهين أين ذلك غير صحيح ويقرن ذلك بأن يقول لهم (لقد عذر من انذر كلمة لا أظن ان الامبراطور نابليون الأول قد قالها قبله .

أيها السادة :

اننى أنصح صدقى باشا بكلمة صغيرة متواضعة ذلك أنه اذا كان يتمتع اليوم بثقة حضرة صاحب الجلالة الملك فليعرف ان ثقة جلالته تقوم

دائما على اعتقاد جلالته بأن الوزير يعمل لمصلحة الشعب ولكن عندما تتبين الحقيقة ويبلغ صوت الأمة للعرش بما تقاسيه من الظلم عند ذلك أرجو ألا تكون عاقبته كعاقبة زميله اسماعيل باشا المفتش الذى عانت البلاد فى عهده كل ظلم وعسف والذى كان يحول بين وصول صوت الشعب الى سيده المغفور له الخديوى اسماعيل ولكن لما تبين لسموه أن هذا الوزير كان خداعا انتهى الى عاقبة يستطيع صدقى باشا أن يسأل عنها أبنه الواقف ببابه اليوم ٠

أنا لا أرجو أن تكون عاقبة صدقى باشا كعاقبة اسماعيل باشا المفتش ولكن أرجو أن يرجع الى رشده فى وقت قريب أنا لا أقول ان صدقى باشا خائن فقد عاشرته كثيرا وكان يجارى مبادىء الأحرار الدستوريين ؛ ولكنى أقول انه أخطأ وفتن كما أرجوه عندما يتكلم عنا ويصفنا بأننا أشرار أن ينزه لسانه عن مثل هذا القول ٠ وكل ما أعتقد أن الأمة التى كسبت حقها فى الدستور لا يمكن أن يضيع منها هذا الحق ما دامت فيها بقية من الكرامة ويجب أن يعلم صدقى باشا انه غير باق وان الدول دول واننا على استعداد أن نقبل توبته لأن الأمة هى الأمة وستظل دائما تنتصر ٠

محاضرة الأستاذ الكبير الهلباوى بك

فى نادى الأحرار الدستوريين

سيدى صاحب الدولة حضرات الساده أبنائى الأعزاء :

فى المحاضرة السابقة ضربت بعض الآمثال على ان دستور الحكومة من حقه أن يسمى بهدم دستور الأمة · وبينت بالأدلة القاطعة أن أشد ما أصيبت به الأمة فى أعز ما نالت من حقوقها هو ما يسمى بدستور الحكومة وأن كل أمة تعرف قدر نفسها وتذوق طعم الحرية تعتبر من أكبر العار عليها أن تترك هذا التراث الثمين يذهب من يديها وفيها بقية من الحياة ·

بينت لكم أن ديباجة دستور الأمة قائمة على العهد الصحيح لأنه منصوص فيه على أن كل تعديل فيه يجب أن يكون برأى مجلس النواب ومجلس الشيوخ وبدون ذلك كل يد تمتد الى التغيير فيه تعد عاصية متمردة على الأمة والدستور وهذا النظام المسمى بدستور الحكومة هو الثمرة الأولى من هذا العصيان ·

وفى هذه الليلة أضيف لكم بعض الأمثلة على أنما زعموه من ان هذا الدستور يمثل سلطة الأمة كذب وبهتان ·

الأمة مصدر السلطات لقد كان لهذا المبدأ آثار كبيرة فممثلوا الأمة هم الذين يسهرون على أعمال الأمة التشريعية ويحافظون على حقوقها ولكن أنظروا كيف فعل هذا الدستور بسلطة الأمة ومزقها ؟ فى كل حرف وفى كل كلمة من دستور الحكومة آية من آيات اذلال الأمة والعمل على تحقيرها ومهانتها ·

في دستور الأمة أن البرلمان يعقد وتعرض عليه ميزانية الدولة ويبقى منعقدا حتى ينتهى منها مهما طال العهد فى تقريرها ·

أنظروا كيف مسخ هذا الحق نص الدستور الجديد على أن البرلمان يعقد فى ديسمبر بدلا من نوفمبر فقصرت الدورة شهرا ·

---

(١) السياسة ٢٢ نوفمبر ١٩٣٠ ·

ثم جاء صدقي باشا فقال لأعضاء البرلمان سنعرض عليكم الميزانية فان فرغتم منها فى مايو كان بها والا فتفضلوا الى بيوتكم والحكومة فيها البركة ما شاء الله !

يا حضرات السادة جرت العادة بأنـه عندما يتعين أهـل خبرة فى المحاكم للبحث فى حدود بيت أو غيط يقضون فى بعض الأحيان شهورا عدة ونواب الأمة مفروض عليهم أن يتموا بحث الميزانية فى يوم ونصف يوم فاذا لم يفرغ النواب من بحث الميزانية فى مايو فلابد أن يفرض أن طبيعة العمل اقتضت ذلك فاذا جئنا وقلنا لهم اذا لم تنهو مأموريتكم فى آخر مايو يكون هذا منتهى الاعنات ومنتهى الصغار للأمة وهذه معاملة مزرية ومحقرة لنواب الأمة ٠

للأحرار الدستوريين ولجميع الأحزاب أن تحتـج وتقول أن هذا النظام يهدم سلطة الأمة ويطوقها سلاسل من الذل والاستعباد ٠

نقطة أخرى فى دستور الأمة أن البرلمان ينظر الميزانية بابا بابا واذا عرض للحكومة بين أدوار الانعقاد ما يوجب على الحكومة أن تنقل مبلغا من باب الى باب فعلت ذلك على مسئوليتها ولكن يجب عليها أن تدعو البرلمان ليحاسبها على تصرفها فان أمره والا وقعت تبعته عليها ٠

فالحكومة اليوم وهى وكيلة عن الأمة الممثلة فى برلمانها تقول ليس لى شأن بهذا الحرج اذا عرض لى أمر يوجب نقل باب الى باب أو تقرير

اعتماد جديد استصدر أوامر بذلك وأنفذها ثم لا شئ والموكلون ماذا شأنهم ؟! السنة المقبلة لما يجيئوا أقول لهم « ياجدعان » حصل كيت وكيت وبس ٠٠

انظروا الى الرياء والتناقض ، أنت قررت ان الأمة مصدر السلطات وأنت وزير من الوزراء الذين اشتركوا فى تقرير الميزانية فاذا أقررت هذا وبدت لك ضرورة تدعو الى هدم ما بناه البرلمان وتقضى به المصلحة العاجلة فيكف تسمح أن تبقى مطمئنا على هذا العدوان على حق الأمة ، ولنفرض أنك فعلت هذا فى يونيو فستظل الى ديسمبر ثم تعرضه فى آخر يناير على البرلمان !

تقول ان هذا العمل اقتضته المصلحة العاجلة فلماذا لم تدع البرلمان اذا كنت معتقدا أنه فى مصلحة الأمة فاذا رآه صائبا أقره واذا رآه غير ذلك تدارك خطأك ٠

هناك مبلغ كان مقررا للتعليم فأخذته وأنفقته فى غير مصلحة وأعطيته صفة المستعجل ثم جئت تعرضه فى يناير فماذا تعرض ؟ تعرض ورقا يا حضرة الوزير أما الفلوس فقد أنفقت فعلا ·

آه · واضع القانون « واخـــد باله » من العواقب كلهـــا هو يعرف أن هـــذا يغضـــب النواب لانهم يرون أن أموال الأمة تبعثرت فى غـــير المصلحة وهذا العمل كان له باب فى دستور الأمة هو اتهام الوزراء بانهم خرجوا على الواجب وقد يجوز أن يتضح أن شهوات الوزراء هى التى قضت بانفاق هذا المبلغ فكان دستور الأمة يقضى بمحاكمة الوزراء · فجاء صدقى باشا يقول لا ، لا تظنوا أننى سأتركها لكم · قال : هناك قانون العقوبات يكفى · وفيما سوى قانون العقوبات بماذا تريـــدون أن تعاقبوا الوزراء بأكثر من حرمانهم من خدمة الحكومة ؟

ذكرتنى هذه الحكاية بحكاية قديمة ·

فى الوقائع الرسمية كان مسموحا للمحررين أن ينتقدوا الأحكام وحدث أن تسعة موظفين من المنصورة اتهموا بالاختلاس وقد كان الاختلاس فى نظر القانون الهمايونى لايعتبر دائما جناية · فجاءنى أحد أصدقائى واسمه راشد بك وقال لماذا لا ينتقدوا الحكم الذى صدر فى هذه القضية فقلت وما فيه مما يوجب الانتقاد فقال أن الحكم يقضى على بعض المتهمين بالحبس وعلى البعض الآخر بالحرمان من خدمة الحكومة ، فأما المحبوسون فهم شباب لا تتجاوز سنهم الخامسة والعشرين ففى استطاعتهم العود الى خدمة الحكومة لان القانون الهمايونى كان لا يأبى ذلك وأما المحكوم عليهم بالحرمان من خدمـــة الحكومة فهم شيوخ أشرفـــوا على السن التى يجب احالتهم فيها على المعاش ·

ووزراؤنا الحاليون لا يهمهم الطرد من خدمة الحكومة لانهم على سن معاش أو دخلوا فيه بالفعل ولو فرضنا ونفذ فيهم الحكم فانه يبقى لهم المعاش والمائة والخمسة والعشرون جنيها (معاش الوزراء) يأخذها الطائع منهم والعاصى ، فحذف المادة الخاصة بمحاكمة الوزراء من دستور الحكومة ترفع عن الوزراء كل خطر ·

وتتميما لهذه الحكاية أذكر أن الانجليز حين دخلوا مصر طبقوا على الجيش قانون القرعة العسكرية البريطانى فحدث أن أشخاصـــا كانوا يفرون من الجيش من بلدنا فحكموا أمام هذه المحكمة وما نشعر الا وهم مقبلون بالطبل والمزيكة فقلنا ماذا ؟ قالوا لقد حكموا علينا بالطرد من خدمة الحضرة الفخيمة الخديوية ·

وكانت النتيجة أن أخذ العساكر يفرون من الجندية فذهب بعض الناس الى الجنرال وود وقالوا له (جرى ايه ؟) المسألة لا تصلح هكذا وكان أن غير هذا النظام ·

من النقط الأخرى التى أضاعت على البرلمان كثيرا من السلطة الفعلية ان البرلمان يقرر مشروعات القوانين ويعرضها على الوزارة وهى تعرضها على جلالة الملك وسمح فى دستور الأمة أن يبقى البرلمان منتظرا ثلاثين يوما فان مضى هذا الزمن ولم يرد له نبأ بأن القانون رفض أو قبل يعتبر القانون مقبولا ·

· أنظروا الى سلطة الأمة كيف هى ظاهرة واضحة ؟! عند الحكومة ثلاثون يوما فاما ان تقبل القانون أو ترده ولكن الدستور الجديد قال لا ان مدة الانتظار يجب أن تكون ستين يوما ثم ان السكوت فى عرفى معناه الرفض · ولقد كنا نسمع دائما ان السكوت رضى فجاء الدستور الجديد يقرر شرعا جديدا ويقول ان السكوت عندى معناه الرفض ·

وكان للبرلمان فى دستور الأمة أن يعيد النظر فى مشروعات القوانين فى الدورة نفسها هذه بأغلبية الثلثين ، أما دستور الحكومة فيقول انه لا يمكن أن يعادالنظر فى ذلك الا فى الدورة المقبلة ·

وربما كان هذا القانون مستعجلا أو خطرا ولو!

يريد البرلمان أن يضع تشريعا لينقذ الحال الاقتصادية أو يدفع كارثة ولو · ولو ! فهل يبقى بعد هذا من سلطة الأمة أى أثر بعد هذا المسخ ؟!

أليس من حقنا أن نثور من كل عواطفنا وتنادى أن مصر ما أصيبت فى كرامتها بمقدار ما أصيبت من هذا الدستور ؟

مثل آخر ، فى دستور الأمة أنه اذا وجدت أحوال مستعجلة تستدعى تقنينا فالملك يعجل بانعقاد البرلمان أو يطلب البرلمان انعقاده لأن النواب وهم يمثلون أرباب المصالح يدركون بالطبع الأحوال التى تستدعى أخذ آرائهم فيها ، وكان فى دستور الأمة أنه اذا طلب أحد المجلسين باغلبية مطلقة عقد البرلمان يجاب الطلب ·

أما فى الدستور الجديد فلا يعقد البرلمان الا بأغلبية كل من المجلسين ·أنا لا أدرى لماذا وضع صدقى باشا هذه المادة فاذا كان مجلس الشيوخ واغلبيته من ممثلى الحكومة فمن المستحيل أن تقرر هذه الأغلبية طلب عقد البرلمان ·

أيها السادة :

أنا لا أقدر أن أتتبع كل ما فى هذا الدستور من العوج فأكتفى بهذا القدر الآن وأتكلم معكم فى طريقة الدفاع التى يدافع بها صدقى باشا عن دستوره .

يقول دستور الأمة ما هو اليس هو من وضع ثلاثين شخصا ثم يقول — ولولا أننى قرأت ما سأذكره فى السياسة — لكنت أشك فيه . يقول صدقى باشا أن مسخ الدستور كان رأيه قبل أن يؤلف حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا وزارته سنة ١٩٢٨ .

ماذا ؟ صدقى باشا يقول أنه كان فى نيته هدم دستور الأمة من سنة ١٩٢٨ .

لقد كنت من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين وكنت فيه من المعدودين قبل أن يؤلف دولة محمد باشا محمود وزارته فاذا كان هذا رأيك من أن دستور الأمة يجب هدمه فلمن قلت هذا الرأى ؟ ولماذا لم يسمع عنك الا اليوم ؟

ما الذى منعك من مجابهة الأمة واعلان ذلك فى حزب الأحرار الدستوريين فان عارضك الأحرار الدستوريون فى هذا الرأى فلماذا لم تعلنه فى الصحف .

فاذا ما اتهمناك يا صدقى باشا من أن هذه النية كانت مبيتة عندك أولا فان هذا لا يشرف مركزك وثانيا أنه لا يبرر عملك فى سنة ١٩٣٠ .

وضع دستور الأمة بواسطة لجنة من ثلاثين عضوا من خيار الأمة وكانت تنشر محاضرها فى الصحف وأنا أقرر لكم إن اللجنة تأثرت فى كثير من المبادىء بالأبحاث التى كان ينشرها المرحوم أمين الرافعى بك (هتاف بذكرى الرافعى بك) .

وأخيرا عرض عليك ياصدقى باشا وأنت وزير فى وزارة ثروت باشا دستور الأمة فأقررته ورضيته وحين شعر ثروت باشا بأن الدستور معرض للمسخ استقال واستقلت معه فاما أن تكون قد استقلت عن عقيدة واما أن تكون مداهنا .

فى سنة ١٩٢٨ دعا دولة محمد محمود باشا أعضاء حزب الأحرار الدستوريين فى منزل سعادة محمود عبد الرازق باشا ولما حضر جلست على يمين دولته وجلس دولة صدقى باشا على يساره ولما عرض علينا محمد

باشا مشروع وزارته كنت أنا أقل الأعضاء تحمسا أما الذى انبرى فى تأييده نارا مشتعلة فهو صـدقى باشا حتى اننى شعرت بالخجل لهذا الحماس العظيم ٠

يقولون ان صدقى باشا جاء مجاملة انما فيه أناسا يطعنون عليه بأن خطبته التى حصلت فى منزل آل عبد الرازق وخطبته التى حصلت فى الغربية كانت مرتبطة بوظيفة حكومية هى ديوان المحاسبة ٠

يقول صدقى باشا أن محمد محمود باشا هدم الدستور فلماذا يشكو الآن ؟ ٠ لا يا باشا محمد محمود باشا وأنت ونحن متفقون على أنه كانت هناك ظروف تقضى بتعطيل الحياة النيابية على أن يبقى الدستور هيئة مقدسة أما أنت فقد قتلت الدستور وقضيت عليه وفرق ما بينك وبين محمد محمود باشا ٠ ان دولة محمد محمود باشا جاء الى المحجور عليه فقال له أنا احفظ مالك وديعة عندى حتى تزول عنك أسباب الحجر أما أنت فقلت له أنك لا تستحق الفدادين التى تملكها فأنا أخذها منك تأديبا لك ٠

الأستاذ هيكل بك أفاض فى المقارنة بين دستور الحكومة والجمعية التشريعية وبين أن نظام الجمعية التشريعية كان فى كثير من الصور خيرا من نظام دستور الحكومة وأنا أضيف الى هذه المقارنة أن مصر كان لها قبل الاحتلال برلمان حر مثل سائر البرلمانات فى العالم فلما دخل الانجليز قالوا ان وجودنا لا يتفق مع سلطة الأمة فألغوه وأحلوا سلطة موظفيهم محل سلطة الأمة ٠

ونحن مع شكوانا المستمرة من أن وجود الانجليز فى مصر وتداخلهم فى شئونها معرة على مصر يجب أن نقرر حقيقة لا مفر منها هى أن الموظفين الانجليز لم يكونوا يعملون لمحض شهواتهم ٠ كان رئيسهم القنصل الجنرال فى مصر أو المندوب السامى مسؤولا عن موظفيه فى انجلترا فأذن موظفو الانجليز فى مصر ان لم يكونوا مسؤولين أمامنا فهم مسؤولون أمام بلادهم ٠

ولكن الآن وقد تخلت انجلترا عن كل ما يتعلق بادارتنا الداخلية وعندما أردنا أن تحدد العلاقة بيننا وبينها اعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة دستورية ـ أصبحت المسئولية التى كانت على الموظفين الانجليز ملقاة على عاتقنا ٠

فالآن صدقى باشا يقول أن دستور سنة ٢٣ لم يجىء متناسبا مع التشريع السابق وقد نسى أن مصر التى كانت تقتنع بالجمعية التشريعية نالت السيادة ٠

كيف تدعى هذا وتجعل سلطانك فوق كل سلطة لا رقيب ولا حسيب

عيك . اذا غلط الثلاثمائة أو ضلوا فان ضلال التسعة يكون ضلالا مبينا وداهية سودة .

تتكلم فى خطبك وعلى لسان جرائدك فى الموضوع نفسه لا تخرج عن الموضوع ولا يليق برجل كبير مثلك أن يقول الرقاص الهلباوى . الرقاص أيه ! ولكن مش « التانجو فى الضلمة » يا باشا ؟!

الهلباوى الحلقة المفقودة نعم لأنه فى هذه الشيخوخة لا يرهبك ولا يخاف عذابك لقد وضع فى يدى الحديد منذ ٥٠ سنة لأننى كنت اشتغل لخدمة الوطن وسيبقى الهلباوى يستهين بالعذاب فى سبيل خدمة الوطن أبدا (تصفيق حاد) .

صدقى يقول لا ، انتظروا هو مافيش هناك الا الجماعة الدستوريين « والبلد عاشقه الباشا فى الضلمة » .

أى فرق بين متطوعيك ومتطوعى السلطة العسكرية .

الفرق ما يأتى ، ان الأولاد الذين ذهبوا الى السلطة كانوا من طبقة صغيرة فكان أكراههم ماديا أما الطبقات التى تجىء للباشا فهى أرقى نوعا من هؤلاء فليس فيهم حفاة كثيرين (ضحك) .

هل يأتونك اختيارا ؟ من الذى يدفع لهم أجرة القطار فى هذه السنة السوداء .

هل يجيئون ليحقروا أنفسهم ويقررون ان الأمة لا تستحق دستورا يعترف بسلطتها ؟

لم يسمع أحد أن واحدا يحجر عليه ويخرج يشكر للمحكمة هذا الحجر .

الباشا يقول انتظروا من مفاخرى وجلالى أن الأمن محفوظ فى البلاد ! أمن أيه لقد جعلت البلاد سجنا واحدا هل ينبغى لرئيس الحكومة أن يفاخر باستتباب الأمن وهل الأمن مستتب على أساس الرضى والبطش والارهاب ؟!

نحن عائشون فى سجن ، الهلباوى الذى أعلن عن خطبته منذ يومين ، لو ان هناك أمنا وحرية ، أما كنا نقيم سرادقا لماذا كنا نجىء فى هذه الغرفة المقفلة .

قالت السياسة غير مرة نحن فى أحكام عرفية ينفذها صدقي باشا من غير أن يعلنها ·

أحكام عرفية ! هي شر صورة من الأحكام العرفية ·

كنت منذ يومين فى كفر الدوار فسمعت ولولة من كل ناحية ، فى كفر الدوار وأبى حمص حبس فى يومين فوق ١٥٠ رجلا ! لماذا ؟ لأنه خشىء أن يكون لهؤلاء تأثير على الناس يوم الحداد العام ·

وكان من نتيجة ان هذا فكرنى بالمرحوم داود باشا مدير قنا ·

داود باشا لبث ٧ سنين مديرا فى قنا ولم يقع فيها ٧ جرائم على الاطلاق لماذا ؟ لان الباشا الله يرحمه كان يأخذ بالشبهات فاذا سمع أن هناك أحدا محل شبهة يجىء به ويحبسه ثم يفقأ عينيه فاستتب الأمن لماذا لان البلد لم يكن فيها سكان فاذا كان دولة صدقى باشا يرى من الفخار حفظ الأمن على هذا النحو فهو يحمل هذا العمل على مسئوليته ·

ولكن هذه التصرفات جربها من هو أقوى منه ، جربتها انجلترا ولكنا لم نرى حتى فى أيام الأحكام العرفيـة مثل هذا الجبروت الذى يفرضـه صدقى باشا علينا ·

يرى دولة الباشا شبح الثورة ممثلا فى البرلمان والشيوخ ومجالس المديريات فاذا جاء رجل وسمى صدقى باشا الهدام الأعظم فانـه يكون وصفه الوصف الذى ينطبق عليه ·

أيها السادة :

الخطب جلل والمصاب عظيم يتجرع كأسهما كل مصرى سواء أكان متصلا بالأحزاب أو غير متصل بها وهو يتطلب الى الزعماء جميعا أن يفكروا تفكيرا جديا فى العمل لازالته وان ينسوا فى سبيل هذا التفكير مصالحهم الخاصة وان يتساموا فوق الاعتبارات الوقتية · الخطب جلل والمصاب جليل ولابد أن يعلم صدقى باشا ان الأمة كلها أيا كانت مذاهبها والوانها ان تنىء عن القيام بكل ما فى وسعها بالطرق المشروعة تزيل عنها هذا العار والهوان اللذين الصقهما بها دستوره وهو يعلم أن هذا الرجل الجالس هنا محمد محمود باشا الذى عالج غير مرة مصاعب هذه الأمة السياسية فكلل مسعاه بالنجاح قدير هو وأصحابه على أن يعالجوا هذا الموقف الذى رمى الأمة به صدقى باشا وما أشك فى أن الأمة من ورائهم تؤيدهم وتؤازرهم بوحدتها وتماسك صفوفها وتؤيدهم وتؤازرهم لأنها تعلم أنهم يبتغون عزتها ومجدهـا ولا تغريهـم مناصب الحـكم فيها بأن يتركوا هذا العبث

بحقوقها أو يتنازلوا عن قليل أو كثير مما كسبته بجهودها · ليعلم صدقى باشا هذا ان كان لا يعلمه وليكن واثقا من ان فى المستقبل القريب جدا سيرى من نتائج هذه الجهود ما تصفق له الأمة مغتبطة مستبشرة لان حقوقها ردت اليها وبأن ما حاول دولته أن يفرضه عليها من ألوان المهانة والذل قد انهار وتداعى :

ليفعل صدقى باشا بالأمة فعلاته · ليقبض على الناس ويلقى بهم فى السجون فلقد سمعت الليلة أن عظيما من الأحرار الدستوريين قد قبض عليه وألقى به فى السجن لكن هذه كلها سحابة عن قريب تنقشع ويومئذ تعلوا كلمة الأمة ويعلو الحق ويندحر الباطل ان الباطل كان زهوقا ·

« مصـــادر البحث »

اولا : وثائق غير منشورة :

ثبت باهم المصادر والمراجع المستخدمة فى تحقيق الذكريات :

— تقارير الأمن العام لعـامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ المودعة بدار الوثائـق القومية ٠

— مذكرات سعد زغلول كراس ١٨ المودعة بدار الوثائق القومية ٠

— ملفات خدمة السياسيين المحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالقلعة ٠

— وثائق أرشيف رئاسة مجلس الوزراء المودعة بدار الوثائق القومية ـ ملف اضرابات الموظفين عام ١٩١٩ ٠

— وثائق قضية اغتيال بطرس غالى ١٩١٠ المودعة بالمتحف القضائى ٠

— وثائق قضية اغتيال السردار سيرلى ستاك المودعة بالمتحف القضائى٠

ثانيا وثائق منشورة :

— أوراق محمد فريد مذكراتى بعد الهجرة ٠ المجلد الأول ٠

— تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر ١٩٠٨ ٠

— ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام ٠

— مذكرات عرابى كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية جـ ١ الهلال العدد ٢٣ ٠

— مذكرات سعد زغلول جـ ١ تحقيق د٠ عبد العظيم رمضان

— مذكرات سعد زغلول جـ ٢ تحقيق د٠ عبد العظيم رمضان

— مذكرات سعد زغلول جـ ٣ تحقيق د٠ عبد العظيم رمضان

— مذكرات محمد فريد القسم الأول تاريخ مصر ابتداء ١٨٩١ ٠ تحقيق د٠ رءوف عباس ٠

— محاضر أعمال لجنة المبادىء العامة للدستور ١٩٢٢ المطبعة الأميرية ١٩٢٧ ز

— مضابط مجلس النواب ١٩٢٦ ، ١٩٢٧ ٠

— القانون النظامى المصرى الصادر فى أول مايو ١٨٨٣ ٠

— الوقائع المصرية ١٨٧٩ ، ١٨٨٥ ، ١٨٩٥ ، ١٨٩٧ ٠

المراجـــع

١ ـ ابراهيم الهلباوى : أعلام المحاماة ·

٢ ـ ابراهيم الوليلى : مفاخر الأجيال فى سير أعاظم الرجال ·
منشورات مجلة المحاماة ، نقابة المحامين ، ١٣٨٢ ·

٣ ـ أحمد تيمور : تراجم أعيان القرن ١٣ وأوائل القرن ١٤ ·

٤ ـ أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر · ج٣ ، دار الشعب ·

٥ ـ أحمد زكريا : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ·

٦ ـ أحمد فتحى المازنى : القضاة والمحافظون ·

٧ ـ أحمد قاسم جودة : المكرميات ·

٨ ـ أحمد لطفى السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية
فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٠٩ · المختارات السياسية ، مصر ١٩٤٦ ·

٩ ـ الأزهر الشريف فى عيده الألفى ·

١٠ ـ الياس زاخورة : مرآة العصر فى أكابر العصر ·

١١ ـ حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد ، سلسلة الاعلام (٤) ،
١٩٧٥ ·

١٢ ـ درية شفيق : تطور النهضة النسائية فى مصر ·

١٣ ـ ديوان حافظ ابراهيم : ج٢ ، القاهرة ، ١٩٣٩ .

١٤ ـ الذكرى المئوية للثورة العرابية : ج٥ ·

١٥ ـ زكى فهمى : صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر ·

١٦ ـ زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشر الهجرية ج١ ·

١٧ ـ زكى مجاهد : الاعلام الشرقية فى المائة الرابعة عشرة الهجرية ·
ج١ ، ج٢ ·

١٨ ــ سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ٠

١٩ ــ صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة ٠ جـ ٣ ٠

٢٠ ــ صلاح عيسى : الثورة العرابية ٠

٢١ ــ عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ٠

٢٢ ــ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية جـ٢ ٠

٢٣ ــ عبد العزيز الأزهرى وآخرون : فؤاد الأول مطبعة مصر ، ١٩٣٧ ٠

٢٤ ــ د ٠ عبد الوهاب بكر : البوليس المصرى ، ١٩٢٢ ــ ١٩٥٢ ٠

٢٥ ــ د ٠ عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى ٠

٢٦ ــ فتحى رضوان : مشهورون منسيون ٠ كتاب اليوم ــ العدد ٢٧ ، ١٩٧٠ ٠

٢٧ ــ محمد ابراهيم أبو دراع : الشهيد أحمد ماهر ٠ المجلد الأول ، ١٩٤٦ ٠

٢٨ ــ د ٠ محمد جمال المسدى : دنشواى ٠

٢٩ ــ د ٠ محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وعربية ٠

٣٠ ــ د ٠ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ١ ٠

٣١ ــ محمد السوادى : البرلمان فى الميزان ٠ جـ١ ٠

٣٢ ــ محمد فؤاد شكرى : نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مكتبة الانجلو ، ١٩٦٠ ٠

٣٣ ــ محمد كامل البندارى : مؤامرة شبرا وبيان تلفيقها ٠

٣٤ ــ محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن ١٩ ٠

٣٥ ــ محمود أحمد اسماعيل : صحيفة بيضاء فى خدمة الوطن المقدس ، تاريخ حياة الأستاذ الدكتور شفيق منصور المحامى ٠

٣٦ ــ د ٠ يونان لبيب : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ٠

الدوريات

١ ـ جريدة الجريدة : ١٩٠٧ .

٢ ـ جريدة السياسة : ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ .

٣ ـ جريدة القطر المصرى : ١٩٠٩ .

٤ ـ جريدة اللواء : ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩ .

٥ ـ جريدة المؤيد : نوفمبر ١٨٩١ ، ابريل ١٨٩٢ ، ١٨٩٦ ، ١٩١١ .

العناوين الجانبية

العنـــوان	الصفحة

العنـــوان	الصفحة

العنـــوان	الصفحة

العنـــوان	الصفحة

العنـــوان	الصفحة

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٨٤٩٢

ISBN — 977 — 01 — 4529 — 7

برز إبراهيم الهلباوى فى عالم السياسة والمحاماة منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتأثر بتعاليم الأفغانى، وكتب بجرأة فى «المؤيد» فى سابقة كانت تعد من بواكير اليقظة الوطنية المصرية.

كان يعد الهلباوى من جيل الرواد الأوائل للمحامين، وانتخب أول نقيب للمحامين فى أول نوفمبر ١٩١٢ وذلك على الرغم من موقفه حينما مثل الإدعاء فى «دنشواى» فأطلق عليه لقب «جلاد دنشواى».

دافع عن الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط إبان الأزمة التى نشبت عقب اغتيال بطرس غالى.

شجر نزاع بين الهلباوى وبين أحمد فؤاد أثراً كثيراً على مستقبله، فعانى الأمرين من جراء ذلك. تعددت خصوماته مع عدد من السياسيين من بينهم سعد زغلول وأحمد زيور وإسماعيل صدقى وكذلك مع شيخ الجامع الأزهر.

كان من المشاركين فى وضع دستور ١٩٢٣، ومن مؤسسى حزب الأحرار الدستوريين، دافع عن حق مصر فى «جغبوب» كما دافع عن العمال وعن تحرير المرأة.

تعرض الهلباوى لانتقاد شديد لصلاته بكبار الشخصيات البريطانية فى مصر، ولمواقف يشتم منها تراجعاً وطنياً.

د. عصام ضياء الدين

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب